جون واتربوري

JOHN WATERBURY

أمير المؤمنين

الملكية والنخبة السياسية المغربية

ترجمة

عبد الغني أبو العزم

عبد الأحد السبتي

عبد اللطيف الفلق



مؤسسة الغني

LE COMMANDEUR DES CROYANTS

LA MONARCHIE MAROCAINE ET SON ÉLITE

Par
JOHN WATERBURY

المؤلف : جون واتربوري

الكتاب : أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية

المترجمون : عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق

الناشر : مؤسسة الغني للنشر، 18 زنقة البريهي- الرباط- المغرب

تصميم الغلاف : الطاهر الطويل

الهاتف : 90 37 70 0537 212 **الفاكس** : 09 67 73 0537 212

البريد الإلكتروني : aazm@iam.net.ma

السحب : دار أبي رقراق - الرباط

الطبعة : الثالثة 2013

رقم الإيداع القانوني : 1174/ 2004

ردمك : 9981-891-19-3

جون واتربوري
JOHN WATERBURY

أمير المؤمنين
الملكية والنخبة السياسية المغربية

ترجمة

عبد الغني أبو العزم

عبد الأحد السبتي   عبد اللطيف الفلق



مؤسسة الغني

الملك أمير المؤمنين، ورمز وحـــدة الأمـــة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حـــامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، ولـه صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات .

المادة 19

من دستور سنة 1962.

لائحة المكاتب والمؤسسات والأحزاب والهيئات الواردة في الكتاب بجانب رموزها

المؤسسات الإدارية

البنك الوطني للإنماء الاقتصادي :	ب.و.إن.اق.	(B.N.D.E.)
مركز التدبير والاستثمار الفلاحي :	م.ت.اس.ف.	(C.G.E.A.)
المركز الجامعي للبحث العلمي :	م.ج.ب.ع.	(C.U.R.S.)
مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية :	م.أ.م.م.	(B.R.P.M.)
مكتب الاستثمار الفلاحي :	م.اس.ف.	(O.M.V.A.)
مكتب الإيداع والتدبير :	م.إ.ت	(C.D.G.)
مكتب التسويق والتصدير :	م.ت.ت.	(O.C.E.)
مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية :	م.د.م.ص.	(B.E.P.I.)
المكتب الشريف للفوسفاط :	م.ش.ف.	(O.C.P.)
المكتب الوطني للري :	م.و.ر.	(O.N.I.)
معهد الدراسات العليا المغربية :	م.د.ع.م.	(I.H.E.M.)
المعهد الوطني للبحث الزراعي :	م.و.ب.ز.	(I.N.R.A.)
وزارة الأشغال العمومية :	و.أ.ع.	(T.P.)
وزارة البريد والتليفون والتلغراف :	و.ب.ت.ت.	(P.T.T.)

مختلفات

غرفة التجارة والصناعة :	غ.ت.ص.	(C.C.I.)
القوات المسلحة الملكية :	ق.م.م.	(F.A.R.)
وكالة المغرب العربي :	و.م.ع.	(M.A.P.)

منظمات سياسية ونقابية واقتصادية

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب :	إ.ع.ش.م.	(U.G.T.M.)
الاتحاد العام لطلبة المغرب :	إ.ع.ط.م.	(U.G.E.M.)
الاتحاد العام للنقابات الفيدرالية المغربية :	إ.ع.ن.ف.م.	(U.G.S.F.M)

الاتحاد المغربي للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية :	إ.م.ت.ص.ص.ت.	(U.M.C.I.A.)
الاتحاد المغربي للشغـــل :	إ.م.ش.	(U.M.T.)
الاتحاد المغربي للفلاحـــة :	إ.م.ف.	(U.M.A.)
الاتحاد الوطني لطلبة المغرب :	إ.و.ط.م.	(U.N.E.M.)
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :	إ.و.ق.ش.	(U.N.F.P.)
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية :	ج.د.م.د.	(F.D.I.C.)
الحركة الشعبية :	ح. ش.	(M.P.)
حزب الأحرار المستقلين :	ح.أح.	(P.I.)
حزب الاستقلال :	ح. اس.	(P.I.)
الحزب الاشتراكي الديمقراطي :	ح. إش.د.	(P.S.D.)
حزب التحرر والاشتراكية :	ح.ت.إش	(P.L.S.)
الحزب الديمقراطي الدستوري :	ح.د.د.	(P.D.C.)
حزب الشورى والاستقلال :	ح.ش.إس.	(P.D.I.)
الحزب الشيوعي المغربي :	ح.ش.م.	(P.C.M.)
الحزب الوطني :	ح.و.	(P.N.)
النقابة الوطنية للصحافة المغربية	ن.و.ص.م.	(S.N.P.M.)

مجلات

حوليات إفريقيا الشمالية :	ح.إ.ش.	(A.A.N.)
المجلة الأمريكية للعلوم السياسية :		(A.P.S.R.)
المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع :	م.م.إق.إج.	(B.E.S.M.)
مجلة الشرق الأوسط :	م.ش.أ.	(M.E.J.)
المجلة الفرنسية للعلوم السياسية :	م.ف.ع.س.	(R.F.S.P.)
(تقرير مجموعات البحث الميداني للجامعات الأمريكية)	م.ب.م.ج.أ.	(A.U.F.S.)

ديباجة شارل أندري جوليان للترجمة الفرنسية

يوجد باحثون أمريكيون، تلقوا تكويناً في التاريخ وعلم الاجتماع، وتلقوا إلى جانب ذلك تكويناً متيناً في اللغة العربية، وأنجزوا أبحاثاً ميدانية حول المغرب الكبير. لقد عرفت الخمسينيات أربعة رواد، وتبعهم عدد مماثل خلال العقد التالي، وبعد ذلك كان "الاكتساح"، حسب تعبير جون واتربوري الذي لا يخلو من سخرية. ويبدو أن المغرب مارس على هؤلاء الباحثين قدراً كبيراً من الجاذبية، وهو ما حصل لمؤلف كتاب **أمير المؤمنين**. فبعد أن أتم دراسته العليا بجامعتي برينستون وكولومبيا، حصل على منحة من مؤسسة فولبرايت من أجل تعلم العربية، ثم حصل فيما بعد على إعانة مالية قصد إنجاز الدكتوراه، وهذا ما أتاح له أن يقيم بالمغرب من سنة 1965 إلى سنة 1967.

لقد وجد المؤلف أنه "من المدهش... أن المؤلفات الفرنسية حول السياسة المغربية كانت نادرة إلى ذلك الحد خلال السنوات الأخيرة"، وهذا ما أكده، بالتحديد باحث متخصص في شؤون المنطقة، بمناسبة صدور كتابه، حين لاحظ أن مساهمة البحث الأنجلو ساكسوني في كتابة التاريخ المعاصر "تسد بشكل تدريجي الغياب النسبي للباحثين الفرنسيين في علم السياسة. فباستثناء دراسات قطاعية مفيدة، لم ينتج هؤلاء أي عمل تركيبي، وأي تأليف ذي شأن حول الخمس عشرة سنة الأولى من تاريخ المغرب المستقل"[1]. فلا شك أنهم لا يتوفرون على الوسائل نفسها لزملائهم الأمريكيين، غير أن عدداً منهم، ولا سيما المؤرخين، لا يعرفون العربية، مما يحد من إمكانياتهم. ويبدو أن الجيل الجديد يستعد لتدارك هذه الثغرات، بعد مرحلة من الركود، حيث بدأت بوادر العودة إلى الدراسات العربية، والمزيد من الفضول تجاه المغرب الكبير والشرق الأوسط.

لقد جاءت الترجمة الفرنسية لكتاب واتربوري (Waterbury) في الوقت المناسب، بسبب أهمية القضايا التي يتناولها، وبسبب جودة المعطيات التي يقدمها. يكفي أن نقرأ، المقدمة، حيث لا يتردد المؤلف في مناقشة آرائه الخاصة، وهو ما يعبر عن الوعي العلمي واتساع الأفق. ومهما يكن الموقف الذي قد نتخذه من مفهوم المجتمع الانقسامي الذي تبناه المؤلف بطريقة لا تخلو من مرونة، فإن تحليله لسلوك المجموعات وسلوك الملكية الشريفة ليثري بشكل متميز معرفتنا باللعبة السياسية التي مورست ومازالت تمارس بالمغرب.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الترجمة الفرنسية تتضمن إضافات هامة، حيث تغطي الوضعية التي نتجت عن المحاولتين الانقلابيتين اللتين دبرتا ضد الملك الحسن الثاني. وإن لم تظهر تلك الإضافات بمثابة خلاصة، ولو مؤقتة، فإنها تشكل، على الأقل، تأكيداً لأطروحات واتربوري، من خلال تحليل أزمة ذات خصوصية مغربية، حيث لاشيء يتم حسمه، بل وحيث يبدو أن الغموض يلف كل شيء.

لقد تبين أن ترجمة وتحيين نص كتاب **أمير المؤمنين** عمل تعترضه صعوبات أكبر مما كنت أتصوره من قبل. فقد كان على الترجمة أن تواجه نصاً يتميز بالدقة، ولا يتحمل الأخطاء في التأويل. وإلى جانب ذلك، كان من اللازم إيجاز بعض المقاطع أو حذفها، وذلك بإيجاد توازن مقابل الإضافات الهامة التي تهم الأزمة التي كادت أن تودي بالملك، أو ربما بالملكية برمتها.

وعندما كلفت كاترين أوبان (Catherine Aubin) بهاتين المهمتين، التي عهدت فيها منذ زمان قوة الذكاء، وسعة الإطلاع، والوعي المتيقظ، فإني لم أكن أشك في ما سيكلفها وعيها الصارم من جهد دؤوب، وتمحيص دقيق، فلها مني الشكر الجميل لمواصلتها الترجمة حتى النهاية.

---

[1] — انظر :

J.J. REGNIER, in Annuaire *de l'Afrique du Nord*, 1970, p.998.

ونشير إلى قرب الصدور المرتقب (سنة 1975) لأطروحة دكتوراه الدولة الهامة في العلوم السياسية :

Rémy LEVEAU, *Le rôle politique des élites locales dans le Maroc indépendant* (*Le fellah marocain défenseur* du trône, Paris, Presses de la fondation Nationale, des Sciences Politiques, coll. Références, 1985).

توطئة المؤلف للترجمة الفرنسية

يساورني بعض القلق، وأنا أقدم لقارئ اللغة الفرنسية هذا التحليل للحياة السياسية المغربية. وأعتقد أن مجرد ترجمة هذه الدراسة إلى الفرنسية، تجعلها صالحة لتبرر وجودها. فلا شك أن قرائي الجدد أكثر اطلاعاً من الناطقين باللغة الأنجليزية، حول ما يجري بالمغرب الراهن، وربما بادروا إلى اقتناء كتابي هذا بسبب الأحداث الأخيرة التي هزت المغرب. ومع ذلك لا شيء يجعل من هذا الكتاب، أنه كان في الأصل أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. حيث طرحت فيها بعض الفرضيات حول السلوك السياسي في البلدان السائرة في طريق النمو. ولقد كان اختياري للمغرب ميداناً لأبحاثي، مسألة تعود إلى محض مصادفة، إذ لم يسبق لي أن أقمت بهذا البلد قبل الشروع في تحرياتي به سنة 1965، كما أن المغاربة الذين تعرفت عليهم من قبل، كانوا يعدون على رؤوس الأصابع.

لقد درست في الواقع قبل ذلك اللغة العربية، وقضايا الشرق الأوسط، وأقمت مدة سنة واحدة في مصر. وينبغي أن أعترف بأن اهتمامي اتجه إلى إفريقيا الشمالية "الفرنسية" لأسباب تعود إلى ظرفية ملائمة. لقد كان استقلال البلدان الثلاثة، يعني أنه سيجذب أكثر الباحثين القادمين من الخارج. وقد اعتبرت أيضاً أن البحث في إفريقيا الشمالية سوف يساعدني على توظيف معرفتي باللغتين العربية والفرنسية بشكل أمثل. وأخيراً لقد كان الحصول على منحة دراسية أسهل في مجال الأبحاث حول إفريقيا الشمالية التي لم تستقطب حتى ذلك الحين سوى عدد قليل من الباحثين الأمريكيين[1]. ثم كان علي أن أحسم في اختيار أحد بلدان المنطقة المذكورة. وأعترف دون مراوغة أن تونس بدت لي أكثر ارتياداً إلى حد كبير، وبدا لي أن الجزائر لن تقبل أن يحشر باحث أمريكي أنفه في شؤونها بسبب

الاضطرابات التي كانت تعرفها[2]. وهكذا لم يبق لي إلا المغرب الذي كان يتمتع باستقرار نسبي، وله علاقات ودية مع الولاية المتحدة الأمريكية.

إني أقدم للقارئ كل هذه التوضيحات، لأؤكد أن عنايتي بالمغرب في أفق أن يصير موضوع بحث، مسألة تعود إلى عوامل براغماتية محضة.

إنني لم أكن أهدف، ومازلت كذلك، إلى إصدار أحكام حول النظام المغربي أو انتقاده. بل إن هدفي كان ينصب على تحليل ووصف صيرورة سياسية تخص هذا البلد، غير أن بعض ملامحها توجد في اعتقادي، في بلدان أخرى من العالم الثالث، بل وربما في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وباختصار، كنت أرغب أن أقدم مساهمة في مجال تخصصي، أي العلوم السياسية، وأنجز أطروحة مقبولة. ولا شك أن البحث جرني إلى التعبير عن آراء شخصية، وأحكام لا تخلو من الذاتية. ولا أدعي قط الموضوعية التي أعتبرها مسألة صعبة المنال في ميدان العلوم الاجتماعية. وأعتقد كذلك، أنني تجنبت السقوط في العرض المبني على استعراض الأحداث. فربما يأمل بعض قرائي الجدد في أن يجدوا في هذا الكتاب عرضاً دقيقاً، على الطريقة الصحفية، لما عاشه المغرب خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة. لذا فإني قد أخيب ظن هؤلاء لسببين : السبب الأول، أنني انتهيت من تحرياتي الأساسية ومن تحرير أطروحتي في سنة 1968 ؛ وبعد ذلك عاش المغرب خمس سنوات من الأحداث الهامة، على الرغم من المجهود الذي بذلته لتحيين المعطيات، وبالأخص ما تعلق منها بأزمات 1971-1972، إذ أن عقد الستينيات ظل محور هذه الدراسة. ومع ذلك يظل هذا النقص أخف مما يظهر في الوهلة الأولى، لأن المحاولات المثيرة التي سعت إلى الإطاحة بالملكية المغربية كانت في الواقع النتيجة المنطقية لصيرورة انطلقت بوضوح منذ سنة 1960، واعتنيت بتحليلها بقدر من التفصيل. والسبب الثاني، أنني لم أدع أبداً أنني أحيط بجزئيات أحداث الحياة السياسية المغربية. فمن المؤكد أنني أخطأت في تأويل بعض الأفعال أو التواريخ، وربما لم أنتبه إلى خصائص ومميزات دور بعض المساهمين في الأحداث. وكل ما أتمناه ألا تكون أخطائي كبيرة إلى درجة قد تخل بفهمي للأحداث وصواب تأويلي لها.

ومع ذلك فإنني، فوق هذا وذاك، مليء بالتوجس إزاء التعميمات التي أقدمها حول الصيرورة السياسية المغربية، وذلك على الرغم من أني أعتقد جازماً أن هذه النقطة تشكل أهم مواضيع المناقشة، وأكثرها خصوبة. قد لا يشاركني الباحثون الفرنسيون بعض مشاغلي المنهجية، وقد لا أشفي غليلهم في مستوى القضايا التي تهمهم أكثر. أما المشكلة الأخطر، فإنها تتمثل في القراء المغاربة الذين يعيشون نسقهم السياسي من الداخل، وقد يعتبرون أنني أوليت بعض الجوانب عناية لا تستحقها، وربما أغفلت جوانب أكثر أهمية. لكنني تأثرت بالضرورة بهويتي، فأنا أمريكي، وملاحظ خارجي، ولذلك كنت ألتقط وأحلل الظواهر التي تلفت انتباهي أكثر، بناء على بيئتي الثقافية، مثل ظاهرة المصاهرة السياسية.

ليست المقاربة التحليلية إيجابية أو سلبية في حد ذاتها، بل نافعة إلى هذا الحد أو ذاك. وأنا أعتبر أنها ساعدتني بشكل كبير، والقارئ مطالب بأن يقتفي خطاي في اكتشاف المجال السياسي بالمغرب. يبدو لي الآن من خلال ردود الفعل التي أثارتها الطبعة الأنجليزية لهذا الكتاب، أن هذا المنهج كان نافعاً بالنسبة لباحثين آخرين، ينظرون إلى الأوضاع من الخارج مثلي. أما أولئك الذين يعيشون أوضاعهم من الداخل، فقد يبدو أنهم ينظرون إلى أنفسهم من خلال مرآة مقعرة. وأخيراً، ينبغي أن أسجل أن مقاربتي التحليلية الأولى لم تعد ترضيني، وهذه مسألة سوف أعود إليها في وقت لاحق.

تتسم الدراسات الفرنسية حول السياسة المغربية بالندرة خلال السنوات الأخيرة، وقد تثير هذه الظاهرة الاستغراب، من منظوري على الأقل؛ حيث لم يصدر أي عمل هام منذ كتاب **الملكية المغربية** الذي أصدره جاك روبير (Jacques Robert) سنة 1963، وقبله، لم يكن هناك سوى أعمال جاك روبير، وروزيت (Rézette)، وجان وسيمون لاكوتير (Jean et Simonne Lacouture)[3]. ومازلنا ننتظر صدور أطروحة أوكتاف ماري (Octave Marais)[4]. بيد أن التحليل السياسي للمغاربة أنفسهم يشكل غياباً شبه تام، الأمر الذي يسهل فهمه أكثر.

تعد الكتابة عند المغاربة حول الحياة السياسية، وما يجري في بلدهم، أمراً يحمل مخاطر كبرى بالنسبة لمن يعيش وقائعها، مما يؤسف له إلى حد كبير. وبدل أن يتحمل المغاربة

تحليلي أو تحليل باحثين من أمثالي، فإنهم مطالبون بتحليل نسقهم السياسي. لاشك أن عدداً من المثقفين المغاربة يملكون آراء أصيلة وخصبة حول مشاكل بلادهم، ومن المحتمل أن المنفيين السياسيين هم الذين سوف يجتازون عتبة النشر[5].

وهكذا، قد أعتبر أن مجهوداتي الشخصية سوف تسهم بالضرورة في سد الفراغ المذكور. لقد صرح لي أحد المغاربة، من دون التواء، ببعض الملاحظات التي أثارتها قراءته لكتابي. إن انتقاداته مبررة إلى حد كبير، وتستحق أن أوردها هنا. فقد اعتبر أنني ضخمت أهمية الأحزاب السياسية والملكية، وحجمت من أهمية وزارة الداخلية والجيش. أعترف بأنني توسعت في موضوع الأحزاب السياسية، لا بسبب قوتها، بل لأن الوصول إليها كان في متناولي، ولأن بعض الأحداث التي تتصل بها توضح الصيرورات الأساسية التي تناولتها بالوصف والتحليل. لقد ظل أحد أهدافي، أن أبين كيف تم تحويل الأحزاب إلى وضعية عجز نسبي. أما الأهمية التي أوليتها للملك، فهي لا تعود إلى سهولة الاقتراب منه -لم ألتق به أبداً- بقدر ما تعود إلى نفوذه وعلاقاته بالنخبة.

كان لدى الملاحظين الأجانب خلال السنوات الأولى للاستقلال، اتجاه نحو تضخيم قوة الأحزاب -خاصة حزب الاستقلال- وإهمال قوة الملكية. لقد حاولت أن أصحح هذه النظرة، إلى حد ما، وأعكس واقعاً قد يبدو بديهياً في الوقت الراهن. أما طريقة تناولي للجيش والداخلية، فقد أملتها حيطة تتصل بحرصي على أمني الشخصي. فقد كان الجنرال أوفقير وزيراً للداخلية طيلة فترة مقامي بالمغرب. فلو غامرت بالقيام بتحريات في مجال نفوذه لأثرت انتباهه. وعلاوة على ذلك، فلا توجد -سواء في العالم النامي أو المتخلف- دولة تتيح بسهولة للملاحظ الأجنبي أن يقوم بتحريات داخل الجهاز العسكري. ففي الحالتين معاً اكتفيت -في الفصل السادس من الكتاب- بالإشارة إلى وزن الداخلية والجيش في النسق السياسي العام.

سجل أيضاً محاوري المغربي ملاحظتين إضافيتين تهم الأولى مشاكل الإيديولوجيا التي لم أتوقف عندها. إن ما أثار انتباهي خلال إنجازي لبحثي بالضبط، يتجلى في المسافة القائمة بين الإيديولوجيا والسلوك السياسي. هناك من كان يعلن انتماءه للماركسية، أو الليبرالية،

أو الاشتراكية، أو الاشتراكية الإسلامية...لكن، مهما كان صدق الأفراد المعنيين، فإن إعلانهم لتبني هذا المذهب أو ذاك، لم يكن له تأثير ملموس في ممارساتهم السياسية. لكن ينبغي أن أضيف أن المبادئ التقدمية تغذي نشاط عدد متزايد من المثقفين الشباب في مغرب اليوم.

يظهر لي أن هناك نقصاً آخر أكثر جدية، يتصل بالطريقة التي تناولت بها مسألة تأثير العلاقات الدولية على الحياة السياسية المغربية. لقد حاولت أن أعتبر المغرب كياناً محدوداً ومكتفياً بنفسه على المستوى السياسي، وهذا أمر يبدو لي مصطنعاً في الوقت الراهن، وهو على خلاف ذلك. يجد المغرب نفسه على غرار العديد من بلدان العالم الثالث، داخل شبكة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذا الجانب يستحق في حد ذاته دراسة مستقلة. بيد أني سوف أكتفي هنا ببضع فقرات حول هذا الموضوع. ربما تشكل الندوة الصحفية التي عقدها الحسن الثاني يوم 21 غشت 1972 أقوى تعبير عن هذه المسألة. فبعد أن نجا الملك من الهجوم الذي استهدف طائرة البوينغ التي كانت تقله من باريس، جاء أمام الصحافة الدولية ليطمئن العالم الخارجي على استقرار نظامه. لم يسبق له أن استدعى الصحافة الوطنية المغربية، إذ كان الأهم بالنسبة إليه أن تعرف فرنسا، ومنظمة الأمم المتحدة، والبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، وإسبانيا، أنه ما زال محتفظاً بعرشه. لقد كان الملك يعتبر أن ردود فعل البلدان الأجنبية تكتسي أهمية أكبر من ردود فعل الأمة المغربية، كما أنه كان يعتمد على "مصداقيته" في الخارج أكثر مما يعول على شعبيته في الداخل.

يوفر هاجس الخارج، الحاضر بشكل ضمني، للنظام وسائل تساعده على التعامل مع المعارضة في الداخل. ومن هذا المنظور، نلاحظ أن الاتحاد السوفياتي، وجمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة غضت الطرف بالمراعاة ذاتها على الجوانب الأكثر شبهة في السياسة المغربية. واتبعت فرنسا سلوكاً مماثلاً من أجل حماية مصالحها الاقتصادية الهامة وجاليتها المقيمة بالمغرب، مع العلم أن الفرنسيين أبدوا استياءهم إزاء قضية بن بركة. ويعتقد البعض أن ما أثار غضب الجنرال دوكول (De Gaulle)، لم يكن اختطاف زعيم يساري

مغربي واغتياله، بل كون الجريمة اقترفت فوق التراب الفرنسي، وبمشاركة موظفين فرنسيين. ومعلوم أن الخلاف بين الدولتين تلاشى مع مرور الوقت، خاصة بعد وصول جورج بومبيدو إلى رئاسة الجمهورية. لكن نقطة استفهام جديدة تتبادر إلى الذهن : "هل يعد الحسن الثاني بما جاءت به من بعد أحداث الصخيرات، و"الحادث العابر" لسنة 1972 مقابلاً للمصالحة ؟".

أعلن الحسن الثاني في 21 غشت 1972، أن هواري بومدين كان أول رئيس دولة هنأه بعد فشل محاولة الانقلاب التي استهدفت حياته. لقد مرت العلاقة بين المغرب والجزائر بتحولات كثيرة تثير طابع السخرية. أصبحت الجزائر الثورية دولة مستقلة في سنة 1962، في مناخ من الغليان السياسي، جمع بين النشوة والارتجال. وكانت مجموعة من العلامات تعبر عن هذه القوة الصاعدة : المجلس التأسيسي، وقرارات التأميم، والتسيير الذاتي، وتنظيم جبهة التحرير الوطني، والاستعانة بالمستشارين التقنيين السوفيات. في الوقت الذي كان فيه المغرب يمر بمرحلة ركود اقتصادي. وكان وجود دولة جزائرية مقلقة عند حدوده مصدر أمل بالنسبة لسياسييه المحبطين، ومصدر تهديد بالنسبة لنظام قوامه الحفاظ على الوضع القائم. وجاءت حرب الحدود سنة 1963 لتؤكد، فيما يبدو، أن الخلافات القائمة بين البلدين، خلافات يصعب تجاوزها. لقد كانت المعارك القليلة لصالح المغرب، غير أن الاعتقاد ساد بأن الجزائر سوف تعيد الكرة في أول فرصة مناسبة. وأصبحت هذه التكهنات أكثر احتمالاً عندما استولى بومدين على السلطة في يونيو 1965. فقد سبق له أن تولى منصب وزير الدفاع في عهد بن بلة، ولم يتصرف جيشه بشكل مرض في المواجهات التي جرت مع المغاربة. كان بومدين في سنة 1964، يتفاوض مع الاتحاد السوفياتي بشأن اقتناء أول دفعة هامة من الأسلحة السوفياتية. وساد الاعتقاد بأن بومدين، وقد أصبح رئيس الدولة، سوف يحاول أن ينتقم من المغرب. لكن، إذا اعتبرنا أنه فعل ذلك، فقد اختار الاقتصاد ميداناً للمبارزة. وقد تحسنت العلاقات بين الجزائر والمغرب في نهاية عقد الستينيات، وتم تتويج هذا التطور في الاتفاق النهائي حول الحدود الذي تم التوقيع عليه في يونيو 1972، بحضور رؤساء الدول الذين قدموا للمشاركة في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية بالرباط. وهكذا تنازل المغرب عن مطالبته بتندوف ومناجم الحديد بكارة

الجبيلات، لكن الحسن الثاني أصبح يتمتع بالهدوء في حدوده الشرقية. ويعتقد بعض أعضاء المعارضة أن بومدين كان يرغب في تحويل بلاده إلى قوة صناعية ، ولذلك اعتبر، من زاوية الحسابات الاستراتيجية، أن المصلحة تقتضي أن يدعم بجواره نظاماً ضعيفاً للغاية، ومنشغلا ببقائه، إلى درجة أنه عاجز عن أن يشكل تهديداً اقتصادياً للقوة الجزائرية.

ثم سارع الحسن الثاني إلى حل مشكل حدودي آخر، حيث اعترف بموريتانيا. ظل حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي (وهذا الثنائي لا يخلو من غرابة) يطالبان بموريتانيا طيلة سنوات، وكذا بجزء كبير من الجزائر الغربية، واتهما النظام بإهمال مصالحه الوطنية. كان نفوذ الأحزاب في سنة 1970 ضعيفاً، إلى درجة أن الملك أقدم بكل سهولة، على تبادل السفراء مع الجمهورية الموريتانية. وكان اختيار أول سفير تعبيراً عن ميل الحسن الثاني إلى ذر الملح على الجراح لدى أعدائه المهزومين : عندما عين في ذلك المنصب قاسم الزهيري، أحد أعمدة حزب الاستقلال. وكان قبول هذا الأخير للمنصب تعبيراً آخر عن خصوصية النسق السياسي المغربي. وما زالت مشكلة الصحراء معلقة راهناً. يتوفر المغرب وإسبانيا هناك على مصالح استراتيجية وسياسية كثيرة، وهما يتنافسان لكسب تأييد الجزائر وموريتانيا. غير أنه من غير المستبعد أن تتخلى الجزائر عن التضامن المغاربي، لأن السوق الإسبانية توفر لها كل سنة منافذ متزايدة لإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي.

توجد مستويات أخرى لتبعية المغرب إزاء الخارج. فما زال أرباب العمل من الفرنسيين يتمتعون بوزن اقتصادي هائل بالدار البيضاء ، يكتسبون قوتهم من علاقاتهم بالمصارف والصناعات الفرنسية. وتطرح المقاولات الأمريكية، ومقاولات السوق الأوربية المشتركة المقيمة بالمغرب مشاكل مماثلة. لقد أمضى المغرب في مارس 1969، مع المجموعة الأوربية اتفاقية شراكة لمدة خمس سنوات. وتمول مشاريع متنوعة، مثل حوض سبو، وبناء عدة سدود بالمساعدة الثنائية، أو المساعدة المتعددة الأطراف. كان المغرب يستورد قبل مدة غير بعيدة فائض الحبوب الأمريكية مع تسهيلات في الأداء. تشكل كل هذه العناصر أدوات ضغط اقتصادي قد ترغب القوى الأجنبية في استعمالها من أجل التأثير في النظام المغربي.

يتصرف الحسن الثاني مع المصالح الأجنبية مثلما يتصرف مع المصالح الوطنية. يعمل على فتح باب مملكته على مصراعيه أمام القوى الدولية، آملا في أن يخلق التعارض بينها، كي لا يصبح تابعاً لإحداها بشكل مطلق. يحتل المغرب موقعاً استراتيجياً في ملتقى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي؛ وبإمكان الملك أن يستعمل هذا الأسلوب عنصر إغراء بالنسبة للقوى التي لم يسبق لها الوصول إلى الموقع المذكور، مثل الاتحاد السوفياتي، والصين الشعبية، وألمانيا الغربية. وبإمكانه كذلك أن يهدد القوى المستقرة بالمنطقة، مثل الولايات المتحدة التي سبق لها أن أقامت شبكة للمواصلات اللاسلكية فوق التراب المغربي. ومن الممكن أن تعتقد أغلبية منظمات التعاون الدولي، ذات "المنظور" الغربي، أن أموالها تُبدَّد بسبب انتشار الرشوة، لكنها ملزمة بالاختيار بين الحسن الثاني أو القذافي. لقد نجح الملك طيلة السنوات التي سبقت الصخيرات، في الحد من الضغوط الخارجية والداخلية التي كان من شأنها أن تمس من سلطته. لكن اللعبة تغيرت بشكل تام منذ أن خانته مجموعة من عناصر الجيش المغربي. لقد بدأ يشعر بأنه لم يعد يتحكم في وضعية البلاد، وازدادت وتيرة هذا التطور بعد أحداث 1972. ومن علامات المناخ الجديد، ما يتداول بالمغرب من أن الولايات المتحدة ليست غريبة عن المحاولة الانقلابية الأخيرة، إذ أصبحت تعتبر أن ورقة الحسن الثاني لم تعد بمثابة الورقة الرابحة التي تستحق الدعم.

ما تناولته آنفاً من قضايا مرتبطة بالتبعية الدولية للمغرب، لم يشكل إلا جزءاً بسيطاً منها، وهي أكبر مما نتصور، غير أنني لن أزيد في استعراضها هنا. إن فرضيتي الأساسية تكمن في أن السياسة المغربية تصاغ داخل المغرب.

كيف تتم صياغة تلك السياسة ؟ ذلك ما يشكل موضوع هذا الكتاب. لقد سعيت في الفصل الثالث أن أقدم نموذجاً مستخرجاً من النظرية الانقسامية التي سبق أن وظفت في البحث الأنثروبولوجي، وقد ساعدني النموذج على فهم دينامية بعض الصيرورات السياسية. وقد أثار استعماله بعض الانتقادات المشروعة، وواجه أحياناً سوء الفهم عند البعض. فلم أقل أبداً، وبأي وجه كان، إن النخب المغربية "قبلية" بالمعنى الحرفي للكلمة. فقد بدا لي أنه، إزاء السلطة والموارد المادية، تتصرف مختلف فئات النخبة بأسلوب يذكر بأسلوب القبائل

المنظمة حسب المبادئ الانقسامية. ورغم أنني عرضت خلاصاتي حول هـذا الموضـوع في أماكن متعددة من هذه الدراسة، فإنني سعياً لإزالة الالتباس، سوف أعيد توضيح ما أعتبره بمثابة قواسم مشتركة بين القبائل، والنخب السياسية المغربية.

1 – مفهوم الهوية المرتبطة بالوضعية : لا يتحدد الفرد إلا بالنسبة لوضعية معينة، أو فئة معينة. وبما أن الوضعيات تتغير باستمرار، فإن الهوية تتغير بدورها أيضاً.

2 – ينحدر مفهوم الصداقة (النسبي) من المفهوم السابق. يمكن للشخص نفسه أن يكون صديقاً أو عدواً حسب الظروف. وبما أن هذه الأخيرة دائمة التحول، فإن مشاعر الصداقة والعداوة تميل إلى السطحية والصفة التعاقدية. هل هناك مثال أبلغ من التآلف الطويل بين الحسن الثاني وأوفقير ؟

3 – بسبب عدم استقرار الأوضاع، وحركية الفاعلين، فإن رجل السياسة مطالب بالاستعداد لكل الاحتمالات، ومعناه أن يتكهن بمن سيكون صديقاً أو عدواً في مختلف الظروف الممكنة. فلا يجوز إذن أن تمنح الثقة لفرد واحد، أو فصيل واحد، أو قضية واحدة، لأن ذلك قد يتسبب في كارثة حقيقية. بل الأضمن أن يعدد رجل السياسة تحالفاته، فلا يوجد بالمغرب "حسنيون"، على غرار "الدوكوليين" بفرنسا، وإذا وجدوا فهم قلائل.

4 – تؤدي المبادرة وطريقة المخاطرة والجرأة، إلى العزلة بمجرد أن يطرأ تحول على الأوضاع القائمة. لذلك فمن الأفضل أن لا يغامر الفرد أو يتحالف مع ذوي الجرأة. وتغدو المناورات الدفاعية، والتكتيكات الأساليب الوحيدة التي بالإمكان أن توصف بالتعقل. إن الجرأة غير المألوفة التي أظهرها الضباط المغاربة الذين حاولوا الإطاحة بالنظام الملكي مرتين متتاليتين، لم تؤد سوى إلى عزلة الانقلابيين وفشلهم.

تلك كانت، بإيجاز، أهم النقط التي أردت أن ألح عليها. فحين استحضرت النموذج الانقسامي، كنت أرغب في أن أقدم أمثلة تسلط الضوء على تلك الحوافز، كما أنها تعبر عن شكل تنظيمي عرفه المجتمع المغربي في وقت من الأوقات. وسوف يفهم القارئ، بما أن هذه

السلوكات شائعة إلى حد كبير، فإن قيام تنظيم سياسي قار، وقائم على إيديولوجيا متماسكة مازال ضئيلاً.

منذ أن ألفت هذا الكتاب، حاولت أن أعدل من تصوراتي لسلوك النخبة، بعيداً عن النموذج الانقسامي. وقد صرت أولي أهمية متزايدة لمجموعة من العوامل المادية والحتمية التي يمكن أن نطلق عليها بشيء من المجازفة اسم "سياسة الندرة". يبدو لي أن المواقف التي وصفتها أعلاه تعود بالفعل إلى حالة الندرة التي توجد بالمغرب وغيره من بلدان العالم الثالث. فحين تكون الموارد نادرة، فإن العلاقات السياسية تكون زائفة، لأنها تقوم على مراقبة تلك الموارد. فسواء أكان السياق إقطاعياً أم طبقياً، يكون الأقوياء أقوى مما هم عليه في البلدان ذات مستوى العيش المرتفع. فمن السهل التأثير في الصغار، بل والقضاء عليهم كذلك. فهؤلاء مطالبون بحماية "النهابين"، ومواجهة "النهابين" الأقوياء، وتدبير الموارد القليلة التي تكون من نصيبهم. ولا يخلو "النهابون" أنفسهم من الهشاشة، لأنهم قليلو العدد، وبارزون أمام الأنظار، وهم موضوع غبطة من لدن الآخرين. ويضطر القادمون الجدد أن يدوسوا الجثث بأقدامهم ليدخلوا بدورهم إلى الحلبة. وهذا هو ما يفسر ظاهرة ارتقاء المنتخبين وسقوطهم السريع، ودسائسهم البيزنطية الدائمة للحصول على أفضل جزء من الغنيمة، ولا تشكل التلفيقات الفاضحة المتداولة في موضوع الرشوة خلال السنتين الأخيرتين سوى الجزء الظاهر مما يطفو على الجليد[6]. فمن الممكن إذن أن نستعين بمفهوم ندرة الموارد المادية لتفسير البنية القبلية الانقسامية، التي يتمثل دورها في تدبير موارد القبيلة، وكذا لتفسير بعض مواقف النخبة المغربية[7].

ولا أجد شيئاً أفضل لكي أختم به هذه التوطئة سوى أن أحكي هذه النادرة كما يلي. عندما وصلت إلى المغرب خلال صيف سنة 1965، حيث ما زالت أصداء أحداث الدار البيضاء الدامية حاضرة في الأذهان، وقد تم تعليق البرلمان، وإعلان حالة الاستثناء. وفي أكتوبر، تم اختطاف المهدي بن بركة، وسارع الفرنسيون إلى تحميل الجنرال أوفقير مسؤولية القضية. وكنت أترقب ردود فعل جماهيرية داخل المغرب. ألم يكن بن بركة أحد الزعماء السياسيين الأكثر شعبية ؟ وقد ظهرت على جدران مدينة الرباط بعض الشعارات

المكتوبة على عجل، "أوفقير السفاح"، وألقي القبض على عدد من الطلبة خلال مواجهات مع الشرطة. وبعد الظهر ذات يوم، سمعت من شقتي صخباً وأناشيد جماهيرية قادمة من الجامعة القريبة من مسكني. فقلت في نفسي إن الانفجار قريب، ولا شك. فودعت زوجتي القلقة، وطلبت منها أن تنبه السفارة الأمريكية إذا لم أعد بعد أكثر من ساعتين. وكلما اقتربت بحذر من مصدر الصخب، زادت حدته. وعندما وصلت، لم تكن هناك شرطة، ولا طلبة. لكن وجدت في الميدان الرياضي المقابل لجامعة محمد الخامس، مباراة رياضية حامية لكرة القدم بين فرقة رباطية في مواجهة مع فرقة من الدار البيضاء. إن لهذه القصة مغزى وحيداً، مفاده أن ما يحدث بالمغرب في مستوى الواقع، لا علاقة له مع ما يُنتظر وفق أي منطق.

هوامش التوطئة

[1] - ليس من غير فائدة بالنسبة للقارئ الفرنسي أن يعرف أن أربعة باحثين أمريكيين فقط، قد اهتموا في الخمسينيات بإفريقيا الشمالية المعاصرة وهم : بنجامين ريفلين (Benjamin Rivlin) وروم لاندو (Rom Landau) ودوغلاس أشفورد (Douglas Ashford) وليون كارل براون (Léon Carl BROWN) وقد اقتفى أثر هؤلاء مع بداية الستينيات كل من وليام زارتمان (Wiliam Zartman) واستيوارت شآر (Stuard Schaar) و.ج.ب. هالستيد (J.P. Halstead) وبعد ذلك وقع التهافت..

[2] - أثبت وليام كاندت (William Quandt) أني أخطأت التقدير، وخلص من أبحاثه إلى نتائج موفقة انتهت بإصدار كتاب جيد، في الفترة التي كنت فيها بدوري في المغرب :

Revolution and Political Leadership : Algeria 1954-1968, Cambridge, Mass ., M.I.T. Press,1968

[3] - Robert RÉZETTE, *Les partis politiques marocains*, Paris, 1955 ; Jean et Simonne LACOUTURE, *Le Maroc à l'épreuve*, Paris, 1957 ; Roger LE TOURNEAU, *Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane*, Paris, 1962, Sur la période nationaliste : Charles-André JULIEN, *L'Afrique du Nord en marche*, Paris, 1952, 3e éd. Mise à jour, 1972, et Jacques BERQUE, *Le Maghreb entre deux guerres*, Paris, 1962, nouv. éd. revue et augmentée, 1970.

[4]- Octave MARAIS, La classe dirigeante au Maroc, *Revue Française de Science Politique*, vol. 14, 1964, p. 709-757 et aussi Les relations entre la monarchie et la classe dirigeante au Maroc, *Revue Française de Science Politique*, vol. 19, 1969 p.p. 1172-1185.

[5] - بينما قام باحثون مغاربة لتحليل لنظامهم السياسي بطرق ملتوية، من بينهم :

Abdallah LAROUI, *L'idéologie arabe contemporaine*, Paris, 1967, et *L'histoire du Maghreb*, Paris, 1970, pp. 305-354 ; Mohammed LAHBABI, *Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle*, Rabat, 1958, et *Les années 80 de notre jeunesse*, Casablanca, 1970 ; Abdelaziz BELAL, *L'investissement au Maroc* (1912-1964), La Haye, Paris, 1968 ; Fathallah OUALALOU, *L'assistance étrangère face au développement économique du Maroc*, Casablanca, 1969.

* الأطروحة المشار إليها صدرت بعد صدور كتاب المؤلف تحت عنوان :

Rémy LEVEAU, *Le fellah marocain défenseur du trône*, Presses de la F.N.S.P. Paris, 1976.

[6] - انظر بالأخص :

Cherif RACHID, Oufkir, le jeu des services secrets, *Afrique-Asie*, n°13, 18 sept. 1972, pp.8-13.

لا أستطيع القول على أي مستوى إن النظريات المقدمة كانت محتملة ومقبولة، لم يكن من المستبعد عند البعض أن المخابرات المركزية الأمريكية (.C.I.A) دفعت بالقذافي إلى السلطة - لقد قدم ميلس كوبلاند (Miles COPELAND) في كتابه :

Game of Nations, London, Weidenfield et Nicholson, 1969.

وثائق موثوقة مزودة بمعلومات تشير إلى مناورات المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A).

[7] - توفرت أكثر فأكثر كتابات تحلل مظاهر (سياسية الخصاصة) من بينها :

Amal VINOGRADOV et John, WATERBURY, Situation of Contested Legitimacy in Morocco : An Alternative Framework, *Comparative Studies in Society and History*, vol. 13, n°1, juin 1971, pp. 32-59 ; Oscar LEWIS, The Culture of Poverty, *Scientific American*, CCXV, N°4, 1966 ; Barrington MORRE, *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, London, 1967 (traduit et publié chez Maspéro) ; Stanislas ANDREWSKI, Parasitism and Subversion : *the Case of Latin-America*, N.Y., 1966 ; James SCOTT, *Political Ideology in Malaysia*, Yale, U.P., 1968 ; René LEMARCHAND et Keith LEGG, Political Clientelism and Development ; A Preliminary Analysis, *Comparative Politics*, vol. 4, pp. 149-178

مقدمة الترجمة

د. عبد الغني أبو العزم

لا شك أن الحياة السياسية بالمغرب، في سياقها العام، وتطورها خلال السنوات الأخيرة، تطرح عدة تساؤلات حول القوانين المتحكمة في اللعبة السياسية لفهم مجرياتها وخلفياتها، ولقد حاول عدد كبير من الباحثين التطلع إلى الواقع المغربي لفهم إشكاليته، والكتاب الذي نقدمه للقارئ محاولة جادة في هذا الاتجاه، أنجزها باحث أمريكي، ومن المؤسف أن أغلب الأبحاث في هذا الصدد تكتب بلغات وأقلام أجنبية، وإن كانت على الرغم من مضامينها سلباً أو إيجاباً فإنها تكون أرضية في مجال البحث العلمي، لا غنى للباحث عنها، وعلى الخصوص لمن يريد أن يُكَوِّنَ منهجاً أو أسلوباً خاصاً به، هذا بالإضافة إلى جهل المشرق بالحياة السياسية والفكرية بالمغرب.

تكمن الظاهرة الخاصة والبارزة في ميدان البحث بأقطار المغرب العربي، في أن جل الأبحاث الميدانية والسوسيولوجية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، وحتى الأبحاث المتعلقة بالثقافة والتراث، ظلت مقتصرة على الباحثين الفرنسيين، وكانت تدخل في سياق البحث الاستعماري لفهم نفسية وأساليب البلدان المستعمرة، ولقد انهارت أغلبية هذه الأبحاث، نظراً لأنها لم تستطع أن تثبت أمام حقائق التاريخ، بالإضافة إلى ما كان يمليه عليها الظرف الذي صيغت فيه، وما كانت تسعى إليه من أهداف.

لقد وضع هذا العطب التاريخي- في الرؤية العلمية - جل الباحثين الذين اهتموا بتاريخ وثقافة البلدان المستعمرة في قفص الاهتمام، ومازال هذا العطب يثير ردود فعل متباينة، على الرغم من ظهور تيار فكري أوروبي يحاول أن يتخلص من الرؤية القديمة.

وخلال العقدين الأخيرين، بدأنا نشاهد جيلاً من الباحثين أمريكيين وأنجليزيين[1] الذين بدأوا يفدون على أغلبية أقطار العالم الثالث الحديثة العهد بالاستقلال، وذلك في إطار

استراتيجية أنجلو ساكسونية لمعرفة طبيعة شعوبها، وخلق جسور التواصل والاتصال، وتكوين ملف ثقافي أو سياسي عنها، يعتمد الوقائع والأحداث، وللإحاطة بمكونات شرائحها الاجتماعية، وذلك من أجل النفوذ إلى دائرة الذاكرة الشعبية، مستفيدين من التجربة الاستعمارية الأوروبية.

يفرض هذا التوجه التسلح بمناهج وطرق في البحث، تتراوح ما بين الموضوعية الموجهة والعلمية المجردة، وضمن هذه الرؤية يأتي كتاب **أمير المؤمنين : الملكية المغربية ونخبتها** للباحث الأمريكي جون واتربوري[2] الذي يحلل فيه مظاهر وأوجه العلاقة القائمة بين الملك والنخبة السياسية. فإلى أي حد استطاع أن ينفذ إلى الواقع الداخلي للحياة السياسية المغربية من خلال تركيزه على النخبة المغربية، وقد جعل منها مادته الأساسية، ليقدم من منظارها طبيعة الممارسة السياسية للأحزاب، وما يتحكم في نشاطاتها ومواقفها، والرؤية المكونة لها، وكيف تكونت عبر الحدث التاريخي المعاصر في صراعها مع سلطة الأجنبي المحتل، وكيف برزت على السطح السياسي بعد الاستقلال، متتبعاً لكل خطواتها وهفواتها، وطبيعة العلاقة التي كونتها مع السلطة المركزية، والدوائر التي كانت تتحرك فيها لربط صلتها مع أمير المؤمنين باعتباره حكماً وخصماً في آن واحد.

يراد من هذه الدراسة معرفة سلوك وطبائع الرجل المغربي، ورؤيته للأشياء، وتعامله معها، وقد دفعت المؤلف إلى أن يتبنى النظرية الانقسامية (La segmentarité)[3] منهجاً في التحليل، ليصل إلى مجموعة من النتائج المسبقة، تدخل ضمن مفهوم المنهج المذكور الذي طبقه بعض الأنتروبولوجيين الأوروبيين على المجتمعات القبلية. ونظراً للإشكالات المطروحة على صعيد المنهج، وانعكاساتها على مضمون الكتاب وموقفه، فإن هذا يدفعنا إلى تقديم بعض التوضيحات والاعتراضات في هذا المجال، وقد رأينا من الضروري الإشارة إليها في هذه المقدمة التعريفية، وعلى الخصوص أننا لا نشارك المؤلف كل أفكاره، مع تقديرنا الخاص للمجهود الضخم الذي بذله من أجل فهم الواقع المغربي واستيعاب مكوناته الأساسية، وملابساته التاريخية منذ بداية القرن العشرين، وكذلك لكي يتسنى للقارئ أن يحيط بالإشكالية العامة المطروحة على صعيد المنهج الانقسامي من جهة، وعلى صعيد الموضوع من جهة أخرى، وذلك من أجل فهم متكامل يساعد على توضيح الرؤية، وتبيان

الأهداف المتوخاة من وراء هذا النوع من الدراسات.

عندما وضع إميل دوركهايم (Emile Durkheim) أسس النظرية الانقسامية في بداية القرن العشرين في شكلها العام، كان يريد بذلك أن يبحث عن مفاتيح جديدة في مجال البحث العلمي، بهدف رصد أنماط الحياة في المجتمع القبلي لمعرفة نوعية العلاقات السائدة بين أفراده، ماذا يوحدهم ؟ وماذا يفرقهم ؟ وقد حدد هذه الأنماط في كتابه **تقسيم العمل الاجتماعي**[4] الذي نجد فيه مفهوماً عاماً للنسق الانقسامي، انطلاقاً من أن "المجتمع القبلي انقسامي، قائم على أساس العشائر، نظراً للتماثل الموجود بين أفراده المتعاقبين والمترابطين في حلقات تُكَوِّن وحدة القبيلة، وتعطيها طبيعة متشابكة عائلية وسياسية في الوقت نفسه، وهذا ما يجعل أعضاءها يعتبرون أنفسهم أقرباء، بينما هم في الواقع تجمعهم وحدة الدم"[5].

ولتأكيد هذا النسق، يوضح دوركهايم الشروط الانقسامية التي ترتكز على التشابه بقوله : "لكي يكون التنظيم الانقسامي ممكناً، لابد من أن تتشابه الأقسام، ودون هذا التشابه لا يمكن أن تتحد وأن تتباين، ودون هذا التباين والخلاف سيضيع بعضها في بعض، وتنتهي إلى التلاشي"[6].

تشكل هذه الفكرة فيما نعتقد نقطة الانطلاقة الأولى التي بلورها معظم الباحثين الانتروبولوجيين فيما بعد، وأضحت محور أبحاثهم عن القبائل، من ايفانس بريتشارد (Evans-Pritchard) إلى هارت (Hart)[7] وإيرنيست گيلنر (Ernest Gellner)[8].

وهكذا تتكون القبيلة من وحدات متعارضة، وتتحكم فيها أجزاء متشابهة، يمكن أن تتحد عند الضرورة. وهذه الأجزاء ذاتها تنشئ فيما يخص بنيتها خلافات تحافظ على ديمومتها،، لأن التضاد الذي يسيطر على حياتها المعيشية في مستوى أدنى، يمكن أن يتحول إلى تحالف ودفاع مشترك في مستوى أعلى.

ويمكن تحديد هذا النسق الانقسامي للمجتمع على مستوى المجموعة، وعلى مستوى الفرد. وفيما يتعلق بالمجموعة، فإن الأنساب الأبوية تحدد وضعها ومسارها، سواء على مستوى الاندماج، أو الانشطار والتماسك، أو التعارض، حسب النموذج الذي قدمه المؤلف.

أما على مستوى الفرد، فإن صورة المجتمع الانقسامي وأجزائه تتحدد داخل القبيلة بسبب مجموعة من الدوائر متحدة في المركز، يوجد الفرد في داخلها، وكل دائرة من هذه الدوائر تختص بنظام معين من العلاقات الاجتماعية بقمة الهرم، ولها وظيفة، وهكذا فإن الدائرة المركزية تتولى تسوية التراعات اليومية الناشئة بين أفرادها، بينما الدائرة الموالية تعتمد على التوازن داخل مجتمع القبيلة، والدوائر التالية تتولى الحفاظ على المراعي والإرث الاجتماعي، وما إلى ذلك، ويجب الإشارة إلى أن أكبر دائرة تتصل في نسبها بقمة الهرم.

يستغل في هذا المجال الانتروبولوجيون الذين يتبنون النسق الانقسامي المثل الشعبي المشهور"أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب". وفي ضوء هذا المثل، يبنون كثيراً من الآراء لتبرير حيثيات النظرية الانقسامية، ولقد استطاع ايفانس بريتشارد بشكل ذكي أن يوضح أبعاد اللعبة في المجتمع الانقسامي الكامنة في لعبة الشطرنج في دراسته عن **النوير** بالسودان بالإضافة إلى دراسته عن **السنوسية**[9]، إذ حاول أن يطرح مفهوم دوركهايم الذي وضع الأسس النظرية للنسق الانقسامي، انطلاقاً من أن القبائل تُكَوِّن الوحدة السياسية المنبثقة عن جماعات متعددة، أي العشائر، وتشكل القبيلة، والقبائل المتعددة اتحاداً حلافياً "قبلياً" وهذا ما يعد أرقى مجتمع سياسي يعرفه القبائليون.

إلا أن تطبيق هذا النسق في شكله العام، على بعض المجتمعات القبائيلية قد وضع أغلب الباحثين الانتروبولوجيين في تناقض مع واقع القبيلة التي يدرسونها ؛ مما يؤدي بهم إلى فصلها عن تاريخها العام، وصيرورة الأحداث المكونة لها... ونقصد هنا أبحاث هارت وگيلنر عن قبائل الشمال الإفريقي، وقبائل بلاد المغرب بالذات، ونظراً لما أثارته أبحاث گيلنر في مجال الأبحاث الانتروبولوجية المعتمدة على النسق الانقسامي، سوف نقتصر هنا على عرض بعض أفكاره كمقدمة لفهم أطروحة جون واتربوري عن النخبة السياسية المغربية لما بينهما من ارتباط عضوي.

تعد الأبحاث الميدانية التي قدمها الباحث الأنجليزي گيلنر عن القبائل الموالية لزاوية أحنصال[10] شرحاً متكاملاً توافقياً عن النظرية الانقسامية، وقواعدها، وأسسها وأبعادها، انطلاقاً من وجهة نظر سياسية، بمعنى أنه أراد أن يفهم علاقة ترابط السلطة والمجتمع في النظام الحنصالي الذي يتكون من أولياء يملكون السلطة السياسية، والقبائل الأمازيغية التي تلجأ إلى هؤلاء الأولياء من أجل حل مشاكلهم وخلافاتهم.

ومما لا شك فيه أن گيلنر استطاع أن يقترح نموذجاً أطَّر فيه أساليب التنظيم السياسي الذي تعتمده المجموعات القبلية في الشمال الإفريقي قبل الاستعمار، وقد أعطى هذا النموذج إمكانية للانتروبولوجيين لإدخال المجموعات المغربية ضمن سياق مفاهيم علم الاجتماع السياسي، بغض النظر عن توجهاتهم العامة. وحسب گيلنر، إن ما يوحد القبيلة في شمال إفريقيا يتجلى في إرادة الاستقلال تجاه السلطة المركزية، وهذه الإرادة تكمن في طبيعتها. وهذا يقودنا إلى طرح مسألة النظام القائم في المجتمع القبلي، وكيف ينظرون إليه في غياب الدولة ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في ذات النسق الانقسامي نفسه الذي يعتمد عليه لدراسة هذه الأشكال من المجتمعات المكونة من مجموعات مندمجة بعضها في بعض -القبيلة- التي تربطها علاقة النسب، حيث يصبح التشابه أو التوازن الوحدة السياسية علامة مميزة لها.

يكمن النظام في المجتمع القبلي الانقسامي كما يحدده گيلنر في توازن الخوف، وما يقوم به الولي من دور المهدىء للتوتر، وذلك لطبيعة وظيفته التحكيمية، مما يسمح بالحفاظ على الأمن والسلام بين الأهالي، وهكذا فإن طبيعة الولي تعد طبيعة مسالمة، مقابل عنف الأفراد داخل الجماعات، ويمكن تحديد معالمها في النقاط التالية، كما يرى ذلك گيلنر :

- على الولي أن يكون مسالماً حتى لو تعرض إلى الهجوم؛
- سخياً معطاء، كريماً مضيافاً؛
- شريفاً منتمياً إلى سلالة الأشراف؛
- متمتعاً بهالة وبركة، قادراً على الإتيان بالمعجزات؛
- محافظاً على المعتقدات الإسلامية الصحيحة.

تحتاج هذه المعالم التي حددها گيلنر في نسقه الانقسامي في الواقع إلى مناقشة عريضة، نظراً لتعارضها مع حقائق التاريخ المغربي، إلا أننا مع الأسف لسنا بصدد عرض نقدي لها، لأن ما نحاوله ينحصر في تقديم فكرة موجزة عن النسق الانقسامي الذي تبناه واتربوري في كتابه الذي نقدمه للقارىء، من أجل الإلمام باتجاهه العام. إلا أنه مع ذلك، لا بد من الإشارة هنا إلى الدراسات النقدية التي قام بها بعض الباحثين الشباب من المغرب، مثل عبد الكبير الخطيبي، وعبد الله حمودى، وبول باسكون (Paul Pascon)[11]، و"أحمد التوفيق"[12]، وعلي صدقي أزايكو[13]، وقد حاولوا وضع السياق الاجتماعي للقبيلة في إطاره التاريخي.

وعلى سبيل المثال، فإن الباحث عبد الله حمودى في ضوء بعض الوثائق التاريخية التي توفرت لديه، استطاع أن يفند إحدى الدعائم الأساسية لصفات الولي التي اعتمدها گيلنر، أي صفة العنف، وقد كشف أن العنف صفة تاريخية قائمة، يلجأ إليها الولي كلما كان ذلك ضرورياً وحتمياً. بل إن العنف، كما أوضح ذلك حمودى في دراسته، كان وراء تأسيس زاوية أحنصال ذاتها، التي كانت مدار بحث گيلنر، ويلاحظ حمودى في الوقت نفسه أن الانتروبولوجيين الذين يعتمدون نهج النسق الانقسامي يحاولون تكوين فكرة عن مرحلة تاريخية معينة، مفصولة عن الواقع التاريخي دفعة واحدة[14].

وفيما يخص عبد الكبير الخطيبي فإنه يلخص نقده للنهج الانقسامي بشكل شمولي عندما يدعم رأيه بمقولة بول باسكون التي يقول فيها : "إن القبيلة في شمال إفريقيا الحديثة ليست انقسامية، إلا حين ننسى وجود عائلات وأنساب في الأسفل، ووجود سلطة المخزن في الأعلى". ويذهب الخطيبي أبعد من ذلك، عندما يعتبر أن هذا النوع من الأبحاث المعتمدة على النهج الانقسامي، ما هو إلا عملية تعويض عن العلاقة المفقودة للباحثين الأجانب مع تاريخهم الخاص، ومع تاريخ المجتمعات التي يدرسونها، بالإضافة إلى الانغلاق في دائرة ممحورة حول العرقية، وينتهي به الأمر إلى اعتبار أن هذا النوع من الدراسات الحرفية الهاوية ليست إلا هذياناً منهجياً[15].

هذه باختصار شديد معالم النسق الانقسامي...

فكيف استفاد منه واتربوري في دراسته عن النخبة السياسية، باعتبارها مجموعة من الشرائح الاجتماعية من ذات العائلة الواحدة. وليس من المغالاة في شيء إذا قلنا إن المغرب

في نظر واتربوري قد تحول إلى اتحادية قبائل، تتحكم فيه أجزاء يحكمها الانصهار والانشطار على رقعة الشطرنج، تعرف حدودها وإمكانياتها وطاقاتها، ولا تتجاوز الحد المسموح به ضمن إطار اللعبة السياسية، خاضعة لصاحب السلطة والسيادة، أمير المؤمنين الذي يتحكم في رقابها، ويتدخل في شؤونها، ويحدث انقساماتها بذكاء.

لقد ركز واتربوري على الظواهر العامة، واجتهد في لقط التصرفات الفردية من داخل الأحداث السياسية الكبرى التي عرفها المغرب، ليجعل منها قواعد تصب في إطار النسق الانقسامي، مستخلصاً النتائج، وقد توصل إليها عبر أحداث عينية مجردة، ودون محاولة سبر أغوارها وظروفها، لا لشيء إلا لأنها تتلاءم في ظواهرها مع أطروحة النسق الانقسامي. وهكذا، فإن التركيز على سلطة السلطان، وعلاقتها مع النخب السياسية، وعملية الترويض التي تخضع لها، ليست في نهاية الأمر إلا محاولة نقل النسق الانقسامي من مستوى القبيلة إلى مستوى المجتمع ... حيث نجد مستويات الصراع نفسها في إطار تعارض متوازن للنخب القائدة للمجموعات، تتفرق لكي لا تحكم.. وهذه المجموعات عبارة عن أجزاء متشابهة، يمكنها أن تتحد عند الضرورة، كما تتفرق عند الضرورة، وتحمل في خلافاتها قوة، مما يجعلها تستمر وتظهر على السطح، حيث تنتقل من التوتر إلى التماسك، كلما كان ذلك ضرورياً للتأثير، ولملء الفراغ، وكأنها في حالة توازن حسب منطق الأحداث، على استعداد لكي تلجأ إلى حكم الزعيم، والأب الروحي الذي يسخرها حسب أهوائه، ويغدق عليها من خيراته بحساب، وبغير حساب، ويعرف في الوقت نفسه كيف يسحب من تحت رجليها البساط عندما يقتضي الأمر ذلك.

إن ما كان يهم المؤلف من خلال دراسته، يتجلى في التركيز على سلوك النخبة المغربية لمعرفة طبيعتها، وقاعدة تحركها، ودوافعها وميولها. وهذا ما جعله يتتبع نشأة الحركة الوطنية ونموها، ولقد استطاع بالفعل أن ينفذ إلى عمق بعض الأحداث التاريخية، مركزاً على خلفيتها الاجتماعية، وقد التقط أدق التفاصيل والجزئيات فيما يتعلق بتطور الحركة الوطنية وانقساماتها، بعد أن قدم في الجزء الأول عرضاً تاريخياً تحليلياً للمخزن وهيكليته وعقليته، والعوامل المتحكمة في مواقفه، وعلاقته مع القبائل في بلاد السيبة، وما يحكم تصرفاته في بلاد المخزن، وكيف يتولى السلطان بسط نفوذه في أدق المراحل في إطار من التحالفات

المتقلبة على الدوام. كما حلل الظروف التاريخية التي فرضت فيها فرنسا الحماية على المغرب سنة 1912، متتبعاً رصد رد فعل القبائل، وسكان المدن من الاحتلال الفرنسي العسكري.

لقد اتجه واتربوري ضمن هذه الأجواء التي بدأ يَتكوَّن فيها الحس الوطني، مروراً بالحركة السلفية، ودور الزوايا ونفوذ أعضائها إلى تركيز أضوائه، ليكتشف بعض الجوانب التاريخية المهملة من تاريخ الحركة الوطنية المغربية، باحثاً في برامجها ومواقفها، والرؤية التي سيطرت على نضالها السياسي، مركزاً بالأخص على طبيعة العلاقة التي نشأت بينها وبين جلالة السلطان، وكيف تحكمت هذه العلاقة في كل مواقفها اللاحقة. ويمكن اعتبار القسم الأول مدخلاً تاريخياً متميزاً لفهم الأرضية التي كونت مسار النضال السياسي للنخبة الوطنية المغربية. وقد عززها بدراسة تحليلية في القسم الثاني، لمعرفة الجذور العائلية لهذه النخبة، وكيف تكونت تاريخياً وثقافياً. وإذا كان المؤلف لم يستطع أن يعطي جواباً واضحاً فيما إذا كانت النخبة المغربية تشكل طبقة اقتصادية أم لا، إلا أنه يعترف أنها لا تنحدر من طبقة ترتكز سلطتها السياسية على نفوذها الاقتصادي، باستثناء بعض الأفراد، حيث يرى أن معظم أفراد الطبقة القيادية ينحدرون من نخبة اجتماعية واسعة، ترتكز وضعيتها على النفوذ الديني والثقافي، أو على دورهم السياسي على المستوى الوطني أو المحلي... وحيث يعتبر أن عدد أعضاء النخبة لا يتجاوز 1080 فرداً، بمن فيهم رجال السلطة والمعارضة. إلا أن وعي المؤلف بالإشكالية المطروحة على صعيد التحليل الطبقي، جعله يتعامل مع الواقع المغربي بذكاء وحذر، متجنباً إطلاق الأحكام العامة، أو الجزم بمعطى من المعطيات، الشيء الذي يمكن أن يحصره في تناقض، بالرغم من أنه لم يستطع أن ينجو من التخبط في أكثر من حالة.

وفي هذا المجال، نجد واتربوري يؤكد أن هناك صيرورة تشكيل طبقي في طور النمو، بدأت تتبلور بعد الاتصالات التجارية التي حصلت بين المغرب وأوروبا خلال القرن التاسع عشر، ويلاحظ أنها تنامت بعد مرحلة الحماية، وأخذ هذا النمو اتجاهاً متطوراً فيما بعد الاستقلال. ولقد استطاع المؤلف فعلاً أن يتقصى هذا التطور بدراسته للسياق الاجتماعي للمجتمع المغربي، وبحث بقائه في حالة الجمود، على الرغم من التوتر التاريخي الذي يعرفه، ويصل أحياناً إلى حافة الانفجار دون أن ينفجر، وما يفتأ أن يعود إلى حالة الخمود، ويعتبر أن الجمود يظل الخط الأساسي المميز لواقع المجتمع المغربي. هذا ما يتجلى في المنظور الذي

حدد طبيعة هذه الدراسة.

لقد حاول المؤلف أن يقدم استشهادات من الوقائع التاريخية، منها المتعلقة بحياة القبائل، أو بسكان المدن، وما يحكم طبيعة السلطة ومنطق السيادة، رامياً من وراء كل ذلك إلى تحديد الأسلوب السياسي للنخبة بالدرجة الأولى، وإلقاء الضوء على تكون البورجوازية المدينية وعلاقاتها مع الحدث السياسي، وكيف تتعامل معه، وضمن سياق التطور الذي عرفته الأجيال في ظل صراعاتها... وفي ضوء هذا الصراع نفسه، يكشف أنه لم يصل يوماً إلى القطيعة، ويرى في ذلك محور السلوك المغربي السائد المتوارث منذ القدم، ومن مميزات السلوك السياسي لدى المغاربة، وقد حصرها بالإضافة إلى ما سبق في العناصر التالية :

- استعمال السلطة لأغراض دفاعية؛
- مرونة التحالفات؛
- تعدد الانتماءات وتناقض الولاءات؛
- انعدام التطابق بين المبادىء الإيديولوجية والمواقف السياسية الملموسة؛
- الحفاظ على الوضع القائم.

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي : لماذا التركيز بالضبط على دراسة سلوك النخبة كمقدمة، وكمرآة لرؤية الحياة الاجتماعية ؟ إن المؤلف على الرغم من لمسه لحقائق الصراع الطبقي بالمغرب، يقوم بعملية هروب إلى الأمام، بدعوى عدم توفر الوثائق التي بإمكانها أن تسمح بإلقاء الضوء على طبيعة الصراعات الداخلية، مع العلم أن واتربوري يعترف دون التواء بـ "أن تحليل المجتمع المغربي بالاعتماد على المنظور الطبقي سيصبح عما قريب ضرورة حيوية لفهم هذا البلد"، بل إنه يطلب مهلة لكي يصبح المغرب قابلاً للتحليل الطبقي. وهذا جانب من تناقضات المؤلف الذي اختار عن عمد مقولة النخبة مادة لتحليل المجتمع المغربي، حيث لا يستبعد مقولة الصراع الطبقي، لأنه ولو ركز فقط على النخبة وعلاقتها بالتنظيمات السياسية، فإن هذا التركيز قد يكشف له عن حقائق ملموسة، إذ أن النخبة مهما كان من تناقض مواقفها وتعدد ولاءاتها، وانعدام التطابق، فإنها تعبر في نهاية المطاف عن تمثيل طبقي. إلا أن المؤلف نجده يتجنب الحسم بالمقولة الطبقية، واعتبر ذلك سابقاً لأوانه في هذه المرحلة (مرحلة أواخر الستينيات)، لأن اقتناعه باتجاه التطور التاريخي

جعله يقتنع بضرورة التحليل الطبقي، وقد أعطى مهلة كما قلت سابقاً، حددها بعقد زمني، ليتمكن من استعمال أدوات التحليل الطبقي، ولا شك أن القارئ سيستغرب من هذا الموقف، لأن التعريفات التي اعتمد عليها ضمن النسق الانقسامي تتنافى والتحليل الطبقي، وبالأخص عندما يطرح العلاقة بين النظام والسلطة.

لم يكن القفز على دوافع الصراع الاقتصادي التي تحرك أعضاء النخبة نتيجة لعدم توفر الوثائق، بل أن ذلك يفرضه منهج النسق الانقسامي الذي يتأرجح بين التصنيف والهيكلة الطبقية، ويخضع بالأحرى إلى المظاهر الشكلية التي تحرك القضية، أو المجتمع، دون التعمق في خلفيتها وحوافزها المادية. ولو أن المؤلف استطاع أن يصل بالتحديد إلى نهايته لتم له الكشف عن دوافع جديدة للصراع، حيث لم يعد يتحكم فيها الخط التقليدي، وبالأخص عندما يكشف عن نمو الرأسمال داخل البادية، والتغييرات التي وقعت هناك، تحت تأثير تزايد العمال الزراعيين، ونمو وعيهم الاجتماعي والمادي، بالإضافة إلى تناقض مصالح الملاكين الصغار، وكبار العقاريين، وما تضيفه الهجرة من إشكالية على واقع البادية.

يجب أن نعترف أن الخطة المنهجية للمؤلف، لم تكن تسمح له أن يذهب بعيداً في التحليل، مع ما يميزه من حذر، وعدم إطلاق للأحكام. لأن ما كان يهمه بالدرجة الأولى انحصر في تحديد :

1 – موقع النخبة؛

2 – تركيبها؛

3 – مواقفها وسلوكها.

حاول المؤلف ضمن هذا الإطار، أن يقدم تحليلاً سياسياً للممارسة السياسية للنخبة، وقد وضع تحت المجهر خلفية علاقاتها، وسط الصراعات السياسية، المتميزة بالتنافس داخل كل القوى السياسية. وفي ضوء عناصر أساسية مستقاة من أركان المنهج الانقسامي :

* حزب الأتباع، التنظيم السياسي.

* الزعيم، الدور، والقيادة.

ما الجديد الذي يضيفه المؤلف بغض النظر عن كثافة المعلومات، وتقصي الأحداث ؟ يشعر المتبني للمنهج الانقسامي بارتياح، لأنه قد وجد ضالته في النخبة السياسية المغربية التي

تنطبق عليها أطروحة الانشطار والانصهار، وبين كل عناصرها. وهذا ما حاول المؤلف أن يؤكده، مستعيناً في ذلك بمجريات الأحداث التي يمكن القول إنها كانت تصب في سياقه بشكل متسلسل، وهذا ما يثير الانتباه. مما يجعل القارئ، ينظر إلى واقعه وكأنه مجرد لعبة سياسية، تخضع إلى نوازع فردية لا تتحكم فيها أي حوافز أخرى.. وبالإضافة إلى هذا فإن المؤلف عمل على ترسيخ فكرة أن هذه النوازع، مسلك غريزي عميق في الذات المغربية، ويؤكد ذلك بقوله : "مهما تكن اقتناعات الأفراد بالمذاهب التي يعتقدونها من ماركسية ولبيرالية واشتراكية إسلامية وغيرها، فإنها لا تشكل أي أثر على نشاطاتهم السياسية". وهكذا بجرة قلم يقفز على طبيعة الصراع الداخلي، وموازين القوى، وما ترتكبه القيادات السياسية من أخطاء نتيجة لظرف سياسي معقد لم تتوفر فيه بعد إمكانية الانتقال والتحول المطلوب والمنتظر، من أجل وضع المسار السياسي في مصبه الحقيقي. وعوض تركيز أداة البحث عن الحلقة الضائعة في الصراع، يكتفي بإيراد وقائع تمت في مراحل تاريخية متباينة، لم تكن موازين القوى آنذاك لتأتي في إطار التصور المطلوب. هذا بالإضافة إلى الإرث الاستعماري، والعلاقات الاجتماعية المعقدة في بلد متخلف، كل ذلك يضع باستمرار النخبة السياسية في مأزق تاريخي، نظراً للطابع التجريبي الذي يميز سلوكها.

هل الأمر يتعلق باستقلالية نسبية للنخبة ؟ أو أن الأمر لا يعدو في رأي أصحاب النظرية الانقسامية مجرد "اختزال كل الأشكال الاجتماعية في المغرب، في بنية واحدة"[16] كما أوضح ذلك عبد الله العروي، إذ اعتبر في دحضه لاتجاهها انعدام "إمكانية وجود مجموعة حاسمة"، ولاعتمادها على "أن الواقع الأساسي يتجلى في الانقسام، أي قسمة المجموعة إلى فئات فرعية متوازية على أي مستوى كان". وبذلك يرى العروي "أن الانقسامية باعتبارها نظرية التوازن تقدم صورة، وتخطيطاً للواقع، وبذلك لا يمكن أن تعطي تفسيراً إلا بوجود توازن فعلي يؤدي إلى الإلغاء المتبادل للقوى الاجتماعية الموجودة"[17].

وبذلك لا يشكل الاستقلال النسبي، حسب رؤية العروي عن الطبقات المتمايزة أو التي في طريق التمايز، إلا مظهراً آخر للتكسير المجتمعي "عدم التماسك العضوي". إلا أن هذا الواقع الملموس، ينبغي ألا يخفي مطلقاً من جهة، الإرهاصات الجنينية التي تتكون وتنمو بداخله، وتتطور في صعود، وتشكل طموح المستقبل المادي، والعوائق التي تراكمت من

جهة أخرى، وكل ذلك يعمل على حجب الرؤية الواضحة. ويمكن أن نؤكد في هذا الصدد أن الإرهاصات الجنينية الواعية بإمكانها أن تضع حداً للتكسير المجتمعي، لكي تدور العجلة في مسارها التاريخي وبشكل عادي.

وصحيح جداً كذلك أن ما يميز الواقع السياسي بعد مرحلة الاستقلال يتجلى في عدم التطابق بين الخطاب السياسي، والواقع المعيش، والاستقلال النسبي للنخبة عن طبقاتها وتبعيتها يؤديان بها إلى عدم احترام قواعد اللعبة.

وينبغي في الوقت نفسه عدم إغفال أن الاستقلال النسبي للنخبة مرتبط بانقلابها النسبي نتيجة لظروف تكونها، مما يضفي على إيديولوجياتها صبغة الضعف والمناورة والتجريبية، ويتركها في مأزق سياسي، حيث تصبح معرضة على الدوام للاستلاب وقابلة للترويض؛ بل إنها تخضع باستمرار لممارسة أدوار قد لا تتلاءم مع اقتناعاتها. وهذا الواقع في نظرنا يوقع أغلب الباحثين الأجانب في أخطاء متعددة، عندما يتناولون بالدراسة مجتمعات العالم الثالث التي لا تزال تبحث عن ذاتها، ويحاولون وضعها في قوالب منهجية عسيرة الهضم.

بل والأدهى من هذا، اعتبار أن هذه المجتمعات لها مميزات خاصة بها، ولا تخضع لأي تأثير خارجي، وأن لها سمات ذات طابع فريد من نوعه، ولقد انتبه واتربوري إلى هذا الخطأ الفادح، وأشار إليه في مقدمة الطبعة الفرنسية.ومع هذا الاستدراك فإن الأمر يتطلب إعادة نظر كاملة.

وينبغي أن نشير في نهاية هذه المقدمة إلى أنه على الرغم من كل الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى دراسة جون واتربوري، وقد أشرنا إليها، بالإضافة إلى تضخيمه للعنصر الذاتي في المسار السياسي المغربي، فإن دراسته هذه لها جوانب مثيرة وشيقة، إذ حاول أن يستقصي كل الأجزاء التي يتركب منها موضوعه، وأن يتعامل مع الأحداث بكل أمانة دون تشويه، وأن يتفاعل معها، ولو أنه كان في بعض الأحيان يطل عليها من الأعلى... وعندما نقول إنه تفاعل معها، فلأنه استطاع بحس نزيه أن يتحسس الاتجاه التاريخي الذي يصب في مصلحة أطروحات اليسار المغربي، وأن يقف موضوعياً معها. كما كشف بوضوح القواعد التي يعتمد عليها النظام، وكيف تمكن من تقويتها وتعضيدها، مروراً من أجهزة الأمن والعدالة والجيش، إلى أجهزة الصحافة، والجيوب العميلة من عناصر انتهازية وتنظيمات سياسية مطبوخة.

وبقدر ما قام بعملية كشف كاملة لأجهزة النظام، والدور الرئيس الذي يقوم به أمير المؤمنين، كان دقيقاً وصارماً في انتقاداته للنخبة، متتبعاً أدق التفاصيل، لفضح دورها الانتهازي. بل يمكن القول إن انتقاداته كانت في جوهرها عملية تقويض لهذه النخبة التي أصبح النظام يتحكم فيها، ويستعملها، ويخضعها لتكتيكاته، وتنبطح أمامه عند أول إغراء، أو مجرد تلويح بانفتاح سياسي ولو كان مموهاً.. وهذا ما يجعله يلويها كما يريد، وحسب رغباته*.. إلا أنه ينبغي أن نوضح هنا أننا لا نتفق مع المؤلف حول أحكامه التعميمية فيما يخص النخبة التي وصفها بالانتهازية والتملق والانبطاح، وعدم إيمانها بأي اقتناع إيديولوجي، وعلى أنها تضع مصالحها الذاتية فوق كل اعتبار : لأن هناك عناصر قيادية وقاعدية من النخبة لم تتأثر مواقفها بكل مناورات الحكم، وبقيت صامدة تواجه بنضالها العنيف كل ضغوطات السلطة، ومازالت مواقفها ثابتة.

باريس : 30 يوليوز 1981

* كما أن المؤلف كشف واقع الجهاز النقابي في المرحلة الزمنية ذاتها، وأبرز مواقفه في علاقته بالنظام. كما ألقى أضواء كاشفة في الوقت نفسه على الظروف التي بدأت تبرز فيها فئة بورجوازية بيروقراطية، والاتجاهات الجديدة، لتقوية مصالح البورجوازية العقارية، والعمل على خلق طبقة وسيطة حسب توجهات المصارف.

ملاحظة أخيرة

ينبغي أن ننبه القارئ هنا إلى أن المؤلف قد انتهى من تأليف كتابه هذا في أواخر سنة 1968 وأوائل سنة 1969، وفي أثناء عملية الترجمة إلى اللغة الفرنسية (الطبعة الأولى - 1975)، أضاف تعقيبات إضافية إلى أغلب الفصول، حاول فيها أن يؤكد بعض أطروحاته. كما أتاحت له الفرصة أن يعيد النظر في بعض أحكامه، وأن يقيم طبيعة المحاولتين الانقلابيتين اللتين لم ينجم عنهما سوى العزلة والفشل، نتيجة لما سادهما من تدهور على حد تعبيره، لأنهما لم تخرجا عن إطار رد الفعل، وعلى المستوى الذاتي.

خلاصة القول، إن هذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ يعد إضافة نوعية ستساعد لا محالة على فهم السياق التاريخي المغربي من جهة، وعلى تطور الحياة السياسية، حيث مازالت وقائعها لم تخضع للتحليل بما فيه الكفاية من جهة أخرى.

ومهما يكن حجم الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى المؤلف، يبقى أهم عمل تركيبي أنجز لحد الآن، حول النظام الملكي المغربي، وتطور الحركة الوطنية المغربية في عهد الحماية الفرنسية وما بعد الاستقلال- (مرحلة الستينيات). ولقد امتاز بدقة الملاحظة، وفرز دقيق للأحداث، بالإضافة إلى ضخامة المعلومات الواردة في الكتاب، مما يسمح للقارئ باللقاء المباشر بأغلب الزعامات السياسية المغربية، والعناصر التي ساهمت في نضال الحركة الوطنية.

ويبقى في الأخير أن ندعو القارئ إلى أن يستخدم بدوره حاسته النقدية فيما يتعلق بكثير من الأحكام والآراء التي جاء بها المؤلف، من أجل فهم عميق للوضع السياسي المغربي.

كما نود أن نشير إلى أن هذه الترجمة قد مر عليها الآن حوالي أربع وعشرين سنة، إذ أنجزت بين سنتي 1979-1980 بباريس، ولقد تجنبنا الإفصاح عن أسمائنا تلافيا لأي مضايقة، بحكم أن الكتاب كان ممنوعاً من التداول آنذاك، مع العلم أنه مجرد بحث أكاديمي يعبر عن وجهة نظر لباحث أجنبي، قد نتفق معها أو نختلف.

وينبغي في ما يخص هذه الترجمة في طبعتها الأولى أن نشير إلى أننا قمنا بمراجعتها، وأدخلنا عليها تصويبات، إذ اكتشفنا أخطاء، وسقوط بعض الفقرات إلى جانب غياب لوحات وجداول إحصائية، مما أخل أحيانا بمضمون الكتاب. ويعود سبب هذا الخلل إلى أننا لم نتمكن لظروف قاهرة من مراجعة نص الكتاب عندما طبع وقد قدم أصلا إلى المطبعة بخط اليد.

ونغتنم هذه الفرصة لنقدم تحية تقدير وامتنان للصديق العزيز الصحفي المقتدر الأستاذ ماجد نعمة الذي تحمل بأريحية عبء وضع اسمه على غلاف الترجمة، بجانب اسم آخر مستعار، تفادياً لكل ما من شأنه.

كما نقف وقفة تقدير للمناضل المرحوم عبد الغني بوستة، لما قدمه من دعم لإنجاز هذه الترجمة، التي نقدمها إليه الآن تذكاراً ووفاء.

الرباط : 2004/5/28

هوامش مقدمة الترجمة

انظر على سبيل المثال :

[1] – Douglas ASHFORD, *Political Change in Morocco*, Princeton, 1961,

دوغلاس، اشفورد، **التطورات السياسية في المملكة المغربية** ترجمة عائد سليمان، وعارف، أحمد مصطفى أبو حاكم "مراجعة عبد الهادي بوطالب، مؤسسة فرانكلين للطباعة، بيروت 1963.

I.W.ZARTMAN, *Destiny of a Dynasty* : *The Search for New Institutions, in Morocco's Developing Society*, Univ. of South Carolina Press, 1964.

- *Morocco : Problems of New Power*, Atherton Press, 1964.

J.P. HALSTEAD, *Rebirth of a Nation* : *The Origin and. Rise of Morocco Nationalism*, 1912-1944, Cambridge (Mass) Univ. Press, 1967.

L.C. BROWN, *State and Society in Independant Norh Africa*, Middle East Institute, Washington, D-C. 1966.

« Islamic Reformism in North-Africa », *The Journal of African Studies* ; vol.2, N°1, 1964.

R. LANDAU, *Mohamed V, King of Morocco*, Rabat 1957.

روم لاندو، **محمد الخامس، منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته**، تعريب ليلى أبو زيد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1977.

C.F. GALLAGHER, *The United States and North Africa*, Harvard Univ. Press, 1963.

[2] – جون واتربوري، باحث أمريكي، تابع دراسته العليا بـــ برانستون (Princeton) وبجامعة كولومبيا، حصل على منحة لتعلم اللغة العربية، وتفرغ للبحث في أفق تحضير الدكتوراه، مما سمح له بالإقامة بـــالمغرب من سنة 1965 إلى سنة 1967، حيث أنجز موضوع بحثه تحت عنوان **أمير المـــؤمنين، الملكيـــة المغربيـــة ونخبتها**، كما أنجز أبحاثاً أخرى، من بينها :

- *North* fOR *The Trade*, BerKeley University of California Press, 1972.

[3] – يرتكز المنهج الانقسامي على طبيعة الانقسام الذي يحصل داخل القبيلة حسب معايير متنوعة : فئـــات الأجيال والموطن والنسب والجنس (الزواج) وعلاقة كل ذلك بتفرعات القبيلة : الفخـــذ والعشـــيرة، مـــا يوحدها تجاه قبائل معادية، وما يقسمها في ضوء صراعاتها الداخلية.

من أهم الدراسات في هذا الصدد ما أنجزه إيفانس بريتشارد (E.E. EVANS-PRITCHARD) حول قبائل النوير والسنوسية، وقد اعتمد الباحث واتربوري إطارها العام، هذا بالإضافة إلى دراسات رائد الانقسامية دوركهايم (Emile Durkheim) وأبحاث گيلنر (Gellner)

[4] – Emile DURKHEIM (1858-1917), *De la division du travail social* (1893), Paris,

P.V.F, 1973, *Les règles de la méthode sociologique* (1894), Paris, P.U.F, 1977.

[5] – Emile DURKHEIM, *De la division du travail social*, op.cit.

[6] – م.س.ن.

[7] – انظر :

David HART, Segmentary Systems and the Role of "Five Fifths" in Tribal Morocco, *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, vol, n°3, 1967.

[8] – انظر :

Ernest GELLNER, *Tribalism and Social Change in North Africa*, miméo, juillet, 1964.

- Patterns of Rural Rebellion in Morocco : Tribes as Minorities, *European Journal of Sociology*, vol, 3, n°2, 1962.

[9] – EE. EVANS-PRITCHARD, *Les Nuer*, trad : Louis EVRARD, Paris, Gallimard, 1968, et *The Sanusi of Cyranaïca*, Oxford, 1949, nouvelle édition, Oxford, Clarendon Press, 1973.

[10] – انظر :

E. GELLNER, « Comment devenir marabout ? », *B.E.S.M*, N° double 128-129, 1976, pp. 1-43.

- *Saints of the Atlas,* London, Weindefeld, and Nicolson, 1969.

- « Système tribal et changement social en Afrique du Nord », *Annales Marocaines de Sociologie*, 1969, pp. 3-19.

- « Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'Islam marocain » *Annales Economies, Sociétés, Civilisations*, mai-juin 1970, pp. 699-712.

[11] – انظر :

Paul, PASCON, *Le Haouz de Marrakech*, C.N.R.S. Paris/ Rabat, 1977, (2 vol).

انظر أيضاً بول باسكون

« La formation de la société marocaine », *Bulltin Economique et Social du Maroc,* n° 120-121, janvier 1971, pp. 1-25.

[12] – أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر** (اينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1978.

[13] - Ali SIDQI AZAYKOU : Sur la théorie de la segmentarité appliquée au Maroc, *Hespèris-Tamuda*, vol. XXIII, fascicule unique, 1985, *in Histoire du Maroc, ou les interprétations possibles*, C.T.I.Z, 2002, pp. 29-51.

حول جوانب النظرية الانقسامية والنقاش الذي أثارته، راجع عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (ترجمة)، **الأنثربولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي**، الدار البيضاء، توبقال، 1988.

[14] - انظر :

Abdallah HAMMOUDI, « Segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et

sainteté, reflexions sur les thèses de Gellner », *Hespéris-Tamuda*, 1974, vol, XV, pp. 147-180.

15 - انظر :

Abdelkebir, KHATIBI « Hiérarchies pré-coloniales - Les théories-» *Bulletin Economique et Social du Maroc*, 1971, n° 120-211, pp. 27-61.

16 -17- انظر :

Abdallah LAROUI, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain* (1830-1912), Paris, Maspéro, 1977, chapitre3. 4. La thèse segmentaire, pp. 174-175.

مدخل

"... أي علاقات في واقع الأمر بين الطريقة التي تتصرف بها أنظمة الدول الحديثة، والطريقة التي كانت تتصرف بها الأنظمة التقليدية ؟ إن نمو الواقعية السوسيولوجية يسمح بالتعرض للمشكلة الرئيسية دون الخضوع في هذا الميدان إلى مفهومين خاطئين وشائعين في آن واحد. أحدهما يدعي أن الدول الحديثة أسيرة ماضيها فقط، ولا تقوم في نهاية المطاف إلا بتشخيص مسرحيات درامية عتيقة وبألبسة عصرية، أما المفهوم الآخر فإنه يكمن في أن تلك الدول قد تخلصت تماماً من ماضيها، وما هي إلا وليدة حقبة لا تدين بشيء إلا لنفسها"[1].

يعيش المغرب باستمرار منذ أن حصل على الاستقلال سنة 1956، في جو من التوتر السياسي الحاد دون أن تنطلق حركة ما في أي اتجاه كان. توجد التشكيلات السياسية باستمرار على شفا المواجهة فيما بينها، أو مع القصر، لكن نادراً ما تنفجر الصراعات المفتوحة. تروج دائماً إشاعات حول قرب اتخاذ قرارات هامة من لدن الحكومة، لكن القرارات نادرة. ويطالب السياسيون من كل الاتجاهات يومياً بتدابير مستعجلة لوضع حد للرشوة، وإصلاح الفلاحة، وتطهير الإدارة من العناصر الصهيونية، وتأميم القطاعات الأساسية في الصناعة، وتأميم الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ونحن هنا نشير فقط إلى المواضيع المستهلكة، ولا يحدث في نهاية الأمر شيء من ذلك. هناك تلازم بين التوتر والجمود، وتعادل بين ضرورة العمل التي تلوح باستمرار، وانعدام القدرة التامة على أخذ المبادرة، يمكن تفسير هذا الموقف حسب اعتقادي بالسلوك العام للمغاربة إزاء الحكم والسلطة.

تستعمل السلطة السياسية بطريقة دفاعية أساساً، ونعني هنا بالسلطة السياسية وسائل المراقبة، أو التأثير في نشاطات الآخرين على الرغم منهم إذا اقتضى الحال، وتستخدم السلطة

قبل كل شيء للدفاع عن الثروة، إلا أن صاحبها يسعى إلى توسيع حجمها بكل حذر، وتحدوه في ذلك الرغبة في الدفاع عن النفس، أكثر مما تحدوه الرغبة في التوسع، مما يعرضه لتعدي الآخرين على منطقة نفوذه. ووعياً منه بردود فعله في الحالات المماثلة، فإنه يتصور عن حق أن أي محاولة للتوسع من جهته ستؤدي إلى إجراءات الدفاع نفسها لدى منافسيه، وإذا قام بمبادرات محدودة في شتى الاتجاهات، فإنه لا يقصد سوى معرفة الحدود التي يمكن أن يتحرك بداخلها، إذ يحاول على الأصح إخضاع أعدائه أو مهاجمتهم من الخلف. ويتجنب الكل الصراع المفتوح، لأنه يعني هزيمة أحد الطرفين واستيلاء المنتصر على ممتلكاته، وبإمكان الهزيمة أن تخل بتوازن القوى، ويسعى كل المغاربة في هذه الحالة إلى تجنب هذه الوضعية.

تكمن الحياة السياسية في المغرب إذن في جو الأزمة والتوتر، والمناوشات المستمرة بين الوحدات السياسية، وكل ذلك يساهم في واقع الأمر في الاحتفاظ بتوازن المجتمع، وإعادته عند الضرورة.

يرتبط مفهوم الحكم هذا، بالأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي بالمغرب، وهي أشكال احتفظت بحيويتها إلى يومنا هذا. كان معظم المغاربة ينتمون إلى وسط قبلي، واحتفظ الكثير منهم بالتصور ذاته. ويمكن أن نقول إن القبائل في المغرب تتكون من قِسَم متعارضة يحافظ التنافر بينها على التوازن البنيوي. سوف أتعرض لمفهوم الانقسامية بإسهاب في الفصل الثالث من هذا الكتاب، لكن أود أن ألح هنا على الدور الذي يلعبه التوتر داخل هذا النسق. يساعد التوتر والتهديد المستمر بالصراع على تقوية بنية الوحدات وهويتها المكونة لتلك البنية، ويلعب التوتر دوراً إيجابياً في الحفاظ على هوية المجموعة وتماسكها. وتتمثل الوظيفة الأساسية للمجموعة في حماية الموروث، وإذا ما فقدت المجموعة تماسكها فإنها تصبح عاجزة عن حماية مواريثها حيث يستولي عليها الأعداء. ينبغي إذن، أن يغذي النسق الحد الأدنى والضروري من التوتر للحفاظ على صلابة المجموعة.

وعرفت المدن في المغرب التقليدي بدورها تنظيماً انقسامياً، حيث كانت تتألف من وحدات متجاورة في المجال الجغرافي نفسه، وتشكل مجموعة قليلة الانسجام.

تساعد أولوية التكتيكات الدفاعية على فهم سمة أساسية في السلوك السياسي عند المغاربة، إذ تتجلى في المرونة المدهشة للفرقاء والجماعات. فإذا أراد السياسي المغربي أن يحمي أطرافه، تحتم عليه أن يدخل في تحالفات أبعد ما يمكن عن التوقع، فمن المستحيل أن يتنبأ المرء بحلفاء وأعداء الغد، وبالتالي ينبغي الإبقاء على الاتصال مع كل الجماعات، وتجنب اتخاذ المواقف العقائدية لكي لا يقع المعني بالأمر في العزلة. وعند حدوث أزمة، يتجنب المغربي في البداية اتخاذ موقف ما، ويبقى بعيداً عن الصراع، ويحاول أن لا يمس كرامة أحد بطريقة لا رجعة فيها، ويظل على استعداد لتأييد الطرف المنتصر إذا كان هناك طرف منتصر. لقد أورد العقيد جوستنار (Justinard) حادثة توضح هذا السلوك. كان الفرنسيون في سنة 1917، أي خلال فترة تهدئة الأطلس الصغير، يراقبون تيزنيت والسهول الساحلية المجاورة، بينما كانت أودية المرتفعة بالأطلس الصغير تحت مراقبة عدوهم العنيد أحمد الهيبة، الذي كان ينافس السلطان على العرش. ضغط الفرنسيون والهيبة كل من جهته، على القبائل الواقعة بين منطقتيهما كي تختار أحد المعسكرين، لكن هذه الأخيرة رفضت أن تتخذ قراراً واضحاً، وهكذا كانت تلقى خطبة الجمعة باسم السلطان في تيزنيت، وباسم أگليد* أحمد الهيبة في كردوس والجبل، أما في ويجان ما بين المنطقتين، فكانت تدعو في خطبتها "اللهم انصر من انتصر"[2].

يعرف كل قائد سياسي أنه يخاطر كثيراً إذا فَجَّر أزمة ما، لأنه لا يمكن أن ينتظر من حلفائه، بل حتى من أنصاره الأقربين، أن يساندوه حتى النهاية. لذا يسمح المجتمع بالتوتر، بل يرى فيه إعادة تأكيد هوية الجماعة، لكنه ينبذ الصراع المفتوح، لأن هذا الأخير يستطيع أن يؤدي إلى إضعاف الجماعة أو تخريبها. وإذا عدنا إلى الوضعية الراهنة بالمغرب، نجد أن النداءات من أجل العمل، والمجادلات والتهديدات، ودسائس مختلف الفرقاء، كلها علامات تكشف عن التوتر، بينما يفسر البحث عن التوازن مرونة السياسيين، ونفورهم من المبادرات الجريئة، وبالتالي الجمود العام الذي يطبع الحياة السياسية المغربية.

* - كلمة أگليد في اللغة الأمازيغية تعني السلطان- المحترم-

يتضمن هذا التقديم السريع والبسيط، العلاقة المتبادلة بين البنيات الاجتماعية والثقافية السياسية وسلوك المغاربة، تبسيطاً كبيراً لوضعية شديدة التعقيد، لكن بدا لي أن تلك الملاحظات الأولية ضرورية لشرح الطريقة التي تعرضت بها للموضوع الرئيسي لهذه الدراسة، أي تحليل سلوك النخبة السياسية في المغرب منذ الاستقلال[3].

لقد تعلمت النخب التي سيطرت على الحياة الوطنية خلال العقد الأخير كيف تستخدم بمهارة المعدات الكلاسيكية للأنظمة العصرية من أحزاب ونقابات (مجموعات الضغط)، إلا أنها في ممارسة دورها السياسي تتصرف وفق قواعد جديرة بأن تنسب إلى التقاليد الثقافية، وإلى انسجام كيان اجتماعي محدَّد. تتكون الطبقة الحاكمة الحالية في جوهرها من الأقلية المحظوظة من المغاربة الذين تمكنوا من متابعة دراستهم خلال حقبة الحماية. إن المحامين والأطباء والمهندسين والضباط والتقنيين والسياسيين الذين يحتلون المواقع الممتازة في منتصف هذا القرن ما هم إلا أبناء الجيل الذي كبر في فوضى، وبهاء نظام السلطنة العتيق. فحين يتصرف ممثلو النخبة وفق المقاييس التقليدية، فهم لا يفعلون ذلك بدافع الحنين إلى الماضي أو الاقتداء بالأجداد الموقرين، بل يتبعون تلقائياً أنماطاً من السلوك تنتمي إلى مجتمع وحقبة مازالوا متصلين بها، وذلك بغض النظر عن موافقة تلك الأنماط لمهام الساعة.

ينبغي أن نوضح منذ البداية أن هذا التحليل لسلوك رجال السياسة المغاربة لن يروقهم في الغالب، بل سوف يثير غيظهم. نحن إذن، مرغمون للجوء إلى افتراضات لإبراز المواقف السياسية للمغاربة، وستدفعنا الافتراضات المتخذة في هذا البحث إلى الاستدلال بوضعية تاريخية متجاوزة. لا تخلو هذه الخطة من المخاطر والصعوبات، لأنها تعتمد على تأويل انتقائي وذاتي لمواد البحث. وقد ثبت مع ذلك، أن التعلق ببعض القيم يمكن أن يدوم بعد اختفاء المبررات الوظيفية لوجودها، وقد أقيم الدليل، في سياقات مختلفة، أن ذلك التعلق "يمكن أن يكون لا إرادياً وأن يتجاوز مجال وعي المعنيين"[4].

لقد أشار كيرتز (Geertz) إلى الخطر الثاني الذي تواجهه هذه الطريقة، أي السقوط في تحليل محافظ، ينكر ضمنياً دلالة وأبعاد التغييرات السياسية. لقد أبرزت في هذه المقدمة عناصر الاستمرار التاريخي، ولم أهدف بذلك إلى تحليل بعض الأنواع المعاصرة من السلوك السياسي. لقد عرفت البنيات الاجتماعية والسياسية المغربية تغييرات عميقة خلال العقود

الأخيرة، وسوف نتعرض لتلك التحولات في الفصول المقبلة، لكن بدا لي من الصائب أن أعرف منذ البداية، وبأكبر قدر من التحديد، السلوك السياسي للمغاربة.

(قبل الدخول في صميم موضوعنا، ربما كان من المفيد أن نبرز بإيجاز بعض خصائص ساكنة المغرب. فبينما طبع الجمود عدة قطاعات من الحياة السياسية والاقتصادية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، تطور الجانب الديموغرافي بشكل مثير. وتتضمن هذه الملاحظة الساذجة ظاهرياً، أبعاداً هامة لا تبدو للنظرة الأولى، لأن سياسة الوضع القائم تنبني على استقرار القوى الموجودة. لقد أساء حقاً الشعب المغربي الجميل إزاء نخبته.

شهد المغرب إحصائيين للسكان منذ الاستقلال : الأول سنة 1960، والثاني سنة 1971، وكان المقرر أن يتم هذا الأخير في يوليو من سنة 1970، وعبأت وزارة الداخلية عدداً هائلاً من رجال الإحصاء، فإذا بالملك يعلن عن استفتاء وطني حول الدستور الجديد، واعتبرت وزارة الداخلية أنها ليست قادرة على تحمل مسؤولية العمليتين في آن واحد، فأجل الإحصاء إلى السنة التالية. وقد اعتبر إحصاء يوليو سنة 1971، بمثابة رمز لعودة البلاد إلى حالته العادية، ولمتانة النظام بعد مجزرة الصخيرات، ومحاولة الانقلاب التي نظمتها مجموعة من الضباط.

لا تعرف حتى الآن سوى بعض النتائج لإحصاء سنة 1971، ويسود الاعتقاد في المغرب أن هناك تعمداً في تأخير آجال نشر المعطيات، إذ يحتمل أن تحور الأرقام للتقليل من أهمية نسبة تزايد السكان، وتضخيم نسبة ارتفاع الدخل الفردي الذي حصل خلال مرحلة التخطيط الخماسي الأخير (1968-1973)، لكن المخططين المغاربة لن يجدوا إلا عزاء ضعيفاً في مستوى النمو الذي احتفظ به، أي 2.9% (أدنى من مستوى 3.2% الذي كان مقبولا حتى الآن). وإذا وضعنا في عين الاعتبار هامشاً عادياً للخطأ (5%) في عدد السكان الذين شملهم الإحصاء، جاز لنا أن نقر بأن نسبة تزايد السكان تفوق 3%، ويعتقد بعض الديموغرافيين في المغرب، أن الإحصائيات الثلاث الأخيرة أغفلت ما يقرب من 20% من السكان، وحيث يقدر إحصاء سنة 1971، عدد سكان المغرب بـ 15.4 مليون نسمة، يحتمل أن يتجاوز العدد الحقيقي 16 مليون نسمة، وربما وصل إلى 17 مليون نسمة. وإذا احتفظنا بنسبة الشك نفسها في التقديرات، نستطيع أن نحلل الأرقام التي تكشف لنا عن كثافة مجتمع يتزايد سكانه، ويتجدد شبابه، ويتمدن أكثر فأكثر.

قدر عدد سكان المغرب سنة 1960. بـ 232 626 11 نسمة، مقابل 259 379 15 نسمة سنة 1971، بمن فيهم الأجانب المقيمين، وسكان البوادي، مع نسبة تزايدهم التي بلغت 1.9%، فلقد انتقل عددهم من 561 214 8 إلى 534 969 9، بينما انتقل عدد سكان المدن في الفترة نفسها من 371 411 34 إلى 725 409 5، أي نسبة زيادة خارقة للعادة بـ 5.3%، وظاهرة نمو المدن لها دلالة سياسية قصوى بالنسبة لنظام اعتمد على البوادي بالأساس. فكل المدن المغربية تنمو بصفة محسوسة، سواء الأسواق الداخلية الكبرى، مثل فاس ومراكش اللتين فقدتا مركزهما السابق، أو الرباط والدار البيضاء اللتين أصبحتا أهم مواقع الاستقطاب بالنسبة للهجرة الداخلية، فخلال إحدى عشرة سنة (1960-1971) تضاعف عدد سكان بعض المدن ثلاث أو أربع، وأحياناً خمس مرات.

	1960	1971
الدار البيضاء	958757 (يوجد من بينهم	1572531 115000 أجنبي)
الرباط	225000	539056
فاس	216000	383904
مراكش	242000	393118
طنجة	142000	187894
تطوان	101000	278882
وجدة	127000	315188
بني ملال	28067	117296
القنيطرة	75211	308477
آسفي	77699	193619
خريبكة	37543	143170

إن النخبة المغربية شابة في أكثر من جانب، لكنها إذا قورنت بسكان بلدها تبدو أقرب إلى رأس الهرم. هناك 72% من السكان يقل عمرهم عن 30 سنة، ونظراً لصغر سنها فإن هذه الفئة لم تشارك في الحركة الوطنية في الفترة الممتدة بين 1944 و1955، إذ أن أكبر أفراد هذه الفئة كان عمره 15 سنة مع بداية الاستقلال، وفي تلك الفترة تلقت النخبة الحالية تكوينها السياسي، ونستطيع أن نمضي بهذا التحليل إلى مدى أبعد. فهناك 56% من بين سكان المغرب تقل أعمارهم عن 20 سنة، وقد بلغ أكبرهم 4 سنوات عند الاستقلال. وإذا أخذنا بالاعتبار سن الرشد الانتخابي، أي 21 سنة، خلصنا إلى أن أكثر من نصف السكان محرومون من التمثيل السياسي، وإذا زدنا في التدقيق، لاحظنا أن أكثر من نصف السكان محرومون من التمثيل السياسي، وإذا زدنا في التدقيق، لاحظنا أن حوالي 7 ملايين من المغاربة (46% من مجموع السكان) يقل عمرهم عن 15 سنة، وهم لم يكونوا قد ولدوا بعد عند الاستقلال.

يبلغ التزايد الديموغرافي السريع حداً كبيراً، إلى درجة أن خمس مجموع المغاربة ازدادوا منذ أن اختطف المهدي بن بركة بباريس في خريف سنة 1965[5])*.

لا تنفع الافتراضات حول العنصرين العربي الأمازيغي؛ فهناك قبائل أمازيغية لم تعد تتكلم سوى العربية (مثل زعير)، وهناك في المقابل قبائل عربية تتكلم الأمازيغية (في وادي سوس مثلا). ويكفي أن نذكر بأن الأمازيغ ينقسمون إلى ثلاث مجموعات : الريفيون الذين يسكنون منطقة الريف الجبلية في الشمال الشرقي من المغرب، وأمازيغ الأطلس المتوسط ووسط الأطلس الكبير وهم يتكلمون تمازيغت، وشلوح الأطلس الكبير والأطلس الصغير وهم يتكلمون تشلحيت. يتكلم 40% من السكان إحدى تلك اللهجات، لكن معظم الكبار الذكور، وكذلك أولادهم من دون شك يعرفون العربية معرفة متفاوتة. يبقى أن معظم النساء في المناطق الناطقة بالأمازيغية لا يعرفن سوى اللهجة المحلية، وسوف نتعرض في ما بعد للمشاكل التي يطرحها وجود مجموعات لها وعي بهويتها الأمازيغية.

يشكل اليهود الأقلية الدينية الوحيدة، فلا توجد بالمغرب جالية يهودية مغربية. كانت المجموعات اليهودية في السابق متفرقة عبر المغرب، وكانت توجد في المدن أحياء مخصصة

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

لليهود، كما أن بعضهم كانوا يسكنون في قرى بجبال وواحات المناطق القاحلة. هاجر في القرنين التاسع عشر والعشرين عدد من اليهود نحو المدن، وخاصة مدن الساحل والدار البيضاء بوجه أخص ؛ وعند إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948، كان عدد اليهود بالمغرب 225 000، وانخفض هذا العدد إلى 60 000 سنة 1966، حيث أن الكثير من اليهود رحلوا إلى كندا وأوروبا وإسرائيل، وزادت حرب الستة أيام (يونيو 1967) في وتيرة الهجرة[6].

من الصعب الحصول على معطيات دقيقة حول الجالية الأوروبية بالمغرب. ففي سنة 1954، كان تعدادها حوالي 600 000 مقيم، يوجد من بينهم 300 000 إسباني يسكن جلهم في المنطقة الشمالية، ويعبِّر تطور الجالية الفرنسية عن الاتجاه العام، فقد انتقل تعدادها من 385 000 سنة 1953 إلى 11 554 سنة 1965، وتزايد عدد الراحلين منذ سنة 1965، نتيجة الأزمة الديبلوماسية التي نشأت بين المغرب وفرنسا على إثر قضية ابن بركة.

وإذا كان من المحتمل اختفاء الجاليتين اليهودية والأوروبية، فإن المغرب سيصبح في العقود المقبلة أمة منسجمة على المستوى العرقي والديني، وقد تجنبت عمداً، الخوض في مسألة الأصول العرقية للعرب والأمازيغ، لأنني أشاطر رأي أولئك الذين يعتبرون أن عرب المغرب ما هم إلا أمازيغ اتخذوا اللغة العربية مع مرور الزمن، أو تصاهروا مع الغزاة العرب الذين جاؤوا في القرن التاسع.

على أية حال، فإن السكان الذين وصفناهم بإيجاز هم، حسب الصورة المفضلة لدى أنصار ماو تسي تونغ، البحر الذي تسبح فيه النخبة المغربية، والذي خرجت منه، والذي يسبح فيه أولئك الذين يرغبون في إزاحتها، أو الحلول محلها.

هوامش المدخل

[1] – Clifford GEERTZ, « Politics Past, Politics present », *European Journal of Sociology*, vol. 8, 1967, p.11.

[2] – Justinard (Colonel) *Le Caïd Goundafi*, Casablanca, Editions Atlantides, 1951, p. 159.

[3] – سأشرح بتفصيل في الفصل الرابع ماذا أعني بـ "النخبة السياسية".

[4] – R.K. MERTON, *Puritanism, Pietism and Science, Social Theory and Social Structure* (éd. révisée) New York, 1964, pp. 574-606.

[5] – بجانب المعطيات المنشورة حول إحصاء السكان سنة 1960، فإن أدق مصادر المعلومات فيما يخص الكثافة السكانية يمكن حصرها في :

Résultats de l'enquête à objectifs multiples, 1961-1963, Service Central des Statistiques, *Rabat, 1964 ;* Daniel NOIN, *La population rurale du Maroc,* Université de Rouen, *Paris, P.U.F, 1970* (2 vol.) et André ADAM, *Casablanca, Essai sur la tansformation de la société marocaine au contact de l'Occident, Paris, C.N.R.S, 1968 (2* vol*).*

[6] – تزايد عدد اليهود الذين غادروا المغرب بعد المحاولتين الانقلابيتين (1971-1972) أكثر من ذي قبل، إذ لم يبق من اليهود المغاربة في شهر يوليوز، على أغلب تقدير سوى ما بين 000 95 إلى 000 30 نسمة.

الباب الأول

لإرث المزدوج

الفصل الأول

المخـــزن

لقد أثرت البنيات التقليدية للمجتمع المغربي بصفة محسوسة في سلوك النخب السياسية الحالية. وورثت بذلك الدولة المستقلة الحديثة عن العهد السلطاني إدارة بدائية (المخـــزن)، وأسلوباً في الحكم ؛ لم يكن هناك في سنة 1912 فارق بين التنظيم السياسي للدولة العلوية والنظام الذي بناه السلطان الكبير مولاي إسماعيل[1] في القرن السابع عشر. ولم يطرأ أي تغيير على النظام، لأن المشاكل الداخلية ظلت على حالها، تتلخص في جباية الضرائب، وتنظيم الجيش، وقمع القبائل. وعملت الحماية على تحويل دور المخزن، وحافظت على نوع من الاستمرارية إزاء تقاليد الماضي، وذلك خلال أربعين سنة من التسيير الإداري. ولا يزال الكثير من المغاربة يرون في المخزن واقعاً حياً ماثلاً أمامهم. ويجب أن لا ننسى أن محمد بن يوسف، الملك الأول لمغرب الاستقلال، لم يكن إلا حفيد الحسن الأول، آخر أقوى سلطان في مغرب ما قبل الاستعمار (توفي سنة 1894)، وابن مولاي يوسف (توفى سنة 1927) أخ مولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ، وهما اللذان حكما المغرب قبيل الحماية.

وإذا كان ينبغي التأكيد على استمرارية هذه البنية، فإنه يجب كذلك الإشارة إلى أن علاقات الأمبراطورية الشريفة مع القوى الأجنبية قد شهدت تحولات هامة خلال القرن التاسع عشر. لقد أدى نمو التجارة البحرية، واحتلال فرنسا للجزائر، إلى اضمحلال المحاور التجارية التقليدية. كما أن بعض البلدان الأوروبية بذلت جهوداً كبيرة لفتح السوق المغربية من أجل تصريف منتوجاها الصناعية، وجلب خيراته الطبيعية وإنتاجه الفلاحي، وانتعشت حركة بعض الموانئ (الدار البيضاء، آسفي، الجديدة، الصويرة)، وبسبب سرعة نموها،

استقطبت أعداداً من سكان المناطق الداخلية. وتغيرت باستيراد المنتوجات الجديدة، عادات الاستهلاك، وتوسع نطاق المبادلات التجارية. وطبع التدخل الاقتصادي الأوروبي التشكيلة الاجتماعية المغربية، حيث بدأ التمايز الاجتماعي يتخذ صبغة طبقية.

لقد اعتمد الاقتصاد الأوروبي على حضوره العسكري : فقد انهزم جيش السلطان أمام القوات الفرنسية في معركة إيسلي (1844)، واحتل الإسبان مدينة تطوان سنة 1860، فشعر المخزن بضعفه العسكري، واتضحت له ضرورة إصلاح الجيش، لكن في المقابل، أصبح في استطاعة القبائل أن تتزود بالسلاح بفضل تساهل المهربين الأوروبيين، مما زاد في مقاومتها لحملات السلطان الجبائية. لقد كان خلاص المخزن مرهوناً بالتجديد الشامل، ورغم وعيه بذلك، لم يتخذ سوى تدابير هزيلة، لا تمس جوهر النظام، ولا تعيد النظر في قواعد اللعبة. فقد انحصرت إجراءات الإصلاح في ارتداء بعض الآلاف من المغاربة للبذلة العسكرية التركية، واستيراد مجموعة من المدربين العسكريين الأجانب، والإعلان عن إنشاء قوة عصرية من المشاة.

لقد اختارت الأسر الحاكمة المتتالية مدن فاس ومراكش ومكناس والرباط عواصم لها، لكونها تشكل المراكز العسكرية والاقتصادية والإدارية للأمبراطورية. وكانت القوات المسلحة والحاميات، تتكون من قبائل معفاة من الضرائب. ونجد على رأس القبائل الموالية للسلطان أعياناً يسيرونها باسمه، إلا أنهم يعينون من ضمن القبائل نفسها. وظلت القبائل المتمردة أو شبه المتمردة، تعترف للسلطان بنفوذه الديني، وترفض تأدية الضرائب التي يفرضها عليها. وكان على كل سلطان أن يعيد إقامة التحالفات نفسها التي اعتمدها أسلافه، على أن حظوظ نجاح هذه التحالفات كانت متفاوتة ؛ إذ كان السلطان يحتاج إلى إرساء سلطته، والتوسيع من دائرتها، والحفاظ على مستوى مداخله، وهذا ما يدفع به باستمرار إلى محاربة القبائل ومفاوضتها، فتارة يلجأ إلى الإغراء المادي للحصول على السلم، وتارة يهب الأرض للبعض الآخر، وأحياناً أخرى يضطر إلى إعادة الصلح بين القبائل المتناحرة، إلخ ... لقد قام ابن خلدون بتحليل وافٍ لهذا النظام، حيث شخصه في شكل دوري : تنضم قبائل معينة لزعيم ينحدر من الجبل، أو من الصحراء، حيث يستهدف تخليص البلاد من نظام حكم منهار، وينجح في القضاء على منافسيه، وبذلك تتوطد من

جديد سلطة المخزن على مجموع التراب الوطني. ويمر جيل أو جيلان، فينحل تضامن القبائل (العصبية)[2]، وتصاب بدورها بالاضمحلال والتدهور العسكري.

تعد نظرية ابن خلدون بالأساس نظرية النخب، لا تتكون وحداها المتحركة من أفراد أو طبقات، بل من قبائل تتعاقب داخل بنية مستقرة في الجوهر. وهذه الصيرورة حولت القبائل المتضامنة والقوية إلى قبائل مستقرة تعاني من التفسخ والضعف[3].

وإذا كانت حكومة السلطان تسمى المخزن (المعنى الحرفي : المستودع)، فلأن مهامها تتركز في جمع الضرائب النقدية والعينية. لقد كان من حق السلطان "حامي حمى الملة والدين"، جباية عدد من الضرائب، إلا أنه نادراً ما كان هذا الحق يقبل من لدن السكان من دون معارضة، بل غالباً ما كانت القبائل والزوايا والشرفاء[4] تتحالف لرفض ضرائب السلطان، أو لمساندة مطالب بالعرش، ينافس السلطان في منصب أمير المؤمنين ؛ لذلك كان الجيش الشريفي يهتم على الخصوص بتوطيد سيادة السلطان أكثر مما يعبأ لمواجهة الخطر الأجنبي، وأصبح العنف المستمر نظاماً دائماً : تصرف الضرائب لتمويل الجيش، واستخدامه لسحق القبائل بهدف جباية المزيد من الضرائب[5]. وقد لخص سي فضول غرنيط فلسفة المخزن الجبائية دون التواء بقوله : "ريّش الطير قبل ما يطير، "إذ يشبه الجابي إذا تركناه يغتني يتمرد"[6]. لقد توالى السلاطين على الحكم بوتيرة سريعة، نظراً لارتفاع نسبة الوفيات بين الجالسين على العرش، وكان تجدد رجال المخزن يتم بالوتيرة نفسها، ومع ذلك لم يطرأ تغيير يذكر على المعطيات الأساسية للنظام حتى مجيء الفرنسيين[7]. وقد علل گيلنر هذا الاستقرار المدهش بعجز المراكز الحضرية عن القيام بالدور الذي لعبته المدن في أوروبا، ويعود سبب ذلك إلى أن المدن المغربية صارت بحاجة إلى حماية المخزن، لأنها كانت معرضة باستمرار لهجومات القبائل. ومن ثم لم تنشأ في المدن معارضة لسلطة المخزن[8]. وإذا كانت القبائل، بسبب تشتتها، غير قادرة على القيام بعمل منسق، فقد كانت تتوفر فيها مع ذلك، القوة الكافية لرفض الانصياع لسلطة مركزية، أو بالأحرى سلطة تدعي ذلك.

كان السلاطين في كثير من الأحيان، يواجهون تهديدات من داخل العائلة المالكة نفسها، حيث يتحالف بعض أعضائها مع القبائل المتمردة. فقد عزل المولى عبد الحفيظ، موقّع معاهدة الحماية، أخاه عبد العزيز على إثر اتهامه بمجاراة أوروبا في مساسها بالسيادة المغربية، وقد أعلن المولى عبد الحفيظ اعتلاءه للعرش بمراكش، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية متقطعة، قام العلماء في سنة 1908، (وهم نظرياً "أصحاب الحل والعقد") بتتويج المولى عبد الحفيظ بفاس، لأنهم تنبهوا إلى اتجاه سير الأحداث. وفي كثير من الحالات، كان الصراع حول العرش يقوم بمجرد وفاة السلطان :

" كانت وفاة السلطان تعد الإشارة الأكثر ملاءمة لاندلاع الثورة، لأن التجربة الطويلة علمت الكل أن عدداً من المطالبين بالعرش سيتنافسون بالسلاح حول الخلافة، وسيجندون القبائل، وأن الفوضى سوف تسود أقواهم أو أمهرهم. وأطول أزمات الفوضى التي شهدها جنوب المغرب منذ قرن ونصف يمكن حصرها في : السيبة الكبرى التي أعقبت وفاة محمد بن عبد الله، وقد دامت سبع سنوات (1790-1797)، والأزمة التي تلت وفاة مولاي عبد الرحمن (1859-1864)، وتلك التي أعقبت وفاة مولاي الحسن (1894-1897)[9].

لقد عمد السلاطين بقصد تلافي هذا الخطر الموسمي ضد سلالتهم، إلى إشراك أحد أبنائهم في ممارسة السلطة إلى أبعد حد ممكن. حيث يلجأ إلى تعيين الأمير خليفة للسلطان على إحدى المناطق التي توجد بها العواصم الأربع، وتوضع قوات مسلحة هامة تحت تصرفه. ويرخص في بعض المناسبات للابن باستعمال المظلة خلال عهد أبيه، إشارة إلى رمز السيادة، "وبقدر ما كان الطفل الأمير ملازماً جوار السلطان، بقدر ما ينمو الاعتقاد عند الشعب بأنه يحمل بركة أبيه ودعوته"، وإذا تجلى أن تلك البركة[10] غير كافية (وهي الحالة الأكثر احتمالاً)، فإن ولي العهد المعين يسعى إلى تهييء قوات مسلحة مستعدة للقضاء على المنافسين بمجرد الإعلان عن وفاة السلطان. وقد سار محمد الخامس، أو ملك ما بعد الاستقلال على هذا النهج. حيث أعلن سنة 1957، عن ولاية العهد لابنه مولاي الحسن، بعد تكليفه بتنظيم القوات المسلحة الملكية.

لقد كانت عملية انتقال الملك، تتم بالطريقة التالية : يستشير الوزير الصدر العلماء ووجهاء المخزن، ثم يوجه رسالة إشعار إلى الأقاليم، يدعو فيها العمال والقضاة إلى جمع

السكان على صعيد مناطقهم، قصد الإعلان عن ولائهم للسلطان الجديد، ويجتمع الأعيان في أكبر مسجد بالمنطقة لمناقشة بنود البيعة، وتدارس بعض التحفظات التي كانت تتعلق عادة بإلغاء بعض الجبايات، وبضرورة احترام الوعود التي قدمها السلطان السابق[11]. وكانت البيعة تحدد الخط الفاصل بين بلاد المخزن (المنطقة الخاضعة لمراقبة المخزن العسكرية)، وبلاد السيبة (المنطقة الرافضة لسلطة المخزن). لقد بعثت رسائل الإشعار مراراً إلى مناطق السيبة من لدن الوزراء الذين كانوا يتقلدون منصب وزير الصدر الأعظم، دون أن يكون هناك أمل كبير في أن تؤخذ مأخذ الجد، ذلك أن القواد المحليين الذين ينحدر جلهم من القبائل التي كان من المفروض أن يسيروها باسم السلطان، كانوا يتخذون تلقائياً موقف الانتظار، بل حتى موقف الحيطة إزاء العامل الجديد. وعلى العموم، لم تكن تتم المصادقة على الاتفاقيات الثنائية عادة، إلا بعد أن يثبت السلطان تفوقه العسكري. ففي بعض الحالات يكتفي بمناورة تخويفية، وفي حالات أخرى، يضطر إلى القيام بمعارك حقيقية، وتنتهي المواجهة بالانتصار الساحق، أو بالهزيمة التامة، وتحدد درجة الانتصار العسكري طبيعة التعاقد القائم بين القبائل والسلطة المركزية. ولم تكن بلاد السيبة مفصولة بطريقة دقيقة عن بلاد المخزن، حيث لم يكن من الغريب أن توجد بقع وفية للمخزن (سجلماسة مثلاً) وسط منطقة ثائرة، والعكس صحيح[12].

كانت إلزامية معاهدات الولاء، تنحصر في الفترات التي تتجلى فيها قوة السلطان، وبمجرد انسحاب جيوشه، تسارع القبائل إلى رفض أوامر القائد، أو العامل المعين من قبل العاهل، مما يدفع إلى عمليات عسكرية جديدة، وإلى قيام حلف جديد. لقد وجد المخزن نفسه سجين هذه الحلقة غير المنتهية التي حولته إلى حكومة متنقلة، تائهة على طول المثلث الذي تشكله أهم المراكز العسكرية : فاس، ومكناس، والرباط، ومراكش. وهناك مثل شعبي يقول : إن السلطان المثالي من يجعل من سرجه عرشاً ومن السماء قبة. ومهما كانت قوة السلاطين، فقد حاول جلهم أن يشخصوا هذا النموذج.

تكشف السنوات الأولى من عهد مولاي الحسن بجلاء عن خصائص البيعة بالمغرب، وأسلوب الترحال لدى المخزن. لقد كان مولاي الحسن، بصفته خليفة على مراكش وسوس على رأس قوات عسكرية هامة. وإثر وفاة أبيه، أخضع قبائل سوس، وتوصل في

مراكش ثم في الرباط بالبيعات الأولى. وفي طريقه إلى مكناس، سحق بني مطير، ثم مكث بفاس مدة سنة، وحارب غياثة قربة تازة. وقد استمرت المعارك عبر تنقل السلطان بين أطراف البلاد، حيث أخضع بني موسى، وآيت عتاب، وبني مطير من جديد سنة 1879. وفي العام التالي، أرسل عمه المولى الأمين لإخضاع قبائل قلعية، كما تم قمع عدد من الانتفاضات في المنطقة الواقعة بين طنجة ووزان سنة 1880. وإذا تمكن مؤقتاً من الشمال. عاد السلطان إلى الجنوب لتثبيت سلطته بسوس. وعين في سنة 1882 مولاي الحسن بتارودانت 43 قائداً، وكان جلهم من أبناء القبائل، أو من ضمن الشيوخ أنفسهم[13].

كان التهديد بالقسر يتخلل باستمرار علاقة السلطان برعاياه، إلا أن العاهل لم ينفرد أبداً بوسائل القوة، وقد ظل منافسوه يراقبون عن كثب، ما يعانيه اتساع مجال السلطة من تقلبات دورية، بل يومية في بعض الحالات. وبما أن قوة المخزن كانت رهينة بقوة حلفائه، فقد تحتم عليه أن يقوم، بين كل حملتين عسكريتين، بسياسة تحالفات : أي الوجه الآخر لأسلوب أعم وثابت، أسلوب "فرق تسد". فنادراً ما كان المخزن في حاجة إلى استعمال العنف، حيث يلجأ إليه عند فشل أساليب أخرى أقل كلفة وأكثر سلمية[14]. وتتلخص تلك الأساليب في الانحياز في النزاعات المحلية، وإذكاء المنافسات، وإعطاء الأفضلية لبعض الأطراف بواسطة الامتيازات الممنوحة، ومعاقبة أطراف أخرى تفرض عليها غرامات باهظة.

لقد تغير تكوين جيش السلطان على مر القرون. لم يكن الجيش جيشاً محترفاً، ولم يكن تعداده مرتفعاً. وقد كان مع ذلك قادراً على قمع انتفاضات قبائل عجزت في الغالب عن تنسيق ثوراتها. ولم يطرح مشروع إنشاء جيش محترف من المشاة إلا بعد كارثة إيسلي سنة 1844.

لقد اكتمل التنظيم العسكري للدولة العلوية عند وفاة المولى إسماعيل سنة 1727. فقد كونت الدولة السابقة (أي الدولة السعدية) عدداً من الحاميات من قبائل فرت من تلمسان للإفلات من الأتراك، وتدعى تلك القبائل "شراگة" نسبة إلى الشرق، وقد استقرت قبائل المخزن أو الگيش هذه (نسبة إلى الجيش) حول مدينة فاس. وكون السعديون أيضاً، گيش الأوداية الذي يشمل قبائل أهل سوس والمغافرة والأوداية. وتختلف كل هذه القبائل في تنظيمها عن بقية القبائل الخاضعة للمخزن، لكونها عبارة عن جاليات عسكرية، كل

أعضائها في خدمة المخزن. وفي المقابل وهبها المخزن حق الانتفاع من أراض فلاحية وأعفاها من الضرائب، باستثناء الزكاة والأعشار. وفي كثير من الحالات، ارتقى أعضاء قبائل "الگيش" مناصب هامة، مدنية وعسكرية، على أن التمييز لم يكن واضحاً بين هذين النوعين من المناصب[15].

وقام المخزن بإعادة هيكلة شاملة لتلك القبائل، فعوّض الأشكال التنظيمية القديمة والمبنية على الجماعة (مجلس الأعيان الذي كان يجدد كل سنة) بتقسيم تعسفي إلى أثلاث وأرباع وأخماس، وذلك بهدف تسهيل جباية الضرائب من القبائل الأخرى واستقطاب الجنود[16]. ونظراً لتروع قبائل المخزن إلى التمرد، ارتأى المولى إسماعيل إنشاء قوة أخرى توازيها، فأسس هيئة جديدة تتكون من عبيد سود، جلبهم من واحات الجنوب، وأطلق عليهم اسم عبيد البخاري[17]. (واختصر أحياناً اسمهم في كلمة البخاري)[18]، وقد وصل تعدادهم إلى 150 000 خلال عهد المولى إسماعيل. وكان لكل البخاريين القادرين على حمل السلاح نشاط فعال، ولم تكن كل قبيلة گيش توفر للمخزن سوى وحدة تتألف من 500 فارس، وتدعى الرحى، ونجد على رأس كل رحى قائد الرحى (يوافق على وجه التقريب ضابطاً برتبة عقيد)، وبجانبه "علاف" مكلف بالرواتب. وتنقسم الرحى بدورها إلى سرايا مؤلفة من 100 رجل، يسيرها قائد المائة (يوافق ضابطاً برتبة نقيب) بمساعدة عدد من المقدمين. وكانت التعيينات من اختصاص السلطان ووزير الحرب (وزير الدفاع) على أن تحال على القبائل للموافقة[19]. ونادراً ما تجاوزت القوات التي تشكلها قبائل الگيش ما بين 9 000 إلى 10 000 رجل. وقد كانت موزعة بين الحاميات الدائمة للمدن الكبرى والوحدات المتحركة التي ترافق البلاط في تنقلاته، وكانت تدعى بالمحلات[20] (جمع محلة). وفي فترات التوتر الداخلي أو التهديد الخارجي، يشكل المخزن "حركة" حيث يتم إشعار قبائل النايبة، فتعبئ هذه الأخيرة وحدات من الخيالة، يترأسها قواد محليون وتمولها القبيلة المعنية.

وبعد كارثة إيسلي أدرك المخزن الأخطار التي يمكن أن تلحق بجيش مقتصر على فرق الخيالة، ولهذا قرر السلطان مولاي عبد الرحمن إنشاء جيش من المشاة قوامه حوالي 7 000 متطوع، ينحدرون من مجموع السكان. ونظم هؤلاء "العسكر" في شكل وحدات (الطوابير) من حجم كتيبة، وغالباً ما أوكلت قيادتها إلى ضباط أوروبيين. وكذلك تم إنشاء

مجموعات مكلفة بالمدفعية، بعضها ثابت، وبعضها الآخر متنقل. لكن هذا المجهود الرامي إلى تحديث الجيش جاء متأخراً عن أوانه، و لم تكن له أي فعالية، فجيش المشاة مثلا، لم يجد نفعاً خلال ثورة تازة (1904) ولا في المعارك ضد القوات الفرنسية.

كان تعداد الجيش على عهد مولاي الحسن، بمن فيه "النوايب" (نسبة إلى قبائل النايبة) حوالي 000 25 رجل. وفي حالة تهديد خارجي خطير، كان بإمكان السلطان أن يعبئ حركة من 000 40 من المشاة، بالإضافة إلى عدد مماثل من الخيالة. لكن عدم الانضباط كان مزمناً، والأجور هزيلة بالنسبة لجميع عناصره، وظلت العدوانية تطبع العلاقات اليومية بين الضباط والجنود. وفي موسم الحصاد، تتفشى ظاهرة الهروب من الجندية دون أن تواجه بصرامة[21].

لقد كانت السلطة الإدارية تمارس في المغرب التقليدي من قبل المخزن، وممثلي الحكم المركزي. وإذا كان عدد هام من رجال الإدارة ينحدرون من قبائل الگيش، فإن بورجوازيي المدن المتعلمين قد احتلوا الوظائف التي تتطلب تأهيلاً خاصاً في المجال القضائي أو المالي على سبيل المثال. كتب أوجين أو بان (Eugène Aubin) بصدد المخزن قبيل الحماية يقول : "من قبل، كانت السلطة بأيدي أشخاص عسكريين وقرويين في آن واحد، تربوا وسط قبائلهم المتميزة عن جماهير السهول العربية أو المعربة، لكن بداوتهم لا تقل عن بداوة أعضاء عامة القبائل، وهم ذوو ثقافة محدودة : كل ذلك يجعلهم يتصورون العنف كقاعدة أساسية للدولة. كانت الحكومة إذن، عسكرية يهيمن عليها نفوذ نوع من النبلاء القرويين، وبالتحاق الكتاب (العلماء) والأمناء (التجار) بأجهزة الدولة بدأ انفتاح النظام على العناصر الأكثر تعلماً والأكثر غنى، وكان جلهم ينتمي إلى ذوي الأصل الأندلسي المتمركزين بفاس، والمتفرقين في الرباط وسلا وتطوان"[22].

تجتمع حول السلطان مصلحتان تابعتان للمخزن : مصلحة البلاط، ومصلحة الدولة. وكان السلطان ينفق على البلاط من ميزانية خاصة ومداخيل شخصية (بيت مال الداخلية). ويترأس الحاجب التنظيم الداخلي للبلاط، بينما يتكلف قائد المشور بالعلاقات الخارجية، والاستقبالات، ويرأس التشريفات خلال التظاهرات الرسمية، ويوجد تحت قيادته الحرس الخاص بالسلطان، من مشاة وخيالة. وكان الحاجب مسؤولاً عن مشاكل السكن والتموين والنفقات المتعلقة بالبلاط، واصطبلات القصر، وما يتعلق بإقامة تنقلات المحلة عبر البلاد[23].

حظي الوزير الصدر الأعظم بمكانة تفوق بكثير مكانة مجموع زملائه. إذ كان مكلفاً على الخصوص بالشؤون الداخلية، إلا أن اختصاصاته لم تكن محددة بدقة، شأنه شأن بقية الوزراء. وفيما يخص أمين الأمناء (وزير المالية) فيدير الخزينة العمومية (بيت مال المسلمين) وتتكون مواردها من الضرائب الشرعية (الزكاة، والأعشار، والخراج، والجزية)[24]، والضرائب غير الشرعية (الضرائب المتعلقة بالتجارة الخارجية، والضرائب الاستثنائية)، وكذلك مداخيل ملكيات المخزن[25].

وكان وزير الخارجية يلقب بوزير البحر، والسبب في ذلك أنه قبل سنة 1830، كانت كل علاقات المغرب بالقوى غير الإسلامية تمر بالضرورة بالطريق البحري. ولما بدأ التجار الأوروبيون يهتمون بالمغرب، أصبح وزير البحر يقوم بدور الوسيط بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية، المتمركزين بطنجة. ولم يكن هناك منصب وزير الحرب قبل احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، فقد كان "العلاف الكبير" (عبارة عن مقتصد عام) مكلفا برواتب ومؤن القوات المسلحة، وبالتدريج تنازل له السلطان عن مهمة القيادة العامة للجيش.

وأخيراً، كان هناك وزير الشكايات، وهو منصب أقل شأناً، إذ أن وظيفته الأساسية تكمن في الاستماع إلى شكاوى المظلومين من الناس الذين كان يرخص لهم بالقدوم إلى مكتبه في بعض الأوقات[26].

لقد كانت أجور الوزراء متدنية، مما جعلهم لا يهتمون سوى بالقضايا التي تعود عليهم بعمولات (السخرة) تساعدهم على العيش. وكانت مهامهم ومسؤولياتهم غير محددة : فبإمكان وزير الشكايات أن يقود حملة عسكرية، كما نجد العلاف يكلف بتصفية المشاكل المحلية لقائد ما. وتطورت وظائف المخزن في اتجاه التوارث، وأصبح الموظفون يشكلون فئة مغلقة يغلب عليها الانتماء إلى الحواضر أكثر فأكثر، وتلاشت روابط أعضائها مع القبائل[27].

بنيت الإدارة الداخلية للبلاد على أساس التقسيم المكون من ثلاث أو أربع مناطق، على رأس كل منطقة خليفة يعينه السلطان، وينتمي في الغالب إلى العائلة المالكة، ويحيط بالخليفة بلاط يماثل بلاط السلطان بشكل مصغر. وكما لاحظنا من خلال مثال مولاي الحسن في عهد أبيه، فإن الخليفة يوجد على رأس قوات عسكرية هامة. وكان جميع قواد المناطق

مسؤولين مبدئياً أمامه.

تختلف طاعة القواد في درجتها. فقد كان التعيين شكلياً بالنسبة للبعض، مثل القواد الذين عينهم مولاي الحسن بناحية سوس. وفي الواقع، كان هناك إشكال تام فيما يتعلق بخضوع القواد للتعليمات المركزية. وبالنسبة للقبائل الخاضعة، حين يصبح منصب القائد شاغراً، يتوجه أعيان القبيلة إلى المخزن للحصول على المنصب، أو لإعطاء رأيهم في الشخص المرشح له. وكان المنصب على العموم، يمنح للمرشح الذي يدفع للسلطات أكبر قدر من المال، إلا أن مصير القائد لم يكن في غالب الأحيان سارّاً، فمهمته الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة تنحصر في جباية الضرائب، وتعبئة الرجال لحساب السلطان، و لم يكن مأجوراً، بل كان يحتفظ بجزء من الضرائب التي يجبيها من منطقته، كما أنه يستغل تنظيم "الهدية" (واجب تؤديه القبائل ثلاث مرات في السنة) فيفرض على القبائل "هدايا" باهظة[28]. وكان قواد بعض كونفدراليات الجنوب تابعين اسمياً للسلطان، في حين كانوا في الواقع يتصرفون مثل نبلاء إقطاعيين في مناطق تحميها قواهم، ويعيشون بالقرب من مخازن حبوب محصنة، تساعدهم على الصمود أمام تهديدات المخزن. ففي عهد مولاي الحسن، قوي نفوذ الگلاوي، والگندافي، والمتوگي، وازداد نفوذهم بعد وفاة السلطان، وسيلعب الگلاوي فيما بعد دوراً حاسماً في فترة الحماية الفرنسية[29]. وفي المدن، كان دور الباشا يوازي دور القائد لدى القبائل، ويساعده عدد من المقدمين المكلفين بإدارة أحياء المدينة.

كانت السلطة القضائية بيد القضاة، الذين يتكفلون بتطبيق "الشرع"، ويفصلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، من زواج وطلاق وإرث. وعن طريق إصدار الفتاوى، ينفرد القضاة بمهمة التشريع.

وفيما يخص الظهائر، باعتبارها مراسيم السلطان، فلم تكن مبدئياً سوى قرارات إدارية. وكان القضاة يعينون مدى الحياة، فمنصبهم لا يتأثر بتغيير السلاطين، لكن هامش استقلالهم الفعلي ظل يبعث على التساؤل، أضف إلى ذلك أن القواد والباشوات انتزعوا منهم اختصاصات القضايا الجنائية، وأصبحوا يملون الأحكام المتعلقة بالجرائم[30].

لقد أهملنا السياق الاجتماعي عند وصفنا للبنية الداخلية للمخزن، وأشكال تدخله العادية في تلك الفترة. لقد سبق أن تعرضنا للقبائل ولبلاد السيبة، ولنا عودة إليها فيما بعد. وهناك فئتان لعبتا دوراً حاسماً في الصراعات الدائرة حول السلطة، وهما الشرفاء والأولياء (المرابطون). يعود نفوذ الأولياء، ومن تجمع حولهم من الزوايا أو الطوائف، إلى بداية القرن السادس عشر. فبعد احتلال عدد من المدن الساحلية بجنوب المغرب، تقدم البرتغال في اتجاه الداخل، وأصبحوا على أبواب مراكش سنة 1515. وأدى غزو الكفار إلى اندلاع الجهاد الذي حركه ونظمه الأولياء. ومن ضمن من انضم إلى رأي السلطان، مثلا الجزولي، وهو وجه بارز بالأطلس الصغير، والشرفاء الأدارسة بالريف الغربي. وبفضل استعادة الوحدة الدينية، انتصر المخزن على البرتغاليين في معركة وادي المخازن سنة 1578. وفيما بعد، انتشرت الزوايا عبر المغرب، ووجدت لدى القبائل الأمازيغية ميداناً خصباً. وقد كتب برنار أوغيستان (Bernard Augustin) عن الصلحاء قائلاً : "أهم أكبر قوة سياسية بالمغرب، فالشعب يجلهم أكثر مما يجل السلطان، على الرغم من الصفة الدينية لهذا الأخير"[31].

وإذا كان الأولياء قد ساهموا في نشر الإسلام بين القبائل الشبه وثنية، فإنهم عملوا في الوقت نفسه على تقوية المعتقدات البدائية والتنظيم السياسي للقبائل، فقد كان الأمازيغ يرون في الأشجار والحجارة وأشياء أخرى مبعثاً للقوة، وتجاوبت العقلية الأمازيغية مع شخصية الولي المقدس، الوسيط بين الله وعباده، والمحاط بهالة البركة. ونادراً ما كان الولي يخفف من حدة النزاعات القبلية التقليدية، بل غالباً ما يضفي عليها صفة الجهاد عندما يتعلق الأمر بالهجوم على ولي منافس. وهكذا، دعم الأولياء المحليون استقرار المؤسسات الأمازيغية البدائية وحيويتها[32]. وفي مناطق السيبة، حيث لا تعترف القبائل بأي سلطة عليا، وحيث تتصارع القبائل فيما بينها بقدر مواجهتها للمخزن، يتجلى في هذا الصدد الدور الأساسي للولي في التحكيم والمصالحة عند وقوع النزاعات القبلية، وفي ضمان معاهدات التحالف.

وبما أن دور الولي ارتبط بطريقة وثيقة بوضعية السيبة، كان من الطبيعي أن يشجع الأولياء استقلالية القبائل الأمازيغية المهددة من قبل المخزن. وفي حالة مساندة الأولياء للمخزن، اتجهت الزيارات (أي الهدايا التي تقدم للصلحاء وذريتهم) إلى الأولياء الذين لا يتعاونون مع السلطان. ويتلخص موقف الأولياء تجاه الحكم المركزي في شعار الزاوية الوزانية : "لا سلطان عندنا ولا سلطان بدوننا"[33].

لقد فرضت الدولة العلوية نفسها في أواسط القرن السابع عشر، بعد أن قضت على الزاوية الدلائية، حيث كانت زاوية قوية، تتحكم في منطقة شاسعة، وظلت علاقات العلويين بالأولياء مشوبة بالارتباك[34]. وفشلت جهود الدولة في مراقبة الزوايا وضرب نفوذها، ولم يتم ذلك إلا حين وضع الفرنسيون حداً للسيبة خلال الثلاثينيات، وبذلك اختفت القاعدة التي كان يقوم عليها نفوذ الزوايا[35]. ومن الصعب تقدير العدد الحالي لأتباع الزوايا، لكن يبدو أن تعدادهم بلغ سنة 1939، حوالي 000 500 فرد، من بينهم 000 225 فرد ينتمون إلى 23 زاوية من الزوايا الرئيسية[36].

وفيما يخص الشرفاء، فإنهم مجموعة متميزة على الرغم من ارتباطهم بالزوايا، ويتكونون من عدة عائلات تنقسم إلى فرعين رئيسيين : فهناك الأدارسة، المنحدرون من المولى إدريس، مؤسس مدينة فاس، وهناك الفلاليون الذين استقروا بواحات سجلماسة خلال القرن الخامس عشر، وإليهم تنتسب الأسرة الحاكمة حالياً. وقد أسست عدة عائلات شريفة زوايا أشهرها زاوية وزان. واستحوذ بعضها على عقارات هامة (العزيب)، تذكرنا بالنمط الإقطاعي الأوروبي، وقد كانت في الأصل ممنوحة من قبل السلطان، والعزيب عبارة عن "... قرية أو جزء من قرية وضع السلطان سكانها خلفاً عن سلف تحت تصرف شريف ما، يجبي منهم الزكاة، وكل الضرائب التي تشخص السيادة. والشريف باختصار، يعوض السلطان تجاه السكان الذين وضعوا تحت تصرفه"[37]. وقد سبق للدولة المرينية أن أعفت العزائب من الضرائب قصد إضعاف معارضة الشرفاء والأولياء الذين كانوا يعيبون على الحكام مماطلتهم في مقاومة الغزو المسيحي. وفيما بعد، حاول السعديون، على الرغم من نسبهم الشريف، حذف تلك الامتيازات، مما أدى إلى نشوب سلسلة من الصراعات الداخلية انتهت بانتصار العلويين[38].

كانت القبائل الناطقة بالأمازيغية تشكل الحد الفاصل بين بلاد المخزن وبلاد السيبة. وإذا كان ذلك الحد غير ثابت، فقد كانت توجد مع ذلك، وباستمرار، نواة وفية للمخزن، وأخرى "سائبة". وظلت قبائل الجبال في عصيان مستمر، بينما اعتادت قبائل السهول الساحلية الخضوع للمخزن. لم يكن باستطاعة القبائل المعربة والمستقرة في السهول الممطرة بالغرب والشاوية ودكالة والحوز، أن تعارض المخزن، بل كانت على العكس من ذلك،

تطمح في حمايته ضد القبائل المغيرة، أي القاطنة في السهوب والجبال. وتقع أهم المراكز الحضرية والعواصم الأربع داخل السهول أو على جوانبها. وكانت المنطقة الواقعة بين فاس والرباط تتعرض باستمرار لهجمات قبائل زيان وزمور وبني مطير وزعير.

تعد السيبة ظاهرة خاصة بالجبال والأراضي القاحلة، ويتعلق الأمر بمناطق وعرة تقطنها قبائل متمردة، يقودها أحياناً ولي ثائر. إلا أن تلك القبائل لم تكن تشكل وحدات اقتصادية مغلقة، وبالتالي لم تكن قادرة على قطع مبادلاتها الحيوية مع المدن والأسواق لمدة طويلة، لذلك كانت انتفاضاتها مؤقتة بالضرورة، فنادراً ما استهدفت عزل السلطان، بل كانت فقط ترغب في التخلص من سلطات قواده المدنية وضرائبه. وكانت بذلك تميز السلطان عن المخزن ؛ تكن للأول إجلالاً دينياً، وتحتقر الثاني. وليس أدل على ذلك مما حدث خلال حملة عسكرية قام بها مولاي سليمان : فقد هزم آيت أومالو قوات السلطان، وقتلوا ونكلوا برفاقه الأقربين، لكنهم استقبلوه بحماس واحترام[39].

اعتادت القبائل مع ذلك أن تجتمع بصفة دورية حول زعيم ما، شريف أو ولي، بهدف تنحية الدولة الحاكمة المصابة بالانحلال والتشتت، وتعويضها بأخرى، لن يكون مصيرها أفضل من مصير الدولة السابقة. وتميزت بالمقابل مواقف سكان المدن بالسلبية إزاء المناوشات بين القبائل والمخزن، والشرفاء والأولياء، نظراً لارتباط حياتها بالتجارة، وما يتطلب ذلك من مستوى أدنى من الاستقرار والأمن. وضع الحضريون لحماية هذه المصالح مواهبهم في ميداني المالية والديبلوماسية لخدمة الحكومة. واضطروا لتحمل وجود حاميات فوضوية في مدنهم، ذلك أن هذا الإزعاج أفضل بكثير من الرعب الذي يسببه نهب القبائل.

أود هنا استجلاء بعض خصائص الحياة السياسية بالمغرب التقليدي والمتعلقة بالمواقف تجاه الحكم والسلطة، لأننا سوف نلتقي ببعض جوانبها عند تحليلنا لسلوك النخب الحالية.

لم يكن حكم السلطان مقنناً، بل كان مفوضاً وعارضاً يختلف من سلطان إلى آخر، لأن السلطة الفعلية كانت في حوزة القبائل والشرفاء والعلماء والوجهاء. ولم يكن هؤلاء يفوضون سلطتهم إلا لغايات خاصة، وعلى أساس معاهدات محددة. كان السلطان يمثل سلطة دينية يعترف بها الجميع، إلا أن قوته ظلت رهينة بقوة حلفائه في فترة معينة، لكنه يسعى إلى استقطاب أتباع بعيدين عن تجرد لا يخلو من التباس. ويتغير الشكل العام

لتحالفات المخزن أكثر من مرة خلال حياة السلطان : يتحـول الأعـداء إلى حلفـاء، ثم يصيرون من جديد أعداء، وهكذا دواليك. ووعياً من مختلف الفرقاء بحتمية هذه الـتغيرات، نجدهم يتجنبون إصدار أحكام نهائية في حق منافسيهم. كما يخضع اختيار الحلفاء للمضمون المباشر للمصالح المحلية : "كانت التوترات مقننة، إلى درجة أنه لم يكن في استطاعة الأعداء أن يتناحروا دون أن يقضوا على أنفسهم، والنتيجة هي سياسة "عش ودعه يعيش"[40].

كانت الحياة السياسية في تغير دائم ومحيّر. تحتم ضرورة البقاء، أو على الأقل ضـرورة النجاح، تقدير إمكانيات التحالف والتعارض. وغالباً ما كان الحفاظ على الوضع القـائم، السلوك العملي الوحيد، بينما تتجه الفئات الضعيفة إلى استغلال نزاعات الأقويـاء الـذين يحاولون مراقبتها، لكي تحتفظ بهامش من الاستقلالية.

استنجد هكذا سكان فاس بمولاي محمد (من الشرفاء العلويين الأوائل) للـتخلص مـن الدلائيين الذين كانوا يحكمونهم، وفشل مولاي محمـد في المـرة الأولى، ولمـا اضـمحل الدلائيون، أعاد الكرة سنة 1662، فاستنجد الفاسيون بالدلائيين ضده، لأنهم اعتبروه أخطر من حاكميهم الذين هم في مرحلة الضعف[41]. كان السلاطين فيما يبدو يطمحون إلى ضبط القوة السياسية بالبلاد والتحكم فيها. إلا أن واقع السلطة غير المقننة وذات الصبغة التفويضية التي يستولون عليها مدة حكمهم نادراً ما كانت تستمر. فقد قام المولى إسماعيل بـالاحتلال العسكري لمملكته، مثلما اضطر إلى ذلك بعده مولاي الحسن، والملك الحسن الثاني. وعنـد وفاة المولى إسماعيل ومولاي الحسن، عاد الحكم إلى أصحابه السابقين. وإذا كـان العـرش استطاع أخيراً في المرحلة الحالية أن يقنن ويرتب استعمال القوة تحت سلطته، فإن ذلـك تم بفضل إعادة تنظيم الجيش والإدارة.

نستطيع الآن، وفي ضوء التأملات السابقة، أن نوضح أكثر، ملاحظة گيلنر حول عجز المدن عن معارضة الحكم، إذ لم تستطع أي فئة من المجتمع التقليدي أن تقف في وجه المخزن على المدى البعيد، لكن مع تحفظ له أهميته، يكمن في عدم استطاعة أي سلطان بأن يفرض سلطته على المدى البعيد، ومهما كانت قوة أي مجموعة فلقد ظلت مراقبتها للحكم مؤقتة، و لم ينجح إلا القليلون في دعم معارضتهم على قاعدة اقتصادية.

لم يكتف السلاطين بحجز أملاك المتمردين والثوار، بل عمدوا أيضاً إلى حجز ثـروات

كبار الأعيان المبعدين من مناصبهم. ولم توفر التجارة أمناً أكبر، لأن الوضع الداخلي لم يكن مستقراً، بالإضافة إلى إمكانيات السوق المحدودة، ونظراً للإشكالية التي كان يطرحها عدم احترام العقود، لم تكن الظروف تشجع سوى على المضاربات القصيرة النفس. كما أن نزوات الطبيعة ونهب القبائل أبعدت المغاربة عن شراء الأراضي، على الرغم من صعوبة اكتناز وتحويل الثروة المادية، كانت هناك إمكانية توارث المناصب على المستويين المركزي والمحلي التي تفتح أبواب الثروة والنفوذ.

لقد لعبت صراعات النفوذ والتناور على مستوى النخب المخزنية دوراً لا يقل عن الدور الذي لعبته على مستوى مجموع المملكة. هناك استمرارية مثيرة بين الماضي والحاضر، ومازال الوصف الذي أعطاه هنري تيراس (Henri Terrasse) للعوائد السياسية للمخزن محتفظاً بكل قيمته : "... لم يشكل المخزن سوى ائتلاف مصالح، إذ لم يكن يمثل فكراً بناء، أو إرادة إيجابية موحدة، بل كان هدفه الأسمى ينحصر في البقاء لفائدة الجماعات والأشخاص الذين يكونونه".

"وأخيراً كان يعاني في الوقت نفسه من أنانية أعضائه وعدم استقرارهم. وفي داخل "الجماعية المستفيدة" حيث تكفي حظوة السلطان لبلوغ الثروات الهائلة، أو السقوط في الإفلاس، كان على كل واحد أن يدافع عن حظه، وتحت غطاء اللطافة، كانت صراعات الأشخاص والمجموعات قاسية ودائمة ودون شفقة، وبالإضافة إلى ذلك فإن القلق حول المستقبل، كان يزيد من احتدام الطموحات، ومن إشباع رغبات اللحظة الآنية"[42].

لقد خضعت سياسة المخزن لمسألة حيوية : المحافظة على سلطة السلطان، وقليلون من السلاطين الذين كانوا يطمحون إلى أكثر من ذلك، كما أن هناك عدداً قليلاً من المغاربة الذين كانوا ينتظرون شيئاً آخر من حكومتهم. ومازال الوضع المغربي المعاصر يخضع لهذه الظاهرة، إذ لم يكن النظام الملكي الحالي ولا المغاربة قد تخلصوا نهائياً من هذا الموقف العتيق.

لقد وضعت الحماية الفرنسية حداً لنظام العنف الدائم المتمثل في المخزن. ففي الفترة الممتدة ما بين سنوات 1912 و1934، قضي على السيبة، وما بين سنوات 1912 و1955، تغير الإطار السياسي رأساً على عقب، كما قويت وتوسعت بنية المغرب الإدارية على حساب الزوايا والقبائل، وتعرض الاقتصاد التقليدي لتغيير شامل، بينما غلبت الطبقة

التجارية على أمرها لمدة بضع سنوات، حيث نشأت بسرعة طبقة عاملة حديثة : تلك هـــي بعض المظاهر البارزة من الإرث الذي تركته فرنسا بالمغرب.

هوامش الفصل الأول

[1] - Henri TERRASSE, *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat français*, vol. 1, Casablanca, p.343.

[2] – لا يوافق الأنتروبولوجي د.م. هارت (D.M. Hart) على ترجمة كلمة "عصبية" التي تتضمن مفهوم "الروح"، بل يفضل مفهومي "التماسك البنيوي الموحد" أو "القرابة الأبوية الفاعلة"، ورد ذلك في اتصال شخصي بالمؤلف في 19 سبتمبر 1966.

[3] – انظر :

Ernest, GELLNER, *Tribalism and Social Change in North Africa*, miméo, Juillet, 1964, p.5.

وقد صدر المقال نفسه فيما بعد في :

W.H. LEWIS, *French Speaking Africa* : The Search for Identity, New York, 1965, pp. 107-108.

وكل الاستشهادات مأخوذة من النص غير المنشور.

[4] – المرابط أو الولي شخصية دينية لها مكانة متميزة، تنتقل بركتها إلى وريثه أو ذريته. وهناك بعض الأولياء سيروا أو الهموا الزوايا (أو الطوائف) الكثيرة التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ شمال إفريقيا، وينتمي الشريف إلى ذرية النبي. ويمكن للصفتين أن تجتمعا لدى الشخص نفسه، كما حدث بالنسبة لشريف وزان.

[5] - Robert, MONTAGNE, *les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Paris, 1930, p.372.

[6] – مذكور في :

E. Michaux BELLAIRE, « L'organisation des finances au Maroc », *Archives Marocaines*, vol. 11, 1907, p. 250 (note).

[7] – تعتبر فترة 1358-1465 بجلاء عن عدم استقرار الدولة، حيث توالى خلالها 17 سلطاناً مرينياً، اغتيل من بينهم سبعة، وأقيل خمسة، وهناك فقط خمسة سلاطين انتهى حكمهم بسبب الوفاة العادية، ويوجد من بين أولئك السلاطين ثلاثة أطفال يبلغ عمرهم بين 10 و5 و4 سنوات. انظر : Henri TERRASSE

وبصدد التقاليد التاريخية، انظر :

Bulletin d'Information, n° 34, Septembre 1953, p. 25.

[8]- GELLNER , op. cit. , p.6.

[9]- MONTAGNE , op. cit., p. 385.

[10] – انظر أيضاً: Eugène-AUBIN, *le Maroc d'aujourd'hui* (2 éd.), Paris, 1905, p.135

E.Michaux BELLAIRE et H. GAILLARD, *L'administration au Maroc : Le Makhzen, étendue et limites de son pouvoir*, Tanger, 190+9, p. 14.

وأيضاً، أحمد خالد الناصري السلاوي، كتاب الاستقصاء، الجزء التاسع، ص. 50-128.

Archives Marocaines, vol. 9. Et 10, Paris, 1906, vol. 10, pp. 167-168 et p.278.

[11] - Ibid, p. 46, cf. I. W. ZARTMAN, «The king in Moroccan Constitutionnal Law », *The Muslim Word*, part. 2, Juillet 1962, p. 187.

[12]- Charles-André JULIEN, *Histoire de l'Afrique du Nord*, (2 éd.) vol. 2, Paris, 1962, p. 243.

بعد الحكم الحازم الذي عرفه عهد المولى إسماعيل (1672-1727)، اتسعت منطقة السيبة تحت حكم محمد بن عبد الله (1757-1790). وإلى حدود سنة 1912، لاقى المخزن صعوبات في استعمال الطريق الرابط بين فاس ومراكش مرورا بتادلة. وتنطبق نفس الملاحظة، بطبيعة الحال، على الطريق الرابط بين فاس ومنطقة تافيلالت.

[13]- Jules ERCKMAM, *le Maroc moderne*, Paris, 1885, pp.195-211, et ANNACIRI, op. cit, pp. 324-339.

[14]- TERRASSE, op. cit, p.261 ; et Stuart SCHAAR, *Conflict and change in 19 th Century* Morocco, Ph-D. Thesis inédite, Department of Oriental Studies and History, Princeton, , novembre 1965, pp. 61-100.

[15] - الناصري، المرجع السابق، الجزء الثامن، ص. 137-139؛ AUBIN, op. cit. 174-194

حول تكوين قبائل الكيش، انظر ذلك :

J. Le COZ, « Les tribus guich au Maroc », *Revue de Géographie du Maroc*, n°7, 1965, en particulier pp. 1-10.

[16]- MONTAGNE, op. cit. P.377.

[17]- Ibid

[18] - بعد أن شكل المولى إسماعيل هذه الهيئة، قدم للعبيد نسخة من صحيح البخاري قائلا : "أنا وأنتم عبيد لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشرعة المجموعة في هذا الكتاب، فكل ما أمر به نفعله، وكل ما نهى عنه نتركه وعليه نقاتل". ومن هنا جاءت تسمية عبيد البخاري، راجع : الناصري، المرجع السابق، الجزء السابع، ص. 58.

[19]- Mohamed LAHBABI, *Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle*, Rabat, 1958, p. 167.

في عهد المولى إسماعيل، حظيت قبيلة الأوداية بعناية خاصة، حيث كانت أم السلطان وزوجته تنتميان إلى تلك القبيلة. وقد عينت إقامتها في منطقة سايس المضطربة، وجبل زرهون، وكذلك في فاس الجديدة.

AUBIN, op cit. P. 190, et JULIEN op. cit. p. 231.

[20] - راجع :

Augustin BERNARD, *Le Maroc* (6 éd), Paris 1922, p.252, et ERCKMANN, op. cit., p. 254.

كان على عائلة من قبائل الكيش أن تشمل محارباً للمخزن، أما قبائل الجنوب وعبدة وأحمر، والرحامنة، والمنابهة، فكانت تقدم مخزنين دون أن تعفى من الضرائب انظر :

TERRASSE, op. cit. vol, I. p. 350.

[21]- ERCKMANN, op. cit. pp. 266-277.

[22]- AUBIN, op. cit. 193-194.

[23] - BERNARD, op. cit. 235-244 ; LAHBABI, op. cit. pp. 137-138.

توفي حسن بن يعيش آخر حاجب ملكي، في سبتمبر 1966، بعد أن خدم المخزن في عهد السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، وعينه مولاي يوسف قائداً للمشور، وبعد ذلك عينه محمد الخامس حاجباً. وقد خلفه ابنه علي بأمر من الحسن الثاني.

[24] - عوض الخراج بالنايبة التي تجبى بالأراضي المحتلة، ومن ثم تسمية قبائل النوايب. انظر :

MICHAUX-BELLAIRE, *L'organisation des finances*...., p. 221.

[25] - حاول في القرن الثامن عشر، محمد بن عبد الله فرض ضرائب غير شرعية (مكوس) على تجارة الزبدة والزيوت، فاحتج التجار الفاسيون ضد ما اعتبروه مخالفاً للشريعة، بينما أصدر العلماء فتوى تنص على حق السلطان، بصفته حامي الدين، في جباية ضرائب إضافية، إذ لم تكن تتوفر لديه موارد أخرى لتموين جيشه، انظر :

AUBIN, op. cit. , pp. 246-247.

الناصري، المرجع السابق الجزء الثامن، ص. 7.

[26] - انظر : AUBIN, op. cit., p. 204, et LAHBABI, op. cit. pp. 161-164.

[27]- ERCKMANN op. cit., pp. 222-227, TERRASSE, op. Cit. P. 346.

[28]- ERCKMANN, op. cit., pp 120-129, 219 et LAHBABI, op. ciy., pp. 137-138.

[29] - انظر :

BERNARD, op. cit., p. 255 et MONTAGNE, op. cit, passim.

[30]- LAHBABI, op. cit., pp. 35-39 et 77-78.

حول سلطات الباشا، انظر : ERCKMANN, op. cit., p. 138.

[31]- BERNARD, op. cit., p. 203.

بصدد الدراسة المعمقة للأولياء والزوايا، انظر :

GEORGE DRAGUE, *Esquisse de l'histoire religieuse du Maroc, confréries et Zaouïas*, Paris 1951.

حول الجزولي، انظر :

pp. 49-64 ; et aussi G-H. BOUSQUET, *l'Islam maghrébin* (°4 éd.), Alger, 1954- pp. 64-158.

32 – حللت هذه الفكرة عند : MONTAGNE, op. cit., pp. 409-412.

وكذلك عند :

ELAINE C. HAGOPLAN, « The Status and Role of the Marabout in Pre-Protectorate Morocco », *Ethnology*, vol. 3, n°1 janvier 1964, pp. 42-52.

33- BERNARD, op. cit., p. 204.

34 – كانت هنالك بعض الاستثناءات بالنسبة لعداء العلويين تجاه الزوايا، قيل إن السلطان عبد العزيز (الذي أقيل سنة 1907) كان ينتمي إلى زاوية ماء العينين المرعب. وفي كثير من الأحيان، كان موظفو المخزن ينخرطون في الزوايا رغم السياسة الرسمية. انظر :

AUBIN, op. cit., p. 231, et Jamil ABU NASR, *The Tijaniyya : A Sufi Order in the Modern World*, Oxford, 1965, p. 175.

ورد في المصدر الأخير أن مولاي الحفيظ كان عضواً في الزاوية التيجانية.

35 – بالفرنسية في النص هامش للمترجم.

36- DRAGUE, op. cit., pp. 106-118-120.

هناك عرض جيد للتطورات الأخيرة في : F. S. VIDAL, *«Religious Brotherhoods in Moroccan* Politics », *M.E.J.* octobre 1950, pp. 427-447.

37 – انظر :

OUEZZAN, « Ville et Tribus du Maroc : Rabat et sa région », *Mission Scientifique du Maroc*, vol. 4, Paris 1918, p. 229.

38 – انظر :

MICHAUX-BELLAIRE et GAILLARD, op. cit., p.4.

39 – عدي أوبيهي ينتفض ضد الحكومة لإنقاذ المغرب سنة 1957 مطبقا مبدأ التمييز.

MONTAGNE, op. cit., p. 367.

40- SCHAAR, op. cit., p. 110.

41 – انظر : TERRASSE, op. cit., pp. 243-244.

42 – م. س. ن. ص. 361.

الفصل الثاني

الحماية

لم يكن في الوقت الذي أقيم فيه نظام الحماية بالمغرب، قد طرأ تغيير يذكر على التنظيم السياسي والاجتماعي التقليدي، من لدن السلاطين الذين حكموا البلاد قبل سنة 1912، بخلاف باقي أقطار الشمال الإفريقي التي عرفت بعض عناصر التحديث على يد الإدارة العثمانية. ويمكن القول إن المغرب لم يعرف بداية التحولات الاجتماعية الأولى إلاّ بعد احتلال الجزائر سنة 1830، وتحت تأثير التغلغل الاقتصادي الأوروبي. ولقد شهدت بعض المدن الشاطئية تطوراً سريعاً [1] بسبب التقدم التجاري المتنامي، كما أن كثيراً من التجار المغاربة قد استقروا بالخارج، وبالأخص بـ : "بمانشستر" والقاهرة وجنوة وداكار.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عهد مولاي الحسن، ارتبطت جماعة من التقنيين الأجانب بسلطة المخزن، إلا أن هذا الانفتاح لم يكن كافياً آنذاك لإحداث تحويل في الأساليب الحكومية التقليدية، وفوق هذا وذاك، يمكن القول إن الفرنسيين قد اقتحموا عالم السلطنة المغلق والعتيق، ثم خرجوا منه بعد أربعين سنة.

عملت فرنسا إبان احتلالها القصير للمغرب على تثبيت جهاز إداري مركزي، وتحديث بعض القطاعات مثل : الفلاحة والصناعة والمعادن والتجارة، غير أن المغاربة لم يشاركوا في هذه العملية إلا بشكل هامشي، وفي أحسن الحالات، لم يستفيدوا من التجربة الملموسة، ومن الاتصال المباشر بالتقنيات الإدارية والاقتصادية الجديدة، باستثناء عدد قليل منهم.

لقد حطم الفرنسيون المؤسسات القديمة، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يغيروا من أخلاق وتقاليد المغاربة، وهكذا فإن ما أحدثته الحماية من بنية تحتية بقي في العمق كياناً خارجياً، غريباً مفروضاً على شعب محافظ، و لم تبذل السلطات الفرنسية أي مجهود لمساعدة المغاربة من أجل الإسهام في الهياكل الجديدة، أو فتح مجال المشاركة والممارسة في ذلك.

لم تفهم التحولات التي أحدثتها الحماية في غالب الأحيان، بل إنها زادت من حدة قلق المغاربة، وأضافت الشك والغموض، بدلاً من أن تساعد على التكيف مع الوضعية الجديدة، وإذا أضفنا أمام أعيننا هذه الظاهرة – والتي لا ينبغي أن تغيب عن أذهاننا- فإننا نفهم بشكل جيد لماذا يلجأ الجهاز الإداري اليوم وباستمرار إلى استعمال أساليب المخزن القديمة مع ما يتمتع به من "عقلنة وحداثة".

لقد كانت التجارة المغربية محدودة سنة 1912، و لم تكن شبكة السوق الداخلية متطورة، ويعود سبب هذا الكساد الاقتصادي إلى عدم استقرار سلطة المخزن، وعجزه عن ممارسة نفوذه بشكل دائم وفعال على مجموع المناطق التي تخضع اسمياً لحكمه، واستغلت فرنسا هذا الواقع بما كانت تملك من وسائل وإمكانيات لم تكن متوفرة للسلطة المغربية القائمة.

لقد أعطى الغزو العسكري الذي وصف تمويهاً بالتهدئة ذلك الهامش للقضاء على الفتنة والفوضى، وإعادة النظام مجالاً للأمن والاستمرارية، وسمح لنظام الحماية بتطوير البنية التحتية، والدفع بالمغرب في اتجاه الاقتصاد العصري.

لقد قلبت مرحلة التهدئة التي استمرت من سنة 1912 إلى 1934 النظام الذي وصفناه في الفصل السابق، وأصبحت سلطة المخزن مجرد عنصر زخرفي لإدارة عصرية غير مغربية في مجملها، و لم تعد قادرة على التمرد والتحدي، أو التملص من قبضة السلطة المركزية، كما كانت تفعل في السابق، نظراً لاختلال ميزان القوى بينها وبين هذه الأخيرة. كما أن رجال الزوايا والطرق قد تقلص دورهم كوسطاء في الصراعات المحلية عندما تحكمت الحماية في تنظيم الإدارة في المناطق التي كانت تعرف ببلاد "السيبة" والسيطرة عليها. وهكذا قلّص نظام الحماية مفعول العناصر الأساسية التي كان يقوم عليها النظام التقليدي، أي القبائل والمخزن ورجال الزوايا والطرق، و لم تعد تلعب إلا دوراً ثانوياً وبسيطاً.

وبمجرد ما انتهت مرحلة التهدئة، وجدت السلطة الاستعمارية نفسها تواجه قوة جديدة، كان عليها أن تعد لها العدة، وقد تمثلت في الحركة الوطنية التي انبثقت في البداية من النهضة السلفية الدينية تحت قيادة بورجوازية متنورة، وعلى الخصوص البورجوازية الفاسية.

وبقي عملها محصوراً في نخبة إلى حدود الحرب العالمية الثانية، إذ قرر الوطنيون في هذه الفترة، توسيع نشاطهم وعملهم، وتكوين حزب جماهيري، وساعد على إنجاح هذه المحاولة، ظهور بروليتارية في المدن، وعلى الخصوص في المراكز الصناعية التي أنشئت برأسمال فرنسي، وقد تمركزت حولها جماهير عمالية مهيأة للتنظيم السياسي، وشاركت فعلياً في العمل الوطني ابتداء من سنة 1945، وصاحب هذه المشاركة التحاق مجموعة من المثقفين ذوي التكوين الفرنسي بصفوف الحركة الوطنية[2]. وسيتركز موضوع هذا الفصل حول دراسة هذين المظهرين، وهما من نتائج العمل الفرنسي بالمغرب.

يمثل دمج مناطق بلاد "السيبة" في بلاد المخزن، ثورة لا تقل نتائجها عن توقيع معاهدة الحماية،أو الحصول على الاستقلال، أو نتائج مجموع التحولات التي شهدها المغرب منذ سنة 1952، لقد استغرقت هذه الثورة اثنين وعشرين سنة، إذ ألغت مبررات وجود الأنماط التقليدية في مجال الحكم، ولم يعد المخزن في حاجة إلى جيش يجمع الضرائب، وفي كل الأحوال فإن نص معاهدة الحماية لا يسمح له بذلك، بالإضافة إلى أن البلاط الذي كان من قبل، متجولا عبر أنحاء البلاد، قد استقر في مدينة الرباط، حيث تتم عملية تنظيم الهياكل الإدارية الجديدة، المركزة في إدارة الداخلية والشؤون السياسية.

وفي الجانب المقابل، خضعت القبائل إلى الحكم المركزي، ووسعت التهدئة الفرنسية من سلطة السلطان الدنيوية، وأصبحت في مستوى أبعاد سلطته الروحية.

لقد بدأ التغلغل العسكري الفرنسي قبل إبرام معاهدة الحماية، وعلى الخصوص عندما تم اغتيال مواطن فرنسي بمدينة مراكش سنة 1907، وهذا الحدث أدى إلى الاستيلاء على مدينة وجدة، واحتلال منطقة بني يزناسن، كما نتج عن حادث مماثل بالدار البيضاء خلال صيف سنة 1907 إنزال فيالق من الجيش الفرنسي، واحتلال السهول الفلاحية الخصبة بالشاوية. وعندما وصل ليوطي أول مقيم عام إلى المغرب في 12 أبريل - نيسان من سنة 1912، كانت عملية التهدئة قد عرفت تقدماً، حيث أن سهول الغرب والشاوية قد

أصبحت تحت الرقابة الفرنسية، بجانب ملوية العليا ووجدة، وواحات تافيلالت في الجنوب الشرقي. كانت في هذه الأثناء، منطقة فاس لا تزال ثائرة، بينما كان يطالب أحمد الهيبة، الابن الرابع لماء العينين، بالعرش في تارودانت. وسرعان ما استطاع الفرنسيون إخضاع القبائل المحيطة بأحواز فاس، وتفرغوا إلى مواجهة ثورة الرجل الخطير أحمد الهيبة، وللوقوف ضد صعوده هضبة سوس في اتجاه الشمال، عمد الفرنسيون إلى تشجيع القواد الكبار مثل المدني الگلاوي وعبد الملك المتوگي، والطيب الگندافي، من أجل أن يتولوا محاربته، إلا أن هؤلاء قد صفقوا لاستيلاء أحمد الهيبة على مدينة مراكش، باستثناء عيسى بن عمر العبدي، وأدى الانتصار المفاجئ للجنرال مانجان (Mangin) إلى سقوط أحمد الهيبة، و لم يتحرك أحد من كبار القواد الكبار لمساعدة فرنسا ضده، وعلى الرغم من هذا الموقف، لم يمنع الجنرال ليوطي (Lyautey) من أن يسلمهم مسؤولية المناطق الجنوبية، لافتقاره من جهة إلى مساعدين في المجال العسكري والإداري، ومن جهة أخرى ليضمن ويؤمن مساندهم له. وهكذا ظهرت سياسة القواد الكبار[3]، وهذا الاختيار الذي أملته ظروف خاصة سرعان ما تحول إلى سياسة واعية مقصودة، وبررت رسمياً بأنه كان يقصد منها ضرورة الحفاظ على مؤسسات السكان الأصليين. وفي الواقع، لقد أدركت السلطة الاستعمارية "أنه من الأفضل للحماية اقتصادياً، أن تتم مراقبة البلاد بواسطة عدد محدود من الرؤساء المحليين، بدلاً من إشرافها المباشر على الإدارة"[4].

وعندما ما استتب الأمن في نهاية سنة 1914، تم استعمار السهول، وعلى الخصوص بعد استسلام المناطق المجاورة لتازة وخنيفرة، حيث أصبحت وسائل المواصلات مفتوحة عبر الأطلس المتوسط، كما أن الاستيلاء على تيزنيت سنة 1917 أدى إلى خضوع كل منطقة سوس تقريباً. وفي الفترة نفسها فإن سلامة الأمن في الطريق المؤدية من فاس إلى تافيلالت كانت تمثل العصب الرئيسي لمنطقة "السيبة" القديمة وأصبحت بذلك مؤمنة.

بقي ما يقرب من ثلث البلاد خارج الرقابة الفرنسية مع كل التقدم الاستعماري، وخلال الاثنتي عشرة سنة التي تلت الحرب العالمية الأولى، استطاعت فرنسا أن تفرض سيطرتها على مجموع الأطلس المتوسط سنة 1931، وتافيلالت سنة 1932، وجبل ساغرو سنة 1933، والأطلس الصغير، والمنطقة الجنوبية سنة 1934[5].

وفي خضم هذه العمليات المستمرة، عزل الجنرال ليوطي من منصبه كمقيم عام، إلا أن نظرياته في ميدان عملية التهدئة بقيت تلقى المزيد من المدح والتقدير، إذ كانت تعتمد كما كان يقال على "إظهار القوة لاجتناب استعمالها"، إلا أن الممارسة العامة، وفي أغلب الأحيان، كانت تقوم على استعمال القوة لا على إظهارها، وكما أوضح ذلك الجنرال كيوم (Guillaume) عندما كتب سنة 1946 يقول : "لم تلحق بنا أي قبيلة من تلقاء نفسها، ولم تستسلم دون معركة، لم يضع السلاح بعضها إلا بعد أن استنفدت كل ما لديها من وسائل المقاومة"[6]، وكانت الخسائر في الأرواح في الفترة الممتدة ما بين 1917 و1935 تقدر بـ 000 37 قتيل و000 15 جريح، تعطي بمجملها صورة واضحة عن كثافة وقساوة هذه المعارك[7].

كان أشهر صدام وقع بين القوات الفرنسية والمغربية يتمثل في مواجهة ثورة عبد الكريم عندما تجاوزت قواته منطقة الريف إلى مناطق النفوذ الفرنسي، ولقد تطلبت هذه المواجهة تدخل جيش إسباني ضخم، مع استعمال أحدث ما وصلت إليه تقنيات الاستراتيجية الحربية الفرنسية تحت قيادة الماريشال بيتان (Pétain).

حاولت السلطات الفرنسية أن تنال من شخصية عبد الكريم عندما كانت تقدمه باستمرار على أساس أنه يمثل روح "السيبة" القديمة، في الوقت الذي ظهر باعتباره قائداً ورائداً، وظل أعداؤه يتهمونه بالجهل، مع العلم أنه احتل مناصب في الإدارة الفرنسية، وكان رئيس تحرير جريدة إسبانية بالقسم العربي، كما تولى منصب قاض في فترة معينة بمدينة مليلية، وبالإضافة إلى هذا كله فإن علاقته بالزوايا الطرقية ذات النزعة غير الأرثودوكسية أدت إلى نعته ووصفه بالنزعة الماضوية، مع ما كان يلاقيه من دعم ومساندة من لدن القبائل، بجانب موقفه المتحفظ من الأسرة العلوية، علماً بأن هذا الموقف كان يشاركه فيه أغلب المثقفين في تلك المرحلة[8].

كان عبد الكريم مرغماً على التعامل مع العناصر المحيطة به، مع ما كان يتوفر لديه، وقد عبر عن ذلك موضحاً بقوله :"كان التعصب الديني أهم الأسباب التي أدت إلى فشلي،ولربما كان هذا العنصر السبب الرئيسي، إن نفوذ رؤساء الجماعات على سكان الريف كان قوياً، ولا يوجد له مثيل في مناطق المغرب الأخرى، بل وفي باقي أجزاء العالم الإسلامي، ولم يكن باستطاعتي القيام بشيء من دونهم، وكان مفروضاً علي أن أطلب مساعدتهم باستمرار"[9].

لقد كان عبد الكريم رمزاً للجميع، وظل في نظر الوطنيين أول وطني، كما أنه يمثل بالنسبة للقبائل الريفية الرمز الأعلى للمقاوم التقليدي، وكان بذلك من بين الأوائل الذين حاولوا الجمع ما بين القديم والحديث، وسيبقى وجها من الوجوه الجذابة في تاريخ المغرب.

امتدت السلطة المركزية في كل المناطق المغربية بمجرد ما انتهت عملية التهدئة، باستثناء بعض القبائل في قمم الجبال التي بقيت معزولة عن السهول، تحميها الثلوج في كل شتاء من أداء الضريبة المخزنية، وبغض النظر عن حالات "السيبة" الموسمية والمتقطعة، فإن الاستقلال الإقليمي أو المحلي الذي كانت تتمتع به المناطق أصبح تحت رحمة القوة الاستعمارية بعد سنة 1934، وقد صارت صاحبة الحل والعقد في تقدير الأمور وحسب إرادتها.

كانت إدارة الحماية تنظم نفسها في أثناء توالي العمليات العسكرية، حيث قامت بتعبيد الطريق للمعمرين الجدد، ولرؤوس الأموال الفرنسية. وتجاوزت سلطات المقيم العام الحدود، وبشكل كبير حسب ما سطرته معاهدة الحماية[10]، باعتباره ممثلاً للسلطان، له الحق بأن يقوم بكل الإصلاحات التي يراها ضرورية، طالما أنها في صالح رعايا السلطان. كما خولت له المعاهدة مسؤولية العلاقات الخارجية والدفاع والشؤون المالية، ولم يسلم السلطان سلطته مباشرة للمقيم العام للحفاظ على مظاهر سيادته. وتطبيقاً للبند الرابع من المعاهدة، سلمت السلطة القانونية للوزير الأعظم حسب القرار المؤرخ في 31 أكتوبر من تشرين الأول 1912. ولم تكن هذه الشكليات في واقع الأمر إلا ستاراً لكسب الوقت، لأنه سرعان ما سلم الوزير الأعظم بدوره سلطاته لمختلف السلطات الإدارية الفرنسية[11].

لن نتوقف عند المنطقة الشمالية الإسبانية، لأنها لا تدخل في إطار هذه الدراسة، ولكن يجب أن نشير إلى وجود نظام متشابه تقريباً، وكما هو معروف فإن منطقة الشمال لم تكن خاضعة لنظام الحماية، لأنه حسب الاتفاقية السرية لسنة 1907 كانت فرنسا قد تنازلت عنها لإسبانيا، وبذلك ظلت تعتبر منطقة محتلة، سطرت حدودها في المعاهدة الإسبانية الفرنسية التي أبرمت في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1912، على الرغم من أنها كانت تخضع رسمياً لسيادة السلطان باستثناء مدينتي سبتة ومليلية على أساس اعتبارهما جزءاً من التراب الإسباني.

كان يشرف على منطقة الشمال مندوب سامي بجانب خليفة يعينه السلطان باقتراح

الحكومة الإسبانية. وخضعت بذلك مدينة طنجة لنظام دولي ابتداء من سنة 1923 وكان يمثل السلطان بها مندوب مغربي.

لقد باءت بالفشل كل الجهود التي بذلت من أجل إضفاء واجهة شرعية على نظام الحماية، ولا غرابة في ذلك، لأن التكنوقوراطية اكتسحت المغرب ابتداء من سنة 1912، وكان من الطبيعي أن تحد من دور المخزن العتيق، وتحوله إلى مجرد أداة تابعة.. وبما أن الحماية، كانت تتوفر على كل الإمكانيات العسكرية والفكرية والرساميل، فلم يكن من السهل مقاومتها في البداية. وهكذا، لم تكن مشاريع الجنرال ليوطي المتعلقة بإقامة إدارة غير مباشرة وإحياء المؤسسات التقليدية سوى أضغاث أحلام، وكان حتمياً أن تؤدي عملية التهدئة التي وفرت الأمن للمعمرين، وقاومت المجاعة والأوبئة، وأقامت شبكة للمواصلات، قادت حتماً إلى إنشاء إدارة مباشرة، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن المغاربة بعد مهيئين للاضطلاع بمهام إدارية معقدة، وما أن استولى الفرنسيون على كل المناصب الإدارية، حتى غدت الأمور تسير في الاتجاه المخطط لها[12].

لقد دخلت فرنسا إلى المغرب مبدئياً لحماية السلطان، لكن سرعان ما جرَّدت إدارة الحماية المخزن من كل سلطة أو حكم حقيقي، و لم تترك له إلا بعض المهام التافهة، وتطبيقاً لمعاهدة الحماية، قامت السلطات الفرنسية بحذف مناصب وزير البحر وأمين الأمناء والعلاف الأكبر. وأحدثت وزارتين جديدتين، هما وزارة الأحباس المكلفة بإدارة الشؤون والممتلكات الدينية، ووزارة العدل، وكذلك منصب الوزير الأعظم المكلف بالتعليم الرسمي، واحتفظ بمنصب الوزير الأعظم مع كل السلطات التي كان يتمتع بها ظاهرياً، لأن الإدارة الفرنسية تولت في الواقع تعيين جميع الوزراء[13].

حلت في سنة 1923 مصلحة التشريعات الملحقة بالكتابة العامة، محل لجنة التشريع التي تكونت سنة 1913، وكان أعضاء هاتين الهيئتين من الفرنسيين الذين كان لهم الحق في وضع وتدوين المراسيم المقترحة من لدن مختلف المصالح، وتقديمها إلى إمضاء السلطان، وأسست كذلك مديرية للشؤون الشريفية لمراقبة الإدارة المخزنية والتنسيق بينها وبين الإدارة الفرنسية، وكان على رأسها مستشار فرنسي لدى الحكومة الشريفية، مهمته الإشراف على المصالح القضائية والإدارية والتعليمية[14].

لقد طبق البند المتعلق بصيانة الهيبة التقليدية واحترامها للسلطان بازدراء واستخفاف، واستعمل للوقوف ضد أي محاولة ترمي إلى دعوة الأخذ بأسلوب المؤسسات البرلمانية الفرنسية.

كانت هناك مراعاة كبيرة للاحتفاظ بالمظاهر الخارجية للتقاليد القديمة للنظام المخزني، مثل جلوس الوزراء على الأرض في "بنيقاهم التقليدية". وحتى لا يشعر القواد الكبار والأعيان من رجال الدين بأن "المخزن القديم قد اختفى وأنهم أمام جهاز جديد لا يلعب فيه المسؤولون المغاربة إلا دوراً ثانوياً"[15]. وفي الوقت نفسه تذرعت السلطات الفرنسية بصفاء المؤسسات السلطانية، التي تدعي حمايتها وصيانتها للتخفيف من مفهوم فصل السلطات.

منع الجنرال ليوطي في سنة 1924، الإعلان عن بيان حقوق الإنسان، لأن بعض فصوله تنص على أن "القانون هو تعبير عن الإرادة العامة"، وهذا تناقض مع طبيعة التيوقراطية الملكية[16].

لم يلحق التشكيلة الإدارية التي تمت في سنة 1912 أي تغيير يذكر فيما يتعلق بالجوهر خلال السنوات التالية، وظلت تتفرع إلى جهازين : جهاز يرعى مصالح المخزن، وجهاز في خدمة مصالح الإقامة الفرنسية العامة، ينسق فيما بينهما كاتب عام، وكانت هذه الإدارة تتمحور حولها ثلاث مديريات حيوية محصورة في :

1- مديرية الداخلية والشؤون السياسية، ولها أهمية بديهية لأنها تشرف على الأمن الداخلي ومراقبة الأقاليم.

2- مديرية المالية.

3- مديرية الأشغال العمومية.

وغدت مديرية المالية مركز المراقبة للسياسة المالية الخاصة بالحماية، تستوحي مشاريعها من المجموعات البنكية القوية التي تكلفت بجلب رؤوس الأموال الخاصة للمغرب. ونظراً لضخامة مشاريع هذا القطاع، صار مجالاً خصباً للعمليات المربحة، والصفقات التجارية لما يقوم به من دور في الإشراف على المواصلات، والأشغال العمومية، ومسؤولية تسليم العقود، وتوزيع الممتلكات العمومية الهامة[17].

لم تكن في الواقع، المديريات المذكورة، في غالب الأحيان سوى واجهة يختفي وراءها

نفوذ ثلاث شخصيات كبيرة للمستعمرة الفرنسية، هم : رئيس فيدرالية الغرف الفلاحية، ورئيس الغرفة التجارية والصناعية بالدار البيضاء، وإيف ماس رجل البنوك ومدير عدة جرائد يومية[18]. وهذا النفوذ كان له تأثير على سياسة الحماية الفرنسية، حيث أن أي مقيم لم يكن يأمل أن يستمر طويلا دون دعم هذا الثالوث.

قسم المغرب تحت إدارة الحماية إلى سبع مناطق، وظلت مناطق الرباط والدار البيضاء ووجدة منذ بداية الغزو الفرنسي تحت "إدارة مدنية"، كان على رأسها رئيس المنطقة أو الناحية، معيناً من لدن المقيم العام. وكان قواد وباشوات هذه النواحي خاضعين لمراقبين مدنيين. وبعد سنة 1947، نظمت إدارة الشرطة الحضرية للسهر على الأمن داخل المدن المكتظة بالسكان والأحياء القصديرية. وكانت المناطق العسكرية الثلاث : فاس ومكناس وأكادير، يُسيرها أيضاً رؤساء النواحي[19]، إلا أن دور المراقب المدني كان يتولاه ضابط الشؤون الأهلية، ملحقاً بوزارة الحرب الفرنسية وباقتراح من المقيم العام. وفيما يخص ناحية مراكش نجدها قد خضعت لنظام عسكري ومدني، وتميزت بوضع خاص، وكان المراقبون المدنيون وضباط الشؤون الأهلية مسؤولين أمام رؤساء النواحي، وهؤلاء يتمتعون بسلطة كاملة.

أعيد بعد سنة 1940، تنظيم إدارة الصحة العمومية والبريد، ومصلحة الضرائب على أساس جهوي، ومنحت لرئيس الناحية سلطات إضافية تشبه إلى حد ما سلطة المسؤول الإقليمي بفرنسا، وأدى هذا النظام الجديد الذي جعل من كل ناحية وحدة إدارية شبه مستقلة إلى تبعية كاملة للموظفين المغاربة، لأن كل الوظائف الرئيسية والحيوية استولى عليها فرنسيون، وبجانب ذلك لم يكونوا يقومون بأي مجهود لإخفاء دورهم وراء الواجهة المخزنية[20].

كانت هيئة القواد والباشوات تحت مسؤولية رئيس الناحية، وهؤلاء كان يعينهم السلطان، ويمارسون سلطتهم بمساعدة شيوخ في القرى ومقدمين وخلفاء بالمدن، ويرأس القائد الجماعات القروية التي تتكون من أعضاء يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات. وهذا النظام يشمل كل المناطق، سواء أكانت عربية أم أمازيغية، وأدخلت إصلاحات سنة 1951 و1954 طابعاً انتخابياً فيما يتعلق بتعيين أعضاء الجماعات القروية. ولم يكن لهذه الجماعات

نشاط ملموس إلا في المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية، حيث عملت فرنسا على هدم نفوذ المخزن، والقضاء عليه بشكل منهجي. ولهذا الغرض أعد ظهير "سبتمبر/أيلول 1914، الذي ينص على أن القبائل ذات العرف الأمازيغي يجب أن تستمر في تنظيماها وأحكامها حسب أعرافها وقوانينها تحت مراقبة السلطان"[21]. وعزز هذا المبدأ في ما بعد بظهير 1916 و1921، ولم يكن آنذاك وطني واحد يندد بأبعاد هذه القرارات. وقد قدمت في السنوات الأولى للحماية في شكل محتشم لإبعاد قضاة الشرع عن المناطق الأمازيغية، إلا أن هذه القرارات سرعان ما كشفت عن أغراضها بوضوح تام، وبطريقة غير ذكية في الظهير البربري المشهور الذي صدر في سنة 1930، ولم يكن في نهاية الأمر إلا إعادة لإقرار مبدأ صلاحية الجماعات المكلفة بتطبيق القوانين العرفية. وفيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية التي كانت تمثل في مجملها بلاد "السيبة"، فلقد خضعت تدريجياً للقانون الجنائي الفرنسي، لأن الحماية جعلت من بلاد "السيبة" وحدة متميزة إدارياً وقضائياً[22].

ولا بد هنا من الإشارة بإيجاز إلى بعض المحاولات التي قامت بها فرنسا لإشراك بعض عناصر النخبة المحلية لإنجاز مهمتها بالمغرب[23]. ومن بين هذه المحاولات قيام الجنرال ليوطي بإنشاء مدارس لأبناء الأعيان الذين سيكونون فيما بعد النخبة المغربية "المتقدمة"، وأهمل تعليم أغلبية السكان إهمالاً كاملاً، في الوقت الذي كانت فيه هذه الأقلية مدللة. وعلى إثر الضغط الذي مارسه الوطنيون، تمت مجموعة من الإصلاحات سنة 1944، وتعهدت الإقامة العامة ببناء مائتي قاعة مدرسية إضافية في كل سنة، وتسجيل عشرة آلاف تلميذ في كل موسم دراسي خلال العشر سنوات الممتدة بين 1945 و 1955. ورفض الوطنيون هذه الوعود لتفاهتها، لأن عدد الأطفال البالغين سن الدراسة كان يناهز المليونين، سنة 1944 بينما عدد التلاميذ المسجلين في المدارس، كان يبلغ 000 36 طفل فقط، وحتى لو طبقت الإصلاحات الموعود بها، فإن عدد الأطفال الذين سيلتحقون بالمدارس، لن يتجاوز ما بين 000 250 و000 300 طفل خلال الخمسة والعشرين سنة التالية، في الوقت الذي سيبلغ فيه عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة أربعة ملايين[24]. لم تستمر طويلاً السياسة الفرنسية الخاصة بتكوين واحتواء النخبة المثقفة، لأن معظم المغاربة الذين تمكنوا من متابعة دراستهم العليا تم إبعادهم منهجياً عن مناصب المسؤولية في الأجهزة الإدارية، وهذا ما أدى بهم إلى

الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية وتعزيزها.

تمت كذلك في المجال الاقتصادي محاولة إشراك بعض رجال الأعمال المغاربة في النشاطات الاقتصادية للحماية، إلا أن هذه المحاولات كانت محدودة، وفي بعض المرافق فقط، لأن سياسة التهدئة فتحت آفاقاً تجارية للبورجوازية الحضرية لم تكن متوفرة قبل مرحلة الحماية. ومع ذلك بقي نشاط الرأسمالية المغربية الناشئة محدوداً في إطار عمليات المضاربة التي توفر الربح السريع، نظراً لافتقارها من جهة إلى الإمكانيات المالية، وما أدى إليه تدفق سيل الرساميل على المغرب ابتداء من سنة 1945 من اختناق من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن كل عقود الرخص كانت تمنح بصفة أوتوماتيكية إلى المستثمرين الفرنسيين. وضع هذا الواقع البورجوازية الوطنية المغربية في الهامش، ودفع بها إلى أن تمنح دون تحفظ كل مساندتها المالية إلى الحركة الوطنية[25].

أسست إدارة الحماية سنة 1919 غرفاً تجارية وفلاحية وصناعية على غرار المؤسسات التي أنشئت في أوروبا سنة 1913، وكان الهدف من هذه الغرف التي يشرف عليها مجلس حكومي، يتجلى في إنعاش الفئة الجديدة من الملاكين والمقاولين المغاربة، وكان يتفرع عن المجلس المذكور قسم فرنسي، وقسم عربي، وكان هذا الأخير قد بدأ نشاطه سنة 1923، وكل منهما يجتمع على حدة، وهما في واقع الأمر امتداد لمختلف الغرف المذكورة، وكان أعضاء القسم الفرنسي منتخبين منذ سنة 1929، وفيما يخص أعضاء القسم المغربي، فإن مبدأ الانتخابات لم يطبق وبشكل جزئي إلا بعد إصلاح سنة 1947، وعلى كل حال لم تكن للمجلس الحكومي سوى صلاحيات محدودة، تقتصر على مناقشة بعض القضايا الاقتصادية، كما أن دوره كان استشارياً محضاً[26]. ولم يتم الاتفاق أبداً على أن يصبح نواة برلمان، وكل المطالب التي قدمت في هذا الصدد، كانت تصطدم بالاعتراض التقليدي القائم على أساس صيانة سيادة السلطان، وكما يقول دو لوبادير (De Laubadere) : "إن فكرة التمثيل السياسي التي كان من شأنها أن تدخل النظام الديموقراطي على المستوى الحكومي قد رفضت رفضاً قاطعاً دون شك، لأنها تتناقض مع مبدأ تيوقراطية سيادة السلطان"[27].

ومما لا شك فيه أن الجالية الأوروبية قد استفادت من البنية التحتية الجديدة اجتماعياً واقتصادياً، إلا أن العناصر المتقدمة في المجتمع المغربي قد زعزعت من جراء هذه التحولات

تزعزعاً عميقاً[28]، وحرضت على ظهور حركة وطنية. وقد وجدت نفسها بغض النظر عن مضمون مطالبها، تواجه وضعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب[29].

ترجع أصول الحركة الوطنية المغربية كمثيلاتها في الشرق الأوسط إلى النهضة الدينية السلفية التي قيل عنها : "إنها مثال آخر لنموذج تاريخي كلاسيكي، أي نموذج الحركة المتزمتة التي تتحمس لها الفئات الشعبية المهددة، ذات الأوضاع المتدهورة في أثناء مراحل الاضطرابات والتحول الاجتماعي، سواء في المدن أو البوادي"[30].

وتدعو حركة الإصلاح التي تسمى بالحركة السلفية، إلى العودة إلى تقاليد مؤسسي الديانة الإسلامية، والسلف الصالح. ومن الدعاة الأوائل لهذه الحركة، يبرز اسم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ورشيد رضا فيما بعد. ومن خلال كتاباتهم وأقوالهم بدأت أفكار هذه الحركة تنتشر في شمال إفريقيا، وكان من أوائل دعاة السلفية بالمغرب، عبد الله بن ادريس السنوسي وبوشعيب الدكالي، ولم تكن لهما اهتمامات وطنية، ولكن دعوتهما بعد الحرب العالمية الأولى، وجدت نفسها بطريقة مبهمة مرتبطة بالأهداف الوطنية[31].

كانت عبادة الأولياء والممارسات الهرطقية، وما إلى ذلك من أشكال البدع المختلفة منتشرة في أرجاء المغرب، حيث كان رجال الزوايا والطرق من أكبر الدعاة.

اهتم بعض السلفيين من قدماء الإخوان، والدكالي نفسه من بينهم، بتطهير البلاد، من تأثير الزوايا، ومختلف الشيع التي كانوا يكنون لها عداء شديداً. وفضلاً عن ذلك كله، فإن وجود قوة مسيحية، تسيطر على سكان مسلمين وتدير شؤونهم، لا يمكن إلا أن تثير معارضة المصلحين. وما عرفته الحركة الدينية من تطور في اتجاه الحركة الوطنية، كان نتيجة من نتائج التحالف الضمني بين سلطات الحماية والزوايا على غرار التحالف الذي تم بين الأولى، وكبار القواد في الجنوب. وكانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي الهامشي، مقابل ولائها للإقامة تعويضاً لها. وفي هذا المجال فإن دور عبد الحي الكتاني أحد كبار رجال الزوايا كان يوازي دور التهامي الگلاوي، باشا مدينة مراكش.

وأخذاً بعين الاعتبار الحقد القديم الذي تكنه الأسرة العلوية للزوايا، فإن هذه الأخيرة وجدت في العرض المقترح من لدن الإقامة العامة فائدة خاصة، هذا بالإضافة إلى أن

فرنسا، لم تكن ترى في الزوايا إلا استعدادهم للتعامل، والتواطؤ، بخلاف العلماء الذين حافظوا على استقلالهم[32].

يعتبر مولاي العربي العلوي أحد مريدي بوشعيب الدكالي، والأستاذ علال الفاسي، حلقة الاتصال ما بين الحركة السلفية وأول جماعة وطنية[33] وقد تعززت فيما بعد بالحسن الوزاني وإبراهيم الكتاني ورشيد الدرقاوي، وكلهم ينتمون إلى عائلات مغربية ذات نسب عريق.

كان حفل تأبين بوشعيب الدكالي سنة 1926، أول فرصة وجهت فيها انتقادات علنية لنظام الحماية[34]، وظهر بهذه المناسبة الارتباط الشديد بين أهداف الإصلاح الديني للأمة الإسلامية، والدعوة إلى طرد الغزاة الأجانب. واتضحت رؤية الحركة الوطنية التوفيقية بقيادة مجموعة من الشباب البورجوازي، حيث كان يمتزج القلق الديني والحقد الوطني[35]، وأصبح هذا الارتباط قضية مشتركة. ونظراً لكون هذه الظاهرة، غدت بارزة في أنحاء العالم العربي، فإن الوطنيين المغاربة ظلوا يتلقون مساعدات خارجية، وتضامناً كاملاً في اللحظات الاستراتيجية من نضالهم. وبرز هذا التضامن في أثناء المظاهرات الشعبية ضد الظهير البربري سنة 1930، وبما قام به شكيب أرسلان صديق رشيد رضا وكاتب ترجمته من حملة دعائية في الخارج، كان لها الفضل في التعريف بالحركة الوطنية المغربية الناشئة وبمطالبها.

لم يكن الظهير البربري إلا تأكيداً رسمياً لسياسة طبقت منذ بداية الاحتلال، أوحى بها بعض عناصر الحماية الذين كانوا يعتقدون أن الأمازيغ يمكن عزلهم، وفصلهم، نظراً لما يتميزون به من خصائص اعتماداً على تاريخهم فيما قبل الإسلام، واحتقارهم سكان السهول [وخراجهم الحربي]، وجهلهم للغة العربية، وترددهم في ممارسات الواجبات الدينية بشكل جدي. كل هذه العوامل دفعت فئة من الموظفين السامين إلى تشجيع الانفصال، وتصدى روبير مونتاني (Robert Montagne)، لهذه المناطق الواسعة والمأهولة بسكان القبائل، الذين بإمكانهم أن يتحرروا من استبداد سلطة المخزن، إذا توفر لهم الدعم الفرنسي، وفي هذا المجال يقول : "في هذه المناطق البعيدة عن المدن حيث أن تاريخ البلاد كان كاف لتخطيط حدود مضبوطة، يمكن للأمازيغ أن يدركوا بوضوح أكثر، الروابط الدائمة التي تربطهم بنظام ملائم لواقع حياتهم"[36]. ولهذا الغرض وضع الظهير البربري الذي تحول إلى سلاح ممتاز بين أيدي الوطنيين الشباب، الذين كانوا يبحثون عن وسيلة لتحريك وعي

مواطنيهم، وكانت مناسبة لإظهار أخطار الغزو المسيحي، واتهام السلطات الفرنسية بعدم احترام وعودها المتعلقة بحماية العرش، والمؤسسات الإسلامية. ولهذا سارع عبد اللطيف صبيحي إلى تنظيم صلاة "اللطيف"، في مسجد سلا، ليكشف عن خطورة الوضع. وهذا النوع من الصلاة تقليد، يلجأ إليه المغاربة في أثناء الكوارث والاضطرابات، وسرعان ما عمت الحركة المساجد الأخرى بالمدن الكبرى[37]. وكان لاختيار المساجد مراكز نضالية من لدن الحركة الوطنية لتوجيه حملاتها الحادة، دلالة عميقة، وتوضح حساسية الصراع الدائر.

لقد أرغمت الإقامة العامة، على التراجع أمام رد الفعل هذا، على إثر الإعلان عن الظهير البربري، كما جاء ذلك في ظهير 18 أبريل، حيث أعيد توحيد النظام القضائي، وحذف صلاحية المحاكم الفرنسية والعرفية في مجال القانون الجنائي، وأنشىء قسم جنائي في المحكمة العليا الشريفة، يشارك فيه اثنان من أعيان الأمازيغ لهم وظيفة استشارية[38]، وأدت العلاقة الوثيقة المتبادلة بين الإصلاح الديني والمعارضة الوطنية إلى إنشاء "مدارس التعليم الحر" في فترة الحماية، وتجلى الهدف من هذه المدارس في التركيز على التربية الدينية باللغة العربية، وفي إطار عصري لموازاة البرامج التعليمية المقررة في المؤسسات الفرنسية. وهكذا أسست أول مدرسة حرة بفاس سنة 1921، وبعد عشر سنوات (1932-1933) أصبح الوطنيون يشرفون على أغلبية هذه المدارس التي انتشرت في جل المدن، ولقد وصل عددها سنة 1937، إلى عشرين مدرسة في مدينة فاس وحدها، وكانت هذه المؤسسات بالنسبة للبوادي مناسبة للاتصالات الأولى ما بين وطنيي المدن وسكان البوادي[39]. ولم يكن لمؤسسي الحركة الوطنية إلى حدود سنة 1944، تكتيك محدد، ولم يصرحوا بعد عن مضمون أهدافهم المعلنة من مطلب الاستقلال، وعندما بدأوا ينظمون أنفسهم، ويشكلون مطالبهم السياسية، ويبحثون عن حلفاء كانوا يكتفون بإجراءات ذاتية حسب الظروف. لم يكن للحركة إلى غاية سنة 1937 إلا الاسم، وكانت تتضمن كتلة صغيرة من المثقفين الشباب بمدينتي فاس والرباط، يطالبون الحماية ببعض الإصلاحات، ولقد توجت هذه المرحلة بالبرنامج الإصلاحي الذي حرر سنة 1934، واستمرت الوضعية إلى وقت سقوط حكومة بلوم سنة 1936 حيث تبخرت معها كل آمال التحرر، وما كانت تنادي به الجبهة الشعبية بفرنسا.

حاولت الحركة الوطنية المغربية، تنظيم الجماهير سنة 1936-1937، إلا أن هذه المحاولة - وعلى الرغم من كل الجهود- قد باءت بالفشل على إثر الحوادث الدامية الـتي شـهدتها مدينة مكناس سنة 1937، ونفي علال الفاسي إلى غاية سنة 1945، واستمر نشاط الحركة الوطنية في شبه سرية، وتعززت النواة الأساسية للمؤسسين، بعد الحرب، وتأسيس حـزب الاستقلال، بالمناضلين الشباب الذين استطاعوا أن يستقطبوا بنجاح عناصر من بروليتاريـة المدن، وجماهير الفلاحين، وطبقة التجار البورجوازيين. عبر السلطان خلال هـذه الفتـرة بوضوح عن تعاطفه مع الحركة الاستقلالية، مما سيؤدي به إلى النفي سنة 1953، وصادفت هذه الأحداث التظاهرات التي اندلعت على إثر اغتيال الزعيم النقابي التونسـي فرحـات حشاد.

وهكذا، خلقت السلطات الفرنسية فراغاً، بغياب قيـادة سياسـية موجـودة رهـن الاعتقال، وفقدت في الوقت نفسه أداة للتأثير والاعتدال المحتمل، عندما وجـدت نفسـها تواجه بمجموعات فدائية بالمدن بجانب جيش التحرير، انطلاقاً من سنة 1955.

لقد صارت هذه السلسلة من الأحداث والوقائع معروفة بما فيه الكفاية، إلا أن في إطار دراستنا هذه نجد أن بعض مظاهر الحركة الوطنية تتطلب اهتماماً أكبر.

كان حزب الاستقلال، منذ سنة 1956، ضحية نجاحه قبل الاستقلال، وظل الوطنيـون منذ سنوات حلفاء للملك، وقدموا له مساندتهم غير المشروطة، وكان ولاؤهـم وتفـانيهم للعرش حقيقة ملموسة، ترجموها عملياً، وبرزت في شعارهم "ثورة الملك والشعب". لقـد استفاد حزب الاستقلال من هذه الصورة قبل الاستقلال إلى أن أصبح ضحية ذلك الموقف عندما انضم إلى صفوف المعارضة.

غيرت حوادث سنة 1952-1953، كثيراً من طبيعة الحركة، ولكن العلاقات الشخصية التي كانت تربط بين القصر والحزب، وعلى الأقل كما كان يتصورها مناضـلو القواعـد، استمرت على الرغم من سنوات الأزمة، الشيء الذي كان يعمق من مأزق القيادة السياسية لحزب الاستقلال. ولفهم هذه الوضعية الصعبة للحزب في سياق مرحلة ما بعد سنة 1956، ينبغي ضبط طبيعة العلاقة التي كانت تربطه بالعرش.

لم يكن الاحتفاظ بالمؤسسة السلطانية، مسألة ضرورية بالنسبة للشباب المغربي المثقف الذي كان يتطلع إلى الوطنية في العشرينات، وأكثر من ذلك، كان البعض يرى أن السلطان مسؤول عن وضعية المغرب، وأن المخزن يدفع بالبلاد إلى الإفلاس المالي والعجز العسكري. وقد قبل السلطان نفسه سنة 1912 عن طواعية، وضع القيود على السيادة المغربية[40] كما جاء اختيار المقيم العام "ستيك" (Steeg) لمحمد بن يوسف ليخلف السلطان المتوفي بسبب صغر سنه وسهولة انقياده[41]. و لم يكن للسلطان الفتي قيمة تذكر بالنسبة للعديد من المغاربة، لأن ملوك العلويين حسب ما يظهر أصبحوا مجرد لعب طيعة بأيدي الإقامة، وكان من الصعوبة أن يتصور الوطنيون أن الملك محمد بن يوسف، يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في تخطيطاهم. وبإمضائه على الظهير البربري، برهن على عجزه، وعدم قدرته على حماية السيادة الوطنية المغربية والدفاع عن المعتقدات الدينية.

قررت أول نواة للوطنيين بعد سنة 1930، توسيع تنظيماها، وتكونت حلقة المؤسسين التي كانت تطلق على نفسها اسم "الزاوية" حيث شكلت لجنة الاستقبال سمتها بالطائفة (استعار الوطنيون اسمي "الزاوية" و "الطائفة" من التنظيمات الطرقية)، وذلك من أجل استقطاب عناصر غير معروفة متعاطفة مع الحركة، كما كان للطائفة مهمة تكوين الخلايا في المدن التي كانت تلحق بزاوية فاس[42]، و لم يتردد السلفيون والوطنيون في استعمال الأساليب التنظيمية للزوايا.

لم تحقق في الواقع الحركة الوطنية تقدماً ملموساً إلا عندما أخذت شكل زاوية "الزاوية الوطنية" إلى حد أن علال الفاسي بات يلقب بالشيخ علال[43].

بدأ يدرك الفرنسيون في هذه اللحظة الحاسمة؛ بين سنة 1933-1934، خطر امتداد الحركة الوطنية، وحاولوا أن يوحوا إلى الملك بأن جميع الوطنيين من الجمهوريين، ويشكلون خطراً على العرش، وذلك ليدفعوا به للتبرؤ منهم، وكاد هذا الأخير أن يصدق ذلك على ما يظهر.

لم تكن حسب وقائع الأمور، تتوفر اقتناعات جمهورية إلا لدى الحسن الوزاني، العنصر الوحيد من بين الرؤساء التسعة الأساسيين للحركة[44]. وللوقوف ضد هذه الحملة الدعائية نشر الوطنيون سلسلة من المقالات في جريدة "صوت الشعب" الصادرة بالفرنسية، يؤكدون فيها مساندهم للسلطان، واستغلوا يوم 18 نوفمبر من سنة 1933 لإحياء أول عيد للعرش،

كما نظموا بالمناسبة مظاهرات سلمية بفاس. وفي 18 نوفمبر من سنة 1934، بمناسبة زيارة السلطان إلى فاس، قام الوطنيون بمظاهرات ضخمة تعبيراً عن ولائهم للملك، وكان ذلك انعطافاً حاسماً، لأنه أدى إلى ميلاد تحالف بين الحركة والعرش سيعرف استمراراً إلى غاية سنة 1955.

لقد اكتشف الملك، المعزول عن مواطنيه، والمحروم من الوسائل التي تمكنه من ممارسة سلطاته، أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه، وحماية سيادة العرش، وهؤلاء بدورهم كانوا يرون في الملك أنه ليس فقط رمزاً لسيادة مهددة، ولكنه شخصية لها صفات تؤهلها لضمان مشاركة شعبية، لم يكونوا يأملون في تحريضها وحدهم.

قبل كل من الطرفين هذا التحالف لأسباب تكتيكية مرحلية، إلا أن هذا النوع من التحالف سيتحول فيما بعد إلى فخ بالنسبة للوطنيين، وإنه لمن الواضح أن السلطان قد اكتسب نفوذه بفضل جهود الحزب ونصائح قادته، ولم يكن هؤلاء يتصورون أنهم حينما جعلوا منه الرمز الأعلى للنضال من أجل الاستقلال، منحوه في الوقت ذاته إمكانية التصرف في المستقبل، وهذا ما أدى به إلى أن يعتبر نفسه فوق "المصالح الخاصة" و"التكتلات السياسية" وبشكل متعال، وكان الحزب مستهدفاً بذلك.

لم تشهد السنوات الممتدة بين 1937 و1944، لقاءات متعددة بين القصر والوطنيين، غير أن هؤلاء اعتقدوا أن فرصة وصول الحلفاء إلى المغرب، ومحادثات السلطان مع روزفلت فرصة ملائمة لطرح المطالبة بالاستقلال[45].

كان الوطنيون بطبيعة الحال يعلقون أهمية قصوى على موقف السلطان، وهذا ما دفع بالسيد محمد الفاسي أستاذ الأمير مولاي الحسن، أن يقوم بدور الوساطة بين الملك وقادة الحركة الثلاثة، سي عمر بن عبد الجليل، وأحمد بلافريج، ومحمد اليزيدي، وخلال محادثاتهم السياسية اعترف محمد بن يوسف أنه لم تعد هناك فائدة للمطالبة بإصلاحات في إطار الحماية، وأن الاستقلال يشكل الحل الوحيد، وكان يعتقد في الوقت نفسه أنه لا يستطيع مساندة هذا المطلب الوطني علانية، لأن ذلك سيؤدي به إلى العزل، وستخسر الحركة الوطنية رمزاً وسنداً، كما تعهد أنه سيعمل كل ما في استطاعته لمنع سلطات الحماية من متابعة الوطنيين بالوسائل غير المشروعة.

ومن بين القضايا التي دار حولها النقاش خلال هذا اللقاء، مسألة النظام السياسي بعد الاستقلال، وقضية الملكية الدستورية، وصرح الملك بأنه من مؤيدي دمقرطة النظام الملكي، إلا أنه كان يرى ضرورة الحذر في استخدام كلمة "الملكية الدستورية" في أي نص علني، لأنها تحمل مفهوماً ثورياً من الصعب أن تقبل به بعض شخصيات المخزن، خصوصاً وأن نضال المرحلة المقبلة يتطلب وحدة متينة بين كل المغاربة.وبعد هذه المحادثات، وانطلاقاً من هذا الوعد بالمساندة السرية للسلطان، أعلن قادة الحزب الوطني في 11 يناير سنة 1944، عن تأسيس حزب الاستقلال "الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق، وشخصيات مستقلة، تطالب باستقلال المغرب في حدوده الترابية، وتحت رعاية جلالة سيدي محمد بن يوسف". وتلبية لرغبة الملك لم يتحدث البيان عن الملكية الدستورية.

"وترك حزب الاستقلال لجلالته أمر تدبير إقامة نظام ديمقراطي شبيه بنظام حكومي حسب ما تبنته دول إسلامية بالشرق، يضمن حقوق كل العناصر، وكل طبقات المجتمع المغربي، وتحديد واجبات كل واحد على حدة"[46].

ويظهر بوضوح من خلال الأسماء الموقعة على الوثيقة التي بلغت 59 إمضاء، انضمام البورجوازية المغربية إلى الحركة الوطنية، وبرزت لأول مرة بهذه المناسبة أسماء مجموعة من الشباب من بينهم المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد وسيمثلون دور "تركيا الفتاة" في الحزب. وحدد علال الفاسي أهمية وثيقة الاستقلال بأنها تعد تقدماً، وتمثل تحولاً من مفهوم الاستقلال المنبثق عن مجرد الإصلاح، إلى مفهوم الإصلاحات التي ستنجز بواسطة الاستقلال"[47].

وبعد الحرب، تضاعف ارتباط الملك بحزب الاستقلال، وعندما حضر أعضاء الحزب في فبراير 1945 مراسيم استقباله في مدينة مراكش، منطقة نفوذ التهامي الگلاوي[48] الخاضعة لحماية الفرنسيين، وتمت في أبريل 1947 رحلة الملك إلى طنجة وكانت تعتبر من المناطق التي كانت سلطة المخزن فيها ضعيفة، وألقى بهذه المناسبة خطاباً أمام المقيم العام اريك لابون (Erik Labonne) تحدث فيه عن مستقبل المغرب والإسلام، والجامعة العربية من غير أن ينوه كالمعتاد بمهمة فرنسا بالبلاد[49]. وأصبحت أهداف الملك والحزب متطابقة تقريباً مع بداية سنة 1951.

واجه المقيم العام بخشونة وفي إحدى جلسات المجلس الحكومي، انتقادات كل من محمد الغزاوي وأحمد اليزيدي حول الميزانية، وكان أخ هذا الأخير، محمد اليزيدي، عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب، وبعد هذا النزاع انسحب أعضاء الحزب والمتعاطفون معهم من الجلسة، وذهبوا مباشرة يعرضون على السلطان شكواهم[50].

قام الگلاوي - الذي أصبح مترعجاً من جراء انتشار خلايا حزب الاستقلال بمنطقة نفوذه- وبعد هذا الحادث بوقت قصير بتوجيه توبيخ علني للملك في حفلة استقبال مخاطباً إياه بقوله : "انك لم تعد سلطاناً للمغرب بل سلطاناً لحزب الاستقلال"[51].

حاول الفرنسيون أن يضغطوا على الملك لشجب حزب الاستقلال، وكان هذا الأخير بدوره يحث الملك على رفض توقيع الظهائر التي تمس السيادة المغربية.

قرر الملك أن يساند الحركة الوطنية، والسير في اتجاه نصائح حزب الاستقلال، وأدى به موقف "إضراب الظهائر" إلى الإبعاد والنفي سنة 1953. وإن السنوات التي قضاها الملك بين الضغوطات والمناورات والتحذيرات غير المنقطعة، سواء تلك التي مارسها الوطنيون، أو الإقامة العامة، قد تركت آثارها على شخصيته، و لم تظهر هذه الآثار على حقيقتها إلا بعد الاستقلال. وكما لاحظ أحد الاستقلاليين ذلك عندما عبر بقوله : "لقد كان حتمياً أن تتكون لدى محمد الخامس نزعة استبدادية، لأننا لم نتوقف طيلة سنوات عن الترديد على مسامعه بأنه الرجل العظيم، وأنه وحده القادر على مواجهة الفرنسيين؛ كما أن الفرنسيين بدورهم، كانوا يرددون النغمة نفسها على أنه الوحيد الذي بإمكانه التصدي لحزب الاستقلال، مما أدى به في نهاية الأمر إلى الإيمان بسلطته الفردية". اتجه حزب الاستقلال اتجاهاً جماهيرياً بين 1944-1950، وقبيل حملة القمع التي شنتها السلطات الفرنسية سنة 1937، كان عدد أعضاء الحزب الوطني يقدر بما بين 000 5 و000 6 منخرط، ثم انخفض هذا العدد إبان الحرب إلى أن وصل إلى 300 عضو سنة 1944، وبعد عودة بعض الزعماء من المنفى، أمثال علال الفاسي، وبعد حملات الاستقطاب التي قام بها الحزب، قفز عدد المنخرطين من 000 10 منخرط سنة 1947، إلى 000 100 منخرط سنة 1951[52]، ويعود الفضل في هذا التوسع بالدرجة الأولى إلى العمل التنظيمي الذي قام به مناضلون شباب، ينتمون إلى بروليتارية المدن، وبالأخص داخل الأحياء الشعبية وأحياء القصديرية[53].

عرف كل من الكتاني والگلاوي ساعة النصر الأولى في شهر يونيو من سنة 1951، عندما تظاهرت قبائل الگلاوي في الرباط لدعم الجنرال "جوان" ليتمكن من إرغام السلطان على توقيع الظهائر، مما أدى به إلى التراجع والخضوع للمقيم العام، ولكن سرعان ما انفجرت أزمة جديدة في سبتمبر سنة 1952، عندما رفض محمد الخامس المصادقة على ظهائر تسمح للفرنسيين بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية، كما تنص على إنشاء مجلس مختلط للوزراء يشترك فيه المغاربة والفرنسيون.

إن منح مواطنين فرنسيين حق الانتخاب في 17 مدينة، وتمتعهم بمساواة عدد المقاعد المخصصة للمغاربة وهم لا يتمتعون بحق المواطنة، وليس لهم الحق في الانتخاب من الناحية المبدئية يعتبر مساً وطعناً في السيادة المغربية[54]. أدت صرامة السلطان في عدم التنازل حول هذا الموضوع إلى تكتل كل القوى المؤيدة للحماية والمعادية للملك ولحزب الاستقلال. وقد التقت في هذا المجال الأهداف المشتركة بين الجالية الأوروبية والجهاز الإداري للحماية والگلاوي والكتاني، وقد تجلت بوضوح في وقت بدأ يفقد فيه المقيم العام سلطته على هذه الأهداف. لم يكن بد من وضع مكان السلطان شخصية مطيعة للأوامر، وهذا ما جعل الگلاوي المدعم من لدن الإداريين الفرنسيين يتجه مُسْرِعاً إلى دفع القبائل للتظاهر، مطالباً بسقوط السلطان[55]، وكل هذه المناورات أدت إلى عزل محمد بن يوسف في 18 أغسطس سنة 1953 وتعويضه بعلوى أخر اسمه محمد بن عرفة.

عزل السلطان في وقت كان من الصعب على المواطنين أن يقوموا بعمل فعال، نظراً للتصفية التي تعرض لها الحزب سنة 1952، حيث كان جل زعمائه رهن الاعتقال أو بالمنفى، بمن فيهم المحجوب بن الصديق والطيب بوعزة اللذان استطاعا إبعاد القيادة الفرنسية عن الاتحاد العام للنقابات الفيدرالية المغربية، ولم يكونا معروفين بما فيه الكفاية. وكان الطيب بوعزة أول مغربي قد تم انتخابه كاتباً سنة 1951.

كان حزب الاستقلال ضحية انتصاراته، لأنه لم يستطع تجاوز الظرف الذي جعل منه في آن واحد حزباً قادراً على إقلاق نظام الحماية دون أن يكون في استطاعته الإطاحة به بواسطة عمل جماهيري. لم تكن لزعماء الحزب القدرة أو الجرأة على الانتقال من المعارضة السلمية إلى المعارضة العنيفة، واقتصروا على التنديد بالقمع البوليسي الذي لحقهم وأقصاهم.

وبعد أحداث سنة 1953، نجد أن المقاومة فرضت تغييراً في آفاق وتكتيكات العمل السياسي، مما دعا بالضرورة إلى إحداث تنظيم جديد وقيادة جديدة[56].

وعندما أرغم الجنرال جوان في فبراير سنة 1951 السلطان على الحد من اتصالاته بحزب الاستقلال، قام هذا الأخير برد فعل تجلى في عملية التوحيد التي تمت بين الحزبين الوطنيين في الشمال، وحزب الشورى والاستقلال الذي يتزعمه الحسن الوزاني، وتكونت بذلك الجبهة الوطنية المغربية التي تأسست في 19 أبريل سنة1951، وتبنت مبدأ الرفض لأي حوار مع "المحتل" قبل الإعلان عن الاستقلال[57].

إلا أن هذه الوحدة التي تحققت بسرعة، لم تستطع أن تصمد أمام اعتقالات 1952. وعندما ظهر في الأفق أن السلطات الفرنسية تناور لإبعاد السلطان، قامت بعض عناصر حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال بنشاط مقتضب، وأسست في 12 غشت 1953 لجنة اليقظة والدفاع عن الملك والعرش[58]، ونددت من دون جدوى بخيانة القواد الذين جعلوا من محمد بن عرفه سلطاناً جديداً[59]، وكانت هذه التحركات عبارة عن الرجفة الأخيرة للمقاومة السلمية.

نظمت الشبكات الأولى التي ضمت مجموعات فدائية ابتداء من سنة 1954، وكان موقف حزب الاستقلال متذبذباً إزاء هذه الحركة، ونجد فقط البشير بلعباس وعبد الكبير الفاسي هما اللذان كانا على ارتباط بها[60]، وقد التحقا بشكل مؤقت باللجنة التنفيذية سنة 1952.

لم يكن الحزب يؤيد استعمال العنف، وأسس لجاناً تأديبية تهتم بمتابعة المناضلين الذين يشتبه في أن لهم نشاطات فدائية. ويعود الحقد الذي نشأ بين القادة السياسيين وزعماء المقاومة إلى هذه المرحلة، وقد استمر إلى ما بعد الاستقلال. ووجد زعماء الحزب العائدين من المنفى، أو الذين كانوا رهن الاعتقال سنة 1956، أنفسهم أمام عصابات مسلحة غير خاضعة لمراقبة الحزب، وأصيب موقف هؤلاء الزعماء بالضعف الكبير عندما أصبح الأمر يتعلق بمفاوضة محمد الخامس العائد من المنفى، والبطل الوطني الذي خاض المقاومون باسمه عملياتهم، ودافع بعضهم بشكل ثابت عن مبدأ عودة الملك المنفي[61].

نظم بعض عناصر المقاومة عمليات في البوادي، وعلى الخصوص في المناطق الجبلية، إلا أنها كانت معزولة وبإمكانيات محدودة، وفيما يخص الجماعات التي وجدت في الشمال فقد عرفت نوعاً من النمو عندما تم التنسيق بين عمليات المقاومة المغربية والثورة الجزائرية التي انطلقت في فاتح نوفمبر من سنة 1954، ولم يكن في تلك المرحلة أي تنظيم يحمل اسمه جيش التحرير.

كانت نشاطات المقاومة تحت المراقبة الاسمية لحزب الاستقلال، وكان علال الفاسي يقوم بدور الوساطة من القاهرة بين الحزب والمقاومين والمندوب السامي الإسباني "رفائيل كارسيا فالينو" (Raphaël Garcia Valiño)[62]، في المنطقة الشمالية التي كانت مركزاً للعمليات. وكانت العلاقة بين المجموعات المسلحة بالبوادي والحزب الوطني مجرد علاقة رمزية، ولم تكن تخضع لعمل مشترك، وأعلنت في نهاية الأمر عن تأسيس جيش التحرير عندما بدأت الهجومات في الريف في خريف 1955. على النقيض من حزب الاستقلال ناضل جيش التحرير بقوة كبيرة من أجل عودة محمد الخامس من منفاه، بعدد قليل من الرجال الذين استطاعوا تجنيد قوات هائلة من الجيش الفرنسي وقوات الكوم المغربية، في وقت كانت فرنسا في أشد الحاجة إلى الإمدادات لمواجهة الانتفاضة الجزائرية. وسرعان ما وجدت نفسها أمام اختيارين : إما مضاعفة قواتها المرابطة في المغرب، أو القيام ببعض التنازلات والاعتراف ببعض المطالب المغربية، فاختارت البديل الثاني[63].

كان جيش التحرير والمقاومة المغربية يناديان بعودة محمد الخامس، كما أنهما تعهدا باستمرار العمليات العسكرية إلى أن تحصل الجزائر بدورها على الاستقلال، ولهذا السبب رفضا وضع السلاح بعد عودة الملك في 16 نوفمبر من سنة 1955، والإعلان عن الاستقلال في مارس سنة 1956.

وجد محمد الخامس نفسه في سنة 1955، في وضع يذكر بفترات تاريخية كان يعيش فيها المغرب دون سلطة العرش، حيث واجه قوى سياسية مجهولة لا يعرف من المسؤول عنها، ولا مع أي قوى يمكن أن يتحالف معها، كما كان يحدث لبعض أسلافه.

كان على الملك آنذاك أن يناور على رقعة شطرنج عصرية ليعيد سلطته على البلاد، كما فعل المولى إسماعيل من قبل. كان عليه أن يواجه الجماعات الفدائية وجيش التحرير

والجهاز الاستعماري المشلول، وبكل حذر حاول الملك وحزب الاستقلال أن يسيطر كل من جهته على جيش التحرير والمقاومة، والاستيلاء على الجهاز الإداري الذي وضعته فرنسا، وقد أصبح يجسد واقعياً محور الدولة الجديدة المستقلة التي خضع لها المغاربة لأول مرة في تاريخهم، ولأنه يمثل الأداة التي ستضمن استمرارية سلطة دائمة على مستوى العسكري والإداري.

كان جيش التحرير يمثل قوة حقيقية بين سنتي 1955 و1956 على الرغم من ضآلته العددية، وفي غياب جيش نظامي، إذ بإمكانها أن تصبح بين يدي الملك غداة عودته من المنفى وسيلة للضغط على حزب الاستقلال ؛ وكان هذا الأخير يدعي أنه كان الموجه للمقاومة. وعندما انعقد المجلس الوطني للمقاومة المكون من خمسين عضواً لم يكن بينهم من أعضاء اللجنة التنفيذية سوى علال الفاسي.

إن وحدة الصف التي عرفتها القوى السياسية بين سنتي 1952 و1953 اكتملت بتأسيس نقابة مغربية مستقلة في سبتمبر سنة 1954، وقام كل من المحجوب بن الصديق والطيب بوعزة بعد إطلاق سراحهما مباشرة بتكوين اللجنة التنظيمية لتطوير العمل النقابي الحر بالمغرب دون إذن قانوني، وفي 20 مارس، أعلن عن تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، وبعد ستة أشهر لم تجد سلطات الحماية مفراً من الاعتراف والخضوع للأمر الواقع بعدما كانت تمنع تكوين النقابات المغربية الحرة.

وعلى الرغم من وحدة الأهداف العامة، كان الاتحاد المغربي للشغل يمثل تياراً جديداً داخل حزب الاستقلال، تزعمه مناضلون وأطر لم تكن متفقة مع "القيادة التقليدية" التي لم يسبق لها أبداً أن اهتمت كثيراً بمشاكل العمال.

لم يكن الحزب متحكماً في ظهور جماعات، بجانب تطور حركة واعية بداخله ترفض الانضباط الأعمى لقرارات القيادة السياسية، مما أعطى للملك إمكانيات هائلة، و لم يعد حزب الاستقلال قادراً ولو حاول ذلك، أن يدعي بأنه القوة السياسية الشرعية الوحيدة للأمة، كما أن زعماءه الذين قضوا ثلاث سنوات بالسجون أو بالمنفى لم يعد بإمكانهم الادعاء بأن الاستقلال قد تحقق بفضل جهودهم وحدهم. وأكثر من هذا لم يعد الحزب قادراً على أن يوحي للملك بأن الملكية يمكن أن تتعرض للسقوط إذا فقدت مساندته، وأن سلطة العرش وقوته تكمن في قوة الجهاز الحزبي.

عرف محمد الخامس على الرغم من غياب تكوينه النظري، كيف يتصرف بصورة غريزية للحفاظ على عرشه، مغتنماً الفرصة المتاحة له، مردداً أنه فوق الأحزاب، وهكذا كون حكومة الائتلاف الوطني، وهذا القرار يدل بوضوح على أن حزب الاستقلال لا يمثل كل فئات الشعب، وغير قادر على ذلك، بل إن الملكية تمثل الرمز الحقيقي للوحدة الوطنية والحكم بين مختلف القوى السياسية بالبلاد.

ودون شك، وكما صرح الاستقلاليون بذلك، إن نصائح الفرنسيين وحزب الشورى والاستقلال شجعت الملك على المضي في هذا الطريق، ويعود تأثير حزب الشورى والاستقلال على القصر إلى الزيارة التي قام بها كل من عبد الهادي بوطالب وعبد القادر بنجلون للملك في المنفى بمدغشقر. ويقال إن هذه الزيارة كانت تدخل في نطاق تحذيره من مناورات حزب الاستقلال، ويشاع أن الملك قد حذر الاستقلاليين بعد عودته من المنفى بقوله : "لقد تحالفنا لتكسير أغلال العبودية الفرنسية، ولن أكون حليفاً لكم لفرض عبودية جديدة على شعبي". وكان الفرنسيون على وعي وتفهم كاملين فيما يتعلق بمستقبل مصالحهم في المغرب في حالة سيطرة الاستقلاليين التامة على الحكومة.

اقترح حزب الشورى أن توزع المناصب الحكومية بالتساوي بينه وبين حزب الاستقلال والأحرار[64]، وتكونت فعلاً الحكومة الأولى من 5 أعضاء من الأحرار، من بينهم مبارك البكاي رئيساً للحكومة و 9 من الاستقلاليين و6 من حزب الشورى والاستقلال، بالإضافة إلى ممثل الجالية اليهودية. و لم يكن حزب الاستقلال راضياً على هذه الحكومة، واعتبر نفسه أنه لم يمثل بما فيه الكفاية، إلا أن التصريح العلني للملك بأن "هذه الحكومة تمثيلية حسب الإمكان"[65] قد حدد به موقفه ورأيه في القوة السياسية للحزب، وبذلك رفع الملك هذا النوع من التعامل من وزن السلطة الملكية واستقلاليتها، وبأنه غير مدين لأي تنظيم سياسي. وشكلت هذه الممارسة أول أسلوب سياسي في التعامل، وهذا ما سيطبقه العرش بذكاء ويقظة، وأحياناً بعنف مطلق. ومع مر السنين زادت هذه السياسة مهارة، كما زادت صرامة مع تنظيم جهاز محكم للبوليس والجيش.

سنتناول مختلف جوانب هذه السياسة في الصفحات المقبلة، إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن مجال المناورة والتحرك الذي حظي به الملك بعد سنة 1956 يعود بالدرجة الأولى للصراعات التي نشأت بين مختلف المجموعات السياسية عشية الاستقلال، وقد استغلها القصر لصالحه.

لقد قدمت الشخصيات والأحداث بطريقة انتقائية خلال هذا الفصل، و لم أتعرض للحركة الوطنية وإدارة الحماية إلا في خطوطها العريضة، وقد أبرزت بعض المظاهر لأنها تتعلق بالحياة السياسية بعد الاستقلال، ويمكن تلخيصها كما يلي :

لقد استطاع نظام الحماية خلال عشرين سنة تثبيت التهدئة والوضع الاستعماري، وقبلت القبائل بعد سنة 1934، أن تتعامل مع السلطات الجديدة، بعد أن كانت تمثل عنصراً أساسياً من عناصر النظام التقليدي، إلا أن عزل محمد الخامس وضع حداً لهذا التعامل، لأن القبائل انضمت إلى الحركة الوطنية مع بقاء جانب التحفظ إزاء حزب الاستقلال. بل أن قبائل أمازيغية كثيرة التحقت بالحزب، وذلك بسبب عدائها لفرنسا لا غير، كما أن بعضها انشق عنه سنة 1956ليلتحق بحزب الشورى والاستقلال، و لم يكن ذلك ولاءاً وإعجاباً بالحسن الوزاني، بل كان يمثل درجة العداء التي نمت تجاه حزب الاستقلال.

وضعت الإقامة العامة العرش في مترلة ثانوية، وفرضت عليه العزلة والعيش في ظل عاداته التقليدية والعتيقة، و لم تبذل أي مجهود لإشراكه في تسيير الهياكل الإدارية والسياسية الجديدة أو تلقينه تقنياتها، وبقي على هذه الحال في شبه غياب تام إلى أن أعادت له الحركة الوطنية الحياة ابتداء من سنة 1934، و لم تكن للوطنيين تجربة في مجال الإدارة والدولة، لأنهم أبعدوا عنها بصفة مدروسة، لهذا فإن خبرتهم بالمهام التي كان من الواجب تنفيذها بعد الحصول على الاستقلال كانت جد محدودة وضعيفة[66].

لقد أبرزنا الأصول السلفية للحركة الوطنية، إذ حافظ قدماء الاستقلال على التوجيه الديني الذي طبع انطلاقتهم الأولى، وبغض النظر عن مرونة علال الفاسي، فإن الحزب تجاوز زعماءه بعد سنة 1944، عندما التحق به شباب لهم تكوين فرنسي، ومناضلون ينتمون إلى الفئات الجماهيرية الحضرية، تحركهم اهتمامات أخرى غير الاهتمامات الدينية.

لقد وجد المغرب نفسه بعد الاستقلال ضمن جهاز مخزني عتيق، يعج بحاشية من أعيان القصر والشخصيات الدينية، يتعايش مع جهاز إداري عصري، لا يعرف أحد من المغاربة كيفية تسييره باستثناء الفرنسيين بطبيعة الحال.

ودون شك، إن وجود جهاز إداري جاهز بما كان يتضمنه من تقنيات عصرية عقلانية، وبالإضافة إلى وسائل السلطة، قد حددت أسلوب ممارسة النخبة للسلطة ومفهومها في المغرب المستقل، نخبة تميزت بالنقاشات البيزنطية.

لقد وجد المغرب نفسه بعد سنة 1956، خاضعاً لإرث مزدوج : إرث الماضي بعاداته العتيقة وتقاليده وموقفه إزاء السلطة، وإرث الحماية، تجسده آليات وبنيات تحتية معقدة غير ملائمة في الغالب لواقع البلاد وحاجياتها.

يكمن تاريخ الحياة السياسية المغربية بعد سنة 1956، إلى حد بعيد في التوفيق بين هذين الإرثين، تاريخ المجهودات المبذولة لإخضاع الشخصية المغربية لمقاييس وقواعد المؤسسات العصرية، والسوق الاقتصادية والأحزاب السياسية، - وليس ذلك أقل دلالة - من أجل تكييف هذه المقاييس حسب معطيات الشخصية المغربية[67].

هوامش الفصل الثاني

[1] - انظر :

J-L. MIÈGE, *Le Maroc et l'Europe* (4vol.), Paris, 1962, particulièrement vol. 3, pp. 1-18.

[2] - انظر :

Clément H. MOORE, « *The National Party* : A Tentative Model », *Public Policy*, vol. 10, 1960, p. 265.

[3] – يوجد هذا التأويل في :

F. WEISGERBER, *Au seuil du Maroc moderne*, Rabat 1974, pp. 330-336.

راجع كذلك :

JUSTINARD, op. cit. pp. 111-124.

وحول أصول هذا النظام في عهد مولاي عبد الرحمن، أنظر :

TERRASSE, op. cit. , p. 319.

[4] – انظر :

A. LAUBADERE, *Les réformes des pouvoirs publics au Maroc*, Paris 1949, p.49 ; voir aussi Jean CÉLÉRIER, *le Maroc*, Paris, 1953, p. 107.

[5]– A. Guillaume (général) *Les Berbères marocaines et la pacification de l'Atlas central* (1912-1933), Paris, 1946, passim, et G. SPILLMANN (capitaine), les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra, Rabat, *I.H.E.M*, 1936.

[6] – أنظر : GUILLAUME op. cit. P 73.

[7] – هذه الأرقام مأخوذة من : Vincent , MONTEIL, *Maroc*, paris 1962, p. 154.

لقد منيت قوات "الأنصار المغاربة" والجزائريين والسنغاليين بأفدح الخسائر. وكان الفرنسيون يوجدون على الخصوص بين صفوف الضباط واللفيف الأجنبي. ومن الممكن أن الجنرال كيوم (Guillaume) بالغ في عدد الضحايا للتأكيد على أهمية التضحيات التي قدمتها فرنسا في الغرب، وعلى ضرورة الاحتفاظ بمستعمرة باهضة الثمن. ومن المرجح أن الأمراض والظروف السيئة تسببت في الخسائر أكثر من المعارك.

[8] – أنظر مثلا :

Robert RESETTE, *Les partis politiques marocains* ; paris 1955, pp. 60-61.

[9] – ذكر من لدن :

Pessah SHINAR, « *Abdelkader and Abdelkrim : Religious Influences on their Thought a, Action* », *Asian and Africain studies*; vol. I, 1965, p.175.

يوجد نص معاهدة فاس في :
D.HART. Clan Lineage, *Local Community, and the Feud in Rifain Tribe*, manuscrit non encore publié, Avril 1958.

10 – يوجد نص معاهدة فاس في :
H. J. LIEBESNEY, *The Government of French Norh- Africa*, Pennsylvania (U.P.), 1943, pp. 128-130.

11 – أنظر : De LAUBADÈRE, op. cit. , pp. 23-24.

12 – م.ن.س. ص. 12-13.

13 – انظر : Albert AYACHE, *le Maroc : bilan d'une colonisation*, paris, 1956, p. 83

14 – انظر : LIEBESNEY, op. cit, pp. 28-35.

15 – انظر : De LAUBADÈRE, op. cit., p. 25.

16 – م.ن.س. ص. 22.

17 – استثمر في المغرب حوالي 600 مليار فرنك قديم بين سنة 1912– وسنة 1956.
انظر : MONTEIL, op. cit., p.105.

18 – سنعطي معلومات مفصلة حول ايف ماس، والصحافة المغربية بعد سنة 1956 في الفصل الرابع عشر. للوقوف على عرض شامل للمصالح الاقتصادية الفرنسية بالمغرب، أنظر :
R. GALISSOT , *Le patronat Européen au Maroc* (1931-1942), Rabat 1964, en particulier, pp. 41-54.

19 – كان « les interventores» يقومون بالدور نفسه في المنطقة الإسبانية.

20 – انظر :
Stéphane BERNARD, *le conflit franco-marocain* (1943-1956), (3 vol.) Bruxelles 1963, vol. 3, pp. 43-45 ; aussi AYACHE, op. cit., pp. 92-93.

21 – انظر : De LAUBADÈRE, op. cit., pp. 59

22 – للمزيد من المعلومات حول الإدارة الإقليمية والمحلية وحول الظهير البربري، انظر :
A. BERNARD, op. cit., pp. 47-56 ; Ch. A. JULIEN, *l'Afrique du Nord en marche* (éd. Revisée), paris 1972, p. 131 ; LIEBESNEY, op. cit., pp. 35-50 ; De Laubadère op. cit, pp. 51-61.

23 – بالفرنسية في النص، هامش للمترجم.

24 – أخذت هذه الأرقام من :
F.TAILLARD, *Le nationalisme marocain*, paris, 1947, pp. 81.

25 – انظر : S. BERNARD, op. cit., pp.. vol. 3, .88.

26 – توجد بعض التفاصيل حول مجلس الحكومة في :

S. BERNARD, op. Cit., vol. 3, pp. 31-35 et RÉZETTE, op. cit., pp. 44-45.

[27] – انظر :
De LAUBADERE, op. cit., p. 15.

[28] – توجد وجهة النظر هذه في :

M. M. KNIGHT, *Morocco as a Frensh Economic* Venture New York 1937, et Charles STEWART, *The Economy of Morocco* : 1912-1922, Harvard 1964, AYACHE, op. cit. Passim.

[29] – قام بتحليل شامل للحركة الوطنية باعتبارها رد فعل للنخب الاجتماعية إزاء التحولات الاقتصادية، انظر :

HALPERN, *The Politics of Social Change in the Midle east and North africa*, Princeton 1963, pp. 196-214.

[30] – انظر :

L.C. BROWN, « *Islamic Reformism in North –Africa* » , *The Journal of African Sudies*, vol. 2, N°1, 1964, p. 55.

[31] – أخذت معظم المعلومات عن السلفيين من المصادر التالية :

Jamil Abu NASR, *The Salafiyya Mouvement, in Morocco. The Religious Bases of the Moroccan* National *Mouvement, St- Anthony's Papers*, N°16 (Middle Eqstern Affairs, N°9), London 1963, pp. 90-105.
Allal AL FASSi, *The Independence Mouvements in North Africa*, Washington, D.C 1954, pp. 11-15, *et Hadith al-Maghreb fil mashriq*, Le Caire, 1956, pp.3-29.
Marston SPEIGHT, « *Islamic Reform* » *in Morocco the Muslim Word*, vol 53, n°1. Janvier 1963, pp. 41, 49.
Ali MERAD, Islah, Encycl. Islam, 2e éd. t. IV, livraisons 63-64, 1973, pp. 146-170, avec une importante bibliographie (N.D.T).

[32]– Jacques BERQUE, *Le Maghreb entre deux guerres*, Paris, 1962, p. 74 ; 1970, p. 81 ; voir aussi Le TOURNEAU, *North Africa : Rigorism and Bewilderment*, in G VON GRUNEBAUM (éd.). *Unity and Variety in Muslim Civilization*, Chicago 1955, p. 243.

لقد حصلت واقعة من وقائع الأزمة التي حدثت بين القصر والإقامة العامة عندما منع محمد الخامس من تأسيس أي زاوية دون رخصة منه. أنظر علال الفاسي : "حديث .... ص. 21.

[33] – توجد ترجمة الشيخ في كتاب : شيخ الإسلام محمد بن العربي العلوي لعبد القادر الصحراوي، الدار البيضاء، 1965.

[34] – انظر :

Jacques BERQUE, *Çà et là dans les bébuts du réformisme religieux au Maghreb*. Etudes d'Orientalisme dédiées à la mémoire de Levi-Provencal, Paris, vol. 2, pp. 483-486.

35 – انظر : Jacques BERQUE, *Le Maghreb…* , 1962, pp. 397, 1970, p. 438.

36 – انظر : Robert MONTAGNE; op. cit., p. 419. Voir aussi Jean et Simone Lacouture, op. cit., pp. 83-87.

37 – انظر : J.P. HALSTEAD, *The Origins of Morroccan Nationlism*, 1919-1934, ph. D. THESIS, Department of History, Harvard Univ. avril 1960, pp. 204-206. Cette thèse a ensuites été élargie pour faire l'objet d'un livre : Rebirth of a Nation : the Origins and Rise of Moroccan Nationlisms, 1912-1944, Harvard, 1967.
جميع الاستشهادات مأخوذة من الأطروحة الأصلية.

38 – انظر : De LAUBADÈRE, op. cit., p. 89.

39 – انظر : M.E. GIRARDIERE, « L'école coranique et la politique Nationaliste au Maroc » *la France méditerranéenne et africaine*; fasc. 1, 1938, pp. 99-109. Aussi HALSTEAD, op. cit., pp. 179-181, et son article : The Changing Character of Moroccan Reformism 1912-1934, *Journal of African History*, vol.3, 1964, pp.439-440.

40 – حسب WEISGERBER عندما انتشر خبر توقيع معاهد فاس، استنكر بشدة كل الفاسيين من العلماء إلى أصغر الباعة، عمل السلطان الذي باع البلاد إلى النصارى بعد ما ناصروه أربع سنوات من قبل/ باعتباره سلطان الجهاد. المرجع السابق، ص. 272.

41 – انظر : Robert MONTAGNE ; *Révolution au Maroc*, Paris 1953, p.178.
لقد اعتمد ستيك (Steeg) في اختياره نصائح ميشوبلير وأوربان بلان. وتدخل كل من الصدر الأعظم المقرى، والمستشار ذو الحظوة السيد قدور بن غبريط، والسيد المعمري وصي بن يوسف في الاتجاه نفسه. وهناك مدير التشريفات سابقاً الشاهد الوحيد الذي اعترض على الدور الذي قام به هؤلاء، انظر : J. LUCCIONI, *« l'avènement de sidi Mohamed Ben Youssef* au trône du Maroc », (1927) *in rev. de l'Occident musulman*, 2e trim. 1972, pp. 123, 1929.
حيث يبين كيف أن مارك، مستشار الحكومة الشريفة باتفاق مع المعمري، نظم كل شيء، بينما كان السيد قدور في مدينة تلمسان.

42 – انظر : HALSTEAD, op. cit., pp. 212-219.
وكذلك علال الفاسي : **عقيدة وجهاد**، الرباط، 1960، ص. 9-10، حيث توجد معلومات حول أسماء المنخرطين في الزاوية الأولى.

43 – انظر :

GIRARDIÈRE, op. cit., p. 103 ; voir aussi ASHFORD, political…, p. 44, Rezette, op. cit., pp. 282-283.

44 – والآخرون هم علال الفاسي، وعمر عبد الجليل، ومحمد الغازي، وأحمد مكوار، وحسن بوعياد، وامحمد الديوري، وأحمد بلافريج، ومحمد اليزيدي. لقد أسست هذه النواة كتلة العمل الوطني في سنة 1934 والحزب الوطني في سنة 1936، وفي سنة 1937، انفصل الحسن الوزاني عن هذا الأخير ليؤسس الحزب الشعبي (الحزب القومي) هكذا.

45 – قام روزفلت بمحادثة خاصة مع السلطان بالدار البيضاء عندما اجتمع بتشرشل (Churchill) ودوكول (De Gaulle) في يناير من سنة 1934. وحسب ما أورده ابن روزفلت، فإن والده أوحى للسلطان أنه سيبذل مساعيه لمساعدة المغرب للإحراز على الاستقلال بعد نهاية الحرب :

ELLIOTT ROOSEVELT, *Mon père m'a dit*, Paris 1947, pp. 138-142.

وقد طعن Bernard برنار، في هذه الشهادة، انظر: Conflit I, p. 48

46 – انظر :

Maroc. « Parti de l'Istiqlal » *(Parti de l'indépendance, Documents (1944-1946)* Paris, septembre 1946, pp. 2-3. J.S. LACOUTURE op. cit., 131.

يعطي هذان الأخيران تأويلاً مخالفاً لما جاء في نص الوثيقة، ويعتبران أنها من عمل مثقفي الحزب الشباب. لا يمكنني أن أفصل في هذه النقطة، فإذا كانت المطالبة بالملكية الدستورية لا توجد في البيان كما تعتقد ذلك سيمون لاكوتور، فإن الحزب ينص في المبادئ التي تتصدر البيان، أن : "السيادة المغربية يجب أن تنظم في إطار ملكية دستورية وديمقراطية". انظر علال الفاسي. حديث ... ص. 100-101. لقد استقيت معظم المعلومات حول علاقات القصر بالوطنيين بين سنة 1930 وسنة 1944 من اللقاءات التي أجريتها مع مؤسسي حزب الاستقلال.

47 – المرجع السابق.

48 – انظر :

TAILLARD, op. cit. p. 127, et Rom LANDAU, *Mohamed V, king of Morocco*, Rabat 1957, p. 45.

49 – انظر :

Roger Le TOURNEAU, *Evolution de l'Afrique du Nord musulmame*, Paris 1962, pp. 219-221.

50 – عن هذه الجولة وعن الخطابات التي ألقيت خلالها، انظر :

Marcel ROUFFIE, Le Protectorat a t-il fait faillite ? Casablanca 1951, pp. 50-53.

كان عشرة فقط من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم 75، هم الذين عينوا عن طريق الانتخابات، وهذه الجماعة بالذات انسحبت من الاجتماع، وانضم إليها عباس القباج من أگادير.

[51] - ذكر في : J. LACOUTURE, *Cinq hommes et la France*, p. 211.

[52] - انظر :

Walter B. CLINE; « Nationalisme in Morocco », *M.E.J.* Janvier 1947, p. 23, et Jean et Simone LACOUTURE, *le Maroc à l'épreuve*, p. 134.

[53] - حول هذه النقطة الجوهرية المتعلقة بالنمو الحضري في المغرب، انظر :

R. MONTAGNE ; *Naissance du prolétariat marocain*, Paris 1950 ; André ADAM, Le bidonville de ben Msik à Casablanca, Annales de l'Institut d'Etudes orientales, vol.8, 1949-1950, pp. 61-198, et surtout les deux volumes du même auteur sur Casablanca : *Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident*, Paris 1968, 895, p. voir aussi le chapitre IX du présent ouvrage.

[54] - تقديم سريع للإصلاح في :

Les réformes de septembre 1953 au Maroc, Service de Presse de l'ambassade de France, New york, octobre 1953.

[55] - انظر :

R. MONTAGNE, Révolution ..., p.221, et S. BERNARD, op. cit., vol. I, pp. 148-215.

[56] - المرجع السابق، ص. 232 يتعرض اشفورد (Ashford) إلى المرحلة الغامضة التي تلت سنة 1962، المرجع السابق، ص. 75-92. انظر كذلك :

BERNARD, op. cit., vol. 3, pp. 259-301, Ignace LEPP *Midi sonne au Maroc,* Paris 1954, Georges SPILLMANN, *Du Protectorat à l'indépendance*, Paris 1967, pp. 173-229 ; Claude PAILLAT, *La liquidation*, Paris, 1972, pp. 95-112, 198-275,

ومحمد الخطابي **المغرب في طريق الاستقلال**، الدار البيضاء 1955.

[57] - حول القرارات والتأويلين المختلفين، انظر : علال الفاسي، حديث ... ص. 107-108 والمرجع السابق، ص. 190-193. أسس الحسن الوزاني حزب الشورى والاستقلال في سنة 1946. أما حزبي المنطقة الإسبانية فهما حزب الإصلاح الذي أسسه عبد الخالق الطريس، وحزب الوحدة الذي أسسه المكي الناصري.

[58] - سمي محمد بن يوسف رسمياً سلطاناً، لكن الوطنيين تخلوا عن هذا اللقب لأنهم اعتبروه عتيقاً وعوضوه بكلمة "ملك".

[59] - انظر الخطابي، المرجع السابق، ص. 36-43.

[60] - كان أعضاء اللجنة الآخرون هم : امحمد الديوري، ومسعود الشيكر، وامحمد بوستة، وعبد الكريم غلاب، انظر :

ASHFORD, op. cit., pp. 76-78.
J. et S. LACOUTURE, op. cit., p. 137.

[61] - هناك عرض مفصل حول جماعات الإرهابيين الحضريين في :

BERNARD, op. cit., vol. 3, pp. 259-275.

[62] - وشح جيش التحرير فالينيو (VALIÑO) من أجل الخدمات التي قدمها قبل سنة 1956.

[63] - مراجعي حول جيش التحرير : المرجع السابق، الجزء الأول، ص. 376-382 والجزء الثالث، ص. 287-297. بالإضافة إلى الحوارات التي قمت بها مع عبد اللطيف بنجلون، وعبد الكريم الخطابي، انظر كذلك الفصل التاسع.

[64] - راجع الخطابي، المرجع السابق، ص. 151-.152

[65] - حول خطب الملك انظر :

Documents sur les derniers événement politiques au Maroc, Service de Presse de l'ambassade de France, New-york, janvier 1956.

[66] - يحكى عن أول وزير مغربي للمالية، أنه سأل الوزير السابق "أين هو الصندوق ؟ وإن كانت هذه الحكاية ملفقة، فإنها لا تخلو من دلالة.

[67] - انظر : Abdallah LAROUI, *L'Histoire du Maghreb*, Paris, Maspéro, 1970, p. 351.

باب الثاني

ولة في التأويل

الفصل الثالث

السياق الاجتماعي

"التوتر حياة، والتنوع تضامن، لذا فإن الجميع يسعى للإبقاء عليهما"[1].

يعد التوتر الدائم والعنف في مستويات مختلفة من الحدة خاصيتين من خصائص المجتمع المغربي منذ قرون. ولم يتولد عنهما - باستثناء بعض الحالات البارزة- سوى الجمود. يبدو المجتمع المغربي باستمرار وكأنه يوشك على الانفجار، لكن على الرغم من التحولات التي عرفتها المؤسسات خلال أربعين سنة من الحماية، وإحدى عشرة سنة من الاستقلال، ما يزال الجمود طابعه الأساسي. ومما يبعث على الاستغراب أن الحياة السياسية عرفت توتراً شديداً منذ تأسيس الحركة الوطنية في الثلاثينيات، بالإضافة إلى الإيديولوجيات التي ظهرت بعد الاستقلال، على غرار ما حدث في البلدان الأخرى، حيث استقبلتها جماهير الفقراء والأميين بحماس كبير، أي ما يسمى من منظور علم الاجتماع والسياسة المعاصرين، جماهير "المجتثين" الذين يبحثون عن عقيدة جديدة، وعن إطار جديد لبناء هويتهم. غير أنه سيكون من الخطأ أن نستنتج من درجة التسييس العالية هذه، وجود تغيير سياسي واجتماعي، وليس ذلك أمراً بديهياً.

لقد عرفت الحياة السياسية استقراراً كاملاً في أثناء الإحدى عشرة سنة الماضية، ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع بضع سنوات أخرى. وأود هنا أن أركز على هذه النقطة بالذات، وبصفة خاصة، على مواقف المغاربة إزاء الحكم والسلطة، وما ينتج عنها من أنماط السلوك السياسية.

لقد ظل المغرب معزولاً جزئياً عن بلدان الشرق الأوسط عدة قرون، لكن المؤسسات الاجتماعية الأساسية – مثل الأسرة والعشيرة والقرية والمدينة – تقوم بوظائف متشابهة هنا وهناك.

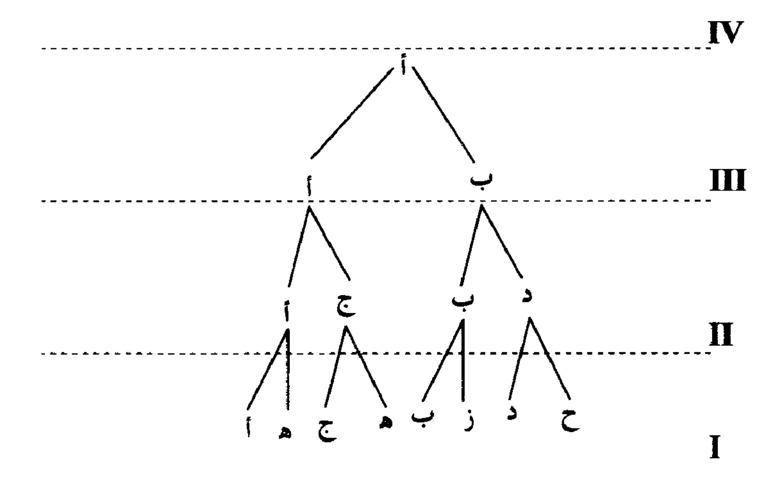
ويمكن القول بصفة عامة إن المجتمع المغربي ينحدر من القبيلة، وأن قيم وأنماط السلوك السياسية السائدة فيه، باستثناء ربما وديان الأنهار الكبيرة، ذات طابع قبلي. لذا يمكن أن تساعدنا النظريات التي استعملها باحثون غربيون لدراسة قبائل الشرق الأوسط، على فهم ردود الفعل السياسية والاجتماعية في المغرب. يوجد تشابه مثير بين الجمود الداخلي السائد في بعض هذه القبائل، والجمود الذي يميز الحياة السياسية المغربية. وكما سنرى ذلك في ما بعد، ليس هذا التشابه بشيء طارئ. وسنولي في هذا الصدد اهتماماً خاصاً لمفهوم "التعارض بين القِسَم" الذي اعتمد عليه ايفانس بريتشارد في دراسته لقبائل النوير والسنوسية[2]. يرى هذا الأخير أنه عندما تضعف السلطة المركزية، أو تنعدم داخل الأنظمة السياسية "يجب أن نعزي استمرارية القسمة القبلية إلى التعارض بين القِسم الصغرى، بدلاً من أي ضغط خارجي آخر"[3].

لا يعود تماسك القبيلة إلى وحدة الأهداف أو الحماس الذي يثيره رئيس أو جد مشترك، بل إلى التوتر والخلافات والعداوة الموجودة بين وحداتها، وهذه من المفارقات. ولئن كان التوتر يؤدي إلى نزاعات، وإلى حروب في بعض الأحيان، فإنه يضمن في نهاية الأمر استمرارية البنية القبلية.

يخضع تقسيم القبيلة إلى مقاييس مختلفة، مثل فئات الأجيال والموطن والجنس الخ.. وإن شكل التقسيم المعتاد في قبائل الشرق الأوسط، الذي يمثل في الواقع ميزة هذه المنطقة، يتم على أساس النسب من جهة الأب، حيث تنتسب إلى جد واحد. ويمارس الزواج بصفة مفضلة – نظرياً على الأقل – بين أبناء وبنات العم لتعزيز قوة القبيلة باستمرار[4].

كما تشكل الوحدات النشيطة هرماً من الأجزاء الصاعدة (جماعة نسب أبوية، فخذ، عشيرة، قبيلة، اتحادية قبائل)، حيث تتحرك العلاقات المتبادلة بينها كلما حدث صراع داخلي أو مع قبائل معادية. وهكذا تتحد الوحدات الدنيا والمتصارعة في ما بينها داخل القبيلة لمساندة بعضها، ولصد كل عدوان خارجي أو صادر عن وحدات أخرى. سنرمز

لهذه الوضعية برسم تخطيطي يساعدنا على فهم معطياتها. لنفرض، اعتماداً على هذا الرسم، أن "أ" و"هـ" الموجود في المستوى I بينهما صراع. فإذا ما تعرض "أ" عدو "هـ" إلى تهديد من لدن "ج" سيضع العدوان حداً لصراعهما من أجل التحالف ضد المعتدي، وسيؤدي ذلك بـ "ج" إلى طلب المعونة من "هـ"، وهكذا ينتقل الصراع صعوداً من المستوى I إلى المستوى II ، فيشمل مجموعات واسعة أكثر فأكثر. ويمكن أن تستمر هذه الصيرورة في بعض الحالات إلى أن تنقسم جميع فئات القبيلة إلى كتلتين متصارعتين تتوحدان بدورهما لدفع تهديد قبيلة أخرى .



رسم انقسامي[5]

يعطي هذا الملخص نظرة عامة حول أهم آليات الانقسام في حالات المواجهة. غير أن دلالات النظام الانقسامي أشمل بكثير، لأن ديناميكيته تنطبق على حالات من الصراع السياسي التي لا علاقة لها بالسياق القبلي. وأود هنا أن أوضح الجوانب الأساسية من العلاقات المتبادلة بين مجموعات النظام القبلي التي سأعتمد عليها لدراسة النظام السياسي في المغرب. ويتعلق الأمر على الخصوص بوظيفة التوتر وموقع العداوة، ونظام التحالفات المتشابكة، وطبيعة المصالح الجماعية.

يتحدد مفهوم القبيلة[6]، (أوسع تجمع نرمز إليه بـ "أ" في الرسم البياني) تحديداً سلبياً. إذ لا يتحقق وجودها (كقبيلة) إلا في صراعها مع قوة خارجية. إنها ليست سوى تجمع عابر لفئات صغيرة، تتحدد بدورها على الصورة نفسها. وينحل الكيان القبلي على الرغم من انتسابه إلى جد واحد، بزوال الأعداء، ويفقد تماسكه وطبيعته التضامنية. لذلك يمكن القول إن النسب الأبوي بالأب (Patrilinéaire) يساعد على تفسير تماسك الجماعة في كل المستويات، لكنه لا يكفي بمفرده لتأمين التضامن.

يشكل كل من التوتر والعداء حافزاً التماسك الجماعي، وتتجلى نتائجهما أحياناً في التوسع على حساب جماعات أخرى[7]، وفي النزاع بين القبائل، وفي عمليات الانتقام (الثأر) في غالب الأحيان[8]. تمثل في الواقع النزاعات داخل القبيلة الواحدة القاعدة شبه العامة في الشرق الأوسط، كما أن النزاعات بين الأقارب من ناحية الأب (agnats) أشد على العموم من النزاعات الموجودة بين أبناء العم الأباعد[9]. يوحد الاستغلال المادي للممتلكات بالإضافة إلى التوزيع العادل للموارد الضئيلة (حقوق الماء، أراضٍ زراعية) بين أعضاء العائلة الواسعة والأفخاذ (Sous- clans) ويؤدي ذلك حتماً إلى خلافات عديدة، تتضاعف أسبابها نظراً لتحمل الإخوة الأقارب مسؤوليات العِرض العائلي، وعمليات الثأر، والقسم الجماعي، وحماية حرمة النساء (وما أصعب حمايتها من الأقارب).

يتعلق الأمر هنا بما يسميه كوزير (Coser) بالنزاعات الواقعية (conflits réels) ، لأنها تنطوي على أهداف محددة[10]. يمكن في المستويات العليا من التنظيم القبلي أن نشك أن قسطاً من العداوة الطقوسية يقترن بالسعي وراء تحقيق أهداف موضوعية، ويستحيل التمييز بين هذين العنصرين، لأنهما متداخلان إلى أبعد حد في جميع مستويات نشاط القبيلة[11]. غير أن أشد النزاعات تندلع عندما يتعلق الأمر بمصالح مادية، وغالباً ما تحصل في قلب جماعات تربط بينها قرابة كبيرة. لذا يجب عدم الانسياق مع الدوافع التي يعرضها المتنازعون من ثأر ودفاع عن حرمة النساء، أو تمسك بمشاهير الأجداد، أو حماية العِرض، إذ لا تشكل في غالب الأحيان سوى ذرائع يختفي وراءها العنصر الأساسي : حماية الممتلكات . ذلك أن القبيلة بمثابة جهاز يمكن بواسطته لعدد من الأجزاء أن يستغل بطريقة جماعية قطاعاً من الموارد الاستراتيجية [12]. ويعادل داخل كثير من القبائل المغربية اقتناء أرض داخل منطقة قبيلة

ما الحصول على حقوق سياسية. وبما أن هذه الأخيرة مقصورة على جماعة الأقارب الذين ينحدرون من جد واحد مزعوم، فإن مالك الأرض الجديد يقتني في واقع الأمر "دماً جديداً".

تنشأ داخل الأنساق الانقسامية (في غالب الأحيان) تكتلات وتحالفات تابعة لترتيب الجماعات السلالية المنحدرة من الجد الواحد. ويمكن للفرد الواحد أن يجد نفسه داخل شبكة من التحالفات المتشابكة والمتعارضة فيما بينها، حيث تمارس عليه تأثيرات متناقضة إلى درجة أنها قد تؤدي به إلى الشلل التام. لنأخذ مثلاً، فرداً ينتمي إلى قبيلة مغربية : نجد أنه ينتمي إلى فئة ذات نسب، لها منافسة مع أنساب أخرى. لكنه ينتمي في الوقت ذاته وعشيرته إلى لف يسعى إلى استقطاب الصراعات على مستوى المنطقة، ولا يمنع هذا من أن تكون العشائر المتحالفة داخل اللف متصارعة في مستوى السلالات. أضف إلى ذلك أن الفرد نفسه يمكن أن يشارك في أحلاف محلية ضيقة تهتم بالإشراف على حقوق الري وتوزيع الماء الخ ... وتتداخل مع العلاقات السلالية والانتماء إلى اللف[13].

يتجلى من كل ما سبق، أن شبكة التحالفات المتداخلة هذه تهدف إلى خنق الصراعات المادية أو حصرها في حدود معينة، لكي لا تؤدي إلى انفجار المنظومة بكاملها، أو إلى إعادة توزيع موارد محدودة وضئيلة. وفي جانب آخر تنشط النزاعات الدائمة التوتر المنتشر والعداوة الضروريين للحفاظ على تماسك الجماعة. لقد لاحظ. أ. روس أن تركيب مثل هذه المجتمعات مبني على الصراعات الداخلية[14] . يجب التأكيد على أن النسق الانقسامي يبحث باستمرار عن توازن داخلي نادراً ما يتحقق أو يدوم ؛ غير أن انعدام التوازن الذي يكون لصالح بعض الوحدات داخل نسق لا يطاق بدوره، إذ تجتمع الوحدات الأخرى أو تتحالف لمعاداة أو تحطيم القوة المتراكمة دون مبرر لدى الأولى. ولهذا، لا يسعى كل الذين حصلوا على امتياز مهما كان بسيطاً، إلى مضاعفته فوق الحد، بل يفضلون الاحتفاظ بربح متواضع، تفادياً لردود الفعل التي يمكن أن تؤدي إلى قلب جذري في وضعيتهم. يكون للمشاركين في الحياة السياسية داخل الأنساق الانقسامية تصورٌ سكوني للسلطة يرى أن كل ما يضيع من جماعة يشكل ربحا بالنسبة للجماعة الأخرى. إنهم يراقبون باهتمام مفرط كل ما يحدث من تغيير في التوازن لصالح هذه الجماعة أو تلك، ولا يغفلون عن أي امتياز مهما كان طفيفاً، بل يسارعون إلى الهجوم عليه قبل أن يتم توطيده[15].

في الوقت الذي تحافظ فيه الأنساق الانقسامية على الوضع القائم، تتميز الوحدات المكونة لها، بحركة دائمة من الابتعاد والانجذاب، كأنها جزيئات تلتحم بجاذبية احتكاكها. وتصبح التحالفات عديمة الاستقرار على العموم، ويسودها نوع من النسبية الأخلاقية، لأن حلفاء اليوم يمكن أن يصبحوا أعداء الغد، لأن الأعداء الألداء هم قلائل، كما هو الأمر بالنسبة لمن هم أصدقاء مدى الحياة.

لا تميل الجماعات السلالية الأبوية إلى الاحتفاظ بعداوة دائمة إزاء الجماعات الخارجية، والعلاقة المزدوجة ذاتها تفرض نفسها مع الأجانب أو الأقارب على السواء، لأن الظروف وحدها تملي اختيار الحلفاء أو الأعداء. ولا غرابة أن يكتسي موقف الحياد – الذي لا يكون بالطبع مطلقاً أبداً – قيمة كبرى. يتمتع الأفراد بحرية كاملة للتنقل بين مختلف الجماعات (حق اللجوء، حق اقتناء الأرض، الزواج...) مع إمكانية الرجوع إلى سلالتهم دون التعرض لعقوبات صارمة[16]. ولعل هذا يرجع إلى ليونة الأخلاق التي تعزز ميل الأفراد إلى العمليات الدفاعية، لأنهم مطالبون بحماية أنفسهم من الأصدقاء، أعداء الغد المحتملون، والمحافظة على صلات مع الأعداء توقعاً لأي تغيير في التحالفات.

لقد أعدت قبائل الشرق الأوسط ألفاظاً دقيقة لتعيين مختلف النزاعات المزمنة، وغالباً ما تتسبب فيها مصالح مادية كما رأينا من قبل، حيث لا تخلو كذلك من عداوة طقوسية. يتوقف استمرار الهيكل الاجتماعي على التوتر الذي يتولد بالضرورة عن حركته الدائرية[17]. وفي بعض الحالات، تكتسي بعض النزاعات المصطنعة أبعاداً أخلاقية مع مرور الزمن. فهناك قبائل مثل عدنان وقحطان في الشرق الأوسط[18]، وقبائل جزولة وأوكوا في جنوب المغرب تعزى انقساماتها إلى نزاعات قديمة حول الأرض[19]. وتشكل هذه الكونفدراليات الضخمة من القبائل (التي لم تتحرك مرة واحدة عبر التاريخ بصفة موحدة) تبريراً منطقياً للنزاعات المحلية، وتمدها بأبعاد فوق محلية، تاريخية وكذلك أسطورية. وعندما تشير القبائل إلى هذه الأحلاف الضخمة، فإنها في واقع الأمر تستعملها كوسيلة اصطلاحية للتعبير عن التوتر العام وتحديد مجاله. وليست في الواقع أسباب التوتر الحقيقية مهمة في حد ذاتها، لأنها مرتبطة بالنظام ذاته.

بعدما قمت بوصف بعض الجوانب من تفاعلات الفئات داخل الأنساق النَّسَبية الانقسامية، أود الآن أن أتحدث عن نوع آخر من الأنساق الانقسامية. إن التقسيم والمعارضة التكميلية ظاهرتان شموليتان[20]. ويرى م. ج. سميث (Smith) في تحليله الجيد للأنساق الانقسامية أنهما عنصران من عناصر الحياة السياسية، وكما يفترض نجد النشاط السياسي لا يمكن فصله عن الانقسامية.

يقول سميث : "إن العمل السياسي... ذلك النوع أو الجانب من النشاط الإنساني الذي يسعى إلى التأثير على القرارات السياسية بواسطة المنافسة داخل السلطة. ويعني ذلك أن العمل السياسي انقسامي في حد ذاته، لأنه يتجلى في المعارضة بين الفئات والأشخاص المتنافسين"[21].

يقترح الباحث تمييزاً دقيقاً بين الحكم والسلطة "فالحكم، له الحق في إصدار بعض الأوامر، أما السلطة فلها القدرة على تحقيق تنفيذها"[22]. إن الحكم انقسامي شرطي ونسبي، ولا يمكن مركزته إلا بتحويله إلى سلطة يجسدها جهاز (أو سلم) إداري معين[23]. ويلاحظ الباحث نفسه أن الحكم والسلطة لا يمكن فصلهما عند التطبيق، لكن التمييز يظل صحيحاً. لذا تكون المنافسة على الحكم - من أجل تحويله إلى سلطة - انقسامية كذلك، وشبه شمولية. يكمن الاختلاف بين نسقين انقساميين في طبيعة القِسَم، ودرجة الانقسام، وقوة المنافسة، بالإضافة إلى أسلوب هذه المنافسة.

سندرس في ضوء ما سبق طبيعة الصراع السياسي في المغرب، وآليات سلوك المغاربة السياسي في علاقته بنظريات الأنساق. ولنعتبر بادىء ذي بدء أن الفصائل الانقسامية تلعب دوراً سياسياً في الصراع من أجل السيطرة على الموارد المحدودة وامتلاكها. ولئن كان استعمال هذا المفهوم (الفصائل الانقسامية) صعباً، فإنه يساعد مع ذلك على تركيز الانتباه حول ديناميكية العلاقات المتبادلة بين وحدات لا يستمر تماسكها، ولا تحتفظ بهويتها إلا بالصراع مع وحدات أخرى من الصنف نفسه. وهذه الوحدات ليست مجرد جزئيات بسيطة من دون اتصال. ويمكن أن ينعدم التوافق بين أهدافها في بعض الحالات، لكن جميع المشاركين (في اللعبة) يدركون أن الفائزين سيوزعون بينهم قسطاً معيناً من السلطة على حساب الآخرين. وكلما توقفت المنافسة أو طردت منها بعض الفئات، تختفي الفصائل المتضررة أو تفقد هويتها[24].

يمكننا أن نعتبر أنواع السلوك المختلفة التي رأيناها داخل الأنساق النّسبية الانقسامية نموذجاً لسلوك الجماعات (داخل الفصائل الانقسامية). غير أن المنافسة والصراع داخل الأنظمة الأولى تحصل بين قِسَم يجمع بينها تضامن، وفيما يخص الأنساق الانقسامية الأخرى، فإن الصراع يتم بين جماعات لا تضامن بينها، جماعات مؤقتة مبنية على أساس المصلحة الشخصية، وتميل إلى السلطة الفردية[25]. غير أن التمييز بين هذين النوعين من الجماعات لا يجب المبالغة فيه؛ ذلك أن القِسَم المتضامنة غالباً ما تكون مؤقتة، وتنتهي بالانصهار في قِسَم أخرى أو بالانشطار، ويمكن كذلك أن تكون لها دوافع مادية، بينما تتشكل بعض الفصائل في آن واحد من جماعات متضامنة وتكتلات مصلحية. ولنأخذ مثلاً اتحاد نقابي كل أعضائه من القبيلة نفسها، أو ضيعة صغيرة تملكها وتديرها طائفة دينية[26]. وبناء على ذلك، ترتبط "الفصيلة الانقسامية" بالتزامات عاطفية ومصالح مادية مشتركة، وتخوض صراعات طقوسية وموضوعية في آن واحد. لقد سبق أن قلنا إنها تلعب دوراً أساسياً في مراقبة وتوزيع الموارد الاستراتيجية المحدودة، وهذا الأمر صحيح بالنسبة للمغرب، وكذلك بالنسبة لبلدان أخرى في طريق النمو. ولعل هذا يرجع أولا إلى أن نشاط الراشدين في جميع المستويات يتوجه بالدرجة الأولى إلى المنافسة السياسية التي تضمن أكثر من أي نشاط اجتماعي آخر فوائد وامتيازات، هذا بالإضافة إلى أن الأرضية الثقافية تحدد أسلوباً وقيماً سياسية تؤدي إلى التحزب والتكتل. لقد رأينا أن الأنساق النسبية الانقسامية منتشرة في بلدان الشرق الأوسط، وفي هذه المناطق تخضع المدن والقرى كذلك إلى التقسيم، أو لما أسماه باتاي (Pataï) بنوع من التبسيط بـ "الازدواجية"[27]. والمغرب دولة تقسيمية في أوسع معاني الكلمة، لأن سكانه خضعوا طيلة قرون لنسق الأنساب الانقسامية. لذا يجمع سلوك السياسيين اليوم بين مثل سياسية تقليدية، وتحزب ذي طابع عصري. ومن جهة أخرى تفسر التقلبات السياسية والتحولات الاجتماعية السريعة إلى حد بعيد ميل المجتمعات الانتقالية إلى التحزب. لقد وسَّعَ زوال الأنظمة الاستعمارية مجال المنافسة بين الجماعات الموجودة، وضاعف الموارد المادية التي تحاول كل واحدة احتكارها، ونادراً ما تقوم هذه الجماعات بتقييم صحيح لقوتها الذاتية أو لقوة منافسيها، غير أن الكل عازم أشد العزم على أخذ نصيبه من الغنيمة. تقوم لهذا الغرض كل واحدة بعرض قوتها لتخويف الآخرين، مما يثير سلسلة من

ردود الفعل يمكن أن تؤدي إلى صراعات عامة أو - كما هي العادة في المغرب - إلى مواجهات لفظية، تثبت أن قوة وتعميم المنافسة السياسية أمر لا شك فيه [28].

توجد ثلاثة أنواع كبرى من "الفصائل الانقسامية" في المغرب، غير أنه لا بد من القيام بالتحفظ العادي الذي يؤكد على أنها لا توجد أبداً في صفائها الأصلي في الواقع.

الفئات الأساسية

تبلورت المشاعر الأساسية في المغرب حول الانتماء إلى القبيلة أو إلى الدين، وفي بعض الحالات حول الانتماء إلى منطقة، أو مدينة، أو حي، أو أسرة. ولقد جعلت خطوط الانقسام هذه بتشابكها وتداخلها من المغرب القديم فسيفساء انقسامية عريضة. وكان باستطاعة كل فرد من الأفراد أن يحدد موضعه. باعتبار هذه الوحدة أو تلك من هذا الهيكل الاجتماعي.

ظل انقسام المغرب إلى بلاد السيبة، وبلاد المخزن ظاهرة سياسية عرفها المغرب طيلة قرون، من دون أن تستقر الحدود بينهما نهائياً. و لم يشكل الانشقاق في أي وقت عملية منسقة، كما أن بلاد السيبة لم تنفصل أبداً باعتبارها وحدة مستقلة، بل كانت بكل دقة تجمعاً غير منتظم لقبائل كان بوسعها أن تتحدى الحكم، نظراً لموقعها الجغرافي، ولا تعلن انفصالها إلا عندما تسمح لها الظروف السياسية بذلك. وكانت القبائل لا تتردد لقلب تحالفاتها كلما تغير ميزان الحكم، لتتحد مع أعدائها ضد حلفاء الأمس.

كان للقبائل حماة داخل القصر، يعززون جاههم بإبراز قوة أتباعهم، ويستغلون ما يكتسبونه من نفوذ بهذه الطريقة لتخفيف الضرائب المفروضة على القبائل، الشيء الذي يزيد من سطوتهم عليها. وغدت القبائل مسرح تحالفات مصلحية، وأصبح أعيان القرى من المناورين السياسيين ؛ ولقد أدى هذا الواقع لا محالة، إلى إفساد النموذج الصافي والأصلي للقبيلة، الأمر الذي كان يجعل منها جماعة مبنية على مشاعر أساسية. وما تزال قبائل المغرب المستقل تتصرف باعتبارها تكتلات سياسية تحت أوامر ساسة لهم طموح مفرط، وأصبحوا الآن يستعملون نفوذهم لتعزيز السلطة المركزية، عوض إضعافها. لقد اختارت القبائل أن تشارك في اللعبة عوض مقاطعتها[29].

لقد عاشت بلاد السيبة وبلاد المخزن مدة قرون نوعاً من الائتلاف الخاص بالمجتمعات الانقسامية، يجمع بين التبعية المتبادلة والعداوة، وتنافسها على المستوى الوطني انعكاس للخلافات المتولدة عن خصومة حادة في دائرة الإرث، حيث لا أحد يرغب أو يستطيع التخلي عنه في الوقت نفسه. وكانت الفروقات الموجودة بين بلاد المخزن وبلاد السيبة ذات طابع إثني وسياسي وديني وجغرافي. وقد يحصل نوع من التطابق في بعض الحالات فيما يتعلق بمقاييس تحديد الهوية. وهكذا، يمكن أن يكون الفرد في الوقت نفسه أمازيغياً ومنشقاً وجبلياً ومن أتباع زاوية. لقد ظلت الولية لالّة العزيزة زمناً طويلا تشكل في المنطقة الجبلية من الأطلس الصغير رمزاً للمقاومة الأمازيغية المتمردة في الجبل ضد السهل العربي[30]. وكان يحدث كثيراً في الواقع تداخل بين الأدوار والوضعيات بسبب تنقل الأفراد بين مختلف القِسَم. ولم تخضع أبداً جميع القبائل الناطقة بالعربية لسلطة المخزن، كما لم تكن القبائل الأمازيغية كلها في حالة "السيبة"[31] . لقد اعتاد سكان البوادي التنقل بين المدن والقرى، وكان عدد من طلبة القرويين، قلعة العِلم الإسلامي، من أصل بدوي. لقد خففت كل هذه العلاقات من العداوة التي سادت بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، لكن المبادلات التجارية لعبت أهم دور في تعزيز الروابط بينهما. لقد شكلت البادية سوقاً بالنسبة للمدن، ومصدراً لليد العاملة والمواد الأولية، وكذا المنتوجات الفلاحية. وكانت القبائل تجد في المدن ما تحتاج إليه من المواد المستوردة، كما تجد فيها منفذاً لمنتوجاتها وملجأً في وقت الأزمات[32].

غالبا ما يبرز الدين من تحت السياسة، باعتباره دافعاً من دوافع المنافسة أو تبريراً لها. وقد لعب العلماء دوراً هاماً في هذا المجال من خلال دسائسهم لنصرة سلاطين جدد، أو إصدار الفتاوي بصدد مشروعية الضرائب، وقد طالبوا أخيراً بإقامة الصلوات داخل المدارس. وكانت الزوايا تشجع القبائل على العصيان، وتتحول إلى عواصم لدويلات صغيرة. وفيما يخص الشرفاء فقد أسسوا إقطاعات صغيرة مازالوا يوسعونها منذ قرون. لقد تحول الشعور القبلي في بعض الأحيان إلى حماس ديني ومصلح (الموحدون)، لكن الدين والقبيلة يمكنهما أن يتحالفا للإطاحة بالسلطان (التهامي الگلاوي وعبد الحي الكتاني).

كان بين المدن المغربية تنافس تجاري. وظلت فاس ومراكش تتنازعان حول التجارة عبر الصحراء، ونشأت بين الرباط وسلا، الأختين العدوتين، عداوة مستمرة من أجل المنفذ المطل على البحر [33]. وتنقسم المدن المغربية داخلياً كذلك إلى مقاطعات (فاس البالي وفاس الجديد) وإلى أحياء متناحرة (القرويين والأندلس بفاس) يتحكم فيها في بعض الأحيان تنازع طائفي[34]. ويشكل الحي وحدة مستقلة نسبياً، ومغلقة على نفسها بفرنها وحمامها ومسجدها. وقد تزيد خصوصية الحي عندما يتخصص في حرفة تمارسها جماعة من أصل واحد، أو أتباع طائفة معينة.

"يمثل هذا الإطار الاجتماعي الذي يتجاوز دائرة الأسرة من دون أن ينطبق على المدينة، بالنسبة للحضري... ما تمثله العشيرة أو القبيلة بالنسبة للقروي، وتتجلى مشاعر الأخوة والتعاضد من خلال الزيارات المتبادلة في أثناء الحفلات العائلية والأفراح المشتركة"[35]. وسواء كانت الأسباب دينية أو عرقية أو إقليمية، هناك عداوة تتخلل العلاقات الموجودة بين الأحياء، وتتجلى أحياناً فيما يشبه المعارك الطقوسية بين الأطفال[36].

لا تخلو الأسر بدورها من نزاعات. ومن غير المستبعد أن تكون العداوة بين أسرة الفاسي وأسرة الوزاني من أهم العوامل التي أدت إلى أول انقسام داخل الحركة الوطنية سنة1937 [37]. وظلت النزاعات الداخلية قوية كذلك داخل الأنساب التي عرفت اتساعاً كبيراً، حيث يمكن أن يحمل عدد كبير من الأشخاص الاسم نفسه. وفيما يلي نموذجان عن هذه الخلافات : في انتخابات سنة 1963 التشريعية ترشح الحسن الوزاني الذي ينتمي إلى فرع العائلة الفاسية في مدينة وزان ضد شهدي حسني الوزاني، وكان من مواليدها، وكاتب فرع حزب الاستقلال بها. وبعد حملة انتخابية عنيفة نجح هذا الأخير، لكن الحسن الوزاني اتهمه بتزوير النتائج، فألغي ترشيحه. وتمدنا عائلة التازي البرجوازية بالمثال الثاني : تنقسم هذه العائلة إلى ثلاثة فروع : فرع التازي –مسلك، وفرع التازي- الشيخ، وفرع التازي- موخا. نصب أحد أعضاء فرع التازي- الشيخ، باشا على مدينة فاس في الثلاثينيات، لأنه كان من عملاء فرنسا المخلصين، فاستغل سلطته لاضطهاد الوطنيين من عناصر الفروع الأخرى من الأسرة. ويعزى هؤلاء سلوكه للخبث الطبيعي لآل التازي- الشيخ[38] .

الفئات المختلطة

يتحدد على عكس الفئات السابقة هذا النوع الثاني من "الفصائل الانقسامية" تبعاً لأهداف مادية موضوعية. ويشكل المثال الأول حالة قصوى، لأن الأمر يتعلق بالمنافسة الموجودة بين التجار الفاسيين والسوسيين، سنتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الرابع، لأن نتائجه تنعكس على سائر الحياة السياسية المغربية، ونكتفي هنا بالإشارة إلى ذلك. يشكل التجار الفاسيون نموذج النجاح الاقتصادي، لأنهم من المغاربة القلائل الذين استطاعوا أن يحققوا تراكماً رأسمالياً ؛ بينما اقتصر السوسيون على التجارة الصغيرة، نظراً لعجزهم المالي، كما أنهم لم يستفيدوا من عمليات المضاربة . غير أنهم يسيطرون على قطاع التغذية بواسطة مؤسسات عائلية تعتمد على التمويل الذاتي. وهناك نكتة كلاسيكية متداولة تحكي أن أخوين من سوس يشتغلان في دكان، ويستعملان بالتناوب الحذاء نفسه وكذلك فيما يتعلق بالصحن والفراش، من أجل توفير المصاريف، لكن السوسيين ليسوا على العموم سوى باعة بالتقسيط، يخضعون لتجار الجملة الفاسيين الأثرياء، ويعيشون بمرارة تبعيتهم في مستوى التمويل، والحصول على قروض قصيرة المدى. وتزداد هذه المرارة عندما يواجهون من جديد موظفين فاسيين في أثناء قيامهم بكل الإجراءات الضرورية التي تستلزمها الضرائب ورخص البناء الخ... وينظر الفاسيون بازدراء إلى هؤلاء التعساء على الرغم من أنهم يكونون حلقة ضرورية لترويج بضاعتهم.

تشكل علاقات الولاء أساس هذا الصنف الثاني من الفئات، ويمكن أن تكون في الأصل فئات أساسية لها أهداف مادية صرفة : مثلاً، عصبة قروية تقاوم من أجل السيطرة على حقوق الماء أو حقوق الرعي، وسلالة سوسية تحتكر تجارة التغذية في مدينة معينة، أو سمسار معمل يجلب العمال من قبيلته. ولا يتم الانتساب إلى الفئة من دون تأدية حق القبول "للمعلم" الذي يمنح رعايته وحمايته. وترتبط فئات الأتباع هذه بالمصلحة أكثر مما ترتبط بعلاقات قرابة الدم أو الإخلاص، وتكون عادة قليلة العدد، سهلة الاستعمال، لها تاريخ طويل في المغرب، وكانت الحاشية بالأخص نشيطة في عهد المخزن القديم. لقد دار صراع خفي لسنوات بين وزيري الحرب المهدي المنبهي في عهد مولاي عبد العزيز، وفضول

غرنيط الذي اختاره هذا الأخير وزيره الأعظم، وحاول كل منهما في الخفاء أن يكون فئة من الأتباع، بينما كان السلطان يستغل هذا النزاع ويتلاعب بالاثنين، في حين وقف أعضاء الحاشية موقف الحياد[39].

ائتلافات المصالح

لن أطيل الحديث عن هذا النوع الثالث من الفئات، لأنها ستشكل موضع ما تبقي من الكتاب. تضم هذه الفئات كُلاً من الأحزاب والنقابات والضباط والجماعات الاقتصادية. وتتكون في الغالب من فئات الأتباع التي ظهرت تحت تأثير الثقافة الأجنبية التي أخذ المغاربة نماذجها لمقاومتها بسلاحها. وتتصارع هذه الفئات منذ الاستقلال للسيطرة على الحكم. ويتحدد سلوكها بطبيعة المنافسة الانقسامية، وبمعطيات الثقافة السياسية المغربية التقليدية.

وحسب ما يبدو حتى الآن، لا تحدد أي فئة أهدافها على أساس طبقي. كل هذه الفئات تنتمي إلى الأوساط الميسورة بما في ذلك النقابات بالرغم من لفظيتها الإيديولوجية البروليتارية، لكونها جماعة محظوظة داخل السياق المغربي. وليست هناك منظمة تمثل مصالح الشرائح الدنيا من المجتمع مثل الصناع التقليديين والتجار الصغار والعمال الزراعيين، إلا أن بعض الحركات بدأت تكتسي دلالة هامة، لأنها ستؤدي تدريجياً إلى جمع مختلف الفصائل داخل بنية طبقية كلاسيكية. ولنا عودة إلى هذا الموضوع في خاتمة الجزء الثاني من الكتاب.

يبقى علينا أن ندرس الآن مواقف المغاربة السياسية لإبراز ما يتخللها من تأثير صادر عن التقاليد المخزنية وعن الحياة القبلية. ولعل ما يميز بصفة جوهرية سلوك المغاربة السياسي يتجلى في استعمال السلطة والحكم — عن قصد أو بصفة غريزية — استعمالاً دفاعاً. فعندما يعمل السياسيون بكل ذكاء على توسيع ثروتهم، وتعزيز نفوذهم، لا يغفلون أبداً أن صعودهم يمكن أن يرافقه سقوط زميل آخر، وأنهم بدورهم يمكن أن يذهبوا ضحية النكسة نفسها. لذا يفرض التكتيك الدفاعي نفسه على الجميع، ويتجلى في الحرص على إخفاء الامتيازات الجديدة والمثيرة للحسد، مع منعها من السقوط بين أيدي المنافسين[40]. لا يعتبر المغاربة الحكم وسيلة عمل إيجابية قادرة على البناء والهدم وفتح سبل جديدة، بل يستعملونه أداة دفاع ووقاية ومحافظة. لا يزال الموقف سائداً حتى الآن، إذ يمكن أن يفسر أكثر

خصوصيات الصيرورة السياسية المغربية، وعلى الخصوص جمودها الغريب بعد سنة 1956، مما يؤدي بصورة منطقية إلى التزام بعض أنواع السلوك والتكتيكات.

يسعى كل واحد إلى مضاعفة تحالفاته، بدءاً ربما بقرابته، لتأمين دفاعه[41]، وتأمين أكثر ما يمكن من إمكانيات التدخل (أو عدم التدخل على السواء). وليس من الضروري أن يكون هناك هدف مباشر من وراء هذه التحالفات، بل هي بمثابة استثمارات متعددة على المدى البعيد، تستوجب اللعب على جميع الواجهات لمواجهة كل الاحتمالات[42]. يملي هذا النهج الحذر والتحفظ الذي يستلهم في الواقع كل أنواع النشاط الاجتماعي والسياسي، شعور حاد بنسبية كل انتصار، ونسبية كل صداقة أو عداوة معاً.

إن لمن الخطأ السياسي الفادح أن يقوم المرء باختيار سيء، أو أن يضع نفسه في موقف حرج. ويتجنب المغربي بشكل غريزي المواقف الجازمة التي تبقى دون منفذ، مع العلم أن هذه الحالات قليلة. فإذا ما اضطر إلى الاختيار بين جماعتين، يعمل كل ما في وسعه للبقاء على اتصال بالجماعة التي أرغم على الابتعاد عنها علنياً. ذلك لأن الأنساق السياسية الانقسامية لا تعرف هزائم نهائية، وما الانتصارات إلا شيء مؤقت. يفرض التوازن عودة المهزومين مهما طال الوقت، ومن الأفضل أن يتوفر الفائزون حينئذ على مخرج.

عندما يختل التوازن داخل حزب أو ائتلاف بسبب الأطماع الذاتية لفرد أو جماعة يوضع "الصغار" الممزقون بين مختلف الأطراف أمام اختيارات ثلاثة : التحالف مع أحد الطرفين وقطع كل العلاقات مع الآخر، أو الانضمام إلى أحدهما، مع إشعار الثاني بأنهم مرغمون على ذلك، أو الانسحاب من النزاع مع الاحتفاظ بالاتصال مع الطرفين. ويعطي انقسام كل من حزب الاستقلال والحركة الشعبية نماذج غزيرة في هذا المجال. وفي كلتا الحالتين كان عدد المنسحبين مدهشاً.

يعجز المغاربة عادة عن التصرف بحرية كأفراد، ولا يشعرون بالراحة والاطمئنان إلا بالاندماج في الجماعة التي تشكل أوليتها عنصراً من ثوابت التاريخ المغربي. لم يلعب أي فرد منعزل - باستثناء الأولياء أو الطلبة المتنقلين - دوراً هاماً في المجتمع. ولم يكن القتلة الذين يفرون من قبيلتهم يكتفون بالابتعاد عنها، بل كان عليهم أن يجدوا ملجأً في قبيلة أخرى. ولعل أهم وظيفة من وظائف فئة الأتباع أن تقوم بحماية الأفراد المنعزلين.

ينبغي للفرد أن ينتمي إلى الجماعة التي بدونها يبقى دون دفاع، ولا يتعرف المغربي على نفسه إلا من خلالها، ويفقد هويته خارجها[43]. وإذا كان أرسطو يرى أن الإنسان دون حاضره لا يعدو أن يكون حيواناً أو آلةً، فإن المغاربة يعتبرون الشخص المنفرد إنساناً أحمق أو بارعاً في إخفاء علاقاته. تشكل لعبة الذئب الوحيد دوراً مؤقتاً، إذ لابد ، طال الزمان أو قصر، من الاندماج في شبكة من التحالفات أو اختيار الموت السياسي.

لا تمنع الأهمية البالغة للجماعة الأفراد من التحرك داخلها بكل حرية في الاتجاه الذي يضمن مصالحهم. كثيراً ما يحدث الانتقال من طرف لآخر ولا يعامل بصرامة[44]، والانتماء لجماعات متعددة، وفي وقت واحد ليس أمراً استثنائياً، وهكذا يؤدي تداخل الولاءات إلى علاقات وفاء متناقضة.

تشكل إقامة شبكات من التحالفات المعقدة وصيانتها نشاطاً حيوياً وفناً من الفنون بالنسبة للمغاربة. وترتكز الحياة الاجتماعية والسياسية على هذه العمليات التي لا تخلو من الحيل والدسائس. ويعرف الجميع قواعد هذه اللعبة الدقيقة، وتستدعي اكتشاف البواعث الحقيقية التي يخفيها المشاركون بمهارة وراء دوافع مزعومة. ويرى الجميع بصورة مسبقة أن مبادرة ما قد تحمل وراءها نوايا مبيتة. لذا يعم حذر خفي في كل العلاقات، سواء بين المغاربة أنفسهم أو مع الأجانب، وليست في ذلك أي طبيعة مرضية، بقدر ما تعد قاعدة من قواعد اللعبة الدقيقة التي يخوضها المغاربة بلذة وبراعة.

تتعدد الوسائل للعثور على الحلفاء وتأمين وفائهم، غير أن الديون المالية أو المعنوية تظل في نهاية الأمر من أنجع السبل لتوطيد شبكات الأحلاف، ذلك أن المدين، إذا صح لي القول، يكون مرغماً على التحالف مع دائنه، ولا يمكنه أن يصبح عدواً له بسهولة. تعتبر علاقات الالتزام معقدة ومتعددة الأشكال في المغرب. وكل مغربي يلزم بمساعدة أعضاء عائلته وأقربائه والاعتراف بالجميل لكل من أحسن إليه. من الصعب جداً على الأجنبي أن يدرك ألغاز كل القواعد الضمنية التي تحدد درجة التزام كل فرد وما يستحقه من جزاء عند تجاوزه قواعد اللعبة، وغالباً ما يبرر المغربي سلوكه بقوله : "لم أستطع القيام بكذا لأن فلان عم زوجتي، أو لأنه توسط لي للحصول على منحة لابني...".

تنتشر الديون المالية بدورها أيضاً، لأن المغاربة يقترضون فيما بينهم بسهولة كبيرة[45]. ويعطينا المثال التالي فكرة عن الاستعمال السياسي لعلاقات الالتزام الناشئة عن هذه العادة : يعد الحاج عابد في نظر مواطنيه من أثرياء تجار الدار البيضاء ووجهائهم ؟ وكثيراً ما يقصده الباعة السوسيون للاقتراض منه، لأنه واحد منهم. يكتفي التاجر بتسجيل مبالغ الديون على كراس عادي دون القيام بأي إجراء آخر لتحديد مدة الأداء أو مبالغ الفوائد. وبهذه الطريقة يصبح مئات التجار تابعين له. ماذا يجني الحاج عابد إذن من وراء هذه العلاقات ؟ قبل كل شيء، هناك شعور بالاطمئنان أن مئات من الأفراد عل استعداد لمساعدته عند الحاجة. وعلى الرغم من أنه من الصعب القول تحديداً ما نوع الاتفاق المعقود بينهما مسبقاً. فإن الحاج عابد جند أتباعه لصالح اگديرة (الذي كان آنذاك مديراً للديوان الملكي) في انتخابات سنة 1963، حيث كان هذا الأخير مرشحاً في حي بن مسيك الذي يوجد فيه الباعة الصغار، ويمكن أن نفترض دون مجازفة أنه تم تعويض الحاج عابد وبكل سخاء عن كل ما ضاع منه من فوائد خلال سنوات. من المرجح، أن مثل هذه الحالات ليست عرضية، إذ يوجد الآن نموذج مثل هذه الشبكات في حالة احتياط في انتظار ساعة تحريكها إن عاجلاً أو آجلاً.

وهكذا، تحتد داخل هذه الائتلافات العداوة والصراعات أكثر فأكثر، لأن المعركة الحاسمة من أجل السيطرة على الثروة وإعادة توزيعها تجري هناك، وبالمقابل، تبدو العداوة إزاء الجماعات المعادية أقل حدة وضراوة. مما يؤدي إلى شلل المتحالفين وإخفاق محاولتهم حتى عندما تكون أهدافهم سهلة المنال. لقد قامت ثلاثة أحزاب بتأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في سنة 1963، للحصول على أغلبية برلمانية مؤيدة للعرش. لكن النزاعات التي نتجت عن مسألة اختيار المرشحين أدت بالتحالف إلى الفشل، ولم يكن انتصاره فيما بعد، عندما حصل على الأغلبية في البرلمان، إلا انتصاراً صورياً.

يلعب سلوك التقليد داخل المجتمعات التي تطغي فيها الجماعة على الفرد دوراً هاماً في جميع مستويات النشاط الاجتماعي وبالأخص على المستوى السياسي. ويعمل هذا السلوك كحافز لتحويل أنظمة التحالفات التقليدية إلى منظمات سياسية عصرية. وقد أصبحت على هذا الأساس البنيات الاجتماعية للهجرة القروية، قاعدة لتنظيم حركات سياسية : ففي سنة

1955، اعتمدت جماعات المقاومة على تنظيم الجماعات السوسية في الدار البيضاء وأگادير ومدن أخرى، واستعمل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الخطة نفسها في سنة 1959، ومن نتائج هذا السلوك، أنه إذا ما التحق أمغار أو قائد بحزب سياسي يتبعه كل أفراد القبيلة، كما أن اختيارات الفرد السياسية لا تكون في غالب الأحيان سوى امتداد لاختيارات والده أو أخيه الأكبر، ولا تراعي فيه الاعتبارات الإيديولوجية بقدر ما تراعى آراء الآخرين.

وخلاصة القول إن الحوافز الضعيفة في المجتمع تدخل في اتجاه سبل جديدة، بالإضافة إلى المبادرة الفردية إذا لم يتم إحباطها، وفي حالة إذا لم تجد ما تستحقه من التشجيع.

يمكن أن نجد في كثير من البلدان التي تشتد فيها المنافسة، سلوكات شبيهة بما لاحظناه في المغرب، غير أن تواترها وأسلوبها وتأثيرها على النشاط الاجتماعي يختلف حسب المضمون الثقافي والأشكال المؤسساتية. إن ما حصل في المغرب من تعزيز متبادل بين الأرضية الثقافية والمؤسسات يجعل من هذا البلد نموذجاً نادراً من نماذج الأنساق السياسية الانقسامية.

هوامش الفصل الثالث

[1] – انظر : Jacques BERQUE, *Structures sociales du Haut Atlas*, paris 1955, p. 449.

[2] – انظر كلا من :

E.E. EVANS- PRITCHARD, *Les Nuer*, Paris 1968. E.E. EVANS- PRITCHARD, The *Sanusi of Cyranaica*, Oxford, 1949.

[3] – انظر :

EVANS- PRITCHARD, Les Nuer, p. 150, voir aussi EVANS- PRITCHARD, The Sanusi..., p. et Paul BOHANON, *Social Anthropology*, London 1963, pp. 137-140.

[4] – انظر :

R.F. MURPHY et L. KASDAN, The Structure of Parallel Cousin Mariage, *American Anthropologist*, vol. 61, février 1959, p. 17.

[5] – مأخوذ من مورفي (Murphy) وكسدان (Kasdan)، م.س.

[6] – استعمل مفهوم "قبيلة" بمعناه الواسع تجنباً للتعقيد. إنه يتطابق في معناه الضيق مع المستوى نفسه من التنظيم الاجتماعي، يتداول رجال القبيلة في القبائل المغربية لفظة "تاقبيلت" إشارة إلى بعض مستويات الهرم البنيوي. وتتحدد القبيلة بالنسبة للوحدات الأخرى في مجموعة من العلاقات المتبادلة. وتحدد على العموم القبائل هويتها نسبة إلى جد مشترك، أو إلى قاعدة ترابية مشتركة.. وتؤكد قبائل الرحل على الجد، بينما تركز القبائل المستقرة على التراب المشترك. ولا يسعني مجال هذا الهامش لإبراز كل المعلومات المفيدة التي وجدتها في مقالات وتوجيهات كل من : D.Hart وE.Gellner حول الانقسامية في المغرب.

[7] – انظر :

M.D. SAHLINS, *The Segmentary Lineage: An Organization of Predatory Expansion, in Ronald COHEN and J.* MIDDLETON (eds), Comparative political Systems, New York 1967, pp. 89-119.

[8] – راجع :

D. HART, « Segmentary Systems and the Role of « Five Fifths» in Tribal Morocco », *Revue de l'Occident et de la Méditerranée*, vol. N°3, 1967, pp. 65-95 ; W.H. LEWIS, « Fending and Social Change in Morocco », *The Journal of Conflicts* résolution, vol.5, N°1, 1961, pp. 43-54 ; Jeanne FAVRET , « relation de dépendance et manipulation de la violence en Kabylie », manuscrit non publié d'une communication au Colloque des Groupes de Recherche en Anthropologie et Sociologie politique, Paris, 30 mars 1968.

[9] – انظر :

MURPHY et KASDAN, op. cit., passim ; et aussi Fredrik *BARTH,* « Segmentary Opposition- and the Theory of their Games: a study of Pathan Organisation », *Journal of the Royal Anthropological Institute*, vol. 89, pp. 5-21.

[10] – انظر :

Lewis COSER, *The Functic s of Social Conflits*, New-York, 1964, pp. 50-55.

[11] – BARTH، م. س. لقد نظمت قبائل البتان (Pathans) أنظمة من الأحلاف تجمع بين أنساب أبوية متعارضة لفصل النزاعات الموضوعية.

[12] – Sahlins، م. س. ص. 93، يعرض الأسس الاقتصادية للأنساق الانقسامية، غير أنه يبالغ حسب رأيي في التأكيد على تحويل الخلافات إلى الخارج.

[13] – يشير Hart إلى وجود تحالفات متنازعة داخل التكتلات عند "بني وارين"انظر كذلك مقالته

« Emilio Blanco Izaga and the Berbers of the Central Rif », *Tamuda*, vol. 6, N°2, 1958, pp. 203-207.

انظر كذلك Barth، م. س.

[14] – يذكره COSER في م.س. 77 للزيادة في المعلومات حول وضعيات الصراع، انظر ص: 76–80.

وكذلك : Max GLUCKMAN, *Costum and Conflict in Africa*, Oxford, 1959, p. 2.

[15] – انظر Barth، م.س.

[16] – يمكن تطبيق نماذج السلوك الانقسامي بصورة أعم. انظر دراسة حول قبائل GUSÏI في كينيا لـ :

R.A. LEVINE, « Socialization, Social Structure an Intersocial Images », in *International Behavoir : A Social Psychological Analysis Kelman*, New-York, 1965, pp. 43-69.

انظر كذلك Murphy et Kasdam، م. س. ص. 20.

[17] – لهذا المبدأ من جديد تطبيق أعم، انظر :

R.F. MURPHY, « Intergroup Hostility and Social Cohesion », *American Antropologist*, vol. 59, N°6, 1957, p. 1018. Sur les MUNDURU CU du Brésil.

وكذلك Coser، م. س. ص. 107.

[18] – انظر :

R. PATAÏ; *Golden River to Golden Road: Society, Culture and Change in the Middle East*, Pennsylvania, 1962, pp. 177-250.

[19] – انظر Montagne، م. س. ص. 201–205.

[20] – انظر :

SAHLINS : انظر أيضاً David EASTON، م. س. ص. 90، Political Antropology, in B. J. SIEGAI, *Biennal Review of Antropology*, 1959 Stanford, 1959, pp. 210-262.

21 – انظر :

M. G. SMITH, « Segmentary Lineage System », *The Journal of the Royal Antropoligical Institute*, vol. 86, part II, 1956, p. 48.

22 – م.س. ص. 50.

23 – انظر :

Aidan SOUTHALL, « a Critique of the Typologie of States and Political Systems », *In Political Systems and the Distribution of power* . A. S.A., Londres (Tavistock Pub.) New-York (Praeger), 1965, pp. 127-129.

24 – انظر، سميث م. س. ص. 63 و 75.

25 – انظر :

R.W. NICHOLAS, , Factions : « A Couparative Analysis », in *Political Systems and the Distribution of Power*, p. 28 ; et aussi du même, Segmentary Factional political systems, in M.J. SWARTZ, *Political Antropology*, Chicago, 1966, p. 53.

26 – درس WOLF، ظاهرة تحول الأنساب إلى شبكات تجارية من الأتباع :

Eric WOLF, « The Social Organization of Mecca and the Origins of Islam », *Southwestern Journal of Antropology*, vol.7, 1951, pp. 329-356.

27 – انظر PATAÏ، م. س.

28 – انظر Nicholas، *Segmentary*...، ص. 55 وكذلك.

GEERTZ, The Integrative Revolution, passim.

29 – انظر :

Ernest GELLNER, « Pattems of Rural Rebellion in Morocco: Tribes as Minorities », *European Journal of Sociology*, vol. 3, N°2, 1962, pp. 297-311.
Jeanne FAVERT, « Le traditionalisme par excès de modernité », *European Journal of Sociology*, vol. 8, n°1, 1967, pp. 71-93.

30 – انظر Berque, *Structures*...، م. س، ص. 298. وحول السيبة ضد العرب في الأطلس المتوسط،

انظر : TERRASSE, *Histoire du Maroc*, op. cit., p 310.

31 – ساعدت قبائل أمتوكة من أمازيغ الجبل، السلطان على إخضاع الرحامنة، وهم عرب السهل.

32 – لقد أنهى الرحامنة حصار مراكش، لأنهم كانوا يحتاجون إلى سوق المدينة.

33 – توجد منافسة بين حلب ودمشق، وبين الموصل وبغداد.

34 – انظر : LE TOURNEAU, *Fès avant le Protectorat*, Casablanca, 1949.

35 – انظر : Pierre BOURDIEU, *Sociologie de l'Algérie*, Paris 1970, p.55.

36 – هناك بعض النماذج في PATAÏ، م. س. ص. 244.

[37] – انظر : LE TOURNEAU, *L'Afrique du Nord musulmane*..., p. 196.

[38] – حوار مع عبد الهادي التازي (موحا).

[39] – انظر : Arnaud، م.س. ص. 136–152، ولبعض التعليقات حول مظاهر مشابهة في إفريقيا السوداء، انظر :

P.C. LLOYD, « The Political Structure of African Kingdom : An Exploratory Model », in *Political Systems and the Distribution of Power*, p.93.

وحول مكة في عهد الرسول (صلعم) انظر : WOLF، م.س. ص. 336. سأتعرض بتفصيل لجماعات الأتباع في الفصل الرابع.

[40] – يمكن إن نتساءل كيف يدخل في اللعبة من لا يملك شيئاً. إنه يصير من الأتباع الأكثر ثراء في انتظار استغلال هذه الوضعية للانفراد وتأسيس ثروته الشخصية. لكن لا يتوفق في هذه العملية إلا القليل.

[41] – يرى Paul Pascon بول باسكون أن، رئيس الأسرة يقضي وقتاً طويلاً لتوطيد موقعه داخلها، انظر :

Paul PASCON, « La main d'œuvre et l'emploi dans le secteur traditionnel », *B.E.S.M.*, vos 101-102, 1966, p. 134.

[42] – يعود الفضل إلى لاري روسن *Lary Rosen* فيما يخص مفهومي للتحالفات الدفاعية، في ضوء ما استفدته من ملاحظاته التي شكلها خلال إنجازه لأبحاثه حول صفرو. ويستعمل الحاج عابد في حواره مع ARNAUD عبارة مغربية تدل على الظاهرة نفسها.

[43] – انظر : Bourdieu م.س. ص. 86.

[44] – لبعض النماذج، انظر BERQUE, *Structures*...، ص. 436.

[45] – لاحظ D.HART إن الديون المالية تكون مثل خيوط العنكبوت، تجمع بين كل سكان الريف، كلهم يتدينون، ولا يستبعد أن يستعمل عمال الريف سواء العاملين منهم داخل البلاد أو خارجها، قسطاً من الأموال للحفاظ على علاقات الالتزام هذه. (اتصال شخصي، 5 نوفمبر 1966). انظر كذلك :

E.R.LEACH, « Social and Economic Organization of the Rowandus Kurds », in *Social Anthropology*, London, 1939, pp. 42-43.

يعتبر Lary Rosen، أن الالتزامات من هذا النوع لعبت دوراً جوهرياً في انتخابات الغرفة الفلاحية لمدينة صفرو في سبتمبر سنة 1966.

الفصل الرابع

الأسلوب السياسي للنخبة

"أدركت أن هذا الجيل الذي نال حظاً من التعليم كان جيلاً من التفاح المتعفن، وفي أحسن الأحوال يمكن أن يستخرج منه عصير، عصير مر ... لقد حلم الجيل الأول من المثقفين المتأوربين بالإصلاح والتطهير والتغيير... كَلاَّ إنك لا تفهم شيئاً ستكون بناء في خدمة الأجداد"[1].

ما حدث من قطيعة في المغرب بين الأجيال، كان أعمق بكثير مما حدث في بقية العالم العربي. ولم يتنكر الشباب المغربي مع ذلك لأجداده، وأصبح وريثاً لجيل ما قبل الحماية في إطار من التواطؤ، وعدم الشعور بالارتياح، على عكس ما جرى في بعض البلدان العربية الأخرى، إذ احتكت ثلاثة أو أربعة أجيال بالدول الصناعية، ودام هذا الاتصال أكثر من قرن بالنسبة للجزائر ومصر. ومن ناحية أخرى، خضعت هذه الأقطار لسيطرة الأمبراطورية العثمانية، وكانت تعتبر دولة عصرية نسبياً، وقد امتدت الثقافة الأوروبية فيها كأمر حتمي بواسطة أساليب التربية الحديثة إلى عِدّة أجيال، بخلاف ما حصل في المغرب، حيث ظلت علاقاته مع الخارج محدودة وضئيلة قبل سنة 1912، وبين عشية وضحاها تم استبدال النظام السياسي التقليدي بمؤسسات مستوردة من أوروبا. وأضيفت إلى هذه الثورة الهيكلية الصدمة الثقافية الناتجة عن الحضور الفرنسي الواعي بـ "رسالة" فرنسا وقيمها. وإنه لم الصواب أن نقر ونقول إن المغرب لم يعرف إلا جيلاً انتقالياً واحداً وليس أكثر[2].

لم تمس الجهود التي قامت بها فرنسا إلا عدداً ضئيلاً من السكان. واحتك قطاع آخر منهم بالمناهج الفرنسية من خلال المهنة العسكرية، ومن خلال بعض الوظائف الإدارية القليلة. وكان جل عناصر الفئة الثانية من المدن، بينما كانت أغلبية الفئة الأولى من أصل قروي. وبعد سنة 1956، ورثت هاتان الجماعتان كلا من السلطة الإدارية والسلطة العسكرية، وشكلتا النخبة السياسية المغربية.

لقد تبنيت مصطلح "النخبة السياسية" في هذا الكتاب نظراً لثرائه، رغم أن علماء السياسة لم يتفقوا بعد على تعريف مقبول وشامل له. ومع ذلك يتضمن هذا المصطلح بعض الدلالات التي تعود عليها الجميع، وأعني هنا "الأقليات الاستراتيجية" التي يتحدث عنها ريمون أرون (Raymond Aron)، حيث يرى أنها توجد في مواقع استراتيجية من المجتمع" و"تتحكم في السلطة ليس فقط داخل مجالها الخاص، بل وكذلك في مجال الشؤون العامة"[3]. ويبدو لي أن النخبة السياسية المغربية عبارة عن مجموعة من هذا النوع من الأقليات الاستراتيجية. وسوف أستعمل مصطلح النخبة السياسية هنا لتعيين تلك الفئة من المغاربة الذين يستطيعون لأسباب مختلفة، أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني، كما في مقدورهم التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم، وقد يرتبط نفوذهم هذا بشبكات الأتباع والأصدقاء ذوي المناصب العليا. وتضم هذا الشبكات كلا من الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات الطلابية، والمصالح الخاصة، والأسر الكبرى، والقبائل، والضباط، والعلماء، والشرفاء، وغالباً ما يكون قادتها من الموظفين السامين في الحكومة، أو وزراء، وقد تتجاوز النخبة السلطة الحكومية، لأنها تشمل المعارضة كذلك. وجل أعضائها من المثقفين أو الأثرياء، أو هما معاً، ومع ذلك ليست الثروة والثقافة بالمقاييس الوحيدة من أجل الانضمام إلى النخبة. لأن التعيين الذي يحدد طريقة الوصول إليها.

تعرضنا في الفصل السابق لِما للقبائل والأسر من أهمية سياسية، وسنعود إلى هذا الموضوع في الفصل المقبل. وفيما يخص ادعاءات انتماء قادة الأحزاب والنقابات إلى النخبة فله ما يبرره. وفيما يتعلق بالعلماء والشرفاء، فإنه ينبغي إعطاء بعض التوضيحات : فهؤلاء ليس لهم تأثير مباشر في توجيه الحياة السياسية إلا ما كان من دور شكلي ينحصر في تنصيب السلطان الجديد، وهذا الأمر نفسه أصبح غامضاً بعدما تم إقرار دستور عام 1962،

الذي رسخ مبدأ وراثة الأسرة المالكة، ومع ذلك تبقى مصادقة العلماء لا مفر منها، طالما بقي النظام الملكي يحافظ على مظاهره الأوتوقراطية لتبرير ما يزعمه من شرعية إسلامية. وما يزال بوسعهم أن ينازعوا في بعض القرارات أو يقوموا بمعارضتها[4]. وليس للملك منفعة في أن يهينهم ما دام الشعور الديني لدى المغاربة يشكل دعامة من دعائم العرش، بل على العكس من ذلك، ينبغي من أجل تحقيق أهدافه أن يعزز من نفوذهم.

ومن جانب آخر يريد النظام الملكي — ولو بنوع من الفتور — أن يحافظ كذلك على سمعة وجاه الشرفاء والأولياء. وينتمي هؤلاء إلى ما يمكن تسميته بـ "العائلة المقدسة". ويشكلون إحدى شبكات الأتباع التي يحرك خيوطها الملك. وليس لديهم — باستثناء من عينوا منهم في مناصب حكومية مثل الحسن الوزاني — أي سلطة سياسية رسمية، لكنهم يتمتعون بحظوة هائلة. وعلى الرغم من ذلك ليست قوتهم بالقدر الكافي الذي يخولهم إمكانية نقد العرش أو معارضته. ولو رغب القصر في محاربتهم جدياً لاستطاع أن يضر بسمعتهم إلى حد بعيد، لكن هذا الافتراض يبقى بعيد الاحتمال ما دام نفوذهم "صالحاً للاستعمال".

نفهم من هذا أنه لا يمكن حصر النخبة السياسية المغربية فقط في من وصلوا إلى المناصب العليا في جهاز السلطة الرسمية[5]، لأن هذا التعريف سيكون قاصراً جداً، إذ لا يجوز في المغرب قياس نفوذ الفرد أو وزنه السياسي على أساس المنصب الذي يحتله. وعلى سبيل المثال، تعتبر وظيفة القائد اليوم وظيفة متواضعة، وكل القواد يخضعون للرتبة الإدارية نفسها، ويتقاضون الأجرة نفسها. لكن، إذا كان أحدهم علوياً أو أخاً لوزير يستطيع أن يؤثر في القرارات المتخذة على المستوى المركزي. لا ينتمي الفرد إلى النخبة بسبب مهمته الإدارية، بل بسبب انتمائه إلى جماعة معينة. وغالباً ما تمكنه هذه الأخيرة من الوصول إلى المنصب الذي يتولاه. وإذا ما نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى، نجد أنه ليس هناك أي ارتباط دائم بين أي منصب مهما كانت أهميته، وما يفترضه من قوة سياسية. لا يتضمن منصب الوزير الأول (مثلا) أي امتياز محدد، فعندما كان مبارك البكاي رئيساً للحكومة مارس بعض السلطة، على عكس أحمد باحنيني، فإنه لم يكن سوى دمية مسخرة بين يدي القصر[6].

ما سبق قوله، يمكن أن ينطبق تماماً على المنظمات غير الحكومية وعلى سبيل المثال وضعية كل من محمد الغزاوي وأحمد النجاعي اللذين لم يكونا أبداً ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، مع العلم أن الأول كان قبل الاستقلال أحد الممولين للحركة الوطنية، والثاني كان رئيس الاتحاد المغربي للفلاحة، وعلى ارتباط وثيق بالحزب.

لقد قررت، ولو بنوع من الاعتباط إلى حد ما، اعتبار أن بعض الوظائف الإدارية تمنح لأصحابها حق المشاركة في هيئة النخبة. ويتعلق الأمر بأعضاء الديوان الملكي، والوزراء مع كتاب دواوينهم، ومديري المكاتب والمصارف العمومية وشبه العمومية، وجميع السفراء وأعضاء البعثات الديبلوماسية، وجميع العمال والباشوات والقواد والقواد الممتازين. ويدخل كذلك في عداد النخبة كل من اللجان التنفيذية للأحزاب، وقادة النقابات، وممثلو الغرف الفلاحية والتجارية. وينبغي أخيراً إضافة أطر الجيش العليا (الذين هم فوق رتبة رائد) إلى النخبة. وهؤلاء هم الماسكون للسلطة القسرية للدولة، ولهم وزن سياسي يتجاوز كل تقدير، اعتباراً لمواقع السلطة التي يحتلونها، وعلى الرغم من أنهم شبه مجهولين، فإنهم حاضرون في الخلفية الذهنية للمدنيين، لأنهم يكونون تهديداً سرياً بالنسبة للبعض، وأملاً مخيفاً بالنسبة للبعض الآخر، ولا يمكن لأي قرار سياسي أن يتجاهلهم[7].

سيتم إبراز العوامل الاجتماعية والإقليمية التي أثرت في نشأة النخبة السياسية، في الجزء الثاني، إذ سيكرس بشكل مفصل لدراسة الطبقات القيادية، ويجب التذكير هنا أن ما يميز النخبة السياسية قبل كل شيء، يتجلى في ارتفاع مستواها التعليمي بالمقارنة مع أمية أغلبية السكان (الجزء الأكبر منهم من الأميين). وإذا كان ممثلو النخبة يشكلون أقلية بسبب عنصر التعليم وحده، فإن هذه الصفة (صفة الأقلية) تتفاقم، نظراً لأن معظمهم درسوا قبل سنة 1956، داخل نظام تعليمي نخبوي، نَمَّى لديهم بإصرار عقدة الطبقة المغلقة. وسنتعرض لسياسة فرنسا التعليمية بطريقة أوسع في الفصل الرابع عشر، ويكفي أن نذكر هنا بأن عدد المغاربة الذين اجتازوا امتحان الباكالوريا ما بين سنوات 1912 و1954، لم يتجاوز 530 تلميذاً.

اقتصر التكوين والتعليم الديني التقليدي قبل الحماية على البورجوازية الحضرية، واستمر هذا الوضع تقريباً فيما بعد سنة 1912، حيث أنشأت فرنسا في المدن الكبرى مدارس

فرنسية – إسلامية لا يتجاوز أقسامها مستوى الجزء الأول من البكالوريا. وكان يسمح للناجحين في الامتحان الأول أن يلتحقوا بالثانوية الفرنسية، وأن يتابعوا دراستهم العليا في ما بعد داخل الجامعات الفرنسية. وغني عن البيان، التذكير هنا بأن عدد المغاربة الذين وصلوا إلى هذا المستوى كان ضئيلاً. كما كانت نسبة الطلبة المنحدرين من المدن أو من بورجوازية مرتفعة. وهذه ظاهرة طبيعية في نهاية الأمر، لأن الدراسة على الدوام كانت من تقاليد البورجوازية المغربية، وذلك لأن لها من المبررات ما يحفزها على بعث أبنائها إلى المدارس الفرنسية، أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى. كانت المدارس الحرة التي أنشأها الوطنيون تقدم برنامجاً تعليمياً عصرياً ومعرباً بجانب تعليم ديني. وكان جل تلامذة هذه المدارس أيضاً ينتمون إلى أوساط بورجوازية، لأن تكاليف تسييرها الباهظة منعت أكثرية أطفال الفقراء من الالتحاق بها [8]. وكان على خريجي هذه المدارس أن يتكلموا الفرنسية بكيفية عادية، أو أن يلتحقوا بإحدى جامعات الشرق الأوسط لمتابعة دراستهم.

لا شك أن الخصائص الاجتماعية - الثقافية للنخبة الحالية لم تكن لتختلف عما كانت ستكون عليه في حالة عدم وجود الحماية. لقد التقى على مقاعد ثانويات سلا وفاس والرباط ومراكش شبان ينتمون إلى أسر كانت تجمع بينهما معرفة قديمة وعلاقات قرابة، وأسسوا معاً الحركة الوطنية، فخابت آمال الحكام الفرنسيين، الذين كانوا يرون فيهم حماة الوجود الفرنسي على المدى البعيد. وقاموا خلال مراحل دراستهم بتسييس جمعيات التلاميذ، وتنظيم جمعيات وطنية بباريس. وأود عبر تسجيل هذه المعطيات أن أبرز سمة أساسية من سمات هذه النخبة التي تشكلت في عهد الحماية : أنها تعيش في عالم مغلق ومجتمع ضيق تعززت فيه روح العشائرية بممارسة المصاهرة المتزايدة، وبالاتصالات المتعددة التي حصلت بين أفرادها داخل السجون قبيل الحماية.

ويجب التأكيد على أهمية هذه الظاهرة المميزة المتجلية في : أن جميع أفراد الطبقات الحاكمة يعرف بعضها البعض معرفة شخصية. إن وجود هذه العلاقات الشخصية أهم في حد ذاته من طبيعتها، ودية كانت أم عدائية، نظراً لما يترتب عنها من التزامات ومحرمات. وإذا كانت قوتها لا تمنع من اختلافات في وجهات النظر السياسية، فإنها كافية للتخفيف من حدة المواقف بطريقة فعالة. لا تؤثر العلاقات الشخصية بين السياسيين بصفة مباشرة على

طبيعة اختيارهم في البلدان التي تتوفر على هيئة سياسية واسعة، على عكس ما حدث في المغرب، حيث لا يتجاوز عدد أعضائها ألف شخص على أبعد تقدير[9] – ومن جديد يتجلى الجمود في قلب هذه الجماعة بسبب ضآلة عددها، وبسبب العلاقات المتبادلة بين الأفراد داخلها.

"تجمع بين أهم المساهمين في الحياة السياسية روح أخوية تتجاوز كل التناقضات، وتكشف عن صيغة العلاقات الحقيقية... يؤدى هذا العامل نفسه إلى عرقلة كل محاولات الوحدة، لأن المنافسات بين الأشخاص سرعان ما تطغى على تقارب البرامج" [10].

تعد النسبة المئوية للنخبة عادية من بين مجموع السكان المغاربة، لكن عددها المطلق يسمح لها بنهج أسلوب سياسي ونمط من السلوك لا يمكن لنخب سياسية أخرى، مثل النخبة المصرية على سبيل المثال، أن تنتهجها، نظراً لارتفاع عدد أعضائها. لكن هذا الوضع لن يستمر طويلاً، لأن عدد النخبة سيتسع لا محالة، وسيرغمها على التكيف حسب الظروف الجديدة. ولن تصمد كل العلاقات الشخصية التي نسجتها خلفية اجتماعية مشتركة أمام زحف الشباب الذين يسارعون بدورهم إلى اقتحام الطبقة المسيّرة، حيث يختلف أصلهم الاجتماعي وتكوينهم. لقد بدأت نتائج المجهود الضخم الذي قام به المغرب منذ الاستقلال في ميدان التعليم تنعكس على مستوى العناصر المكونة للنخبة. هذا بالإضافة إلى حداثة سن الجيل الجديد، الذي بدأ يلتحق بالنخبة، و لم يشارك في الحركة الوطنية، كما أنه يجهل العلاقات العائلية والاقتصادية التي كانت تربط النخبة أيام الحماية، والتراعات الشخصية التي حصلت بين قادها قبل سنة 1956. لذا يمكن اعتبار أن النخبة الحالية تشكل جيلاً انتقالياً على جميع المستويات. لقد عاشت صراعاً حاداً مع التقليديين المتزمتين باعتبارها أول جيل "تأورب"، ولن يكون صراعها أقل حدة مع الجيل الصاعد الذي سيأتي بعدها. غير أن القطيعة الذهنية التي حصلت بينها وبين آبائها لم تصل قط إلى نقطة الانفصال التام، بدليل أن المغاربة المتقدمين الذي تنكروا بالفعل لأسرهم قليلون جداً، وكثيرون منهم دخلوا عن طواعية أو كراهية في لعبة المصالح العائلية، بعدما كانوا يتظاهرون بازدراء الطاعة الأبوية، إذ نجدهم بعدما كانوا يبيعون جريدة "لومانيتي" (لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي)، أيام دراستهم بباريس، يستخدمون تكوينهم العصري للدفاع عن ثورة الأسرة امتثالاً لرغبة الآباء. عن هذا يتحدث الشرايبي في المقطع الذي ورد في مقدمة هذا الفصل.

تشكل النخبة التي احتلت مكان الصدارة بعد سنة 1956، جيلاً انتقالياً بأسلوبها أيضاً. هذا الأسلوب الذي يعتمد على استعمال نماذج تقليدية من السلوك لبلوغ أهداف جديدة (غير تقليدية). وقد يشكل في بعض الأحيان تكتيكاً مقصوداً، لكنه يظهر كذلك كرد فعل عفوي في بعض الظروف.

يشكل التنافس من أجل السلطة، بين الأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح الإقليمية، محور الحياة السياسية في المغرب، كما في جميع البلدان الحديثة العهد بالاستقلال. لكن تنوع الأسلوب السياسي يعطي لهذا التنافس ألوانا مختلفة. ويرى سدناي فيربا (Sydney Verba) أن الأسلوب السياسي يشكل نتيجة للقيم والمعايير التي تنبثق عن ثقافة المجتمع السياسية، وتسعى إلى تكوين أنساق من القيم الواضحة (قيم إيديولوجية وصلبة) والقيم الضمنية (قيم عملية ومرنة)[11]. لكن الأمر ليس على ما يبدو بهذه البساطة في المغرب، لأنه من الصعب جداً إدراك أي نسق من القيم يرتبط به أسلوب النخبة السياسية. ولعله من المفيد أن نتحدث في ما يخص النخبة المغربية عن ميول ضمنية، ومقاييس معترف بها بصفة ضمنية أيضاً، في بعض الأحيان دون جزاء. غير أن هذه القواعد على الرغم من كل شيء منبثقة عن الثقافة السياسية المغربية، وأثبتت فعاليتها في تنظيم علاقات النخبة داخلياً وخارجياً.

لقد عرفت الحياة السياسية المغربية ثلاث ثوابت : منظمة، أي حزب الأتباع، ووظيفة سياسية، تتجلى في التحكيم، ودور سياسي يضطلع به زعيم. وهذه العناصر الثلاثة التي تكيّفت مع المشهد السياسي الحالي لها تاريخ طويل.

يمكن أن يتشكل حزب الأتباع من أي تكتل، أو مجموعة من التكتلات تعتبر نفسها أنها تكون حزباً سياسياً[12]. وقد يكون الحافز على تأسيسه أصلاً مشتركاً أو مصالح (مشتركة) أو التزامات متبادلة. لقد عبر مؤسسو حزب الأحرار المستقلين بكل وضوح عما يمثله حزب الأتباع. عندما انقسمت الحركة الوطنية في سنة 1937، إلى تيارين : أحدهما يناصر علال الفاسي، والثاني يناصر الحسن الوزاني، رفضت جماعة من الشباب الرباطي أن تقف بجانب هذا الطرف أو ذاك فيما اعتبرته نزاعاً عقيماً. أسس هؤلاء الشباب بعد سنة 1945، جمعية أطلقوا عليها بكل تواضع اسم "أصدقاء رشيد ملين". لم تكن أكثر التشكيلات السياسية المغربية في بدايتها سوى جماعة من "أصدقاء...". وبينما استطاع بعضها أن يدمج جماعات

جديدة للنواة المؤسسة، ظل معظمها عبارة عن أندية.

يسود الجمود السياسي على المستوى الوطني من جراء لعبة الأرجوحة الناتجة عن العداوة المتبادلة الموجودة بين التكتلات والأحزاب والنقابات. وكلما مالت الكفة لصالح جزء من النخبة، تتحالف الأجزاء الأخرى لمواجهة التهديد. وهكذا دفع وضع حزب الاستقلال بين سنوات 1956 و1958، إلى تأسيس الحركة الشعبية. وتبدو كل التشكيلات السياسية كأنها مجرد ائتلافات مضطربة بين جماعات، يخضع تماسكها لنوع التوازن الحاصل بين عناصر، حيث يوجد كل من التوتر وعناصر التوازن، سواء داخل التشكيلة الواحدة أو بين مختلف التشكيلات. لذا فمن أجل حل النزاعات التي تسببها هذه الوضعية، فإن الضرورة تفرض التحكيم. ويجب إعادة القول إن التحكيم يظل وظيفة قديمة موقرة موجودة قبل عهد الحماية، حيث نجد أن الشريف أو الولي هو الذي يمارس دور الحكم على العموم، باعتباره شخصاً تحوط به هالة من التقديس، ويطلق عليه الأمازيغ اسم "أكرّام". وكان هذا الأخير يعيش منعزلاً ولا يحمل السلاح أبداً، لأن أحكامه لا تفرض بالعنف. ويتحكم في النزاعات بين القبائل، ويشرف على تبادل أداء القسم، والانتخابات الدورية التي تجري لتعيين أمغار، رئيس القبيلة. كانت وظيفته الأساسية تنحصر في تثبيت الاستمرارية داخل نظام تنعدم فيه استمرارية القيادة السياسية[13]. ووظيفة التحكيم التي نقلت إلى المشهد السياسي المعاصر يمارسها حالياً الملك الذي يفصل بين مختلف المنظمات. ويمكن أن نرى كذلك لجان التحكيم التي تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للأحزاب : في سنة 1958-1959، بالنسبة لحزب الاستقلال، وفي سنة 1962، بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي سنوات 63 و64 و65 في ما يخص الحركة الشعبية[14].

لقد تعلم المغاربة من خلال تاريخهم أن العلاقات الموجودة بين مختلف الجماعات تؤدي على الدوام إلى توازن سكوني. وتعلموا أيضاً أنه لا توجد إلا وسيلة وحيدة لتغيير هذا التوازن، أي الانضمام إلى قوة كبرى ملتفة حول زعيم وحول عقيدة.

لقد عرف المغرب زعماء كانت لهم هيبة دينية، كمؤسسي دولتي المرابطين والموحدين الذين دعوا إلى إيديولوجيات إصلاحية، وأرغموا في مدة من الزمن القبائل للخروج من

انتظاريتها. كان الدعاة من أمثال "المهدي المنتظر" من المنصفين والفاتحين يظهرون بصفة دورية، ويستقبلهم المغاربة استقبالاً جيداً باعتبارهم مرشدين. وقد حاول بعض الساسة من ذوي الطموحات المفرطة استغلال هذا الرصيد الوافر والمغري بأن ينتحل لقب زعيم،ويستغل سذاجة الشعب. لقد كان علال الفاسي الشخص الذي تتوفر فيه بشكل مرض شروط الزعامة في المغرب المعاصر، وقد دأبت صحافة الحزب على تسميته بالزعيم في أغلب الأحيان.

يشكل الزعيم حجر الزاوية داخل التشكيلات السياسية، مثل التكتلات وأحزاب الأتباع. ومن دواعي السخرية أن يمدنا ابن بركة بالذات وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بنموذج عن هذه الحالة. صرح ابن بركة غداة انفصاله عن حزب الاستقلال أن مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أدخلوا للمغرب[15] : "مفهوماً عصرياً للحزب السياسي. فبعدما كانت الأحزاب تتحدد على طريقة الشرق الأوسط خلال الثلاثينيات، أي باعتبارها تجمعات، أو نسبة لزعيمها، أكثر مما تتحدد على أساس برنامجها، أصبح من الممكن أن نقول الآن إن أحزاب الأتباع ستتميز أكثر فأكثر عن الأحزاب التي تعتمد على برنامج وإيديولوجية"[16].

غير أن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، على الرغم من ميل قادته إلى أشكال التنظيم السياسي العصري، وما لديهم من إمكانيات فكرية لامعة، فلقد مارس سياسة الأتباع التقليدية، مع العلم أن الهدف من تأسيس الحزب كان يرمي إلى التخلص من تلك الأساليب، واضطر ابن بركة في نهاية الأمر أن يتصرف مثل زعيم تقليدي تمشياً مع رغبة أنصاره.

لا يتردد السياسي المغربي في استعمال العادات الاجتماعية التقليدية من أجل المحافظة على أتباعه وتوسيع صفوفهم. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم خصائص الأسلوب السياسي المغربي. لقد سبق أن رأينا كيف استعملت الصلاة للاحتجاج ضد الظهير البربري، ولجأ حزب الاستقلال إلى الأسلوب نفسه عندما طالب الوطنيين منحه جلود أكباش عيد الأضحى لسد عجزه المالي. وتعد الأمثلة كثيرة في هذا المجال، ونكتفي ببعضها لأخذ نظرة عن الأسلوب السياسي في المغرب.

هناك قصة تروي عن أحرضان، ولا شك في أنها قصة مزورة. غير أن ذلك لا يهم، مادام المغاربة يؤمنون بواقعيتها، وهذا الاعتقاد له دلالته في حد ذاته. رشح أحرضان نفسه في أثناء الانتخابات، التشريعية سنة 1963 في دائرة خنيفرة، معقل كونفدرالية قبائل زيان، العاصمة الرمزية للأطلس المتوسط. وكان آنذاك كاتباً عاماً للحركة الشعبية ووزيراً للدفاع، فاعتبر أن دوره السياسي هذا سيغطي على انتمائه إلى قبيلة أيت سگوگو المعادية لزيان. غير أن حزب الاستقلال رشح حمادي بومسيس باعتباره زيانياً وإن كان غير معروف. فركز هذا الأخير حملته ضد منافسه على أساس الانتماء القبلي، وعندما اقترب موعد الانتخابات، أدرك أحرضان أنه في وضع محرج، فلجأ إلى وسيلة "العار"، بكونه شكلا من أشكال الإكراه الاجتماعي لوضع خصمه في حالة التزام معنوي. ويتعين على كل من تلقى العار (ذبيحة تقدم على عتبة المترل) الذي يشكل في الأصل توسلاً دينياً، أن يستجيب لمن دعاه. وكل ما كان يطلبه أحرضان من بومسيس أن يدعو أتباعه للتصويت لصالحه. لكن هذا الأخير كان يتقن دقائق لعبة العار، فأجاب بأنه سيصوت شخصياً لصالح خصمه، أما إذا أراد أحرضان أصوات جميع الاستقلاليين، فإنه عليه أن يقدم ذبيحته على عتبة كل واحد منهم. ويوم الاقتراع صوت بومسيس وفاء لالتزام العار لصالح خصمه الذي انهزم.

تكشف هزيمة أحرضان أخطار الخروج عن حدود القبيلة. وينحدر أحرضان من قبيلة أيت أعمار الصغيرة المنتمية إلى قبائل أيت سگوگو الواقعة بين كنفدراليتي زيان وزمور القويتين. وعلى غرار ما أوضحه جاك بيرك (Jacques Berque) بالنسبة لسكساوة، فإن التناقضات القديمة والتراعات القبلية يعود إحياؤها في أزياء سياسية عصرية : إن القبيلة (ب) ستحمل لوناً سياسياً مغايراً بسبب حقدها على القبيلة (أ)[17]. لقد كان أحرضان حسبما يبدو ضحية إحياء عداوات قديمة.

كثيراً ما تعزى المعتقدات الشعبية، وكل الأزمات والكوارث الطبيعية إلى مساوىء ذوي السلطة : "إلى شفتي في الدنيا القحط، عرف رآه قوى الشر والضغط*"[18].

* إذا رأيت في الدنيا القحط، اعلم أن الشر والضغط سيزيدان قوة.

وكان الأمغار يعزل من منصبه إذا ما انخفض المحصول الزراعـــي، أو أصـــيبت القبيلـــة بمصائب خلال مدة مزاولته لمهمته. وفي يوم 29 فبراير من سنة 1960، حطم زلزال عنيـــف مدينة أگادير عن آخرها. وكان عبد الله إبراهيم أنذاك وزيراً أولاً، وكان معروفاً بانتمائـــه إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي اعتقل بعض أعضائه قبيل ذلك بتهمة محاولة اغتيال ولي العهد. كان للوزير الأول، المراكشي الأصل، دعائم قوية في الأطلـــس الكـــبير والصغير وفي سوس حيث كان ا.و.ق.ش. قوياً. وشاع في بعض الأحياء أن كارثة أگـــادير تشكل عقاباً نتج عن خيانة عبد الله إبراهيم للعرش، وعلامة واضـــحة تثبـــت أن الحـــزب ضاعت بركته. ولما أذن الملك للحكومة في الشهر التالي بالانصراف لأسباب لا علاقة لهـــا بالزلزال، اعتبر كثير من المغاربة أن الفاجعة تخول له الحق في ذلك.

لا تعتبر ردود الفعل هاته، غير عادية، ولا بد أن يأخذها الساسة بعـــين الاعتبـــار. إن الذين يصرون على رفض أنواع السلوك اللاعقلانية يرغمون – طال الزمان أو قصر – على الاعتراف بوجودها. وكان ابن بركة بمهارته السياسية، ولو أنه كان ينفي ذلك، يولي لهـــذه الظاهرة كل ما تستحق من الاهتمام. لقد خصصت صحافة ا.و.ق.ش. في وقت الاستفتاء حول الدستور مكانة هامة لتصريحات شيخ الإسلام مولاي العربي العلوي، الذي قام بإدانة الدستور الجديد، لأن البنود المتعلقة بقانون وراثة الملك والمجلس التشريعي لـــيس مطابقـــة حسب رأيه للشرع الإسلامي. ويرى الشيخ أن العلماء وحدهم في بلد إسلامي لهـــم حـــق تقدير صلاحية السلاطين لتولي الحكم، وأنه لا حاجة لتأسيس جهاز تشريعي، لأن الشـــرع أسمى تعبير للقانون الإسلامي. و لم يكن بطبيعة الحال معظم قادة ا.و.ق.ش. يشاطرونه هذه الآراء[19]، لكن للشيخ سمعة عظيمة في جميع أنحاء البلاد، وبما أن أهدافه لا تتناقض مع موقف الحزب، لم يتردد هذا الأخير في استغلال نفوذ الشيخ الديني في أثناء الحملة الانتخابية.

لقد سيطرت النخبة السياسية التي قمنا بوصفها خلال هذا الفصل على الحياة السياسية المغربية أكثر من عشر سنوات، وتشكلت من جماعة قليلة، ينتمـــي أعضـــاؤها إلى أصـــل اجتماعي متجانس، ولها تكوين عصري، وأسلوب سياسي ذو طـــابع غـــربي ســـطحي، وتستعمل عن قصد أنماطاً تقليدية وشعبية من السلوك[20]. ويظهر أعضاؤها للأجانب واجهة من الحداثة، غير أنهم لم ينفصلوا في الواقع عن المغرب التقليدي إلا بالقـــدر الـــذي يجعـــل

اتصالهم بالجيل القديم مستحيلاً. إنهم يستعملون السلطة تلقائياً بشكل دفاعي، ويجدون في ربط علاقات التزامية وإقامة شبكات الأتباع، ولا يشعرون بالاطمئنان إلا عندما تكون موازين القوى متكافئة. تدل كل هذه العناصر على أن انفصالهم عن الماضي ما يزال غامضاً. ولعل ما يحدد أسلوب النخبة بالدرجة الأولى يتجلى في ضآلة عدد أعضائها الذي يجعل منها أسرة كبيرة، والمسألة هنا مسألة وقت، لكي تتجاوز النخبة هذا الأسلوب العائلي، وهذا مرتبط بالمرحلة التي ستوسع فيها صفوفها، الشيء الذي لم يحن بعد.

هوامش الفصل الرابع

1 – انظر : Driss CHRAIBI, *Le passé simple*, Paris, 1954, p. 243.

2 – إذا كان الإرث التقليدي قد ظل حياً في الجزيرة العربية كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، إلا أنها لم تعان من الصدمة الثقافية التي تعرض لها المغرب المتجلية في تدفق الأفكار الفرنسية واكتساح الأوروبيين والمعمرين الفرنسيين للإدارة المغربية.

3 – انظر :

Raymond ARON, « Catégories dirigeantes ou classes dirigeantes » ? *R.F.S.P.*, vol. 15, n°1, 1965, p. 17.

T.B. BOTTOMORE, *Elites and Society*, London 1964, p. 14

4 – ما واجهه الرئيس بورقيبة من عراقيل مع العلماء حول مسألة الصوم في رمضان تظهر أهمية التأثير الذي يمكنهم أن يقوموا به حالياً.

5 – انظر : F.W. FREY, *The Turkish Political Elite, M.I.T.*, 1965, p.16.

تحدد النخبة حسب السلطات التي تمارسها. انظر للمزيد من المعلومات :

Marvin ZONIS, *The Political Elite of Iran*, Princeton University Press, 1971

6 – كان البكاي أول رئيس حكومة، من سنة 1955 إلى 1958. وباحنيني من نوفمبر سنة 1963 إلى سنة يونيو 1965.

7 – أتفق مع التحليل الممتاز الذي قام به Octave MARAIS للنخبة المغربية، انظر :

O. MARAIS, « La classe dirigeante », *R.F.S.P.*, vol. 14, n°4, août 1964, pp. 709-737.

Idem, « Les relations entre la monarchie et la classe dirigeante au Maroc », *R.F.S.P.*, vol. 19, n°6 décembre 1964.

8 – A. Ayache، م.س. ص. 23. لقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدارس 000 20 في سنة 1954، معظمهم في الابتدائي.

9 – قمت بهذا التقرير رغبة في المعرفة، وليس لأنه حيوي لدراسة النخبة. وكيفما كانت فائدته، فإن نتائجه كما يلي : تتكون النخبة من حوالي 100 من الضباط و 450 إدارياً في وزارة الداخلية و 300 موظف سامي في بقية الإدارات، ومن 130 شخصية سياسية ونقابية، بالإضافة إلى 100 من الشخصيات الدينية ومن رجال الأعمال إلخ... ويساوي مجموع هذه الأعداد 1080 شخصية، وإن كان في هذا التقدير بعض المبالغة، لأن الفرد نفسه يمكن أن ينتمي في الوقت نفسه إلى فئات مختلفة.

10 – انظر :

Octave MARAIS, « La classe dirigeante », p. 718.

11 – انظر :

Sydney VERBA, op. cit., pp. 544 -546.

12 – انظر :

Arnold HOTTINGER, « Zu'ama' and Parties in the Lebanese Crisis of 1958 », *M.E.J.*, 1961, pp. 127-140.

13 – انظر :

Ernest GELLNER, *Political and Religious Organisation of the Berbers of the Central High Atlas*, miméo, août 1964 ; étude complète dans Saints of the Altas, London, WEIDENFELD et NICHOLSON, 1969.

14 – ستعرض لهذه النزاعات في القسم الثالث.

15 – انظر :

Mehdi Ben Barka, *Problèmes d'édification du Maroc et du Maghreb* : quatre entretiens avec el Mehdi BEN BARKA, rapportés par Raymond JEAN, Paris, 1959, p. 32.

16 – م.س.ن.

17 – انظر :

Jacques BERQUE, *Structures sociales..*, op. cit. p. 432.

18 – ذكره :

Edward, WESTERMARCK, *Wit and Wisdom in Morocco : A study in Native Proverbs*, London 1930, p. 176.

19 – أهم اعتراض قام به أ. و.ق. ش. جاء فيه : أن الدستور حرر في الخفاء، و لم يضعه مجلس تأسيسي منتخب. ومع ذلك فقد اطلع بعض قادة الحزب على نص الدستور قبل الإعلان عنه.

20 – سنرى أي مدى تكون النخبة طبقة اقتصادية في خلاصة القسم الثاني.

الفصل الخامس

نخبـــة النخبـــة

1- البورجوازية الحضرية :

"أليست فكرة "الفاسي" فكرة وهمية في حد ذاهّا ؟"[1]

إذا كان "الفاسي" يتميز قبل كل شيء بنوع من الذهنية الخاصة، أفلا يمكن القـــول إن جميع النخب البورجوازية الحضرية المغربية فاسية أيضاً ؟ إذا لم تكن فـــاس أبـــداً المركـــز الحضري الوحيد عبر تاريخ المغرب، فإهّا قد أعطت نموذجاً للمدن الأخرى على المســـتوى الثقافي والذوق الرفيع، وتسلمت كل من الرباط والدار البيضاء الدور نفسه في الســـنوات الأخيرة. تتكون معظم النخب البيضاوية - باستثناء الجاليتين اليهودية والأوروبيـــة - مـــن جماعات تنحدر من أصل فاسي. ولم يكن من اللازم أبداً، أن يقيم المرء بفاس لحمل الذهنية الفاسية : لأن الأصل (الاجتماعي) تحدده الأسرة أكثر مما يحدده مسقط الرأس. لقد حـــافظ كل الذين هاجروا من مدينة فاس للإقامة في المراكز التجارية بالمملكة حيث تزوجـــوا مـــن الأسر الكبيرة المحلية، على طبيعتهم الفاسية. وكانت العائلات الحضرية البورجوازية تشترك في نمط واحد من العيش، وتنهج السلوك نفسه إزاء الحكم ؛ تمارس المضـــاربات العقاريـــة والتجارية وتعيش داخل مدن تهددها القبائل باستمرار. ولم تستطع أن تقوم بأي دور لتغيير طبيعة المخزن، لأهّا ظلت تابعة له في كل ما يتعلق بضمان أمنها وأمن مبادلاهّا[2].

لا يمكن للمرء أن يتعرض للأسر الفاسية الكبرى من غير أن يحترس بعض الشيء. يوجد هناك افتراض يعزى دينامية الحياة السياسية في بعض البلدان المختلفة مثل فرنسا ولبنان والأكوادور إلى نشاط عدد من الأسر السائدة (والعدد المفصل في هذا الصدد : 200). وتساعد هذه الفرضية فيما يبدو على فهم بعض المعطيات التي تظل غامضة من دونها. وفي ما إذا كان مثل هذا التحليل ينطبق على الوضع في المغرب، فإن المؤلف عندما يتخذ الأسر الفاسية نموذجاً للبورجوازية الحضرية، لا يريد أن يستنتج من ذلك أن هذه الأسر تشكل الأوليغارشية الحاكمة في البلاد.

تنقسم العائلات الفاسية المشهورة إلى ثلاث جماعات متداخلة فيما بينها بشكل ملحوظ: فهناك العائلات المخزنية والعائلات الشريفة و"سلالات التجار". وليس هذا التصنيف تصنيفاً مصطنعاً تمليه أغراض التحليل، لأن أفراد كل فئة من هذه الفئات يعلنون عن انتمائهم، وإن كان ذلك بكثير من الليونة، إلى هذه الجماعة أو تلك. وبجانب هذه الجماعات، هناك نوع آخر من العائلات التي لا ينطبق عليها هذا التصنيف، نظراً لأنها ليست شريفة[3]. ولأنها ظلت باستمرار في منأى عن مزاولة المهام المخزنية أو التجارية. ويشكل علمها الراسخ في شؤون الإسلام سبب شهرتها. ونجد في النخبة الحالية أعضاء ينحدرون من جميع هذه الأسر، ولكن بنسب تستحق محاولة تفسيرية.

وجدت العائلات المخزنية نفسها بعد الاستقلال في وضع سيء للغاية، لكونها ظلت في خدمة المخزن لسنوات طويلة، بل قرون بالنسبة لبعضها، وكانت وظائفها وراثية في كثير من الأحيان. لقد بدأت علاقة عائلة ابن سليمان مثلا، بالدولة العلوية - حسب ما تدعيه- في عهد مولاي إسماعيل. وكانت من بين هذه العائلات ذات المراتب الهرمية ممن وصل إلى مناصب سامية منذ أجيال[4]، وتزود الإدارة المركزية بالموظفين، من وزراء وعمال كانوا في أغلب الأحيان من المتعلمين، بينما ظلت عائلات أخرى تضطلع بمهام تمثيل السلطان في مستوى محلي وتحتل مناصب القواد[5]. لم تكن هذه الفئة تسمو إلى المراتب الأولى إلا نادراً، ويمثل المدني الگلاوي نموذج هذه الحالات الاستثنائية. وحصل الشيء نفسه بالنسبة لعائلة الجامعي التي تنحدر من قبائل الگيش، حيث انقطعت بينها وبين البادية جميع الصلات بعدما أصبحت في خدمة الدولة الشريفة. على عكس ما جرى في المدن، إذ كان أبناء بعض الأسر

المشهورة بثقافتها غالباً ما يمارسون مهمة الباشا أبا عن جد[6].

في الوقت الذي بدأ ينهار فيه النظام التقليدي، تقلدت بعض الأسر التجارية الحضرية الكبرى - كأسرة التازي وبناني - مناصب مخزنية هامة، بعدما كانت تكرس كل جهودها للتجارة، واستطاعت بفضل الثروة المتراكمة لديها خارج إطار مهامها الإدارية أن تحافظ على نفوذها خلال مدة الحماية، وفي السنوات الأولى من الاستقلال. لقد كان بوسع العائلات المخزنية التي تملك موارد كافية، أن تجتاز دون خسارة بالغة الستين سنة الماضية، لأنها استطاعت بفضل استقلالها المالي أن تتخذ موقفاً حيادياً في سنة 1953[7]. وأن تخفف من وقع تقلبات مواقف الحكم إزاءها بعد الاستقلال. احتفظ بعضها - مثل عائلات برگاش وابن سليمان والتازي - بوزن هام داخل الأوساط الاقتصادية والسياسية، بينما تقلص بشكل ملحوظ نفوذ البعض الآخر أمثال غرنيط والمقرى والجامعي. لقد جردت إدارة الحماية بعض العائلات التي كانت تملك قوة عظمى قبل الحماية من كل ما كانت تتمتع به من هيبة لإضعافها ومنعها من تنمية ثروتها، وتوسيع دائرة أتباعها. وأدى ذلك تدريجياً إلى تلاشي سلطتها وممتلكاتها. ومما زاد في نكبتها أن جل العائلات المخزنية وقفت بجانب فرنسا سنة 1953، بل وكان لبعضها يد في خلع السلطان عن عرشه. فبعدما فقدت أتباعها في عهد الحماية، قطعت على نفسها طريق العودة إلى الحكم بعد سنة 1956[8]، بسبب الخيانة التي ارتكبتها سنة 1953. غير أن هذا لا يعني أنها ضيعت بصفة نهائية، كل نفوذها القديم، خصوصاً وأن القصر يسعى خلال هذه السنوات الأخيرة للتحالف مع الجماعات التي لا تملك أي سند شعبي قوي.

يشكل اللقب، رأسمال الشريف. ولعله أسهل ثروة يمكن الحفاظ عليها، لأنه موروث، ولا يمكن أن يصرف،ولأن قيمته الذاتية لا ترتبط في شيء بالسلوك الشخصي لحامله. وطالما ظلت روح دينية تسود في المغرب، سيحظى الشريف بنوع من الاعتبار. غير أنه إذا كان كل أحفاد الرسول من الشرفاء، فإن بعضهم "أشرف" من البعض الآخر. تفسر الإشكالية المعقدة لانتقال البركة داخل السلالات الشريفة إلى حد ما، ما يوجد من تفاوت في جاه الأسر الشريفة[9]. ومع ذلك كان الهرم الاجتماعي في فاس يعتمد على أساس سمعة بعض الأفراد أو السلالات في المجال العلمي، أو على أساس الثروة أكثر مما يعتمد على أساس البركة.

لم يكن كل الشرفاء أثرياء، بل كان بعضهم يعيش في بؤس مصقع، ويتقاضى من حين لآخر، بعض النتف من الهبات التي يحصل عليها أحفاد الرسول[10]. اغتنى بعضهم بالتجارة، ولم يشارك منهم في إدارة المخزن – باستثناء العلويين – سوى عدد قليل. ومع ذلك توفقت بعض الأسر الشريفة في التجارة، وفي خدمة الحكومة على حد سواء (العلمي- العراقي- الوزاني)[11] . ولم يتردد بعض الشرفاء سعياً وراء استرجاع أمجادهم في بيع لقبهم، ومصاهرة عائلات غير شريفة ترغب بدورها في إظهار تديّنها، وإحاطة أعمالها ببركة الشريف المقدسة[12].

تجسد البورجوازية التجارية الفاسية "العقلية الفاسية" في أعين جميع المغاربة الآخرين. وربطت بعض من أسرها علاقات قديمة (منذ قرون) مع المناطق المغربية الداخلية وبلدان إفريقيا الوسطى والشمالية، والشرق الأوسط وأوروبا. لقد شكل موقع فاس في الماضي باعتباره ملتقى الطرق التجارية محطة تجارية ضخمة، تسيطر على شبكة مبادلاتها طبقة من التجار تشبه إلى درجة كبيرة بورجوازية أوروبا ما قبل الثورة الصناعية. ولقد أدى الانفتاح الاقتصادي في القرن التاسع عشر إلى تطور هذه النواة من التجار، كما أن الحماية فتحت أمامها مجالات جديدة من النشاط. غير أنه سيكون من الخطأ أن نعتبر أن النخب الاقتصادية الحالية – رغم ما أصاب ثروات بعضها من تقلبات مدهشة- أنها نتاج برامج التصنيع والتنمية الفرنسية، لأن جذور هذه البورجوازية التجارية وجذور تجربتها في ميدان المبادلات ترجع إلى عهد أقدم بكثير من عهد الحماية.

كان لأبناء هذه العائلات مسؤولية كبيرة في تأسيس الحركة الوطنية. وبعد سنة 1956، اقتحموا الطبقة الحاكمة بقوة، وبثوا فيها أسلوباً يعكس القيم السائدة في وسطهم الاجتماعي، ونوعاً من "الروح العائلية". غير أن ذلك لا يعني أن المسؤولين لا يعتمدون سوى الانتماء العائلي وحده دون الكفاءة، عندما يتعلق الأمر بملء منصب شاغر، لكن أبناء البورجوازية الفاسية يجمعون في الواقع بين العناصر التي تبرر الوصول إلى المناصب العليا : المستوى التعليمي المرتفع، والكفاءات التقنية، والأصل الاجتماعي اللائق.

لقد كان تقدير ثروة البورجوازية الفاسية ولا يزال مبالغاً فيه باستمرار، وعلى الخصوص من بعض عناصر اليسار الذين لا يتساهلون مع من يعتبرونهم "طبقة مستغلة". لقد قام مفتش

فرنسي للشؤون المالية بتقدير ثروة ثلاث مائة من أغنى الفاسيين، فوجد أن ثلاثة أغنياء فقط تجاوزت مداخيلهم خمس مائة مليون فرنك قديم، بينما بلغت ثروة مائتي أسرة ما بين 10 و30 مليون فقط[13]. تبدو هذه الثروات المتواضعة حسب المقاييس الأوروبية، ضخمة داخل السياق المغربي. ولا همنا هنا المبالغ، بقدر ما همنا الأسر التي استطاعت أن تجمعها : لقد تحلت "دور" التجار والمسوقين (باعة الجملة والبضائع المستوردة) التي تهيمن على "الحانوتيين" أي الباعة الصغار[14]، بروح مبادرة عالية. هاجر أعضاؤها وأقاموا في الخارج، واستثمروا الأموال في أهم الموانئ المغربية. وبفضل شبكة الأسرة الواسعة (والهاتف العربي) كانوا يستطيعون توجيه البضاعات المستوردة مباشرة بعد وصولها إلى المناطق التي كانت فيها الأسعار أكثر ارتفاعاً[15]. ملك الفاسيون خلال سنوات اتصالهم مع الشرق الأوسط وأوروبا إمكانيات تكيف كبيرة، جعلت منهم إلى جانب حرصهم الغريزي على تنمية مصالحهم، أول جماعة هبت للاطلاع على المناهج الفرنسية، وأول عامل من عوامل تحديث المغرب.

وضع روني لوكلير (René Leclerc) سنة 1905 قائمة تضم أكبر تجار فاس[16]، ومازالت هذه الأسر تهيمن بشكل ملحوظ على قطاعات الاستيراد والتصدير، وعلى الحياة السياسية. تشتمل القائمة على دعائم الجماعة الفاسية من أمثال ابن جلون والتازي والأزرق والحلو وبنيس وبناني وبرادة وجسوس وابن شقرون والصقلي والشرايبي وبلمليح إلخ...[17]. عرف نفوذ هذه الأسر تقلبات سلبية وإيجابية حسب حظوظها في غالب الأحيان، على عكس الأسر المخزنية. لقد بنت أسر ابن جلون وبناني وبنيس وبوعياد ثرواتها على تجارة النسيج مع مانشستر، وعرف مستوى الأسرتين الأخيرتين تدهوراً في السنوات الأخيرة. لقد حافظت مع ذلك أسرة بوعياد على اتصالها بالثروات الكبرى بزواج إحدى بناتها من محمد الغزاوي، ومعه نكشف عن الوجه الآخر لهذه البورجوازية : جماعة المغاربة القلائل الذين أسسوا ثروات هائلة في بعض الأحيان، في عهد الحماية. إن غياب أسماء مثل السبتي والغزاوي ومكوار والعراقي، من لائحة لوكلير وكلهم اليوم من أثرياء المغرب الجدد، له دلالة كبرى. إنهم رجال أعمال جمعوا ثرواتهم بالمشاركة في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد العصري، مثل النقل وتجارة الحبوب وصناعات التغذية ومعاصر الزيت الصناعية إلخ... عوض الاقتصار

على النشاطات التجارية التقليدية المربحة، من استيراد السكر و شاي والأثواب والمضاربة العقارية[18].

أصبحت البورجوازية الفاسية بما تملكه من حذر وتبصر، ماهرة جداً في اللعب على جميع الواجهات. لقد استعملت جميع الوسائل للحفاظ على ثروتها من تعليم أبنائها وزواج المنفعة، أو استراتيجية الانتماء السياسي، إلى جانب دهائها الطبيعي ومهارتها التجارية. ويصف الشرايبي بأسلوب لاذع كيف يواجه الفاسي المسن بتبصره وواقعيته اكتساح العالم العصري للمغرب في سنة 1912 :

" لم أكن بحاجة إلى مساعدتك في أشغالي، ولكن من الآن فصاعداً سأحتاج إلى هذه المساعدة. زمني وزمنك، والإرث الذي ينقل أباً عن جد باعتباره وصفة خمرة معتقة أو كشعلة، هو في الوقت نفسه التراث الذي نحاول تغييره... زمني زمن السحرة باسم الله وباسم محمد تتم كل مضاربات البيع والشراء بلا رحمة ولا شفقة، وبذلك فإن هذا الزمن هو زمن المال".

"إن الرأسماليين المغاربة وحدهم – وأضع يدي هنا على الجرح الحقيقي – هم وحدهم الذين يرفعون رؤوسهم، ويؤخذ رأيهم بعين الاعتبار... لن يكون التفاوض مع الطوباويين، بل مع الأثرياء : السبتي... الإخوة السبتي، لا شك أنك سمعت عنهم، إنهم أصحاب الملايين. ليسوا بوطنيين ولا تهمهم لا السياسة ولا الإسلام ولا فرنسا. إنهم ثلاثة وهم وحدهم يقدمون خدمات للبلاد أكثر مما يقدمه الوطنيون، يهابهم ويحترمهم الجميع. لماذا ؟ لأن بوسعهم بالتمام والكمال شراء كل أراضي المملكة. زمنك سيكون زمن توطيد ومرافعات وحيل. لهذا الغرض علمتك، وستنجح أنت في المحافظة على هذا الإرث في الوقت الذي سأصبح فيه غير نافع"[19].

كم هم المغاربة الذين شعروا منذ البداية بأن الفشل يداهمهم، لأن مؤهلاتهم وكفاءاتهم أصبحت غير ملائمة مع الوضع الجديد، وبذلك بعثوا بأبنائهم للتكوين حسب مناهج العالم الغربي. ليس هناك جواب يتجاوز حدود الافتراضات، إلا أن جميع المغاربة يعترفون بذلك، بدءاً بالأبناء أنفسهم، الذين التحقوا بالمعاهد الفرنسية، وأسسوا جمعيات تلاميذ الثانويات الفرنسية – الإسلامية، وشكلوا نواة الحركة الوطنية، ثم أصبحوا ممثليها عندما بدأ الحوار مع

الفرنسيين. لقد شكلت ثانوية مولاي إدريس اطون* النخبة السياسية المغربية. ويضيق المجال هنا لعرض كل الشخصيات المغربية التي درست في هذه الثانوية، وفي ثانوية مولاي يوسف. يكفي أن نذكر بأن كلا من الحسن الوزاني، وعمر بن عبد الجليل، وامحمد الديوري، ومحمد عبد الكبير الفاسي، ومحمد السبتي، والتهامي الوزاني، ومحمد الخلطي، والأخوين أحمد ومحمد اليزيدي، ومسعود الشيگر، ومحمد حصار، وعبد اللطيف الصبيحي، كلهم درسوا في هذه الثانوية أو تلك[20]. وانضم إلى هذه الجماعة عدد من طلبة ثانويات مراكش والدار البيضاء، وتمكن بعضهم من اجتياز امتحان البكالوريا، ومتابعة دراستهم العليا في فرنسا في غالب الأحيان، بينما سافر آخرون للغرض ذاته – خصوصاً منهم شباب المنطقة الشمالية – إلى الشرق الأوسط للالتحاق بالجامعات العربية. وكان من بين هؤلاء المكي الناصري من سلا. ليس إذن من المدهش أن تسود اللغة الفرنسية بشكل واسع في أوساط النخبة المغربية، بل وفي قلب "الحلقة الداخلية" التي تمخض عنها حزب الاستقلال[21]. إذا كانت هناك بعض الشخصيات لا تتقن هذه اللغة أو تجهلها تماماً مثل الفقيه البصري من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وعبد الكريم غلاب مدير جريدة العلم، فإن بعض القادة أمثال علال الفاسي وعبد الهادي بوطالب الذين تلقوا دراستهم كلها باللغة العربية، تعلموا اللغة الفرنسية في سن متأخرة.

يدخل الزواج داخل الأسر البورجوازية في سياق الأغراض ذاتها التي كانت تهدف إليها الدراسات العصرية للشباب، أي المحافظة على ثروة الأسرة. ويشكل زواج العضالة (زواج الأقارب من العائلة الواحدة) قاعدة مثلى، ويمارس الزواج بين أبناء وبنات العم داخل الأسر الشريفة للحفاظ على نقاوة دم "السلالة"، بينما يمارس داخل الأسر التجارية الثرية لتدعيم الثروة، وداخل العائلات المخزنية لتوطيد مبدأ وراثة الوظائف العمومية. ويساعد زواج العضالة على حل كثير من المشاكل، أهمها تفادي تشتت الإرث العائلي طبقاً لما يقوله المثل الشعبي "ماهدوشي خيرنا لغيرنا"* . وفضلا عن ذلك فإن لزواج أبناء العمومة ميزة تتجلى

* – اطون : اسم ثانوية انجليزية أسست في القرن الخامس عشر، ذات أصول عريقة، كانت خاصة بأبناء الأرستقراطية البرجوازية – المترجم –

* "لا نعطي خيرنا لغيرنا".

في جلب زوجة للعائلة تعرف أسرارها، وتدرك مكانتها داخلها، وتراعي أكثر من غيرها مسؤولية الحفاظ على ممتلكاتها[22]. ويعترف الجميع بفوائد هذا الزواج، إلى درجة أن وعد الاقتران بابن العم يستعمل كعذر مقبول لصد كل طالب زواج غير مرغوب فيه[23].

لم يكن نموذج زواج العضالة يتجاوز هذه الأهداف، لكنه خرق في كثير من الحالات. لقد سعت الأسر التي ليست لديها شهرة أو ثروة، ولا تحتل أي منصب داخل الإدارة، إلى ربط علاقات قرابة مع الأسر المحظوظة بطبيعة الحال. وعلى العموم كانت العائلات الشريفة تتجنب الزواج "المختلط"، وحتى إلى عهد قريب كان يوجد بفاس نوع الشريفات العانسات من الدور العائلية يقضين وقتهن بالانشغال بأعمال تافهة في انتظار خطبتهن من أحد الشرفاء. لكن الحاجة الماسة إلى سد العجز المالي أرغمت السلالات الشريفة في عدد من الحالات إلى مصاهرة أسر غير شريفة، وعلى الخصوص منها أسر التجار الذين كانوا يرغبون في مثل هذه العلاقة لما تضفيه على أعمالهم من وقار وبركة. وفي غالب الأحيان كانوا يمنحون بناتهن إلى أحد الشرفاء (صحيح أن الأمر كان يتعلق في الغالب بعانسات لا ينتظر منهن خير) حسب المثل الشعبي : إلى داز على بنتك لخريف** يستر أعوارها شريف[24].

كانت المصاهرة بجانب هذا الزواج الذي يضمن السمعة الحسنة، مع العائلات المخزنية توفر للأسر التجارية حسن المعاملة الإدارية، بينما يوطد الزواج بين الدور التجارية الكبرى قوتها المالية.

ظهر في عهد الحماية أسلوب جديد خرق لزواج العضالة تجلى في "الزواج السياسي". لقد منعت السلطات الفرنسية جميع التظاهرات العامة للحد من نمو الحركة الوطنية. لكن العلاقات الزوجية نسجت بين الوطنيين شبكة واسعة من العلاقات العائلية، و لم يمض وقت طويل حتى اكتشفوا أن تجمعاً سياسياً يمكنه أن ينظم تحت ستار لقاءات عائلية بريئة. واستعملت من جانب آخر العلاقات العائلية وسيلة من وسائل توسيع الحركة، واستقطاب عناصر جديدة داخل فاس، وفي مدن أخرى. وتحولت بعد ذلك حفلات الزفاف إلى فرص ثمينة تستغل للاحتجاج تحت أنف مصالح الأمن العاجزة عن أي تدخل[25]. وأصبح للزواج

** إذا صارت بنتك عانسة لا من يرغب فيها فإن شريفاً يمكن أن يتولى أمرها.

السياسي رواج أكثر، بعدما انضمت البورجوازية إلى الحركة الوطنية في سنة 1944. وزادت هذه الرغبة بعد سنة 1956. توجد الآن شبكة أخطبوطية من العلاقات العائلية تربط بين جميع أطراف البورجوازية عبر كل المدن المغربية، وقد حاولت هذه الشبكة ولو بشكل متردد حتى الآن، أن تشد إليها بعض العائلات البورجوازية القروية. ويسهر الأبناء على تنظيم هذه العلاقات، لكنهم لا يملكون أي وسيلة لضمان استقرارها أو لإقناع أبنائهم بقيمة الدوافع التي تحركهم. ومن الملاحظ أنهم يصرون على البقاء في الخطة نفسها[26].

يعتبر حزب الاستقلال على العموم حزب الفاسيين، ولهذا الاعتبار ما يبرره إلى حد ما. فقد ظلت قيادته باستمرار تحت سيطرة بورجوازية المدن الكبرى التي يطغى عليها العنصر الفاسي. واشتملت الجماعة الوطنية قبل سنة 1934، على علال الفاسي وأحمد مكوار، وحمزة الطاهري، ومحمد بن الطالب بناني، وأحمد وحسن بوعياد، وعمر السبتي، وعبد القادر التازي، والحسن الوزاني. وانضم إلى هذه "الزاوية" كل من عمر بن عبد الجليل، وأحمد بلا فريج، ومحمد اليزيدي، وعبد السلام بنونة، ومحمد داود، وأحمد غيلان، والفقيه تانانا، ومحمد الغازي، ومحمد بالكورة[27]. لقد تغير اتجاه الحركة في سنة 1944، بتأسيس حزب الاستقلال والمطالبة بالاستقلال الكامل لأول مرة. اتجهت القيادة نحو تنظيم حزب جماهيري واسع، وقررت البورجوازية في الوقت نفسه تمويل نشاطه. لقد تمكن كل من الإخوة السبتي ومحمد الغزاوي من تكديس ثروة هائلة خلال سنوات الحرب، جعلت منهم مموِّلي الحركة الوطنية.

لقد دفعت ظروف سنوات ما بعد الحرب الصعبة بالبورجوازية إلى الالتحاق بالحركة الوطنية. تميزت هذه السنوات بتكاثر الجالية الفرنسية والمصالح الاقتصادية الأجنبية، وأدرك الرأسماليون المغاربة أنهم سيبعدون لا محالة عن السوق المالية، لأن إمكانياتهم النقدية أقل بكثير من إمكانيات منافسيهم الفرنسيين. وكانت إدارة الحماية تلعب دوراً أهم من ذلك، إذ عملت على منح التجار الفرنسيين جميع الامتيازات، وتتعاقد معهم على حساب المغاربة. لقد فهمت البورجوازية آنذاك أن خلاصها يكمن بتحطيم جهاز الحماية، وطرد المصالح الأجنبية، فعقدت كل آمالها على الشباب الذي تعلم في المدارس الفرنسية لكي يخوض الصراع ضد الرأسمالية الفرنسية، ونسقت حفلات الزواج والتحالفات الاستراتيجية لمواجهة

المنافسة الفرنسية داخل جبهة مكثفة من المصالح العائلية. وكانت مختلف عناصر هذه المنظومة (والعبارة ليست من قبيل المبالغة) تلتحم فيما بينهما بفضل القضية الوطنية وحزب الاستقلال.

لقد أصبحت المواقف أكثر اعتدالاً بعد الاستقلال، لأن الرأسمالي المغربي مثله مثل الكثير من الوطنيين يرغب في أن تبقى الأبواب مفتوحة في وجهه أكثر ما يمكن، ولذلك يسعى ليكون على اتصال بجميع التشكيلات السياسية والاقتصادية التي ظهرت منذ سنة 1956. لقد فقد حزب الاستقلال كثيراً من جاذبيته، لأن مهمته انتهت بنهاية عهد الحماية، ولأن الأوروبيين قاموا تدريجياً بتصفية مصالحهم. لكنه ما يزال يتلقى المساعدات من ممولية التقليديين (باستثناء الغزاوي)، أي السبتي، وأحمد مكوار (آخر من بقي بفاس من التجار الكبار الفاسيين)، وعبد العزيز العلمي، مدير مصنع تركيب سيارات فولفو، وأخوه زوج بنت محمد السبتي[28]. ومع ذلك ظلت شكاوي علال الفاسي مستمرة حول وضعية الحزب المالية، إلا أن الأوساط التجارية بدأت تبتعد عن المنظمات السياسية من غير أن يصل ذلك إلى حد القطيعة.

كان الاتحاد المغربي للتجار والصناعة والصناعة التقليدية الذي تأسس سنة 1956، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحزب الاستقلال، وكان محمد العراقي كاتبه العام، لا يخفي عطفه على الحزب، مع العلم أنه كانت توجد بين محمد بن الجيلالي بناني، أحد أهم قادة الاتحاد أيضاً، وبين أحمد بلافريج علاقة مصاهرة[29]. غير أن الحماس السياسي لأعضاء الاتحاد ضعف كثيراً بعد الانقسام الذي حصل داخل حزب الاستقلال، وامتنعوا عن اتخاذ أي موقف لصالح هذا الطرف أو ذاك[30]. وفي سنة 1962 توقفت المنظمة عن كل نشاط وتلاشت. ولا بأس أن نذكر هنا أن القصر استعمل جميع الوسائل لإشعار رجال الأعمال بأنه يفضل أن لا يكون لهم أي نشاط سياسي، لأن ذلك من الفضائل المرغوب فيها.

ومما يزيد تحفظ البورجوازية إزاء النشاط السياسي أنها تحتل مناصب إدارية هامة تخشى أن تفقدها إذا ما أثارت غضب السلطان. لم تكن العائلات المخزنية قبل الحماية تشرف بمفردها على الشؤون العمومية، وكان السلطان غالباً ما يكلف التجار للقيام بمهمات ديبلوماسية نظراً لمهارتهم الاقتصادية، واتصالهم بالعالم الخارجي، أو إسناد مهام الإشراف

على إدارة مالية الدولة[31]. وظلت البورجوازية الحضرية تسيطر بعد الاستقلال على هذين القطاعين من الإدارة، لأنها كانت وحدها في سنة 1956، قادرة على تزويد الإدارة بما يلزمها من الأطر لتوسيع مجال نشاطها، وحينما بدأت القطاعات الاجتماعية الأخرى التي لم تستفد من نظام التعليم في عهد الحماية تسترجع ما ضاع منها من الوقت، كانت النخبة الحضرية لاتزال تحتل الصف الأول من الهرم الحكومي[32].

لقد استولت هذه النخب على حصة الأسد في قطاعي المالية العمومية وشبه العمومية. وتضاعفت منذ سنة 1956، مشاركة الدولة في المشاريع الاقتصادية، وأصبحت تشرف على كثير من المنشآت، مثل المصارف ومؤسسات القرض ومراقبة الصرف إلخ... وبدأت في الآونة الأخيرة تسهر أيضاً على تصدير بعض المنتوجات، مثل الحوامض ومنتوجات الصناعة التقليدية. وعلى العموم، لا يمكن إنجاز أي مشروع هام دون مساعدة النظام أو موافقته، ولا بد لجميع المجموعات الاقتصادية أن تؤمن حياد الإدارة إزاءها، أو حسن معاملتها إياه لضمان نجاح أعمالها. لذلك قامت النخبة الحضرية بوضع عناصر منها – عن قصد، أو بسبب انعدام المنافسة في هذا المجال – على رأس جميع المصالح الإدارية الحيوية. وفي سنة 1966، أصبح لها جهاز استراتيجي يتجلى حسب الشكل التالي :

1– المواقع الاستراتيجية للنخبة الحضرية

بنك المغرب	رئيسه : ادريس السلاوي
البنك المغربي للتجارة الخارجية	رئيسه : عبد المجيد بن جلون، عضو بالمجلس الاقتصادي الخاص[33]
البنك الوطني للإنماء الاقتصادي	مديره العام : أمين بن جلون[34]
بنك القرض الشعبي	رئيسه : عمر بن عبد الجليل، عضو بنفس المجلس
مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية	مديره العام : عبد القادر بن سليمان
مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية	مديره العام : سي ناصر بلعربي

صندوق الإيداع والتدبير	مديره أحمد بنكيران
صندوق القرض الفلاحي	مديره : محمد بريك[35]
صندوق القروض العقارية المغربي	مديره : محمد الأزرق
اللجنة الوطنية للحسابات	مديرها : أمين بن جلون
القرض المغربي (كريدي ليوني سابقاً)	مديره العام : كريم العمراني، عضو بنفس المجلس
مصلحة الجمارك	مديرها : حسن العلمي
وزارة التنمية	أسندت إلى محمد بركاش[36]
وزارة المالية	أسندت إلى مأمون الطاهري[37]
مكتب الصرف	أسند إلى عبد الكريم الأزرق[38]
نائب الوزير الأول	محمد الزغاري[39]

يرتبط رخاء الطبقة السائدة اقتصادياً، من جهة، بالمواقع التي تحتلها داخل الإدارة، ومن جهة أخرى، بنشاطها الاقتصادي الذي ترعاه الحكومة. غير أنها أصبحت تفقد احتكار الكفاءة نتيجة النمو الضخم الذي يشهده التعليم. وتحرص النخبة كل الحرص على عدم إثارة غضب الحكم، أي القصر، للمحافظة على امتيازاتها. لكنه من الصعب جداً أن يتنبأ المرء بمواقف القصر، وبتطور التحالفات في المستقبل لمعرفة من سيتحالف مع من، وضد من. إن هذه اللعبة لعبة لا متناهية، وتعرف تقلبات مدهشة. لذا يتعين على جميع المشاركين أن يحافظوا على اتصالهم مع كل الأطراف توقعاً لجميع الاحتمالات... ويؤمن بعضهم أبواب المستقبل بربط علاقة جيدة مع الأحزاب مثل كريم العمراني مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والإخوة السبتي مع حزب الاستقلال.

ونظراً لتشابك الروابط العائلية والاقتصادية والاجتماعية للبورجوازية، فإن الحدود السياسية من الصعوبات بمكان تحديد مواقعها، وهكذا ينتمي الفرد إلى أنظمة متعددة من التحالفات التي يمكن أن تتعارض فيما بينها، بالإضافة إلى صراعات الولاء، وكذا الحرص على تماسك الجماعة، وكل ذلك يمنعه من تلاؤم سلوكه مع مبادئ الإيديولوجية التي يتبناها.

بعدما أشرنا مراراً خلال هذا الفصل إلى السلالات العائلية، لا بأس أن نتعرض الآن لإحدى هذه العائلات التي تتجاوز دائرتها جميع الأحزاب، والتي تضم كلا من أسر بن سليمان والخطيب وبوجبار وحصار الخ... يمكن في هذا الصدد رصد تداخل العلاقات العائلية، حيث نجد مثلا القبطان حسني بن سليمان رئيس القوات المساعدة في وزارة الداخلية[40]، بينما أخوه عبد الكريم بن سليمان[41] عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد المغربي للشغل، وعمهما السي الفاطمي بن سليمان يحتل منصب رئيس مجلس العرش في سنة 1955، وكان سفير المغرب في العربية السعودية سابقاً، وهو أب يحي بن سليمان الذي تزوج من إحدى بنات عائلة أعبابو، وقد احتل على التوالي منصب عامل إقليم ومنصب مدير الديوان الملكي. ومن جهة أخرى، تزوجت إحدى بنات السي الفاطمي بن سليمان من امحمد بوستة عضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال. ويزداد الأمر تعقيداً لأن زوجة السي الفاطمي بن سليمان تنتمي إلى عائلة الگباص المخزنية مثل عائلة بن سليمان، وقد تزوجت إحدى بناتها من عمر الخطيب أب الدكتور الخطيب رئيس الحركة الشعبية قبل سنة 1966. وفيما يخص زوجة هذا الأخير فإنها تنتمي إلى عائلة بوجبار من قبيلة بني ورياغل التي كان رئيسها وزير خارجية عبد الكريم الخطابي. ومن جهة أخرى تزوجت إحدى بنات أخ الدكتور الخطيب من أحد أفراد أسرة حصار القريبة جداً من حزب الاستقلال. ونختم هذه اللائحة بعبد الرحمان الخطيب (أخ الدكتور الخطيب) الذي كان يناضل في بداية الأمر داخل الاتحاد المغربي للشغل، ثم ناصر بكل حماس كلا من جبهة الدفاع من المؤسسات الدستورية والحزب الاشتراكي الديموقراطي قبل أن يعين وزيراً للداخلية[42].

هل هناك حاجة بعد كل هذا للتأكيد على أن جميع الأبواب – بما في ذلك أبواب الجيش والقصر – مفتوحة في وجه هذا التركيب العائلي الأخطبوطي ؟ ومع ذلك يسارع أعضاؤه إلى التأكيد على أن الجماعة العائلية لا تتصرف أبداً في تجمع سياسي، ويحرصون في أثناء لقاءاتهم على تجنب إثارة المشاكل التي لها علاقة بموضوع السياسة. ونظراً لإحساسهم القوي بالالتزامات التي تفرضها علاقات الدم والقرابة، فإنهم يمتنعون في أثناء اجتماعاتهم عن القيام بكل ما يمكن أن يؤدي إلى انفجار النواة العائلية بسبب الخلافات (السياسية). وفيما يخص المجال الاقتصادي، فإن التعاون يسوده دعم متبادل فيما بينهم على ما يبدو. تنطبق

كل هذه الملاحظات في ذات الوقت على مجموع العائلات الكبرى، وعلى النخبة السياسية بكاملها.

يهيمن أبناء البورجوازية الحضرية على الطبقة السياسية السائدة، وتبدو جميع أساليبهم وتصرفاتهم – عن خطأ أو صواب – وكأنها أساليب وتصرفات "فاسية" محضة. لذا شاع التذمر من "الاستعمار الفاسي" عندما استولوا في سنة 1956 على كل المناصب القيادية داخل الحكومة والأحزاب. لقد زادت كل مرحلة من مراحل حياتهم من وعيهم الجماعي. إنهم ينحدرون من أسر متحالفة فيما بينها، تربوا على المنوال نفسه[43]، وكانوا من المحظوظين، حيث درسوا في الجامعات، وناضلوا جميعاً في صفوف الحركة الوطنية، وها هم الآن يحكمون معاً البلاد.

لقد ثار جلهم، إن لم نقل كلهم، ضد العمائم القديمة، أي ضد آبائهم ونظامهم العتيق. ورفضوا كذلك شباناً، أن يسخروا من قبل الجيل السابق لتحقيق أهداف مادية (نفعية) صرفة. واعتنق بعضهم المذهب الماركسي ليعبروا عن سخطهم[44]. لكنهم سرعان ما عادوا إلى حظيرة الأباء، وأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن المصالح العائلية التقليدية خدمة لمنفعتهم الشخصية، وليس لمصلحة آبائهم. فكانت النتيجة أن تبنوا الأساليب القديمة التي جربت فعاليتها مع تحديثها، أي شبكات الأتباع والتحالفات وعلاقات الالتزامات والتكتيكات الدفاعية. لقد وحدتهم الحركة الوطنية خلال سنوات لمواجهة الهيمنة الفرنسية ولم يبق لديهم، بعد ذهاب الفرنسيين، هدف يجمعهم، بقي عليهم إذن، أن يحترس بعضهم من بعض.

2 – الأرستقراطية الفلاحية

"لقد استلهمت الحماية سياستها بكل بساطة من فكرة الضيعة الوطنية، وكان على القبائل أن تكون بمثابة هنودنا الحمر، كما كان على أهلنا من البربر أن يظلوا متوحشين طيبين يستحقون كل مودة واحترام، على أن تبقى ترقياتهم في حدود نياشين ضباط الصف"[45].

كان لسكان البوادي دور ثانوي في الحياة السياسية للأمبراطورية الشريفة. وكانوا بخضوعهم لسلطة السلطان الروحية، يدركون انتماءهم إلى جماعة تتجاوز حدود الوطن وحدود القبيلة، كما كانت المبادلات التجارية تجعلهم على اتصال دائم بالمدن[46]. لكن لم يكن المخزن يرى فيهم إلا مصدراً للضرائب. وكانت قبائل الگيش المقيمة في السهول تساهم أكثر في الحكومة المركزية بواسطة بعض المحظوظين الذين كان رضى العاهل يسمو بهم إلى أعلى المناصب. ولما استقرت الحماية، أدرك سكان بلاد السيبة القديمة أن مصلحتهم تقتضي أن يتعاملوا مع نظام تمثله إدارة قوية، يوجه المغرب إلى الاقتصاد العصري ويتوفر على برنامج تعليمي. أدرك سكان البادية بعد سنة 1956، أنهم ليسوا مؤهلين للمساهمة في المشاريع التي أعدتها الدولة الجديدة، ومنذ ذلك الحين يكافحون من أجل استدراك نقصهم إزاء الحضريين الأكثر ثقافة وتمدناً، ومن أجل الحصول على المكانة التي يستحقونها داخل النخبة.

ولئن كان الصراع بين الأجيال أكثر حدة في الوسط القروي على ما هو عليه في المدن، فليس في ذلك أي غرابة، نظراً للاختلاف الموجود بين عقلية أعيان البوادي وأبنائهم. والأعيان في أغلبيتهم من ابتكار الإدارة الفرنسية التي فرضت الاسم والمؤسسة في الوقت نفسه. لقد استولى بعض الطغاة المحليين قبل سنة 1912، وفي أثناء مرحلة التهدئة، على قطاعات صغيرة وبتزكية من المخزن في حالات كثيرة. وانطلاقاً من وجود هؤلاء القواد الكبار شرعت الحماية بدورها في خلق أعيان داخل القبائل والدواوير إلخ ... وكان الاختيار يقع أحياناً على أشخاص يحظون بتقدير أقاربهم ومعارفهم، وكذلك على أشخاص مجهولين، وكان لضباط الشؤون الأهلية حرية مطلقة، حيث لا يشترطون على مرشحهم سوى الطاعة والإخلاص. وفي الحقيقة، كان التعيين في غالب الأحيان جزاء تقدمه فرنسا لأولئك الذين ساعدوها في أثناء التهدئة. لقد كان هناك الكثير من ضباط الشؤون الإدارية يقومون بلذة بدور بيغماليون[47].

قام ألبير عياش بإحصاء عدد الأعيان في سنة 1950، فوجد أنه يتراوح بين خمسمائة وستمائة ألف شخص، أي ما يعادل 10% من سكان البوادي. ومن المرجح أن هذا التقدير يضم الأعيان وأتباعهم. كانوا يملكون ما يناهز أربعة ملايين هكتار موزعة على قطع تتراوح

مساحتها بين 12 و15 هكتاراً. وعلى الرغم من تواضع هذه المساحات، كان الأعيان يتميزون عن الفلاحين العاديين بتشغيل الخماسة لاستثمار أراضيهم. وكان هناك 7500 من الإقطاعيين الكبار (بمن في ذلك القواد الكبار) يوزعون فيما بينهم مليون وثمانمائة ألف هكتار، مستثمرة على الطريقة التقليدية، ولا يشكل محصولها بالنسبة لهم سوى تكملة للأرباح الطائلة التي تدرها عليهم مهامهم الإدارية[48].

كانت السلطة السياسية (قبل الاستعمار) يمارسها على العموم أمغار في بلاد السيبة (باستثناء مناطق القواد الكبار) ويخضع لانتخاب القبيلة لمدة محدودة، وتفوض له السلطة بصورة مؤقتة وفي نطاق محدود : توزيع حقوق السقي، أو الرعي، أو قيادة الحرب. وقد حطم الاحتلال الفرنسي هذا النظام بصفة كاملة عندما أخضع بلاد السيبة لسلطة المخزن، وأسند للأعيان (من مقدمين وشيوخ وقواد) صلاحيات دائمة، فتضاعف نفوذهم (أي الأعيان) بقدر ما زادت ثروتهم حسب القاعدة السائدة في المجتمع القروي التي تجعل جاه الفرد معادلاً لما يملكه من هكتارات[49].

غير أنه يجب أن لا ننسى أن جل الأعيان – وفي هذه الكلمة نوع من الالتباس- كانوا يعيشون بصفة متواضعة جعلت منهم نوعاً ما "كولاك" المغرب، إن لم يطمحوا أبداً إلى منافسة ثروة البورجوازية الحضرية، أو إدراك مستوى النخبة المدينية من العمل والثقافة. وبما أن عدداً منهم كانوا لا يحسنون النطق بالعربية – بغض النظر عن الفرنسية – حكم عليهم بالبقاء داخل هامش النظام الاقتصادي والسياسي.

وفيما يخص أبناءهم، فإن آفاق المستقبل قد تغيرت بعض الشيء بالنسبة إليهم . لقد سعت السلطات الفرنسية، انطلاقاً – مرة أخرى – من تأويلها الخاص لمثالية ليوطي إلى تكوين جماعة من المغاربة المخلصين كل الإخلاص لفرنسا، لكي يقوموا بدور الوساطة بين الإدارة وجماهير سكان البوادي، ولكي يتولوا بعض المناصب الإدارية الثانوية. ويبدو أن الآمال التي عقدها الفرنسيون على هذه النخبة كانت تفوق ما كانوا ينتظرون من النخب الحضرية. ومما لا شك فيه أن الجنود وضباط الشؤون الأهلية كانوا يشعرون بعطف أبوي نحو "برابرهم" البسطاء الشجعان. لقد بذلت الحماية كل ما في وسعها لوقاية البادية من "التأثير الفاسد" الذي يمارسه عرب المدن، ومن "تعصبهم الديني". وزاد الاقتناع بحكمة هذه

السياسة بصفة خاصة عندما بدأ الشعور الوطني ينتشر داخل الحواضر.

لقد أثارت الروح القتالية العالية التي برهن عليها الأمازيغ، وخصوصاً منهم سكان الأطلس المتوسط، خلال عمليات التهدئة، إعجاب الضباط الفرنسيين، فرأوا فيهم رصيداً من الجند يمكن استعماله في الحرب التي بدأت تلوح معالمها في أوروبا آنذاك. و لم يلاق الفرنسيون صعوبات في إقناع المقاتلين المحليين، إذ غدت المهنة العسكرية في إطار الجيش الفرنسي توفر لأبنائهم مستقبلاً زاهراً. وبعد ذلك أنشئوا أكاديمية عسكرية تستقبل الشباب الأمازيغي من جميع أنحاء المغرب [50].

كان المشرفون على إدارة الحماية يرون أبعد من ذلك. لقد قرروا أن يحافظوا على اللهجات الأمازيغية، وبذلوا كل الجهود لتقليص استعمال اللغة العربية ونشر لغتهم، لذلك كانوا بحاجة إليهم ليكوِّنوهم تكويناً فرنسياً، وذلك لاستخدامهم معلمين وكتاباً في المحاكم، ومترجمين يعملون في وزارة الداخلية. أنشئت لكل هذه الأغراض مدارس الأعيان في البوادي، وأسست ثانوية أزرو لاستقبال أحسن التلاميذ المتخرجين منها. وكانت هذه الثانوية بالنسبة للنخبة القروية بمثابة ثانوي مولاي ادريس بالنسبة للنخبة الحضرية.

شكلت هذه الثانوية التي أسست في سنة 1924، حجر الزاوية لسياسية فرنسا (البربرية) وكان النظام الذي تعبر عنه قد تم تصميمه بإتقان بالغ، على الأقل، على المستوى النظري. لقد منع خريجو أبناء مدارس الأعيان من متابعة دراستهم خارج مدينة أزرو، حيث كان التلميذ من الخميسات مثلاً، لا يسعه الالتحاق بمكناس أو بالرباط، كما كان الشأن بالنسبة لابن تارودانت الذي لا يتمكن بدوره من متابعة دراسته في مراكش. لقد أراد الفرنسيون أن تؤدي جميع الطرق إلى أزرو داخل دائرة (بربرية- فرنسية) مغلقة وبعيدة عن أي اتصال مع "العرب" أو اللغة العربية.

كانت بطبيعة الحال جميع المواد تلقن بالفرنسية، وخصصت ساعة ونصف في الأسبوع لتدريس العربية (كانت تدرس صباح يوم الأحد إلى حدود سنة 1944). كان التلاميذ يرتدون الجلباب المحلي، ويعاقبون كلما استعملوا العربية، ولو كان ذلك في أبسط المستويات (لقد وبخ تلميذ كتب اسمه أحمد بن الحسن لأنه استعمل "ابن" بالعربية عوضاً عن "أو" (الأمازيغية). لقد وفرت كل الشروط "لإبعادهم عن التعريب، ولتوجيههم نحو الثقافة الفرنسية في إطار فولكلوري"[51].

كانت ثانوية أزرو، بخلاف ثانويتي مولاي ادريس ومولاي يوسف، لا تتجاوز شهادة الطور الأول من الثانوي[52]. لذا كان التلميذ (الأمازيغي) الذي يرغب في متابعة دراسته يصطدم بحواجز مضاعفة، منها عجز جل أسر التلاميذ عن أداء تكاليف الدراسة العليا بسبب فقرها، بالإضافة إلى ضعف تكوينهم في اللغة العربية الذي يمنعهم من الالتحاق بثانويتي مولاي إدريس أو مولاي يوسف، حيث كان تعليم مادة اللغة العربية متقدماً. لذا لم يتجاوز شهادة الثانوية سوى عدد قليل، وكانت هذه النتيجة مطابقة لرغبة الفرنسيين، لأن ذلك يبقي الشباب الأمازيغي خريج أزرو تحت تصرفهم، ويسمح بتشغيله في منصب متواضع، وإعادته إلى مسقط رأسه. وبما أن التعليم سيوفر له سمعة بين ذويه، وسيجعل من "السيد" موظف الإدارة مفخرة لهم، فإنه سيتفانى في خدمة فرنسا بعيداً عن إغراءات ومخاطر المدن الكبرى.

غير أن الواقع لم يحقق جميع هذه الآمال، لأن أخبار ما كان يحدث في المدن، وعلى الخصوص ما تعلق منها بالحركة الوطنية سرعان ما كانت تشيع، ليس فقط إلى علم تلاميذ أزرو، بل جميع سكان البوادي. لقد نسيت الإدارة أو تناست أن تدخل في حساباتها كلا من العلاقات التجارية، والتنقلات الموسمية التي تربط المدن بالبادية بصورة دائمة، وظلت تؤمن بأسطورة الاكتفاء الذاتي عند الأمازيغ زمناً طويلاً بعدما كذبتها الأحداث.

انطلق دعاة الوطنية من مدن فاس والرباط ومراكش المجاورة للمناطق الأمازيغية، وشرعوا في استقطاب الأتباع من دون عناء. وكان ادريس المحمدي، من أنشط عناصر التحريض والدعاية، إذ غدا مسؤول حزب الاستقلال على ناحية مكناس التي تشمل الأطلس المتوسط، وتمتد إلى تافلالت. واستطاع بفضل عمله المستمر قبل وبعد الحرب أن يحبط جميع مخططات الإدارة التي كانت ترمي إلى وقاية البادية من عدوى الوطنية. ومما يثير الانتباه أن كثيراً من قدماء ثانوية أزرو حافظوا على انتمائهم لحزب الاستقلال منذ 1956، رغم موجة السخط التي عمت المناطق القروية ضد هذا الحزب.

أسست جمعية قدماء تلاميذ أزرو سنة 1942، ويبدو أن الإقامة وافقت ضمنياً على تأسيسها، أملاً منها في أن تصبح إطاراً للدعوة المعادية للوطنية. لكن رئيسها عبد الحميد الزموري[53]، سرعان ما كشف عن الاتجاه الوطني للجمعية بالمطالبة بزيادة هامة في حصص

تدريس اللغة العربية. نظم تلاميذ أزرو في سنة 1944، إضراباً تضامنياً مع إخوانهم في ثانويتي مولاي إدريس ومولاي يوسف، فكان ذلك برهاناً قاطعاً على فشل الخطة الوقائية التي اتبعتها الإدارة. وبعد ذلك اعتقل جميع القادة، وجمدت الجمعية كل نشاطها إلى سنة 1952. أدى صمود حركة المطالبة بالاستقلال سنة 1944، إلى بعض التنازلات مثل الزيادة في حصص العربية، والسماح لتلاميذ من أصل غير أمازيغي بالالتحاق بالثانوية، ورفع مستوى المناصب المخصصة لخريجيها. لم يكن احتجاج الجمعية ضد خلع السلطان سنة 1954 عنيفاً، و لم تطالب بالاستقلال التام إلا في سنة 1955 [54].

أصبح بعض الأعيان التقليديين من الشخصيات الرسمية بعد الاستقلال، منهم : الحسن اليوسي أول وزير للداخلية، وعدى أوبيهي أول عامل على إقليم تافيلالت. لكن هاتين الحالتين استثنائيتان، لأن معظم الأعيان فقدوا كل نفوذ تقريباً. والسبب في ذلك أهم يجهلون قواعد اللعبة السياسية على المستوى الوطني. لم ينفع هؤلاء دهاءهم السياسي في معالجة القضايا المحلية في شيء، عندما طرحت مشكلة الاختيار بين الاستعمار والوطنية. ولا غرابة في ذلك، لأن بعضهم من صنع الإدارة الفرنسية، بينما خشي البعض الآخر إثارة غضب أسياده الفرنسيين بالانضمام إلى صفوف الوطنيين. ولما دعا الگلاوي إلى خلع السلطان ارتمى الأعيان التقليديون بحماس، في مغامرة تذكر بالمناوشات القديمة التي كانت تحدث بين بلاد السيبة والمخزن، وشجعهم على ذلك تواطؤ السلطات الفرنسية. لقد ذهبوا ضحية تهورهم، وانعدام تجربتهم السياسية، و لم يعارض منهم عملية طرد ابن يوسف من العرش سوى سبعة عشر من القواد فقط(من بينهم محجوبي أحرضان ومبارك البكاي ولحسن اليوسي). لقد أدوا غالياً ثمن هذا الخطأ في السنوات الأولى من الاستقلال، لكن وضعيتهم بدأت تتحسن بعد العفو الذي صدر في حق جميع المشاركين في مؤامرة سنة 1953 [55].

لم يعان الأبناء من خطايا الآباء، وشقوا طريقهم داخل الطبقة القيادية السياسية. فأصبح بعضهم ملاكين كباراً بفضل استعمال نفوذهم الرسمي، لكن أهميتهم ترتبط بالدرجة الأولى بالموقع الذي يحتلونه داخل الجهاز الإداري. لقد شكلت ثانوية أزرو منجماً للأطر المنحدرة من أصل أمازيغي، حيث تمركزت حول وزارات الداخلية والعدل والتربية الوطنية. وتشكل وزارة الداخلية بصفة خاصة معقلاً للنخب القروية. ففي سنة 1956، عندما طرحت إعادة

استقرار الأمن داخل البوادي باستعجال، تم إلحاق العديد من موظفي وزارتي العدل والتعليم من قدماء أزرو بوزارة الداخلية. وقدَّر حسن الزموري الذي كان كاتباً للوزارة آنـذاك، أن عدد القواد منهم كان يبلغ 250 في سنة 1960، من مجموع 320 قائداً، كما بلغ عـدد الوزراء منهم أيضاً خمسة في سنة 1966، وهم : محمد التادلي، والمحجوبي أحرضان، وعبد الحميد الزموري، والجنرال أوفقير، وحدو الشيكر[56].

لقد ظلت البوادي باستمرار أشد انغلاقاً من المدن. لقد امتزجت النخب الحضرية فيما بينها، واتسعت آفاقها بفضل المصاهرة، والمبادلات التجارية وحركة التجار بين البلدان. وفي ما يخص البادية، فقد ظلت كمية المبادلات ضعيفة وإقليمية، لا تتعدى حيز العلاقات القبلية داخل الكونفدرالية الواحدة، أو مع سكان القرى والأسواق المجاورة. وكانت المصاهرات والروابط لا تتجاوز حدود المنطقة التي توجد فيها ممتلكات الزوجين. ولجلب رضا المخزن انتشرت بين القبائل عادة تقديم المحظيات... التي يبعث بها القواد إلى القصر، أي أحسن ما تملكه القبيلة من فتيات وخيول وبغال"[57]. لقد امتثل القائد أمهروق لعرف التقاليد عندما قدم إحدى بناته لمحمد الخامس في سنة 1958 [58] [59] .

لم يتوان الأعيان في المراحل الأولى من استعمال كفاءاتهم على الصعيد الوطني، ومن استغلال الوظائف الاستراتيجية التي استولى عليها أبناؤهم، بفضل تكوينهم الفرنسي لإنجاح مخططاتهم. لقد عمل أمهرهم وأقواهم منذ الاستقلال على توزيع أبنائهم بذكاء على مختلف المناصب الإدارية والسياسية.

ولم تكن قوتهم القائمة على أساس ثروتهم العقارية، أو على سمعتهم القتالية تتجاوز حدود منطقتهم، لأن "المغرب القبلي" كان يتشكل من إمارات صغيرة، ولا يقبل أي انفتاح على العالم الخارجي، على عكس ما كانت تفعله البورجوازية الحضرية. ولم يحاول بعض السياسيين تشكيل قوة سياسية موحدة تجمع بين هذه الوحدات الصغيرة المبعثرة إلا بعد سنة 1956.

يحمل المجتمع المغربي بصفة عامة، والمجتمع القروي بصفة خاصة تصوراً خاصاً عن الأحزاب السياسية، الأمر الذي يستحق أن نركز عليه بعض الوقت. لا يتضمن النشاط السياسي بالنسبة للطاغية القروي الصغير أي بعد إيديولوجي. ولا غرابة في ذلك لأن سلطته

ونفوذه ارتبطا على الدوام بما كان يملكه من وسائل القسر. وحتى لو أدى ذلك إلى نوع من الحيف والتشويه، يمكن القول إنه يعتبر الأحزاب بمثابة بدلة يرتديها المرء أو يخلعها حسب الظروف والمناسبات. وفي هذا الإطار اعتبرت كل من الأحزاب والنقابات وجماعات المقاومة بالنسبة للمنخرط فيها تجمعات مصلحية، لا ترتبط بأي التزام ببرنامج سياسي معين، أو هدف مشترك، بل ينتظر من هذه التشكيلات السياسية أن تكون وسيلة لخدمة مصالحه، وتعزيز نفوذه، وتقريبه من فوائد الحكومة المركزية، وفيما إذا عجزت عن ذلك فإنه يبتعد عنها. يصبح في إطار هذه الشروط أيضاً من شبه المستحيل أن يحتفظ السياسي القروي "المعارض" على جماعة مؤيديه، وإذا ما تشبث باختياراته ومثله السياسية يضطر إلى استعمال جميع الوسائل لكي لا يضيع نفوذه بسببها.

لم تعرف البوادي غير هذا الواقع منذ الأزل. وحتى تقديس الأولياء المبرر بدوافع دينية في الظاهر، كان لا يمنع الأمازيغ من التراجع عن دفع الزيارات لولي يعجز عن مقاومة ابتزاز المخزن للسكان، ومنحها إلى ولي آخر يضطلع أكثر بمسؤولياته. لقد عانت جميع الأحزاب من علة هذه الوضعية – النفعية التي يتميز بها سكان البوادي، وانتهى بها الأمر إلى التكييف معها بشكل أو بآخر، وإلى التجاوب مع الصورة التي يحملها القرويون عن المنظمات السياسية.

ولئن كانت هذه المواقف تميز سلوك الأجيال القديمة بصفة خاصة، فإن سلوك الشباب لم يتحرر منها بعد بشكل كامل. ونجد عبر تطور جمعية قدماء تلاميذ أزرو منذ سنة 1956، نماذج تظهر من خلالها عناصر التشابه والاختلاف بين سلوك الجيلين. عقدت الجمعية أول مؤتمر لها بعد الاستقلال سنة 1957، وحضره ابن بركة لتأكيد روابطها مع حزب الاستقلال. وعندما حصل الانقسام أعلنت جماعة أزرو مساندتها التامة للجناح التقدمي. لكن هناك من يدعي أن هذا الموقف جاء على إثر تعيين عبد الله إبراهيم التقدمي، رئيساً للحكومة، وليس على أساس اعتبارات إيديولوجية. والدليل على ذلك أن معظم أفراد هذه الجماعة كانوا من الموظفين، وجاء بذلك موقفهم بمثابة إعلان الولاء لرئيسهم الجديد.

لقد حصل خلال السنوات الأولى من الاستقلال سباق بين الحركة الشعبية وجناح ابن بركة في حزب الاستقلال لبسط نفوذهما على الجمعية[60]. وأسفر هذا السباق عن بروز

تيارين سياسيين واسعين داخلها : تيار "رجال السلطة و نضبص من جهة، وتيار التقنـيين من جهة أخرى.

كان التيار الأول، في حدود آفاقه الضيقة، وربما كذلك شعوراً منه بالنقص، ينحـاز إلى "الخط السياسي الأمازيغي" الذي تدافع عنه الحركة الشعبية. واقتربت هذه الجماعـة مـن الحكومة عندما شارك فيها قادة الحزب في سنة 1961. أما التيار الثاني، الذي تخرج أعضاؤه من الجامعات الفرنسية أو المغربية، فقد شن حملة ضد تخلف وضـبابية الحركـة الشـعبية، وانضم بذلك إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان يتحدث باسم هذه الفئة كل من التهامي عمار وعبد الحميد الزموري. أما محمد شفيق الذي رفض الانخراط في الحـزب على الرغم من مشاركته لأفكار التيار الثاني، فقد انتخب رئيساً للجمعية للحفـاظ علـى التوازن بين الطرفين، وظل في هذا المنصب خمس سنوات.

لقد خرج مكتب الجمعية عن مواقفه المعتدلة في أثناء استفتاء سـنة 1962، ودعـا إلى مقاطعة الدستور، وصادق المؤتمر المنعقد في السنة نفسها في جمع لم يشارك فيه سوى عـدد قليل من "رجال السلطة" على ملتمس يصب في الاتجاه نفسه. وأثار هذا الموقـف غضـب القصر، فأمر بإنزال قانون الجمعية من مستوى قانون الجمعيات ذات المصـلحة العامـة إلى مستوى الجمعيات الثقافية الإقليمية، فأدى هذا القرار إلى إخماد حماس الجمعيـة المتـأجج، وفقد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد ذلك كل إغراء، بعدما اعتقل المئات من مناضـليه بتهمة التآمر من أجل اغتيال الملك. وفي سنة 1966، دعا مناضل قديم من الاتحاد الـوطني للقوات الشعبية (انفصل عن الحزب) إلى عقد مؤتمر مصغر، شارك فيه عدد مـن "رجـال السلطة" المخلصين لأحرضان وللحركة الشعبية التي استولت على الجمعية[61].

يستحيل أن يتعرف المرء على الانتماء السياسي (الأمازيغي) بالاعتماد علـى وضـعيته الإدارية، سواء أكان قائداً أم ضابطاً، معلماً أم مهندساً زراعياً. يظـل وعـي الأمـازيغي بأمازيغيته حاضراً، ولا يغيب ذلك تماماً عن فكره مهما بلغ مسـتوى تقدمـه، ولا يحـس بالاطمئنان إلا بين ذويه[62]، وحيال الميل العام الذي يميز الساسة الذين هم من أصل أمازيغي، والممثل في النـزوع إلى اتخاذ القرارات التعسفية، وفرض السلطة بواسطة العنف، يصـعب معه القيام بالتمييز الكلاسيكي بين ما هو يمين، وما هو يسار. إنهم ليبراليون ومحـافظون في

الوقت نفسه، ومن الأفضل حسب رأيهم عدم استعمال هذه المصطلحات. فأسلوبهم أسلوب خاص، تعجز كل المعاجم عن التعبير عنه بصورة ملائمة. يبدو سلوكهم مثل سلسلة من التقلبات المفاجئة، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار مذهباً أو برنامجاً معيناً. وإذا كانوا يفتقرون إلى الفصاحة السياسية، فإنهم أثبتوا مهارتهم في استعمال بنادقهم أحسن استعمال للدفاع عن مصالحهم. نقدم فيما يلي التساؤل الذي قام به سالم العبدي في أثناء حديثه عن الصراع بين بوحمارة والسلطانين مولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ، حيث قال :" إذا أرادت "خيمة" أن تتوفق في هذا العصر، أليس من مصلحتها أن يكون الأب بجانب السلطان، وأن يكون الابن مع بوحمارة"[63].

يلخص تاريخ دوار تاشاويت الواقع على بعد كيلو متر ونصف من ميدلت في نقطة الالتقاء بين الأطلس المتوسط والكبير، تاريخ بلاد السيبة بأكملها. عندما قرر مولاي الحسن إخضاع تافيلالت، بدأ بتهدئة أحواز ميدلت. ويتذكر حتى الآن بعض الشيوخ كيف كانوا هم وأطفالهم يسدون خلال الليل الثغرات التي سببتها المدفعية الشريفة، فيصطدم السلطان كل صباح بأسوار سليمة، ويذكرون باعتزاز صمود دوارهم في الوقت الذي سقطت فيه المدينة المجاورة. ولم تستطع فرنسا بدورها أن تحتل هذه المنطقة إلا بعد سنة 1917. لا يزال عهد السيبة حياً في أذهان القرويين، ويشكل بالنسبة للشباب منهم "عهداً تاريخياً مجيداً". ويمكن أن نتقدم خطوة أخرى في التاريخ، حيث نجد في سنة 1946، أحد أكبر الملاكين، ومن أهم الأعيان كان قد عين (مقدماً) للدوار ؛ وكان لهذا الأخير أربعة أبناء درسوا في ثانوية أزرو. وفي سنة 1957، أصبح أكبرهم قائداً في المنطقة، بينما يشتغل آخر منهم أستاذاً في التعليم الثانوي. ويشكل نجاح الابن الأول بالنسبة للأب مفخرة تعزز نفوذه الشخصي. كان (المقدم) يملك قبل الاستقلال ما يعادل خمسة عشر أو عشرين هكتاراً موزعة على قطع متعددة كلها تقريباً مسقية ويحرثها خماسة[64]. وبعد سنة 1956، تعمم العمل المأجور فاستأجر عدداً من الحراثين. غير أن وضعية هذا "الإقطاعي" الصغير أصبحت مهددة فجأة بسبب الإنعاش الوطني، أي البرنامج الذي أعدته الحكومة لتشغيل اليد العاملة القروية من أجل تخفيض البطالة. ويتقاضى العمال في إطاره أجرة يومية تعادل قيمتها أربعة دراهم (نقداً) وتفوق بكثير الأجرة العادية التي كان يحصل عليها العمال الزراعيون قبل ذلك. هجر

العمال أرض (المقدم) لطلب الشغل داخل ورش الحكومة، فاضطر أن يحرثها بنفسه. لقد ساهم الإنعاش الوطني في هذه الحالة على الأقل في تفتيت علاقات الاستغلال التي ترتكز عليها البنية الإقطاعية القروية. وبجانب ذلك، هاجر جميع أبناء تاشاويت إلى المدن للبحث عن وظائف إدارية، و لم يبق أي واحد منهم يرغب في خدمة الأرض. ومن المنتظر أن يقوم أحد أبناء (المقدم) بتواطؤ مع الإدارة، أو مع تاجر من تجار ميدلت بشراء جميع الأراضي التي يملكها سكان الدوار[65]. ومما لا شك فيه أن الفلاحة المعيشية، التي كانت تمارس في السابق داخل القبيلة أصبحت في عداد الماضي.

ما عاشته تاشاويت من تقلبات سياسية يثبت من جديد عدم صلاحية التصنيفات الإيديولوجية لدراسة الواقع القروي. لقد عرف حزب الشورى والاستقلال نجاحاً كبيراً في مدينة ميدلت ونواحيها بعد سنة 1956، وذلك لسببين : أولهما عداؤها لحزب الاستقلال، وثانيهما عطف عدى أوبيهي على الشوريين. وعندما رفع هذا الأخير علم الثورة في سنة 1957 [66]، هرع (مقدم) تاشاويت وكثير من الأعيان بعدما غمرهم روح السيبة من جديد إلى بنادقهم وخناجرهم للدفاع عن آيت إزدكَ وعن الأمازيغية. وفيما بعد انضمت تاشاويت إلى أحرضان بعد النزاعات التي حصلت داخل الحركة الشعبية.

أصبح محمد بارو، أحد أبناء تاشاويت، قائداً على المنطقة بعد الاستقلال. ويرجع له الفضل في تشجيع أبناء (المقدم) من أجل متابعة دراستهم، وتمكينهم من منحة دراسية من الرباط. كان بارو يتمتع بسمعة طيبة داخل قريته، وفي مدينة ميدلت، و لم يمس نفوذه بأذى بعد نقله إلى سلا وانضمامه إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لكن شهرة هذا الأخير باعتباره حزباً معادياً للملكية نالت تدريجياً من سمعة بارو، ولما رشح نفسه بمدينة ميدلت في الانتخابات البرلمانية سنة 1963، لم يحصل إلى على 3000 صوت من مجموع 000 28. اعتقل محمد بارو في السنة نفسها بتهمة المشاركة في المؤامرة ضد الملك، حيث يعيش الآن في المنفى بالجزائر. ومازال أبناء جيله ينظرون إليه بإعجاب كبير، لكن المسنين يدينونه لا لأنه "اشتراكي" بل لأنه لعب وخسر.

تعد عملية وصف السياسة في الوسط القروي واستقصاء بعض الخصائص بأنها في غاية الصعوبة، ويخشى أن لا تخلو الكثير من الملاحظات المعروضة آنفاً من إشكال. ومع ذلك

يمكن أن نقوم الآن باستجلاء بعض الملاحظات العامة. إن عدد أبناء الأعيان الموجودين داخل النخبة يفوق عدد آبائهم بكثير. وإذا كان بعض الأعيان المسنين وعلى رأسهم (أمهروق واليوسي) مازالوا يحتفظون ببعض النفوذ، فإن سلطتهم الآن في طريق الانتهاء باضمحلال المجتمع القبلي. وعلى عكس أبنائهم فإنهم قد استولوا على مواقع لا بأس بها داخل الإدارة والجيش، وقد حرصت إدارة وزارة الداخلية بلا جدال على إيلاء أفضلية للعالم القروي. إنهم يشبهون آباءهم في تصورهم السلطوي للحكم، واحتقارهم لدقائق اللعبة السياسية، وميلهم إلى اتخاذ الإجراءات العنيفة والمباشرة، ويختلفون عنهم، لأن تربيتهم تجعلهم يلونون نشاطهم بألوان إيديولوجية، تساعد على التمييز إلى حد ما داخل النخبة القروية، بين تيار محافظ، وتيار تقدمي.

لقد تلقت كلا النخبتين القروية والحضرية، تربية موحدة، أدت في بعض الأحيان إلى اندماج بعض العناصر من الثانية اندماجاً كاملاً في الأولى نظراً لتفوقها. لكن، على الرغم من هذا القاسم المشترك، لا تخلو قمة الهرم السياسي من حالات تدل على وجود تناحر بين إرادات ومصالح متناقضة. مثلاً، يقوم كل من الجنرال أوفقير وأحرضان بحرب خفية لكي يبقى الجيش في دائرة نفوذ الأمازيغية، وتحاول البورجوازية الحضرية من جهتها تثبيت أبنائها داخل هيئة يمكن أن تقوم في يوم من الأيام بدور حاسم في توجيه مصير البلاد.

وهناك شعور آخر مشترك يجمع بين الحضريين والقرويين، شعور كامن في وعيهم بالانتماء إلى نخبة ؛ يؤدي إلى نتائج متعددة، لكون النخبة لها ميل فكري إلى تصور السياسة على أنها مسألة أشخاص، وليست مسألة أحزاب، كان ينظر إلى التشكيلات السياسية في غالب الأحيان على أنها مجرد تحالفات جد مرنة، يمكن حلها وإعادة تشكيلها على أساس توجيه جديد، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. صرح في هذا الصدد أحد أعضاء الحركة الشعبية للمؤلف بما يلي : "إننا نكون عائلة واحدة من الاستقلاليين أو الاتحاديين أو الملكيين، لكننا في الواقع أصدقاء، يعرف كل منا الآخر، ولا يجب أن ينظر إلى خلافاتنا الرسمية بجدية. قد يوجد الملكيون اليوم في الحكم، لأننا في حاجة إلى مساعدة من الولايات المتحدة، لكن إذا ما تدهورت علاقاتنا أكثر مع فرنسا أو قطعت علينا الولايات المتحدة مساعداتها سنشكل حكومة يتزعمها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو الاتحاد المغربي للشغل،

وسنطلب من روسيا أو الصين أن تساعدنا". يمكن كذلك أن ننصت إلى تأملات أحد المحايدين معبراً بقوله : "يوجد الآن حزب الاستقلال في المعارضة"[6]، ويطالب باتخاذ إجراءات راديكالية متنوعة، كما يسعى إلى التحالف مع الاتحاد المغربي للشغل. ومن الممكن أن تبدأ الحركة الشعبية في التخفيف من مساندها المطلقة للنظام الملكي، تحت تأثير بعض المرتدين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن إذا قام الملك بتعيين حكومة من الاستقلاليين والاتحاد المغربي للشغل، فإننا يمكن أن نتصور ظهور معارضة جديدة تجمع بين الحركة الشعبية وبقايا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بالإضافة إلى المستائين من مناضلي الاتحاد المغربي للشغل. وستنقلب حينئذ الأدوار، لأن الاستقلاليين والاتحاد المغربي للشغل سيمثلان جناح المحافظين، بينما ستمثل الحركة الشعبية جناح التقدميين. ويمكن أن نتصور أيضاً تحالفاً آخر بين الدكتور الخطيب ورضا گديرة وبعض العناصر من الاتحاد المغربي للشغل لإنشاء حزب يساري جديد...".

كل شيء إذن ممكن في العالم الصغير للنخبة، لأنها تتكون من جماعات بمثابة بيادق قابلة للتبادل، وليس لها أي مدلول سياسي ثابت. وينتمي أعضاؤها إلى أوساط اجتماعية متقاربة، وتجمع بينهم تربية موحدة، ومصالح مشتركة. تخفف كل هذه العوامل من حدة الاختلافات السياسية بينهم. وبعدما ورثت السلطة السياسية سنة 1956، أخذت هذه النخبة الآن تشق طريقها نحو السيطرة على السلطة الاقتصادية.

3- الغياب الكبير للنساء واليهود من النخبة

يمكن أن يعالج دور المرأة السياسي بسرعة، لأن المرأة لا تقوم عملياً بأي دور يذكر في هذا المجال، نظراً لكون مجتمع الذكور لا يعترف لها بأي كفاءة خارج نطاق اختصاصها العادي. وعلى الرغم من حق التصويت الممنوح لها، يرى الجميع أن عليها أن تستثمر مواهبها بعيداً عن الميدان السياسي.

ومع ذلك، يظل للمرأة تأثير غير مباشر على الحياة السياسية، وإن كان لا يحظى في الغالب بما يستحقه من الاهتمام. لقد قامت على الدوام بوظائف هامة داخل الأسرة مثل رعاية الأطفال، والسهر على تربيتهم وتنشئتهم، وتلقينهم مبادئ الدين الأولى. وتقوم الأم

أيضاً باختيار زوجات أبنائها، وغالباً ما تجد نصائحها في هذا الميدان آذاناً صاغية داخل العائلة الأبوية. تستطيع النساء أيضاً إشعال نار الفتنة، أو إخمادها بالتدخل لدى النساء الأخريات، أو لدى رجال العائلة، ويستعملن وساطتهن خفية وبصورة غير رسمية في حالات كثيرة. إنهن يحافظن على الاتصال بين المتنازعين، ويتفاوضن عند الحاجة، كما يشكلن مصدراً للمعلومات والنصائح المفيدة. لكن، لم يتعد تأثيرهن حتى الآن دائرة العائلة، و لم تبرز مساهمتهن في الحياة السياسية الوطنية سوى خلف قيادة الرجال.

لا توجد بالمغرب أي حركة نسائية مستقلة بقيادة النساء، ولقد باءت بالفشل كل محاولات التي بذلت في هذا المجال، وأولها محاولة الأميرة للا عائشة، أيام الحركة الوطنية... وحفاظاً على المظاهر نظمت جميع الأحزاب والنقابات فروعاً نسوية غير مستقلة. وكانت ميكة الفاسي تأمل في إنشاء منظمة تستطيع الاستمرار داخل حزب الاستقلال، لكن جماعتها تقلصت بموازاة جمود الحزب. لم تبذل النساء المغربيات بعد، جهوداً كافية لفرض وجودهن. كما أنهن لا يتصرفن كسياسيات إلا في حالات نادرة. ويعتبر مثال حليمة ورزازي، عضو بعثة المغرب لدى الأمم المتحدة، حالة محدودة بعد اكتسابها مكانة سياسية. أما ما يتعلق بالمبادرة الرمزية بتعيين للا عائشة سفيرة، فإنها تبقى إلى حد ما بلا وزن ما دامت زوجة الملك لا تظهر أمام الجمهور.

وتنعدم أيضاً مساهمة النساء في الميدان الاقتصادي، وإلى جانب ذلك تابعت أقلية ضئيلة منهن فقط دراستهن العليا في عهد الحماية. و لم يعارض الفرنسيون- في هذه الحالة على الأقل – تصورات المسلمين السلبية فيما يتعلق بفوائد تعليم المرأة[68] [69]. ويظهر أن النساء ليس لهن حيز هام داخل النخبة بسبب ضعفهن الاقتصادي، وانخفاض مستوى تكوينهن، ومن المرجح أن تستمر هذه الوضعية بعض الوقت.

مر زمان كانت تساهم فيه العناصر اليهودية الثرية، المتعلمة والنشيطة في الطبقة القيادية المغربية، لكن بعد أن مات جلهم، وبسبب الهجرة، أصبح هذا الأمر في عداد الماضي.

كان لليهود في القرن التاسع عشر، وعلى الخصوص في عهد مولاي عبد الرحمن، نصيب وافر في المبادلات التجارية التي بدأت تتطور آنذاك مع الأجانب. لقد تغلغلت الشركات التجارية الفرنسية في أرجاء المغرب، انطلاقاً من الجزائر، وتبعتها الشركات

الأنجليزية بعد وقت قصير. وبجانب ذلك تأسست شركات للتصدير في المدن الساحلية، مثل آسفي والجديدة والدار البيضاء والصويرة. وعلى إثر ذلك بدأ اليهود الذين كانوا يعيشون في سوس والأطلس الكبير منذ قرون يهاجرون إلى تلك المدن، حيث كانت جالية يهودية معظمها من الجزائر تقوم بتمثيل المصالح الأجنبية [70]. وبجانب ذلك تولى أعضاء من عائلة قرقوز - وكان بعضهم يحملون جنسية فرنسية - مهمة تجار سلطان الأسرة العلوية لمدة ثمانين سنة على الأقل[71]. ويقدم أولاد بوطبول حالياً الخدمات نفسها للقصر، بينما عمل بعض الأفراد من أسرة قرقوز القاطنين بمراكش وسطاء لصالح الگلاوي[72].

كان لكل عائلة من العائلات اليهودية، سواء في المدينة أو البادية، حامٍ مسلم. ولم يكن هذا الأخير يتردد في إزعاج محميه واحتقارهم ونهبهم، لكنه كان يتوسط لهم عندما يحدث أي مشكل مع مغاربة آخرين. لقد زوج بعض الأثرياء من يهود فاس بناتهم بمهور عالية، لعائلات مسلمة، لتخدمن مصالح أبائهن داخلها، مقابل التخلي عن عقيدتهن. ليس هناك إذن، ما يدعو إلى كثير من الدهشة عندما نجد كثيراً من العناصر المتشابهة بين البورجوازية التجارية اليهودية والمسلمة. وزد على ذلك أن العديد من العائلات الفاسية التجارية — وبكل دقة نخبتها — أمثال لحلو وبرادة وجسوس وبنيس وبن شقرون وبن كيران والكوهن[73]، كلها يهودية الأصل، واعتنقت الإسلام. وقد أدى التوسع الاقتصادي الأوروبي في القرن التاسع عشر إلى قلب العلاقة، وبالأخص بين الحماة والمحميين من مسلمين ويهود. وبعدما استفاد اليهود من حماية الأوروبيين بشكل واسع، وأصبحوا وسطاءهم المفضلين، إذ ذاك بدأ المسلمون يغازلونهم باعتبارهم وكلاء القنصليات، وسماسرة شركات العقود التجارية [74].

لعب اليهود دوراً هاماً في المجتمع المغربي، وتعزز موقعهم داخل الإدارة الفرنسية والأوساط الاقتصادية بفضل انفتاحهم على التعليم العصري، وتأييدهم لنظام الحماية. لقد استطاعت نخبة منهم تكوين مدارس الرابطة اليهودية مند سنة 1862، على الطريقة العصرية أن تساهم في المشاريع التي أنجزها فرنسا. ويلاحظ عياش أن 67% من الأطفال اليهود كانوا يدرسون في المدارس سنة 1952، مقابل 10% من أطفال المسلمين[75]. لذا كان عدد كبير منهم يتوفرون على جميع الشروط الضرورية — من ثروة وثقافة — للمساهمة في الطبقة القيادية بعد سنة 1956 [76].

لقد ناضلت جماعة صغيرة من اليهود الشباب[77] في السنوات الأولى بعد سنة 1956، في صفوف حزب الاستقلال، وشجعت الجالية اليهودية على الاندماج بحماس في الحياة السياسية المغربية. كما كانت تدفعها إلى الانخراط في الأحزاب السياسية سعياً وراء تدعيم "الوفاق بين اليهود والمسلمين". وفي يوليو من سنة 1956، أسست "لجنة للوفاق" تحت رئاسة المسلم الدكتور حصار، وصدرت مجلة دورية تحمل اسم (الوفاق) للتعريف بأهداف اللجنة، لكن المشروع آل إلى الإخفاق، لعدم اهتمام النخبة المغربية التي لم يكن لها حافز على الاعتناء بهذه المسألة من جهة، ولتردد الجالية اليهودية وخوفها من جهة أخرى.

وقد أدى تأسيس دولة إسرائيل في سنة 1948، إلى هجرة 80 000 يهودي مغربي من مجموع 225 000. وشنت المنظمات الصهيونية حملة دعائية ضخمة لتهجير الجالية اليهودية من بلد يخضع لهيمنة المسلمين. وكانت الحكومة المغربية لا تنظر بعين الرضا إلى هذه الهجرة الكثيفة نحو دولة تعتبرها عدوة، وهذا ما أدى إلى عرقلة الوفاق المنشود بين المسلمين واليهود المغاربة. وزد على ذلك أن بعض أعضاء النخبة اليهودية كانوا يرغبون في الحصول على حرية التصرف باعتبارها جماعة متميزة. وعندما أعلن محمد الخامس عن نيته في تعيين عضو يهودي داخل الحكومة المغربية الأولى – حيث تم اختيار الدكتور بتركين وزيراً للبريد – طالب بعضهم أن تتولى الطائفة الإسرائيلية أمر انتخابه. لقد حصل صراع بين تيارين داخلها : يعتبر التيار الأول انتماءه إلى الوطن قبل هويته الدينية، بينما كان التيار الثاني – الذي تغلب في نهاية الأمر – يدافع عن موقف معاكس.

انخفض عدد الجالية اليهودية إلى 55 000 نسمة في سنة 1966، بعدما هاجر أكبرهم سناً، وأقلهم ثروة إلى إسرائيل، وهاجر الأغنياء إلى أوروبا. ولم تمارس في الواقع أي مراقبة صارمة على الهجرة اليهودية. وأثرى كثير من المغاربة عن طريق الاتجار بجوازات السفر وتهريب الرساميل إلى الخارج، وشراء العقارات التي تركها المهاجرون[78]. يتمتع أعضاء الجالية الذين فضلوا البقاء في المغرب بحظ لا بأس به من الثروة والتكوين، ويشتغل عدد كبير منهم موظفين أو تقنيين محنكين في وزارات المالية والصناعة والأشغال العمومية[79]. كما يشتغل عدد آخر في القطاع الخاص، ومنهم الأطباء ووكلاء شركات التأمين ورجال الأعمال، أو ممثلون عن الشركات الأجنبية. لقد أصبح اندماجهم في النخبة أمراً

مستحيلا[80]. وأصبح أمثال مايير طوليدانو (Meyer Tolédano) المناضل السياسي النشيط وعضو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قلة أكثر فأكثر. ذلك أن الأغلبية تفضل الانتفاع بأكبر قدر ممكن من موقعها الاقتصادي، وتتجنب الخوض في السياسة، خوفاً من الاصطدامات مع المسلمين. وتقتصر النخبة المغربية من جانبها على القيام من حين لآخر بمبادرات رمزية لإدماج اليهود، من غير أن تؤدي هذه المحاولات إلى أي نتيجة فعلية[81].

يبدو أن مشكلة اليهود المغاربة في طريق التصفية. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قاموا به في الماضي، وما يمكنهم إنجازه في المستقبل داخل الطبقة القيادية، سيظلون بعيدين عن النخبة السياسية، على عكس المرأة المغربية التي لا بد أن يكون لها دور هام في المستقبل، ولو أن مشاركتها في الماضي كانت منعدمة.

هوامش الفصل الخامس

[1] – انظر : R. LE TOURNEAU, *La vie quotidienne à Fès en 1900*, Paris 1965, p. 32.

[2] – يستعمل الدكتور ليناريس (Linares) عبارة امازيغفوبيا (amazighaphobie) للتعبير عن خوف الحضريين من القبائل لأن أمازيغ الأطلس المتوسط يطلقون على أنفسهم اسم الأمازيغيين (الرجال الأحرار) انظر المصدر السابق.

[3] – من هذه العائلات، عائلة علال الفاسي، وابن سوده وبوطالب. كان جد علال الفاسي (قد درس بالقرويين ويحمل لقب عالِم) إماماً في المسجد الملكي بفاس، وكان أبوه عضواً في مجلس العلماء. انظر :
LE TOURNEAU, *Fès avant le Protectorat*, …, pp. 482-491.

[4] – يمكن أن نذكر من أهمها عائلة غرنيط وعبابو وابن سليمان والجامعي وبركاش.

[5] – تغيرت هذه العائلات حسب السلالات المالكة، وحسب حدود بلاد المخزن. وفي عهد قريب كانت عائلة الگلاوي والعيادي وأوسعيد واوحمو والمسفيوي والعياشي والمرنيسي، من أشهر هذه العائلات.

[6] – نذكر من هذه العائلات، عائلة بن داود من طنجة، وأكنشاش من مراكش، وابن يعيش من مكناس. انظر المرجع السابق، ص. 214–238. وحول العائلات المخزنية الكبرى وعائلات الأعيان انظر :
Marthe et Edmond GOUVION, *Kitab Aâyane el-Maghreb L'Akça*, Paris, 1939. passim.

وفيما يتعلق بكل المعلومات الخاصة بالعائلات المخزنية فإني مدين بما مدني به السيد يحيى بن سليمان، حيث أفصح لي عن آرائه الخاصة، وكانت جد مفيدة.

[7] – شكل هذا المقطع ملاحظات عامة لا أعني بها أن العائلات المخزنية لم تشترك في الحركة الوطنية. لقد وجد داخل كل هذه العائلات مناضلون وطنيون، لكن الانتظارية كانت طاغية في داخلها بشكل عام.

[8] – لقد كانت مشاركة أحد الأبناء في الحركة الوطنية تخفف من خطايا هذه العائلات، لنذكر مثال عبد الصادق الگلاوي الذي انخرط في حزب الاستقلال.

[9] – انظر :
Mission scientifique au Maroc, Ouezzan, op. cit., et Edward Westermarck, *Rituel and Belief in Morocco* (2 vol.), London, vol. 1, pp. 35-261.

[10] – انظر :
et 488-489. LE TOURNEAU, *Fès avant le Protectorat*… pp. 257.

[11] – هناك عائلات أخرى من الأشراف تنتمي إلى البورجوازية الحضرية، مثل عائلة كنون من تطوان، والطاهري والصقلي والكتاني من فاس، والدباغ من مراكش والناصري من سلا.

[12] – للمزيد من المعلومات، راجع مقال ادريس الكتاني : الأسرة المغربيـــة، عاداتهـــا، تقاليـــدها، بنيتـــها الاجتماعية (بالعربية) في : *Cahier de Sociologie*, n°1, sep-oct. 1965, p.30.

[13] – انظر :

G. PALLEZ, « Les marchands fassis », *B.E.S.M.*, N°6, 49 et 51, 1-51, et n°51, p.57.

[14] – انظر :

René LECLERC, « Le commerce et l'industrie, à Fès », *Renseignements coloniaux*, n°7 juillet 1905, p. 219 et à part, Paris, 1905.

[15] – انظر : PALLEZ, op. cit., n° 49, p. 194.

وحول أهم العائلات التي كانت تتجر في النسيج مع إنجلترا ووكلائها، انظر :

LECLERC, op. cit., p. 231.

[16] – م.ن. ص. 252.

[17] – لم تتكون جميع الثروات الكبرى الموجودة في بداية القرن على أساس التجارة. وكان جانب منها بين أيدي العائلات المخزنية. وإذا اعتبرنا المنازل الفخمة التي بنتها هذه العائلات حول فاس حوالي ســـنة 1900 مقياساً لهذه الثروات، فإننا نجد أن أغنى هذه العائلات هي : عائلة بنجلون والتازي (الحاج المدني) وغرنيط (السي فضول) والقاضي والعراقي والمقري وابن سليمان والجامعي وبنيس والفاسي وابن ســـودة وبـــرادة (كامي) انظر : LE TOURNEAU, *Fès avant le Protectorat*, p. 222.

[18] – كثير من الثروات الجديدة تكونت خلال الحرب. لقد استفاد الإخوة السبتي مثلاً مـــن المخزونـــات الضخمة من المواد الغذائية والأثواب التي كانوا يملكونها في سنة 1939، وأعادوا بيعها بأرباح طائلة خلال سنوات الحرب. ويرى (LE Tourneau) في ذلك مثالاً آخر على فطنة الفاسيين. م.س. ص. 439.

[19] – الشرايبي، م.س. ص. 253. تشكل هذه الرواية مصدراً هاماً من المعلومات حول السلوك الاقتصادي والسياسي للبورجوازية الفاسية، وكذلك حول علاقات الأب والابن بين جيلين متصارعين وحول طريقـــة استعمال الأب المغربي لسلطته.

[20] – أخذنا هذه الأسماء من المعلومات والتراجم التي يعطيها

HALSTEAD , *The Origins of Moroccan nationalism*…, appendix 1.

ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة بعض الأسماء لشخصيات درست في الثانوية نفسها، مثل : مولاي أحمد العلوي والإخوة باحنيني وأحمد الحمياني ومحمد الحبابي ومحمد الطاهري وامحمد الزغاري وادريس السلاوي ومجيد بنجلون وامحمد الدويري وأحمد الدليمي ورضا اگديرة وابن بركة.

[21] – حول دور اللغة الفرنسية في إفريقيا الشمالية، انظر :

F. GALLAGHER, Langage in Identity in North Africa in L.C. Brown, « State and Society in Independant North Africa », *M.E.I.*, Washington, D.C. 1966, p. 73-96.

[22] – حول أهداف الزواج للحمي بفاس، انظر الكتاني، م. س. ص. 22.

[23] – انظر : LE TOURNEAU, *Fès avant le Protectorat*, p. 504.

[24] – مثل مغربي.

[25] – انظر : J. BERQUE, le Maghreb entre deux guerres, p. 185.

[26] – يستلزم عرض كل هذه التحالفات أطروحة بكاملها. ولنكتفي هنا بالتذكير أن الزواج جمع خلال هذه السنوات الأخيرة بين عائلات التازي والعراقي وبوطالب وبرگاش والسبتي والعلمي... كما أنه تم عقد زواج خلال صيف سنة 1966 بين عائلتي لحلو والعوفير، وعائلتي بنونة ومكوار، وبين بنونة وابن شقرون، وبوقاع وبناني، وبين بالكاهية والعياشي وبين الأزرق والكتاني.

[27] – انظر علال الفاسي : عقيدة وجهاد، ص. 11-12.

[28] – يقال إن عمر بن عبد الجليل رئيس بنك القرض الشعبي وعضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال يشرف بصورة دورية على جمع إعانات ضخمة للحزب، لكنه ليس بإمكاني أن أؤكد ذلك. وإذا كان أحد المحسنين غير قادر على دفع مساهمته، فإن البنك يقدم له قرضاً مالياً.

[29] – كان أحد إخوان محمد بناني مديراً للشرطة المغربية للملاحة (كوماناف) وفي الوقت نفسه كان مديراً لصوماكا.

[30] – للمزيد من المعلومات حول الاتحاد المغربي لأرباب التجارة والصناعة والصناعة التقليدية، انظر : ASHFORD, *Political Change*..., pp. 376-381.

[31] – انظر : LE TOURNEAU, Fès avant ..., p. 447.

[32] – لعل هذا الأمر ينطبق أكثر بصورة حقيقية بالنسبة لسنة 1970. إن هناك جيلا "جديداً" من التقنوقراطيين الشباب الذين ينحدرون من أصل البورجوازية تكونوا خلال سنوات 1960، يحتلون مناصب عليا في الوظيفة العمومية، ويشتغل كثير منهم في مناصب وزارية.

[33] – أنشيء المجلس الاقتصادي في سنة 1967. وكان من بين أعضائه الآخرين : الأمير مولاي الحسن بن المهدي، رئيس المجلس الإداري للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية، ومحمد بن كيران الذي خلف بنجلون على راس نفس البنك، ومحمد بلعربي، مدير شركة صوماكا، وعبد العزيز العلمي الذي خلف بريك على رأس صندوق القرض الفلاحي.

[34] – لقد أثرت عائلة أمين بنجلون عن طريق الاتجار بالنسيج، وقد ولد بدوره في مدينة مانشستر سنة 1930.

[35] – بريك، عضو في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال.

[36] – هناك وزراء آخرون تولوا وزارة الإنماء قبل برگاش، كان من بينهم مستوري كل من عبد الرحيم بوعبيد وامحمد الدويري وادريس السلاوي ومحمد الشرقاوي ومحمد الزغاري.

[37] – تعاقب قبل الطاهري، على هذا المنصب منذ الاستقلال كل من عبد القادر بنجلون وعبد الله الشفشاوني وامحمد الدويري وادريس السلاوي.

[38] – الأزرق ابن التهامي الأزرق، من التجار الأغنياء في مجال صناعة الزيوت النباتية، تزوج بنت مولاي علي الكتاني، مقاول كبير بالدار البيضاء.

[39] – تعاقب منذ الاستقلال على منصب نائب الوزير الأول كل من محمد الزغاري وعبد الرحيم بوعبيد، والأمير مولاي الحسن ومحمد الزغاري، وهذا الأخير من البورجوازيين الفاسيين وتلميذ قديم بثانوية مولاي ادريس. كان مديراً للشركة الجزائرية وللمطاحن الإدريسية بفاس، وأصبح بعد الاستقلال رئيساً للبنك المغربي، توفي سنة 1969.

[40] – توجد القوات المساعدة، قوات عسكرية موازية تحت أوامر موظفي وزارة الداخلية أنفسهم وتتدخل عند حدوث اضطرابات محلية.

[41] – كان جد حسني وعبد الكريم، السيد عبد الكريم بن سليمان وزيراً للشؤون الخارجية في عهد مولاي عبد الحفيظ.

[42] – لقد أصبحت عائلة جدية تنتمي إلى هذه السلالة خلال سنة 1972، إذ تزوج الدكتور امحمد بن الشمسي فتيحة بوستة، ونظم حفل الزواج في "كريت" حي النخبة الأنيق بالدار البيضاء, حضر الحفل وزير التجارة، عبد العزيز بنجلون وعبد الهادي بوطالب الذي كان على رأس كثير من الوزارات، ويحيى بن سليمان وابن سالم جسوس الذي عين وزيراً للمالية في سنة 1972، والفاطمي بن سليمان وعبد العزيز السبتي ومحمد السبتي ومحمد بلعباس بناني، والهاشمي بناني وزير الخارجية السابق، وعبد المالك بنجلون وامحمد بوستة وعبد الكريم بنجلون وعبد الكريم الخطيب... أي صفوة الدار البيضاء بكاملها.

[43] – لا تقيم الصداقة الطلابية اعتباراً للخلافات السياسية، لقد عاش معاً في مدينة باريس كل من محمد الحبابي (عضو أ.و.ق.ش.) والتهامي الوزاني (عضو حزب الشورى والاستقلال و أ.و.ق.ش. وحزب الاشتراكيين الديمقراطيين على التوالي) ومحمد بوستة (من حزب الاستقلال) وادريس السلاوي (الذي أصبح عضواً في حزب الجبهة للدفاع عن المؤسسات الدستورية) ومحمد الطاهري (عضو في أ.و.ق.ش.) وكلهم فاسيون، باستثناء بوستة الذي كان مراكشياً.

[44] – تمثل مغازلة الماركسية قاعدة عامة بالنسبة لجميع الطلبة المغاربة بباريس. ولقد تراجع عنها كثير منهم بصورة علنية مثل حسن أعبابو ومأمون الطاهري وادريس السلاوي وعبد الحفيظ بوطالب وعبد الرحمن

لخطيب وعلي بنجلون. لقد أصبحوا كلهم وزراء. والذين رفضوا الإعلان عن التوبة، فإنهم أصبحوا قادة حزب الشيوعي المغربي، مثل علي يعتة والهادي مسواك وعزيز بلال، وكلهم من البورجوازية. ويؤكدون بذلك الفرضية السائدة حول الأصل الاجتماعي للقادة الأولين للبروليتاريا.

لقد اعتقل أنيس بلافريج، بن أحمد بلافريج الممثل الشخصي للملك في ربيع سنة 1972، واتهم بحمل متفجرات. اعترف أنيس بلافريج – وكان أستاذاً بمدرسة الأشغال العمومية – بأنه ماوي. وربما يشكل بذلك رمزاً لراديكالية المثقفين المغاربة. لقد عزل والده بعد اعتقاله، وعوض بأخ الملك مولاي عبد الله.

[45] – انظر : J. BERQUE, *Le Maghreb*..., p. 229.

[46] – هناك ملاحظات هامة حول "هامشية" القبائل في
GELLNER, *Tribalism and Social Change in North Africa*, pp. 5-6.

[47] – انظر : GUILLAUME, op. cit., 98.

[48] – انظر : Ayache م. س. ص. 305-306. إن بعض الإقطاعيين الذين يشير إليهم الباحث المذكور هم ولا شك موحا أوحمو وابنه أمهروق ومحمد الشرادي والقائد العياشي والغالي المرنيسي والنجاعي من عرب إلخ...

انظر : M. et E. GOUVION, op, cit, passim.

[49] – انظر : S. BERNARD, op. cit., vol.3, pp. 51-52.

يرى هذا الباحث أن أغلبية الباشوات بعد سنة 1912 وعددهم 3500، وكذلك أغلبية القواد والشيوخ كانوا ينتمون إلى طبقة الملاكين الصغار.

[50] – انظر :
André AMMOUN, « les F.A.R et le trône », *Etudes méditerranéennes,* novembre 1960, p. 59.

[51] – انظر : LACOUTURE, *le Maroc*..., p. 85.

[52] – كانت ثانوية أزرو تحضر للباكلوريا في نهاية عهد الحماية.

[53] – تولى عبد الحميد الزموري وزارة التجارة في سنة 1965.

[54] – كان حسن الزموري ومحمد شفيق مصدراً ثميناً لكل المعلومات حول الجمعية، وقد توليا رئاستها من قبل.

[55] – توجد لائحة تحوي 118 شخصاً عفي عنهم في الجريدة الرسمية عدد 2664، 8 نوفمبر 1963 وفي الظهير رقم 279-63-1 ص. 1762.

[56] — لم يبق أحرضان في ثانوية أزرو إلا ثلاثة أشهر فقط، لكنه يعتبر بامتياز من قدماء الثانوية. وفي الصخيرات كان قدماء أزرو يوجدون في كلا الحاجزين، وكان أوفقير أحدهم، يوجد على الأقل في جهة ما بين الطرفين. لقد شتم المتمردون أحرضان، وقتلوا محامياً متدرباً شاباً ينحدر من قبيلة زيان اسمه عمر الشبوكي. وفي صورة فوتوغرافية أخذت في داخلية أزرو سنة 1938 يمكن التعرف على كل من الجنرال الغرباوي ومصطفى وحبيبي، وهم في ريعان الشباب. لقد قتل الأول يوم 10 يوليو بسبب "ولائه للعرش" وأعدم الاثنان الآخران بتاريخ 13 يوليو لكونهما متمردين.

[57] — انظر : AUBIN, op. cit., p. 148.

[58] — قدمت الهدية في أثناء سفر قام به الملك في الأطلس المتوسط. لقد توقف محمد الخامس لتقبل ولاء القبائل بتزي انترطن، أي بالضبط في المكان الذي قام فيه الماريشال جوان (المقيم العام السابق) وذلك من أجل تحريض القبائل ضد السلطان، أي بعد خمس سنوات، انظر :

LACOUTURE, *Cinq hommes*..., p. 221.

[59] – وافق الجنرال أوفقير الملك الحسن الثاني في سفر قام به هذا الأخير عبر الأطلس الصغير في شتاء سنة 1965.. وفي تافروات، قدمت فتاة أمازيغية التمر والحليب التقليديين للموكب الملكي. وكانت بنت أحد الأولياء من زاوية بالمنطقة. فأعجب بها أوفقير كثيراً وتزوجها برضى الملك. لم يكن الزواج ناجحاً جداً، لكنه يعبر عن عادة لم تنقرض بعد.

[60] — لم يشاطر قدماء حزب الاستقلال آراء ابن بركة. كان يرى كل من عمر عبد الجليل وعبد الكريم بنجلون اللذين أشرفا على وزارة التربية بعد الاستقلال أن ثانوية أزرو تشكل إطاراً لتكوين أعضاء جدد للجبهة والأحزاب المعادية لحزب الاستقلال، لذلك خفضت مبالغ تمويل الثانوية، ووجه تلاميذها نحو مؤسسات أخرى.

[61] — نتيجة لملل المغاربة من كل ما يرتبط بالسياسة، انخفض عدد المشاركين في المؤتمر بعد سنة 1959، ولم يحضر في مؤتمر 1966 سوى 70 ممثلاً.

[62] — انظر مناقشة هامة لهذه النقطة في :

Jean OUGROUR , « le fait berbère », *Confluent*, sept-oct. 1962, pp. 617-634.

[63] — انظر : ARNAUD , op. cit., p. 173.

سيتم تدقيق هذه الملاحظات العامة في الفصل الحادي عشر الذي سيتعرض للحركة الشعبية بالتفصيل.

[64] — الكلمة هنا مشتقة من عدد خمسة في اللغة العربية. ويتقاضى الخماس خمس المحصول الذي زرعه. ويعطي الملاك الأرض والبهائم وأدوات الحرث والبذور، بينما يمنح الخماس قوة عمله.

[65] — سنتحدث بتفصيل أكثر عن فئات الملاكين الجدد في الفصل السادس.

[66] – سيجد القارئ معلومات إضافية حول ثورة عدي أو بيهي في الفصل الحادي عشر.

[67] – ربيع سنة .1966

[68] – (Ayache) م.س. ص. 821. عدد، 321 في التعليم الثانوي سنة 1952، وطالبتين مسلمتين بالجامعة.

[69] – ربما يؤكد إنشاء الاتحاد الوطني للنساء المغربيات في ربيع 1969، تحت إشراف الملك الملاحظات السابقة، أكثر مما يفتح آفاقاً جديدة أمام المرأة المغربية.

لقد عبر الملك عن عنايته الأبوية والأخوية إزاء المنظمة الجديدة بوضع عمته للافاطمة الزهراء على رأسها.

[70] – حول هذه الجاليات انظر :

WILLNER et KOHLS, « Jews in High Atlas Mountains of Morocco a : Partical Reconstruction », *The Jewish Journal of Sociology*, vol. 4, n° décembre 1962, pp. 207-241.

J.W. HIRSCHBERG, « The Problem of Judaized Berbers », *Journal of African History*, vol. 4, n°3, 1963, pp. 313-339.

Pierre FLAMAND, *Les communautés israélites du Sud marocain*, Imprimeries Réunies ; Casablanca.

[71] – كان التاجر يتوسط بين السلطان والمقاولين الأوروبيين.

[72] – حول أهمية اليهود المغاربة في التجارة خلال القرن التاسع عشر وعن علاقاتهم مع المخزن انظر :

MIÈGE, vol.2, pp. 86-98, et vol. 3, pp. 24-30.

[73] – انظر : LE TOURNEAU; *Fès avant...*, p 451.

[74] – انظـر : MIÈGE, op. cit ., vol. 2, pp. 90-93.

اشتهرت جمعيتنا في تلك المرحلة، الأولى كانت بإشراف آل ابن ميمون- غسال بطنجة والثانية بإشراف آل ابن دحان- بريطال بالرباط.

[75] – انظر : AYACHE, op. cit., p. 313.

[76] – حول يهود إفريقيا بصفة عامة انظر :

André CHOURAQUI, *Les Juifs d'Afrique du Nord*, Paris 1957, et la *Saga des Juifs en Afrique du Nord*, Paris 1972. Robert ATTAL, *Les juifs d'Afrique du Nord, Bibliographie*, LEYDE, 1973 fournit une liste de 5640 titres.

وبالنسبة للمغرب انظر :

Doris BENSIMON-DONATH, *Evolution du judaisme marocain sous le Protectorat français* (1912-1956), La Haye- Paris, 1968.

[77] – كان هؤلاء الشباب يتعاملون مع ابن بركة، وحتى الآن لا يشعرون بالراحة إلا مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لقد أطلعني ألبير أفلالو (Albert Aflalo) عضو لجنة التوفيق على تفاصيل المراحل المتقلبة التي مرت منها هذه الأخيرة.

[78] – انظر جريدة : *Le Monde*, 18 janvier 1961, p. 4.

[79] – كان رئيس ديوان الدفاع يهودياً في سنة 1965، ولا شك أن هذه الحالة فريدة من نوعها في البلدان العربية. تقلص عدد أفراد الجالية اليهودية إلى 30 000 نسمة في سنة 1972. لقد اهتزت الجالية اليهودية بسبب محاولتي الانقلاب ضد العرش من جهة، وبإلقاء القبض على زعمائها بتهمة الارتشاء من جهة أخرى. سيقدم دافيد عمار إلى المحاكمة برفقة هنري يوحنا (Henri Ohana) وبرنار ليفي (Bernard Levy)، على الرغم من أن لهذين الأخيرين جنسية فرنسية. لقد أصبح ليون بتركين (Léon Benzaquen) – أول وزير للبريد والتيليفون والتلغراف – ناطقاً باسم الجالية اليهودية بعد نكسة دافيد عمار. وفي أوساط الوظيفة العمومية كان حايم بنيستي (Haïm Benisti) مدير مكتب الماء الصالح للشرب، شخصية معروفة، كما كان ماركسياً على غرار أبراهام السرفاتي الذي اشتغل مهندساً، وظل يعاني منذ زمن طويل من مضايقات الشرطة.

[80] – في سنة 1963، لم يعبر دافيد عمار قط من خلال جريدته « *La voix de la Communauté* » أن اليهود يرغبون في الاندماج داخل الحياة العامة ،ولقد ألقي عليه القبض في سنة 1971، بمعية عدد من الوزراء بتهمة الرشوة. وأصبح الدكتور ليون بتركين رئيساً للجالية اليهودية، وتولى المسؤولية نفسها بعده جورج برديكو (Georges Berdugo) (راجع الرسالة الموجهة للملك في جريدة (*Le Matin*) بتاريخ 23 أغسطس تحت عنوان "الجالية اليهودية بالمغرب تعلن ولاءها وتعلقها بجلالة الملك").

[81] – توجد علاقة خاصة ذات طبيعة إقطاعية بين الملك والجالية اليهودية : كانت الجالية اليهودية تتمتع برمتها بحماية العرش، مقابل ما تقدمه له من خدمات وطاعة، ويستغل القصر تخوفاتها لإبقائها في وضعية تشبه العبودية. وليس هناك بالنسبة لكثير من اليهود بديل عن "الملك أو الهجرة" لذا اختار كثير منهم حزم حقائبهم.

الفصل السادس

غنيمة النصر

"يسعى الفاسيون والسوسيون إلى ربح المال
من دون انقطاع، إنهم لا ينامون بسبب ذلك"[1]

قد يبدو هذا الحكم عنيفاً، إلا أن الأمر يشمل النخبة بكاملها، حيث اندفعت لكسب ثروة بحماس الأطفال، عندما يوجدون أمام لعبة جديدة، وليس فقط الفاسيون والسوسيون. لقد أصبح فقر المرحلة الوطنية، من ذكريات الماضي، بعدما منحت الإدارة إمكانيات واسعة للربح، وبيعت الشركات الفرنسية والضيعات العصرية بأثمان بخسة، وورث المغرب "تجهيزات أساسية"، وبنية تحتية اقتصادية أنشأتها الحماية. لقد بدأت تتشكل بورجوازية تجارية وصناعية جديدة، كما بدأت تنمو بورجوازية فلاحية متفتحة على أساليب الزراعة العصرية. لقد سبق أن رأينا كيف تولدت النخبة السياسية عن جيل انتقالي، وكيف أن أسلوبها يشبه أسلوب الجيل السابق، ويختلف عنه في آن واحد. وتصدق الملاحظة نفسها بالنسبة للطبقة الاقتصادية الجديدة التي ينتمي معظم عناصرها إلى النخبة السياسية أيضاً. يعزز المصالح الاقتصادية المشتركة تجانس وتضامن النخبة بصورة مضاعفة. وتؤدي هذه الوضعية إلى نتائج سياسية تفضحها صحافة المعارضة من حين لآخر :

"إن الحدود الفاصلة بين الأحزاب السياسية لا تعبر بكل دقة، وبكل موضوعية عن الحدود التي تفصل بين مختلف المصالح الاقتصادية السائدة، ومختلف الأوضاع الاجتماعية.

ويؤدي ذلك بالأحزاب إلى مواجهة صعوبات في تحديد تمايزات سياسية واضحة ودائمة، وفي تجنب اتخاذ مواقف متناقضة على المستوى السياسي"[2].

1- البورجوازية الحضرية

تشكلت طبقة رجال الأعمال الجدد في مدينة الدار البيضاء. وهاجرت إليها جماعة من التجار الفاسيين منذ سنة 1830، وعرف مجال نشاطها بعد سنة 1956، اتساعاً لا نظير له، لكن تجار الدار البيضاء ليسوا مقاولين بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنهم نخبة تجارية لم يتحرروا بعد من المفهوم التقليدي للاستثمار والمضاربة.

تتميز البورجوازية المغربية بنوعين أساسيين من أنواع الاستثمار : أولهما العمليات التجارية غير المنتجة (الاستيراد والتصدير)، وثانيهما المضاربة العقارية في المدن والبوادي. لقد هاجر التجار الفاسيون إلى الدار البيضاء نظراً للإمكانيات التي توفرها هذه المدينة في مجال التجارة الخارجية، وبلغ عددهم بها ما يناهز العشرين تاجراً سنة 1912. وكانوا يشتغلون أساساً باستيراد النسيج والشاي والتبغ، وبعض المنتوجات المصنعة، ويصدرون مقابل ذلك الصوف والجلود والأثواب ومنتوجات الزراعة والصناعة التقليدية[3].

تمت بعد الاستقلال بعض المحاولات المحتشمة لتغيير هذه الممارسات العتيقة. لكن لم تبرهن على روح المغامرة الفعالة التي تميز بها محمد الغزاوي إلا عدد قليل من رجال الأعمال، على أن بعضهم اتجه نحو نشاطات اقتصادية ومنتجة داخل قطاعات تتوفر البورجوازية فيها على قسط من التجربة، ويمكن لمنتوجاتها أن تجد منافذ داخل السوق الوطنية أو الخارجية. وفي هذا الإطار تركز الاهتمام حول قطاع النسيج، وقد سبق أن اهتم به بعض المغاربة قبل سنة 1956، وتضاعفت فوائد الاستثمارات فيه عندما طبقت الحماية نظام الجمركية سنة1957 [4]، على منتوجاته سواء منها الأولية أو المصنعة. وبجانب ذلك، منح البنك الوطني للتنمية الاقتصادية بعدما أسس في سنة 1956، قروضاً بشروط ملائمة جداً. زد على ذلك أنه من الممكن استرجاع الاستثمار الأصلي في مصنع للنسيج في ظرف خمس سنوات، وهذا ما يفسر أن هذه الصناعة تشكل القطاع الوحيد الذي يسيطر فيه الرأسمال المغربي.

اتجه الرأسماليون المغاربة أيضاً إلى بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل صناعة المصبرات الغذائية، والبناء والنقل. غير أنه من الواضح أن الاستثمارات البعيدة المدى ما زالت تخيفهم، إنهم يفضلون اقتناء مشاريع جاهزة (مثل المخابز أو متاجر قطع غيار السيارات الخ...) التي لا تتطلب سوى عناء التسيير، عوض الانطلاق من نقطة الصفر في عمليات جديدة. ويميل رجال الأعمال الشباب بدورهم إلى العمل باعتبارهم ممثلين لمؤسسات أجنبية، بدلاً من إنجاز أو تمويل منشآت مغربية صرفة. لقد قامت جماعة من البيضاويين لهم علاقة باليسار[5] باقتحام ميدان جديد من الاستثمارات، لا يعتمد على نمط المضاربة التقليدية، لكنهم يشكلون أقلية ضعيفة. ويبدو من قبيل الوهم أن يأمل المرء في أن تتولد عن البورجوازية الحضرية الحالية نواة من المقاولين، مستعدين للمغامرة، وقادرين على الإسهام بإخلاص في تنمية المغرب على المدى البعيد[6]. وبصفة عامة، لا يعيد المغربي استثمار قيمة فوائده في مشاريع جديدة، بل ينفقها لبناء أو توسيع مترله العائلي، أو لشراء عقارات داخل المدينة. ويشكل هذا السلوك، كما وصفه "ريكس" (Riggs) سلوكاً نموذجياً في المجتمعات التي تجتاز مرحلة انتقالية. فإذا كانت الاعتبارات الاقتصادية توجه جميع المعاملات داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن هذا الموقف في المجتمعات الانتقالية يؤدي إلى انخفاض الأرباح المباشرة، لذا تحوّل الفوائد إلى "نفقات استراتيجية"[7]، إذ يوزع المقاول هدايا وأتاوات لتوطيد أسس نفوذه الذي يدر عليه بدوره هدايا وأتاوات. وفي مثل هذه المجتمعات تسهم الثروة في تخفيض الإنتاجية وتؤدي إلى "نمو سلبي".

ومن الممكن أيضاً، أن يفتقر المغربي في القطاعات التي تتطلب كفاءات مهنية عالية، إلى الثقة بالنفس والاستعداد الضروريين لاقتحام ميادين اقتصادية معقدة :

"يتميز الأوروبي، بالعقلانية في أبحاثه، والفعالية في تصرفاته، ونجده بالإضافة إلى ذلك يتعامل بوضوح مع المجازفة دون الانسياق مع الثروات أو الاعتماد على الحظ بصورة مطلقة. وتنعدم كل هذه الخصائص لدى رجل الأعمال المغربي... الذي يجر وراءه تربية مختلفة وطرقاً في التفكير والعمل لا تتلاءم مع ما يعتمد عليه الأوروبي"[8].

لقد برهن تأميم قطاع واسع من التجارة الخارجية المغربية في يونيو سنة 1965، أن البورجوازية المغربية عاجزة عن مسايرة وتيرة النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من الليبرالية المزعومة التي تدعي الدولة اتباعها (يعني رغبتها في تقليص مشاركتها المباشرة في الاقتصاد) لم تبرز آنذاك ولو مجموعة واحدة من المقاولين قادرة على تحمل مسؤولية تنظيم تصدير الحوامض، أو منتوجات الصناعة التقليدية، أو الخضر عندما أممت الشركات الفرنسية، مما أدى بالدولة إلى الإشراف على هذا القطاع بواسطة مكتب التسويق والتصدير.

يتضاعف تدخل الدولة في القطاع الاقتصادي باستمرار[9]، ويستغل القادة المغاربة نفوذ الإدارة المتزايد لحماية مصالحهم، والمساهمة في عمليات مربحة، وتشكيل جماعات من الأتباع السياسيين وشبكات من التحالفات :

"إن الدولة لا تزاحم القطاع الخاص، بل تدعم كل مبادراته المجازفة. وتشكل البورجوازية الفاسية في الدار البيضاء بجانب عدد من رجال الأعمال الذين كانوا ينتمون في السابق إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أهم المستفيدين من هذه السياسة. وكلهم مستعدون بمساعدة الدولة لشراء المؤسسات الأجنبية بثمن بخس، ولإنشاء مقاولات جديدة. ولكن لم يتكون بعد، بنك خاص، أو مشاريع مغربية ضخمة. ترتكز القوة الاقتصادية للبورجوازية بشكل واسع على التجارة الخارجية والمضاربة، ولا يمكنها أن تتحول بسرعة نحو الاستثمارات الضخمة التي مازالت الدولة تتحمل مخاطرها"[10].

تشكل الحكومة أهم زبون (بالنسبة للتجارة والصناعة المغربية) ومصدراً أساسياً للصفقات المربحة. لذا تخضع كثير من المؤسسات الاقتصادية – كلياً أو جزئياً – للعقود المبرمة مع الدولة. ويستعمل النظام هذه الوسيلة لفرض وصايته على النخبة. لقد قام بعض الموظفين السامين، ترقباً لتقلبات الأحداث، وبالاعتماد على نفوذهم الإداري، بتأسيس أو رعاية شركات خاصة، يرتكز رخاؤها على مساعدة الإدارة لها. وهكذا يسعى أحمد اليزيدي، رئيس البنك الوطني للتنمية الاقتصادية وممثل التأمينات الملكية المغربية، بتدبير عدد مهم من الأعمال مع القصر الملكي. ويملك عبد الهادي بوطالب وزير العدل[11]، مساهمات في مطبعة بالدار البيضاء تشتغل لحساب وزارة التربية الوطنية. ويضيق المجال لعرض جميع هذه الحالات بالتفصيل، وللتأكيد على ما تؤدي إليه هذه الممارسات من أرباح طائلة، ومن

استغلال للنفوذ، نجد الجميع يشاركون في اللعبة نفسها، ويساهمون عند الحاجة في العمليات المربحة نفسها، وينتج عن ذلك تستر جماعي، وصمت تفرضه اللياقة حيال العمليات التي تفوح منها رائحة الفضيحة[12]. يضاعف استيلاء النخبة على الجهاز الإداري من امتيازاتها الاقتصادية السابقة. لقد تحققت أحلام ونوايا البورجوازية التجارية القديمة، لأن إرثها حوفظ عليه، وتنامى بفضل الشباب الذين لم يتوهموا أن المكيدة ستنطلي عليهم[13].

2 – السوسيون

عندما تحدثنا عن البورجوازية القروية وعن مساهمتها في الطبقة القيادية، لم نتعرض لجماعة التجار الصغار الذين ينحدر أصلهم من وادي سوس، وذلك نظراً لجملة من الأسباب. لا تنتمي هذه الجماعة إلى الفئات المحظوظة، ولا تتميز بثروتها، أو بسمعتها الثقافية أو بمكانتها داخل الإدارة. غير أنها استطاعت على الرغم من ذلك أن تقتحم الطبقة القيادة على المستوى الاقتصادي، وكذلك النخبة السياسية، بفضل تماسكها ووسائل دفاعها الاقتصادي. وتشكل الدار البيضاء المركز الرئيسي لنشاطها التجاري.

تكتسي تجارة التقسيط أهمية بالغة في المغرب، ويسيطر السوسيون على أهم فروعها : البيع بنصف الجملة وبالتقسيط للمواد الغذائية، بما في ذلك السكر والشاي والتبغ والأدوات المترلية. وتوجد في جميع أنحاء المغرب شبكة من الدكاكين، يسيرها بالتناوب أفراد من الأسرة نفسها أو من شُعَبِ القبيلة. وفي غالب الأحيان، يقوم أول فرد سوسي عندما يستقر في إحدى المدن الشمالية من قبيلة ما، وعندما يصبح تاجراً بالجملة، بتأسيس سلسلة من الدكاكين يديرها أعضاء من أقربائه، يتولى بنفسه حمايتهم وتموينهم. يضمن رخاء أودية سوس، السوسيون المغتربون الذين نقلوا على صعيد نشاطهم التجاري داخل المدن الكبرى، صراعاتهم المحلية من أجل الجاه والنفوذ.

لذا يقتصد السوسي في المدينة، ويتقشف ويدخر بجميع الوسائل من أجل شراء قطعة أرض، وبناء دور فخمة عند عودته إلى الوادي. غير أن بعض تجار الجملة الأثرياء بدأوا يهتمون أخيراً ببعض الصناعات العصرية، ويشترون أراض زراعية خارج منطقة قبيلتهم[14].

يستوحي السوسيون نشاطهم من روح التقليد، وروح الجماعة اللتين تمثلان كما رأينا سابقاً، عنصرين أساسيين من عناصر السلوك المغربي. وتختص كل واحدة من الكونفدراليات الأربعة – إذا أوكنطيف، وأملن، وأيت صِواب، وأيت مزال – التي ينحدر منها معظم التجار السوسيين منذ زمن طويل في نشاطات تجارية معينة. يشتغل أعضاء قبيلة أملن باعة بالتقسيط (الدخان، المواد الغذائية) بينما ينافس أبناء إذا أوكنطيف الفاسيين في تجارة الجلود والنسيج. ومن جهة أخرى، يستحيل أن يجد المرء فرداً من قبيلة أملن في مدينة فاس أو

مكناس، لأنهما تحت سيطرة قبيلة إذا أوكنطيف، كما أن المشتغلين بالمقاهي والمطاعم جميعهم تقريباً من القبائل المجاورة لإغرم[15]. ويعزي أندريه (André Adam) آدام هذه الظاهرة إلى العادات المتأصلة (مهنة، مسكن...) منذ عشرات السنين لدى الأسر السوسية ذات الطابع الأبوي الممتد : حيثما ذهب الأب يتبعه باقي أعضاء الأسرة[16]. ويبدأ الطفل عادة كموزع للبضائع في دكان أبيه، أو عمه أو أخيه أو ابن عمه، ويندمج في الجماعة التجارية ليأخذ مكانه داخلها بصفة مباشرة عند بلوغه سن الرشد. وبما أن تجارة السوسيين ترتكز بالدرجة الأولى على نظام تمويل عائلي، ولا تلجأ إلا نادراً إلى الاقتراض من مصادر خارجية[17]، ذلك لأن الضغط الاقتصادي والعائلي يرغم الفرد على البقاء داخل أنظمة التحالف القديمة.

لكن على الرغم من ثقل التقاليد، بدأ بعض الأفراد يبتعدون عن الأساليب القديمة التقليدية، وعلى الخصوص في مدينة الدار البيضاء. وفي هذا الاتجاه سارعوا إلى شراء الفنادق والمتاجر والمقاهي من الفرنسيين عند مغادرتهم للمغرب. وهناك الآن جماعة من السوسيين الأثرياء يختلف أسلوبهم اختلافاً كاملاً عن أسلوب أمثال الحاج عابد الذي يظل على الرغم من ثروته نموذجاً للسوسي التقليدي. كما أن بعضهم أدّوا الثمن غالياً من أجل اقتحام "معبد" النخبة المدنية عن طريق الزواج ببنات من أسر فاسية[18].

بلغت في سنة 1957 نسبة التجار الصغار في المغرب واحداً مقابل كل ثلاثين مغربياً، وبلغ عدد متاجر التقسيط المرخصة في حدود 420، 295 متجراً [19]. وبطبيعة الحال، لا يشكل السوسيون أغلبية عددية داخل هذه الجماعة، لكنهم بفضل تجربتهم في هذا الميدان، وبفضل نمو شبكة أعمالهم، فإنهم يشكلون طليعتها. ونظراً لارتفاع نسبة البطالة في المغرب، تمثل التجارة الصغيرة في كثير من الحالات، المنفذ الوحيد للتخلص من البطالة التامة، إذ يكفي بضع بطاقات بريدية أو حقيبة بائع متجول "لفتح دكان"، وكل بضاعته تشتمل على عدد من شفرات الحلاقة، وكمية من الشاي والسكر. وبمجرد ما يحصل "التاجر" على عمل آخر، أو يضطر للرجوع لبلدته وقت الحصاد، يصفي تجارته في الحين، ومن دون عناء. على أن هناك بعض الأفراد يختارون التجارة لأهداف أكثر إيجابية، ومنهم عمال المدن، والعمال الزراعيون، والعمال المهاجرون إلى أوروبا الذين يدخرون مقادير مالية بهدف فتح دكان خاص بهم، ويفضل كثير منهم مهنة التاجر الصغير أو النقال أو سائق "التاكسي" على

وضعية العامل المأجور. لذا يبدو المغرب مليئاً بحشد من الباعة الصغار الذين لا يحصلون على ربح حقيقي. والدليل على ذلك أن من بين 300 000 تاجر الذين يؤدون ضريبة الأرباح لا يتجاوز 32 000 تاجر، أي ما يعادل 10% منهم فقط[20]. لكن على الرغم من ضعف الربح أو انعدامه لدى الباعة الصغار، تعمل كل الظروف على تشجيع التجارة الصغيرة، خصوصاً وأن بعض العادات الاستهلاكية بدأت تنتشر في البادية المغربية. صحيح أن القرويين مازالوا يعتمدون على السوق الأسبوعي لبيع منتوجاتهم، وشراء ما يحتاجون من منتوجات المدينة، لكن عدد العمال الزراعيين المأجورين والبعيدين عن عائلاتهم يزداد أكثر فأكثر، ومع هذه الزيادة بدأت بعض السلع التي لا يتعود الفلاح على شرائها كالخبز مثلا، تعرف رواجاً متزايداً. ويفضل العمال - بدلاً من السوق المحلي- التعامل مع البقال الذي بدأ يقتحم بعض القرى التي لم تكن تتوفر على أي زبون في الماضي القريب. ومن الملاحظ أن هؤلاء المستهلكين الجدد عادة ما يستدينون لدى البائع[21].

وبالاعتماد على ما سبق، يمكن أن نتوقع أن التجار السوسيين سيجدون في المستقبل منافذ كثيرة لاستعمال كفاءاتهم. إن لديهم وزناً سياسياً باعتبارهم جماعة اقتصادية منظمة نسبياً. وفي الواقع، يمكنهم أن يضطلعوا بدورهم لو أرادوا ذلك، نظراً لأهميتهم الاجتماعية[22]. إنهم منتشرون عبر جميع أنحاء البلاد، ويحتلون موقعاً وسيطاً داخل الهرم الاجتماعي (بين جماهير الفقراء والمستهلكين، والنخبة الرأسمالية).

لقد سبق للسوسيين أن جربوا السياسة، وكانت خطواتهم الأولى داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سنة 1959. وقد عاش الحزب بعد ذلك فترات صعبة، لكن السوسيين كعادتهم، عرفوا كيف يواجهون هذه الوضعية. لقد عانوا من القيادة البورجوازية لحزب الاستقلال قبل سنة 1956، وعند حدوث الانقسام انضموا إلى جماعة بن بركة التي كانت تتكون في معظمها من غير الفاسيين، وتضم عناصر بارزة من الجنوب، أمثال عبد الله إبراهيم والفقيه البصري وأولحاج. ويدعي البعض أن موقفهم هذا كان موقفاً انتهازياً محضاً، لأن عبد الله إبراهيم كان آنذاك رئيساً للحكومة. وهناك ما يبرر هذا الحكم، لأن السوسيين، وعلى الخصوص في الدار البيضاء، برهنوا على ليونة سياسية كبيرة. لكن استياءهم أيضاً قديم ومعروف لدى الجميع، كما أن ردود فعلهم تتخذ شكل انتفاضة

فجائية. ومن الأكيد أن الانتقادات العنيفة التي وجهها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضد البورجوازية المستغلة وجدت تأييداً بين صفوفهم.

إن هناك نوعاً من المبالغة في التصور السائد بصدد التسابق الموجود بين السوسيين والفاسيين، إذ ليست هناك قاعدة مطلقة تمنع من التعاون بينهم عند الحاجة. لقد تحمل السوسيون مدة طويلة، وجود سيطرة الفاسيين داخل قيادة حزب الاستقلال، و لم يعترضوا كذلك على الدور الذي قام به عباس القباج داخل ا.و.ق.ش.، باعتباره فاسياً من طنجة ومزارعاً بإقليم أگادير، بل انتخبوه نائباً على بويگرى سنة 1963. لكن لم يمنع كل ذلك من وجود توتر واضح بين الجماعتين، تجلى بشكل خاص في مدينة الدار البيضاء.

نظمت الانتخابات الأولى في المغرب بعد الاستقلال، بتاريخ 8 مايو 1960 لتجديد أعضاء الغرف التجارية والصناعية التي يبلغ عددها ثلاث عشرة غرفة، وحصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان آنذاك حديث العهد، على أغلبية مفاجئة داخل غرف الدار البيضاء والرباط وطنجة والقنيطرة ومكناس وسيدي سليمان وسطات والقصر الكبير والجديدة. لقد تخلى الحزب عن مدينة فاس، و لم يقدم فيها أي مرشح[23]، ومن دواعي الاستغراب حقاً، أن يحصل هذا الحزب على مساندة كبيرة من الأوساط الرأسمالية ورجال الأعمال، مع أنه يتبنى علناً نظرية ثورية واشتراكية. ومن الأكيد أنه استطاع أن يجلب عطف عدد من رجال الأعمال "المتنورين" الذين سئموا الأساليب العتيقة التي ينهجها كثير من زملائهم، لكن سرّ تفوق أ.و.ق.ش.، يكمن في مساندة السوسيين له، لأن وزنهم العددي كان له دور حاسم داخل جماعة الناخبين من التجار ورجال الأعمال. لقد منحهم الحزب على ما يظهر إطاراً للتعبير عن عداوتهم الكامنة ضد كبار التجار في الدار البيضاء. ذلك أن تفوق هؤلاء في المستوى المالي وسيطرتهم على السوق في مستوى استيراد البضائع وتوزيعها ترك لدى الباعة السوسيين إحساساً بالحرمان وبالاضطهاد يشبه إحساس الفاسيين إزاء الفرنسيين قبل سنة 1956. ولعل وجود كثير من تجار الدار البيضاء في قيادة حزب الاستقلال القديمة، عمّق وحدة الأهداف التي جمعت بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والسوسيين، ومكن الحزب في النهاية من اكتساح 34 مقعداً داخل الغرفة التجارية والصناعية لمدينة الدار البيضاء.

سيطر السوسيون في انتخابات سنة 1963، من جديد على الغرفة، بعدما انضموا إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تحت قيادة عبد الله الصويري. وبعد ذلك تم تجديد ثلث مقاعد الغرف في شهر غشت من سنة 1966، لكن الانتخابات لم تثر أي حماس في جو الفتور السياسي الذي ساد بعد مرور أربعة عشر شهراً عندما قرر الملك حل البرلمان، والإعلان عن حالة الاستثناء. سنة 1963. ادعى كل من حزب الاستقلال و ا.و.ق.ش.، أن الجبهة ستقوم بتزوير انتخابات الغرف التجارية والصناعية وقررا مقاطعتها. لكن السوسيين، حلفاء الأمس، لم ينضبطوا لهذا الموقف، بعد ذلك طعن الحزبان في تمثيلية الغرف المنتخبة. لذا فوجئ الجميع عندما قام حزب الاستقلال عشية الانتخابات، بحملة واسعة لصالح بعض "المرشحين الوطنيين" وأكد أن المرشحين الذين يدعون لصالحهم ليسوا بالضرورة استقلاليين، وأنه يحافظ على موقفه، أي عدم وجود تمثيلية له في الغرف، لكنه يساند بعض "الوطنيين المخلصين"[24]. لم يتوقع السوسيون هذا الهجوم، واستطاع حزب الاستقلال أن ينتزع منهم 12 مقعداً داخل غرفة الدار البيضاء، لكن انتصاره كان انتصاراً شكلياً، لأنه لم يستطع إقناع الأغلبية بالمشاركة في الانتخابات، فلم يتجاوز عدد الناخبين 15% . وبجانب ذلك مني حزب الاستقلال بفشل ذريع في الرباط، لكنه استطاع في الدار البيضاء إزاحة عبد الله الصويري من رئاسة مكتب الغرفة الجديدة، واستبداله بمحمد العمراني بأغلبية 21 صوتاً ضد 17 صوتاً [25]. على أنه يجب أن لا نستخلص من هذا التصويت أنه يعكس انفصالاً قاطعاً بين الفاسيين والسوسيين داخل غرفة التجارة والصناعة، لأن كثيراً من المنتخبين الاستقلاليين كانوا من أصل سوسي. لا يخلو المجتمع المغربي من التعقيد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمنافسة بين السوسيين والفاسيين.

3– إغراء العقار[26]

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى المصادرات التعسفية، إلى منع تراكم الملكية العقارية في المغرب القديم، ونفور الملاكين من القيام بأي استثمار لتحسين أراضيهم على المدى البعيد. ومع ذلك ظل المغاربة، مثلهم في ذلك مثل سكان مجموع الشرق الأوسط يعتبرون الأرض والحلي أكثر الممتلكات استقراراً. وتتصرف مختلف فرق النخبة الحالية على المنوال نفسه، حيث تقتني الأراضي في المدن والبوادي، ويساهم هذا العامل من جملة عوامل أخرى، في تعميم التمايزات السياسية داخلها. وفي القرن التاسع عشر، فرضت القوى الأوروبية تثبيتاً لمصالحها، إجراءات لضمان استقرار الملكية العقارية، وبدأ المغاربة بعد ذلك يميلون أكثر فأكثر إلى تكديس العقارات بعدما أصبحت ملكيتها تتوفر على ضمانات جديدة.

عرفت خلال القرن التاسع عشر، قيمة الأملاك العقارية في معظم المدن ارتفاعاً هاماً، واستفادت البورجوازية الحضرية من هذه الوضعية[27]، وشكل نمو الدار البيضاء المدهش، وما رافقه من تضخم في قيمة العقارات، فرصة سانحة لتحقيق أرباح باهضة، استفادت منها الأسر العقارية بعد الاستقلال، بل تضاعفت إلى درجة أن الملك اضطر أن يدين أعمال بعض المضاربين[28].

لقد احتفظ جل الفاسيين بعد هجرتهم إلى الدار البيضاء بالمترل العائلي بفاس، ومن جانب آخر، استولت البورجوازية التجارية قبل نزوحها إلى المدن الساحلية على عقارات ضخمة داخل أراضي القبائل بأحواز فاس. وفي هذا الموضوع يعطي جورج باليز (G.Pallez) الأرقام التالية[29] :

القبيلة	المساحة (بالكلم2)	النسبة التي يملكها الفاسيون
لمطا	90	% 90
أولاد الحاج الواد	250	% 65
أمهايا	200	% 40
الشراردة	90	% 40
أيت عياش	200	% 2
بني سادن	260	% 20
سايس أوداية	90	% 1
أولاد جامع	530	% 70

توجد في منطقة الحياينة شمال مدينة فاس، معظم الأراضي الجيدة بين أيدي تجار فاس البالي، وشرفاء وزانيين وعلويين، وقد اغتنموا فرصة حرب الريف والمجاعة سنة 1945، للسطو على عقارات شاسعة بأبخس الأثمان. ومن أشهر ملاكي هذه المنطقة محمد بن عرفة، السلطان السابق، الذي صودرت جميع ممتلكاته. لم يكن إنتاج أراضي البورجوازية أجود من إنتاج أراضي الأعيان القرويين، لأنه كان يرتكز على أسلوب الاستغلال الواسع للأراضي، واستعمال الخماسة[30].

لم يشعر المغاربة في تقدير إمكانيات الإنتاج الفلاحي، وإدراك قيمته إلا بعد مجيء المعمرين. قبل ذلك كانت الأرض تستغل بوسائل عتيقة، مع جهل شبه تام لمفهوم الإنتاجية الزراعية والفلاحة المتخصصة. وكان كبار الأعيان من "إقطاعي" الحماية، من أمثال العيادي (يملك 000 45 هكتاراً) وأمهروق (000 56 هكتاراً) والگلاوي (000 15 هكتاراً)، يتركون قسطاً هاماً من أراضيهم بوراً، أو مراعي للمواشي[31]. وسواء كانوا حضريين أو قرويين، كان الملاكون المغاربة يعتبرون أن عقاراتهم تشكل قبل كل شيء رمزاً من رموز الجاه التي لا ترتبط قيمتها المالية – المستقرة آنذاك – بإنتاجها السنوي. وطالما بقيت الحاجيات الغذائية كافية، فإن ضرورة الاستثمار لم تبرز من أجل استصلاح الأراضي والرفع من مردوديتها.

لقد أصبحت الأساليب التقليدية متجاوزة بعد ظهور فئة جديدة من الملاكين "العصريين". وتتكون هذه الفئة أولا من أبناء الملاكين القرويين الذين شرعوا في تحديث طرق استثمار الإرث العائلي، كما تشمل أبناء الأسر التجارية الحضرية، الذين يقيمون في المدن، ويعملون على تحسين مردودية أراضيهم وزيادة مساحتها. وأخيراً هناك جماعة استغلت نفوذها الإداري لشراء ضيعات المعمرين. لقد استفادت هذه الفئات الثلاث بشكل أو بآخر من مساعدة الإدارة، أو بواسطة استغلال مباشر للنفوذ بالنسبة للموظفين، أو بواسطة الأصدقاء والعلاقات. ومن الملاحظ أن هذه الممارسات تفشت على الخصوص بين موظفي وزارة الداخلية، وفي أوساط الضباط.

وفي سنة 1963، كان ما يقرب من 20% من الأراضي الزراعية يستثمر بطريقة عصرية، وكان ثلثا هذه المساحة بين أيدي معمرين أجانب[32] بلغ عددهم 5903 معمراً، كانوا يستغلون 000 017 1 هكتاراً، منها 000 289 هكتار في ملكية "الاستعمار الرسمي" و 000 728 يستغلها "الاستعمار الخاص"[33]. تركزت جل هذه الأراضي في مناطق السهول الشاطئية الخصبة، وفي أودية الأنهار الكبرى المسقية (انظر الخريطة)، مثل أودية أنهار سبو وورغة التي تسقي سهول الغرب، وسهل الحوز حول مراكش، ومناطق أم الربيع التي تشمل بني موسى وبني عمار، وسهول الشاوية ودكالة، وسهول طريفة قرب بركان في منطقة ملوية السفلى، وأودية سوس وماسة قرب أكادير. وفي هذه المناطق بالذات استقرت "البورجوازية الفلاحية" المغربية الجديدة.

تقدر المساحات التي اشتراها المغاربة من المعمرين بما بين 300 و500 ألف هكتار[34] جلها من أراضي"الاستعمار الخاص". وكان من المفروض أن تتكلف الدولة باسترجاع أراضي "الاستعمار الرسمي"، وطال انتظار هذا الإصلاح الزراعي، بحيث لم يعلم عنه إلا استرجاع 250 ألف هكتار أخرى بالتدريج . لكن بعض أراضي "الاستعمار الرسمي" بيعت – حسب ما يقال – بصفة لا قانونية لبعض الخواص، والواقع أن مقدار هذه الأراضي تافه بالمقارنة بما بيع من أراضي الاستعمار الخاص. ولم تنعدم النوايا الحسنة بعد الاستقلال في هذا المجال أيضاً، حيث اتخذت قرارات صارمة لمراقبة عمليات بيع العقارات الفلاحية، وأخضعت جميعها لموافقة كل من وزارتي الداخلية والفلاحة. لكن سرعان ما ظهر أن الرخص تمنح بكل

سهولة. وبالإضافة إلى ذلك لم تكن بعض العمليات تخضع لأي ترخيص رسمي. يتعلق الأمر بالأراضي التي كانت تملكها شركات خاصة، وكان يتم بيعها بعملية تحويل الأسهم[35].

لقد استفاد الجميع من هذه الحركة الضخمة للبيع والشراء : النخب والمعمرون، والنظام. فقد سارع المعمر من جهته إلى بيع ممتلكاته ولو بثمن بخس إلى أعضاء من النخبة لهم مناصب حكومية، يستطيعون تحويل رأسماله إلى الخارج، لأنه يعرف أن عليه أن يغادر البلاد طال الزمان أم قصر، ولأنه كان يعيش تحت تهديد نزع الملكية . وفيما يخص الدولة فإنها ستوفر بذلك عناء استرجاع الأراضي ونفقات إعدادها إذا ما استمرت المعاملات على هذه الوتيرة. زد على ذلك أن نمو بورجوازية فلاحية تتمسك أيضاً باستقرار الوضع الراهن، يمثل في حد ذاته عنصراً إيجابياً بالنسبة للنظام.

(والغريب أن هذا المسلسل قد تضاعفت وتيرته بعد محاولتي الانقلاب التي شهدهما العرش. فبعد أحداث الصخيرات، وبعد غشت من سنة 1972، أراد القصر أن يبرهن على عنايته بالبوادي، فقام بتوزيع بعض الأراضي المسترجعة التي كانت في حوزة الدولة، وقرر استرجاع ما تبقى من الأراضي من أيدي المعمرين. أعلن المعطي جوريو وزير الفلاحة الجديد آنذاك في غشت من سنة 1971، أن توزيع 100 ألف هكتار من الأراضي التي كانت تسيرها الدولة منذ سنة 1963، سيتم في الشهر التالي. وبعد مؤامرة أوفقير في غشت 1972، أعلن الحسن الثاني عن توزيع 90 هكتاراً، زيادة على ذلك. ويمكن أن نستخلص أن مجموع أراضي المعمرين ستنتقل إلى ملكية الخواص في أواخر سنة 1973. تدل سلسلة القرارات هذه بشكل واضح على أن النظام تغاضى خلال عشر سنوات عن التسيير الرديء لهذه الأراضي، لأنه كان يحتفظ بها كوسيلة ضغط لاستعمالها في حالة الاستعجال.

عندما أعلن الملك عن نيته لتوزيع الأراضي المسترجعة، أصدر تحذيراً قائلاً: "لقدر قررنا استرجاع حوالي 200 ألف هكتار باعتبارها مجموع ما تبقى من الأراضي التي مازالت بين أيدي الأجانب" وقد أدلى في ضوء ذلك بآخر التقديرات الرسمية للأراضي التي يملكها "الاستعمار الخاص". ومن المرجح أن 200 ألف هكتار هذه كانت تبلغ في الواقع 270 ألف هكتار، أي ما تبقى من 700 ألف هكتار التي كان يملكها المعمرون في السابق. ويبدو أن الملك يريد استرجاع أكثر ما يمكن منها، وإرغام فرنسا على تعويض أصحابها. ومن جهة

أخرى، لي اليقين أنه عندما لوح بتهديد الاسترجاع الرسمي، كان يريد خلق جو يدفع الملاكين الفرنسيين إلى البيع بأبخس الأثمان للبورجوازية الفلاحية المغربية، علماً بأن رخص البيع لن تطرح أي إشكال. وبذلك يذخر النظام نفقات الاسترجاع، وفي آن واحد يمنح لأتباعه فرصة جديدة للمزيد من الإثراء[36])*.

تشبه طبقة الملاكين الجدد، النخبة السياسية، سواء في تجانسها أو في تنوعها. لقد قام المزارعون في البادية بالدور نفسه الذي قامت به البورجوازية في المدن، لأنهم ملأوا الفراغ الاقتصادي الذي خلفته المصالح الأوروبية عندما بدأت تغادر البلاد[37]. وفي كثير من الحالات نجد الفرد الذي يجمع بين الزراعة العصرية في البادية والتجارة في المدن والوظيفة الحكومية هو ذاته. ومن جانب آخر، إذا اعتبرنا الغرب مثلاً، فإن معظم أراضي المعمرين قد تم شراؤها من عائلات كبار الملاكين الذين كانوا يملكون أراض شاسعة. ومنها على الخصوص عائلة النجاعي في سوق الأربعاء، وعائلة الگداري والدليمي[38]. وبعد سنة 1960، تضاعف عدد الصفقات المبرمة مع كبار رجالات النظام. وبذلك أصبح محمد البكاي بن امبارك البكاي، وواحد من أعيان بني يزناسن في منطقة طريفة، وعضو الحركة الشعبية، مزارعاً كبيراً للحوامض، على غرار زميله الاستقلالي أحمد النجاعي. ويملك عباس القباج، وهو عضو بارز في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مزارع للحوامض في بويگرى في جنوب أگادير. وفي مراكش والحوز، تضاعفت عقارات جل العائلات الكبيرة في أثناء السنوات الأخيرة، وعلى الخصوص منها الأراضي المسقية.

ويبدو من خلال ما سبق – دون مبالغة في التعميم – أن مصالح جميع أعضاء النخبة كيفما كانت انتماءاتهم السياسية تتوحد عبر صيرورة تشكيل واستغلال ثروة عقارية، وأن أهم عملية للمزج بين العناصر الحضرية والعناصر القروية تتم من خلال هذه الصيرورة، ومن خلال تحديث وسائل الاستثمار الزراعي[39].

(منذ أن كتبت هذه السطور تم العدول عن المشروع الوحيد الذي شكل تهديداً فعلياً ضد مصالح البورجوازية الفلاحية، أي مشروع سبو. لقد شكل هذا المشروع مخططاً طموحاً للتنمية الجهوية، جاء بعد عدة سنوات من الدراسة من أجل إحداث تغيير جذري

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

في وادي سبو على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وبشكل موجز يمكن القول إن أصحاب المشروع تجاوزوا الحلول التقنية المحضة التي تقتصر على بناء السدود وشبكات قنوات الري الحديثة، واقترحوا إعادة إحياء الدوار المغربي، لكونه وحدة اقتصادية وسياسية تقوم بإدارة بنك من الأراضي تضم أراضي مسترجعة من المعمرين، وأراضي الدولة، ومساحات منزوعة من الملاكين المغاربة. لقد عارض النظام وأوفقير على الخصوص هذا المشروع الذي يرتكز على مساهمة جماهير الفلاحين وتجنيدها، وأدى ذلك إلى تعديله، وذلك بحذف جميع العناصر التي تستوجب تغييراً في العلاقات الاجتماعية. لكن خبراء البنك الدولي الذين يشرفون على تمويل المشروع، رفضوا الحلول التقنية المحضة، وتمخض عن ذلك في يوليو من سنة 1969، قانون الاستثمار الزراعي الذي يشكل حلاً وسطاً. ويتضمن هذا القانون إجراءات تهم المزارع الموجودة داخل المساحات المسقية، وعملية تجميع القطع الأرضية، ومسألة تعيين وارث واحد في بعض الحالات، وإنشاء نظام للعقود الثنائية بين الدولة والمزارعين الذين يمارسون زراعة ريعية. وتعرض القانون أيضاً لمسألة نزع ملكية بعض الأراضي المسقية. ورفض النظام أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، مما أدى حسب رأيي إلى أزمة بين المغرب والبنك العالمي. وقام النظام، بإرضاء هذا الأخير بنزع بعض الأراضي (ما يقرب 5000 هكتار) مسّ بها بعض أعضاء العائلة الملكية. وتعطي هذه الأحداث نموذجاً حياً لتدخل الهيئات الدولية في القرارات السياسية الوطنية.

عندما كان مشروع قانون الاستثمار الزراعي في طور الإنجاز، سلمت آنذاك إدارة الدولة إلى المجالس الجهوية التي كانت تشكل قبل سنة 1970، الهيئات الوحيدة المنتخبة عن طريق الاقتراع العام، وكانت هذه المجالس ميداناً لمنح جماعة الأعيان المحليين والملاكين مجالاً لاستعادة نفوذهم، وتمكينهم من المساهمة في عملية توزيع المنافع والأرباح. ويتساءل المرء الآن ماذا بقي بين أيديهم بعدما بدأت الدولة تشرف مباشرة على توزيع الأراضي المسترجعة. ويتضح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن الأرض استعملت لتطويع البوادي على غرار ما استعملت المناصب الإدارية للتلاعب بالنخب المثقفة. وأصبح الآن من الممكن وضع طبقة الكولاك الجدد بين القصر وجماهير الفلاحين الفقراء الذين يتزايد عددهم باستمرار. ولم يكن بوسع الملك أن يعترف بذلك بوضوح أكثر عندما صرح أنه لو توفر

على مليون هكتار مسقية... لكان في استطاعة العرش أن يدافع عن نفسه[40])*.

لقد انعكس نجاح النخبة الاقتصادي على أسلوبها السياسي، لأن جميع أعضائها، سواء داخل الحكومة أو خارجها، أخذوا حصتهم من نعمة الاستقلال، وأدت التحالفات المصلحية التي نتجت عن ذلك إلى محو أو تداخل التمايزات السياسية الشكلية. لقد تبرجزت النخبة في بحبوحة من الرخاء. وفي الوقت الذي يأمل فيه بعض أعضائها بكثير من الغموض تحقيق تنمية على مستوى الإنتاج الاقتصادي، وعدالة اجتماعية في مستوى توزيع الدخل الوطني، فإن الأغلبية تعرض عن المجازفة برخائها من أجل مثل هذه الأهداف البعيدة.

لم يكن القصر يكف عن تذكير المحظوظين بسعادتهم، وعن معاقبة كل من يصر على معارضة مخططاته. إنه يعتبر النخبة بكاملها مثل جماعة أتباع له، يستعمل لفائدتها سلسلة كاملة من المكافآت والنعم السياسية والاقتصادية والمعنوية. لذلك لا تتوقف جميع فئاتها - المشدودة إلى مناورات الملك - عن التنبؤ بمناوراته المقبلة، وتبني جميع حساباتها على ما تتوقعه من ردود فعله.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

هوامش الفصل السادس

[1] – انظر : WESTERMARCK, *Wit and Wisdom*..., p. 350.

[2] – عن :

Background, « d'une situation impossible »,*L'Avant-Garde* (U.M.T) 25 juin 1966.

[3] – هناك دراسة ممتازة حول تطور مدينة الدار البيضاء خلال القرن التاسع عشر لـ :

J-L MIÈGE, « Origines du développement de Casablanca au XIXe siècle », *Hespéris*, 1er et 2 e trimestres 1953, pp. 199-226.

انظر بالأخص : A.. Adam, Casablanca, op. cit.

[4] – قررت زيادة 10% أو أكثر على كل أسعار جميع المنتوجات المستوردة. انظر :

J-P. MEYNAUD, « L'expérience économique marocaine », *Economie et Politique*, Février 1962, p. 66.

[5] – يمكن أن نذكر منهم كريم العمراني المدير العام للقرض المغربي، ومولاي علي الكتاني صانع النسيج، وأحمد بنكيران مدير صندوق الإيداع والتدبير. يتوفر بعض رجال الأعمال المحليين خارج المدن الكبرى على كثير من روح المبادرة، لكنهم لا يملكون ويا للأسف رؤوس أموال كافية، على غرار زملائهم في المدن.

[6] – للإطلاع على تحليل ماركسي للوضعية المغربية انظر :

Hadi MESSOUAK; « Structure de classe et tâche de la révolution marocaine », *Confluent*, sept-oct. 1962, pp. 576-591.

انظر كذلك نقداً معتدلاً للخط الليبرالي الذي يهيمن على التطور الاقتصادي.

«Chronique économique », *Maghreb-Informations*. 8-9 janvier 1967, p. 1 et 4.

[7] – انظر :

F.W.RIGGS, *Administration in Developing Countries* : *The Theory of Prismatic Society*, Boston, 1964, pp. 141-142, 212-216.

[8] – انظر كذلك فيما يخص الموضوع نفسه :

Abbés LAHLOU, « La bourgeoisie symbole et reflet direct de L'occidentalisation de la société marocaine », *Civilisations*, vol. 14 Nos 1 et 2, 1964, p. 73.

Ghali BERRADA, *L'entrepreneur marocain :une élite de transition*, thèse pour le doctorat d'Etat en sciences économiques, Université de Bordeaux, 1968.

[9] – كان المكتب الشريف للفوسفاط في عهد الحماية المؤسسة العمومية الرئيسية لاستغلال الفوسفاط وتصديره وعلى الخصوص في السنوات بين 1959 و1961، ازدادت مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة. لقد أسس كل من مكتب الري والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية وكثير من

المؤسسات المختلطة مثل Général Tire وصوماكا بعد الاستقلال، واشترت الدولة 50% مـــن أســـهم شركة COSUMA لتكرير السكر التي كان يملكها فرنسيون، وتشكل أهم منتج للسكر بالمغرب.

[10] – انظر : Octave MARAIS, *La classe dirigeante*..., p. 734.

[11] – أصبح وزيراً للتربية الوطنية في مايو من سنة 1967.

[12] – كتبت هذه السطور قبل فضائح سنة 1971، بأربع سنوات، وسنتعرض لها فيما بعد بكل تفصيل في الفصل الأخير.

[13] – يبدو أن خصائص مؤسسات النخبة وحماية الحكومة لها تتطابق بكل دقة مـــع (canteen model) حدده Riggs. انظر م. س. ص. 106-109.

[14] – انظر مقالاً هاماً حول السوسي النموذجي للباحث :

E.A. ALPORT, « The ammeln », *Journal of the royal Antropological Institute*, vol. 94, part II, pp. 160-171.

وللمزيد من المعلومات حول الممارسات التجارية للسوسيين انظر كتابي :

North for the Trade : The Life and Times of a Berber Merchant, Univesity of California Press, 1972.

[15] – انظر:

A. ADAM, « La population marocaine dans L'ancienne Médina de Casablanca », *B.E.S.M.* n 48, 1950, p. 22.

[16] – م. ن. انظر كذلك : MONTAGNE, *Naissance du protétariat*, p. 108.

[17] – عندما لا يجد السوسي من يقرضه داخل عائلته، يتجه نحو تاجر من تجار "الوادي" مثل الحاج عابد.

[18] – انظر : ADAM, *La population* ..., p. 17.

غالبا ما يقترن الزواج الخارجي للسوسي مع فاسية بزواج مع امرأة سوسية.

[19] – ذكرت هذه الأرقام في :

« Regards sur l'emploi et le chômage au Maroc », *Cahiers d'Education Populaire*, n°2 mars 1962, Rabat, p. 28, Haut Commissariat à la Jeunesses et aux Sports, Royaume du Maroc.

في سنة 1960، كان هناك 75-95 من باعة التقسيط الصغار المغاربة (مواد غذائية ، مشروبات، دخـــان) انظر :

Résultats du recensement de 1960, vol. II, Rabat, 1965, p. 326, Service Central des Statistiques, Délégation Générale à la Promotion Nationale et au Plan.

[20] – يمكن أن يكون هذا العدد أقل من العدد الحقيقي بسبب الأرباح غير الموضحة بها.

[21] – للمزيد من المعلومات انظر :

Grégori LAZAREV, « Le salariat agricole des fermes de colonisation », *B.E.S.M.* nos 101- 102, pp. 51-52.

22 – يلعب البقال السوسي دوراً هاماً في مدن القصدير والأحياء الشعبية، حيث يمد السكان بالضائع المهربة وبالقروض، كما أنه يعرف كيف يتعامل مع الشرطة، ويقوم بدور "المساعدة الاجتماعية" إزاء النازحين الجدد إلى "المدينة الكبيرة" الذين يكونون في حالة ذهول وجهل، ويعانون من سوء المعاملة والفقر.

23 – ومن العوامل الهامة التي تدل على هذا الانقلاب في التوجيه السياسي، أن "حانوتيي" فاس البالي في قلب المدينة ساندوا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بينما تجنب التجار السوسيون بفاس الجديدة الذين ترتبط معاملاتهم بالقصر كل اتصال مع هذا الحزب.

لقد تعرفت على هذه التفاصيل بفضل محمد الحبابي. وحول الانتخابات انظر :

D.E. ASHFORD, « Elections in Morocco ; progress or confusion », *M.E.J.* hiver 1961, pp. 1-15.

24 – حول مرشحي حزب الاستقلال وموقف هذا الأخير انظر : جريدة "العلم" 17 غشت/ آب 1966.

25 – انظر : *Le petit Marocain*, 25 Août 1966, p.3.

26 – حول كل ما يتعلق بالأرض واستغلالها ومغادرتها انظر :

Daniel NOIN, *La population rurale du Maroc*, Paris, 1970, 2 vol.

27 – انظر : MIÈGE, Le Maroc et l'Europe, vol. 3, pp. 1-36.

28 – خطاب الملك في جريدة الأنباء، 11 أكتوبر/ تشرين ثاني 1966. أكد الملك أن هذه المضاربة تضر بالفقراء أكثر مما تضر بالأغنياء. ويبلغ المتر المربع 32 دولاراً في الأحياء الفقيرة من الدار البيضاء، مقابل 12 دولارا للمتر المربع في قلب المدينة. فمن جهة أدى تدهور النشاط الاقتصادي الذي نتج عن الانسحاب الكثيف للمصالح الأوروبية بعد سنة 1956، إلى انخفاض قيمة العقارات في الأحياء التجارية، ومن جهة أخرى، شجع تزايد سكان المدينة المستمر إلى تعويض مدن القصدير بسكن عصري. وأدرك المضاربون أن مشاريع الإنماء ستنجز في ضواحي المدينة، حيث ارتفعت أثمان العقارات بصورة سريعة.

29 – انظر م.س. PALLEZ, op. cit., n°49, p. 195.

30 – انظر :

Gregori LAZAREV, « Structures agraires et grandes propriétés en pays Heÿaina », *Revue de Géographie du Maroc*, n°9, 1966, surtout pp. 41-52.

31 – ذكر هذه الأرقام Monteil، م.س. ص. 142.

32 – انظر :

Nor ELGHORFI, « Contribution à l'éducation d'une politique agricole », Rabat *I.N.R.A.* 1964, p. 23. A La page 10, GHORFI donne le chiffre de 4. 742. 499 ha cultivés au Maroc.

33 – انظر :

Tableau économiques, Service Central des Statistiques, Ministère de l'Economie Nationale, Rabat, 1960, p. 47 et aussi Ayache, op. cit., p. 154.

34 – سمير أمين في م.س. يذكر رقم 000 500 هكتار، وهناك تقدير مخالف لمساحة الأراضي المستعمرة في مجلة (*Lamalif*) عدد 6 أكتوبر/ تشرين الثاني. 1960. يؤكد المؤلف اعتماده على أرقام مستمدة من المحافظة العقارية أي 000 300 هكتار فقط بيعت بهذه الطريقة بين سنة 1956 و .1959

35 – ليس لدى أي تقدير للمساحات التي تملكها هذه الشركات، ومن أهمها :

La Compagnie Marocaine
Le Domaine des Beni-Amar
La Société Marocaine de Cultures et l'Entreprises
Les Grands Domaines de Meknès
La Société Agricole des Ouled Daho

انظر : . (Ayache) م.س. ص. 28

36 – أخذت هذه الأرقام من :

Louis GRAVIER, *Le Monde*, 1 er Septembre 1972 J-P PERONCEL-HUGOZ, *Le Monde*, 7 Octobre 1972.

ونشر قرار ملكي في خبر لوكالة الأخبار الفرنسية في جريدة : *Le Monde*, 21 Septembre 1972

37 – يشير (Lazarev) في دراسة « *Structure agraires...* » أن البورجوازية الحضرية تترك منطقة الحياينة لأن إنتاج الأرض فيها ضعيف، وبدأت تبيع ممتلكاتها لشراء ضيعات المعمرين في سهول سايس الغنية.

38 – كان أحمد منصور، من شخصيات حزب الاستقلال، أول وزير للفلاحة ويرأس الآن الاتحاد المغربي للفلاحة، كان أبوه من أهم قواد منطقة الغرب.

39 – لم أذكر أي مرجع بالنسبة لما قلته حول البورجوازية القروية. لقد قمت بحوارات مع كل من الشخصيات التالية : محمد الطاهري، المدير القديم للمكتب الوطني للري، وبول باسكون، مدير مكتب الحوز، وعبد الواحد الراضي، نائب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمنطقة سيدي سليمان، وريمي لوفو، مساعد تقني قديم في وزارة الداخلية، والهادي مسواك، عضو اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي المغربي. وأتحمل وحدي مسؤولية التأويلات التي قمت بها في ما يخص المعلومات التي أمدوني بها.

[40] – ذكر في :

Le Monde, 7 Octobre 1972, PERONCE-HUGOS, *Le Nouvel Observateur*, 6 juillet 1970.

يتعطل هذا الحصار في بعض الأحيان. لقد أثار شراء أراضي المعمرين في منطقة الغرب من أحد الملاكين الأغنياء سخط الفلاحين بعين المكان، فاعتصموا داخل الأراضي، واشتبكوا مع قوات الدرك. وأدى ذلك إلى مقتل سبعة منهم في أكتوبر 1970. يجد القارئ قانون الاستثمارات في :

L'Annuaire de L'Afrique du Nord, Aix-En- Provence, *C.R.E.S.M.*, 1970, pp. 947-966.

الفصل السابع

الملك : حكم أم زعيم

"لا يقطع هذا النظام الرؤوس، ولا يحل المشاكل أيضاً"[1]

يعد الملك أهم عضو داخل النخبة السياسية، ولم نتعرض للحديث عنه إلا بصفة عابرة خلال الفصول السابقة. وإذا كان الملك على رأس النخبة، لا لكونه رئيساً للدولة، أو لكونه من ذرية الرسول، بل لأنه يشترك مع نخبة جيله في الكثير من الصفات. ينطبق هذا الأمر على الحسن الثاني أكثر مما ينطبق على أبيه محمد الخامس. ذلك أن هذا الأخير قد تلقى تربية بعيدة عن كل ما يروج خارج جدران القصر، ولم يهيأ قط لتحمل أعباء رئاسة الدولة. لقد تنامت قدراته السياسية بفضل الممارسة، وبدأ يتعرف على المشاكل، سواء منها الوطنية أو الدولية على الخصوص، بعد اتصالاته الأولى مع الوطنيين في سنة 1934. ولو رفض الاتصال بهم لربما كان المغرب يعيش حالياً تحت نظام جمهوري، ولكان للعلويين موقع لا يفوق موقع الكتانيين في المجتمع المغربي. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للحسن الثاني، لكونه عاش طفولة ناعمة، متفتحة على العالم الخارجي، واستفاد من تجربة أبيه، كما رافق عدداً من الشبان المغاربة، ودرس الحقوق في جامعة بوردو. لقد اتبع العاهلان أسلوبين سياسيين مختلفين اختلافاً كبيراً، لكنهما استعملا التكتيكات الأساسية نفسها لحماية العرش.

يجل المغاربة الملك باعتباره شريفاً وحاملاً للبركة. لكنهم عرفوا دائماً كيف يميزون بين قداسته الشخصية، وسلطة حكومته، وغالباً ما كانوا يعترفون بالأولى دون الاعتراف

بالثانية. وعلى الرغم من محاولاتهم المتكررة، لم يكن بوسع السلاطين قبل الحماية، فرض إجراءات لا شعبية إلا بصورة مؤقتة، وبعد إخماد ردود فعل عنيفة، و لم تكن تعوزهم وسائل القسر، لكنهم لم يكونوا يحتكرونها إلا نادراً. وفي أحيان كثيرة واجهت سياستهم مقاومة حدّت من فعاليتها، أو جعلت نتائجها تنقلب ضدهم[2].

لقد استغل السلاطين تفرقة المجتمع المغربي للبقاء في الحكم، وساعدتهم انقساماته للسيطرة على مختلف الفئات الاجتماعية، وفرض الضرائب عليها. و لم يستطع السلاطين المغاربة أن يجعلوا من أنفسهم حكاماً للنزاعات الاجتماعية والسياسية إلا في مرحلة قريبة، حيث وضعوا الملكية رمزاً للحياد.

قلنا سابقاً إن المجتمع المغربي كان يتركب – ولا يزال إلى حد ما – من قِسَم متعارضة، يرتكز توازنها على التوتر والنزاع. وبما أن هذه الظاهرة تشكل إحدى ثوابت الحياة السياسية المغربية، فإن دور التحكيم بين الجماعات المتنازعة من أهم الأدوار داخلها. واحتفظ هذا الدور بأهميته في المغرب المعاصر، لأن القوى السياسية ما تزال منقسمة ومتنافسة، مما جعل عاهلي المغرب بعد الاستقلال يتخذانه بصورة متعمدة ورسمية. ويهدف البند الثالث من دستور سنة 1962، إلى تأمين استمرار صيرورة سياسية تستوجب وجود حكم معترف به على المستوى الوطني : "تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب"[3].

كثيراً ما يدعى هذا البند "بند اكديرة"، يعترف هذا الأخير أن هذا البند يشكل تتويجاً لمجهوداته الخاصة، ومجهودات القصر للحيلولة ضد هيمنة حزب الاستقلال على الحياة السياسية الوطنية. ويرى اكديرة أيضاً، وبصورة أدق، أن الإبقاء على تعدد القوى السياسية يشكل وحده ضمانة للملك، لكي لا يسقط ضحية إحدى تلك القوى[4]. وخلال الندوة الصحافية التي عقدها الملك يوم 13 ديسمبر من سنة 1962، تبنى أطروحات مستشاره المقرب، حيث قال : "إن الدستور يجعل منا حكماً... وإنني على يقين من أن الكثيرين قالوا إن سلطات الملك واسعة... وأضرب لهم لذلك مثلا بسيطاً جداً : تصوروا فرقتين لكرة القدم في ميدان اللعب، والحكم محروم من سلطة التصفير، وطرد أحد اللاعبين... إن المشكلة بسيطة، وهي مطروحة على هذا الشكل"[5].

لقد جعل اگديرة من المبدأ القديم "فرق تسد" مبدأ آخر هو "فرق تبقى"، و لم يتردد محمد الخامس في استعمال هذا المبدأ عندما عاد من المنفى. والدليل على ذلك أنه فرض داخل أول حكومة عينها، تمثيلية لا تولي أي اعتبار لهيمنة حزب الاستقلال الفعلية.

و لم يكن الملك يتميز عن حزب الاستقلال في سنة 1955، لكنه ابتعد فيما بعد عن جميع الأحزاب لإثبات دوره حكماً بالنسبة لمجموع المجتمع المغربي. ولقد ذهب إلى أبعد من ذلك في واقع الأمر، لأنه شجع، أو بالأحرى حرض على تأسيس تشكيلات معادية لحزب الاستقلال، بهدف خلق إطار تتبلور فيه القوى التي ظلت كامنة إلى ذلك الحين. ولما تحقق له ذلك، أصبح بإمكانه أن يطالب بدور الوسيط المنصف، والنزيه الذي يفصل بين الجماعات المتعددة، واضعاً نفسه فوق كل النزاعات، في حين أنه كان يقوم من خلف الستار بتشجيع بعضها، وتقويض أسس بعضها الآخر. ولقد تفوق في ذلك إلى درجة أن تحكيمه ليس مقبولا فحسب، بل ترغب فيه النخب التي تتسابق حول ما يتركه القصر لها من نتف السلطة[6]. لقد اكتفى الملك حتى الآن بمنح رضاه أو سحبه بذكاء للإبقاء على انقسام النخبة، ولإبعاد خطر تحويل العرش إلى دولاب هامشي من دواليب النظام. لقد فرض النظام الملكي نفسه بواسطة استعمال نوع من الاستراتيجية الدائرية التي تعتمد على تشجيع النزاعات لتفتيت القيادة السياسية، وبذلك تزداد الحاجة إلى رمز للاستمرارية.

عندما كان محمد الخامس مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحزب الاستقلال، لم يكن يتوفر على أي وسيلة قسرية فعالة، إذ لم تكن هناك شرطة أو جيش نظامي إلى حدود ربيع سنة 1956، لكن بمجرد ما تم تأسيسهما، سهر الملك على تأمين ولائهما المطلق للعرش. وشكل احتكاره شبه المطلق لقوات الجيش محور غضب القادة السياسيين، وعلى الخصوص منهم قادة اليسار. ليس هناك من ينازع في صلاحية التحكيم الملكي، لكن كثيراً من الساسة المغاربة، كانوا يأملون حصر الملك في حدود الدور التقليدي لأگرّام، باعتباره آخر حكم يفصل بين المتنازعين، وإماماً يترأس الاحتفالات الرسمية، شريطة أن يظل أعزل من كل سلاح، ومن دون وسائل لفرض قراراته. وكان النظام آنذاك في حاجة إلى قوة تحميه في انتظار الوقت الذي سيقوم فيه أعداء حزب الاستقلال بالاعتراض على ادعائه بأنه يشكل – إلى جانب العرش طبعاً– المعبر الوحيد عن إرادة الشعب المغربي. لقد ابتعد خطر قلب النظام، أو

خضوعه لحزب الاستقلال عندما تكسرت الواجهة المتراصة لهذا الأخير، وبعدما تم إدماج معظم عناصر المقاومة وجيش التحرير في القوات المسلحة والشرطة. ويشكل الجيش الآن، حلقة هامة داخل اللعبة التي يقودها الملك، لتأمين استمرار الانقسام مع توازن دقيق بين النخب. وما يزال الجيش حتى الآن وفياً للعرش، لكنه أصبح واعياً بقوته التي لا يستهان بها. تعد هذه الظاهرة مثقلة بالمخاطر، لكن الملك استعملها حتى الساعة لفرض وصايته على المدنيين، والظهور بمظهر البديل الوحيد عن الديكتاتورية العسكرية.

لم ينازع حزب الاستقلال أبداً في أن محمد الخامس كان بطل التحرير والمقاوم الأول ورمز السيادة الوطنية. ألم يُضْف النفي هالة من التقديس على السلطان ؟ وهل كان هناك فعلاً، ما يبرر تخوفه من حزب الاستقلال ؟ ألم يكن بوسعه أن يسيطر عليه، ويوجهه حسب أهدافه ؟ إن بعض الملاحظين كانوا يعتبرون في السنوات الأولى من الاستقلال أنه باستطاعته أن يوظف الحماس الشعبي لتنفيذ أي مشروع من مشاريع التنمية، مهما تطلب ذلك من تضحيات. ولو أنه فعل لكانت أي معارضة له بمثابة الخطيئة. لقد استغرب بعضهم أيضاً للدور الذي اختاره محمد الخامس، "دور التسويف قبل كل شيء"[7]، دور الإنسان الذي يرغب في "التحكيم والإيحاء، والاعتدال، ولا يرغب في القيادة"[8].

لكن إذا صح التأويل الذي قمنا به في هذه الدراسة بصدد الحياة السياسية المغربية، سيتضح أنه لم يكن من المتوقع أن يتصرف محمد الخامس على نحو مغاير، حتى وإن كان يدرك كل الإدراك عظمة قوته. والسبب في ذلك أن الاستقرار يشكل من وجهة نظر الدولة العلوية، شرطاً حيوياً وأساسياً لتأمين بقاء النظام الملكي، ولو كان ذلك على حساب التنمية الاقتصادية، وانسجام القوى السياسية. يفترض تنفيذ مخطط التنمية بكل ما يتطلبه ذلك من حزم، تأييد الأمة بكاملها ويستوجب تجنيدها وتأطيرها. والحال أن النظام الملكي كان يسعى بالضبط إلى تجنب إنشاء مثل هذه القوة، لأنه يخشى أن يصبح سجيناً أو ضحية لها بأسرع ما يكون، بعدما كان سيد الموقف. لذا فضل أن يضطلع بدور الحكم، وأن يستعمل السلطة بصورة دفاعية، عوض الاضطلاع بدور الزعيم الذي يغري حقاً، لكنه ينطوي على كثير من المخاطر.

عندما قرر الملك أن يقتصر على دور الحكم خضع سلوكه لبعض المبادئ البسيطة : عدم السماح لأي جماعة أن تتقوى أكثر من اللازم، وتشجيع كل المنافسات الممكنة للحيلولة ضد هيمنة أي واحدة منها. ومن جهة أخرى عدم قبول انقراض أي جماعة مهما كانت، بما في ذلك أحزاب المعارضة، إذ يمكنها أن تجمد أو تعطل نشاطها مؤقتاً، شريطة أن تحتفظ بشعلة من الحياة يمكن إحياؤها عند الضرورة. وبما أن الجماعات السياسية المغربية تتشكل عادة من رئيس وأتباع، فإن أفضل وسيلة لإبقائها على قيد الحياة تتجلى في السهر على أن لا يفقد الرئيس كامل نفوذه. ويتجلى هذا النفوذ عادة في إمكانيات الاتصال المباشر مع الملك، أكبر مانح للنعم. ويعتني القصر، بواسطة عدد من المبادرات الرمزية مثل المشاورات الرسمية، والتكليف بمهمات في الخارج الخ... بمساعدة القادة على الاحتفاظ بقسط أدنى من ثقة اتباعهم لكي تتوفر لديهم إمكانية تأسيس جماعتهم من جديد في الوقت المناسب[9].

ويرتكز سلوك العرش أيضاً على قاعدة أخرى تنحصر في : عدم ربط مصيره بمصير الجماعات التي يساعدها على الظهور (مثل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية أو الحركة الشعبية) وعدم تبني مواقفهما أو برامجهما. وبما أنه لا يلتزم أبداً بصورة علنية، فإنه يستطيع أن يستفيد من نجاح أي حركة تعمل باسمه، كما يمكنه أن يتخلى عنها في حالة إخفاقها. وفي الاتجاه نفسه، اعتبر عدد من مستشاريه أنه انحرف عن هذا النهج الحذر عندما تحمل مسؤولية رئاسة الحكومة[10].

تحيط بالملك مجموعات من الأتباع المخلصين، لكنه يسعى إلى جلب النخبة بكاملها إلى داخل شبكة أنصاره. ومع أن بعض الجماعات ربطت مصالحها بمصالح القصر أكثر من الأخرى، يؤكد الملك على مفهوم النخبة باعتبارها عائلة كبيرة ملتفة، مهما كانت الاختلافات بين ممثليها، حول مبدأ التفوق المطلق للعرش. تتجلى القاعدة الوحيدة من قواعد اللعبة السياسية، التي لا يشوبها أي غموض، ويؤدي خرقها إلى عقاب مباشر في البند الذي ينص على أن شخص الملك ومؤسسة العرش لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تهاجم أو تتعرض للنقد بصورة مباشرة وعلنية. لذا يتجنب الجميع بعناية المس بمسألة السيادة. وعلى الرغم من الاستفتاء الدستوري في سنة 1962، كان الحديث عن سيادة الشعب من قبيل

المجازفة. لقد ذكرت جريدة حزب الاستقلال الصادرة بالفرنسية نصاً لجمال الدين الأفغاني يقول فيه : "يمكن للشعب أن يعيش من دون ملك، لكن الملك لا يمكنه أن يعيش من دون شعب". وبعد ذلك مباشرة حكم على إدريس الفلاح رئيس تحرير الجريدة، بعشرة أشهر سجناً، وصدر الأمر بتوقيف الجريدة لمدة ستة أشهر[11]. ولقي عبد الرحمن اليوسفي ومحمد البصري المصير نفسه في شتاء سنة 1959–1960 بعد نشر مقالات في جريدة التحرير يبدو أنها كانت تطعن في سيادة العرش.

لقد رفض الحسن الثاني حتى الآن، وبكل عناية أن يقبل أي تسوية، أو أن يقوم بأي تنازل تحت الضغط. إنه يفضل أن يمنح هباته بشكل أحادي الجانب، تعبيراً عن جوده وسخائه. ويستعمل كرمه هذا لخلق علاقات التزام، وإخضاع أكبر عدد ممكن من الجماعات. وفي السياق نفسه، لا يعلن دائماً إلا عن عفوه بالنسبة للمعتقلين السياسيين أو غيرهم : ويعني ذلك أن خطاياهم لم تمح، وأنه فضل، أن يغض الطرف عنها رحمة منه. لقد طالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن ينال ابن بركة عفواً بعد أن حوكم غيابياً في سنة 1964، وأدين بتهمة الخيانة العظمى. وطالب الحزب أيضاً أن يصدر قرار العفو في الجريدة الرسمية كما حصل ذلك سنة 1963، بالنسبة للذين ساهموا في عملية خلع السلطان، وأن تلغى كل جرائمهم. لكن الملك اكتفى بعد ذلك بالإشارة ضمن خطاب عيد الأضحى في أبريل من سنة 1965، إلى إمكانية عفوه عنه إن هو عاد إلى المغرب[12]، واغتنم هذه الفرصة للإشادة بدور الملك المنصف قائلا : "وإنني أبذل للذين صفحت عنهم وعفوت، فرصة ثمينة للاندماج في حظيرة الأمة والعمل في نطاق مؤسساتها الدستورية ومنظماتها السياسية. فإذا هم أضاعوا هذه الفرصة، وإذا هم تمادوا في غيّهم، واعتبروا الحلم باباً مفتوحاً يمكنهم أن يلجوه في كل أونة وحين، فإنني أحذرهم من مغبة سوء نظرهم وعاقبة فساد أمرهم، وأنبههم أن للحلم حداً وأن للتجاوز نهاية".

"وبهذا الحلم يمكن الاستدلال على ما طبع الله به أسرتنا، من بعد النظر، وسعة الصدر، ومتانة ما بيننا وبين شعبنا من تماسك وتجاوب. وبالإضافة إلى هذا كله فإننا إذا وقفنا هذا الموقف الذي يتسم بالتسامح الحكيم، فذلك امتثالا للرسالة الإنسانية التي تلقيناها من منقذ الأمة ومحرر المواطنين جلالة والدنا محمد الخامس رضوان الله عليه"[13].

وإذا كان الملك أكبر المنصفين، فإنه أيضاً أعظم موزع للامتيازات في المملكة. يشرف القصر على توزيع جميع الصفقات المربحة والمعاشات المريحة. وتشكل هذه الوسائل عوامل ضغط فعالة على النخبة، استعملها السلاطين باستمرار لخلق علاقات الولاء أو توطيدها. لقد أصبحت البورجوازية التجارية مدينة معنوياً أو مادياً إزاء السلاطين منذ الانفتاح التجاري الذي شهده المغرب في القرن التاسع عشر[14]. لقد بنى الملوك للتجار القصبات والمستودعات، وسهروا على تأمين حمايتهم من القبائل، ومنحوهم رخص الاستيراد والتصدير، وإعفاءات من الضرائب الجمركية، وكل ذلك يعد وسائل لشد البورجوازية التجارية إلى النظام. ومع الاستقلال تضاعفت إمكانيات الملك الاقتصادية للضغط على جماعة أتباعه.

لقد بذل عاهلا المغرب بعد الاستقلال كل ما في وسعهما لتأمين رخاء النخبة، وفي الوقت نفسه لم يترددا في استعمال العنف ضد كل من كفر بنعمتهما. وإلى جانب ذلك، يشارك أعضاء العائلة الملكية بشكل نشيط في الأعمال التجارية، ويملك القصر استثمارات هامة في المصارف والمؤسسات الوطنية والأجنبية. ومن جهة أخرى، تزوجت أخوات الحسن الثاني خارج العائلة المالكة، ويحظى أصهاره أمثال حسن اليعقوبي وأحمد عصمان ومحمد الشرقاوي بدعم القصر لإنجاح مشاريعهم. يسعى الملك بمعيتهم إلى إنشاء نوع من "البطانة الاقتصادية"، ويسهل عليه من خلال توجيه أعمال الحكومة تعزيز موقف فريق على حساب آخر، أو تخويف كل من يرفض الامتثال. ومن المفارقات أن هذه التكتيكات تضعف بصفة خاصة رجال الأعمال الشباب، لأن سمعتهم المهنية ترتبط بعناية الملك وحمايته لهم[15].

تتضاعف الثروة العقارية التي تملكها العائلة الملكية باستمرار. ويقال إن الأمير مولاي عبد الله أصبح من أكبر الملاكين العقاريين في المغرب. وتستعمل الأسرة الملكية، التي تحتل الصف الأول داخل البورجوازية العقارية، وسائل عصرية لاستغلال أراضيها وإدارتها. ويدعي بعض المازحين أن الملك كدس كل هذه الأراضي لإعادة توزيعها وفقا للإصلاح الزراعي على غرار ما فعله شاه إيران، وقد اكتشف بذلك وسيلة لتأمين تعلق جماهير الفلاحين بالعرش. ويبدو هذا التفسير شيئاً ما غريباً، لكن الأهداف التي يشير إليها ربما

ليست بعيدة كل البعد عن أساليب القصر. والواقع أن هناك أسباباً جد مباشرة لهذا الشره العقاري : وهي أن الأراضي الفلاحية تدر مداخل منتظمة، ويمكن اقتناؤها بثمن مناسب، وتدعم قاعدة العرش الاقتصادية. تغري جاذبية العقار أعضاء العائلة الملكية بما لها من قوة ذاتها التي تجلب بها أي عضو من أعضاء النخبة.

سبق أن قلنا في الفصل السابق إن الإدارة تشكل مصدراً هاماً من مصادر الربح بالنسبة للموظفين، ولا حاجة للتأكيد على ذلك من جديد. يكفي أن نذكر بأن الملك يشرف على التعيينات في المناصب العليا، وعلى الترقيات داخل الجيش. ويمكنه أن يفوض سلطته لأحد الوزراء، لكن لا أحد ينسى أن الملك مصدر تلك السلطة. ويستعمل الملك أسمى المناصب الإدارية للأغراض نفسها التي يستعمل من أجلها توزيع المنافع والمكافآت المادية، لفرض وصايته على النخبة، أو تطويق أتباع جدد، أو تجميد المعارضين. ونادراً ما يتجرأ عضو من النخبة على رفض تعيين ملكي[16]. بينما لا يخشى كل الذين حصلوا على المناصب سوى فقدان مهامهم. ومن جهة أخرى، تعمل كل جماعة صغيرة داخل النخبة على دفع عناصر منها إلى مناصب المسؤولية لاستغلال نفوذهم والحصول على حماية الجهاز. وتسهل هذه الممارسات الأمر على الملك، لأنه يستطيع بتحويل اتجاه سيل الفوائد التي يمنحها، أن يقوي هذا التيار، أو يضعف الآخر، مع الاحتفاظ بقدر أدنى من التوتر داخل النخبة.

يعد الملك أيضاً أب العائلة الروحية التي يتجاوز اتساعها حدود النخبة، ويعمل على توسيع شبكات نفوذه داخلها، كما يعمل على الزيادة من عدد تحالفاته داخل أسرته الدنيوية. وتتحرك هاتان الأسرتان تحت قيادة شخصين متميزين، يجسدهما فرد واحد : الملك، رئيس الدولة المغربية وأمير المؤمنين الشريف. ويؤكد الملك باستمرار على ازدواجية دوره المركزي، إذ نجده يستقبل ادوارد كيندي في الصباح مرتدياً أحدث بذلة من صنع كاردان، ويترأس في المساء صلوات رمضان لابساً جلبابه الأبيض تحيط به جماعة من العلماء، يرتلون القرآن داخل مسجد القصر. ولا يحتاج الملك أن يذكر بجحافل المتدينين المستعدين للذود عن قضيته لتخويف أعضاء أسرته الدينيوية الذين يتجرأون على الاستخفاف به. لقد أكد كل من محمد الخامس والحسن الثاني عدة مرات أن جاههما لا يرتبط بأي جماعة سياسية، وأن نفوذهما الروحي يساير مشاعر المغاربة الدينية. لقد لاحظ

أ.و. زرتمان ذلك بدقة عندما كتب يقول : "من المحتمل أن يكون علال الفاسي شخصية دينية بارزة أكثر من الحسن العلوي، لكن هذا الأخير، باعتباره الحسن الثاني، وباعتبار وظيفته يشكل أكبر شخصية دينية في المغرب"[17].

تشكل العائلة العلوية الواسعة من جهتها، نواة الجماعة الدينية لأتباع الملك. وهذا لا يعني أن جميع العلويين يقدسونه، بل في بعض الحالات يكون العكس صحيحاً... ويشكل الجد المشترك لهذه الأسرة مبرر وجودها[18]. وإذا كان هناك وعي جماعي بين العلويين فإن ذلك يعزى إلى الواقع. ويعد الملك في هذه الحالة مجرد عضو من أعضائها، تفوق على جميع الآخرين، وكما أن رئيس الجمهورية الجديد يتولى رئاسة حزبه، فإن الملك يتولى رئاسة أسرته إلى أن ينهزم أمام قوات خارجية، أو تطيح به حركة داخلية. وفي كل سنة يؤم الرباط مئات العلويين لتجديد ولائهم للسلطان في أثناء الحفلات الدينية. ويحظون مقابل ذلك بهبات تمنح للنقيب[19]، ومؤن توزع على علويي تافيلالت، وهدايا خلال شهر رمضان. وفيما يخص صفوة الأسرة، فيغمرها النظام بالمناصب الرسمية. تغص هيئة الباشوات بالعلويين إذ بلغ عدد عمال الأقاليم منهم في سنة 1961 أربعة من مجموع خمسة عشر. ويبرز اسم مولاي أحمد العلوي، أحد الوجوه المعروفة الذي عرفته عدة حكومات، بينما ظل الجنرال مولاي حفيظ العلوي مديراً للتشريفات مدة طويلة.

لا يشكل العلويون سوى جزءاً فقط، من جماعة أتباع الملك الدينية. وباقي السلالات الأخرى، وكذلك العلماء والنساء بصفة عامة، بالإضافة إلى بعض الزوايا، فلهم حساسية للصفات المقدسة للملكية. لقد شجع الحسن الثاني في السنوات الأخيرة على عقد المواسم، وأمر بتدريس التربية الإسلامية، وإقامة الصلاة داخل المدارس[20]. يدرك الملك بكامل الوضوح أن الشباب ينخدعون أقل من آبائهم وأجدادهم لضغط المظاهر الدينية. لكنه يريد مع ذلك أن يحافظ على هذا القطاع من الرأي العام الذي استعمل في الماضي كسند لقلب ميزان القوى لصالحه ضد معارضة ذات ميول علمانية. لقد استعمل الملك عن وعي هيبته الدينية - لما اقتحم بصورة مباشرة الميدان السياسي عندما تولى رئاسة الحكومة من سنة 1961 إلى 1963، وأشرف بشكل مباشر على ميلاد جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في استفتاء 1965- لإحباط المعارضة التي كانت تنتقد مواقفه على المستوى السياسي المحض.

يستعمل الملك، على الرغم من مقامه وسلطته الفريدة الوسائل نفسها التي يستعملها أي عضو من أعضاء النخبة، إذ نجده يتطبّع بأسلوبها، وطريقة سلوكها، لأنه كان زميلاً أو تلميذاً أو معيلاً لكثير منهم خلال مرحلة الحركة الوطنية. ولكونه وضع قوانين اللعبة، وقرر أنواع المكافأة والعقاب، وبجانب ذلك يستعمل جميع ما لديه من وسائل الضغط لدفع النخبة إلى الدخول في مخططاته، وإثارة شعور جماعي لديها، شعور الجماعة المحظوظة التي تعرف أنها تدين له بكل ما تملكه من امتيازات. وبعد إعلان جماعات النخبة عن خضوعها لقواعد اللعبة يرخص لها بالتسابق لتوزيع منافع النظام بينها. ويظل الجيش في حالة احتياط ضد كل من يريد إنكار حق الملك في تسيير اللعبة حسب رغبته. وأخيراً لا ينقطع الملك عن تذكير جميع المشاركين بأن هيبته الدينية تمده بسند شعبي يجعله فوق كل الجماعات التي تكون النخبة.

لقد استعمل النظام الملكي سلطته استعمالاً دفاعياً محضاً، وتجنب القيام لأي مبادرة جسورة، مع أن الظروف وفرت له كل الشروط للاضطلاع بدور الزعامة. وكان بإمكانه أن يجند الشعب من أجل أي هدف يختاره في ميادين التنمية الاقتصادية، أو استرجاع المناطق المحتلة، لكونه يتوفر على الوسائل التقنية الكافية، ويحظى بولاء جماهير الأميين الساذجة. وكان بإمكان كل من الجيش وفرق الكشافة والقادة السياسيين أن يؤطروا هذه الجماهير لإنجاز مشاريع اجتماعية، لكن الملك رفض أن يقوم بدور القائد الوطني، ولم يستعمل ما لديه من سلطة ديماغوجية ضخمة. لقد انساق وراء إغراء الدور التقليدي، دور الحكم الذي يستلزم لاستمراريته، إبقاء التوازن بين جميع القوى. يستهلك التلاعب بجماعات النخبة أعظم قسط من نشاط الملك وتفكيره، ويؤدي به في بعض الأحيان إلى التخلي عن الهدف الأخير لسياسته التحكيمية للانغماس في حيثيات المناورات اليومية.

يبدو في غالب الأحيان أن الملك ليس له استراتيجية على المدى البعيد، تتجاوز أمله في إنجاح تكتيكاته على المدى القريب. لا شك أن هذا صحيح، إلا أنه يمكن أن نستجلي بعض الخطوط العريضة لسياسة عامة وأكثر منهجية. تعالج المشاكل الحيوية مثل التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي من زاوية تقنية محضة، حيث لا ينظر إلى مشاكل التعمير والإنتاج الفلاحي، والبطالة إلخ... من وجهة هيكلية (الإصلاح الزراعي، تأميم الصناعة الخ...) بل

من زاوية الحلول التقنية (الأسمدة، السكن الخ..)، ويعتمد الملك أكثر فأكثر على وزارة الداخلية والجيش لتطبيق مخططات الحكومة في الميادين الاقتصادية، من إدارة الأراضي التي استرجعتها الدولة إلى بناء المدارس، أو توظيف عاطلي المدن في البوادي. وتشكل كل من وزارة الداخلية والجيش وسيلتين من وسائل السلطة، ومما يزيد من أهميتهما أنهما يرتبطان بالعرش ارتباطاً وثيقاً، حيث يعتمد عليهما لمواجهة ضغوط المعارضة، ويعقد عليهما كل آماله في تحقيق هدفه الأسمى ألا وهو : تحقيق التقدم في جميع الميادين بفضل إجراءات تقنية دون إحداث أي تغيير في الوضع السياسي الراهن.

ويرغب الملك في هذه الأثناء الحفاظ على ما يشبه نوعاً من الحيوية السياسية داخل النخبة، حفاظاً على واجهته الليبرالية، لكنه يناور في الوقت ذاته للتخفيف من حدة الانفعالات، وقطع طريق استقطاب أتباع جدد إلى القادة السياسيين.

تشكل المدن الساحلية، وعلى الخصوص منها مدينة الدار البيضاء، ميداناً مواتياً لدعاية المعارضة، باعتبارها أول مدينة بالمغرب، نظراً لنشاطاتها الاقتصادية، وكذلك لعددها الكبير من العمال المنخرطين في النقابة، وعدد العاطلين. ولا ينسى أحد أن جو هذه المدينة يؤثر بصورة بالغة على الجو السياسي العام بالبلاد. ويسعى الملك إلى قلب هذه الوضعية لصالح البوادي، لذا حظيت مشاكلها بكل عنايته في السنوات الأخيرة، كما شجع على خلق نخبة قروية بإنشاء المجالس الإقليمية والقروية. وبينما تحاط عمليات تدشينه لبناء السدود بدعاية صاخبة، انقطع الملك عن الحضور في الاستعراض العمالي لفاتح مايو في الدار البيضاء. وساهمت وزارة الداخلية بنشاط في السياسة الملكية الرامية إلى اتخاذ إجراء إعادة سكان أحياء القصدير العاطلين إلى قراهم في سنة 1967، لتشتيت تجمعاتهم داخل المدن الكبرى. كما شاركت الحركة الشعبية، حزب (الأمازيغ) الأكثر تشبثاً بالملكية، بدورها في هذه الاستراتيجية، لأنها تحاول منذ سنة 1966، استقطاب سكان أحياء القصدير في الدار البيضاء، وقطع الطريق داخل البوادي على النقابات والأحزاب ذات الأصل الحضري.

لم يرض الملك عن التجربة الديموقراطية التي قام بها بين سنتي 1963 و 1965، لأنها غرقت في النزاعات العقيمة بين الأحزاب والنواب المنتخبين، دون أن تفرز أغلبية طيعة. لقد هاجم الملك خلال مدة البرلمان القصيرة وبعدها، مفهوم الديموقراطية البرلمانية، وأكد أنها

تعرقل الكفاح ضد الفقر، كما صَرَّحَ من دون أي التواء أن البرلمانية تتناقض مع الديموقراطية الحقيقية. وعندما قام بحل البرلمان في يونيو من سنة 1965، أكد أن مناقشاته العقيمة كانت ستنال من الديموقراطية المغربية "... وبما نعتز به من كرامة وفكر خلاق"[21].

لقد فضل الحسن الثاني أن يعود إلى أسلوبه المألوف الذي يعتمد على المجالس الاستشارية التي يعين أفرادها بمرسوم ملكي. وسبق لمحمد الخامس أن جرب هذه الطريقة بنجاح في سنة 1957 و 1958، وكررها ابنه في شتاء سنة 1968. تقوم هذه المجالس بدور استشاري فقط، وللملك كامل السلطة في استدعائها أو حلها. وتشير بكامل الوضوح إلى من يحظى بالاعتبار في تصور الملك، على أن لها قيمة دعائية، وتستغل لكونها متنفساً لتخفيف الضغط داخل النخب المحرومة، ولتوجيه ردود فعلها. اجتمع المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في مارس من سنة 1968، لمناقشة التصميم الخماسي الجديد. وبتكليف من الملك، درس التصميم، وصودق عليه في ظرف أربعة أيام. بعد ذلك عاد أعضاؤه إلى منازلهم في انتظار استدعائهم من جديد[22]. تؤكد علاقة المجلس بالملك دور الأب الذي اختاره لنفسه في علاقته مع النخبة. وفي مذكرة بعثها للأحزاب بعد أحداث مارس سنة 1965، بالدار البيضاء، صرح قائلا : "ويدي مبسوطة لرعاياي كافة دون تمييز، لأنهم جميعاً أبنائي"[23].

يواجه النظام الملكي مشكلا آخر ملحاً، أي مشكل اقتراح إيديولوجية قادرة على إرضاء طموحات الشباب المغربي. لقد اعتمد الحسن الثاني حتى الآن في هذا الميدان على خليط من روح المواطنة والقيم الدينية، لتكوين عقلية رعاياه ومواطني المستقبل. إنه يحث الشباب على التضحية، والعمل من أجل الوطن كما فعل الذين تطوعوا في عهد والده لبناء طريق الوحدة الذي يربط بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية سابقاً. وبعد الفيضانات التي أصابت تافيلالت سنة 1965، دعا إلى العمل الطوعي من أجل بناء سد وادي زيز ليكون رمزاً للانطلاقة الوطنية. وفي يونيو من سنة 1966، أعلن عن الخدمة العسكرية الإجبارية، وقرر في صيف 1968، تأسيس هيئة من الشبان للقيام بأشغال خدمة للصالح العام. ومن جهة أخرى، قرر في السنة نفسها إقامة الصلوات داخل المدارس، وشرع في بناء "دور الشباب" لتلقين الشبيبة القيم الوطنية.

لكن النظام لا يملك سوى وصفات مصطنعة لخلق روح المواطنة هذه وتنميتها. وإذا كانت الكوارث الطبيعية أو النزاعات حول الحدود قادرة على إحيائها، فإن ذلك لا يتم إلا بصفة مؤقتة في أحسن الأحوال. وما يرتبط بالحلول الظرفية والمرتجلة، فإن التكرار يفقدها كثيراً من فعاليتها. سيؤدي لا محالة تجنيد الشباب بالقوة في جماعات العمال إلى الحقد، وليس إلى الاعتزاز، لأنهم يعرفون أكثر من غيرهم أن المحظوظين ليسوا مطالبين بالتضحيات نفسها وبالتفاني نفسه.

لقد ضحى الملك بمشاكل مستقبل البلاد من أجل الهيمنة على النخبة، وأدى به نجاح مناوراته بالذات إلى عمليات سلبية، ذلك أن كل جماعات النخبة أصبحت جوفاء من جراء مراقبة جميع نشاطاتها، ومتابعة حتى العادية منها. وتبقى هناك قوتان لا يمكن للملك أن يقوض أسسهما، وهما الشرطة والجيش. وحيالهما يضطر إلى استعمال كل ما لديه من مهارة لمزاولة دوره التحكيمي، لكن التلاعب بقادة قوات الأمن، وإبطال فعاليتهم، يدفع كل منهم ضد الآخر من أجل استئصال كل ميل للانقلاب ضد العرش، عملية خطيرة انساق فيها الملك.

لقد قبلت النخب بطواعية، تقليص مجال نشاطها، لأنها وجدت في ذلك بعض التعويض: إنها تنتقد النظام، وتستفيد منه في آن واحد. ولقد طالب بعض الوطنيين بعد الاستقلال، وبكل إخلاص، أن تكون المسؤوليات السياسية الوطنية مسؤوليات جماعية، وبحثوا عن الوسائل لتحقيق ذلك. لكن القصر أبعدهم وعزلهم، أو رمى بهم في زنزانات النسيان الملكية. وأدى بهم الأمر إلى القبول ضمنياً – مع رفض الاعتراف بذلك – أنه ليس لديهم أي حظ في تسيير الشؤون العامة. لقد خاب أملهم في مقاومة النظام، وقد تعودوا على منافعه إلى درجة أنهم أصبحوا عاجزين عن الانفصال عنه. ومع ذلك يأملون في أن تغيثهم بلاغتهم إذا ما سقط النظام.

هوامش الفصل السابع

[1] – J. et J. AUBIN, « Le Maroc en suspens », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 3, 1964, pp. 73-88.

[2] – حسب، دانكوارت روستو (Dankwart Rustow) يشكل "الاستبداد الشرقي" حالة ذهنية للحكام أكثر مما يشكل واقعاً سياسياً حقيقياً. والدليل على ذلك أن المستبد يطوقه المنافسون، وأيضا العلماء من جميع الجهات، والجنود، والقبائل، وولاة المناطق البعيدة.

تنطبق كل هذه الملاحظات على الوضعية المغربية، انظر :

Potitices and Westernisation in the Near-East, in *The Modern Middle East* , Ed. *Richard* NOLTE, New-York, 1963, p. 73.

[3] – جريدة العلم، 18 نوفمبر 1962، ص. 1.

[4] – حوار مع رضا اگديرة، الرباط، 28 فبراير 1966.

[5] – جريدة العلم، 14 ديسمبر 1962، ص. 4.

[6] – طلب علال الفاسي سنة 1964 مثلاً، من الحسن الثاني أن يتدخل لحل النزاع الدائم بين الأغلبية والأقلية البرلمانية حول دورة استثنائية للبرلمان.

[7] – م.س. J. et J. Aubin..., p. 75.

[8] – راجع كلا من :

William ZARTMAN, *Destiny of Dynasty*, Carolina, (U.P.) 1964, p. 41. W. ZARTMAN, Morocco : *problems of New Power*, New-York 1964, pp. 149, 240.

[9] – في أثناء حالة الاستثناء التي أعلن عنها في يوليو/تموز من سنة 1965، جمدت كل التشكيلات السياسية تقريباً إلى حد ما . لكن على الرغم من أن هذه الوضعية كانت توافقه، كلف الحسن الثاني كلا من اگديرة والفاسي والخطيب بمهمة بالخارج، وتشاور مع مختلف الأحزاب حول قضايا التعليم، واستقبل زعماءها في الأعياد الوطنية.

[10] – بعد حرب سنة 1967 بين إسرائيل والدول العربية سلمت رئاسة الحكومة إلى محمد بنهيمة في شهر يوليو/ تموز سنة 1967.

[11] – انظر : *Maghreb Digest*, Mai 1965, p. 24.

[12] – أثارت تصريحات الملك الغامضة كثيراً من الجدال بعد اختطاف ابن بركة، والواقع أن النص الرسمي لخطاب الحسن الثاني يثير كثيراً من التساؤلات : " ... عفوت على الذين تآمروا ضد عرش هذه البلاد...

كما عفوت على الذين ارتكبوا جريمة المس بأمن الدولة الخارجي، لولا فرارهم من عدالة بلادهم ولجوؤهم إلى الخارج، واستمرارهم في ضلالهم. ولقد ارتكب هؤلاء الأفراد الذين شملهم صفحي وعفوي وانتظمهم حلمي جرائم خطيرة وجنايات مؤثرة، كما ارتكب الذين التجأوا إلى بلاد غير بلادهم وتجنبوا مواجهة عدالتها جرائم وجنايات لا تقل خطورة وشناعة. ويجب على هؤلاء جميعاً أن يدركوا أن زمن المؤامرات والاضطرابات قد انتهى... " ونظراً لتصريحات الملك والقيود التي اتصفت بها، فضل ابن بركة البقاء في الخارج. انظر نص الخطاب في جريدة الأنباء 16 أبريل 1965، ص. 6.

13 – م. س. ن.

14 – انظر : MIÈGE, *Le Maroc et l'Europe*, vol. 2, p. 237, et vol. 3, pp. 18-19.

15 – صودرت جريدة أحمد بن كيران، رئيس التحرير السابق لـ ***Maroc Information*** ورجل أعمال معروف بالدار البيضاء، في شهر مايو/ أيار من سنة 1966 من دون أي مبرر رسمي. ولا شك أن ذلك كان نتيجة لعزمه على نشر سلسلة من الحوارات يتعلق إحداها بقضية ابن بركة. وتبعاً للأسلوب الخاص للسياسة الملكية، عين ابن كيران في شهر سبتمبر/ أيلول رئيساً لصندوق الإيداع والتدبير بعدما زجر في شهر مايو/أيار السابق. ولو أنه رفض هذا التعيين لتضرر موقعه داخل أوساط رجال الأعمال.

16 – رفض الهادي مسواك مرتين منصب وزير الفلاحة، لأنه في مأمن من المضايقات، لأنه يسير مصحة زاهرة. وأرغم بعض الماركسيين الآخرين مثل حسن أعبابو على ابتلاع الصنارة.

17 - انظر : ZARTMAN, Destiny of a Dynasty, p. 28.

18 – بالفرنسية في النص هامش للمترجم.

19 – شخصية رسمية تختار العائلات الشريفة في مختلف المناطق لتمثيلها لدى العائلة المالكة.

20 – انظر : *Le Petit Marocain*; 27 Décembre 1966, p. 3.

21 – الأنباء، يونيو 1965.

22 – انظر : *Le Petit Marocain,* 13 Mars 1968.

نص دستور سنة 1962 على تأسيس المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط. واستبدل هذا المجلس في سنة 1970 برلمان له غرفة واحدة، ينتخب ثلثا أعضائه باقتراع غير مباشر. حل هذا البرلمان في سنة 1972 واستبدله بالدستور الجديد الذي صودق عليه باستفتاء ينص على إقرار برلمان يعين ثلثا أعضائه عن طريق الاقتراع المباشر.

23 – أخذ من **توجيهات**، الديوان الملكي، أبريل من سنة 1965، ص. 40.

الفصل الثامن

خلاصـــة

الباب الثاني[1]

"علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم"

أود أن أضيف بعض الملاحظات حول جانب آخر من جوانب النخبة المغربية، انطلاقاً من السؤال التالي : هل تشكل النخبة طبقة اقتصادية بالمعنى المتداول لهذه الكلمة في أوروبا ؟ لا أدعي إعطاء جواب حاسم في هذا الموضوع. ينحدر معظم أفراد الطبقة القيادية من نخبة اجتماعية واسعة، ترتكز وضعية أعضائها على النفوذ الديني أو الثقافي أو على دورهم السياسي في المستوى الوطني أو المحلي. و لم تنحدر النخبة السياسية بعد - باستثناء عدد ضـــئيل مـــن أعضائها- من طبقة تعتمد سلطتها أساساً على ثروتها الاقتصادية. لكن النخبة المغربية تتميز بمستوى عيشها المرتفع، كما هو الحال بالنسبة لجميع النخب في أي نظام سياسي.

من الأكيد أن هناك صيرورة تشكيل طبقي في طور النمو. ولقد بدأت هذه الظـــاهرة تتبلور بعد الاتصالات التجارية التي حصلت بين المغرب وأوروبا خلال القرن التاسع عشر، وتنامت بعد ذلك في مرحلة الحماية، ثم تسارع نموها بعد الاســـتقلال. وتكتســـب هـــذه الظاهرة أهمية بالغة، لأن لها نماذج مماثلة في الشرق الأوسط. إلا أن عدم تـــوفر الوثـــائق في المغرب يجعل دراستها صعبة، لكن تحليل المجتمع المغربي بالاعتماد علـــى المنظـــور الطبقـــي سيصبح عما قريب ضرورة حيوية لفهم واقع هذا البلد.

لقد كان انتقال الثروة المادية من جيل لآخر في الماضي - وما يزال إلى حد ما - مليئاً بالمخاطر، لأن النهب كان من تقاليد النظام، على غرار ما عرفته معظم الأمبراطوريات الإسلامية. لقد كانت ممتلكات الوجهاء والموظفين وخدام البلاط تصادر عادة بعد موقم، وغالباً في أثناء حياقم كذلك[2]. ولقد ظل من جانب آخر نشاط التجار الحضريين محدوداً بسبب عدم الاستقرار السياسي، والثورات المحلية والمجاعات وكوارث أخرى. وكانت المعاملات مع الخارج تقتصر على بعض التجار، لكن عندما يرغب السلطان في ذلك، ولم يحصل بعض الاستقرار داخل النخب التقليدية إلا بفضل توارث المناصب العمومية. وفي حالة غياب الإرث، كان دائماً باستطاعة الآباء أن يخلفوا لأبنائهم الوسائل الكافية لكي يكونوا بدورهم رصيداً من الممتلكات العائلية.

أدى التغلغل الاقتصادي الأوروبي بالمغرب وباقي دول المغرب العربي في القرن التاسع عشر إلى انتعاش النشاطات الاقتصادية. واهتم الأوروبيون بالدرجة الأولى بالمواد الخام التي يزخر بها المغرب، وبالإمكانيات التي يوفرها باعتبارها سوقاً تجارية. لقد شجع كل من وكلاء القنصليات والشركات الأجنبية وممثلي الحكومات على احترام نظام المعاملات التجارية والعقود المبرمة. وقدمت القوى الأجنبية مساعدات للسلطة المركزية بهدف إخماد التمرد كما حثتها على إلغاء الحيف الموجود في المعاملات التجارية سواء فيما بين المواطنين أو مع الأجانب. وكان الأوروبيون يتخذون جميع الإجراءات بعد شراء العقارات الفلاحية وإنشاء الشركات، لتأمين حمايتها وتحويل ملكيتها. وفي غضون هذه الحقبة، استدان السلاطين من المصارف الأوروبية على إثر محاولتهم للقيام بإصلاحات، فأدى ذلك إلى هيمنة الأجانب على إدارة الشؤون المالية. وفتح في الوقت نفسه نظام الامتيازات والحمايات، بالإضافة إلى المعاهدات التجارية عدة مجالات أمام نشاط الأوروبيين خارج نطاق تدخل السلطان. وأدرك كثير من المغاربة آنذاك، أنهم يستطيعون الإثراء وشراء العقارات، والاحتفاظ بها من دون خوف. وبجانب ذلك أصبحت تربية المواشي والفلاحة من الاستثمارات المربحة، نظراً لطلب الأوروبيين المتزايد في هذا المجال. وحوالي سنة 1850، ظهرت طبقة من الملاكين في مأمن من الحجز التعسفي، تستغل أراضيها بواسطة الخماسة[3]. وساهمت رؤوس الأموال المتدفقة على المغرب في عهد الحماية، وكذا الامتيازات التي كانت

تمنحها الإدارة لخدامها لكي يتم الإسراع بإنشاء تراتبية اجتماعية. لكن كانت الثروات المتراكمة لدى المغاربة تبدو هزيلة أمام ثروة كبار الأثرياء الفرنسيين في الدار البيضاء.

احتلت البورجوازية التجارية بعد الاستقلال بالإضافة إلى النخبة الفلاحية، المواقع التي تركها الفرنسيون بعد ذهابهم. وسمح النظام الملكي للنخبة بأن تطلق العنان لشرهها، لأنه كان يرغب في خلق طبقة موالية له. وفي أقل من عشر سنوات، تكونت طبقة من المحظوظين، يمكن أن نميز داخلها بين ثلاث فئات متداخلة : النخب السياسية – الإدارية التي تضم الجيش وأوساط رجال الأعمال، وفئة جديدة من الملاكين العقاريين، وتستعمل هذه الفئة الأخيرة طرقاً زراعية حديثة. ويجب أن ننتظر عشر سنوات أخرى لمعرفة ما إذا حل الانشطار الأفقي على المستوى الاقتصادي مكان الانشطار العمودي على مستوى العلاقات العائلية والدين والقبيلة. وربما كانت الزيادة في نفقات التبذير، والبذخ الفاحش في الوقت الذي ينخفض فيه المدخول الفردي، دليلا على هذا التحول الجنيني.

يصعب علينا أن نضيف شيئاً غير هذا. ونظراً للفترة التي شملتها هذه الدراسة، ليس من الضروري أن نركز كثيراً على الظاهرة الطبقية في المجتمع المغربي. إن النخبة لا تنحدر بصفة جوهرية من طبقة اقتصادية. وإذا ظهرت اليوم بنية اجتماعية تراتبية فإن آثارها ما تزال محدودة، لأن العلاقات العائلية احتفظت بوزنها، ولأن استقرار الثروة شيء جديد، إلى درجة أن قليلاً من المغاربة فقط، هم الذين يستطيعون التجرد من حذرهم المعتاد. لذا نكتفي بالعوامل الاجتماعية – الثقافية المعروضة خلال الفصول السابقة لتفسير سلوك النخبة.

لم تنفصل الطبقة القيادية السياسية بصورة نهائية عن الماضي، وينعكس هذا الاستمرار في التقليد على أسلوب الحياة السياسية. ويجب أن لا يوهمنا جو الصراع والعداوة المبالغ فيهما بين جماعات النخبة، لأنهما يؤديان منذ القدم إلى تماسك عناصرها وليس إلى تفتيتها. ويتوازن انقسام النخبة بفضل الدفاع عن المصالح المشتركة، كما أن العلاقات العائلية والاقتصادية توحد ما تفرقه الاختلافات السياسية أو الاثنية. ويعكس سلوك النخبة سلوك مجموع المجتمع المغربي. ويتجلى من خلال الحرص الدائم نفسه على ترقب تقلبات الدهر حسب استراتيجية ماهرة من التحالفات وإسداء الخدمات، وربط العلاقات مع ذوي النفوذ. ربما يمكن القول إن المغربي ليس متفائلاً، ولا يؤمن بقدرته على توجيه مصيره، لكنه ليس

قدرياً أيضاً. إن انتماءه العائلي وثروته وسمعته تشكل بالنسبة له إرثاً يعمل على حمايته وتوسيعه إذا أمكن ذلك. لكن بصفة عامة يعرف الجميع أنه من غير اللائق استعراض ثروة تراكمت بسرعة فائقة.

وكما رأينا في الفصول السابقة، إن السلطة ينظر إليها على أنها جهاز دفاعي تؤمنه المجموعة وليس الفرد، ولكن يجب أن تظل جميع الأبواب مفتوحة لأي تحالف جديد، تبرزه الظروف أو المصالح أكثر مما تمليه الاختيارات الإيديولوجية. لذلك تبدو التحالفات غير مستقرة. ويستطيع الأفراد أن ينتقلوا من جماعة إلى أخرى، أو أن تكون لهم انتماءات متعددة. وكل من يتشبث بمواقف دوغمائية داخل هذا السياق فإنه إما أحمق أو بهلواني.

ولا تحتفظ النخب بجماعة أتباعها إلا إذا أوجدت لنفسها منافذ إلى القصر الذي يعتبر المصدر الأعلى لكل منافع السلطة. ويوزع الملك نعمه وفق قواعد لعبة حددها بنفسه، ويشرف على التحكيم في إطارها. لكنه لا يعكس الصورة الأبوية التي يود أن يمثلها. إنه يبدو متلاعباً بالنخبة — وقد اختار هذا الدور — أكثر مما يبدو مرشداً لها. فمن جهة، يقوم بتحريض الجماعات الواحدة ضد الأخرى لشل فعاليتها، ومن جهة أخرى، يؤكد لجميع أفرادها أنهم ينتمون إلى "أسرة" واحدة يرتبط رخاؤها بسخائه الملكي. ولكي يستطيع العرش متابعة التلاعب بالنخبة وتقسيمها واستعمالها لتأمين استمراريته، لابد أن يظل عددها ضئيلاً.

تسير الانتظارية في خط مواز مع المناورات الدفاعية. ولا تؤدي الظروف الموضوعية كيف ما كانت خطورتها إلى ردود فعل ملائمة. يمكن لممثلي النخبة أن يعتبروا أن وضعية ما، وضعية سيئة، لكنهم عاجزون — كجماعة أو كأفراد — عن التحرك للاستفادة منها، أو للقيام بإصلاحها. إنهم يفضلون انتظار ما يمكن تسميته بـ "الحدث الحافز" (L'événement Catalytique) ولا تخضع هذه الأحداث ذات القيمة الرمزية لأي منطق أو تنبؤ. ولقد شكل اغتيال فرحات حشاد سنة 1952، حدثاً، بخلاف اختطاف ابن بركة، وكاد اختطاف طائرة ابن بلة ورفقائه، ومجرد منشور عن وزارة التربية الوطنية سنة 1965، أن يؤديا إلى انتفاضة شعبية. وبصورة غريبة، لم يحدث نفي محمد الخامس قفزة جماهيرية إلا بعد عدة أشهر. إن أعضاء النخبة بدلاً من أن يحاولوا إذكاء الغليان الجماهيري، ينتظرون وهم في حالة من

التحفظ، الوقت الذي تثور فيه الجماهير لأسباب غير متوقعة تصعب السيطرة عليها، ولا يتدخلون إلا بعد ذلك للركوب على السخط الشعبي.

تعد أساليب عمل النخبة كما وصفناها في السابق، أساليب هشة وغير ثابتة. إنها هشة، لكون النخبة فقدت كل اتصال مع واقع المجتمع المغربي، ولأنها أصبحت من دون شك عاجزة عن مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية. وهي غير ثابتة، لأن تركيب النخبة وإطار عملها سوف يشهدان حسب ما يبدو تغييراً شاملاً في المستقبل القريب[4]. لنلق أولا نظرة على مدى هشاشة الوضعية[5].

لقد اهتم علماء السياسة كثيراً بمسألة صعوبات الاتصال بين المثقفين والجماهير شبه الأمية في البلدان السائرة في طريق النمو. غالباً ما يزخر هؤلاء المثقفون بالأفكار الثورية لتغيير مجتمعاتهم وتجاوز تأخرها، لكنهم يعجزون عن تحقيق مشاريعهم التي كانت دائماً في مستوى جيد ومدروسة، لأنهم كانوا لا يستطيعون في غالب الأحيان إقناع الجماهير بأبعادها وأهدافها. لكن مشكل الاتصال مع الجماهير يطرح بكيفية مختلفة في بعض البلدان بغض النظر عن نظامها السياسي، ذلك أنه بعد قضاء عدة سنوات داخل مناخ الجامعات العقيم، سواء منها الوطنية أو الأجنبية، تتزاحم النخب الشابة في عالم العاصمة، حيث تنحصر اتصالاتها في دائرة ضيقة. ولا يعرف أعضاؤها بلدهم إلا من خلال ذواتهم، ومع ذلك يعتقدون أنهم يفهمونه بشكل جيد لمجرد أنهم من مواطنيه. والواقع أنهم منفصلون عن الشعب، وينظرون إليه في الغالب عبر قوالب جاهزة مأخوذة من الخارج. وليس هناك مجال للاستغراب في أن تفشل مشاريع يتم تخطيطها في هذه الظروف[6]. وفي بعض الأحيان يكاد المرء أن يبارك صعوبة الاتصال هذه، لأن سلبية الجماهير المتحفظة تقتل في المهد بعض المشاريع التي لم يتسن لها أن ترى النور.

يبدو أن النخبة الآن في حالة وقف التنفيذ، ولن تظل زمناً طويلاً جماعة ضيقة، ومنسجمة ومنغلقة على نفسها. يحتفظ المجتمع المغربي بتوازنه بفضل لعبة الأرجوحة الدائمة الموجودة بين مختلف عناصره الثابتة. لكن التزايد الديموغرافي يغير معطيات المعادلات على جميع المستويات. لقد أدى تضخم عدد "المتعلمين" إلى انفجار ديموغرافي بعد إجراءات سنة 1956، التي أعطت الأسبقية للتعليم. ولقد شكل التعليم في الماضي مفتاحاً بالنسبة لوضعية

النخبة، ويضع فيه شباب اليوم كل طموحاهم المستقبلية. غير أن جذورهم الاجتماعية مختلفة عن جذور الجيل السابق، وأسطورة الوطنية بعيدة عنهم، وفي كل الأحوال يتعذر إدماجهم في شبكات التحالف والأتباع الحالية، نظراً لضخامة عددهم.

توجد النخبة أمام اختيارين : أن تقف إزاءهم موقف التجاهل وستصبح متجاوزة بسرعة، أو أن تحاول إدماجهم، وسيؤدي بها ذلك إلى تحول كامل.

إن ما قاله جاك. بيرك (Jaques Berque) بصدد "تاقبلت" يصدق على الطبقة القيادية السياسية المغربية. إنها مجتمع مصغر يوجد في ذاته ولذاته وما وراء نظامه الداخلي : "... لم تعد هناك إمكانية أخرى غير البدء من جديد على أسس أخرى. لذلك تدافع عن نفسها حتى العبث. كل رصيد الموارد والتجربة والأفكار التي تبحث عنها الهجرة أحياناً في أماكن بعيدة، تستعملها لإعادة تنشيط الآلة العتيقة العاجزة عن التطور، وهي باتصالها مع العالم الخارجي إما أن تصمد أو تنفجر".

هوامش الفصل الثامن

[1] – قولة لعلي بن أبي طالب، أوردها علال الفاسي في كتابه **النقد الذاتي**، ط. الخامسة، ص. 127.

[2] – Barrington MOORE, *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, London ; 1967, pp. 322-328, et

انظر كذلك : SCHAAR, op. cit., pp. 93-95.

[3] – م. س. ص. 160–161.

[4] – كل هذه الملاحظات سنطورها في الفصل الخامس عشر.

[5] – يمكن أن نفكر بأن زعماء الحركة الشعبية يعتبرون حزبهم ممثلاً للجماهير الفلاحية، إلا أنهم لا يهتمون في الواقع إلا بمشاكل العالم القروي، ولا ننسى هؤلاء الزعماء أنهم في حالة اتخاذهم لقرار دعوتهم لعقد مؤتمر الحزب في نوفمبر من سنة 1966، أنه جاء في فترة موسم الحرث. لقد حضر المؤتمر جمهور من الفلاحين وهم يخفون بصعوبة استياءهم، إنه مثال بسيط، ولكنه معبر عن ظاهرة عامة حول عزلة النخبة.

[6]– J.BERQUE, *Structures Sociales* …p. 441.

الباب الثالث

توتر وجمود

الفصل التاسع

انقسام النخبة الوطنية

سوف يجد القارئ في الفصول التالية من هذا الكتاب تحليلاً للخطوط العريضة للحياة السياسية بالمغرب خلال العقد الأول من الاستقلال. لن أتعرض لجميع أحداث هذه الحقبة، فقد اخترت بعض الأوضاع المتعلقة بنشأة أو انقسام الأحزاب السياسية، إذ تبرز هذه الأوضاع دينامية الصيرورة الانقسامية، وسوف تتركز هذه الدراسة حول التبعية السياسية المتبادلة للنخب، وبالأخص ما تعرضت له من مناورات القصر ومداوراته.

لقد أصبح انشقاق حزب الاستقلال سنة 1959، أمراً فعلياً، بعد أن ظل مخفياً طيلة ثلاث سنوات. كان الحزب خلال عدة سنوات نقطة تجمع الوطنيين، فجاء انفجاره ليدق ساعة تفرقهم، ومن آثار أزمة الحزب أنها أفرزت مجموعات لها استعداد بأن تقع في قبضة القصر وتحت تصرفه. وشكل هذا التطور بداية تمكن الملك من النخبة. لكن الانشقاق جاء، على الخصوص تتويجاً لمرحلة طويلة دعي خلالها المغاربة للاختيار بين مجموعات وقادة متنافسين، وبين سياسات متعارضة، وبين معارضة النظام أو الخضوع له. فبقدر أهمية الرهان، خلت المواقف من أشكال التراضي، إلا أن ما حاول المغاربة تفاديه يحدد في هذا النوع من البديل الحاسم، ودراسة مواقفهم خلال هذه الأزمة يقدم مثالا دالا على تعقد السلوك السياسي لديهم.

حينما كان يصرح قادة حزب الاستقلال قبل سنة 1956، إن الحزب يمثل مجموع المجتمع المغربي، كانوا دون شك لا يدركون مدى صحة ذلك التصور. وبعد خمس سنوات

من الاستقطاب المكثف (47–1952) وبعد نفي أو اعتقال معظم قادته بين سنوات 1952 و1955. لم يكن حزب الاستقلال قبيل استرجاع السيادة الوطنية سوى تجمع لفئات مبعثرة تجهل قدرها الحقيقية، ويسيء الظن في بعضها الآخر. وقد برز في الواجهة زعماء جدد خلال السنوات الثلاث من النشاط السري، وفقد القدماء الاتصال بالقاعدة، بينما رخّص لفروع كاملة أن تقوم بنشاطات مستقلة، بجانب منظمات جديدة، لم ترتبط نشأتها بحزب الاستقلال. وفي نهاية سنة 1955، كانت القوى الموجودة، أشبه بشكل مركب ومعقد، تتكون من حركات المقاومة وجيش التحرير، والاتحاد المغربي للشغل الحديث التأسيس، وحزب الاستقلال الذي تتميز في إطاره اتجاهات متعارضة، لا تتفق لا على استعمال العنف، ولا على مؤتمر إيكس – لي– بان[1] (Aix-les-Bains)، ولا على رجوع الملك. وخلال عدة أشهر، قبل وبعد الاستقلال، ظلت الهجومات وتصفية الحسابات في جدول أعمال التشكيلات السياسية المغربية، بما فيها حزب الاستقلال. وقد نجح الاستقلاليون، رغم خلافاتهم، في الحفاظ على وحدة هشة، بغية الدفاع عن السيادة المغربية ووضع حد للحماية، وظلوا موحدين فيما بعد على أمل الحصول على حكومة منسجمة. كان الحزب يبدو قوياً في الظاهر، لكن سرعان ما انكشف ضعفه الداخلي لما استطاع الملك أن يعاكسه بنجاح عند تكوين أول حكومة. كان بالإمكان أن تنجح شخصية ما في توحيد الفصائل المتنافسة فتجعل من الحزب قوة تعارض العرش، أو تفرض نفسها عليه، وتنتصر بالتالي على نزاعاته الداخلية : هناك كانت تكمن في الغالب تخوفات القصر. فمن الواضح أن الملك فهم منذ البداية أن له مصلحة في تشجيع الشقاق بين قادة الحزب بهدف تقليص عدد أتباعه.

انفصل جزء هام عن حزب الاستقلال في 25 يناير من سنة 1959، وتمت القطيعة في سبتمبر التالي مع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لم يكن القصر بعيداً عن الحدث، إلا أن دوره كان هامشياً. لأن الانشقاق في واقعه يعود إلى مسلسل انقسامي عفوي. لقد كان لانقسام الحزب الوطني الكبير أثره الفاعل، لا مثيل له في الحياة السياسية للمغرب المستقل، ولذلك استوجب منا فحصاً تفصيلياً[2].

من المعتاد بالمغرب، أن تحدث النزاعات المؤدية إلى القطيعة، على مستوى رؤساء الفصائل. وعلى الرغم من تصريحاتهم اللاحقة، نجد أن هؤلاء لم يتصرفوا تحت ضغط

أتباعهم. وهناك ظاهرة أخرى، تميز المغرب، تكمن في عدم الإعلان رسمياً عن النزاع إلا بعد أربع سنوات من المناورات والمناوشات. ولولا حدوث نزاع حاد، سنتعرض له فيما بعد، لاستمرت الصراعات الداخلية مدة طويلة بعد تلك السنوات الأربع.

لقد فهم المغاربة، قبل إعلان الاستقلال، أن الحركة لم تكن حزباً موحداً، بل ائتلافاً يضم الاتحاد المغربي للشغل، والمقاومة والسياسيين الذين نظموا حزب الاستقلال غداة الحرب العالمية الثانية. وكان هؤلاء يتمنون وضع الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة تحت مراقبة اللجنة التنفيذية، لولا أن ذلك لم يعد ممكناً في سنة 1955، بعد ثلاث سنوات اختلت طوالها قيادة الحزب. وبالإضافة إلى ذلك، كان بعض القادة، مثل علال الفاسي، يرغبون في تعزيز الطابع الثالوثي للحزب، بدلا من تخفيف حدته.

يصعب تحديد الأسباب الأساسية للانشقاق، أو تحديد نصيب الأشخاص الذين لعبوا فيه دوراً مّا. تتعدد أسباب الانشقاق وتأويلاته بتعدد المسؤولين عنه. ومن الشائك أيضاً محاولة اتخاذ معايير موضوعية في هذا التحري. ولا يجوز استبعاد الخلافات الإيديولوجية وصراعات الأجيال، لكن يجب أن لا نهمل أيضاً أهمية النزاعات الشخصية والأحداث العارضة. كثيراً ما أخطأ الناس في تأويل موقف الفرقاء الرئيسيين، وخاصة علال الفاسي والمهدي بن بركة. لقد اعتبر رمزاً "للعمائم القديمة" و "شباب تركيا الفتاة"*، لم يكن علال الفاسي في الواقع ذلك المحافظ المتزمت كما ورد في وصف البعض[3]. كما أن المهدي بن بركة لم يكن رجل اليسار الصارم الذي حيته صحافة اليسار الفرنسية. من المؤكد أن بعض المناضلين الشبان في الحزب اعتبروا أن الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة يمثلان المستقبل، لكن علال الفاسي آمن هو الآخر بذلك في فترة معينة. وصحيح كذلك أن قادة الجيل القديم لم يكونوا مهيئين لمشاكل الاستقلال، إذ لم يكن لهم أي برنامج ملموس، وظلوا مطمئنين إلى التنظيم الأوليغارشي للحزب. لكن معظم الأطر العليا لحزب الاستقلال لم تقلق لذلك، طالما

---

* نود أن نكرر هنا أن المؤلف أورد أكثر من مرة اسم "تركيا الفتاة" يطلقه على يسار شباب حزب الاستقلال، مع العلم أنه ليست هناك أي علاقة بين التيارين، لهذا فإننا نكتفي بكلمة شباب الحزب بدل تركيا الفتاة كلما وردت هذه الكلمة.

احتفظت بالأمل في الانتماء إلى الأوليغارشية نفسها. أصبحت مراقبة الحزب، فيما بين سنوات 1955 و1959، مجال صراع بين ائتلافين هشين، يعتمد أحدهما على الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة، ويعتمد الآخر على مؤسسي الحزب. و لم يكن بين المجموعتين حدود فاصلة، لذلك عمل الخصوم على استغلال مختلف البراهين لدفع المتمردين إلى الاختيار النهائي، ومن ضمن تلك البراهين : الديمقرطة الداخلية للحزب، ووضع برامج جديدة ... الخ..

ظهرت المجموعات المتميزة داخل حزب الاستقلال خلال اجتماعات مدريد، في شتاء سنة 1955- 1956، التي شارك فيها قادة المقاومة والاتحاد المغربي للشغل والحزب، وكذلك خلال المؤتمر الذي انعقد بالرباط في 2-3-4 ديسمبر/ كانون الأول 1955. أتيح في تلك الفترة لزعماء تلك المجموعات، ولأول مرة منذ رجوع محمد الخامس ، أن يقدروا قوتهم. وعقدت سلسلة من جلسات العمل بحضور أعضاء من اللجنة التنفيذية، وممثلين عن الاتحاد المغربي للشغل، والمقاومة، لإعداد برنامج يحظى بموافقة كل الاتجاهات، كي يقدم إلى المؤتمر الأول للحزب، إلا أن قرارات مؤتمر سنة 1955، شأنها شأن قرارات المؤتمر الاستثنائي لـ 29 —20 غشت/ آب، لم تكن سوى تدابير للتراضي اتخذت للحفاظ على وحدة الحزب[4].

لقد أدت تلك المواجهات إلى نشوء جو الأزمة داخل الحزب، واتخذ هذا الأخير أكثر فأكثر طابع ائتلاف سياسي، وأصبح أعضاؤه يشعرون بالانتماء إلى حزب. وقد برزت في تلك الفترة مجموعات مستقرة. فمن جهة يوجد عبد الرحمن اليوسفي والفقيه البصري، وهما يمثلان المقاومة الحضرية، ويعملان في معظم الأحيان بتنسيق مع المحجوب بن الصديق ومحمد عبد الرزاق، وعبد الله إبراهيم، لمعارضة "العمائم القديمة"، أي أحمد بلافريج، وعمر بن عبد الجليل، ومحمد اليزيدي، وأحمد مكوار، ومحمد الفاسي. ومن جهة أخرى، ظلت بعض الشخصيات المؤثرة داخل الحزب متحفظة، و لم تتحالف مع أحد، بل أثارت بعض الشبهات: ويتعلق الأمر بعلال الفاسي، والمهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وأبوبكر القادري، وعبد الكريم بنجلون. وفيما يتعلق بمحمد الغزاوي وادريس المحمدي، فقد حدا من نشاطهما داخل الحزب قبل صيف سنة 1956، وظهرا بصفة غير مباشرة في التراعات الداخلية للحزب.

يتحمل علال الفاسي مسؤولية كبرى في وقائع ما حدث خلال سنتي 1955 و1956، ولم يكن يتضح دوره إلا باعتبار الموقع الهش الذي كان يحتله ضمن سلم الحزب. كان علال الفاسي منفياً في الغابون خلال المدة الممتدة من سنة 1939 إلى 1946، ولما أنشئ الحزب سنة 1944، أصبح بلفريج كاتبه العام. كان علال الفاسي يتوقع تعيينه رئيساً للحزب، إلا أن القادة منحوه لقب (الزعيم) شرفياً، ورأى علال الفاسي في ذلك إهانة له، واعتبر أن رفاقه القدماء نحوه بنوع من اللطافة. وتركز غيظه على أحمد بلافريج، وكان واضحاً أن السلوك الحضري لبلفريج وتذوقه للثقافة الأوروبية يناقضان التدين الشديد للداعية السلفي. لقد عاش علال الفاسي معظم الوقت بالخارج، - في القاهرة على الخصوص - ولم يعد إلا نجماً خافتاً داخل الحزب.

بعد انقلاب سنة 1952 في مصر، أصبح محاورو علال الفاسي بالقاهرة ضباطاً لا يخفون احتقارهم للأحزاب السياسية، وانتهوا إلى منعها سنة 1954، لقد استوعب "الزعيم" هذا المثال، إلا أن شهرته الدولية كانت مرتبطة بصفة وثيقة بعلاقاته مع حزب الاستقلال. أصبح علال الفاسي بعد حين، يشارك جمال عبد الناصر تصوراته حول حركات التحرير المسلحة، وعند نفي الملك في غشت/آب 1953، وجه علال الفاسي نداء التحريض على الفداء ضد السلطات الفرنسية[5]، وقام بعدة تصريحات عمومية خلال السنتين التاليتين. وانطلق في الفترة نفسها، قادة مجهولون لممارسة الفداء الحضري، بينما تم تحضير مخططات في المنطقة الإسبانية بهدف إنشاء جيش للتحرير، وتحضير انتفاضة منسقة مع التمرد الجزائري الذي اندلع في فاتح نوفمبر من سنة 1954[6]. وكما أن رواد الحركة الوطنية قد بدأوا نشاطهم باسم السلطان، فإن المقاومين الأولين أعلنوا علال الفاسي رئيساً شرفياً للمقاومة المغربية بغرض كسب عطف الرأي العام الدولي، وكان بالفعل أول من أيد الفداء ضمن قادة حزب الاستقلال.

لقد ظن علال الفاسي أن تعيينه الرمزي على رأس المقاومة سيقوي سمعته لدى المصريين، وسينتقم له من الإهانة التي لقيها من قادة الحزب. وفكر في استغلال المقاومة لإنشاء منظمة سياسية جديدة، قادرة على السيطرة على المغرب المستقل. فقد أوحى أن تصريحاته بالقاهرة أسهمت في اندلاع المقاومة، وأنه المسؤول عن نشاطات المقاومين. وكان اتصاله الأساسي

بالمقاومة يتم عن طريق ابن عمه عبد الكبير الفاسي الذي كان يزود الحركة بالسلاح، انطلاقاً من مدريد. وبعد انسحاب زياد، أصبح من اللازم إيجاد قائد أعلى جديد للعمليات، وراج الحديث عن شخصين : عبد الله إبراهيم، وقد أطلق سراحه منذ مدة وجيزة، وعبد الرحيم بوعبيد. لكن عبد الكبير الفاسي نجح في إقصائهما، واقترح ترشيح عبد الكريم الخطيب الذي كان يساعده في مهامه بأوروبا. وفي مايو / أيار من سنة 1955، التقى علال الفاسي بالخطيب في القاهرة وعينه ممثلاً رسمياً له بالمغرب، وبذلك أصبح الخطيب قائداً للمقاومة. لقد تجنب علال الفاسي ترشيح ركائز الحزب، أمثال عبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم، بل عين رجلا غير متحمس للحزب. ومن الواضح أن اختيار علال الفاسي لم يكن من قبيل المصادفة، بل كان منطقياً إذا اعتبرنا أن "الزعيم" كان يرغب في الحد من علاقاته بالحزب.

خلال اجتماعات مدريد الكثيرة، ألح علال الفاسي على التمييز بين الحزب والاتحاد المغربي للشغل والمقاومة، باعتباره الناطق باسمهما. شارك علال الفاسي في أواخر سنة 1955، في دورة مصغرة للجنة التنفيذية إلى جانب عبد الرحيم بوعبيد وعمر بن عبد الجليل وعبد الكبير الفاسي، واقترح تكوين ائتلاف يضم المقاومة والاتحاد المغربي للشغل وحزب الاستقلال، على أن تسند له الرئاسة العليا للهيئة المقترحة[7]. لقد ساهم علال الفاسي، بقدر مساهمة الشباب التقدميين، في خلق الشروط النفسية للانشقاق، و لم يفته أن يؤكد علانية على الطابع الثلاثي للحركة الوطنية. "لقد حضرت تجمعاً وطنياً بجانب كل رفاقي في المقاومة وجيش التحرير، وحزب الاستقلال، وكذلك رفاقي من الاتحاد المغربي للشغل..." (التشديد من صاحب التصريح)[8]. و لم يتحمل علال الفاسي عناء الحضور في المؤتمر الأول لحزب الاستقلال في ديسمبر/كانون الأول من سنة 1955. وإذا استثنينا زيارتين قصيرتين لطنجة، نجد أنه لم يعد إلى المغرب قبل سنة 1956 [9]. تقمص علال الفاسي شخصية الفدائي، مثلما فعل صالح بن يوسف في تونس، وكان يعبر من خلال ابتعاده عن المغرب، عن تذمره إزاء الاستقلاليين الذين قبلوا التفاوض مع فرنسا. وربما تأثر بكون محمد الخامس لم يقترح عليه المشاركة في الحكومة الأولى. على أي حال، فإن "الزعيم" حاول أن يغير فرس الرهان في منتصف الطريق. لقد اهتز موقعه في سنة 1956، سواء داخل الحزب أو داخل المقاومة التي بدأ النظام في احتوائها أو تشتيتها، و لم يعد علال الفاسي كقائد للحزب

دون منازع إلا بعد 1959، وخلافاً لما يظن البعض، فإن هيمنته على الحزب لم تكن مستمرة، وظل وزنه في الحزب هزيلاً فيما بين سنوات 1956 و1959، وبعد أن مهد للانشقاق، ظل يتذبذب بين التيارات المتنافسة دون أن يحظى بثقة أي واحد منها.

لقد انتقلت مراقبة الحزب بعد الاستقلال إلى أيدي المهدي بن بركة، ووصف بحق زعيماً لشباب الحزب، لكنه لم يلتحق بهؤلاء إلا في الخريف من سنة 1958، أي بعد أن انتزع منه عناصر القيادة القديمة رئاسة تحرير الجريدة الأسبوعية للحزب "الاستقلال" الصادرة باللغة الفرنسية. وتعود مع ذلك المحافظة على وحدة الحزب الهشة إلى حين تكوين حكومة استقلالية منسجمة إلى عبقرية ابن بركة في التنظيم، وتفانيه الدائم في خدمة الحزب. لقد أراد ابن بركة أن يجعل من حزب الاستقلال التنظيم السياسي الوحيد بالمغرب، ولتحقيق هذا الهدف، لم يتردد في دفع الحزب إلى صراع دموي ضد المقاومة وجيش التحرير، وضد المنظمات السياسية الأخرى[10]. يندرج في هذا السياق اغتيال عباس المساعدي مسؤول جيش التحرير في الريف (يونيو 1956)، وفتنة سوق أربعاء الغرب التي شهدت مواجهة بين أنصار حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال، وكذلك اغتيال محمد بن ادريس العراقي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الشورى والاستقلال في مايو/ أيار من سنة 1959، بالإضافة إلى تصفية الحسابات الكثيرة التي وقعت في مدينة الدار البيضاء. لقد أيقظت تلك الأحداث حيطة بعض القادة القدماء إزاء أحد رفاقهم الأولين. كما أن شباب الحزب لم يروا في ابن بركة حليفاً لهم، نظراً لعلاقاته بالقيادة القديمة للحزب. كانوا يقولون مثلاً: "كيف يمكننا أن نثق بالشخص الذي شجع على منح منصب وزير الداخلية للحسن اليوسي، أحد أعيان الأمازيغ بصفرو، وأحد قواد الحماية سابقاً ؟ كيف يمكننا أن نثق بالشخص الذي كان يترأس المجلس الاستشاري، وفي الوقت نفسه سمح لمحمد الخامس بولاية العهد لمولاي الحسن ؟

لم يكن المهدي بن بركة رجل اليسار متعصباً دوغمائياً، ولو أنه كان أحياناً تقدمياً في مناهجه، ماركسياً في مصطلحاته، وله تصورات سياسية استبدادية، وقد تميز بأسلوب تجريبي عال لبلوغ أهدافه. لم يعرف المغرب أي انتخابات قبل مايو/ أيار من سنة 1960. لكن أفق الانتخابات المحلية ظل حاضراً منذ سنة 1956، مما شد اهتمام مجموع القوى السياسية. وكانت الانتخابات بمثابة امتحان للنفوذ الحقيقي للأحزاب، فأراد ابن بركة

ضمان الانتصار لحزب الاستقلال بأي ثمن كان، لذلك عمل بحزم على تفادي انشقاق الحزب.

لقد ظلت مسألة إعادة تنظيم حزب الاستقلال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع تحضير الانتخابات الموعودة، ودون شك أن هاتين المسألتين قد ساهمتا في الانشقاق بصورة نهائية. وهكذا فإن المسألة التنظيمية بكل تعقيداتها، كانت تقدم عادة تحت غطاء إشكالية الدمقرطة الداخلية للحزب، وفي ذلك ذر الرماد على أعين غير المطلعين على دقائق الأمور. وبفضل ما كان يتمتع به المهدي بن بركة من مهارة تنظيمية، فإنه ظل يتضايق من الأساليب التقليدية التي كان يتبعها القدماء. وكان يلتقي مع اقتناع الشباب المناضلين في الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة بضرورة الحد من دور القيادة القديمة، وتكليف عناصر شابة بتسيير الحزب[11]. وبعد غشت/ آب 1956، تمثلت أول مبادرة في إحداث لجنة سياسية تتضمن ممثلين عن المقاومة والاتحاد المغربي للشغل، واعتبر البعض تلك اللجنة بمثابة القيادة التنفيذية العليا المرتقبة، وفيما كان يخص القادة القدماء لقد اعتبروا بحق أن هيمنتهم وضعت موضع تساؤل[12].

لقد عرقل ابن بركة تلك المبادرة التي كان من شأنها إعطاء تمثيلية أكبر للقاعدة. فخلال صيف سنة 1956، أعاد تأكيد مساندته للجهاز التقليدي للحزب، وللمفتشين الإقليميين السبعة عشر الذين كانوا في رأي المناضلين التقدميين، عبارة عن "بارونات إقطاعيين" يضطهدون السكان، ويسيئون إلى سمعة الحزب. لقد أصاب أشفورد[13] (Ashford) حين لاحظ أنه، في غمار فوضى الأشهر الأولى من الاستقلال، كان العديد من المغاربة يميزون بصعوبة بين إطارات الحزب وموظفي الدولة. وقد استغل بعض المسؤولين المحليين ذلك الغموض لحسابهم. فاتجر بعض مفتشي الحزب ببطاقات الانخراط، وتدخلوا في المسائل القضائية، ودفعوا أقرباءهم إلى التوقيع على وثائق الميزانيات المحلية، وعملوا كذلك على مراقبة منح الرخص والعقود. وتقبل المغاربة تلك التعسفات على مضض، لأنهم اعتقدوا أنه من الحكمة أن يقفوا بجانب تشكيلة سياسية مقبلة على تسيير الحكومة. لم يزد ذلك السلوك في شعبية حزب الاستقلال.

ربما كان ابن بركة، حسب ادعاء بعض أنصاره، يعتزم حذف جهاز المفتشين بطريقة تدريجية، إلا أن تباطؤه في اتخاذ القرار أفقده تأييد عدد كبير من المناضلين. ومن جهة

أخرى، لم يطمئن المفتشون إلى مساندة ابن بركة الغامضة، لذلك انحازوا إلى جانب علال الفاسي والقدماء[14]. فخلال الانشقاق، اختار 15 مفتشاً، من مجموع 17، معسكر القيادة القديمة[15]. لقد سمح ابن بركة بوجود المفتشين طالما نفذوا أوامره، وسهلوا مشاريعه، لكنه خسر تأييدهم بسبب ثقته، أو سوء تقديره.

كانت أهداف ابن بركة تتحدد على مستويين : فعلى المستوى الوطني، كان يريد أن يجعل من حزب الاستقلال القوة السياسية الوحيدة، وغير المجادل فيها بالمغرب. وكان ينتظر فرصة الانتخابات للبرهنة على ذلك. وتطلب تحقيق الهدف المنشود مراقبة عملية اختيار المرشحين، وبالتالي مراقبة الحزب. ولذلك وضع ابن بركة تدريجياً أنصاره في مختلف مستويات الحزب، مما أكسبه تأييد الفروع الإقليمية. وعندما طرحت مسألة الدعوة للمؤتمر في سنة 1958، اقترح ابن بركة، باسم الدمقرطة الداخلية، أن ينتخب أعضاء المؤتمر. وكان ابن بركة ينتظر من تلك الانتخابات، التي ستتم تحت إشراف أنصاره، تعيين مؤتمرين مستعدين لمساندة اقتراحاته في المؤتمر، الذي هو مدعو لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة. فكان من المنتظر في حالة إخلاص المؤتمرين لابن بركة، أن تحدث تغييرات هامة في الأوليغارشية المهيمنة على الحزب منذ سنة 1944. لم تطرح إذن مسألة الدمقرطة الداخلية للحزب إلا لتمكين ابن بركة من توسيع مسؤولياته الإدارية، وإضافة مراقبة سياسة الحزب وبرنامجه إلى تلك المسؤوليات. وبمجرد السيطرة على الحزب، أصبح بإمكانه أن ينكب على تعيين مرشحين أوفياء للانتخابات الوطنية. كان من المنتظر أن تنظم الانتخابات التشريعية بعد الانتخابات المحلية، لم تكن إمكانية إحداث مجلس تأسيسي منتخب بالأمر المستبعد، في الفترة الممتدة من سنة 1957 إلى سنة 1958، كان رهان ابن بركة ضخماً، لذلك عمل على توفير أكبر عدد من الأوراق الرابحة للحزب، واحتلال أفضل موقع داخله.

لقد فهمت القيادة القديمة أن المؤتمر المرتقب يهدد جدياً موقعها، لذلك رفضت اقتراحات ابن بركة حول انتخاب المؤتمرين، وقدمت مشروعاً يقضي بتعيينهم. وكان علال الفاسي أقل تصلباً من بعض القادة الآخرين، يحدوه الأمل بأن لا ينحيه المنتخبون الجدد. وفي كل الأحوال كانت مسألة تنظيم مؤتمر سنة 1958، في صلب الانشقاق، ولم ينعقد المؤتمر

إلا بعد انسحاب ابن بركة. كان هذا الأخير يريد تفجير الأزمة بصدد الخلاف حول اختيار المرشحين، لأنه اقتنع بأنه سيكون الرابح مهما كانت النتيجة : إذا احتفظ بمبدأ الانتخاب، فإن اتجاهه سيكون المسيطر، وفي حالة رفض اقتراحه، كان من المنتظر أن يحدث الانشقاق، وأن يتبعه معظم الحزب، أي : الاتحاد المغربي للشغل، والمقاومة، والطلبة، والأطر المتطورة، والفروع الإقليمية مع أو من دون مفتشين.

لم تكن أي فئة من الحزب تتوفر على برنامج محدد، ومن الأصوب أن نتكلم عن الميول والتوجهات السياسية المختلفة. وإن اختلف الزعماء في تصور السياسة الواجب اتباعها في المغرب، فإنهم وبغض النظر عن تنافسهم، كانوا يجمعون على ضرورة قيادة الحزب للحياة السياسية الوطنية وعلى حساب الملكية. كيف الوصول إلى ذلك ؟ تلك مسألة شكلت أحد العوامل الأساسية، بل العامل الأساسي للانشقاق. كان القدماء يوصون بالاعتدال والصبر، والتفاوض مع القصر. كانوا يقولون إنه من غير الملائم أن يفرض الحزب إرادته على الملك. لقد اشتغل القادة القدماء بجانب محمد الخامس منذ الثلاثينيات، مما جعلهم يعتقدون أنهم سيؤثرون على تصورات الملك طال الزمن أم قصر، كما فعلوا في الماضي، وقد قال أحدهم: "على أي حال، لا يمكن محو أربعة قرون من الاستبداد في يوم واحد...".

اختلف الحزب والقصر بصفة أساسية حول إشكاليتين : مسؤولية الوزراء، وحق الملك في تعيين وإقالة أعضاء الحكومة. وكان الحزب يتمنى على أقل تقدير، أن يستشار عند اختيار الوزراء، وفي أحسن الحالات، أن يكون هناك وزير أول استقلالي يتوفر على صلاحية تعيين حكومته. وطالب الحزب أيضاً بأن يكون للوزراء المسؤولية التامة في برامج قطاعاتهم، وأن يتمتع الوزير الأول بحق المراقبة الفعلية فيما يخص تنفيذ السياسة الحكومية.

قابل محمد الخامس مطالب حزب الاستقلال بالرفض في فترة حاسمة. وقد اتبع تكتيكاً ناجحاً نجد نظيره في سياسة ابنه بعده، ويتمثل في تلقي مطالب الحزب بعطف، مع تحذير ممثلي الحزب من التسرع. هكذا ظل الملك يستقبل وفوداً تتكون عادة من أعضاء القيادة القديمة، وبرع في مناورتهم : كان يلعب على وتر وفائهم للعرش، ويلمح لهم بأن شبان الحزب يملون عليهم مواقفهم. لقد خيب عجز اللجنة التنفيذية آمال شباب الحزب، وأصبح هؤلاء يتهمون قادتهم بالسقوط في شراك "الإقطاعية الملكية". وظل مناضلو الاتحاد المغربي

للشغل والمقاومة يلحون على ضرورة إضعاف السلطة الملكية. وكان هذا المطلب ملحاً في السنوات الأولى من الاستقلال، حيث كان محمد الخامس يتجه نحو قطع علاقاته مع حزب الاستقلال، ويشجع إنشاء تنظيمات منافسة له. وقلل الاستقلاليون الديناميكيون من تزايد سيطرة الملك على الجيش الجديد، وسيطرة وزارة الداخلية على الإدارة الإقليمية. فحتى في حالة الحصول على الأغلبية داخل الحكومة، سوف يعجز الحزب عن تسيير السياسة الحكومية، إن هو لم يراقب القوات المسلحة ووزارة الداخلية. فمن دون وسائل السلطة، لا يمكن لوزراء الحزب أن يقضوا على "آخر بقايا الاستعمار" والمتمثلة في مئات الضباط الفرنسيين المستشارين في الجيش والشرطة، وآلاف المساعدين التقنيين والمدرسين، وكذلك العدد الهائل من الشركات الفرنسية الخاصة. لقد بدا ذلك الوجود الفرنسي الضخم شاذاً، خاصة وأن فرنسا كانت تحاول، في تلك الفترة، سحق المقاومة الجزائرية التي كانت الحكومة المغربية تنظر إلى أهدافها بعين العطف. وكان شبان حزب الاستقلال يرون في الأمير مولاي الحسن عدوهم اللدود[16]، حيث كانوا يتهمونه بإفساد علاقة أبيه بالحزب، وبمهادنة الفرنسيين.

انتهز المتشددون فرصة الأزمة الحكومية التي حدثت في أبريل/ نيسان من سنة 1958، في محاولة لفرض آرائهم على الحزب في مرحلة أولى، ثم على القصر فيما بعد، لكنهم فشلوا، فتخلوا تمام التخلي عن العمل بجانب الحزب، وهكذا دخل الانشقاق في حيز الواقع. وقبل أن نتعرض لتلك الأزمة بالتفصيل، علينا أن نرى بادىء ذي بدء من هم شباب الحزب. كان المحجوب بن الصديق، وعبد الله إبراهيم والفقيه البصري يشكلون الوجوه البارزة للفصيل الجديد. وكان عبد الرحمن اليوسفي يشاطرهم آراءهم، إلا أن مشاكله الصحية المزمنة عرقلت نشاطه الفعلي. وفيما يخص بوعبيد وابن بركة فكانا يعتبران بمثابة القادمين الجدد، وقد أدت الشبهات التي كانت تحيط بهما آنذاك إلى تسميم العلاقات بين قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما بعد. وما بين مايو / أيار من سنة 1958، والانقسام النهائي في يناير/ كانون الثاني من سنة 1959، عمل الاثنان على مصالحة الخصوم. وتأرجح ابن بركة بين التيارين إلى أن انتزعت منه رئاسة تحرير "الاستقلال" في يوليو / تموز من سنة 1958، فاختار معسكر عبد الله إبراهيم، ولم يقم في البداية بأي دور

هام، وعمل بوعبيد من جهته على تصفية الخلافات الداخلية في الحزب إلى أن افترقت الطرق بصفة نهائية.

حدثت أزمة مايو/ أيار من سنة 1958، إثر استقالة الوزير الأول مبارك البكاي في 16 أبريل/ نيسان. كان البكاي محايداً، وتلقى بالقبول ملتمساً قدمه وزيران غير استقلاليين يطرحان فيه ضرورة التنظيم السياسي قبيل الانتخابات، ويطالب الموقعون بقانون يضمن تلك الحقوق[17]. تمثل رد الفعل المباشر للوزراء الاستقلاليين في استقالتهم الجماعية[18]، واتهموا البكاي بعدم احترام التضامن الحكومي، لأنه لم يستشرهم قبل اتخاذ موقفه من الملتمس.

وتلا ذلك شهر كامل من المفاوضات الطويلة بين الملك ومختلف السياسيين بهدف تكوين حكومة جديدة. وخلال الأسابيع التي استغرقتها الأزمة الحكومية، كانت المناقشات حول شروط مشاركة حزب الاستقلال عاملاً أذكى النزاعات الداخلية. وقد انعقدت اجتماعات خاصة ورسمية لا تحصى، ولا يتذكر المساهمون فيها تفاصيلها، وما دار فيها من أخذ ورد. لكن يمكن مع ذلك تحديد نقاط الخلاف الرئيسية :

نشرت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال في أبريل/نسيان من سنة 1958، بلاغاً حددت فيه شروط مشاركة الحزب في الحكومة. ويتمثل الشرط الأساسي في الالتزام الرسمي بسياسة عامة يمكن إيجاز خطوطها العريضة فيما يلي :

1- تمتين الاستقلال.
2- جلاء القوات المسلحة الأجنبية.
3- تقوية العلاقات مع دول المغرب العربي.
4- إقامة مؤسسات ديمقراطية.
5- النمو الاقتصادي والاجتماعي.
6- حكومة منسجمة.
7- الضمان الدائم للحريات العامة.
8- تحديد تاريخ الانتخابات المحلية.
9- إقامة ملكية دستورية.

حُرِّرَ البلاغ انطلاقاً من مذكرة هيأها بو عبيد وابن بركة، وعرضها عبد الله إبراهيم على أنظار بلافريج الذي وافق عليها، ثم قدّمت للجنة السياسية التي وافقت عليها بدورها. كانت المذكرة أفصح وأشد لهجة من البلاغ، إذ طالبت بصدور ظهير يحدد المسؤولية الجماعية للحكومة المرتقبة، وكذلك مسؤولية كل وزير على حدة. كانت المذكرة عبارة عن إنذار موجه للقصر : على الملك أن يحد من سلطاته التي ظلت في الواقع غير واضحة المعالم، أو أن يواجه ما سوف يترتب عن معارضة حزب الاستقلال. وفي 22 أبريل/ نيسان، قدم وفد يتكون من بلافريج وعلال الفاسي وبوعبيد مذكرة إلى الملك[19]. كانت المناقشة حامية الوطيس، لم يقبل الملك بتاتاً أن يناقش حقه في تعيين وزيري الداخلية والدفاع، وأن يحمل على استشارة حزب الاستقلال مسبقاً. وصرح أن المذكرة توحي بلهجة المقيمين العامين جوان وگيوم.

حصلت بعد تلك المناوشة، مفاوضات أخرى مع القصر. فقد استدعى الملك علال الفاسي ومحمد الفاسي وعمر بن عبد الجليل، وطلب من هؤلاء "القدماء" أن يعملوا على إقناع "المناضلين". فإن كان قد تفهم وجهة نظرهم حول تحديد السلطات، فإنه لا يريد أن يظهر بمثابة الطرف الذي يخضع للضغط. وطلب منهم أن يمنحوه مهلة كي تخمد الانفعالات. ومن جهة أخرى، أبدى تمسكه القاطع بحقه في تعيين وزيري الداخلية والدفاع. وأوضح أنه في جو التحضير للانتخابات، سوف يحظى وزير الداخلية بتقدير أكبر من الرأي العام إن كان محايداً أوتابعاً للقصر. وأراد محمد الخامس أن يقدم بعض التنازلات للحزب، فاقترح تعيين مسعود الشيگر على رأس وزارة الداخلية، وأحمد اليزيدي على رأس وزارة الدفاع، وكانت لهاتين الشخصيتين علاقات جيدة مع حزب الاستقلال[20].

اقتنع القدماء بتعليلات الملك، وأعلنوا للجنة السياسية قبولهم المشاركة في الحكومة، فاحتج المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم بعنف، واتهما محاوري الملك بخيانة اللجنة السياسية، نظراً لتجاوزهم بنود المذكرة. لقد وجد شباب الحزب في تلك الحادثة دليلاً جديداً على أن القيادة القديمة عاجزة على مواجهة القصر، وغير قادرة، بالتالي، على تسيير الحزب. فربما كان القصر وراء الاضطرابات التي اندلعت بالريف في تلك الفترة، وبإمكان تلك التمردات الموجهة أن تشوه سمعة الحزب، إن شارك في الحكومة دون أن يتحكم في

وزارة الداخلية. كان على الحزب أن يقدم مرشحه لتلك الوزارة، فاقترحوا ادريس المحمدي الذي سبق له أن كلف بتلك المهمة في إطار الحكومة السابقة.

وقف بوعبيد بجانب القيادة القديمة للحزب، إذ لم يكن يرغب في استمرار أزمة تشل النشاط الحكومي[21]. وأيد وجهة نظر الملك بصدد حياد وزير الداخلية، ولم يـر أي تبرير بإحداث أزمة في مواجهة القصر حول الاختيار بين الشيگر والمحمدي. فالشيگر له على الأقل ميزة واحدة، باعتباره الشخص الذي يمكن التنبؤ بسلوكه : إنه رجل القصر، لكنه لن ينقلب ضد الحزب. أما المحمدي فعلى الرغم من التأييد الحار الذي لقيه من المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، هناك علامات تدل على التوائه، ولم يتردد بوعبيد في إبداء شكه في صدق "تقدمية" المحمدي الحديثة العهد[22]. هكذا أوضح بوعبيد موقفه، فهو يأمل أن يحترم الملك وعوده، ويقبل بالتالي المشاركة في الحكومة الجديدة. أصبح ابن بركة، الذي سبق له أن وافق على مشاركة الحزب، يتأرجح بين الموقفين الرئيسيين، إذ يقف تارة بجانب المطالبين بتحديد سلطات الملك، وتارة بجانب الذين يقللون من أهمية وزارة الداخلية.

لقد فصل التصويت الذي جرى في بداية شهر مايو بين القيادة بخصوص من "مع أو ضد الإرادة الملكية"، حسب تعبير أحدهم. صوت عبد الله إبراهيم وابن الصديق والبصري وعبد الرزاق ضد تعيين الشيگر، وانفرد بو عبيد بامتناعه عن التصويت، بينما صوت العديد من شبان الحزب والقيادة القديمة لصالح الشيگر. ولم يشارك بن بركة في التصويت لأنه كان بتونس. وفيما يخص موقف ممثلي الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة فقد غادروا الاجتماع، وقطعوا كامل علاقاتهم مع الحزب.

على إثر تلك القطيعة، تكونت حكومة بلافريج، وشارك فيها بوعبيد وزيراً للاقتصاد الوطني، وكان الوزير الوحيد المرتبط بشباب الحزب[23]. وانتقلت صحافة الاتحاد المغربي للشغل مباشرة إلى الهجوم، وبعد رجوع ابن بركة إلى المغرب، تردد بعض الوقت بحذر، ثم شن معارضته بدوره على أعمدة "الاستقلال". وفي شهر يونيو/حزيران، نشر خطاب عبد الله إبراهيم الموجه إلى الشبيبة العاملة المغربية، حيث تضمن انتقاداً لـ "بورجوازية" الحزب[24]. وأثار ذلك غضب القيادة القديمة، فتوقفت صحيفة "الاستقلال" عن الصدور في 22 يونيو/ حزيران، وما لبثت أن عادت إلى الصدور في 16 غشت/آب تحت رئاسة محمد اليزيدي. وقد كتب جان لاكوتير (Jean Lacouture) أن ابن بركة أوقف صدور الجريدة

بمحض إرادته، لأنه وإن تعاطف مع المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، كان يشمئز من مسألة التهجم العلني على قادة حزبه[25]. وأصبح امحمد بوستة وامحمد الدويري يترأسان المجموعة التي كلفت فيما بعد بتحرير الجريدة[26]. وقد وضعت تنحية ابن بركة حداً لآماله في التعاون مع القادة القدماء الذين شاركهم في مجهوداتهم منذ سنة 1944. انحاز ابن بركة إلى جانب الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة. وبعيد تكوين حكومة بلافريج، تم تشكيل لجنة مصالحة تضم بوبكر القادري وعبد الكريم بنجلون، وعهد إليهما إعادة الوحدة، لكن مجهوداتهما باءت بالفشل.

بمجرد حدوث أزمة مايو/ أيار، انسحب عبد الله إبراهيم إلى الدار البيضاء، حيث كان يتم التحضير للإضرابات المقررة للتعبير عن الاستياء العام للعمال. ظلت الأزمة معلقة خلال الصيف، لأن فصل الصيف يعرف نوعاً من الفتور، كما أن الحكومة على غرار نظيرتها الفرنسية، تعرف نوعاً من التوقف خلال شهر غشت/آب، وعلى العكس من ذلك يتميز شهر سبتمبر/ أيلول بالغليان، ويصادف الدخول إلى المدارس عودة المواجهات. ولم يكن الخريف من سنة 1958، استثنائياً. ففي بداية أكتوبر، نظمت إضرابات تضامنية لصالح عبد الله إبراهيم الذي تعرض لمضايقات الشرطة حسب ما قيل. وفي الوقت نفسه، شعر أعضاء حكومة بلافريج، بمن فيهم الوزير الأول وبو عبيد، أنهم سوف يكونون أكباش الضحية إزاء الاضطرابات التي انتشرت في منطقة الريف. وأحس بلافريج أنه على وشك الوقوع في وضعية لا تطاق، إذ أصبح بين نارين : بين انتقادات الجناح اليساري للحزب، والاضطرابات الداخلية التي كانت تؤول على أنها تعبير عن عداء البوادي للحكومة الاستقلالية. فقد أغلق عدد من مكاتب الحزب في الشمال، وألصقت مسؤولية بعض التجاوزات الإدارية بالمسؤولين الإقليميين. ولم يكن بإمكان بلافريج أن يواجه الأزمة، لأن وزارة الداخلية لم تكن تحت مراقبته. وعقدت اتصالات خاصة بين بلافريج وبوعبيد وعبد الله إبراهيم خلال الصيف وبداية الخريف، وأكد بلافريج لعبد الله إبراهيم عزمه على تقديم استقالته. واقترح بو عبيد مشاركة ممثلين عن اتجاه الاتحاد المغربي للشغل والمقاومة قصد إنقاذ الحكومة، لكن عبد الله إبراهيم رد على ذلك الاقتراح بأن الأوان قد فات، وبأن تكوين حكومة قادرة على مواجهة تمرد القبائل كان يجب أن يتم في مايو/ أيار، وليس في سبتمبر/ أيلول.

فهمت القيادة القديمة أخيراً أنها خدعت، وأنه لم يكن في نية الملك أن يلبي الوعود التي قدمها في شهر مايو/ أيار[27]. كان لتصلب عبد الله إبراهيم ما يبرره، وعادت المناقشات تدور من جديد حول تنظيم المؤتمر. وفي 25 سبتمبر/ أيلول، تشكلت لجنة من أربعة أعضاء يمثلون الاتجاهات الرئيسية في الحزب، ومنحت اللجنة التنفيذية كامل الصلاحيات لتلك اللجنة للحسم في المشاكل التي يطرحها تنظيم المؤتمر. وكانت اللجنة التحضيرية تتكون من قاسم الزهيري، مدير الإذاعة المغربية وعضو اللجنة السياسية، ومحمد بناني، الوثيق الصلة بالقيادة القديمة، ومحمد عبد الرزاق، من الاتحاد المغربي للشغل، ومحمد منصور من المقاومة[28].

لقد حسم مصير حزب الاستقلال على إثر الأزمة الحكومية الثانية لسنة1958 [29]. حينما تعمق الأزمات بالمغرب، يصبح من السهل نسف تضامن الأفراد والمجموعات التي تأخذ مكانها بالوزارات والدواوين الوزارية. في ما بعد 10 نوفمبر/ تشرين الثاني و 23 ديسمبر/كانون الأول (تاريخ تكوين حكومة عبد الله إبراهيم)، اتصل مبعوثو القصر بجميع فصائل الحزب وأوعزوا لكل منها أن لها حظوظاً في الحصول على مناصب داخل الحكومة المزمع تعيينها. وفي ما بعد تبادل جميع القادة تهمة الوقوع في لعبة الملك. يمكن أن نستخلص من ذلك أن القصر اتصل بهم جميعاً. ذلك أنه طوال ستة أشهر من الصراعات الداخلية التي عرفها الحزب، لم يفت الملك أن لاحظ أن انقسام الحزب يسير في اتجاه الحفاظ على سلطات القصر، وتوصل بالتالي إلى ضرورة إذكاء تلك النزاعات.

استقال بوعبيد لأنه لم يعد يحتمل مماطلة بلافريج فيما يخص موقف الحكومة تجاه انتفاضتي الريف وزمور[30]؛ فقد تحولت اضطرابات الريف إلى تمرد قبلي. واستقال بلفريج بدوره في ديسمبر/ كانون الأول، وبدأ الملك في البحث عن وزير أول آخر. وزادت الاستشارات في حدة النزاعات الشخصية، وتورطت محاولات المصالحة التي بدأت في شهر سبتمبر/ أيلول. وكلف علال الفاسي بتشكيل حكومة، إلا أن تلك المبادرة قوبلت بمعارضة شباب الحزب، وربما بمعارضة بلافريج أيضاً. اقترح الملك المحمدي، لكن بلافريج قال أن تلك الشخصية لم تكن مناسبة للمهام المطروحة[31]. آنذاك توجه اختيار الملك نحو عبد الله إبراهيم فقبل هذا الأخير منصب الوزير الأول على شرط أن تتمتع الحكومة بالسلطات الكافية لتحرير الاقتصاد من الهيمنة الفرنسية، وتهيىء الانتخابات المحلية، وتلبية المطالب

المشروعة للقبائل الريفية. هنأت القيادة القديمة الوزير الجديد الأول، وطلب عمر بن عبد الجليل بأن تكون جميع اتجاهات الحزب ممثلة داخل الحكومة، وأجاب عبد الله إبراهيم بأنه سيعتمد الكفاءة معياراً في تعيين الوزراء، على أنه سيبذل مجهوده، في تلك الحدود، لإرضاء الجميع. وهكذا دخل عبد الكريم بنجلون والدكتور يوسف بلعباس في التشكيلة الحكومية الجديدة. واقترح منصب وزاري على امحمد الدويري، لكنه بالغ في وضع الشروط لمشاركته، مما جعل عبد الله إبراهيم يسحب عرضه. ولا نجد في الحكومة الجديدة بلافريج ولا مساعديه، لأنه كان من مثيري الفتنة خلال الأزمة. وفي 24 ديسمبر/ كانون الأول 1968، أعلن عن تشكيل الحكومة دون أن تعطى لها أي صبغة سياسية وفقاً للرغبة التي أبداها الملك وعبد الله إبراهيم.

كان علال الفاسي يقضي فترة نقاهة بطنجة، فانتقل إلى الرباط ليعبر عن مساندته للوزير الأول، وأشار إلى ضرورة القيام بمجهود أخير للحفاظ على وحدة الحزب، واقترح أن يظهر عبد الله إبراهيم بجانبه خلال الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيس الحزب في يناير كانون الأول 1959. ووافق عبد الله إبراهيم، لكنه كان يقدر ضرورة أولية أن يقوم قبل ذلك بتصريح حول انعقاد المؤتمر. ورفض علال الفاسي الاقتراح، لأنه كان يفضل أن يتم التعبير الرمزي عن الوحدة قبل أي مبادرة أخرى. وتصلب الاثنان في موقفيهما، وبعد أسبوع، هاجم علال الفاسي عبد الله إبراهيم خلال اجتماع خاص لأطر الحزب بالرباط. وقد ظلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر جامدة منذ بداية الأزمة، مما زاد في تعكير الوضع. وفي 11 يناير/ كانون الثاني، أعلن عبد الرزاق ومنصور عن توقف المفاوضات بسبب التغيير الذي طرأ على موقف الزهيري وبناني. فبعد أن وافقا على مبدأ انتخاب مندوب واحد لكل ألف منخرط، أصبحا يلحان على ضرورة تعيين ما يقرب من مائة من "الأعيان". وأضاف عبد الرزاق ومنصور أن بلافريج أوعز إلى الزهيري وبناني بتغيير موقفهما. وفي 14 و15 يناير/ كانون الثاني أجاب هذان الأخيران أن جريدة "الطليعة"، لسان الاتحاد المغربي للشغل، سبق لها أن شتمت الحكومة بعد استقالة بو عبيد، وأنه لم تعد هناك جدوى في استمرار اجتماعات اللجنة التحضيرية[32].

شعر عبد الله إبراهيم بمجرد تكوين حكومته، أنه أصبح في وضعية تماثل الوضعية التي كان يعاني منها بلافريج قبل بضعة أشهر، وأنه سوف يتعرض بدوره لتهجمات عمومية من لدن الحزب[33]. ولأول مرة تبادرت إلى ذهن عبد الله إبراهيم وأنصاره إمكانية وضرورة إنشاء حزب جديد. وتجسدت الفكرة في الإعلان الرسمي عن الجامعات المستقلة الوطنية لحزب الاستقلال، في 25 يناير/ كانون الثاني من سنة 1959. لم يكن في استطاعة عبد الله إبراهيم وبوعبيد أن ينضما علنياً للحزب الجديد بسبب مشاركتهما في الحكومة، لذلك كان ابن بركة محط أنظار كل الذين استنكروا أو أيدوا تأسيس الحزب الجديد، لأنه قطع علاقاته بالقيادة القديمة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني، وقد أوضح ابن بركة فيما بعد هذا الأمر[34] :

"إن ما حدث للحزب ليس بانشقاق، بل توضيح وإعادة توجيه. وقد كانت إعادة التوجيه تلك ضرورية، وعملنا من أجلها مدة أكثر من ثلاث سنوات كي نحول حزب الاستقلال، من حركة أو تجمع إلى حزب منظم ومنسجم وفعال، وقادر على أن يلعب دوره في عملية التشييد".

سوف يكون الانشقاق القانوني موضع دراسة مطولة في الفصل المقبل، لكن، من أجل إكمال هذه النظرة حول القطيعة، من المفيد أن نرى كيف انتقل القادة من الجامعات إلى تأسيس حزب متميز : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لم تفرض ضرورة هذا القرار نفسها إلا في شتاء سنة 1959. كان علال الفاسي قد عاد من طنجة بمجرد تأسيس الجامعات، وكانت أهدافه المستعجلة تتمثل في لمّ صفوف أنصاره، ووضع اليد على الجهاز الإقليمي لحزب الاستقلال، وطرد القادة الذين اعتبرهم أكبر المعارضين، وعلى رأسهم ابن بركة، لكنه لم يمس بوعبيد ولا عبد الله إبراهيم. وشرع في إجراء قانوني لمنع الجناح المتمرد من استعمال حزب الاستقلال. فكلما حاولت الجامعات فتح مكتب محلي تحت الاسم نفسه، رفع مسؤولو الحزب القضية أمام المحاكم. وهكذا انحصر نشاط المناضلين في عدة مراكز حول تلك التراعات الضيقة، بينما كان عبد الله إبراهيم يحاول تركيز الاهتمام الشعبي حول مشاكل ذات أهمية وطنية[35].

وعلى إثر سلسلة من الحوادث، قرر عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة وأنصارهما تأسيس حزب حديث تحت اسم جديد : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي أنشىء في

سبتمبر/ أيلول من سنة 1959. ولو لم يطرح مشكل الملكية القانونية لاسم الحزب، لظل التياران يتنازعان في إطار حزب الاستقلال العتيق. وقد فوجئوا في الغالب لكون المنشقين اضطروا لمغادرة الحزب والانطلاق من الصفر.

كان شتاء سنة 1958-1959، فترة هامة، فترة الاختيارات والتحالفات. ويلاحظ أن التحالفات لم تتم على مستوى الأجيال، بل جاءت وفق خط انشطار عمودي. وتساعد هذه الظاهرة على فهم أحد الألغاز البادية في الانقسام، أي أن عدداً كبيراً من الشبان المثقفين ذوي التكوين العصري فضلوا الانضمام إلى جانب القيادة القديمة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1958-1959. وبرزت عدة اتجاهات على مستوى الدوائر العليا لحزب الاستقلال :

1) الجيل الأول من المؤسسين : أحمد بلافريج وعلال الفاسي وعمر بن عبد الجليل، الخ...

2) "شباب" الجيل الأول : عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد، الخ...

3) مثقفو أواخر الخمسينيات الذين تلقوا تكوينهم في باريس : امحمد الدويري وامحمد بوستة ومحمد الطاهري وعبد الحفيظ القادري، الخ...

4) جيل الشبان الذين تابعوا دراستهم فيما بين سنة 1953-1956، وهم أقل اهتماماً بسلم الحزب.

ظل هناك شبان استقلاليون، أمثال محمد الطاهري وعبد الحفيظ القادري، بمعزل عن مناورات القصر والقيادة القديمة، لكنهم اختاروا البقاء بجانب المؤسسين. لقد سبق لهم أن ناضلوا في صفوف حزب الاستقلال خلال مدة دراستهم بباريس، ثم خابت آمالهم لما رأوا رفاقهم الكبار الذين شاركوهم في تحمل المسؤوليات ضمن الجمعيات الطلابية ينسونهم عند تكوين وزارتهم في سنة 1956. لقد كان لهذين الجيلين من المناضلين نوع من الإيديولوجية المشتركة، لكن ظلت الاتصالات الحقيقية بينهما ضعيفة. وبعد الاستقلال، منح المسؤولون التقدميون مناصب هامة لشخصيات مثل مامون الطاهري، وماير طوليدانو، ومحمد الطاهري[36]، ومحمد الحبابي، مع أن هؤلاء لم يقدموا خدمات هامة للحزب خلال مقامهم بباريس. وقد قام ابن بركة، هو الآخر، بمناورة الشبان الذين كانوا بباريس في فترة

الاستقلال. وأدت كل هذه المناورات إلى قيام تحالفات بين المجموعة الأولى (القيادة القديمة) والمجموعة الثالثة (المثقفون الموالون لحزب الاستقلال)، وبين المجموعة الثانية (التقدميون) والمجموعة الرابعة (الشبان). وقد بقي بعض أعضاء المجموعة الثالثة مع القيادة القديمة كرد فعل ضد شبان الحزب، وإن كان يؤيدون أفكارهم، وليس لتقديرهم للقيادة القديمة. لكنهم دعموا بصفة غير مباشرة أطروحة القيادة القديمة التي أنكرت على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حق تمثيل الشبيبة المثقفة[37]. وربما ظنوا أنهم سوف يرتقون سلم الحزب عند انسحاب أو تنحية شباب الحزب. كانت تلك المجموعة مرتبطة بأحمد بلفريج ونوعاً ما بالأمير مولاي الحسن، وكانت ترى أن الانقسام المرتقب لفائدتها[38]. ونجد الموقف نفسه عند "زاوية" المهندسين الزراعيين الشبان : محمد الطاهري، وعبد الحفيظ القادري، ومحمد بريك، ونور الدين الغرفي، وعبد الحق التازي، وعبد الهادي الصبيحي، وعبد الله البقالي. لقد بدأ هؤلاء حياتهم المهنية تحت رعاية عمر بن عبد الجليل، أول مهندس فلاحي مغربي، ومن المحتمل أن يكون وفاؤهم واعترافهم له بالجميل سبباً في اتخاذ موقف قيادة حزب الاستقلال[39].

تعددت محاولات المصالحة، بعد قطيعة سنة 1959، إلا أن المناضلين انتهوا إلى تبني ما كان في البداية مجرد صراع حول السلطة بين أعضاء النخبة. وتعلم القادة من تلك التجربة أنه إذا كان التاكتيك يفرض أحياناً شن نزاعات خاصة باسم الجماهير المغربية، فإنه يعود من الصعب ضبط تلك الجماهير بعد اندفاعها. أتاحت الانتخابات التشريعية والدورات البرلمانية في سنتي 1963 و 1964، فرصاً ملائمة للتقارب. وطوال شتاء سنة 1963، كان صحفيو الحزبين يلتقون في النقابة الوطنية للصحافة المغربية. وعند اقتراب انتخابات مايو/ أيار اتفق حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية على أن لا يتنافس مرشحوهم البارزون في المقاطعات نفسها. ولم يكن بإمكان الحزبين أن يتعاونا بصفة أوثق، لأنهما اتخذا موقفاً متعارضاً في موضوع الاستفتاء حول الدستور في 12 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1963، ولم يكن من السهل دعوة المناضلين إلى التقارب، وتناسي ثلاث سنوات من الانتقادات الحادة المتبادلة، ولكن مع ذلك حاول الحزبان، خاصة لما اتضح أن التحالف الفعلي بين نوابهما كفيل بتمكينهما من مراقبة مجلس النواب. وقد أبرزت صحيفة "الاستقلال" سلبيات الوضعية القائمة آنذاك فيما يلي : "عند البعض رغبة في وضعنا في

جدلية بعيدة عنا، وبين عشية وضحاها سارعت صحافة معينة إلى إطلاق النعوت : أنتم اليسار ونحن اليمين، مع أنه لا وجود لأي اختلافات إيديولوجية بيننا"[40].

إذا استثنينا الملك، فإن علال الفاسي كان أكبر مستفيد من الانشقاق. لقد تعرضنا سابقاً لوضعيته الهشة داخل حزب الاستقلال. فبعد الانقسام الذي أثاره بوعبيد وعبد الله إبراهيم، أصبح على عاتق علال الفاسي مهمة إعادة الوحدة داخل الحزب، فقام بذلك بحزم وحذق. وأفل نجم أحمد بلافريج، منافسه القديم، لأنه لم يكن يتوفر على الديناميكية التي تفرضها الوضعية القائمة. لقد تقلصت القيادة القديمة خلال الأزمة، فأمسك علال الفاسي بقيادة الحزب نتيجة للنقص الحاصل. وقد شهد علال الفاسي فترة مجيدة خلال المؤتمر الذي انعقد فيما بين 8 و 10 يناير/ كانون الثاني من سنة 1960 بفاس، المدينة التي نشأ فيه الحزب. ويشكل التحليل الذي قدمه علال الفاسي حول الانشقاق وثيقة سياسية هامة : إذ يبرز عنوان انتصاره الشخصي وسط نكسات حزبه، إذ لم يعد بعد المؤتمر مجرد زعيم، بل أصبح رئيساً لحزب الاستقلال[41].

كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعيب على حزب الاستقلال قيادته العتيقة وإيديولوجيته غير الفعالة، وانحيازاته البورجوازية. اهتم علال الفاسي في ضوء هذه الانتقادات بإعادة تحسين صورة الحزب، والرد على اتهامات المنشقين. لقد أدى الانقسام إلى حدوث تحولات عميقة. اعتبر بعض مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ممن خيبت وضعية الحزب الراهنة آمالهم، لقد أدوا أجلّ الخدمات لحزب الاستقلال الذي أنقذه الانقسام من الجمود. لقد تغيرت اللجنة التنفيذية، حيث احتفظت القيادة القديمة بموقع بارز دون أن تكون لها مشاركة مباشرة فعالة. وأوقف بلفريج نشاطه، فأدمج منصب الكاتب العام في منصب الرئيس. وخلال مؤتمري سنتي 1962 و1963، انتخب في اللجنة التنفيذية شبان استقلاليون ذوو تكوين عصري : امحمد الديوري، ومحمد بوستة، وعبد الكريم الفلوس، وعبد الحفيظ القادري، ومحمد بريك، وعبد الحق التازي[42].

أصبحت "الاشتراكية الإسلامية" تمثل قاعدة البرنامج الحالي للحزب. وإن كان ذلك الشعار لا يحمل مضامين واضحة، إلا أنه يسمح بإعادة صياغة المقولات الرائجة : الإصلاح الزراعي، وتأميم القطاعات الصناعية الأساسية، وإصلاح الإدارة، وإجبارية التعليم، الخ...

وفيما يخص مهمة التنظير للاشتراكية الاستقلالية وتزويدها بتحليل اقتصادي قابل للتصديق[43]، فقد تكلف بها عبد الحميد عواد، لكونه شاباً عارفاً بمجال الاقتصاد، تابع دراسته بالقاهرة. وجعل علال الفاسي من نفسه هو الآخر داعية للاشتراكية الإسلامية. ففي خطاب ألقاه أمام مؤتمر الحزب سنة 1965، حاول أن يوضح أن الإسلام يحتوي على كل عناصر المذهب الاشتراكي، وأورد إثباتاً لذلك نصاً للأفغاني : "أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض، تستنبت ما تسد به الرمق، وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ؟"[44]

كان من شأن تلك التصريحات أن تحد من العطف الذي يتلقاه علال الفاسي من زملائه الذين مازالوا بورجوازيين عنيدين. لكنهم انحنوا أمام قراراته، وهنأوا أنفسهم لأن أحد القدماء احتفظ بالطاقة الضرورية لتسيير الحزب. كان البورجوازيون الاستقلاليون ينتقدون البرنامج الجديد لعلال الفاسي في لقاءاتهم الخاصة، لكنهم استمروا في تمويل الحزب، وإن بدأ سخاؤهم يتناقص. فوجودهم في الحزب يحسن موقفهم إزاء القصر، وهم ينتظرون أن يجازوا على وفائهم إذا ما عاد حزب الاستقلال إلى الحكم.

احتفظ حزب الاستقلال بطابع الهجانة الذي اتسم به منذ تأسيسه. فعلى مستوى المجموعات القيادية، هناك تمييز بين ذوي التكوين الفرنسي (الدويري، القادري، الخ...) وذوي التكوين العربي. وقد صب هؤلاء اهتمامهم على الجريدة اليومية "العلم"، ونذكر منهم عبد الكريم غلاب، رئيس تحرير الجريدة، والعربي المساري، ومصطفى الصباغ[45]، والهاشمي الفيلالي[46]. وقد أتاح هذا التركيب لدى الحزب إمكانية اتصاله الفعلي مع المصدرين الرئيسيين لأتباعه : يوجد هناك من جهة، الموظفون، والبورجوازية التجاريون، والطلبة (ومعظمهم يستخدم اللغة الفرنسية)، ومن جهة أخرى، الحرفيون، وسكان البوادي، والبورجوازية الصغرى، ومعظم هؤلاء لا يتكلمون سوى اللغة العربية. ظلت قيادة الحزب بغض النظر عن فتوتها وشيخوختها، تقدميتها، أو محافظتها، من أصل حضري، وتنحدر بصفة عامة من العائلات الثرية أو المتطورة بمدن فاس والرباط وسلا ومكناس ومراكش. لم تتوسع دائرة نفوذ الحزب منذ الانشقاق، لكن انتخابات سنة 1963، دلت على أنه نجح، خلافاً للتوقعات، في الاحتفاظ بأتباعه[47].

يسمح لنا انقسام حزب الاستقلال بالخروج ببعض الخلاصات العامة. كان الحزب المذكور يشكل في سنة 1956، نموذجاً لما كانت عليه التشكيلات السياسية المغربية. لم يكن الحزب يمثل مجموعة من الأفراد يوجد بينهم إجماع حول خط سياسي معين، بل كان عبارة عن ملتقى مجموعات دخلت إلى الحزب باعتبارها كذلك، طبقاً لأهداف دفاعية أساساً. وكانت ثلاث مجموعات رئسية مكونة من المؤسسين، والمقاومة، والاتحاد المغربي للشغل. تنقسم بدورها إلى أجنحة تشكل أنصاراً لشخصية قيادية معينة : بلافريج، أو عبد الله إبراهيم، أو عمر بن عبد الجليل، الخ... وتبدو الأزمات بالمغرب لا متناهية. ولا أدل على ذلك من أزمات حزب الاستقلال. فقد تجلت البوادر الأولى للانقسام منذ سنة 1955، و لم تتم القطيعة النهائية إلا في سبتمبر/ أيلول سنة 1959. وحتى كلمة "أزمة" تأخذ في المغرب معنى خاصاً، إذ تدل على جو من التوتر، والعداوة الغامضة، يقابلها جمود يثير الاستغراب. وإذا كانت ردورد فعل الفرقاء عنيفة، فإنها تحدث ببطء كبير. يتراجع المشاركون أمام الاختيارات الحاسمة. لم ينجح التقدميون الأوائل (عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق) في إثارة حركة لصالحهم، ولو ضمن المتعاطفين معهم. واكتفى المحايدون بتوزيع التشجيعات الحارة، ووعود التأييد العائمة لجميع الخصوم بسخاء. وقد وعى الزعماء أنه ليس من مصلحتهم أن يعتمدوا على أولئك، لذلك تجنبوا التحركات والمغامرات التي تقودهم إلى عزلة فخرية في حالة من العجز. كان عبد الله إبراهيم على وشك الوقوع في مثل تلك الوضعية لما انسحب من حزب الاستقلال في مايو/أيار من سنة 1958. وتكون التكتيكات التي يستعملها السياسي المغربي لحماية مصالح مجموعته، أكثر ألفة من المبادرات الجزئية التي تؤدي أحياناً بالأزمات إلى نهايتها.

يفضل المغاربة، كما قلنا سابقاً، مغادرة الميدان عندما يفرض الوضع اختيارات حاسمة. فقد شاهدنا تراجعاً يكاد يكون عاماً خلال الأشهر التي سبقت وتلت الانقسام[48]، وكان ذلك على حساب المجلس التأسيسي الذي عينه الملك في سنة 1956، وترأسه ابن بركة. لقد ضم ذلك الجهاز كل الأحزاب المغربية، وكل تيارات حزب الاستقلال، وكان المجلس يتكون من 76 عضواً. فكلما تصاعد التوتر بين قادة حزب الاستقلال، تفاقمت ظاهرة التغيب في المجلس الذي لم يجتمع قط بعد أبريل/ نيسان سنة 1959[49]. وبعد حدوث

الانقسام، انسحب عدد من الشخصيات من الحياة السياسية، وذلك مباشرة أو بطريقة تدريجية. ففي سنة 1962، انسحب أحمد بلافريج وعبد الكريم بنجلون وأحمد الطيبي بنهيمة ومحمد الطاهري ومحمد العراقي، وأصبحوا على الهامش. ونتيجة للانشقاق كذلك، انسحب أو أبعد من كل نشاط سياسي بعض الشبان اليهود المغاربة المرتبطين بابن بركة.

لقد شكلت منافسات قادة الحزب الأسباب الحقيقية للانشقاق، ولم تكن الصراعات المذهبية أو الصراعات حول البرنامج سوى مجرد ذرائع. فليس من المستغرب أن تكون المواقف قد تحددت وفق الولاء الشخصي أكثر مما تحددت وفق الالتزام الإيديولوجي. لقد لعبت علاقات التبعية الشخصية دوراً هاماً وحاسماً[50]. تذرع المتنافسون بالاهتمام بسعادة الجماهير، وبالضغوط الشعبية، لكن القاعدة لم تهتم في الواقع بتراعات الكبار، بل اعتبرت أن الأزمة مضرة، ولا شيء يستوجبها. لقد اتخذت أطر الحزب موقفاً إزاء الصراع، لكن لم يحدث رد فعل من أولئك الذين ادعت الأطر تمثيلهم. وفي هذه الظروف، لا يهم كثيراً ما إذا وضعت مجموعة معينة اليد على جهاز الحزب.

كان حزب الاستقلال في سنة 1956، قوة سياسية هائلة، بل كان أهم قوة سياسية، وكان على محمد الخامس أن يأخذها بعين الاعتبار. فقد كان الحزب يجمع دون شك الوطنيين المغاربة. ولم يكن بالإمكان تجنب المواجهة بين القصر وحزب الاستقلال، لأن الأول في نيته الحد من سلطاته أو تحييدها، بينما كان الثاني يريد الحد من صلاحيات الملك، وإن لم تكن له إزاءه عداوة خاصة. ظلت الملكية في موقف الدفاع مدة ثلاث سنوات، حيث راقبت الوضعية بحذر. وفي الوقت الذي احتفظت فيه بتسيير الجيش والشرطة ووزارة الداخلية. بعناية فائقة دفعت حزب الاستقلال إلى الانكسار تحت تأثير ثقله. وفتح انفجار الحزب المجال أمام مرحلة هجوم الملكية، وإخضاع كل النشاط الحكومي تدريجياً للقصر. وظلت فصائل النخبة التعيسة العاجزة تتفرج على هذه المناورة، ولم تستطع مواجهتها بمقاومة منسقة، لأن نزاعات قديمة قد شلتها عن الحركة. لقد تبددت الآمال الكبرى، وتبدد حماس السنوات الأولى من الاستقلال. وأصبحت النخب تعترف بقابليتها للارتشاء. وبدافع خيبة الأمل، أصبحت تتطلع إلى امتيازات النظام، مما سهل تكتيكات التقسيم التي نهجها القصر باستمرار.

(لم تغير أربع سنوات من الأحكام التي قدمت في هذا الفصل. ففي يوليو/ تموز من سنة 1970، اتحد الثنائي : الاتحاد الوطني للقوات الشعبية – الاتحاد المغربي للشغل من جديد مع حزب الاستقلال، وتكونت بذلك "الكتلة الوطنية". إلا أن ذلك التقارب حصل في جو أبعد ما يكون عن الحماس. وهناك في نظري، تشابه بين تلك المحاولة الائتلافية الفاشلة التي ستهدفت إقامة جبهة وطنية حين كان محمد الخامس في المنفى. لم تكن الأحزاب في سنة 1970، أكثر تفاؤُلاً مما كانت عليه في سنة 1953، وقد كان عدوهم الحسن الثاني (مثل الجنرال جوان قبله) يتحكم في الوضعية، بل في صيف سنة 1970، كانت مراقبة العرش للنظام السياسي في أوجها. تلك كانت نتيجة خمس سنوات من حالة الاستثناء، نجح الملك خلالها في تجزئة وتدجين التنظيمات السياسية إلى درجة أنه سمح لنفسه بوضع حد لحالة الاستثناء، وقدم للموافقة الشعبية دستوراً جديداً يوسع سلطاته. كان التقارب بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية كرد فعل ضد ما سمي عن حق، بتقنين حالة الاستثناء.

كان على القادة أن يحافظوا على ماء الوجه، وبالتالي أن يمثلوا دور التلاقي الأخوي، لكن العملية لم تكن صادقة، لأن الفرقاء لم يكونوا سوى أصحاب انقسام سنة 1959. ومع ذلك منح الملك "الكتلة الوطنية" شرف انتقادها في خطاب ألقاه يوم فاتح غشت/ آب سنة 1980، وهجم على سياسييها : "الذين جعلوا من السباب ومن الفضيحة معاشهم اليومي"، وأضاف إنه لولا تسامحه مع أصحاب التصريحات المعادية للدستور، لقدم هؤلاء أمام المحاكم بتهمة "المس بكرامة الدولة". لم يكن جوهر الخطاب سوى محاكمة طويلة. ومما يثير الاستغراب، أن الأحزاب لم تكن تشكل ذلك التهديد الذي ادعاه الملك، ذلك أنه من خلال تلك الانتقادات العنيفة، كان الملك يقدم للأحزاب تنويهاً مقلوباً. وقد بدا لي آنذاك أن الملك كان يتوخى هدفين : الأول هو منح "الكتلة الوطنية" بعض المصداقية، إذ يعرف ضعفها أكثر من اللازم، ويريد أن يجعل منها قوة معارضة قادرة على إغراء الشبيبة الطلابية. حدثت في سنة 1970، سلسلة من الإضرابات في المدارس الثانوية والجامعات عكرت جو السنة الدراسية. تلك كانت المشكلة السياسية الجدية الوحيدة التي واجهت الملك خلال السنة المذكورة. وقد دلت تلك الإضرابات، وخاصة تلك التي تلتها خلال سنتي 1971-

1972، أن الشبيبة المغربية كانت تتطور بسرعة في اتجاه راديكالي. فكان من الأفضل أن يؤطر السياسيون المعتدلون "للكتلة"، طاقات الشباب على أن يعبئها قادة سياسيون ثوريون. ومن جهة ثانية، بدا لي أن الملك لم يلصق تلك النعوت السلبية بقادة الكتلة، إلا لأنه كان ينوي إدخال بعضهم في الحكومة إثر الانتخابات والاستفتاء، فيدعي بذلك تكوين حكومة "وحدة وطنية". كل ما يمكن أن أقوله، في أواخر سنة 1972، يبدو لي أن افتراضاتي على الطريقة المكيافيلية كانت مخطئة في الغالب، وأن نقمة الملك كانت صادقة. كان الحسن الثاني متأكداً من سيطرته على الوضع السياسي، إلى درجة أنه لم يعد يحتمل ولو معارضة "الكتلة الوطنية" الخجولة)*.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

هوامش الفصل التاسع

[1] – انعقد مؤتمر إيكس–لي–بان (Aix-Les-Bains)، بين 22 و27 غشت/ آب من سنة 1955. كان الوفد الفرنسي يتكون من خمسة وزراء، وترأسه الوزير الأول إدكارفور (Edgar Faure). وقد بعثت معظم الاتجاهات السياسية المغربية ممثلين عنها لتبادل الآراء حول مستقبل المغرب.

[2] – نجد دراسة جدية للانشقاق في : ASHFORD, *Political Change...*, 219–269، إلا أن أبحاث اشفورد توقفت عند صيف سنة 1959، وتختلف طريقة تحليله عن طريقتي اختلافاً كبيراً. وقد استجوبت الشخصيات الرئيسية التي ساهمت في الانشقاق، فاجتمعت لدي معلومات تسمح بتقديم رواية ثانية للأحداث. وهذه لائحة الشخصيات المستجوبة : عبد الرحيم بوعبيد، وعلال الفاسي وعبد الكريم بنجلون ومحمد عبد الرزاق وحسن الزموري ومحمد الحبابي وعبد الرحمن اليوسفي.

[3] – نجد تأويلاً بارعاً وأصيلاً لشخصية علال الفاسي في : عبد الله العروي، الإيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار الحقيقة، 1980، ص. 77.-80.

[4] – هناك تفاصيل كثيرة حول لقاءات مدريد في : علال الفاسي، **عقيدة وجهاد**، ص. 25–29. وحول مؤتمر الحزب، انظر :

C.F. GALLAGHER, « Morocco Crisis comes to Head », *A.U.F.S.* Repport, 30 août 1956, et Benjamin RIVLIN, « Towards Political Maturity in Morocco », *Current History*, Juillet 1959, p. 27.

[5] – توجد مقتطفات من النداء الأول (أكتوبر 1953) في : RÉZETTE, op. cit.,

[6] – أجهض المشروع لأن زياد، باعتباره مسؤولاً محلياً لجيش التحرير، اختلس جزءاً هاماً من الأموال جمعت لشراء الأسلحة.

[7] – في الوقت الذي قدم فيه علال الفاسي هذه الاقتراحات باسم المقاومة، بدأت هذه الأخيرة في الابتعاد عنه بوضوح. كانت رئاسة علال الفاسي في اعتبار منظمي المقاومة، مجرد منصب شرفي، وقد صدمهم ادعاءات الزعيم الاستقلالي. وقد تورط ابن عمه عبد الكبير الفاسي، بدوره، في قضية تتعلق باختلاس أموال المقاومة.

[8] – مذكور في : *Le Petit Marocain*, 17 Juin 1956, p. 14.

[9] – حوالي مارس سنة 1956، أوفد المندوب السامي أندري–لويس– ديبوا (André-Louis Dubois) إلى طنجة مبعوثين للتفاوض حول دعوة علال الفاسي إلى المنطقة الفرنسية سابقاً. لكن علال رفض ذلك

العرض على الرغم من جميع الضمانات التي قدمت فيما يخص أمنه الشخصي.

[10] – كانت علاقة ابن بركة بالمقاومة أضعف من علاقات علال الفاسي. انظر في هذا الصدد، ملاحظات أخيه في :

Abdelkader BENBARKA : *EL Mehdi BEN BARKA mon frère*, Paris, 1966, pp. 92-93.

[11] – إن أعنف معارضة لمبادرة ابن بركة جاءت من قدماء القادة، وخاصة محمد اليزيدي الذي أغضبته فكرة تعيين الحسن اليوسي إلى درجة التهديد بالاستقالة من اللجنة التنفيذية.

[12] – ASHFORD, *Political Change*..., pp. 224-226.

[13] – م. س. ن. ص. 196.

[14] – كان المفتشون أقرب إلى علال الفاسي منه إلى ابن بركة، ويرجع ذلك إلى انتمائهم الاجتماعي، وإلى نوعية التعليم الذي تلقوه (باللغة العربية في معظم الأحيان).

[15] – عبد الحي الشامي (من الدار البيضاء) ومحمد الحبيب (من مراكش) هما المفتشان الوحيدان اللذان وقفا بجانب ابن بركة. وقد انضم إلى الفريق التقدمي 16 من الكتاب المحليين.

[16] – في الترجمة الفرنسية (المترجم)

[17] – سوف نتعرض بإسهاب لأسباب استقالة البكاي في الفصل الحادي عشر.

[18] – وهذه أسماء الوزراء الاستقلاليين آنذاك : أحمد بلافريج وعبد الكريم بنجلون وادريس المحمدي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد الفاسي وعمر بن عبد الجليل وامحمد الدويري وعبد الله إبراهيم وأحمد اليزيدي.

[19]- *Le Petit Marocain*, 23 avril 1958.

تشاور محمد الخامس في اليوم نفسه مع الفقيه البصري وبوشعيب الدكالي وحسن صفي من المقاومة، ومع ابن الصديق وبوعزة وعبد الرزاق من الاتحاد المغربي للشغل.

[20] – كان مسعود الشيگر من بين موقعي عريضة سنة 1944، كما أنه كان عضواً في اللجنة التنفيذية المؤقتة لحزب الاستقلال في الفترة الممتدة بين سنة 1952 و1955. وكان يعتبر من رجال القصر، لأنه عمل في أول ديوان ملكي سنة 1960، واحتل منصب المدير العام للديوان الملكي سنة 1957. أما أحمد اليزيدي، فهو أخ محمد اليزيدي (عضو اللجنة التنفيذية)، وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي.

[21] – يلزمنا أن نذكر بأنه في الوقت نفسه، عاد دوكول إلى الحكم بفضل دعم "جيش الجزائر"، فكان من الصعب على المغرب أن يواجه هذه الأحداث من دون حكومة.

[22] – عندما عين الشيگر مكان المحمدي على رأس وزارة الداخلية، ضم هذا الأخير صوته إلى الانتقادات التي وجهها عبد الله إبراهيم إلى القيادة القديمة للحزب. يبدي جان لاكوتير (Jean Lacouture) تعجبه من الراديكالية الجديدة التي اتسمت بها مواقف المحمدي، انظر :

Le Petit Marocain, 2 Juillet 1958, p.4.

[23] - أكد لنا شاهد جدير بالثقة من المقربين إلى الأمير مولاي الحسن، أن الملك استقبل ابن الصديق وعبد الله إبراهيم قبيل تشكيل حكومة بلا فريج. وصرح هذان الأخيران أنه لا ينبغي تأويل موقفهما خلال الأزمة أنها كانت معارضة للقصر، بل مجرد تعبير عن الاختلاف بين قادة حزب الاستقلال.

[24]– ASHFORD, op. cit., p. 227.

[25]– Jean LACOUTURE, *Le Monde*, 2 Juillet 1958.

[26] – امحمد بوستة محام من مدينة مراكش، وقد سبق له أن شغل منصب مدير ديوان أحمد بلافريج حين كان هذا الأخير وزيراً للشؤون الخارجية (1957). وامحمد الديوري أول مغربي تخرج من مدرسة بوليتكنيك. وكان كلاهما عضوين في اللجنة السياسية.

[27]– ASHFORD, op. cit., p. 28.

[28]– Loc.cit.

[29] – قدم بوعبيد استقالته بالفعل في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني، إلا أن الخبر أحيط بالسرية خلال أسبوعين. حول الأزمة الحكومية الثانية، انظر : Ibid., pp. 106-111.

[30] – نشرت رسالة استقالة بوعبيد على أعمدة جريدة لافيجي بتاريخ 23 نوفمبر من سنة 1958. حاول بلافريج، دون جدوى، الوقوف في وجه الملك، فقد أيد ملتمساً يحتج فيه الحزب على تعيين مولاي الحسن العلوي (صهر الملك وباشا مدينة مكناس سابقاً) عاملاً على إقليم مكناس. لكن الملك نجح في إقناع بلافريج بسحب معارضة الحزب، بدعوى ضرورة مكافأة الأمير على خدماته. في المغرب، ليس هناك من يقف في وجه هذا النوع من الحجج.

[31] – م.س.ن. ص. 108/ علال الفاسي، **عقيدة وجهاد**، ص. 57.

[32] – *Le Petit Marocain*, 11, 14 et 15 janvier 1959.

[33] - صدرت جريدة "مستقلة" تحت عنوان : " الأيام" أخذت، قماجم حكومة عبد الله إبراهيم بطريقة منتظمة. وبعد إقالة الوزير الأول، في مايو/ أيار من سنة 1960، عبرت الجريدة في آخر عدد لها عن ارتياحها لنجاح مهمتها.

[34] – مقتطف من :

BEN BARKA, op. cit., pp. 26-27. Aussi, Jean LACOUTURE, « Tension politique à Rabat », *Le Monde*, 30 janvier 1959, p.7.

[35] – أريقت الدماء مثلا في بوعرفة في بداية أبريل/ نيسان من سنة 1959. حاول المتمردون فتح بعض المكاتب، فاحتج أتباع القيادة واعتقلهم القائد، وحدث اصطدام قتل خلاله شخصان. آنذاك تنقل بوستة إلى عين المكان واتهم وزارة الداخلية (كان على رأسها المحمدي) بتحريض أنصار الانشقاق.

[36] – يتعلق الأمر هنا بشخص آخر يحمل اسم محمد الطاهري. ولهذا الأخير آراء ماركسية، وقد سبق أن

شغل منصب رئيس ديوان بوعبيد، يعيش حالياً في المنفى. كان صاحب الاسم الأول المذكور في المتن في المجموعة الثالثة، إذ تابع دراسته في الهندسة الزراعية بباريس، وعين سنة 1960 مديراً للمكتب الوطني للري. والاثنان فاسيان وأبناء العم.

عاد محمد الطاهري من المنفى، وظهر من جديد ولمدة وجيزة على المسرح السياسي سنة 1971. شارك في الحكومة وزيراً للتجارة.

[37] – كان الطاهري والقادري وبوستة والدويري والزهيري بمثابة النجوم في اجتماع المجلس الوطني للأطر في نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1959، تجد خطبهم في وثائق اجتماع فاس في 29 نوفمبر 1959.

وقد سبق لعدد من أولئك الشبان أن عبروا عن مشاعرهم من خلال معرفتهم للقيادة القديمة بصدد تعيين الشيگر على رأس وزارة الداخلية.

[38] – ونذكر من بينهم : امحمد الدويري، امحمد بوستة، وقاسم الزهيري، والمحمدي وعمر بن عبد الجليل، أمين بنجلون. ونشير إلى أن امحمد الدويري صهر لأحمد بلافريج.

[39] – في مايو/ أيار من سنة 1960، أنشأت هذه المجموعة الجمعية الوطنية للتقنيين الفلاحين، وترأسها الغرفي، بينما أسند لابريك منصب نائب الرئيس. وعين عمر بن عبد الجليل رئيساً شرفياً بالإجماع. أنظر:
***Al Istiqlal*, 18 juin 1960, p.6.**

[40]– « Lettre d'un militant de L'Istiqlal à un militant de L'U.N.F.P »., (*Al Istiqlal*), 16 Juin 1963.

ينسب كاتب الرسالة مسؤولية الانشقاق إلى ابن الصديق، ويضيف أن هذا الأخير سيكون سعيداً بنجاحه أيضاً، وبما يعرفه أ.و.ق.ش. من نجاح سوف نرى فيما بعد أنه في سنة 1963، لم يكن أ.و.ق.ش. يخلو من المشاكل الداخلية.

[41] – علال الفاسي، **عقيدة وجهاد**، يكمن السبب الأساسي في الانشقاق، حسب علال الفاسي، في قضية بنك الدمناتي، ويتعلق الأمر بمشروع أشرف عليه البصري، بجانب رجل الأعمال الكبير الحسين الدمناتي، وعبد الكريم الخطيب. فتح هذا البنك المجال أمام الرأسمال الأجنبي، فعارض قدماء الحزب هذا المشروع "الأمبريالي"، وقد ظل الجو معكراً من جراء هذه القضية بشكل ساهم في إفشال محاولات التصالح اللاحقة. انظر م. ن. ص. 49-50.

[42] – انتخب عبد الكبير الفاسي وقاسم الزهيري في اللجنة التنفيذية سنة 1962، إلا أنه لم يتم انتخابهما سنة 1965. وما زالا عضوين في المجلس الوطني، حيث يحتلان موقعاً هاماً.

[43] – انظر : عبد الحميد عواد، **الاستقلالية والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، الرباط، 1965، أصبح عواد مديراً لجريدة الرأي (***L'Opinion***) سنة 1971.

[44] – علال الفاسي، خطاب أمام المؤتمر السابع لحزب الاستقلال، 12-14 فبراير/ شباط من سنة 1965، أنظر جريدة العلم، 13 فبراير 1965، ص. 4.

[45] – توفي سنة 1966.

[46] – كان علال الفاسي، في الغالب، يطمئن لهذه المجموعة، ذات النمط السلفي، أكثر من غيرها. في : **عقيدة وجهاد**، ص. 70، يذكر من بين أشد أنصار وحدة الحزب : الهاشمي الفيلالي وبوشتى الجامعي ومحمد وأحمد المذكوري، وعبد العزيز بن إدريس، وكلهم من ذوي التكوين العربي إلى جانب إلمامهم بالإسلام.

[47] – حصل حزب الاستقلال على 20 في المائة من الأصوات في الوسط القروي، و 35 في المائة في الوسط الحضري، وحصل في المجموع على 478 998 صوتاً، مما يعادل 20 في المائة من الأصوات المعبر عنها. بصدد هذه الأرقام، انظر :

Octave MARAIS, « L'élection de la Chambre des Représentants du Maroc », *A.A.N.*, 1963, pp. 98-102.

[48] – للمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب، انظر :

Abdelouahad RADI, *Naissance et évolution des Mouvements de Jeunesse au Ma*roc. D.E.S. de Philosophie (non publié), Sorbonne, 1963-1964. pp. 107-110.

[49] – حول تاريخ المجلس الاستشاري، انظر :

Pierre EBRARD, « L'assemblé consultative marocaine », *A. A. N.*, 1962, en particulier pp. 65-70 ; et aussi du même, étude sous le même titre dans *C.H.E.A.M.* (Centre des Hautes Etudes de l'Afrique et de L'Asie moderne), Paris, 1959, vol. 146 , n°3100.

[50] – صرح أحدهم أمام المؤلف، "لم يكن في استطاعتي أن أتخلى عن معلمي في هذه القضية، إذ أوجد لي عملاً لما رجعت من فرنسا سنة 1957". في هذا الكلام إفصاح بطريقة ضمنية عما أشار إليه كثير من الذين تحاورت معهم.

الفصل العاشر

صعوبة إدراك هوية أنصار اليسار

غالباً ما وصف الملاحظون المهتمون بالسياسة المغربية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأنه حزب المستقبل، في ضوء تقييمهم لبرنامجه وأنصاره الذين يستقطبهم من ضمن الفئات التي تبدو له أكثر وعياً بمشاكل البلاد، أي العمال والفلاحين، والعاطلين، والمثقفين "المتنورين" الذين يشكلون طليعة الحزب والأمة. ربما تبادر إلى ذهننا أن هذه الفئات تشمل المغاربة الذين قطعوا الصلات مع النماذج الاجتماعية العتيقة، وهم يحاولون التكيف مع متطلبات الحياة العصرية. ومن البديهي أن سكان مختلف المناطق المغربية تعيش مشكل التكيف بشكل مغاير، وبعض هذه المناطق المنعزلة أو تلك التي ترفض بتعال التخلي عن تقاليدها، لم تؤثر فيها كثيراً صيرورة التطور والتحديث. وهذه المناطق بالذات، لا تهم لحد الساعة، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لأن جهوده في هذا المجال ستكون موازية للنتائج المحصلة. وفي المقابل، ركز الحزب على القطاعات الاجتماعية التي تعرف النمو الأسرع، التي يمسها التصنيع، والتمدن والتعليم، والنظام البيروقراطي. تعتبر تلك الفئات مبدئياً أكثر تسييساً، أو أكثر قابلية لجاذبية اليسار. وإذا ما صار المغرب بلداً عصرياً، فإنه مما لا شك فيه أن قطاع مؤيدي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سيحتل وزناً سياسياً محتملاً في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

سوف نهتم طوال هذا الفصل بأكثر الفئات تأثيراً ضمن أنصار الحزب، أي العمال والمهاجرين القرويين، والمقاومين، والبيروقراطيين، والطلبة. وما أريد أن أوضحه هنا أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يتحرك في ميدان مليء بالعراقيل، شأنه شأن أي حزب

يساري فيما سيأتي مستقبلا. وإذا كان في هذه الدراسة ابتعاد مؤقت عن موضوعنا الرئيسي، فإن ذلك ضروري لفهم الأزمة التي قسمت مؤسسي الحزب، وأدت بالتالي إلى انشقاقه وشلله.

جماهير المدن

كان قادة الاتحاد المغربي للشغل في مقدمة المنتقدين للقيادة القديمة لحزب الاستقلال. وعندما أسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انضم أنصارهم إليه بصفة جماعية. بدأ المغاربة منذ سنة 1948، يتسللون إلى الاتحاد العام للنقابات الفيدرالية بالمغرب، التابع للمركزية الفرنسية (س. ج. ت.) (CGT) وأبعدت القيادة الفرنسية سنة 1950، حين أصبح الطيب بن بوعزة كاتباً عاماً للاتحاد، وأعلنت النقابة عن الإضراب العام على إثر اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1952، مما أدى إلى اعتقال بن بوعزة وبن الصديق، وأطلق سراحهما في 18 سبتمبر/ أيلول من سنة 1954. وفي 5 يناير/ كانون الثاني من سنة 1955، أسسا اللجنة التنظيمية لتطوير العمل النقابي الحر بالمغرب، وفي 20 مارس/ آذار من سنة 1955، أسس الاتحاد المغربي للشغل. ولم تعمل السلطات الفرنسية على إيقاف نشاط الزعيمين النقابيين[1].

ظل الاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية الوحيدة بالمغرب حتى سنة 1960، حيث أنشأ حزب الاستقلال نقابة منافسة، أطلق عليها اسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. وقامت الأحزاب الأخرى بالعملية نفسها، لكنها لم تحصل سوى على نتائج محدودة. ومازال الاتحاد المغربي للشغل أقوى منظمة نقابية من حيث عدد أعضائها، تفوق الأجهزة الأخرى بكثير من حيث التنظيم. ويصعب تقديم أرقام مؤكدة حول عدد المنخرطين في الاتحاد المغربي للشغل. فقد ادعى غداة الاستقلال، وكان آنذاك في فترة ازدهاره، أنه يضم 600 000 عضو، أي الرقم نفسه الذي تقدمه المنظمة المركزية اليوم، على أنها توضح أن ثلثي العدد الإجمالي يتكون من الفلاحين والعمال والزراعيين[2]. لقد برهنت البروليتاريا الفلاحية أنها في الواقع لا تستجيب إلا نادراً لمجهودات الاتحاد المغربي للشغل، وللجامعات القروية وجود شكلي أكثر منه وجود فعلي. بلغت الانخراطات في الاتحاد المغربي للشغل رقمها القياسي

سنة 1956، ولا شك أن المنظمة كانت تجتذب المأجورين الفلاحين آنذاك، لأن الظروف كانت تدفع جميع المغاربة إلى الانضمام إلى هيئة من الهيئات، لكن سرعان ما انحصر هذا المد. لقد وجد كريكوري لازاريف (Gregori Lazarev) في دراسة حول منطقة مقدمة الريف شمال مدينة فاس، وضمن عينة من 563 عاملاً زراعياً يعملون بصفة عادية سنة 1965، أن 23% منهم كانوا منخرطين في النقابة بصفة فعلية، وأن 45.2% سبق لهم أن انتموا إلى النقابة ثم غادروها، وأن 31،8% لم يسبق لهم أن انخرطوا في تنظيم نقابي[3].

لم يكن للبروليتارية الفلاحية والفلاحين، في اعتقادنا، سوى دور هامشي في الاتحاد المغربي للشغل، ويبدو أن القادة النقابيين اعترفوا ضمنياً بهذا الواقع. وتتكون القوى الحية للاتحاد المغربي للشغل من 26 جامعة وطنية، موزعة على أساس مقاييس مهنية، وتمثل 47 اتحاداً محلياً. وهناك تقدير سخي يقترب من عدد 000 250 منخرط[4]. إلا أن منظمي الاتحاد المغربي للشغل ليسوا مطمئنين إزاء بعض الفئات، فقد لاحظوا أنه لا ينبغي عليهم أن يعتمدوا على الموظفين، وعلى "مثقفي" الاتحادات والجامعات الوطنية للتعليم، وسنرى فيما بعد أن رجال الإدارة المنخرطين في النقابة شكلوا نقطة خلاف مؤلمة بين قادة المنظمة وقادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما سنرى ذلك فيما بعد. تشكل البروليتاريا الصناعية إذن، القوة الأساسية في الاتحاد المغربي للشغل، وإذا اعتبرنا الركود الاقتصادي الذي يعاني منه المغرب منذ سنة 1956، توصلنا إلى أن الأرقام حول عدد العمال المشتركين في النقابة لم تكن إلا مجرد افتراضات. حُدِّدَ في سنة 1964، أن 000 70 شخص كانوا يشتغلون بصفة منتظمة في 1100 معمل، بينما كان 000 60 عامل يشتغلون بصفة موسمية في صناعات المصبرات الغذائية والنسيج[5]. يمكننا أن نقترح، دون تأكيد، رقم 000 110 بالنسبة للعمال المنخرطين بصفة دائمة في الاتحاد المغربي للشغل[6].

تعد البطالة بالمغرب ظاهرة تخص الوسط الحضري، ومن المفيد الإشارة هنا إلى نسبة العاملين والعاطلين. تقدر نسبة العاطلين 22 % من الساكنة النشيطة. وهذا معناه أنه في سنة 1964، كان هناك 000 227 مغربياً من دون عمل، وكان نصف هذا العدد لا يتوفر على عمل منذ اثنا عشر شهراً أو أكثر[7]. ويقابل كل فرد يشتغل في القطاع الصناعي، اثنان آخران يبحثان عن عمل. وتزداد هذه النسبة قوة في مدينة الدار البيضاء، حيث يوجد 43% من العمال المغاربة، يفوق عدد العاطلين 000 100 [8]. ينتج عن هذه الوضعية مضاعفات

واضحة. تمثل البروليتاريا المنخرطة في الحركة النقابية نخبة متميزة، إلا أنها نخبة شديدة الهشاشة أيضاً. يضطر القادة النقابيون على مضض إلى اتخاذ موقف الحذر والحيطة في مطالبهم، لأن المشغلين، سواء الدولة أو الخواص، يسهل عليهم تعويض العمال المطرودين، بسبب بعض الأنشطة النقابية غير المرخص بها. وعلى غرار ما يحدث غالباً في البلدان ذات البطالة المرتفعة، فإن النقابات تنحو، بشكل أو آخر، إلى حصر عملها في مشاكل استقرار أوضاع الشغيلة[9]. وحين تكون النقابة مرتبطة بأحد الأحزاب السياسية، مثلما هو الأمر بالنسبة لـ ا.م.ش. مع ا.و.ق.ش. فمن الصعب تجنب الصراعات التي تنشأ حول موضوع مساهمة النقابيين في الإضرابات ذات الطبيعة السياسية. وهكذا فإن الإضراب الذي أجهض في دجنبر 1960، والذي سنعود إلى الحديث عنه في مكان لاحق، فَجَّر الصراع الكامن بين قادة ا.و.ق.ش. وقادة ا.م.ش.

من الصعب فهم جماهير المدن، سواء تعلق الأمر بالمهاجرين القرويين أو قدماء الحضريين، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار صراع المصلحة. الأساس القائم بين العمال والعاطلين. إن كل النقابات المغربية تواجه هذا المشكل. وطالما ظل الاقتصاد المغربي عاجزاً عن احتواء فائض اليد العاملة، فإن النقابات لن تتمكن من استقطاب التيار المستمر الذي تشكله حركة الهجرة القروية. لقد حاولت النقابات أن تجذب هذه القاعدة العريضة، لكن بما أن الأمر يتعلق بكتلة من العاطلين، فإن تنظيمهم أمر مستحيل من الوجهة العملية، كما أنهم يمثلون، في آن واحد، أكبر تهديد بالنسبة لأمن شغل العمال المنخرطين الذين تتحمل النقابات مسؤوليتهم. ويعتقد و.هـ لويس (W.H. Lewis) أن النقابات في شمال إفريقيا يمكنها أن توفر بنيات استقبال لفائدة ساكنة الهجرة القروية، وذلك بتوفير الملجأ لأولئك الذين يضطرون للتخلي عن قبائلهم وقراهم، ويعانون بذلك وضعية اجتثاث فيما يعيشونه من واقع[10]. غير أن النقابات المغربية لا يمكنها أن تلعب هذا الدور إلا في حدود ما تسمح به الطاقة الاستيعابية للاتحادات العمالية، طاقة لا تزال ضعيفة في الوقت الراهن، بسبب اقتصاد عاجز عن خلق مناصب شغل جديدة.

(لقد نص إحصاء سنة 1971، ضمن الساكنة النشيطة، على وجود 300 000 من العاطلين الذين يبحثون عن عمل لأول مرة. و لم ينشر أي إحصاء آخر حول نسبة البطالة.

وحسب مصادر جديرة بالثقة، هناك ضمن الساكنة النشيطة، 21% من العاطلين يتراوح عمرهم بين 17 و65 سنة، مما يعني 000 200 1 مغربياً. وفي المناطق الحضرية تصل النسبة المذكورة إلى 35%. واعتماداً على المصادر الحكومية، يؤكد محمد الحبابي أنه، عند إنجاز التصميم الخماسي سنة 1958، احتفظ المخططون برقم 000 750 عاطل كتقدير، وكان 000 050 1 هو الرقم المرتقب بالنسبة لسنة 1972 11)*.

يتركز المهاجرون القرويون في دور الصفيح. وبما أن الآلاف من الأشخاص الوافدين يقطنون في هذه الأحياء، فإن هذه الأخيرة تصور وكأنها المجال المثالي لاستقطاب قوى اليسار. والواقع أننا ننظر إلى هذا التحليل بشيء من التحفظ، لأنه يفترض أن سكان دور الصفيح يكونون وسطاً بروليتاريا بالمعنى الأوروبي للكلمة. بيد أن الأمر على خلاف ذلك كما سنرى في مكان لاحق. يلاحظ المراقبون المعاصرون بحق، غياب البنيات الاجتماعية لدى الجماهير الحضرية، لكن يبدو أنهم لا يأخذون بعين الاعتبار أن ذلك "الاجتثاث" كان أمراً عادياً بالمغرب منذ القرن التاسع عشر على الأقل. لقد أرخ جان لويس ميج (J.L. Miège) لسيرورة التمدين التي بدأت حوالي سنة 1830، وألح على أهمية نزوح الهجرة في اتجاه المدن الساحلية على إثر مجاعة 1850. وفي ما بين سنوات 1832 و1866، تم تزايد ساكنة المدن الرئيسية بالساحل على الشكل التالي[12] :

	1834–1836	1866–1867
الرباط	22.000	26.000
آسفي	800	1.100
العرائش	2.500	5.000
طنجة	7.500	12.000
الصويرة	10.000	16.000
الجديدة	800	4.000
الدار البيضاء	700	6.000

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

وكتب الدكتور فيزجيربر (Weisgerber) سنة 1895، أن حي التناكر بالدار البيضاء "يكاد يتكون من مجموعة من "نواول*"، من قصب، حيث تَعُجُّ بالكادحين من الأهالي "النازحون من القبائل المجاورة أو من منطقة سوس"[13]. كانت "النواول" آنذاك أحياء الصفيح الحالية، وعلى هامش المراكز القروية الحالية، نجد أحياء من "النواول" مثلما كان عليه الحال قبل سبعين سنة بمدينة الدار البيضاء. يجب أن نستعمل بكثير من الحذر رموز الاختمار الاجتماعي، مثل الهجرة القروية، والبطالة، وأحياء مدن القصدير. لا شك أن الظواهر تفاقمت في السنوات الأخيرة، لكنها لم تتولد فقط عن صيرورة التحديث[14]. ربما بالغ الملاحظون في تقييم التغييرات الاجتماعية التي يشهدها المغرب حالياً، وذلك بتقديمها اعتباراً من تجارب لا نظير لها، أو بتضخيم جمود البنيات التقليدية وتأثيرها على الفرد. إذا كان كثير من المغاربة يعانون حالياً من الاستئصال، فإن هذا المشكل حصل في السابق أيضاً، وإذا كانت المؤسسات التقليدية تتفسخ ببطء، فإن انحلالها قد بدأ في فترة مبكرة.

تتجلى ملامح الهجرة القروية[15] بصفة أوضح في مدينة الدار البيضاء، حيث كان 10 % من السكان يعيشون في أحياء من القصدير سنة 1950. يفد النازحون من جنوب وشرق المغرب، خاصة من السهول المجاورة : دكالة والشاوية (40 %)[16]. وتكمن دوافع الهجرة في المحاصيل الهزيلة وتجزئة الأرض والتراعات المختلفة (مع السلطات في معظم الأحيان)، مثلما تكمن في جاذبية المدينة وما توفره من امتيازات : مدارس، أجور مرتفعة[17]. فيما بين إحصائي سنتي 1936 و 1952، كان مقدار تزايد سكان البوادي في حدود 0000 150 نسمة، بقي من بينهم 000 700 نسمة في البادية، وهاجر حوالي 000 300 نسمة نحو مراكز قروية ذات الازدهار النسبي، بينما نزح منهم 000 500 نسمة إلى المدن الكبرى. وتزايد عدد سكان الدار البيضاء في الفترة نفسها بمقدار 000 280 نسمة. وهذا التزايد لا يرجع في كامله إلى الهجرة القروية، لكن من الأكيد أن الدار البيضاء استقبلت معظم القرويين النازحين[18]، ومازالت هذه الظاهرة مستمرة في الوقت الراهن[19].

---

* – كلمة بالدارجة المغربية، عربية الأصل : نَوْل، منوال يحاك عليه الثوب. ج: أنوال.

لا تقطع الصلات مع البادية بكيفية شاملة حتى في حالة الاستقرار النهائي للنازحين في المدينة. نجد مثلاً أن التجار الصغار المنحدرين من منطقة سوس يتنقلون بانتظام بين الشمال، حيث توجد حوانيتهم، والجنوب، حيث توجد أراضيهم الفلاحية، وحيث تمكث زوجاتهم. وإذا كان قرويو السهول المجاورة يرحلون معهم عائلاتهم، فإنهم يعودون مراراً إلى البادية من أجل الحصاد، ويحتفظون بقطعة أرض لتحسين مدخولهم. وفيما يخص سكان الواحات فإنهم يقصدون الشمال خلال السنوات الأخيرة التي تتضرر فيها الفلاحة، ويعودون إلى مناطقهم الأصلية مع عودة الأمطار إليها. تشكل الهجرة الموسمية جانباً آخر من الهجرة القروية. يتغير عدد سكان مدينة آسفي، على سبيل المثال، بصفة ملموسة، من فصل إلى آخر (في بعض السنوات، يكون التغيير من 000 80 إلى 000 120 نسمة)، وذلك حين يأتي الفلاحون للعمل في المصانع أو لتسجيل طفل في المدرسة[20]. يبقى الاتصال بالبادية متوتراً. تأتي عائلة المهاجر لزيارته في المدينة، ويعود بدوره لزيارة أهله بمناسبة الاحتفالات العائلية، وفي فترة الحصاد، حيث يحصل على نصيبه من إنتاج أرض ورثها في إطار المشاعة. قدر أندري آدم (André Adam) أن 65% من سكان أحياء الصفيح بالدار البيضاء يتزوجون من باديتهم الأصلية، ويتزوجون في غالب الأحيان من بنات عمومتهم[21].

يحتفظ النازح القروي بعلاقات هشة مع العالم التقليدي، لكنها علاقات لا تصاب بالانقطاع ؛ حيث لا يتأثر سلوكه، ومحيطه الأصلي إلا قليلا بالاتصال المستمر القائم مع المجتمع الصناعي، والثقافة الحضرية الحديثة. ولا يتنكر النازح لطفولته وتربيته وثقافته الأصلية[22]. ولا ينفصل أيضاً سكان أحياء القصدير عن جذورهم، لا تخلو هذه الظاهرة من الدلالة السياسية. لا يعد النازح بالمتطرف أو بالبروليتاري المستلب، خلافاً لما يعتبره البعض. وله في الواقع استعداد للانقياد، وإذا ما كان له رد فعل ضد السلطة، فإنه يتخذ شكلاً عتيقاً. ويجب كذلك أن لا ننسى وحسب كل الاحتمالات أنه معرض للبطالة، وربما لم يكن له من قبل عمل مستقر، وبذلك يظل من هذه الزاوية أبعد ما يكون عن تشخيص الصورة النموذجية للبروليتاري[23]. وخلاصة القول، إنه يظل تحت رحمة الدولة في كل فترات حياته اليومية. ليس لـ "نوالته" وجود قانوني، وتعد بطبيعتها سكناً مؤقتاً. وإذا كان بائعاً متجولاً كان تحت رحمة رجال الشرطة، إذ يستطيعون أن يسحبوا منه رخصة البيع إن كان

يحمل تلك الرخصة، ويستطيعون أن يغضوا الطرف عنه إن لم يتوفر عليها. ويشكل المعاش الذي يتقاضاه من الدولة كلا أو جزءاً من موارده إذا كان من قدماء المقاومين أو من العسكريين المتقاعدين. وإذا كان له عمل فإنه يرغب في الاحتفاظ به مهما كلفه ذلك من ثمن، ولا شك أنه قادر على العنف، مثلما ظهر في انتفاضة سنة 1965، إلا أن ردود فعله قصيرة وعفوية وغير منضبطة؛ إذ ليس بالإنسان الذي ليس له ما يخسره، يفضل بذلك حي القصدير على البادية، وقد تجلى الخجل السياسي لأحياء الصفيح في الاستفتاء حول الدستور الذي تم في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962، حيث قام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بحملة نشيطة من أجل المقاطعة، إلا أن "الجماهير الشعبية" في الأحياء الفقيرة بالدار البيضاء صوتت لصالح الدستور بنسبة تفوق محظوظي الأحياء السكنية الراقية[24]. وإذا كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يحظى بالعطف الصامت من محرومي المدن، فإن هذا الشعور نادراً ما يتحول إلى مستوى الالتزام والمساندة الفعلية.

المقاومة في المدن والبوادي

لقد ظهرت بعض حركات المقاومة الحضرية والقروية بعد الاستقلال بمثابة قوة من القوى الكبرى الثلاث المكونة لحزب الاستقلال. كانت المجموعات الإرهابية الحضرية، وفرق جيش التحرير تتشابه عموماً من حيث نوعية الاستقطاب، لكن القيادة الميدانية للعمليات، كانت في كلتا الحالتين، بين أيدي قادة معظمهم نازحون قرويون منحدرون من الجنوب[25]، فهم يعبرون عن روح الانتفاضات الفلاحية التي تعرضنا لها في الفصل السادس، ويتحدّون بالتالي كل تصنيف سياسي. إنهم ميالون إلى المواقف العنيفة دون أن يكونوا بالضرورة ثوريين. لقد أنجب المغرب على مر العصور سلالات من الخطباء ذوي البلاغة الحماسية، وهم زعماء، لهم فعالية عملية أكثر منها نظرية. حاول الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يقدم قادة المقاومة باعتبارهم ثوريين واعين، يناضلون من أجل وضع حد لاضطهاد الجماهير، وتمنى أن يستعملهم مثل قوات صدامية، لكن المقاومين لم يستجيبوا لآماله.

كان قادة المقاومين يشكلون مجموعتين، إحداهما مكلفة بالبحث عن الأسلحة والتمويل والدعم الخارجي، والأخرى مكلفة بتدريب فرق الفدائيين، وتنفيذ العمليات الفدائية

والعسكرية. وكانت الأولى خاضعة لمثقفين من بورجوازية المدن، بينما هيمنت على الثانية عناصر قروية. وقد عمل الفقيه البصري مع المجموعتين. وكان أنشط عناصر المجموعة الخارجية عبد اللطيف بنجلون، وعبد الرحمن اليوسفي، وعبد الكريم الخطيب، وعبد الكبير الفاسي، وزياد، والغالي العراقي، والمهدي بن عبود، وحسين برادة. وكان قادة الداخل أكثر عدداً، وأشهرهم : حسن الأعرج، ومحمد المكناسي، وعبد الله الصنهاجي، وبوشعيب الدكالي، ومحمد بن سعيد، والإخوة المانوزيين. لقد ضم البصري معظمهم إلى حزب الاستقلال، ثم جعلهم يلتحقون فيما بعد بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن مجموعتهم ظلت بعيدة عن الحضريين المتطورين.

ينتمي قادة المقاومة إلى مناطق مختلفة، ولم يضعوا أبداً ثقتهم الكاملة في قادة الحزب : بو عبيد وابن بركة وابن الصديق. وقويت شكوكهم بعد اغتيال عباس المساعدي بفاس في 28 يونيو/ حزيران من سنة 1956، الذي تم حسب ما قيل بأمر من ابن بركة. لم تكن لهذا الأخير علاقات جيدة بالمقاومة. وقد ازداد التوتر بينهما بعد مفاوضات إيكس-لي-بان، حيث كان ابن بركة يؤيد حلاً للمسألة المغربية دون عودة محمد الخامس. وقد أثار هذا الموقف استياء زعماء المقاومة في الداخل، حيث شنوا الكفاح المسلح للاحتجاج ضد نفي السلطان، ومن أجل عودته إلى العرش[26]. وهكذا أقاموا العراقيل في منطقة الريف أمام فتح مكاتب حزب الاستقلال، وفي مارس/ أذار من سنة 1956، بينما كان ابن بركة في جولة في المنطقة، قام عباس المساعدي باعتقاله. ويبدو أن هذا الحدث دفع ابن بركة إلى التفكير في تصفية هذا الأخير، فاستعمل أحد الحاسدين من أتباع المساعدي لهذا الغرض، وهو ريفي يدعى حجاج[27]. نرى من خلال هذا أن المقاومين لم يكونوا من الأنصار المتحمسين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

انطلق العمل الفدائي الحضري بعد مرور فترة وجيزة على نفي محمد الخامس، وكان معظم ضحاياه من المغاربة الذين اعتبروا خونة أو متعاونين مع الاستعمار. وقد أدت عمليات الاختلاس في سنة 1954، إلى شل نشاط جيش التحرير، حيث لم يقم بأي عملية عسكرية قبل أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1955، وازداد نشاطه بصفة خاصة بعد عودة محمد الخامس بهدف الضغط على مفاوضات الاستقلال. وتركزت العملية في منطقة الريف

الشرقي، وبصفة أدق فيما سمي بـ "مثلث الموت" الواقع بين أكنول وبورد وتيزى وسلي. وكان عدد المحاربين لا يتعدى 600 أو 700 رجل. وينتمي جلهم إلى قبائل گزناية وبويحي ومرنيسة وبني يزناسن[28]، وتقع جميع هذه القبائل قرب المنطقة الإسبانية. لم يكن تركيب جيش التحرير تحدده في الواقع الروح القتالية الطبيعية التي تميزت بها بعض القبائل الريفية، بل إن سهولة التموين والقرب من مناطق اللجوء حددت تكوينه، وهكذا فإن قبيلة بني ورياغل التي تقطن في المنطقة الإسبانية لم تشارك في جيش التحرير، مع العلم أنها من بين القبائل المعروفة بروحها القتالية.

قررت السلطات الفرنسية في صيف سنة 1955، إيقاف هجرة العمال الريفيين إلى الجزائر، وساهم هذا القرار في توقيت المعارك التي بدأت في خريف السنة نفسها. لقد عجل ذلك القرار بالأحداث، لأنه وجه ضربة قاسية لموارد عدد من الريفيين. شن عباس المساعدي وحسن أحموش (خليفة قاضي گزناية) الهجومات الأولى بناحية أكنول[29] في أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1955، وبرزت جيوب متعددة حول تازة، وبناحية الحاجب وصفرو وخنيفرة بالأطلس المتوسط، لكن منطقة الريف شهدت أهم المعارك.

قرر قادة جيش التحرير، خلال اجتماع عقدوه في مدريد في يناير/ كانون الثاني من سنة 1956، تقاسم مسؤوليات العمليات. وهكذا قسم الجيش إلى ثلاث قيادات : قيادة الريف، ويترأسها عباس المساعدي، وقيادة الأطلس المتوسط الكبير، ويترأسها ابن ميلودي وعبد القادر بوزار، وقيادة الجنوب، ترأسها ابن حمو المسفيوي والإخوة المانوزي، وأصبح الدكتور الخطيب المسؤول الأعلى عن تلك المجموعات، بينما كلف البصري[30] بمهمة الإشراف على المقاومة الحضرية. ربما استفدنا من التمعن في الوسط الأصلي الذي ينتمي إليه أولئك القادة. فإذا استثنينا ابن الميلودي، نجد أنه لا ينتمي أي منهم إلى المنطقة التي يشرف عليها. وكان بعضهم من المهاجرين القرويين الذين عملوا في صفوف المجموعات الفدائية بعد نفي الملك، وكانوا ملاحقين من قبل الشرطة، ففروا نحو الشمال، وساهموا في إنشاء جيش التحرير. هذا هو التطور الذي عرفه عباس المساعدي، المنتمي لقبيلة أيت إسحاق جنوب مدينة خنيفرة، وقد اشتغل بمدينة الدار البيضاء، واعتقل هناك سنة 1954. وبعدما أطلقت الشرطة سراحه، التجأ إلى الشمال، وفجر المعارك في الريف. ولم يكن حسن

الأعرج، ومحمد بن سعيد، ومحمد الدكالي من أصل ريفي. وفيما يخص حالة عبد القادر بوزار فإنها تفوق الآخرين. ازداد بالجزائر، وكان مواطناً فرنسياً، يشتغل مترجماً بالمغرب، فإذا به يفر من الجندية، وينضم إلى المقاومة المغربية. ويدل كل هذا على أنه خلافاً للاعتقاد السائد، لا يلعب مقياس الأصل دوراً هاماً في تحديد الزعامة السياسية داخل الوسط القروي. يلاحظ أن القبيلة أو جزءاً مِنْها، المبنية على علاقات الدم المزعومة أو الحقيقية، لا تنبذ بالضرورة قائداً لا ينحدر منها. لا تهم هويته أو منطقته الأصلية، بقدر ما تهم قدرته على إنجاز العمل المطلوب منه. لقد رأينا فيما سبق أن بركة الولي لا تسعفه إن هو فشل في الصمود أمام شروط المخزن. كذلك لا يهم أصل شخص ما إذا استطاع أن يجدي نفعاً في إطار مهمة معينة. لقد ازداد نفوذ الدكتور الخطيب بمدينة الجديدة، لكنه وجد في الريف[31] سنده السياسي الرئيسي، مثلما اعتمد عباس القباج الفاسي من طنجة، على السوسيين بإقليم أگادير.

استمرت المفاوضات حول اتفاقيات الاستقلال بعد رجوع محمد الخامس، في شتاء سنة 1955 و 1956، وقد ترك الفرنسيون قوات عسكرية هامة بالمغرب، وصمم جيش التحرير على إنهاك تلك القوات، لترجيح كفة الملك في المفاوضات الجارية. شنت طوال شتاء وربيع سنة 1956، مجموعات من المقاومين هجومات على أراضي المعمرين وعلى القوات الفرنسية.

شكلت مجموعات الفداء الحضرية وجيش التحرير في سنة 1956، خطراً حقيقياً على الأمن العمومي، ولو لاعتبار واحد يكمن في وجود فرق مسلحة. كانت المقاومة تحت قيادة أشخاص مجهولين، لذلك أصبحت مصدر قلق لدى حزب الاستقلال والقصر معاً. يسعى الأول إلى مراقبتها، والثاني إلى تشتيتها. واستطاع حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما بعد، أن يضما عدداً من القادة، ونجح القصر، خلال مدة خمس سنوات، في تشتيت المناضلين.

تعرضت عدة مجموعات مسلحة للاحتواء في القوات المسلحة الملكية والشرطة[32]، وتحولت بعض المجموعات الفدائية إلى قطاع طرق، وأثارت مجموعات أخرى الشبهات من الوجهة السياسية، لأنها كانت موالية للشيوعيين، ورفض هؤلاء الإذعان، وسخرت ضدهم

عناصر من قدماء المقاومة من بين الذين انخرطوا في الشرطة، وتعرض عدد من المقاومين إلى التصفية الجسدية. وهناك مجموعات من جيش التحرير وضعت السلاح بعد الإعلان عن الاستقلال في مارس/ آذار 1956 تلبية لنداء الملك[33]. كان المغرب قد وقع مع فرنسا في 11 فبراير/ شباط من سنة 1956، اتفاقية مؤقتة حول الإدارة الداخلية للبلاد. وكانت القوات المغربية التابعة للجيش الفرنسي تستعمل إلى غاية هذه الفترة ضد أبناء بلدها. وظلت وضعيتها غامضة مدة شهور، لأن الملك لم يتخذ موقفاً رسمياً حول دورها. لكن اتفاقية فبراير/ شباط اقتضت أن لا تعود تلك القوات المغربية التابعة للقيادة الفرنسية، فتفرقت قوات الكوم والمخازنية عبر البلاد دون أن يتخلوا عن أسلحتهم. آنذاك انضم عدد من المناضلين المسلحين إلى جيش التحرير، لكن في وقت حقق فيه هذا الأخير أهم أهدافه[34].

تحول خلال بضعة أسابيع، تجمع عصابات تتكون من بضع مئات من المحاربين إلى جيش يتألف من آلاف الرجال. أعلن بعد تأسيس القوات المسلحة الملكية في مايو/ آذار من سنة 1956، وصارت رتبة ضابط تمنح لكل قائد أقنع مائة فأكثر من أنصاره بوضع السلاح. ودفع هذا الإغراء، بجانب امتيازات أخرى، 000 10 من المقاومين أو المقاومين المزعومين إلى الانضمام إلى صفوف الجيش المغربي الجديد. ظلت مع ذلك وحدات جيش التحرير تجوب البلاد. وقصد عباس المساعدي فاس للتفاوض حول وضعهم، واستمرت عملية إلحاقهم بالقوات المسلحة الملكية طوال شهر يوليو/ تموز[35]، وزار الأمير مولاي الحسن المناطق الأكثر اضطراباً. انتقلت في تلك الفترة عناصر الأطلس المتوسط المتصلبة إلى منطقة آيت باعمران قرب إيفني، ربما بإيعاز من الأمير. وعاد الهدوء إلى منطقتي الأطلس المتوسط والكبير، لكن ناحية إيفني وإقليم أگادير وقعا تحت قبضة جيش تحرير الجنوب لمدة سنوات. كان ذلك الجيش تحت قيادة ابن حمو المسفيوي والإخوة المانوزيين، وقد اعتمدت عملياته على قبائل باعمران والرگيبات. وقد احتفظ إقليم أگادير بذكريات حول تجاوزات جيش التحرير أكثر مما احتفظ بذكريات حول مجهوداته من أجل تحرير إيفني[36].

تكون المجلس الوطني للمقاومة المغربية بعد عودة الملك في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1955، ولم يجتمع سوى مرة واحدة في 18 أغسطس/آب من سنة 1956. وسجل الحاضرون أن الأهداف التي كافحوا من أجلها أصبحت موضع تجاهل بعد الاستقلال وإهمال.

"لقد بدأ البعض يتساءل ما إذا لم تكن ثورتنا، قد فشلت بعد الإعلان عن الاستقلال؟ إن الانتصارات التي حققناها حتى الآن ليست انتصارات بالقدر الذي تؤدي به إلى تحرير السيادة المغربية في ميداني الديبلوماسية والعدل. وفيما يخص الميدان الداخلي فإن التغييرات المرجوة لم تتحقق، كما أنه لم يطرأ عليها أي تغيير يستحق الذكر"[37].

وهذه لائحة المشاركين في الاجتماع الأول والأخير للمجلس الوطني للمقاومين :

الجدول 2 : المجلس الوطني للمقاومة المغربية[38]

د.عبد الكريم الخطيب	عبد القادر يوسف	مولاي عبد السلام
عبد الرحمن اليوسفي	عمر الحريزي	الفقيه البصري
علال الفاسي[39]	محمد مروان	الفيلسوف
عبد اللطيف بنجلون	حميد التوزاني	الحسن الشياظمي
حسن الأعرج	الصويري	عبد الرحمن التناني
سعيد بونعيلات	حسين الدكالي	بوراس الفگيگي
ابن الحاج الفكيكي بوبو	مولاي التهامي	عمر الساحلي
ملال الفگيگي	سعيد بن الحاج عبد الله	محمد منصور
عبد الله الصنهاجي	الغالي العراقي	مولاي العربي
محمد السكوري	حسين برادة	حسن العرايشي
العربي الزموري	بوشعيب الدكالي	حسن بلقايد
أحمد الدغمومي	محمد بن سعيد	بولحية الطاطي
ابن حمدون	سعيد المانوزي	عبد السلام الجبلي
سليمان العرائشي	عبد العزيز الماسي	المحجوبي أحرضان[40]
أحمد الخصاصي	محمد المكناسي	ابن حمو المسفيوي
المهدي بن عبود	عبد الله بن الطاهر	
ابن الحاج العتابي	محمد الناصري	

لقد لعب جيش التحرير والمقاومة دوراً حاسماً في عودة محمد الخامس، والحصول على الاستقلال. وقد بين ستيفان برنار (S. Bernard) بوضوح أن قادة الجيش الفرنسي لم يعد في

إمكانهم أن يزيدوا في تعداد قواتهم بالمغرب، وعندما أصبحوا مرغمين على مواجهة قوات جيش التحرير قرروا أن يضحوا بالجزء لئلا يخسروا الكل، وبذلك قرروا تركيز المجهود الحربي على الواجهة الجزائرية[41]. كان من المستحيل إذن، أن يجادل المرء في أهمية دور المقاومة. إلا أن الملك اكتشف أن في استطاعته أن يضرب عصفورين بحجر واحد : مكافأة المقاومين وشلهم. فقد تعرضوا للاحتواء في الوظيفة العمومية والجيش الملكي. أصبح في الأسابيع الأولى من الاستقلال، عدد من القادة المحليين قواداً أو خلفاء أو مقدمين. كان التكتيك واضحاً وفعالاً : يتم اختيار شخص له صلة بالنشاطات التي تزعج السلطات، ويتم إرضاؤه، حيث يمنح له منصب رسمي يضطره إلى مراقبة النشاطات نفسها التي ساعدته على البروز. لقد طبق هذا التكتيك على نطاق واسع، وحتى في أعلى مستوى من الإقليم. نجد من بين عمال الأقاليم الأولين : عبد الله الصنهاجي، ومحمد المكناسي، والغالي العراقي. وبذلك أصبح مئات من المقاومين ضباطاً في الجيش الملكي، وعين كثيرون في مناصب هامة داخل جهاز الشرطة.

استمر النظام، بعد سنة 1956، في تطويع المقاومين عن طريق رخص النقل والتجارة، ومنهم من استفاد من توزيع الأراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين[42]. وينحدر كثير من قادة المقاومة من الجنوب، حيث يوفر النشاط التجاري مداخل مكملة، لذلك أغرتهم الإمكانيات التي عرضتها الدولة.

حدد ظهير 11 مارس/آذار من سنة 1959، الشروط اللازمة للحصول على صفة مقاوم[43] كالتالي :

1 - كل الذين حاربوا ضمن وحدة تابعة لجيش التحرير فيما بين 15 أغسطس/ آب سنة 1954 و7 أبريل/ نيسان من سنة 1956.

2 - كل الأشخاص الذين أعدموا أو قتلوا أو سجنوا أو هاجروا على إثر مشاركتهم، في الفترة، نفسها في عمليات ذات أهداف وطنية.

3 - كل الذين شاركوا في أنشطة المقاومة بهدف تحرير الوطن واستعادة سيادته.

وأحدث الظهير المذكور مجلساً وطنياً للمقاومة يترأسه الوزير الأول، ويتكون من مدير الديوان الملكي، ووزيري العدل والداخلية، وثلاثة ممثلين عن المقاومين يعينهم الوزير الأول بناء على اقتراح من وزير الداخلية. لم تستطع اللجنة أن تجتمع قبل 11 يوليو/ تموز من سنة

1960 بسبب التراعات التي كانت قائمة بين مجموعات المقاومة. شارك ممثلو ست منظمات في ذلك الاجتماع الذي حضره الملك وتشكلت اللجنة أخيراً[44]. وفيما بعد، انضم إليها سبعة ممثلين عن المقاومة، لكنهم لم يكونوا من القادة البارزين[45]. وفي غشت/آب من سنة 1961، صدر ظهير يقضي بإحداث المكتب الوطني للمقاومين وقدماء المحاربين، وأصبح الجنرال بلعربي كاتبه العام[46].

تتمثل مهمة المكتب في الإشراف على تشتيت بقايا جيش التحرير. وقد صدر قبل بضعة أسابيع ظهير آخر يقضي بإحداث مباراة للمقاومين وتخصيص نسبة 25 % من المناصب الإدارية لهم، كما أن الأسبقية المطلقة تعطى لهم فيما يخص الوظائف الأخرى[47]. وفيما بعد كلف موظف سام برتبة نائب كاتب الدولة[48]، بالإشراف على برنامج المكتب الوطني للمقاومة.

اشتد الطلب على بطاقات المقاومة، نظراً للامتيازات الكثيرة التي أصبحت تمنحها، وصارت موضوع تجارة مربحة من الوجهتين التجارية والسياسية. اتهم عضو من الديوان الملكي، في فترة الانتخابات سنة 1963، بالضغط على ناخبي ابن امسيك، وإرشاء مقاوم سابق لكي لا يترشح ضد اگديرة. وهجمت جريدة "الثورة"، التي صدرت بصفة غير منتظمة بين سنتي 1966 و1968، على عبد السلام بن عيسى، حيث اتهمته ببيع بطاقات المقاومة وتوزيعها بسخاء لكسب أعضاء جدد في الحركة الشعبية[49]. وكان هناك، حسب مصادر جديرة بالثقة، حوالي 000 60 من المقاومين الرسميين الذين تتوفر فيهم على ما يبدو، شروط ظهير سنة 1959. وما يجب أن نبرزه هنا، أن المقاومة لم تتعرض فقط للخنق والتشتيت بعد الاستقلال، بل أصبحت الوضعية المادية لأعضائها تحت رحمة النظام.

لقد عرف جيش التحرير، حوالي سنة 1959، أي في فترة انشقاق حزب الاستقلال، اختلالاً شبه كامل. بقي هناك عدد من الرجال يلقبهم قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعطف، ودون شك عن حق كذلك، بـ "المقاومين الحقيقيين" الذين احتفظوا بنشاطهم السياسي. ويمكن أن نقول، دون مجازفة، إنه في الفترة الممتدة بين سنة 1959 و 1964، طاردت الحكومة بصفة منهجية، وبمساعدة القصر، المقاومين الذين صمدوا ضد انفجار المنظمة. ونضيف، رغبة منا في عدم التحيز، أنه ربما كانت للحكومة مبرراتها. ففي منتصف

ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1959، أي في وقت كان فيه عبد الله إبراهيم وزيراً أولا، اعتقلت الشرطة المغربية اليوسفي والبصري[50]، اللذين كانا يترأسان تحرير جريدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اليومية "التحرير". ثم اعتقل محمد الذهبي وبوشعيب الدكالي وعبد الله الصنهاجي ومحمد بن سعيد في 13 فبراير/ شباط من سنة 1960. واتهم البصري ورفاقه بالتآمر بقصد اغتيال ولي العهد، كما اتهمتهم صحافة حزب الاستقلال بالمشاركة في اغتيال عبد العزيز بن ادريس الذي كان أحد ركائز الحزب بمدينة مراكش، وكان من أقرب مساعدي علال الفاسي. وعثر على كميات هامة من السلاح في حوزة المتهمين، لكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكد أنها كانت موجهة لجيش التحرير في الجنوب.

تعرض في 17 مارس/آذار التالي ضابط الشرطة بمدينة بني ملال، أقبلي، للاغتيال على يد البشير بن التهامي، القائد الممتاز بالمدينة نفسها، والقائد ابن حمو. كان البشير من أصل زموري، ينحدر من تيفلت، من عائلة عبد الحميد الزموري، وكان مناضلاً في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقد التجأ، إثر اغتيال قبلي، إلى القبائل الجبلية الساكنة بضواحي بني ملال، واضطرت الدولة إلى إرسال قوات مسلحة لقمع التمرد. استسلم البشير في 15 أبريل/ نيسان، لكن محاكمته لم تتم إلا بعد مرور ست سنوات. وجاء في اعترافاته الأولى أن عبد الله إبراهيم دفعه للتحرك احتجاجاً ضد اعتقال المقاومين الآخرين. لكن محامي الدفاع صرح سنة 1966، أن المتهم لم يقصد سوى مساعدة جيش التحرير في الجنوب[51].

أطلق سراح البصري واليوسفي ورفاقهما دون محاكمة في 3 يونيو/ حزيران من سنة 1960. وشكلت الوقائع المحيطة باعتقالهما مدخلاً لأحداث يوليو/ تموز من سنة 1963. لن ندخل في تفاصيل الاعتقالات التي تمت في السادس من ذلك الشهر، بتهمة التآمر. تكررت التهم نفسها : العمل على قلب النظام الملكي واغتيال الملك، واكتشاف مستودعات للسلاح، وإعادة تكوين عصابات مسلحة بصفة غير قانونية. لقد أبادت الاعتقالات صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. يوجد من بين المتهمين الذين حوكموا، وعددهم 106، عشرة أعضاء من المجلس الوطني للمقاومة : عبد الرحمن اليوسفي والفقيه البصري وسعيد بونعيلات وعبد الله الصنهاجي وبوشعيب الدكالي و محمد بن سعيد وعبد السلام الجبلي وأحمد الخصاصي ومحمد المكناسي وحسن الأعرج.

ويجب أن نضيف أن 33 من المتهمين الآخرين كانوا من قدماء المقاومين، وأن 24 على الأقل ينحدرون من منطقة سوس، وأن 64 منهم كانوا أعضاء في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، و59 كانوا تجاراً صغاراً. كان بينهم 5 فلاحين فقط، ولم يوجد بينهم عامل واحد. وقد ساعدت شبكة العلاقات التجارية بين أصحاب الحوانيت على تسهيل الاتصالات، ونشر التعليمات بين المتآمرين. سوف لن نحتفظ، من ضمن نتائج التحقيق التي عرضت على المحاكمة، سوى بعناصر بيوغرافية حول عينات تمثيلية من المقاومين، عناصر تثبت ما قدمناه سابقاً. كان المقاومون عامة من الجنوب، ومعظمهم من صغار التجار، وقد تلقوا تكوينهم السياسي في مدن الشمال : كان "المتآمرون" متمركزين بالدار البيضاء، والقنيطرة، وفاس، وتازة. ويسكن كثير من هؤلاء التجار الصغار في أحياء القصدير[52]. فهم إذن على اتصال بأشد الفئات فقراً، وحتى إذا لم يحيكوا مؤامرة، فإنهم يستطيعون تثبيت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية داخل الأوساط الشعبية. كانت الحكومة تسعى إلى منع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من استعمال هذه الشبكة من التجار المنحدرين من المقاومة، وكان ذلك أحد الأهداف الرئيسية للتدابير القمعية المتخذة. وعلى الرغم من العفو الذي شمل عدداً من المتهمين، فإن عنف الاعتقالات والاستنطاقات أسهم، ولا يزال يسهم دون شك في استمرار الانقياد السياسي.

(عرف المغرب موجة أخرى من الاعتقالات خلال شتاء وربيع سنة 1970، وسلمت السلطات الإسبانية مغربيين اثنين أحدهما سعيد بونعيلات. وحوكم 193 منهم بمراكش (من بينهم 32 طبقت عليهم المسطرة الغيابية)، وكان ضمنهم عدد من قدماء المقاومين. ومرة أخرى كانت التهمة تنحصر في التآمر لقلب النظام. كان السيناريو يذكر بطريقة غريبة بمحاكمة سنة 1963، وكان الهدف الأول تشتيت، أو تصفية أولئك الذين حملوا السلاح قبل سنة 1955. ويشير وجود بعض الطلبة إلى عزم النظام على وضع حد للاتصالات القائمة بين الشباب الراديكالي وقدماء المقاومين. لكن محاكمة مراكش أخذت اتجاهاً آخر بعد أحداث الصخيرات. أوصى الملك بالتسامح في الأحكام كي يعطي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضمانات على حسن نيته. هكذا بعد أن حكم على بونعيلات بالإعدام، استفاد من العفو الملكي في يناير/ كانون الثاني من سنة 1972، ومنحت له رخصة تجارية

بالدار البيضاء. وتتجلى السخرية المرعبة التي ينطوي عليها تعقيد السياسة المغربية في المفارقة التالية: إن سعيد بونعيلات هو أخ الرائد المانوزي الذي أعدم مع مجموعة المتمـــردين في 13 يوليوز تموز من سنة 1971)*.

الانتلجنتسيا

لم تتجه أوساط الانتلجنتسيا بالتأكيد للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بشكل ملحـــوظ أكثر مما اتجهت للأحزاب الأخرى. لقد استقطب الاتحاد عدداً من أعضائه من أوساط المهن الحرة، لكن دون أن يكون له حظ خاص. غازل بعض رجال الأعمال الحزب في فترة مـــن الفترات، ويشكل كريم العمراني وأحمد بن كيران نموذجين منهم. وإذا اســـتثنينا أســـاتذة التعليم الثانوي، نجد أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يحقق نجاحـــاً أكـــبر في أوســـاط الوظيفة العمومية. لقد تساوت الأحزاب تقريباً، وكيفما كانت برامجها الرسميـــة، في نيـــل نصيبها من المثقفين. لكن مثقفي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتميـــزون عـــن الآخـــرين بالخصائص التالية : فقد تابعوا في الغالب دراستهم في فرنسا، وتأثروا بالثقافة الفرنسية، ولهم ألفة مع سياسة اليسار الفرنسي. وأحياناً، لا تتوافق ذهنياتهم مع الوسط المغربي، وتحتد هذه الظاهرة في بعض الحالات بفعل الزواج المزدوج مع الفرنسيات أو الأوروبيات عامة. يريـــد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يمثل الجماهير، لكن قادته يعانون من صعوبة الاتصال مع الشعب الذي تبدو عقليته وتطلعاته أجنبية عنهم. وتوجد الهوة نفسها داخل الحزب.

لقد وجد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تجاوباً أكبر في وسط طلبة الجامعة، لكن تعلقهم بالحزب لا يدوم إلا مدة سنوات الدراسة. وصف مناضل من اليسار، الحزب الشيوعي مثل أنبوب مفتوح من طرفيه : يندفع الطلبة البالغون من العمـــر 18 ســـنة في الطـــرف الأول، ويخرجون من الطرف الثاني بعد بضع سنوات. تنطبق هذه الصورة كذلك علـــى الاتحـــاد الوطني للقوات الشعبية.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

يعد الطلبة المغاربة جد متسيسين، أكانوا في المغرب أم في الخارج، ويفضلون الاختصاصات ذات الطابع القانوني، لأنها تفسح المجال أكثر لحماسهم السياسي. ونجد في دراسة حديثة أنه من ضمن 8455 مغربياً يتابعون دراستهم العليا بالمغرب أو بالخارج، اختار 44% الحقوق، بينما لم يتجه منهم سوى 2 %[53] نحو الدراسات الزراعية والبيطرية، وغالباً ما يختار رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من ضمن طلبة كلية الحقوق.

يعتبر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب أهم منظمة طلابية، منظمة تصرح باستقلالها، لكنها ارتبطت باستمرار بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أو بالجناح التقدمي في حزب الاستقلال. وبعد انشقاق هذا الأخير، أنشأ الاستقلاليون جمعية طلابية، أطلق عليها اسم "الاتحاد العام لطلبة المغرب"، وتبعته في ذلك الحركة الشعبية. لقد جد المهدي بن بركة في اكتساب ثقة الطلبة، إذ كان يرى فيهم الوسيلة الأكثر فعالية لتجديد الحيوية لدى أطر الحزب ولاستقطاب الشبيبة المغربية[54]. لا يتوانى الشباب عن مهاجمة سياسة الحكومة، وعن بسط الانتقادات التي يصرح بها الكبار في الخفاء. وكان مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يحتل دائماً مكاناً ملائماً لإطلاق شعارات بهدف جس نبض الحكومة. ففي غشت / آب من سنة 1959، أي بعد الانشقاق، وحيث كان عبد الله إبراهيم وزيراً أولاً، طالب مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بطرد الفرنسيين العاملين في الجيش والشرطة، وانتقدوا بعنف الأمير مولاي الحسن الذي كان مكلفاً بتنظيم القوات المسلحة الملكية.

يحتل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقعاً استراتيجياً لتوجيه الأفواج المتعاظمة من خريجي الجامعة. لم يغفل ابن بركة هذه الظاهرة، بينما كانت تقلق النظام الذي جد في إعادة الطلبة إلى الصواب. فقد احتوي كثير منهم في الوظيفة العمومية، ويشك الطلبة أنفسهم في أن بعض قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يتوصلون بهبات مالية من القصر، وأن هناك اتفاقاً بينهم وبين النظام، وحيث يحصرون بمقتضاه نطاق الحماس في حدود معينة. وعلى هذا الأساس يدعي البعض أن هناك بعض التضخيم في راديكالية المسؤولين التي ربما كانت صميمية. لا تتصف الحكومة أبداً بالحلم حين يتعلق الأمر بالطلبة. حكم بالإعدام غيابياً على حميد برادة سنة 1963، أحد قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لأنه أيد علانية تصريحات

ابن بركة حول الصراع الجزائري المغربي. وفي السنة التالية، اعتقل محمد الحلـوي بسـبب انتقاده للحكم الذي صدر في حق برادة. وصدر في الفترة نفسها ظهير 15 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1964، حيث ألغى ظهير سنة 1961، الذي كان يعتبر الاتحاد الوطني لطلبـة المغرب جمعية ذات منفعة عمومية. وفي 15 أكتوبر/ تشرين الثاني، طالب الوكيل العام بحـل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بدعوى أن قانونه التأسيسي لم يعد مطابقاً لمقتضيات قانون 21 يونيو/ حزيران الذي يمنع غير الجامعيين من الانضمام إلى الجمعيات الطلابيـة. صـحيح أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب قبل في صفوفه، خلال فترة معينة، تلامذة المدارس الثانوية، لكنه غير نظامه بعد مؤتمر غشت / آب من سنة 1963، لمسايرة القانون الجديد. عرض الـتزاع أمام المحاكم، وفي 30 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1964، أبطلت محكمة الرباط تهمـة الوكيل العام[55]. ووافق الملك سنة 1966، على قانون يقضي بإحداث الخدمة العسكرية، وفي يوليو/تموز التالي، أي قبل المؤتمر بأسبوعين تمت تعبئة ثمانية أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وأرسلوا إلى معسكر للتدريب بالحاجب[56].

(بدأ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ينفلت من مراقبة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منـذ سنة 1967، كما أن التشكيلات السياسية الأخرى فقدت هيمنتها على الحركة الطلابيـة. وقد شكلت سنة 1970، أوج سلطة الملك، وشهدت عودة مثيرة للمواجهـات الحـادة، والعنيفة أحياناً، بين الطلبة والنظام. وقد ساهم ظهور تنظيمات ماركسية متطرفـة (مثـل "حزب التحرر والاشتراكية" و"الجبهة" المتمركزة بالدار البيضاء)* بحـظ كـبير في ذلـك الغليان، لكن هناك كثيراً من الطلبة، وخاصة تلامذة المرحلة الثانوية تحركوا بدافع من القلق حول مصيرهم. على أي حال، فقد أصبح الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سـنة 1972، بعـد ثلاث سنوات من الاضطرابات العامة المتكررة، تحت مراقبة طلبة كانوا على يسار الاتحـاد

* – حسب معلوماتنا واتصالنا ببعض عناصر اليسار الماركسي (أي ما يسمى بالجبهة) تبيَّن لنا أن المؤلـف يجهل هذا القطاع، و لم يحاول أن يعرف تطوره وفصائله.

من الواضح أن حزب التحرر والاشتراكية كما كان يسمى أنذاك ليس حزبا متطرفاً، وأن عناصـر الجبهـة انشقوا عنه نظراً لمهادنته للنظام، وهذه الجبهة التي تضم كذلك عناصر من المنشقين مـن الاتحـاد الـوطني للقوات الشعبية ساهمت في الغليان السياسي الذي عرفه المغرب في بداية السبعينيات – المترجم.

الوطني للقوات الشعبية)*.

بهذا العرض عن محن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، نكون قد ختمنا تقديمنا للأنصار الفعليين والمحتملين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. يبدو الآن من السطحي أن يدعي هذا الأخير، أو أي حزب آخر مماثل، أنه يحظى في المغرب بثقة الفئات الاجتماعية الأكثر ثقلاً من الناحية السياسية. لقد صادف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية صعوبات كبيرة في تنظيم "الجماهير الشعبية"، لأن هذه الأخيرة لا تشكل كياناً منسجماً، ويتأثر وعيها بخلافاتها الداخلية، مثلما يتأثر بمعارضتها لطبقة المحظوظين. وزاد النظام في مشاكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عندما عرقل مجهوداته في الاستقطاب، وشل حركة المناضلين، من مسؤولين طلابيين ومقاومين حركيين، أو قام بتحييدهم، أي أولئك الذين كان بإمكانه أن يساعد دورهم الاستراتيجي، على تثبيت منظمة فعالة. كيف يمكن التحرك في مثل هذه الظروف وبأسلوب أفضل ؟ أصبح هذا السؤال مثار خلاف بين قادة الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأدى إلى إفلاس هذا الأخير بما كان يمثله من قوة سياسية.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

هوامش الفصل العاشر

[1] – انظر من أجل المزيد من التفاصيل حول تأسيس الاتحاد المغربي للشغل :

H. BERENQUIER, « Le syndicalisme marocain », *L'Afrique et L'Asie*, 1° trimestre 1961, pp. 28-29.

وهناك وجهة نظر أقل موضوعية في : Jacques JOUANNET, « Le syndicalisme au Maroc », *Revue politique et parlementaire*, Janvier 1955, pp. 43-52.

[2]– Willard BILING, *Pan-Arabism and Labor*, Harvard 1961, p. 73.

ورد في هذا المصدر أن عدد المنخرطين في الاتحاد المغربي للشغل بلغ 000 880 منخرط، وقد نقل هذا الرقم عن :

Directory of Labor Organizations : Africa, U.S. Départment of Labor, Washington, 1958.

وهو تقدير متفائل أكثر من اللازم.

[3]– Gregori LAZAREV, « Le salariat agricole des fermes de colonisation », *B.E.S.M.* Avril Septembre, 1966, p. 63.

[4] – ينطبق هذا الرقم على الوضعية الحالية. فيما يخص التقدير السابق انظر :

D.E. ASHFORD, « Labor Politics in New Nation », *Western Political Quarterly*, Juin 1960 ; pp. 317-318.

[5] – انظر :

The Economie Development of Morocco, Rabat, décembre 1965, miméo rapport d'une mission de la B.I. R.D, publié par John Hopkins, Press, 1966.

الاستشهادات مأخوذة من النص الأول، ص. 172-173، توجد بالمغرب 31 مؤسسة تشغل كل واحد منها أكثر من 500 عامل، ويشغل مجموعها 000 43 عامل.

[6] – نتج هذا الرقم عن عمليتي جمع عدد العمال الدائمين والموسمين -000 130-، وطرح العدد التقريبي للعمال المنخرطين في النقابات الأخرى حوالي -000 20-.

[7] – انظر : *Regards sur l'emploi*... , op. cit., pp. 35 et 45.

إن المقتطفات مأخوذة من النص المرقون، ص 172-173. توجد بالمغرب 31 مقاولة تشغل كل واحدة منها أكثر من 500 عامل، ويبلغ مجموع عدد عمالها 000 43.

[8] – انظر : م.س.ن. ص. 24.

[9] – انظر :

V.Bruce MILLEN, *The Political Role of Labor in Developing Countries*, The Brookings Inst., mai, 1963.

[10] – انظر :

W.H.LEWIS, «The New Nomadism in North Africa», *M.E.J*, été 1957, p. 277.

[11] – راجع :

Mohammed LAHBABI, *Les années 80 de notre jeunesse*, Casablanca, Editions Maghrébines, 1970, pp. 41-42.

[12] – MIÈGE, *Le Maroc et l'Europe*…, vol. 3, pp. 17-19 ; statistiques p. 14.

[13] – WEISGERBER, op. cit., pp. 15-16.

[14]– يوجد تحليل ثاقب لهذه المشكلة في :

Pierre BOURDIEU et Ahmed SAYAD, *Le déracinement : La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Paris, 1964, particulièrement pp. 117-177.

[15]– André ADAM, Le bidonville de Ben Msik, p. 69 et *Casablanca*, pp. 231-279.

[16]– Ibid., pp. 100-101.

انظر كذلك :

MONTAGNE, *La naissance du Prolétariat*, pp. 91-105.

[17]– Ibid., p. 125 ; et Pierre SUISSE, « L'exode rural », *B.E.S.M.*, 1955, pp. 460-462.

[18] – الأرقام مقتطفة من :

A.ADAM, *L'exode Rural, Session d'Etudes administratives diplomatiques*, économiques, Faculté de Droit du Maroc, Rabat, 1959, pp. 70-72.

[19] – في سنة 1972، كان يقدر بأن 000 100 شخص يغادرون البوادي سنوياً للاستقرار في المدن. ولا يمكن بالتالي إلا أن نستخلص أن أحياء القصدير بالدار البيضاء والمدن الكبرى الأخرى اتسعت باستمرار. هناك تقرير غير منشور يقدر مجموع سكان أحياء القصدير بـ 000 940 نسمة، يوجد من بينهم 000 450 نسمة في الدار البيضاء التي تشمل 000 20 نسمة من المقيمين في أحياء القصدير بمدينة المحمدية.

VAN HUICK, *Le problème des bidonvilles*, Ford Fondation, 1969.

[20] – مقابلة مع الطيب عمارة، باشا مدينة آسفي، 15 مارس/اذار 1966. ورد في إحصاء سنة 1971 أن عدد سكان آسفي بلغ حوالي 619 193 نسمة.

[21]– ADAM, *L'exode rural*, op. cit., pp. 80-81.

[22] – يبدو أن مسألة صمود المؤسسات الاجتماعية التقليدية في المجتمعات الانتقالية تحظى باهتمام الانتروبولوجيين أكثر من علماء السياسة. انظر على سبيل المثال :

Robert REDFIELD, *The Little Community : Peasant Society and Culture*, Chicago, 1963, p.29.

Driss CHRAIBI, *Une vie pleine de trous*, Gallimard, 1965, recueilli et transcrit par Paul BOWLES.

ومن جهة انظر سوسيولوجية، هناك :

Ladislav CERYCH, *Européens et Marocains*, (1930-1956) *Sociologie d'une décolonisation*, 1964, pp. 263-278.

[23] – يعمل 85 000 مغربي بأوروبا، لكن بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدأت تحد من عدد العمال الأجانب. وإذا اضطر المهاجرون المغاربة يوماً ما إلى الرجوع إلى بلدهم ولم يجدوا فيه عملا، سوف يشكلون بروليتاريا مزعجة.

وفي سنة 1972، بلغت الهجرة إلى الخارج رقماً مثيراً : 000 30 شخص يغادرون المغرب سنوياً. وهناك حالياً 000 300 مغربي يعملون حالياً بالخارج. وقد أرسلوا إلى المغرب 62 مليوناً من الدولارات سنة 1970 أو 120 مليوناً سنة 1972.

[24]– Paul CHAMBERGEAT, « Le référendum constitutionnel du 7 Décembre 1962 au Maroc », *A.A.N.*, 1963, pp. pp. 192-193, 201.

[25] – ضمت المقاومة الحضرية عدة منظمات مختلفة، كانت هناك اليد السوداء في سنة 1953، (وعلى راسها عبد السلام بناني)، وظهرت المنظمة السرية في سنة 1954 (وعلى رأسها الفقيه البصري). وانشأ الحزب الشيوعي المغربي الهلال الأسود. وللمزيد من التفاصيل، انظر :

D.E. ASHFORD, « Politics and Violence in Morocco », *M.E.J.*, 1959, pp. 11-25 ; J. et S. Lacouture, op. cit., p. 137 ; et Bernard, op. cit., vol. 3, pp. 259-285.

[26] – راجع : Mehdi BEN BARKA, *Maghreb*, n°13, 1966, pp. 21-24.

[27] – يقول أتباع ابن بركة أن هذا الأخير طلب من حجاج أن يأتي له بعباس من أجل التفاوض حول تسوية مؤقتة. نفذ حجاج الأوامر بقوة السلاح، وحصل هرج داخل السيارة، فانطلقت رصاصة من المسدس وقتل عباس.

[28] – حول جيش التحرير انظر :

S. BERNARD, op. cit. vol. 1, pp. 317-382 ; et vol. 3, pp. 278-291.

وقد نوقشت أطروحة في السلك الثالث في الموضوع نفسه بجامعة أيكس-آن- بروفانس قدمها زكي مبارك.

Zaki M'BAREK, *Etude de la résistance de L'Armée de Libération marocaine (1953-1956).*

[29] – أني مدين بالشكر لـ د. م. هارت الذي مكنني من الاطلاع على الملاحظات التي دونها خلال استطلاعه حول جيش التحرير، وحول انتفاضة بني وراين (1958–1959). وسوف أشير إلى هذا المصدر بعلامة D.M.H.

30 – مقابلة مع الدكتور عبد الكريم الخطيب، 16 يناير/ كانون الثاني من سنة 1968، الرباط.

31 – يمكن أن نفسر ذلك إذا ذكرنا بأن زوجة الخطيب تنتمي إلى عائلة بوجبار من قبيلة بني ورياغل. لكنها ازدادت بمدينة الجديدة، وعلى أي حال، فإن الخطيب يستقطب أنصاره ضمن قبيلتي بني يزناسن وكزناية.

32 – حول إنشاء القوات المسلحة الملكية، انظر :

ZARTMAN, *Problems of New Power*, pp. 62-117.

33 – في 17 أبريل/ نيسان، على سبيل المثال، جاء 10 000 من الريفيين إلى الرباط لتقديم الولاء لمحمد الخامس، لكن عدداً قليلاً منهم فقط، كانوا بالفعل من قدماء جيش التحرير. وقد جاءت وفود من بني يزناسن وبني وراين إلى القصر في 25 و 31 مارس/ اذار.

34 – BERNARD, op, cit., vol. 3, p. 379.

35 – ZARTMAN, *Problems*…, pp. 72-74.

36 – كان جيش الجنوب مسؤولاً أيضاً عن اعتقال ابني الكلاوي سنة 1957. كان المراد من ذلك، إرغام الملك على اتخاذ تدابير ضد المتعاونين. وقد نفذ الاعتقال مقاوم من مراكش يدعى الشافعي، ربما بإيعاز من ابن بركة. وقد قتل الشافعي فيما بعد خلال تمرد بني ملال.

37 – مقتطف من كراس باللغة العربية : مؤتمر غشت/ آب 1956، المجلس الوطني لحركة المقاومة المغربية، من دون تاريخ، (1956)، ص. 8.

38 – لقد توصلت بهذه اللائحة من الدكتور عبد اللطيف بنجلون، وقام الدكتور الخطيب بتصحيح وتغيير بعض أجزائها. وقد أثار انتباهي إلى أن اللائحة غير كاملة، حيث تجب إضافة أسماء عبد القادر بوزار والعقيد ابن ميلودي، وعبد الله الوكوتي. وكان عباس المساعدي في عداد الموتى بعد انعقاد المجلس.

39 – علال الفاسي، العضو الوحيد من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي كان في آن واحد عضواً في المجلس الوطني للمقاومة.

40 – لقد أثار حضور أحرضان كثيراً من الجدل، لكنه قبل في الأخير بفضل الشهادات التي تحدثت عن عملية تجاه الضباط المغاربة والكوم ومخزنيي الجيش الفرنسي، والذين أقنعهم أحرضان بالتخلي عن الجيش.

41 – BERNARD, op. cit., vol. 3, pp. 259-300. Jean NELSON, *Migrants, Urban Poverty and Instabilitv in Developing Nations*, Harvard press, 1969.

يأتي هذا الأخير ببراهين تدعم فكرة الخضوع النسبي لأحياء القصدير. انظر كذلك :

Paul-Abert LENTIN, « La Poudrière des bidonvilles, La clochardisation du Tiers Monde », *Africasia*, n°17, 8 Mai 1970, pp. 36-40.

42 – نجد مثالاً نموذجياً لإعادة توزيع الأراضي في :

Paul PASCON, « Recherche d'une forme d'exploitation nouvelle, la terre et l'eau », *O.N.I.*, Mars 1964, n°17 pp. 294-313.

كتب بول باسكون ما يلي : "لقد فهم التوزيع وكأنه مكافأة مريحة وامتياز يمنحان مقابل الخدمات التي قدمت للقضية الوطنية، أو ببساطة ثمناً لعودة الهدوء. هناك ظاهرة عرفها المغرب على مر العصور، تتجلى في أن مؤيدي القضايا الرابحة والخدام الأوفياء يحصلون على أراض معفاة من الضرائب"، ص. 309.

[43] – المصدر : **المقاوم الأول، جلالة الملك محمد الخامس**، وزارة الأنباء والسياحة، الرباط دون تاريخ. ص. 23-.24

[44] – م.ن.س. ص. 21.

[45] – حول تعيينات سنة 1966، انظر : *Le Petit Marocain*, 1er octobre, 1966.

[46] – انظر : إحداث المكتب الوطني للمقاومين، الجريدة الرسمية، عدد 2548، 25 غشت/ آب 1961 ص.. 1197.

[47] – انظر : النظام المتعلق بولوج مناصب الإدارات العمومية المحتفظ بها للمقاومين، الجريدة الرسمية، عدد 2711، 19 أكتوبر/ تشرين الأول، 1964، ص. 1222.

[48] – في فترة سنة 1966 و 1967، كان عبد السلام بن عيسى يحتل هذا المنصب. وهو ابن أحد الملاكين بالحاجب، وقد كان يدرس القانون بباريس في فترة المقاومة.. وهو عضو في اللجنة التنفيذية للحركة الشعبية.

[49] – هناك مثال في عدد 10 سبتمبر/ أيلول 1966 من جريدة الثورة، ص. 1 و 2. **اتهم** ابن عيسى بتوزيع: 000 20 بطاقة مقاوم بهذه الطريقة خلال سنة واحدة.

[50] – كان محمد الغزاوي آنذاك مديراً للأمن الوطني، وقد كان يشغل هذا المنصب منذ الاستقلال.

[51] – بدأت المحاكمة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1966، وصدر الحكم بالإعدام في حق ابن حمو. وبالسجن المؤبد في حق البشير في 30 ديسمبر/ كانون الأول، انظر :

Le Monde 31 Décembre 1966 ; *Maghreb-Information* 10 novembre et 30 décembre 1966.

وربما كان سبب الاغتيال مجرد قضية عاطفية.

[52] – ADAM, *Les bidonvilles de Ben Msik*, p. 130.

[53] – GHORFI, op. cit., p. 507.

[54] – تصريح للمهدي بن بركة حول الدور الأساسي الذي يضطلع به الشباب بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انظر : **الاختيار الثوري في المغرب** (بالفرنسية)، ص. 19.

[55] – انظر :

André ADAM, « *Chronique sociale et culturelle* », *A.A.N.*, vol. 3, 1964, pp. 206-208, et « Complot contre les étudiants Marocains », Document n°1 sur L'U. N. E. M., Casablanca 1964.

[56] – وعلى الرغم من ذلك عقد المؤتمر، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة. وفي 14 فبراير/ شباط من سنة 1967، تم اعتقال الرئيس الجديد لـ أ. و.ط.م. فتح الله ولعلو، وعضو آخر من اللجنة التنفيذية، و25 طالباً لأنهم حاولوا تنظيم لقاء "ثقافي" بكلية الحقوق، بعد أن رفضت الجامعة الترخيص لهم بذلك. نقلت المجموعة بصفة سرية إلى طرفاية، وأمر الملك بإطلاق سراحهم إثر عودته من الولايات المتحدة الأمريكية، انظر :

Le Petit Marocain, 1er Mars 1967. P.1.

الفصل الحادي عشر

مِحَنُ اليَسارِ

صرح ابن بركة في فترة انشقاق حزب الاستقلال قائلا : "... يجب علينا أن نقوم بعملية صهر للقوى الكبرى الثلاث التي توجد بالمغرب : النقابات، والفلاحون، والمقاومة. وسوف تكون المقاومة الجسر الذي سيصلنا بالعالم القروي الذي أهملته الحكومة السابقة..."[1]. لم تعرف عملية الصهر هذه طريقها إلى الإنجاز، فقد تعرضت المقاومة للتشتت كما رأينا من قبل، حيث نشأ الخلاف بين قادة الاتحاد المغربي للشغل، وسياسيي اليسار. وكشف الانشقاق مواطن الضعف في الاتحاد المغربي للشغل، فقد انضم بعض مدرسي الجامعات، وعمال الموانئ، وعمال الفوسفاط إلى لجنة النقابات الحرة الموالية لحزب الاستقلال، إذ تحولت في 20 مارس/ آذار من سنة 1960، إلى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب[2]. وقد صرح علال الفاسي أن العمال لم يتبعوا المحجوب بن الصديق إلا خوفاً من فقدان عملهم. وفي حالة مقاومتهم، كان بإمكان المعطي بوعبيد وزير الشغل في حكومة عبد الله إبراهيم أن يقوم بطرد موظفي القطاع العام، وإرغام المداومين النقابيين على الرجوع إلى وظائفهم الأصلية[3]. عقد الاتحاد المغربي للشغل في 24 أبريل/ نيسان من سنة 1959، مؤتمره منذ الاستقلال لإعادة تأكيد قوته التنظيمية، وحضره كل من عبد الله إبراهيم وبوعبيد. وكانا آنذاك يتحملان مسؤولياتهما الوزارية.

لقد بلغت وحدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وشعبيته أوجها خلال الأشهر التي كان فيها عبد الله إبراهيم وزيراً أولاً. وقد أراد الملك، بتعيينه على رأس الحكومة، أن يوحي بأن

القصر ينظر بعين الرضا إلى الجناح اليساري من حزب الاستقلال. ومما لا شك فيه أن ذلك التعيين ساهم في الانشقاق النهائي لحزب الاستقلال، وخدم بذلك مصالح القصر. كان من مصلحة محترفي اللعب على الحبلين أن ينضموا إلى الفريق الذي كان في الحكم. لذلك نجد الكثيرين يهجرون الأحزاب الأخرى، وقد اكتشفوا فجأة أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو أمل المغرب[4]، وقد أصبح خلال بضعة أشهر، في واجهة المسرح السياسي. ولما تأسس الحزب الجديد بصفة رسمية، أصدر في سبتمبر/ أيلول من سنة 1959، بياناً وقعته شخصيات تنبذ فيه كل أشكال الانتماء السياسي، وتدعو "الوطنيين المخلصين" إلى العمل بالمثل.

عين الملك في الحكومة أولئك الذين كانوا ينتقدونه بشكل مباشر. ليتحداهم بأن يضعوا نصائحهم قيد التطبيق، وفي الوقت نفسه يحرمهم من الوسائل اللازمة لتطبيق سياستهم. وهكذا اتضح بالتدريج أن القصر مصمم على تعقيد مهام الحكومة، ووضع العراقيل أمام الوزراء التقدميين، فبدأ قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يختلفون فيما بينهم حول أنجع الطرق لمواجهة هذه الوضعية. لقد فرض على عبد الله إبراهيم الإشراف على إصدار قرار حل الحزب الشيوعي، وكانت مهمة محرجة. وبعد ذلك، اعتقلت الشرطة التي لم تكن خاضعة لأوامر الوزير الأول كلا من اليوسفي والبصري. وقد كون الأمير حكومة ظل لم تكف عن خلق المصاعب لعبد الله إبراهيم، تعمل بمساعدة الجيش والأمن الوطني الذي كان يسيره الغزاوي[5]. أصبح الكثيرون في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرون أنه من الأفضل لعبد الله إبراهيم أن يقدم استقالته من أن يفسح المجال للقصر للاستهزاء به.

لم يقدم الوزير الأول استقالته، بل قام بهجوم مضاد في ربيع سنة 1960... ففي نهاية مارس، نظم الاتحاد المغربي للشغل إضراباً للاحتجاج ضد تخريب أعمال الحكومة، وخاصة ضد إنشاء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ذلك أن الملك احترم إلى ذلك الحين "وحدة الطبقة العاملة"[6]. وقرر عبد الله إبراهيم أن يكشف أوراقه، ويطرح مسألة اختصاصات وزارة الداخلية وإدارة الأمن الوطني، ودور المساعدين التقنيين الفرنسيين في الجيش والشرطة. وتم اتخاذ قرار ترحيل جميع الفرنسيين العاملين في الشرطة خلال اجتماع حكومي انعقد في 13 أبريل/ نيسان، وفي 5 مايو/ أيار التالي، حيث درست الحكومة مشروع ظهير حول إعادة تنظيم وزارة الداخلية، كان الهدف منه وضع الأمن الوطني من دون التباس،

تحت مراقبة وزارة الداخلية. كانت هذه التحركات كافية لدفع الملك إلى إقالة الوزير الأول في أقرب الآجال، وتأكد تصميمه عندما حقق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية انتصاره المفاجئ في انتخابات الغرف التجارية والصناعية. ومع اقتراب أجل انتخابات المجالس البلدية والقروية (29 مايو/ أيار) ؛ كان يبدو أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، سوف يكسب تلك الجولة في سياق انتصاراته الأخيرة. وكانت أنجح وسيلة لإضعاف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تكمن في طرد ممثليه الرئيسيين من الحكومة. ففي 20 مايو/ أيار أفهم الملك عبد الله إبراهيم أن حكومته أنجزت مهمتها، أي تهييء الانتخابات، ثم أعلن في 23 مايو/ أيار أنه سوف يترأس شخصياً الحكومة الجديدة لضمان الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي في انتظار تحضير الدستور[7]. فكر الملك في تعيين مولاي الحسن وزيراً أولا، لكن الاستقلاليين الذين استشيروا رفضوا المشاركة في تلك الحكومة، لذلك عين الأمير نائباً لرئيس الحكومة مع تفويض واسع للسلطات في مجال تسيير القضايا الجارية.

حصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على نتائج جيدة في الانتخابات البلدية والقروية على الرغم من الإهانة التي تعرض لها من لدن القصر[8]. فإذا كانت الانتخابات قد اتخذت في البوادي شكل صراع بين شخصيات محلية ليس لها ارتباط حزبي مباشر، فإنها تحولت في المدن إلى مواجهة بين الأحزاب الكبرى. حصل حزب الاستقلال على ما يقرب من 40 % من مقاعد المجالس البلدية، بينما حصلت الحركة الشعبية على 70 %، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية على 23 %، الأمر الذي يعد انتصاراً بارزاً بالنسبة لحزب لم تمر سنة على تأسيسه. وحصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على الأغلبية المطلقة في مجالس الرباط والدار البيضاء، وبرز في القنيطرة وطنجة وآسفي والجديدة وتطوان وسطات، وكذلك في أكادير وأقاليم الجنوب. ويظهر بوضوح من خلال تحليل النتائج الانتخابية تغلغل أ. و. ق. ش. في أوساط العمال بفضل أ. م. ش. والموظفين الصغار والنازحين من البوادي في اتجاه مدن الساحل. لقد حصل كل من حزب الاستقلال على 414 مقعداً، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية على 339 مقعداً، والمحايدين على 32 مقعداً في 29 مدينة أو مركزاً، حيث يمثل سكانها 000 860 2 نسمة، أي بنسبة 000 10 أو أكثر لكل مدينة. وكان لحزب الاستقلال 54.1 % من المقاعد في مجالس تلك المراكز، لكن المقاعد لم تكن متساوية من

حيث عدد المصوتين : فهناك مثلا، مقعد لكل 000 10 صوت في المجلس البلـدي للدار البيضاء، مقابل 900 صوت في المجلس البلدي للشاون. فإذا اعتبرنا عدد الناخبين بدلاً من عدد المقاعد، وجدنا أن تلك المراكز البالغ عددها : تسعة وعشرون، حصل فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على 54 % من الأصوات، بينما حصل حزب الاستقلال على 36 %[9]. كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتمتع خلال تلك الانتخابات بهالة كبيرة، نتيجة وجوده في الحكم. ومثل هذا الانتصار أوج شعبية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إذ بدأ يضمحل حين أبعد عن المسؤوليات.

لم تضم الحكومة التي ترأسها الملك[10] أي عضو من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية باستثناء حسن الزموري الذي عين وزيراً للفلاحة. وقد اعتمد الملك الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مما جعل الحزب يغتاظ لسخرية القدر، مثلما اغتاظ للطريقة التي طرد بها من الحكومة[11]، واتفق قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على ضرورة رد الفعل، والتحول إلى أداة حزبية معارضة، ولم يسبق مثيل لهذه الظاهرة بالمغرب، إذا استثنينا الحزب الشيوعي. وعندما طرحت مسألة تحديد الدور الجديد المنوط بالحزب، ووضع برنامج عمل، انتهى "شهر العسل القصير" بين الاتحاد المغربي للشغل وسياسيي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

انكشفت في يونيو/ حزيران من سنة 1960، الخلافات داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لأول مرة ؛ ولم يطرأ أي تحسن على الوضعية الاقتصادية، وبقيت الأجور جامدة منذ الاستقلال. ولم تطالب النقابات بقوة بالزيادة في الأجور، في الوقت الذي كان فيه بوعبيد وزيراً للاقتصاد الوطني. وحين عين امحمد الدويري على رأس تلك الوزارة في مايو/ أيار من سنة 1960، تراجع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل عن اعتدالهما[12]، وخاصة أن الحكومة الجديدة قلصت بصفة ملحوظة من المخطط الخماسي الذي هيأته حكومة عبد الله إبراهيم. وفي بداية يونيو/ حزيران صادقت الجامعة الوطنية للموظفين بالإجماع على ملتمس يدعو إلى الإضراب العام. كانت الجامعة المذكورة تتكون من نقابات موظفي وزارات التربية الوطنية والأشغال العمومية والداخلية والشؤون الخارجية والإذاعة

الوطنية. وجاء في بلاغ الجامعة أن الفترة الممتدة بين سنة 1956 و 1961 عرفت جمود الأجور، بينما ارتفعت أثمان التقسيط بنسبة 38 %[13]. وصرح الديوري بأن ظهير 5 فبراير/ شباط من سنة 1958، يحرم الموظفين من حق الإضراب، وأنهم سوف يعرضون أنفسهم لعقوبات شديدة إذا ما خرقوا ذلك القانون. استقبلت الحكومة في 17 يونيو/ حزيران، وفداً يتكون من الهاشمي بناني، ومحمد عبد الرزاق، وادريس المذكوري، ثم أعلن اگديرة وعبد الرزاق في بلاغ مشترك، عن اجتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بهدف دراسة مطالب النقابات. وادعى الاتحاد المغربي للشغل أنه حقق انتصاراً كبيراً، ولم يتم الإضراب العام. وفيما يتعلق بـ "الانتصار"، فقد اعتبر عدد من النقابيين ومناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أنهم ذهبوا ضحية خيانة قادة الاتحاد المغربي للشغل، ولم يستدع المجلس الأعلى أبداً.

اعتقد كثير من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أنه يجب استعمال مطالب مستخدمي القطاع العام مقدمة لتحريك سياسي واسع، وأن الاتحاد المغربي للشغل مطالب بتوسيع أهدافه كي يجعلها تشمل مطالب سياسية، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية. ووجه نقد حاد للموقف الغامض الذي تمسك به القادة النقابيون : فقد كان هؤلاء، بصفتهم أعضاء في اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يوافقون على اقتراحاتهم، وبصفتهم قادة الاتحاد المغربي للشغل، ينتقدون أو يتجاهلون القرارات التي أيدوها كسياسيين.

تقرر من جديد القيام بإضراب عام في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1960، فقد قررت اللجنة الإدارية لجامعة البريد أن يدخل موظفو هذا القطاع في الإضراب إذا لم تلب مطالبهم المتصلة بالأجور قبل 20 ديسمبر/ كانون الأول. ونشرت جريدة "الطليعة" هذا الموقف، وأضافت أن النقابات الأخرى للوظيفة العمومية مستعدة للانضمام إلى الإضراب. ومع اقتراب موعد الإضراب، نشطت المساومات وراء الكواليس، بينما اجتهدت الحكومة في إقناع الاتحاد المغربي للشغل بإلغاء الإضراب. وفي 20 ديسمبر/ كانون الأول دخل موظفو البريد في الإضراب، تحت قيادة الواصفي بوشعيب الكاتب العام للجامعة، ولم يلتحق بهم إلا ما كان من موظفي الإذاعة والشؤون الخارجية. وقد جاء في رواية بعض نقابيي البريد أن وزير الداخلية (اگديرة) هدد المحجوب بن الصديق باتخاذ إجراءات صارمة ضد

المضربين، ويبدو أن ابن الصديق طمأن اگديرة، حيث وعده بعدم مساندة المضربين مقابل قيام الحكومة ببعض التنازلات الرمزية كي لا يهان الاتحاد المغربي للشغل أمام الرأي العام[14]. وأخيراً استقبل عبد السلام الفاسي وزير البريد وفداً عن النقابات، وتنازل بشأن بعض النقط الثانوية. وأعلن اگديرة على الفور أنه على إثر الاتفاق الذي حصل مع جامعة البريد، سوف يواجه كل إضراب آخر بصرامة. وأبدى البعض تشككهم في أن يكون اگديرة يتوفر على الوسائل اللازمة لوضع تهديداته قيد التنفيذ. لذلك جاء جواب كبار الموظفين بوزارة الخارجية نخبة البيروقراطية ليتحدى اگديرة، وكانوا في تلك المرحلة من الأنصار المخلصين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. قام حوالي 200 موظف بالإضراب، فعزل منهم على الفور 168 موظفاً، و لم تتم عودتهم إلى مناصبهم قبل 8 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962. وعلى الرغم من هذا الاندحار، جاء ضمن العناوين البارزة لجريدة "الطليعة" في 2 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1961 "انتصار الاتحاد المغربي للشغل".

لقد رضخ الاتحاد المغربي للشغل لضغوط الحكومة لأسباب متعددة : تلقى القادة النقابيون تنبيهاً بأن الاتحادات النقابية الأخرى سوف تشاركهم في مقراتهم المركزية إذا هم ساندوا الإضراب العام، وهذا يعني آنذاك اقتسام المقرات مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. كانت جميع مقرات الاتحاد المغربي للشغل، من المقر الشاهق بالدار البيضاء إلى أصغر مقر، منحتها الدولة على شكل كراء من دون مقابل، بل كانت الدولة تؤدي واجبات الماء والكهرباء. وأثيرت أيضاً مسألة المداومين. ومن المضحك أن نعتقد أن المحجوب بن الصديق كان في حاجة إلى الراتب الذي كان يتقاضاه من إدارة السكك الحديدية، أو أن بقية أعضاء المكتب الوطني كانوا ضعفاء أمام المناورات التخويفية التي تقوم بها الحكومة. لكن، في المستويات الدنيا للجهاز، هناك عدد كبير من النقابيين كانوا في حاجة إلى رواتبهم الإدارية. كانت الحكومة تهدد بوضع حد لامتيازاتهم باعتبارهم مداومين، وإرغامهم على الرجوع إلى عملهم بصفة عامة، وهكذا سيضطرون إلى الاستقالة إذا هم أرادوا التفرغ لنشاطاتهم النقابية. ففي الحالة الأولى، يفقد الاتحاد المغربي للشغل جزءاً من أطره، وفي الحالة الثانية يضطر إلى تأمين حاجياتهم، و لم ترقه كلتا الحالتين. ومن جهة أخرى توصل الديوان الملكي مع الاتحاد المغربي للشغل إلى تسوية مؤقتة بعد الإضراب المجهض لديسمبر/ كانون الأول.

أخبرت الحكومة النقابة بوضوح أنها سوف تقوم برد فعل وبقوة إذا ما تجاوز المناضلون إطار المطالب الاجتماعية، وانتقلوا إلى التحريض السياسي. ونتائج هذه التسوية واضحة : اضطرار الاتحاد المغربي للشغل، إلى رفض كل تحالف عملي مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

هكذا أصبح من المستحيل على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ السنوات الأولى التي تلت إنشاءه، أن يستقطب في صفوف الاتحاد المغربي للشغل[15]. و لم تساعد الأحقاد الشخصية على التخفيف من الخلاف، ويجدر بنا أن نلاحظ أن ابن بركة لم يكن بالمغرب آنذاك، فقد غادر البلاد في بداية سنة 1960، بعد اعتقال المقاومين[16]. ويمكن أن نفترض أنه، على الرغم من وجوده في الخارج، كان يبدي رأيه في تسيير الحزب. ومن الأكيد أن البعض كانوا يستحسنون تصرفه باعتباره ناطقاً باسم اليسار المغربي في بلدان العالم الثالث. وإثر رجوعه إلى المغرب في ربيع سنة 1962، حاول الحزب سد ثغراته بصفة جدية. تمت الدعوة لعقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوا الشعبية في بداية يونيو/ حزيران بهدف إعادة العلاقات الجيدة بين الحزب والاتحاد المغربي للشغل. ويحتمل أن تكون دعوة عقد المؤتمر قد تمت بين قادة الحزب[17]. وكان هناك توازن بين القوى الموجودة داخل اللجنة التي كلفت بتهييء وتنظيم المؤتمر. لكن ابن بركة أراد أن لا يترك المشكل الرئيسي في الظل، ولو اضطر إلى المس بحساسيات أصدقائه في الاتحاد المغربي للشغل. لقد ألح في خطابه أمام المؤتمرين على فكرة أولوية الحزب قائلا :

"... طبقة عاملة تكون القوة الرئيسية، ولكنها في حاجة لأن تضع بوضوح قواعد العلاقات بين مهامها النقابية وبين أهدافها السياسية".

"... أما نشاطات الحزب كمنظمة سياسية في وسط العمال وفي المؤسسات، فإنها بالغة الأهمية، لأنها الضمان لامتزاج النضال السياسي بالنضال النقابي، وفي هذا السبيل يجب علينا أن لا نفصل أي عامل من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على تحقيق هذا الامتزاج، سواء العوامل المتعلقة بالبطالة ووسائل الضغط والإفساد التي يملكها النظام، وحتى المتصلة بالتركيب النقابي نفسه، وأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه الأداة الثورية، هو وحده الذي يستطيع أن يقوم بالدور القيادي في نضال سائر فئات المجتمع الثورية. وتلك نتيجة

منطقية لتحديد معنى الاختيار الثوري الذي قلنا عنه أنه يجب أن يكون ملبياً لحاجات الأمة بأسرها. ومعنى هذا أن الحزب وحده بحق له أن يحمل بوصلة النضال السياسي، وأن يدرس ويحدد خطة العمل لمجموع الحركة الثورية في البلاد. وأن دور "كوادرنا ومناضلينا داخل المنظمات الجماهيرية التي لها أهدافها ومهامها الخاصة، بها يجب أن يكون في صهر معاركهم الخاصة في الأفق الشامل الذي سطره الحزب باعتباره تنظيماً سياسياً بامتياز"[18].

لقد أحس قادة الاتحاد المغربي للشغل بنغمة "الإقطاعي" في ضوء الطريقة التي يتكلم بها ابن بركة عن العلاقات بين الحزب والمنظمة النقابية. وعلى الرغم من المصادقة بالإجماع على ملتمسات عنيفة، لم يتقدم المؤتمر ولو خطوة واحدة نحو الوحدة، ولم يتوصل إلى تسوية فعلية[19].

انقطع التشاور المنتظم والتعاون الوثيق بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل بعد مؤتمر سنة 1962. وبينما دعا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى مقاطعة الاستفتاء حول الدستور في ديسمبر / كانون الأول من سنة 1962/ أوصى الاتحاد المغربي للشغل أعضاءه بالامتناع عن التصويت، لكون ذلك أقل خطورة من المقاطعة. وأظهرت نتائج الاستفتاء بوضوح أن عدداً كبيراً من النقابيين لم يتبعوا موقف منظمتهم، رغم اعتداله، بل صوتوا لصالح الدستور. وعند انعقاد مؤتمره الثالث في سنة 1963، صرح الاتحاد المغربي للشغل، أن المنظمة النقابية مستقلة عن جميع التنظيمات السياسية، وأن هدفها الوحيد ينحصر في توفير العيش الكريم للطبقة العاملة. وفي انتخابات مايو/ أيار التالي، لم يرشح الاتحاد المغربي للشغل أحداً، ورفض تزكية مرشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واكتفى بدعوة أعضائه إلى التصويت لصالح المرشحين "التقدميين". ولم يكن هذا المقياس ينطبق سوى على مرشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لكن المنظمة النقابية تعمدت الغموض في تصريحها.

لم يتأثر قادة اليسار بهذه الأحداث، بقدر ما تأثروا بسلوك الاتحاد المغربي للشغل إثر الاعتقالات التي جرت بدعوى التآمر ضد الحسن الثاني. كان قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية خلال صيف سنة 1963، ومع اقتراب الانتخابات البلدية والقروية، يتساءلون حول مسألة المشاركة فيها. فقد كانوا مقتنعين بأن نتائج الانتخابات التشريعية ستتعرض للتزييف،

وأن السلطات تضع العراقيل أمام إيداع ترشيحات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ومن جهة أخرى، قدم الاتحاد المغربي للشغل مرشحيه الذين كانوا يواجهون مرشحي الحزب في بعض المقاطعات[20]، في الوقت الذي كانت فيه اللجنة الإدارية للحزب مشلولة (منذ أن انقطع ممثلو النقابة عن حضور اجتماعاتها). اجتمع بالدار البيضاء برلمانيو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكتابه الإقليميون، وأعضاء اللجنة الإدارية في 13 يوليو/ تموز لاتخاذ قرار حول السياسة الواجب اتباعها، فأوقفت الشرطة الاجتماع، واعتقلت الحاضرين بتهمة التآمر. لم يكن هناك بالطبع أي ممثل عن الاتحاد المغربي للشغل. بعد تلك الاعتقالات، رفض حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل المشاركة في الانتخابات البلدية والقروية، لكن مسؤولي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعتبروا أن الاتحاد المغربي للشغل اكتفى بسكب دموع التماسيح على مصير المعتقلين. وقد ازداد استياؤهم حين قدم اليوسفي أمام المحاكم في مارس / آذار من سنة 1963، بعد مرور شهر على اعتقاله، بتهمة عدم إخبار السلطات بعروض المتآمرين، في حين لم يتعرض ابن الصديق وعبد الله إبراهيم لأي إزعاج على الرغم من الاتصال بهما وبطريقة ليست أقل تكتماً.

يستحيل أن نتحدث عن العلاقات بين الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية من دون أن نتوقف عند حالة عمر بنجلون. لقد كان، في ديسمبر/كانون الأول من سنة 1961، مسؤول نقابة البريد (التابعة للاتحاد المغربي للشغل) بالدار البيضاء، وقد تبددت أوهامه حول القادة النقابيين بعد إجهاض إضرابي يوليو/ تموز وديسمبر/ كانون الأول. وإذا اعتبرنا تصوراته حول السياسة والعمل النقابي، نجد أنه كان نموذجاً لتلك الطبقة من الموظفين المتنورين الذين كانوا يؤيدون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كان عمر بنجلون ماركسياً صريحاً، وقد تابع دراسته في العلوم السياسية بباريس، وكان يوصي النقابات المغربية باتباع استراتيجية التحريض الدائم، والالتزام السياسي مهما كلفها ذلك من ثمن. وكان يشاطر ابن بركة في تقييمه للمثقفين : إن الأطر المثقفة مدعوة لأن تلعب دوراً هاماً في تنمية البلاد، وبالتالي مطالبة بأن تكون العنصر المحرك في النقابات والأحزاب.

وكان عمر بنجلون يرى، وفق منظور سورلياني* (Sorelien)، أن ستة أشهر من المعارضة الشاملة (أي الإضراب العام للموظفين) قادرة على شل النظام وإرغام الملكية على الرضوخ لمطالب المعارضة. لكن المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل فقد حيويته بعدما دللته الحكومة والأحزاب منذ سنوات. لقد اعتاد مسؤولو الاتحاد المغربي للشغل رغد العيش، وفقدوا الاتصال بالشغالين. وكان القادة النقابيون يرون أن أفكار عمر بنجلون غير واقعية، إذ أنه ينسى بأن العمال هم الذين يكونون القوة الحية للاتحاد المغربي للشغل، وليس البيروقراطية، وبإمكان الموظفين أن يقوموا بتحركات سياسية مثيرة، ولكن العمال هم الذين يؤدون الثمن باستمرار، يجب تقدير وتهييء التحركات الاقتصادية والسياسية بعناية كبيرة قبل تعبئة الجماهير. لم يتأثر عمر بنجلون بهذه الآراء، بل استلهم أساليب ابن الصديق وعبد الله إبراهيم، وقرر مواجهة المجموعة القيادية في الاتحاد المغربي للشغل وإصلاح منظمة النقابية من الداخل.

شكلت جامعة البريد رأس رمح هذه العملية. كانت مصدر إزعاج للمحجوب بن الصديق منذ خريف سنة 1961. وبعد إلغاء إضراب 19 يونيو/ حزيران من سنة 1961، حاولت الجامعة أن تدفع الاتحاد المغربي للشغل إلى التصلب، فأعلنت أنها تنوي شن إضراب من جديد. وفي سنة 1962، تركز اهتمام الاتحاد المغربي للشغل على تهييء المؤتمر الثالث، وطرحت مسألة اختيار المؤتمرين، مثلما طرحت في حزب الاستقلال سنة 1958. واتهم مسؤولو جامعة البريد المحجوب بن الصديق بتأييد مبدأ التعيين خوفاً من مواجهة مندوبين منتخبين معارضين للمكتب الوطني[21]. تعرض عمر بنجلون لعملية اختطاف واعتداء دبرها أعضاء من جامعات أخرى[22]، في 3 يناير/ كانون الثاني، أي قبيل انعقاد المؤتمر، وكان من بين مجموعة من نقابيي البريد الذين أكدوا أنهم انتخبوا بصفة قانونية كممثلين عن جامعة البريد، لكن وفدهم طرد من المؤتمر. وبعد مرور أسبوع على المؤتمر، توصل وزير البريد بإشعار من عبد الرزاق، يتضمن إخباره بحل جامعة البريد وتوقيف مسؤوليها. وفي انتظار

* - نسبة إلى (Julien Sorel)، بطل رواية الأحمر والأسود لستاندال (Stendhal) وكانت هذه الشخصية تعرف كيف تندمج داخل عائلة ما وتتكيف معها بهدف احتلال مكانة متميزة باعتبارها جسرا للصعود والتمكن من مراتب ومواقع عليا (المترجمون).

إعادة تكوين الجامعة، لن يعترف الاتحاد المغربي للشغل إلا بأعضاء اللجنة المؤقتة للتسيير والتنظيم، باعتبارهم ممثلين شرعيين لموظفي البريد[23]. وحاول المسؤولون المطرودون وأنصارهم مراراً أن ينضموا من جديد إلى صفوف الاتحاد المغربي للشغل، إذ ليس هناك مسؤول نقابي مغربي، يستخف بوحدة الطبقة العاملة. لكن لم يتم التوصل إلى أي حل وسط، وعقدت جامعة البريد مؤتمراً في 23 و24 مايو/ أيار من سنة 1964، حيث أعادت تأكيد وجودها، وأعلنت أن استقلالها ليس متعمداً، بل هدفها العمل على دمقرطة الاتحاد المغربي للشغل[24].

كان عمر بنجلون عضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ سنة 1962، وقد لعب دوراً هاماً في تنظيم الحزب. وكان همه الاول كسب تأييد نقابات الموظفين لإنجاز خطته التي تتمثل في مواجهة القيادة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، وتجديدها إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وبذلك تسترجع المنظمة النقابية دورها السياسي النشط بجانب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ولم تكن هذه المهمة بالشيء البسيط، وعلى الخصوص عندما تم اعتقال عمر بنجلون سنة 1963، ثم أدين في المؤامرة، وحكم عليه بالإعدام، إلى أن صدر في حقه قرار العفو سنة 1965 ؛ ثم اعتقل من جديد في مارس/ أذار من سنة 1966، بتهمة تحريض تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية على الإضراب. كان يؤكد أن تواطؤ الاتحاد المغربي مع الحكومة سوف يؤدي لا محالة إلى شله، وجاءت الأحداث لتؤكد تكهنه. لقد حيا الاتحاد المغربي للشغل بافتخار انسحاب عمر بنجلون الاضطراري من النشاط السياسي[25]، حيث صرحت المنظمة النقابية أنه بعد أربع سنوات من الاستبداد، تخلص موظفو البريد من الواصفي والعناصر الاستفزازية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك فإن نقابة مستقلة للبريد مازالت وفية للواصفي وعمر بنجلون[26]. ومن جهة أخرى أسس موظفون من وزارة التربية الوطنية، ومعظمهم من أساتذة التعليم الثانوي، نقابة مستقلة في أغسطس/آب من سنة 1966 بعدما اتهموا إدريس المذكوري (من المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل) بإهمال مسؤوليته، وبعدما احتجوا ضد اعتقال عمر بنجلون.

زاد اختطاف المهدي بن بركة في تأجيج العداوة بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كان ابن بركة، داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من أكبر

دعاة تسييس العمل النقابي، وقد أثارت صراحته في هذا الشأن خلافات بين القادة النقابيين وقادة الحزب. وقد أتاح اختفاؤه فرصة للاتحاد المغربي للشغل، ليؤكد على الضعف التنظيمي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إذ لم ينجح الحزب في إثارة مظاهرات تبرهن على شعبيته وشعبية ابن بركة. في البداية[27]، حصر الاتحاد المغربي للشغل احتجاجاته في تصريحات للصحافة، ثم دعا إلى إضراب عام ليومي 12 و 13 نوفمبر/ تشرين الثاني. وكان الهدف من الإضراب التعبير عن الاستياء العميق السائد في وسط العمال، بسبب حالة الاستثناء التي أعلن عنها في يونيو/ حزيران، والمطالبة بإقامة "نظام ديمقراطي". وجاء في بلاغ الاتحاد المغربي للشغل : "**إن الإضراب العام يعبر عن الشعور العميق الذي أدى إليه تدهور الأوضاع في بلادنا، والذي لا يشكل اختفاء ابن بركة إلى جانباً منه...**" (التشديد من المؤلف)[28]. لقد أراد الاتحاد المغربي للشغل، من خلال الإضراب، أن يذكر مرة أخرى للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأن الحزب لا نفوذ له دون النقابة، وأنه لا يستطيع الحصول على الدعم الشعبي إلا بواسطتها.

حين انفصل الاتحاد المغربي للشغل عن قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحين أكد استقلاله سنة 1963، فقد أضاع واجهة وأوراقاً سياسية رابحة[29]. وقد قام في نهاية سنة 1965 والنصف الأول من سنة 1966، بتحول فجائي غير منطقي، حيث بحث عن مجال للتفاهم مع حزب الاستقلال. وكان بذلك يتجاهل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ويتناسى خمس سنوات من الشتائم المتبادلة، وأعلن بجانب حزب الاستقلال أنهما يشكلان المنظمتين الوحيدتين اللتين تتوفران على المشروعية الوطنية. ونشرا في الوقت نفسه برنامجاً مشتركاً[30] وقام بوستة باتصالات كثيرة مع قادة الاتحاد المغربي للشغل[31]. وطوال شهر فبراير، هيأ ابن الصديق أطر المنظمة النقابية للتصالح، وتبادل الأعداء القدامى التصريحات الودية في مناسبة عيد الشغل[32].

قطع الحزب مداراً شبه كامل منذ انشقاق سنة 1959، لكن لم تكن أي مجموعة مستعدة للذهاب إلى أبعد حد من التصريحات الواعدة. بدأ التقارب يلوح في الأفق منذ صيف سنة 1966، وقام عبد الله إبراهيم على قدم وساق لإنشاء كتابة دائمة للعمل والتنسيق، وكان الهدف منها، حسب تصريحه، محو خلافات الماضي[33]. ونلمس نوعاً من

التعميم في الحكم الذي أصدره عبد الله إبراهيم حول نجاح مبادرته والصعوبات التي اعترضته في قوله : " إن كل المجموعات السياسية شديدة الغيرة على استقلالها، ولا يريد أي زعيم أن يقوم بالخطوة الأولى، ويريد كل واحد أن يأتي الآخرون إليه"[34].

لقد عكر الانفصال بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية مسار اليسار المغربي. كان ابن بركة يريد من الحزب أن يسهم في ثورة العالم الثالث، ويطهر المغرب من "الرواسب الإقطاعية". وفي الوقت الحالي، لم يعد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقاوم النظام، ولم يعد هدفه المباشر التغيير الجذري للحكومة والاقتصاد. ربما لا تتوفر حتى الآن بالمغرب الشروط الموضوعية لقيام حزب معارض جذري، كما أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عرف تقلصاً تدريجياً. وقد أصبح عاطلو المدن أكثر استسلاماً للوضع، وأكثر سلبية، وليست هناك على أي حال وسيلة لتنظيمهم، وسوف يستمرون كما جرت العادة متأرجحين بين فترات طويلة من الهدوء وانفجارات قصيرة. وفيما يتعلق بالعمال المنخرطين في الجهاز النقابي، فإنهم مهتمون بالدرجة الأولى بالحفاظ على عملهم، إذ يشكلون أقلية محظوظة. تمارس المنظمة النقابية جاذبية كبيرة، وتحافظ على تماسكها لأنها تستطيع أن توفر العمل لأعضائها، وتصون لهم ذلك المكسب. ولا يتوقع أن يخوض الاتحاد المغربي للشغل عملية التحريض السياسي ويضحي بأوراقه الرابحة. وكان من المنتظر أن يشكل المقاومون القوات الصدامية في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لو لم تحتويهم الإدارة والجيش والشرطة، وجاءت اعتقالات سنة 1963، لتضعف من صلابتهم. كل ما يمكن أن يأمله الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أن يظل على قيد الحياة. لقد تخلى الحزب عن برنامجه في الإصلاح السياسي الشامل، وصارت مطالبه محدودة، شأنها شأن مطالب الأحزاب الأخرى، في الحصول على امتيازات هامشية[35].

شكل اندحار اليسار آخر حلقة في مسلسل تفسخ الحركة الوطنية، وقد تمثلت المراحل الرئيسية لذلك المسلسل في احتواء المقاومة، وانشقاق حزب الاستقلال، والانفصال بين الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وابتعاد شخصيات كثيرة عن الحياة السياسية. وتم بهذا الشكل انقسام القوى السياسية بالمغرب في الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى سنة 1961. استخلصت الملكية قوتها من جراء الانقسامات، وترويضها لكل

المجموعات. وقد أصبح الهدف الأول لسياسة الملك الداخلية ضمان استمرار هذا النسق.

سوف يعرف اليسار حتماً نهوضاً جديداً، وسوف تتجمع قواه بفضل عوامل عدة: فهناك ضرورات التنمية، وهناك الضغط الذي يمارسه المناخ المساعد لليسار في البلدان السائرة في طريق النمو، بالإضافة إلى وجود عدد متزايد من المؤيدين على الرغم من تملصهم في بعض الحالات. لكن يستحيل أن نتنبأ بالشكل الذي ستأخذه تلك اليقظة.

هناك مع ذلك بعض المؤشرات التي تدعو إلى الاعتقاد أنه إذا ما حصل اندماج جديد بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية مع القادة أنفسهم، فلن يحقق نجاحاً أكبر من النجاح الذي حققته محاولة التقارب بين حزبي الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل. لقد حدثت شبه إعادة تكوين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية السابق، بعد حرب الستة أيام، واعتقال المحجوب بن الصديق، الذي حكم عليه بثمانية عشرة شهراً سجناً إثر إرساله برقية إلى الحكومة يتهمها فيها بالتواطؤ مع المصالح الصهيونية. واستغل الملك الفرصة للبرهنة على أن الاتحاد المغربي للشغل ليس أقل ضعفاً من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأن إقصاء الزعيم النقابي سوف لن يثير، شأنه شأن قضية ابن بركة، سوى احتجاجات شكلية[36]. وبالفعل لم يحدث سوى إضراب كسرته الشرطة بسهولة.

بعدما تجلى ضعف الاتحاد المغربي للشغل في مواجهته للحكم، اتجه قادة المنظمة النقابية في طريق الوحدة مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكان ذلك تطوراً جارياً منذ فشل التصالح مع حزب الاستقلال. لقد أثار اعتقال ابن الصديق استنكار جميع القادة السياسيين، وتناسى قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حساسياتهم، وحاولوا العودة إلى الانطلاقة. وفي بداية أغسطس/ آب، تم تأسيس مكتب سياسي جديد من عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق (الغائب آنذاك) وعبد الرحيم بوعبيد، وكلف بإعادة تنظيم الحزب، ووضعت المسؤوليات الكاملة للعمل النقابي على عاتق الاتحاد المغربي للشغل[37].

لم يحقق هذا المشروع أي تقدم، على الرغم من الاجتماعات الكثيرة التي عقدت خلال خريف سنة 1967. واتخذ كثير من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية موقف الابتعاد. لقد كانوا يرون أنه من الأفضل أن يكلف الجيل الشاب بالمصالحة، لأنه بعيد عن منافسات القدماء. وكانت أطر الاتحاد المغربي للشغل تنفر من إعادة تجربة تركت لديهم ذكريات مرة.

وهكذا على الرغم من مجهودات حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحتى الدكتور الخطيب، الهادفة إلى تكوين جبهة في سياق حالة الاستثناء، فإن هذه القوى وجدت نفسها مثل بيادق على رقعة شطرنج الملك، هذا مع العلم أنها كانت تعيش في حالة من الضعف والخيبة، بالإضافة إلى سهولة ترويضها.

ظل اليسار في المرحلة الراهنة ضحية إطار عمله، وموقف قادته الرئيسيين، وكان عدد من أنصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في لحظاته الأولى من بين الذين يتسارعون إلى الالتحاق بالقافلة بعد انطلاقها. وإذا تركنا جانباً الشعارات الاشتراكية الجاهزة التي استعملوها للبرهنة على حسن نواياهم، نجد أن رفاق الفترات السعيدة لم يروا في الحزب سوى وسيلة للوصول إلى منافع الحكم. وإذا استثنينا الطلبة، نجد إيديولوجية وبرامج الحزب تتدخل بصفة ثانوية للاستقطاب الأعضاء. وفيما يخص المجموعة المحدودة من القادة الذين كانوا يؤمنون بصدق بمذهب الحزب وبرنامجه، فقد عجزوا عن إقناع أنصارهم. لذلك لم يجرؤوا على اتخاذ اختيارات غير ملائمة، أو على المخاطرة بالصلابة في المواقف. وظل الحزب يعلن عن قرب وقوع المواجهة مع "الحكم المطلق"، وكان بذلك يخفي عجزه عن تحديد سياسته إزاء النظام.

تقدم دراسة تجزئة اليسار مثالاً إضافياً لسلوك المجموعات السياسية المغربية في فترات الأزمات الطويلة. ويلزمنا أن نؤكد على أن تلك الأزمات لا تطول، إلا لأن الفرقاء يرفضون تغيير علاقاتهم مع خصومهم. ويؤدي هذا الموقف إلى نتيجة مزدوجة : فمن جهة، يتبدد الحماس الأول الذي ألهمه بعض الزعماء بمشقة كبيرة، ومن جهة أخرى، لا يحسم أبداً في مسألة الاختيارات الأساسية. تفرغ الأزمات الطويلة المشاكل المعلقة من مضمونها الإيديولوجي والانفعالي، وبذلك تتقوى نزعة الحياد على المستوى التطبيقي، وتزداد التحالفات مرونة. يقع اختيار الحلفاء حسب القوة التي يمكن أن يمثلونها، ولا تدخل الاعتبارات المبدئية في الحساب. لذلك ليست هناك أي غرابة في التحالفات المتشابكة التي أقدم عليها حزب الاستقلال، والاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفريق الخطيب. لكن محاولات التقارب آلت إلى الفشل، لأنه لم تحل المشاكل التي تكمن وراء الخلافات، أي دور للنقابات والتكتيكات الواجب اتباعها تجاه القصر.

يبدو من غير المتوقع أن تتوصل في المستقبل، فصائل اليسار الحالية إلى اتفاق بشأن عمل مشترك، لكن الشبان يتجهون نحو ذلك الأفق، إذ يأملون في أن يتم التصالح بموافقة القادة القدماء، أو يمكن أن يتم ذلك من دونهم.

(عملت السكرتارية الدائمة للعمل والتنسيق (ومركزها بالدار البيضاء) في الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1972، على إنجاز الوفاق، لكن عناصر الاتحاد المغربي للشغل هيمنت عليها بعد إطلاق سراح المحجوب بن الصديق. لقد توتر الوضع بسرعة بين انتلجنتسيا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والقادة النقابيين بالدار البيضاء. وفي الوقت الذي اعتقد فيه بعض الشبان (مثل اليازغي، وولعلو، والخصاصي، والراضي) أن ضرورة برنامج عمل جديد تفرض نفسها، إذ أن الاتحاد المغربي للشغل نجده يتصرف بطريقة تؤكد الشكوك التي راجت حول اتفاق سري مع القصر. وكان موقف الاتحاد المغربي للشغل من محاكمة مراكش مشابهاً لموقفه من اختطاف ابن بركة، ويبدو أن النقابة رفضت القيام باحتجاج رسمي عندما اعتقل اليازغي سنة 1970. وأصبح المثقفون الشبان في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يشعرون بأن السكرتارية تستعمل لإجهاض كل المحاولات الرامية إلى إصلاح الحزب وتجذيره. واستاؤوا كذلك من عدم تجديد قيادة الاتحاد المغربي للشغل منذ عشر سنوات، باستثناء انضمام الهاشمي بناني إليها. ونفذ صبر الشبان حين سادت الشكوك حول السلوك ذي الوجهين، الذي اتبعته الكتلة الوطنية في مفاوضتها مع القصر، بعد أحداث الصخيرات، وفقدان سيطرتهم على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. آنذاك، قرروا القطيعة مع الاتحاد المغربي للشغل الذي فرض عليهم الجمود، فدفعوا في بداية غشت / آب من سنة 1972، إلى عقد اجتماع اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقرروا حل السكرتارية الدائمة في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني للحزب، وكان أول مؤتمر منذ سنة 1962. حاول عبد الرحيم بوعبيد تجنب قطيعة جديدة مع الاتحاد المغربي للشغل، لكنه اعتبر في نهاية المطاف، أن لا حل آخر إذا أراد الحزب أن يحفظ سمعته. واستنكر عبد الله إبراهيم بصفته ممثل الاتحاد المغربي للشغل، مناورات عدد من الشبان الانتهازيين المتعطشين للحكم. وبعد محاولة الاغتيال الثانية التي تعرض لها الملك، طلب عبد الله إبراهيم من علال الفاسي (الذي كان آنذاك يقضي فترة نقاهة بسويسرا) أن يجمد مؤقتاً عضوية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الكتلة الوطنية.

وكان رد فعل مجموعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المسماة "فرع الرباط" طرد عبد الله إبراهيم من الحزب. وعندما استأنف القصر المفاوضات في أكتوبر/تشرين الأول، استشير الاتجاهان بطريقة منفصلة. لقد أعيد خلق وضعية سنة 1961، لكن القصر لم يكن قادراً على استغلالها بثقته ونجاحه المعهودين)*.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

هوامش الفصل الحادي عشر

[1] – مذكور في : L'Express, 12 février, 1959, p.23 ;

[2] – Ashford, *Labor Politics*…, op. cit., pp. 329-331.

[3] – علال الفاسي، **عقيدة وجهاد**، ص. 62-63. المداوم موظف متفرغ للعمل النقابي بترخيص من الدولة مع احتفاظه بالراتب.

[4] – يوجد من بين أشهر الشخصيات التي غيرت انتماءها السياسي : عبد الهادي بوطالب، وأحمد بن سودة، والتهامي الوزاني من حزب الشورى والاستقلال، وعبد الله الصنهاجي من الحركة الشعبية.

[5] – حول تخوفات أ. و. ق. ش. في تلك الفترة، انظر :

Pour comprendre la situation du Maroc au seuil de 1960, *Comité de Liaison Franco-maghrébin*, Paris 1960.

وقد اشتدت المضايقات التي كان يعاني منها أ. و. ق. ش. خلال الرحلة التي قام بها محمد الخامس إلى الشرق الأوسط في شهر فبراير/ شباط من سنة 1960.

[6] – كان أ. م. ش. يأمل في أن يستعمل الكاتب العام للحكومة سلطاته لمعارضة الاعتراف القانوني بأي نقابة أخرى. لكن ظهير 19 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1960، أقر الاعتراف رسمياً بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ألغي في الوقت نفسه ظهير 17 يونيو/ حزيران 1957، الذي كان يخول عدداً من السلطات التنظيمية للكاتب العام للحكومة.

[7] – لقد أقيلت حكومة عبد الله إبراهيم في اليوم نفسه الذي أصدرت فيه قرارها بطرد الرائد بلير، وهو ضابط بحرية أمريكية، كان ملحقاً بالديوان العسكري للأمير.

[8] – هناك تقارير جيدة حول الانتخابات وكذلك فيما يتعلق بتحضيرها في :

P. Chambergeat, « Les élections communales marocaines du 29 Mai 1960 », *R. F. S. P.*, N°1, Mars 1961, pp. 89-117 ; Zartman, *Problems of New Power*, pp. 196-243 ; Ashford, *Election in Morocco*, pp. 1-15, et « La physionomie politique du Maroc à la lumière des élections de 1960 », *Lamalif*, Mars 1967, p. 21.

[9] – كان المحمدي وزيراً للشؤون الخارجية إلى حدود أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1960، وعندما كان وزيراً للداخلية في حكومة عبد الله إبراهيم، انفصل بصفة واضحة عن أ. و. ق. ش. بعدما اتخذ الحزب موقفه من النظام الانتخابي.

[10] – حول تأويل النتائج، انظر :

Ibid., p. 27. et Chambergeat, « Les élections communales » ; pp. 112-113.

لم تنشر أبداً النتائج الرسمية المفصلة.

[11] – صرح الملك في 22 مايو/ أيار، أن مهمة الحكومة تتمثل في إقامة نظام دستوري، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتصنيع البلاد، ومحاربة البطالة، وإنجاز الإصلاح الزراعي، والاستمرار في سياسة عدم الانحياز على المستوى الخارجي، وضمان جلاء القوات الأجنبية، واسترجاع الأراضي المغربية المغتصبة، والعمل على دعم التضامن العربي والإفريقي. راجع تعاليق أ. و. ق. ش. في جريدة الرأي العام، 23 مايو/ أيار من سنة 1960.

[12] – عند حدوث الانشقاق، كان الدويري شخصية بارزة في مجموعة بلافريج، ولما عين الدويري وبلافريج وزيرين، اعتقد البعض أن الملك كافأهما على الدور الذي لعباه.

[13] – انظر : *L'Avant-Garde*, 10 juin 1961, p. 1.

[14] – يدعي بعض موظفي البريد أنهم ربطوا هاتف ابن الصديق بجهاز الإنصات، وسجلوا مكالماته مع اگديرة. كان بينهما اتصال مستمر، ويبدو أن عبد الرزاق لعب دور الوسيط بين أ. م. ش. والديوان الملكي.

[15] – يبدو أن قادة أ. م. ش. رفضوا السماح لمناضلي أ. و. ق. ش. بربط اتصال مباشر مع أعضاء النقابة.

[16] – بعد إقالة أ. و. ق. ش. من الحكومة، انسحب منه بعض مؤيديه المتحمسين، بعد نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1960، ونذكر منهم بوطالب وابن سودة والتهامي الوزاني. لذلك لا نجد ذكراً لهؤلاء عند حدوث القطيعة بين أ. و. ق. ش. و. أ. م. ش..

[17] – جاء في جريدة "أخبار الدنيا" في عددها في 25 مايو/أيار من سنة 1962، أن شبان الحزب والنقابة (المهدي العلوي، والهاشمي بناني ومحمد الحبيب وإبراهيم الباعمراني، ومحمد الباهي وأحمد شاكر والتهامي عمار)، طالبوا بعد إضراب ديسمبر/ كانون الأول بعقد مؤتمر خدمة لوحدة الحزب. وعقد المؤتمر في الفترة نفسها التي انعقد فيها مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالجزائر والاتحاد الاشتراكي العربي بمصر. وقد أبرز ابن بركة مغزى هذا التزامن، وتكلم عن دور المغرب في "الثورة الكبرى من كوبا إلى الصين".

[18] – ابن بركة، **الاختيار الثوري في المغرب**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1966، ص. 40، 1976، 1977.

[19] – انظر مقررات المؤتمر الثاني في : المهدي بن بركة، **الاختيار الثوري في المغرب**، ص. 143-154. وقد جاء في أحد المقررات : "أنه يستحيل بصفة موضوعية متابعة سياسة هادفة في التحرير الوطني وإصلاح الأنظمة الاقتصادية داخل حكم عتيق فاقد لكل امتداد شعبي، وفي نطاق إدارة متحجرة غير مسؤولة ومتعفنة". ص. 152.

[20]– CHAMBERGEAT, « Les élections communales au Maroc », *A.A.N.*, vol. 2, 1963, p. 123.

وهذه المدن : الدار البيضاء والرباط وطنجة ومكناس و آسفي والقنيطرة و اليوسفية ومراكش.

[21] – حول هذا الموضوع، وكذلك من أجل تلخيص عام للمشاكل الداخلية لـ أ. م. ش، انظر :

« Pour imposer la démocratie intérieure au sein de notre centrale, l'U.M.T. », *La Voix du Postier*, Bulletin intérieure de la Fédération du Personnel des P.T.T. édition, spéciales, septembre 1965, p.12.

[22]– Ibid., p. 13.

[23]– Lettre d'Abderazak au ministre, ibid., pp. 20-21.

[24]– Ibid., p. 32.

[25] – حكم على بنجلون في يونيو/ حزيران من سنة 1966 بسنة سجناً، ومنع من الإقامة بالدار البيضاء والرباط.

وبعدما نفذت عقوبته، فتح عمر بنجلون مكتباً للمحاماة بالدار البيضاء، ومازال عضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان أخوه أحمد أحد المتهمين الرئيسيين في محاكمة مراكش، وقد سلمته السلطات الإسبانية برفقة سعيد بونعيلات.

[26] – حول مطالب أ. م. ش. انظر : *l'Avant-Garde*, 20 août 1966.

وقد عقدت الجامعة المستقلة مؤتمرها الثاني في مارس/ أذار من سنة 1967، انظر : جريدة **المحرر** 24 مارس 1967.

[27] – في تلك الفترة حدثت إضرابات طلابية في الرباط وغيرها، لكن، حسبما علمت، لم يثر اختفاء ابن بركة أي مظاهرة.

[28] – يوجد النص في : *Maroc Informations*, 16 novembre 1965, p.1.

[29] – ليس هناك اختلاف بين الحزب والنقابة، هناك فقط اختلاف بين مسيري أ. و. ق. ش. : هذا ما يقوله بعض القادة النقابيين الأعضاء في الكتابة العامة لـ أ. و. ق. ش. (ابن الصديق وعبد الرزاق) وبعض السياسيين المقربين من أ. م. ش. (عبد الله إبراهيم والمعطي بو عبيد والتهامي عمار). وهم يدافعون عن هذا الوهم على الرغم من أن اللجنة التنفيذية لـ أ. و. ق. ش.، لم تعقد أي اجتماع منذ سنة 1962 بسبب غياب ممثلي : أ. م. ش.

تخلى في سنة 1970، وربما قبلها، المعطي بوعبيد والتهامي عمار عن كل نشاط سياسي، ولا شك أن السبب يكمن بالنسبة للأول، في مصاهرته للعائلة المالكة.

[30]– *Maroc Informations*, 15 novembre 1965, p. 1.

[31] – مقابلة مع امحمد بوستة، الرباط، 21 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1966.

[32] – جريدة **العلم**، 3 مايو/ أيار 1966. و *L'Avant-Garde,* 4 mars 1966.

[33] – *L'Avant-Garde*, 6 mars 1966.

يبدو من الصعب تحديد الأهداف الحقيقية التي كان يتوخاها عبد الله إبراهيم. فقد بدأ بتنظيم مناقشات موسعة مع موظفي وزارة التربية الوطنية (انظر جريدة **المساء**، 17 يونيو/ حزيران 1966)، لكن سفره إلى الخارج أدى إلى تباطؤ هذه النشاطات.

[34] – مقابلة مع عبد الله إبراهيم، الدار البيضاء، 24 يناير/ كانون الثاني من سنة 1967.

[35] – حللت في مكان آخر مفهوم هامشية برامج أ. و. ق. ش. انظر :

« Marginal Politics and Elite Manipulation in Morocco », *European Journal of Sociology*, vol.8, n°1, 1967, pp. 94-111.

[36] – La situation politique au Maroc, *Maghreb*. N° 23, pp. 7-10.

[37] – Louis GRAVIER, *Le Monde*, 13-14 août 1967, p. 4.

الفصل الثاني عشر

عوامل الانقسام في الحركة الشعبية

لقد ساهم القصر بحظ وافر في انقسام النخبة الوطنية، إلا أن ذلك الانقسام لم يكن كافياً لتزويد النظام بما كان يرغب فيه من السلطة وهامش المناورة. وقد ظل الملك في حاجة إلى إقامة تماسك بين أتباعه، كي يضع في مواجهة الوطنيين قوة ذات مصداقية. لقد بدأ هذا المسلسل قبل الانشقاق الفعلي لحزب الاستقلال : تمثلت البداية في إنشاء أحزاب جديدة وائتلافات جديدة، وفي مساندة المجموعات الموالية للنظام التي كانت موجودة آنذاك. لم تحظ هذه العناصر الجديدة من النسق الانقسامي حتى الآن بما يكفي من التحليل. وسأحاول سد بعض هذه الثغرات في هذا الفصل والفصل القادم، على أنني سأركز اهتمامي على الحركة الشعبية، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. على الرغم من كثرة التفاصيل التي سأوردها للتوثيق، يجب أن لا يغيب عن بالنا أن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة محدد في السلوك السياسي للنخبة. ومن هذه الزاوية، فقد تميز أتباع الملك بالقابلية نفسها للانقسام الداخلي التي نجدها عند النخبة الوطنية، ونلاحظ كذلك أن المجموعتين عانتا من الجمود بسبب الخيارات الصعبة نفسها.

يتردد المرء في الإقرار بأن الملك ومساعديه الأقربين هيأوا منذ الرجوع من المنفى، خطة منهجية لفرض وتدعيم سيطرة العرش. لكن الدهاء السياسي ليس تفسيراً كافياً لنجاح القصر، وينطبق الحكم نفسه على الحظ الصرف، على الرغم من أن الأحداث سارت أحياناً في اتجاه مصالح القصر. شهدت سنة 1956، قطيعة واضحة بين الملك وحزب الاستقلال. وبما أن الملكية كانت تريد تعزيز سلطتها على المغرب المستقل، فقد كان عليها أن تبعد

أولئك الذين بإمكانهم أن يثيروا الشغب. ولقد توفق الملك في ذلك، حيث أصبح حزب الاستقلال عاجزاً عن فرض إرادته على العرش، وعندما حاول ذلك أسرع في اتجاه انقسامه. أراد القصر أن يذكي الحركة الداخلية التي أدت بحزب الاستقلال إلى الانفجار، فاكتفى بمضايقة البعض، وتشجيع البعض الآخر بالقدر المناسب. لكن ذلك لم يشكل إلا عملاً سلبياً، وكان الملك في حاجة إلى أن يجمع حوله رجالاً ومجموعات يربطهم بالقصر ولاء غير مشروط. وكانت هذه المهمة تتطلب من الملك تدخلاً أكثر مباشرة من التدخل الذي ساهم في تقسيم حزب الاستقلال. كان على القصر أن يعمل سراً على تقارب مجموعات الأتباع الواحدة. وكانت هناك أرضية جاهزة لهذا الالتقاء، فالكل يتضايق من غطرسة حزب الاستقلال، وادعائه لاحتكار الشعور الوطني والعمل الوطني، كما أنه كان يذكر الذين لم يعملوا في صفوفه أن لا حق لهم في ثمار الانتصار، ويتعلق الأمر بالمناصب الوزارية المتنوعة التي تغذي علاقات الأنصار. ومهما بلغت مطالب وادعاءات حزب الاستقلال من الصحة، فإن القصر كان عازماً على الاحتفاظ بمراقبة ذلك المورد.

كان عليه في البداية أن يحافظ على وجود المنظمات المنافسة لحزب الاستقلال، وتتلخص في حزب الشورى والاستقلال (الحسن الوزاني) والأحرار المستقلين (رشيد ملين ورضا اگديرة). وقد عومل هذان الحزبان بسخاء عند تكوين الحكومة الأولى التي ترأسها مبارك البكاي. واستفاد حزب الشورى والاستقلال بصفة خاصة من تلك الوضعية، حيث قوي نفوذه في البوادي خلال الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة. ومن المفيد أن نتساءل عن أسباب تلك الظاهرة. لقد سبق لبعض الشخصيات في البادية أن شاركت في الحركة الوطنية، واعترفت بالتالي بزعامة حزب الاستقلال. لكن إذا استثنينا بعض مجموعات المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فإننا نجد أن البوادي عامة قد ظلت على هامش الكفاح الوطني. من الصعب أن نعمم ونتكلم بدقة عن ردود فعل القبائل. لقد رأينا فيما سبق أن الأعيان المحليين يستطيعون أن يواجهوا المجموعة التي ينتمون إليها من دون الحصول على الموافقة الصريحة من كل أعضائها ؛ فإذا عرفوا كيف يرتبون تحالفاتهم وشبكات مؤيديهم، لن يتجرأ الكثير على معارضة توجيهاتهم لما لها من قوة إكراه معنوي (العار).

ما هي دوافع قادة البوادي آنذاك ؟ لقد تركوا على الهامش في فترة الحصول على الاستقلال، وأدوا بذلك ثمن موقفهم السابق تجاه حزب الاستقلال. ورغم وجود الحسن اليوسي على رأس وزارة الداخلية في الحكومة الأولى، تسلل رجال حزب الاستقلال إلى البوادي، من موظفي وزارتي الداخلية والأشغال العمومية إلى منظمي الحزب. كانوا يحتقرون أعيان البوادي ويحقدون عليهم. لقد أخَلَّ هؤلاء الدخلاء المتطاولون على أشكال التحالفات التي تكونت بعناية في عهد الحماية، بشبكات المؤيدين المحليين، وأظهروا بصفة عامة جهلاً كبيراً للعوائد السياسية في العالم القروي. بدأ الأعيان يحتجون ضد "الاستعمار الفاسي" ويبحثون عن سند يحميهم من سيطرة حزب الاستقلال. وظهر حزب الشورى والاستقلال الذي حظي بثقة الملك، بمثابة الحزب المؤهل لتلك المهمة، إذ أصبح يتوفر على ستة وزراء. وكان حزباً "فاسياً" مثل حزب الاستقلال، بل ربما أكثر منه، لكن هذا الجانب لم يثر الانتباه. كان الحزب صالحاً لأمر معين، وتلك هي المسألة الأولى التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار الحلفاء والمسيرين.

من الطريف حقا أن يتولى حسن الوزاني الزعامة في منطقة أمازيغية، ومع ذلك فقد لعب هذا الدور خلال سنتي 1956 و1957. كانت الجيوب التابعة لحزب الشورى والاستقلال متفرقة عبر الأطلس المتوسط وتافيلالت، والريف. وتأتي غرابة هذا الوضع من أن عدداً من الشخصيات الأمازيغية كانت تتطلع إلى الزعامة السياسية على الصعيد الوطني. لقد أضحى الملك واعياً أن المناطق التي كانت فيما مضى بلاد السيبة قابلة للاستغلال ما دامت تقاوم تغلغل حزب الاستقلال.. راجت الشائعات آنذاك عن إنشاء حزب قروي كبير، إلا أن المشروع لم يجد طريقه إلى التطبيق. ومن المحتمل أن تكون فكرة إنشاء حزب منافس لحزب الاستقلال قد ساورت جل كبار قادة القبائل : أمهروق من زيان، وعدى أوبيهي من أيت إزدگ، وموحا أو سعيد من أيت ويرة، والحسن اليوسي من أيت يوسي. وكان الملك يفضل أن تأتي المبادرة من مبارك البكاي أو الحسن اليوسي، لكن لم يجرؤ أي منهما على الانتقال إلى العمل.

لقد غلب التهور على التظاهرة الأولى التي عبرت عن الشعور المعادي لحزب الاستقلال، ونعني تمرد عدي أوبيهي عامل إقليم تافيلالت الذي حظي بتشجيع الحسن اليوسي.

خرج معظم الأطراف (الوجهاء والأمازيغ، والملك وكذلك الفرنسيون) من هذا الحدث في حالة يرثى لها، و لم يستثن إلا حزب الاستقلال. حذفت في سنة 1956، المحاكم العرفية في المناطق الناطقة بالأمازيغية وعوضت بمحاكم ابتدائية "محاكم السدد"، وأصبح القضاة الجدد يملكون في الميدان الجنائي، السلطة القضائية التي كانت بيد الباشوات والقواد في عهد الحماية. وقد ساد الظن بأن رجال القضاء الجدد بالبادية ينتمون إلى حزب الاستقلال[1]. كان عدي أوبيهي يتصرف في إقليمه كأنه إقطاعة شخصية، لكن أسس قوته أصبحت مهددة بسبب تضاؤل سلطاته الإدارية والقضائية، وسلطات أتباعه. واتضحت مخاوفه حين عين إدريس المحمدي في مكان الحسن اليوسي على رأس وزارة الداخلية في مايو / أيار من سنة 1956 [2]. لم يبق لعدي أوبيهي والحسن اليوسي إلا أن يبحثا عن وسيلة لإيقاف المد الاستقلالي.

وفقاً لقاعدة اللعبة المعتادة، صادف الوقت الذي حدد لبداية العملية، ذهاب الملك للقيام بجولة في البحر الأبيض المتوسط. أقدم عدي أوبيهي، في 17 يناير/ كانون الثاني من سنة 1957، بعد أن حصل على أسلحة بواسطة ضباط فرنسيين، على إغلاق مكتب حزب الاستقلال بميدلت، وسجن جميع المذنبين- في رأيه- بمن فيهم ضابط الشرطة والقاضي. ووضعت ميدلت والريش، وهما في قلب الإقليم في حالة دفاع. وأعلن عدي أوبيهي أن همه الوحيد، يكمن في الدفاع عن العرش وحمايته من دسائس الحكومة. ونظراً لغياب الملك، أرسل الأمير مولاي الحسن كتيبتين من الجيش الملكي لإعادة النظام، وبعد مدة قصيرة استسلم العامل المتمرد، حيث وعده الجنرال الكتاني بالأمان.

ألقت الشهادات التي أدلي بها في محاكمة عدي أوبيهي في يناير/ كانون الثاني من سنة 1959 بعض الأضواء على دوافع التمرد. ولا تخلو فترة المحاكمة من دلالة. كانت منطقة الريف منتفضة، وكان القانون التأسيسي للحركة الشعبية ينتظر موافقة الحكومة. واتضح طوال المحاكمة، أن عدي أوبيهي استعمل حزب الشورى والاستقلال لمقاومة توغل حزب الاستقلال في إقليمه[3]. رافع الوزاني، أحد قادة حزب الشورى والاستقلال لصالح عدي أو بيهي. وكشفت شهادة بوتولوت، قائد تالسنت وأحد أنصار عدي أوبيهي، عن السذاجة السياسية التي تميز القرويين[4]. أكد بوتولوت كراهيته لحزب الاستقلال، واحتج ضد وجود قضاة استقلاليين بإقليم تافيلالت، مع أنه كان عضواً في حزب الاستقلال فيما بين سنوات

1947 و1955. كانت المشكلة في الواقع أبعد من أن تطرح بهذا الشكل، وعناصرها لا تكمن لا في الاستعمار الفاسي، ولا في تغلغل الحضريين. كان قائد ميدلت في فترة التمرد استقلالياً ينحدر في الوقت نفسه من دوار تاشاويت الذي يقع على بعد كيلومترين من ميدلت. ومعظم القضاة الذين أدلوا بشهاداتهم حول سوء معاملة عدي أو بيهي كانوا أمازيغيين وبعضهم من قدماء تلامذة أزرو. كان الرهان الحقيقي يكمن في المحافظة على شبكة أنصار عدي أوبيهي، و لم تكن التناقضات بين العرب والأمازيغ من جهة، وبين حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال من جهة أخرى، سوى أوراق استعملت لخدمة ذلك الهدف.

أراد حزب الاستقلال بتياريه أن يستغل المحاكمة لتشويه سمعة معارضيه في البادية، وبذلك تزاح العراقيل التي وضعها هؤلاء أمام توسع الحزب في قطاعاتهم. اتهمت عدة شخصيات أمازيغية بالاشتراك في انتفاضة عدي أوبيهي، وزكى الحسن اليوسي ما جاء في صك الاتهام عندما فر من المغرب في فترة المحاكمة. وأدانت النيابة العامة أو الهادي أحرضان (أخ مؤسس الحركة الشعبية)، وأخ القائد أوفقير[5]، والإخوة التمسماني من منطقة الريف الشرقي. وقد كان الحكم بالإعدام الذي أصدرته المحكمة في حق عدي أوبيهي ولحسن اليوسي، نوعاً من التنبيه الموجه إلى القصر بعدم التدخل في القضايا السياسية[6]. ذلك أن الملك أسكن عدي أوبيهي في قصر الرباط خلال الأشهر الستة التي تلت استسلامه[7]، واحتفظ بالحسن اليوسي في مجلس العرش إلى أن فر إلى إسبانيا.

لقد أثار عدي أوبيهي الانتباه إلى الاستياء الذي كان سائداً في عدة مناطق بالمغرب. واتضح كذلك أن قدماء الأعيان لم يحسنوا استغلال الاستياء بطريقة فعالة. وقلق المحجوبي أحرضان، عامل إقليم الرباط آنذاك، لسوء تصرف حلفائه. لم يكن يتوفر على ثرواتهم أو شهرتهم، و لم يكن القصر يعلق عليه آمالا كبيرة[8]. لكنه قرر مع ذلك أن يعجل بالأحداث. فطوال الأشهر التي تلت اعتقال عدي أوبيهي، راجت الشائعات بإلحاح عن إنشاء حزب جديد[9]. من الأكيد أن البكاي واليوسي والوزاني والملك كانوا على علم بالمشروع، لكن أحرضان والدكتور الخطيب كانا المحركين الأساسيين. أعلن في أكتوبر من سنة 1957، عن تأسيس الحركة الشعبية في مناشير تحمل توقيع حدو "الريفي"، وهو في الواقع حدو أبرقاش :

أصله من الحسيمة، خريج جامعة القرويين، والرئيس الحالي للحركة الشعبية. وبعد مضي شهر تقريباً عقد أحرضان ندوة صحفية، وأعلن عن تبنيه للحزب الجديد وصرح قائلا : "نحن لم نكافح من أجل الاستقلال لكي نفقد حريتنا". ومع أن إدريس المحمدي صديق لأحرضان، وإن سبق له أن عرفه بالخطيب، فقد اضطر إلى إقالته من مهامه كعامل للإقليم، لأن نشاطاته السياسية لا تتلاءم مع مهام الوظيفة التي يحتلها[10].

لم تكن للحزب الجديد ميزانية ولا برنامج، إلا أنه كان ينقصه فقط الاعتراف القانوني. وكان مؤسسوه عبارة عن مبتدئين لا خبرة لهم، إلى درجة أنهم ظلوا باستمرار يعيدون تحرير القانون التأسيسي للحزب، وكانوا يجهلون المسطرة الإدارية التي يجب اتباعها في تسجيله. واستغل الموظفون "الاستقلاليون" هذه الوضعية فأثاروا بعض الجزئيات القانونية، وجمدوا الاعتراف بالحزب لمدة شهور. حظي الحزب برضى عدد كبير من الناس، بمن فيهم الملك والأمير، لكن البعض مال إلى الاعتقاد بأن أحرضان لا يتوفر على المهارة اللازمة لإنجاح العملية. وقدم القصر تشجيعاته، كما هي عادته، دون أن يخاطر بالإعلان عن مساندته الرسمية. لم يكن للندوة الصحفية دور حاسم في التعجيل بالأحداث، وظل المشروع يطبخ في الخفاء حتى شهر أبريل / نيسان من سنة 1958. وفي هذا التاريخ، أيد الوزير الأول البكاي ملتمساً وقعته بعض الشخصيات السياسية (نذكر منها الوزاني والخطيب وأحرضان)، يتضمن الاحتجاج ضد عدم تمتع المغاربة بكامل حقهم في تأسيس الجمعيات، في وقت اقتربت فيه الانتخابات البلدية والقروية. وكان الرهان الحقيقي للعملية يكمن في الاعتراف بشرعية الحركة الشعبية. وقدم البكاي[11] استقالته للتعبير عن تضامنه مع الحزب الجديد.

شهدت عدة مناطق بالمغرب، وخاصة في الريف، حوادث ذات أهمية محدودة : إغلاق مكاتب حزب الاستقلال، بالإضافة إلى تعرض الموظفين المحليين للاعتداء. ودل كل هذا على التوتر السائد في البوادي، ورغبة سكانها في المشاركة بقسط أوفر في تسيير شؤون البلاد. وقد عانت حكومة بلافريج، خلال صيف سنة 1958، من حوادث مماثلة لا تخلو "عفويتها" من الشبهات. لقد عبر عن استياء البوادي المزعوم، الذي كان مبرراً لوجود الحركة الشعبية[12] من خلال نقل جثمان عباس المساعدي من فاس إلى أجدير. كانت

أجدير[13] -الواقعة في منطقة قبائل گزناية- فيما مضى مركز نشاطات جيش التحرير، وقد تحول المساعدي في التصور الشعبي، إلى الشهيد الذي ذهب ضحية طموحات وتطلعات الهيمنة لحزب الاستقلال. لقد طلب الخطيب وأحرضان الترخيص بنقل الجثة فرفض الطلب. وعلى الرغم من ذلك، أقدما على إعادة الدفن في أكتوبر سنة 1958، حيث صادف الذكرى الثالثة لاندلاع المقاومة المسلحة. وحضر التظاهرة **5000** شخص[14]. وحاول المهدي الصقلي، المفتش العام في وزارة الداخلية (وهو "ابن تملالي") أن يشتت الجمهور، لكن تدخله زاد في تأزيم الوضع، حيث اضطر إلى الاستعانة بعناصر من القوات المساعدة، و لم يتم تفريق المظاهرة إلا بعد إراقة الدماء. وفي اليوم التالي، جمع الملك كلا من الصقلي والعراقي (حاكم المدينة)، وتقرر اعتقال الخطيب وأحرضان وعبد الله الوگوتي[15] بتهمة نقل جثمان بصفة غير قانونية.

ظهرت بعد تلك الاعتقالات، ثلاث حركات عصيان في البوادي أقلقت المسؤولين خلال مدة تزيد على ثلاثة أشهر[16]. كانت منطقة الريف، وخاصة ناحية بني ورياغل وگزناية، المركز الرئيسي للاضطرابات. لكن ظهرت عصابات مسلحة في مناطق أخرى أيضاً : حول أولماس (قرية أحرضان) تحت قيادة ابن الميلودي، وفي بني ورايين (جنوب تازة) تحت قيادة موحا أوحدو. وفيما يخص علاقة الاضطرابات باعتقال قادة الحركة الشعبية الثلاثة، فإنها تصح بالنسبة للمنطقتين الأوليتين أكثر مما تصح بالنسبة للمنطقة الثالثة. ونضيف أن تلك الأحداث صادفت انشقاق حزب الاستقلال، والأزمة الحكومية الطويلة التي دامت خلال فترة نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1958. كما أن الانتفاضة المسلحة في الشمال عجلت باستقالة بوعبيد من حكومة بلافريج.

حوّل الخطيب وأحرضان والوگوتي سجنهم خلال شهرين، إلى منتدى، واستقبلوا عدداً من السياسيين المرتبكين الذين كانوا يزورونهم لتأمين المستقبل. اعتقد بعض "الاستقلاليين" أن تلك الاعتقالات سوف تخنق الحركة الشعبية في المهد، إلا أن العكس هو الذي حصل. أرسلت ثلاث كتائب في 3 أكتوبر/ تشرين الأول، ضد ابن الميلودي وأنصاره الزموريين في جبل خروبة جنوب أولماس، وأخمدت الانتفاضة هناك بصفة نهائية. لكن الغليان استمر في منطقة الريف. ووزعت مناشير تهدد بهجوم القبائل على فاس إذا لم يطلق سراح الخطيب

وأحرضان[17]. وكلف وزير الدفاع، أحمد اليزيدي، بمهمة لدى بني ورياغل، فتوجه وفد من هؤلاء إلى الملك في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني، وقدم له عريضة ولائحة من المطالب[18]. وترأس عبد الرحمن أنگاي (رئيس الديوان الملكي) لجنة ملكية بعثت إلى منطقة الاضطرابات للقيام باستطلاع حول حقيقة الشعور الشعبي. أطلق سراح الخطيب وأحرضان والوگوتي دون محاكمة في 3 ديسمبر/كانون الأول، كان المغرب آنذاك من دون حكومة، وكان التحقيق جارياً في منطقة الاضطرابات. وسافر الخطيب وأحرضان إلى مدريد لأسباب غامضة، بعد أن عقدا ندوة صحفية بفندق حسان. وبعد مرور أسبوع، قدمت اللجنة الملكية إلى محمد الخامس خلاصاتها الأولى، وسردت أهم مآخذ سكان الريف. كان سكان الشمال يعانون من الشعور بالضياع والحرمان، ويرون أن الاستقلال لم يعد عليهم بالمنافع التي استفاد منها إخوانهم في الجنوب. واشتكوا كذلك من البطالة التي كانت ناتجة عن عدة عوامل، من بينها استحالة إمكانية الذهاب للعمل في الجزائر، والتوقف عن العمل الذي حصل لعدد من الجنود العاملين في الجيوش الإسبانية والفرنسية. واستنكر الريفيون الحيف الجبائي، وقلة المستشفيات والطرق والمدارس والسدود، وضآلة القروض الفلاحية، وبطء الإدارة. وصرح أنگاي في بلاغ رسمي أن السكان في كل مكان حلوا به، بإقليم الناظور والحسيمة وتازة، كانوا يطالبونه بتعيين إداريين نزهاء، بغض النظر عن مناطقهم. وعلى هؤلاء الموظفين أن يكونوا غير متسيسين. ويتعين على الدولة أن تفصل بعض العناصر المتسيسة التي "تجاوزت" حدود سلطاتها الإدارية[19]. اعتبرت هذه المطالب مشروعة[20]، وفي 25 ديسمبر/ كانون الأول، عين على رأس وزارة البريد ضابط ريفي : النقيب المذبوح[21]. وهكذا انتهت المرحلة الأولى من انتفاضة الريف.

التزمت حكومة عبد الله إبراهيم، وكانت آنذاك حديثة التكوين، بمعالجة بعض الصعوبات التي طرحها إدماج اقتصاد المنطقة الشمالية (الإسبانية سابقاً) في اقتصاد المنطقة الجنوبي (الفرنسية سابقاً). كانت المشاكل متعددة. فالإسبانيون لم يقوموا بمجهودات كبيرة لتنمية المنطقة الخاضعة لهم، مما يعكس الوضع العام للاقتصاد الإسباني نفسه. وكان استغلال الموارد المعدنية والفلاحية هناك أضعف بكثير من الإنجازات الفرنسية في المنطقة الجنوبية، كما أن الإسبانيين أهملوا بناء المدارس والطرق وتجهيزات الموانئ. كانت المنطقتان تعيشان

بوتيرتين مختلفتين، لذلك يتطلب إدماجهما تقديم مساعدات هامة لأقل المنطقتين نمواً. ارتفعت الأثمان في المنطقة الشمالية، ارتفاعاً حاداً بسبب إدخال عملة المنطقة الجنوبية التي كانت تابعة للفرنك الفرنسي. كما تمت مراقبة شديدة لمنع استغلال الغابات للرعي، أو جمع الحطب للتدفئة، ومنعت الدولة في الوقت نفسه زراعة وتجارة الكيف. وفقدت طنجة صبغتها الدولية، فبدأت الشركات الأجنبية تغلق مكاتبها مما حرم سكان المدينة من أهم مجالات الشغل. وازدادت حدة البطالة بسبب إغلاق الحدود مع الجزائر. وباختصار، كان سكان الشمال يعتبرون أن الاستقلال لم يحمل سوى طوفاناً من الجنوبيين المتعجرفين، جاؤوا لإدارة المنطقة دون أن يوفروا لها رؤوس الأموال الضرورية لكي تتغلب على أزمتها الاقتصادية.

اعتقد الكل أن وعود عبد الله إبراهيم سوف تهدئ غضب الريفيين، وأن سفر الخطيب وأحرضان إلى إسبانيا سيضع حداً للمشكلة التي أثاراها. إلا أن القبائل شنت معركة جديدة تطلبت تدخلاً عسكرياً جدياً. تختلف خصائص المرحلة الثانية من الانتفاضة عن خصائص المرحلة الأولى، وتستحق أن نقوم بوقفة تحليلية لكي نفهم التناقضات التي تكتنف التفسيرات التي أعطيت لأحداث شتاء سنة 1958 و1959.

لاحظ گيلنر (Gellner) أن الانتفاضتين تتضمنان مظهرين، على الأقل، أثارا انتباهه لكونهما، ليست لهما سابقة تاريخية : هناك من جهة، السهولة التي تم بها قمعهما، وهناك من جهة أخرى، التسامح الذي عومل به زعماء الانتفاضتين[22]. وعلل گيلنر هذا الخروج عن قواعد اللعبة التقليدية بظهور عوائد سياسية جديدة، فقد أصبح القادة يكونون شبكات من الأنصار تتجاوز تفرعاتها حدود العاصمة، وتتداخل أحياناً مع الجهاز الإداري، ويصبح بالتالي من الضروري امتحان تلك الشبكات، وإثبات وجودها للبرهنة على النفوذ الكامن لدى "رئيسها". ولا تطول تلك التظاهرات بل يوقفها "الرئيس" بنفسه بمجرد الحصول على المفعول المنشود، ويعمل آنذاك ما في وسعه كي يُعامل المسؤولون المحليون بتساهل[23]. لذلك عارض گيلنر بعض التحاليل حول الوضعية في منطقة الريف التي اعتبرت تلك الانتفاضات بمثابة "محاولات قامت بها القبائل لاستعادة استقلالها السابق"[24].

ينطبق في الواقع، التحليلان معاً على انتفاضة الريف، أي التحليل الذي يتبناه گيلنر والتحليل الذي يدحضه. ويختلف الأمر حسب المرحلة التي نتكلم عليها. فالمرحلة الأولى،

التي دامت من ربيع سنة 1958، إلى نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة نفسها، يمكن تأويلها، وفق أطروحة گيلنر، باعتبارها تعبيراً عن وجود "جهاز عصبي سياسي"، بينما تصح الأطروحة الثانية (أي استعادة القبائل لاستقلالها) لفهم المرحلة الثانية، وخاصة يناير/ كانون الثاني من سنة 1959. لقد انساقت قبائل بني ورياغل[25]، أو على الأقل جزء هام منها، مع نزعة السيبة. وتزعم هذه المرحلة محمد الحاج سلهام، الذي عرف في الصحافة باسم أمزيان، وكان مقدم فرقة بني عياش[26] من بني ورياغل، والتحق به مسعود أقجاج، رئيس فرقة گزناية. وساعدهما عبد الله الصنهاجي الذي كان يقود العمليات بناحية الناضور، ويحتمل أنه كان على اتصال بإسبانيا، وأن الإسبانيين حاولوا تزويد المتمردين بالسلاح[27]. ويبدو أن بني ورياغل ناصروا الحاج سلهام لأنه وعدهم بكمية هامة من الأسلحة، لكنه لم يستطع أن يفي بالتزاماته. خلافاً للمرحلة الأولى من الانتفاضة، لم تكن المرحلة الثانية انفجاراً خاضعاً في انطلاقتها وتوقفها لإرادة خاصة، لقد ذهب سلهام وأنصاره ضحية الاندفاع، وقمعوا من دون شفقة.

وجه الملك إنذاراً نهائياً إلى قبائل الريف، وأمرهم بوضع السلاح في 7 يناير/ كانون الثاني عند الساعة الثانية عشرة زوالاً. تجاهل سلهام وأقجاج الإنذار في البداية، لكن هذا الأخير استسلم بعد مرور بضعة أيام. وحررت بعض فرق القوات المسلحة الملكية مطار أمزورن قرب الحسيمة. واستعملت المدفعية والقصف ضد المتمردين، في 3 يناير/كانون الثاني، وصل الأمير مولاي الحسن إلى تطوان لقيادة العمليات العسكرية. وانطلقت فرق من المشاة من تطوان ووجدة والناضور في اتجاه أراضي بني ورياغل[28]. دخل مولاي الحسن وعبد الله إبراهيم إلى الحسيمة في 16 يناير/ كانون الثاني، وفر سلهام إلى إسبانيا، وعاد الهدوء في نهاية يناير/ كانون الثاني. يصعب إعطاء رقم دقيق عن عدد الضحايا، لكن بعض الذين شاركوا في الأحداث اعترفوا بأن القمع كان أكثر عنفاً مما قيل في البداية.

وعلى الرغم من قيام الريفيين بهذه التحركات غير المتوقعة، كان الظرف سانحاً لانطلاقة حزب سياسي قروي. حصلت الحركة الشعبية في هذا السياق على الاعتراف القانوني في فبراير/ شباط من سنة 1959، لكن المؤتمر التأسيسي لم ينعقد إلا في نوفمبر/ تشرين الثاني. تشكلت خلال هذه الفترة الفاصلة، لجنة تسيير مؤقتة تكلفت بتحرير برنامج الحزب،

وبالبحث عن الدعم المالي. ربما ساهم القصر في هذا الدعم، لكن الحركة الشعبية عانت باستمرار من المشاكل المالية، وكانت دائماً على حافة الانهيار المالي. ولم يفرض الحزب الجديد مشاركة مادية على أعضائه، لأنه كان يقرن تلك المشاركة بممارسات حزب الاستقلال. كان في استطاعة البكاي، بصفته رئيساً لجمعية قدماء المحاربين ومعطوبي الحرب (حوالي 000 100 عضو) أن يشجع أعضاء تلك الهيئة على تقديم الهبات إلى الحزب[29]. وتبرعت بعض الشخصيات مثل أب ادريس الشرادى والدكتور الخطيب بمبالغ مالية. وتجنب مؤسسو الحزب اللجوء إلى عائلتي اليوسي وأمهروق، وذلك تهرباً من وقوع الحزب تحت سيطرة كتلة قبائل الأطلس المتوسط، أو سيطرة أولئك الذين كان ينعتهم حزب الاستقلال بالعناصر "الإقطاعية". ونضيف هنا أن اليوسي لم يؤيد نقل جثة عباس المساعدي، بل طلب من أنصاره من أيت يوسي أن لا يحضروا مؤتمر التشييع بأجدير[30].

عقدت الحركة الشعبية مؤتمرها التأسيسي ما بين 9 و11 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1959، أي بعد مرور سنتين على الندوة الصحفية التي عقدها أحرضان، بعد مرور شهرين على المؤتمر الأول للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. حاول ابن بركة أن يكسب عدداً من أنصار الحزب الجديد، لكنه لم ينجح، هناك فقط حالة عبد الله الصنهاجي الذي التحق لمدة قصيرة بصفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفيما يتعلق بأحرضان فلم يميز بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بل كان يقابلهما بالعداء نفسه.

كانت "الاشتراكية الإسلامية"[31] قاعدة البرنامج الذي قدم أمام أعضاء مؤتمر الرباط. وهذه الإيديولوجية، بغض النظر عن قيمتها، تؤكد لنا بروز ظاهرة جديدة : وهي أن الإعلان عن الأفكار الاشتراكية، لم يعد فقط مسألة مسموحاً بها، بل أصبح ورقة سياسية رابحة. وشكلت الاشتراكية الإسلامية من جديد شعار المؤتمر الثاني للحركة الشعبية الذي انعقد في أكتوبر/تشرين الأول من سنة 1962. وكان الحزب يسعى من خلال الإعلان عن هذا المبدأ، إلى الدفاع عن مصالح البوادي، ولم يتراجع عن تعلقه العنيد بالهوية "الأمازيغية".

فقد ورد على سبيل المثال، في برنامج من سنة 1959،[32] ما يلي :

"يجب أن تكون الجماعة الخلية الحية المحلية، وكذلك الأراضي الجماعية، أساسين لبناء الاشتراكية".

وورد من جديد في برنامج سنة 1962 [33] هذه القولة :

"... اشتراكية في إطار الاشتراكية الإسلامية، ووفق ميول الشعب المغربي التي تشكل الأراضي الجماعية والتويزة بقايا بليغة".

وتمشياً مع مذهبها، طالبت الحركة الشعبية بتوزيع أراضي الدولة، وأراضي الأحباس على القبائل والجماعات المحلية.

جعلت الحركة الشعبية من الهوية الأمازيغية موضوعاً ملازماً لها. وقد طالبت باستمرار بوضع برنامج لتعليم اللهجات البربرية "للمحافظة على وحدة البلاد"[34]. وقد زادت وفاة عدي أوبيهي في اعتزاز أحرضان بهويته الأمازيغية. وفي اجتماع انعقد بصفرو[35]، دافع عن أجداده وقال : إن السيبة لم تكن قائمة في السابق ضد السلاطين، بل ضد وسطائهم المتعفنين. وتعرض لعدي أوبيهي، فأشاد بخصاله الحربية، ونفى عنه صفة الخيانة، بدليل أنه لم يشعل حرباً بين الإخوة، وأكد أن عدي أوبيهي توصل بالسلاح من الفرنسيين، وقال إنه لم تكن هناك أسلحة أخرى للدفاع عن الملك. وانتقد فصل السلطات القضائية الذي تم سنة 1956 بالصيغة التالية : "في الواقع، لما كنا نحتكم إلى إزرف (العرف)، كانت وضعيتنا أفضل مما هي عليه الآن. لقد تسبب الانحرافيون في تشويه العدالة الإسلامية".

ظلت المساندة اللامشروطة للملكية عقيدة الحزب المركزية. ففي مؤتمر سنة 1959. تحدث الخطيب بإسهام عن التعلق بالعرش : الحافز الذي كان وراء نضال جيش التحرير الذي كان وفاؤه ومشاعره الدينية محط احتقار "المثقفين المتأوربيين"، لكن الشجاعة وروح التضحية اللذين يتحلى بهما الشعب انتصرا على الرغم من "أشباه المثقفين" و "قرارات التكفير التي أصدرها سفراؤنا في المنفى". كان الانتقاد يستهدف بوضوح قادة حزب الاستقلال الذين اتخذوا خلال عام 1955، موقفاً غامضاً إزاء استعمال العنف، وقد كان انضمام عدد هام من المقاومين إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مسألة محرجة، لذلك طالب المؤتمر بتشتيت العصابات المسلحة التي تعيث فساداً في البلاد (وهنا إشارة لجيش تحرير الجنوب)، وبمحاكمة قادتها.

بعد مؤتمر سنة 1959 [36]، اهتم المؤسسون بتنظيم الحزب الجديد. ففتحت المكاتب في جميع المناطق، ونظمت الاجتماعات عبر البلاد خلال شتاء وخريف سنة 1960، وكان

الهدف المباشر يكمن في حضور الانتخابات البلدية والقروية والبروز فيها. لكن الظرف لم يكن مواتياً للتطور السياسي، و لم يفز الحزب إلا بـ 7% من المقاعد، وقد وجد السند الأساسي في الشمال (وجدة، وتازة، والناضور) وفي إقليم بني ملال، و لم يكن في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب[37]. ربما ساندت الحركة الشعبية بعض مرشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمعاكسة حزب الاستقلال، لكن يجب أن نضيف أن منطقة الريف كانت تحت النظام العسكري منذ خريف سنة 1958، وأن جميع الأحزاب تعرضت للمنع في ناحية الحسيمة، حيث امتنع 57% من الناخبين عن التصويت.

عقد الحزب مؤتمره الثاني في أكتوبر/ تشرين الثاني من سنة 1962، بمدينة مراكش التي عرفت تزايداً ملحوظاً في نفوذه. طالب المؤتمرون بالملكية الدستورية، وسوف يتحقق هذا المطلب بعد ستة أشهر، وأعادوا تأكيد تأييدهم اللامشروط للعرش. واحتفظ الدكتور الخطيب بمنصب رئيس المجلس الوطني، وأحرضان بمنصب الكاتب العام. وانتخب المؤتمرون (وعددهم 2 000) مجلساً وطنياً يتكون من 118 عضواً، ولجنة مركزية من 21 عضواً لعبت خلال السنوات التالية دور العمود الفقري للحزب.

نجد في "النقاش عن المعاز" صورة معبرة عن الجو الذي يسود تجمعات الحركة الشعبية، حيث تأخذ الاقتناعات المتحمسة أحياناً أشكالاً تعبيرية طريفة. فقد تعرض قادة الحركة الشعبية بإسهاب لفضائل الاشتراكية الإسلامية، لكنهم لاحظوا أن اهتمام المؤتمرين تركز أكثر على مشاكل تربية الماعز، وخاصة التعسف الذي يتصرف به حرّاس الغابات، فهم يمنعون الماعز من الرعي بالقرب من الأشجار. ويبدو أن أحرضان تدخل بلهجة حازمة لتوضيح أهمية الماعز الإسباني الذي لا يأكل أوراق الأشجار ولا قشرها، وهكذا حصل أحرضان على لقب "رجل المعاز".

أشارت قرارات مؤتمر سنة 1962، بإلحاح إلى غياب ممثلي البوادي في الحكومة، وطالبت من جديد بإنشاء وزارة الشؤون القروية. كان الخطيب وأحرضان عضوين في أول حكومة كونها الحسن الثاني في يونيو/ حزيران من سنة 1961، كان الأول وزير الدولة المكلفة بالشؤون الإفريقية، والثاني وزير الدفاع. لكن هذين المنصبين لم يوفرا للحركة الشعبية سوى مشاركة هامشية في تسيير الشؤون الداخلية، بخلاف الأحزاب الأخرى التي

كانت تتمتع بنصيب يفوق وزنها الحقيقي. هدد الخطيب وأحرضان الملك بالاستقالة في صيف سنة 1962، إذا لم تتحسن وضعية حزبهما. قوبلت استقالتهما بالرفض، و لم تلب رغباتهما في الحين. لكن قبل استفتاء ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962، عين الخطيب وزيراً للصحة في 18 أكتوبر/ تشرين الثاني، مكان يوسف بلعباس من حزب الاستقلال. وفي 20 غشت /آب من سنة 1964 تم إرضاء رغبات الحزب بتعيين أحرضان على رأس وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، وخلفه في ذلك المنصب، في فبراير/ شباط سنة 1966، حدو الشيگر[38] الذي ينتمي أيضاً للحركة الشعبية.

لقد رأينا فيما سبق أن الملكية تسعى إلى الحفاظ على التوازن بين جميع التشكيلات السياسية : يجب أن لا تتقوى أي منها أكثر من اللازم، ويجب أن لا تختفي أي منها بصفة نهائية. وتنطبق هذه السياسة على أحزاب المعارضة، مثلما تنطبق على الأحزاب الموالية للعرش. وعلى أي حال، فإن التسميات السياسية لا تؤخذ بمأخذ الجد، وتتمثل الحكمة عند الملك في تغاضي الطرف، بل تشجيع الشقاق، حتى بين الجماعات التي لا يشك في ولائها للقصر. وإذا كان اليسار المغربي عرضة للتدمير، فإن اليمين ليس في وضع أفضل.

انكشفت عند تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في سنة 1963، الصراعات الشخصية الحتمية التي ظلت كامنة من قبل داخل الحركة الشعبية. تكون لأول مرة ائتلاف بين قوى يوحدها تأييد العرش. أعلن رضا اگد يرة، منشط الائتلاف في مارس/آذار 1963، عن تأسيسي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وصادف الإعلان ذهاب الملك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في زيارة رسمية. وضمت الجبهة الحزب الدستوري الديموقراطي[39] والأحرار المستقلين والحركة الشعبية، وعدة شخصيات سياسية مستقلة. ويقال إن قادة الحركة الشعبية لم يشاركوا في الائتلاف الجديد إلا بعد إلحاح من الملك. ولم يكن المحجوبي أحرضان متحمساً، لأنه كان دائماً ينفر من التحالف مع مجموعات أخرى، لكونه مبتدئاً في السياسة، حيث كان يتضايق من سياسيي المدن البارعين في الجدل، وكان اگد يرة نموذجاً منهم. وزادت قلة معرفة أحرضان باللغة العربية الفحصى في تحفظه. وكان شديد الغيرة على استقلال الحركة الشعبية التي كان يعتبرها بمثابة إنجازه الشخصي. وكان يكرر أمام أتباعه أنه يتخوف من التيهان في مستنقعات السياسة، وأنه

يرفض وضع مصير الحركة بين أيدي سياسيين مخادعين. كان الخطيب صديقاً لأحرضان، لكنه لم يكن يوافق دائماً على قراراته الاندفاعية، ولم يكن مطمئناً للميول "الأمازيغية" التي ازدادت هيمنتها على الحزب. وعلى الرغم من منطقة الريف التي كانت تشكل قاعدته السياسية الرئيسية، لم يكن في استطاعة الخطيب أن يدعي انتماءه للأمازيغية. فقد ترعرع في الجديدة، وتابع دراسته الطبية في فرنسا، وكان بذلك ينتمي إلى النخبة الحضرية. لكنه كان هو الآخر متحفظاً إزاء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية.

كان إذن تحالف الحركة الشعبية مع اگديرة مشوباً بالتحفظ. وقد عبر عبد الله الوگوتي عن معارضته المطلقة للتحالف، مما جعل قادة الحركة الشعبية يفكرون في طرده منها. وفيما يخص أحرضان، فكان يرافق الملك في واشنطن بصفته وزير الدفاع. وبعد عودته، لاحظ أن الخطيب عقد صفقة مع اگديرة، وأنه في طريق إدماج الحركة الشعبية في الجبهة. كان اگديرة يرغب بالفعل في أن يجعل من الجبهة حزباً سياسياً موحداً، لذلك شك أحرضان في أن يكون الخطيب قد دبر مع اگديرة إلحاق الحركة الشعبية بالجبهة، مما سيؤدي حتماً إلى إقصاء كاتبها العام[40].

ازدادت حدة الخلافات داخل الحركة الشعبية عند اختيار المرشحين للانتخابات التشريعية وفي فترة الانتخابات نفسها، ولم يقبل أحرضان لائحة مرشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية إلا بعد مفاوضات شاقة. ومع ذلك خالف الاتفاق عدد من المرشحين، وتقدموا باسم الحركة الشعبية، ونذكر منهم على سبيل المثال : الوگوتي في أحفير. ثم جاء الانتصار السهل الذي أحرزه الخطيب في أكنول، وانهزام أحرضان في خنيفرة، ليزيدا في تدهور الوضع داخل الحركة الشعبية.

ساهمت بداية الحياة البرلمانية في بلورة الخلافات داخل الحركة، ففي 13 فبراير/ شباط من سنة 1963، كون الملك حكومة تضم عدة وزراء منهزمين في الانتخابات، ومن بينهم أحرضان. واعتبر منتخبو الجبهة في تلك التعيينات حيفاً واضحاً. وقد برز من بينهم الدكتور الخطيب الذي أبعد من الحكومة، وانتخب رئيساً لمجلس النواب[41] مع أن أخاه كان وزير الداخلية. وكان انتخاب الخطيب في الواقع، نتيجة لاتفاق تكتيكي مع اگديرة الذي كان

يبحث عن شخصية قادرة على مراقبة مجموعة الحركة الشعبية داخل البرلمان. ويتعلق الأمر بأربعين نائباً، أي الأغلبية داخل الأغلبية، ولم يكن معظمهم مستعدين لأن يوافقوا بطريقة عمياء على قرارات الحكومة، حيث كانوا يواجهون وزراء يرفضهم ناخبون ميالون إلى احتقار البرلمان.

كان نواب الحركة الشعبية يأملون في أن يحقق لهم أحرضان المكافأة المناسبة لخدماتهم. وقد استمر هذا الأخير في انتقاد الطريقة التي تجاوز بها اگديرة الحركة الشعبية، حيث خص مجموعته بالامتيازات التي يجب أن تعود للأغلبية[42]. وظل أحرضان يذكر اگديرة بوزن الحركة الشعبية داخل مجموعة نواب الجبهة : "نحن قد أتينا بالزرع وأنتم أتيتم بالكيس".

لقد ضعف التماسك داخل الائتلاف تدريجياً، وفي يناير/كانون الثاني من سنة 1964، في وسط الدورة البرلمانية، طلب أحرضان من أتباعه أن ينفصلوا عن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وكان رد فعل اگديرة تأسيس حزب جديد، الحزب الاشتراكي الديموقراطي، في 14 أبريل/ نيسان. ينتمي هذا الحزب الجديد اسمياً إلى الائتلاف، ويضم جميع وزراء الجبهة ونوابها الذين ليسوا أعضاء في الحركة الشعبية. وكان عبد الرحمن الخطيب من بين مؤسسي الحزب الاشتراكي الديموقراطي، مما أكد شكوك أحرضان حول وجود اتفاق سري بين اگديرة والخطيب. وكان أحرضان على عادته، يعبر عن الوضعية بمثل يشير إلى الأسلوب "الرباطي" الذي يميز الحزب الاشتراكي الديموقراطي: "إننا لم ننتصر على الطالعة لينتصر علينا بوقرون"[43]. وبلغ التوتر قمته خلال الدورة البرلمانية الثانية، حين قدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ملتمس الرقابة ضد السياسة الاقتصادية للحكومة. قرر حزب الاستقلال، كما كان منتظراً، أن يصوت لصالح الملتمس، لكن عدداً من نواب الأغلبية قرروا إبعاد جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بصدد المسألة المطروحة. وصرح حسين حسون أن الملتمس يحظى بتأييد الكثير من نواب الحركة الشعبية، وأنه من الخطأ أن تعتقد الحكومة أن الأغلبية سوف تقف بجانبها بصفة أوتوماتيكية. لم يبق آنذاك للنظام إلا أن يقدم الضمانات لتهدئة التوتر : وافق أحرضان والخطيب على مبدأ تعديل وزاري في يوليو/ تموز، وأثيرت بعض الأسماء مثل الوگوتي، والشرادي، وبوخرطة. وفي الشهر التالي، حيث كان الخطيب بالخارج، عوض أحرضان هؤلاء بعبد السلام بن عيسى وحدو الشيگر.

وعُيِّنَ هذان الأخيران ضمن الحكومة التي كونت في 20 غشت/ آب من سنة 1964، الأول نائب كاتب الدولة مكلفاً بالمقاومة، والثاني وزير البريد، وقد سبق لأحرضان أن عين وزيراً للفلاحة. وعم الآخرين شعور بالخيانة، أي الخطيب، بالإضافة إلى الوگوتي والشرادي وبوخرطة.

تجمعت نواة من نواب الحركة الشعبية حول الوگوتي، الذي كان يترأس في كثير من الأحيان الدورات البرلمانية بصفته نائب رئيس مجلس البرلمان. وعملت تلك المجموعة، بإيعاز من الخطيب، على عرقلة أعمال الحكومة. أقال محمد بنهيمة وزير الأشغال العمومية في شتاء 1964–1965، إدريس الشرادي من منصب مدير الخطوط الجوية الملكية المغربية، باعتبارها مؤسسة تابعة لوزارة الأشغال العمومية. ولما عرضت ميزانية الأشغال العمومية أمام أنظار البرلمان في 25 يناير/ كانون الثاني، صوت 15 نائباً من الأغلبية ضدها. لقد اعتاد نواب الحركة الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يصوتوا ضد جميع اقتراحات الحكومة، وتمكنوا بفضل الأصوات الجديدة أن يهزموا الحكومة. بدأت في تلك الفترة الجماعة المنشقة ترمي أحرضان بجميع النعوت المشينة : الدكتاتورية، والعنصرية، والمغالاة في الدعوة الأمازيغية[44] إلخ... وشعر الخطيب بالإحراج، فكون لجنة تحكيم، لكن أنصار أحرضان أصدروا، بعد أسبوع، جريد أسبوعية جديدة تحت عنوان "الحركة" لمعارضة جريدة "المغرب العربي" التي ظلت بين أيدي الخطيب، الناطق الرسمي بلسان الحزب.

أثير مشروع ملتمس رقابة من جديد، بعد الأحداث التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في مارس/ آذار من سنة 1965، وبرز الخطيب في الواجهة. وفقد الحسن الثاني آنذاك ثقة أغلبيته البرلمانية، وارتأى تكوين حكومة "وحدة وطنية"[45]، واقترح رئاستها على الخطيب، لكن هذا الأخير بالغ في وضع الشروط لمشاركته. اقترح حزب الاستقلال في 19 مايو/ أيار، تعديلاً لقانون الصحافة، يقضي بمنع الأجانب من النشر بالمغرب. وعرض الاقتراح للتصويت في 7 يونيو/ حزيران، وكان الوگوتي يترأس المناقشات. ورغم الاقتراح المضاد الذي قدمته الجبهة، صودق على الاقتراح الاستقلالي بـ 55 صوتاً ضد 22 صوتاً. فانهزمت الحكومة مرة أخرى بسبب المنشقين عن الأغلبية، الذين امتنعوا عن التصويت. لم يطل تردد الملك، وأعلن هذا الأخير في اليوم نفسه حل البرلمان وقيام حالة الاستثناء[46].

استنكر الخطيب قرار الملك بصفة علنية، حيث أكد أن الأغلبية مازالت مؤهلة للبقاء، وأن المؤسسات البرلمانية لم تكن في خطر[47].

قبل أحرضان المشاركة في الحكومة التي ترأسها الملك، بينما تملص الخطيب بدعوى المرض عندما استدعي للاستشارة. وحصل أحرضان على موافقة أغلبية اللجنة المركزية للحركة الشعبية، حين أعلن أمامهم، في 12 يونيو/ حزيران، عن نيته ونية الشيگر في المشاركة في الحكومة الجديدة. واحتج كل من الخطيب وبوخرطة والإخوة الوگوتي ومحمد البكاي، وانسحبوا بعنف من الاجتماع. آنذاك، طرد أحرضان الوگوتيين وبوخرطة من الحزب، لكنه لم يمس الخطيب، بهدف الحفاظ على وحدة الحزب، وكذلك البكاي، نظراً لسمعته الشخصية. واستنكر الخطيب، على أعمدة "المغرب العربي"، "الروح القبلية" التي ينم عنها سلوك أحرضان، وطالب بعقد مؤتمر وطني للفصل في مسألة الشخصيات التي طردت من الحزب. وبعد أسبوع انحاز الجنرال أوفقير[48] في هذا الخلاف، حيث أمر بإغلاق مكاتب جريدة الخطيب، وراج في أثناء الصيف أن الخطيب ينوي تأسيس حزب جديد يدعمه الاتحاد المغربي للشغل[49]. ومرت سنتان (1965–1966) ولم يحدث أي شيء ملموس بعد كل هذه الشائعات، وظل الفريقان يتصادمان فيما بينهما : فريق يطالب بعقد مؤتمر وطني، والفريق الآخر ينفي ضرورة انعقاده، ويتهم أنصار الخطيب خصومهم بالانتهازية والتمسك بالامتيازات المتصلة بالمناصب الحكومية[50]، ويرد أنصار أحرضان بأن "الخطيبيين" لم يترعجوا إلا لفقدان تعويضاتهم البرلمانية[51]. وقام بين الفريقين صراع حول مراقبة أعضاء الحزب. لكن، طبقاً لعادة المغاربة، لم يرغب إلا القليلون في الالتزام قبل انتصار أحد الطرفين.

استغل أحرضان فرصة قيام الخطيب برحلة رسمية إلى المملكة العربية السعودية، فقام بتحرك حاسم. دعا بغتة لعقد المؤتمر الوطني الخامس للحركة الشعبية بالقنيطرة في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966. من الصعب أن نقول أين انعقد المؤتمران الثالث والرابع ؟... وقد اتخذ أحرضان قراره بعد اجتماع بالرباط ضم أنصار الخطيب في 17 أكتوبر/ تشرين الأول. وقد لاحظ هؤلاء أن الحزب لم يعقد مؤتمره منذ أربع سنوات. وبما أن القانون التأسيسي للحزب ينص على انتخاب الكاتب العام مرة كل سنتين، فقد استخلص المجتمعون أن أحرضان لم يعد الكاتب العام للحزب منذ سنين خلت، وانتخبوا الخطيب كاتباً عاماً

مؤقتاً، وتأكد انفصال الاتجاهين خلال المؤتمر المباغت. ونظراً لتحكم أحرضان في المؤتمرين، انتخبت لجنة مركزية جديدة موالية له. وأصبح حدو أبركاش رئيساً للحركة الشعبية. وطالب المؤتمر بإنهاء حالة الاستثناء، وكان يهدف من وراء هذا الموقف إلى احتواء الموقف الذي عبر عنه الخطيب من قبل. ولم يكن بإمكان الخطيب إلا أن يقر بالأمر الواقع، فأسس في فبراير/ شباط من سنة 1967، الحركة الشعبية الديموقراطية. لم يقم هذا الحزب الجديد بنشاط يذكر حتى الآن، لكنه يمثل بيدقاً جديداً على رقعة شطرنج الملك.



انشقاق الحركة الشعبية

رسم كاريكاتوري : ظهر في جريدة الكواليس 3 ديسمبر1965

عحوبي أحرضان على اليمين يصرح : وللي بغايمشي، يجيبه الخطيب : الله يهنيه.
يظهر الخطيب في حلة البورجوازي مرفهاً، بلباس فاخر، يقود معزاة سمينة (الرمز الذي صار مميزاً للحزب) متجهــاً
حـ مدينة الجديدة مسقط رأسه، بينما يظهر أحرضان الطفل المعوز، بنعليه، وبيده معزاة هزيلة، سائراً في اتجاه ناحية
خميسات، منطقة مسقط رأسه ودائرة نفوذه السياسي، وعلى صدره صورة التاج، تشير إلى تعلقه ووفائه الكامل
سملكية.

(مازالت مجموعة الخطيب في حالة جمود، بخلاف مجموعة أحرضان التي كانت لها مساهمة كبيرة في الدعاية لفائدة الدستور في استفتاء سنة 1970، في الأطلس المتوسط الأمازيغي. وكان حدو الشيگر الممثل الوحيد للحركة الشعبية في الحكومة، حيث تقلد منصب وزير التعليم الابتدائي. وقد ضرب رقماً قياسياً في طول مدة احتفاظه بمنصبه الوزاري. وقد حصل منذ ذلك الحين، أن اقتسم أحرضان والخطيب امتيازاً لا يحسدا عليه، ذلك أنهما نالا في أثناء محاولة الانقلاب الأولى بقصر الصخيرات نصيباً من الإهانة التي صبها عليهما تلاميذ المدرسة العسكرية بأهرمومو. كما أن الملك استشار الزعيمين معاً حول إمكانية مشاركتهما في حكومة ائتلاف تتكلف بتهييء الانتخابات، وقبل كلاهما العرض في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1972)*.

نستطيع أن نلمس بعض العناصر من خلال استقراء المناورات الغامضة والمعقدة التي أحاطت بتكوين الحركة الشعبية وانشقاقها. فنحن نجد مرة أخرى تردد وتحفظ المغاربة المعتاد حين يتعلق الأمر باتخاذ المبادرة، وحتى حين يشعرون بضرورة تلك المبادرة. هكذا مرت شهور بين المحاولات الأولى لخلق حزب أمازيغي والإنشاء الفعلي للحركة الشعبية. وعلى منوال جميع التشكيلات السياسية، كانت الحركة الشعبية تشكل ائتلافاً لمجموعات من الأنصار، وقد تم ذلك بمشقة كبيرة، وليست تلك المجموعات مستعدة للتعاون، بل مستعدة للتعايش فقط. وقد تفاقم الخلاف داخل الحزب بالتدريج بين مارس/ آذار سنة 1963 (تاريخ تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) ويونيو/ حزيران من سنة 1965، حيث تم الإعلان عن حالة الاستثناء[52]، وفيما بعد اعترف بالخلاف بطريقة علنية. و لم يقرر أحرضان قطع العلاقات نهائياً مع الخطيب، إلا في نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1966. وأدى الانشقاق إلى النتيجة المعتادة : فقد نال الضعف من الطرفين، وفقد كلاهما عدداً من الأنصار. واستغل الملك هذا الوضع لاستقطاب أتباعه المفضلين : أي مجموعة من الأفراد الذين ليست لهم ارتباطات.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

هوامش الفصل الثاني عشر

[1] – كان عبد الكريم بنجلون (من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال) وزيراً للعدل في الفترة الممتدة ما بين 7 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1955 و 23 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1958.

[2] – يوجد عرض جيد لتمرد عدي أوبيهي في :
ZARTMAN, *Problems of New Power*, pp. 80-82.

[3] – يحكي محمد الحسن الوزاني، أن الفرنسيين أقالوا عدي أوبيهي من منصب قائد سنة 1947 أو سنة 1948، ونفوه إلى برشيد، وقد علم عدي أوبيهي أن أملاكه الواقعة قرب الريش تعرضت للنهب، وغضت السلطات الفرنسية الطرف عن ذلك، فدبر اتصالاً مع الوزاني الذي كان ينظم ح. ش. أ. بالدار البيضاء، فتكلف عبد القادر بنجلون (محام، وأحد قادة ح. ش. أ.) بالدفاع عن حقوق عدي أوبيهي. هكذا بدأ التعاون بين الوزاني وعامل تافيلالت، ويؤيد الأول بفخر تمرد الثاني ضد "ديكتاتورية الحزب الوحيد"، مقابلة مع محمد الحسن الوزاني 29 يونيو/ حزيران من سنة 1966، فاس.

[4] – حول شهادته، انظر : *Le Petit Marocain*, 5 janvier 1959. , p.3.

[5] – تنتمي عائلة أوفقير إلى ناحية بودنيب (بإقليم تافيلالت) حيث كان أب أوفقير قائداً. وكان أخ أوفقير كاتباً عاماً للعمالة في زمن ولاية عدي أوبيهي.

[6] – لم تعترف المحكمة بشرعية الأمان الذي منحه الجنرال الكتاني، فحكم بالإعدام على عدي أوبيهي ولحسن اليوسي (صدر الحكم غيابياً بالنسبة للثاني)، توفي عدي أوبيهي بالسجن في 30 يناير/ كانون الثاني من سنة 1961، أما اليوسي فكان بإسبانيا، وقد رخص له بالرجوع إلى المغرب في فبراير/ شباط سنة 1962.

[7]– *Le Petit Marocain*, 31 janvier 1959, p.3.

[8] – ينحدر أحرضان من قرية أولماس التي تقع في نقطة التقاء اتحادية قبيلتين : زيان وزمور القويتين. كان أحرضان نقيباً في "الجيش الفرنسي"، وكان قائداً لأولماس عندما نفي الملك في سنة 1953، وقد رفض إمضاء عريضة الگلاوي.

[9]– ASHFORD, *Political Change*, p. 320.

[10] – صرح أحرضان خلال مقابلة الرباط (18 أبريل / نيسان 1966) أن الحزب لم يكن بإمكانه أن يتكون لو لم يتصرف بتلك الطريقة، ذلك أنه لم يكن أحد على استعداد لأخذ المبادرة.

[11] – سبق للبكاي أن كان ضابطاً في الجيش الفرنسي وباشا لصفرو عندما نفي الملك. وقد رفض إمضاء عريضة الگلاوي، وقام بإقناع اليوسي (قائد صفرو آنذاك) باتخاذ الموقف نفسه. كان البكاي من أعيان بني يزناسن، وتوجد أملاك عائلته ببركان. توفي في أبريل /نيسان من سنة 1961.

[12] - باللغة الفرنسية في النص (المترجم).

[13] - لا يتعلق الأمر هنا بأجدير الواقعة بالقرب من الحسيمة التي كانت مركز عمليات عبد الكريم خلال حرب الريف.

[14] – من أجل المزيد من التفاصيل ، انظر :

ZARTMAN, *Problems of New Power*, p. 87-91, et aussi ASHFORD, *Political Change*, pp. 211-218, 319-326, voir aussi Jean LEFEVRE, *Le Monde*, 4 octobre 1958, p. 4.

[15] – عبد الله الوكوني من قدماء المقاومين، وقائد ممتاز سابق بإقليم وجدة، وينتمي إلى بني يزناسن. وقد استقال للاحتجاج ضد ممارسات عامل الإقليم، محمد ولد عمار الذي كان هو الآخر مقاوماً سابقاً، لكن من حزب الاستقلال. قيل إن كل الذين كانوا يتجرؤون على انتقاد الحزب تعرضوا لتعسفات العامل.

[16] – اندلعت انتفاضة رابعة في ناحية ميدلت، لكنها توقفت إثر إدانة المحكمة لـ عدي أوبيهي.

[17] – حرر المناشير حسين حسون (من قدماء رفاق أحرضان، وينتمي هو الآخر إلى منطقة أولماس) بمساعدة إدريس الشرادي. كان هذا الأخير على اتصال بالأمير مولاي الحسن وأحرضان. كان أبوه في السابق باشا لمدينة خريبكة، ويعتبر من المتعاونين مع الفرنسيين، إلا أنه تصالح فيما بعد مع الوطنيين.

[18]– D.H.M., et Jean LEFEVRE, *Le Monde*, 2-3 novembre 1958, p. 1.

[19] – حول تقرير اللجنة وتصريحات أنكاي، انظر :

Le Petit Marocain, 9-10 décembre 1958.

[20] – حول الاتهامات (المبررة) بضعف التأطير الإداري، انظر :

ASHFORD, « National Organization and Political Development in Morocco », *Il Politico*, vol. 28 n°2, 1963, pp. 372-373.

بلغت نسبة المناصب الشاغرة في وزار الداخلية 48 في المائة في الريف، و45 في المائة في العرائش و45 في المائة في الناضور، و40 في المائة في الشاون. ولم تكن هذه النسبة تتجاوز 31 في المائة في باقي مناطق المغرب.

[21] – النقيب المذبوح من قبيلة گزناية (دار القائد المذبوح) حيث شغل أبوه منصب قائد. ولا تخلو شعبية عائلته في الريف من إشكال، لأن أباه ساعد الفرنسيين في محاربتهم للبطل الريفي عبد الكريم. وقد شغل النقيب المذبوح منصب عامل إقليم أربع مرات.

[22]– Ernest GELLNER, Patterns of Rural Rebellion in Morocco Tribes as Minoroties , *European Journal of Sociology*, vol. 3, n°2, 1962, p. 297.

[23]– Ibid., pp. 310-311.

[24]– Ibid., p. 196.

[25] – يقول دفيد هارت إنه خلال هذه الانتفاضة، تصرف بنو ورياغل باعتبارهم جماعة متضامنة لأول مرة منذ حرب الريف.

[26] – يوجد وصف لسلهام في مجلة المشاهد، الرباط، مجلد رقم : 4، عدد : 62، 1959، ص. 10.

[27]– Jean LEFEVRE, *Le Monde*, 9 janvier 1959, et 18 janvier 1959.

[28]– ZARTMAN, *Problems…*, p. 90.

[29] – أصبح أحرضان رئيساً للجمعية بعد وفاة البكاي.

[30] – استقيت معظم معلوماتي حول الحركة الشعبية من مجموع مقابلاتي التي أجريتها مع : المحجوبي أحرضان، وعبد الكريم الخطيب، وحسين حسون، ومحمد بوخرطة، ومصطفى العلوي، وعمر الشتوكي، وادريس الشرادي، ومحمد حسن الوزاني، وباتريس بلاك بلير. (Patrice BLAQUE-BELAIR)

[31] – كان البكاي حاضراً في المؤتمر بصفته ملاحظاً، انظر كراسته :

Congrès constitutif du Mouvement populaire, Mouvement Populaire, Rabat, 1959.

وقد حضر البكاي بصفته متعاطفاً.

[32]– Loc. Cit.

[33] – تعد التويزة من الناحية المبدئية، شكلاً من أشكال العمل التطوعي والجماعي الذي يتم في شكل مشاركة في الأشغال ذات المنفعة العامة (إصلاح الطرق، وقنوات الري، وبناء المخازن الجماعية، إلخ...). وقد حول بعض القواد هذا التقليد إلى نوع من السخرة.

[34] – من مقررات مؤتمر سنة 1959.

[35] – يوجد النص في : *Traductions et analyses de la presse arabe*, 23 février 1961.

[36] – كان الوكوتي وأبرقاش مفتشين في الحزب، يساعدهما حسين حسون، ومولاي علي الزرهوني، وبوخرطة، والشرادي، ونجيب كروج، والطيب بلعربي.

[37] – CHAMBERGEAT, « les élections communales », *R.F.S.P.* p.113.

أكد محمد الخامس لقادة الحركة الشعبية أنه لن تجري انتخابات في المدى القريب. لكن انتصار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في انتخابات الغرف التجارية والصناعية أرغم الملك على التعجيل بالانتخابات المحلية لتكسير انطلاقة اليسار، ووجدت الحركة الشعبية نفسها مباغتة لتحضير الحملة الانتخابية.

[38] – عوض الشيگر بمحمد الزغاري في مارس/ آذار من سنة 1967.

[39] – لما التحق بو طالب، وابن سودة، والتهامي الوزاني بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تحول حزب الشورى والاستقلال إلى حزب الديموقراطي الدستوري.

[40] – أخبرني أحرضان، خلال مقابلة أجريتها معه (في 18 أبريل/ نيسان من سنة 1966 بالرباط) عن مشاكله مع الخطيب. وقدم الشيء نفسه تقريباً أمام المؤتمر الخامس للحركة الشعبية في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966. انظر جريدة الحركة الشعبية 11 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966.

[41] – كانت جبهة الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية تتوفر على الأغلبية النسبية في البرلمان (69 مقعداً من مجموع 144 مقعداً). وكان هناك 41 استقلالياً، و 28 من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، و6 من المحايدين . وينتمي حوالي 42 من نواب الجبهة إلى الحركة الشعبية.

[42] – تتكون أسماء الوزراء المرتبطين بجبهة الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية دون أن يكونوا أعضاء في الحركة الشعبية، من أحمد باحنيني، وفال ولد عمير، وعبد القادر بنجلون، وأحمد رضا اگديرة، وعبد الهادي بوطالب، ويوسف بلعباس، وادريس السلاوي، والتهامي الوزاني، ومولاي أحمد العلوي، ومحمد بن هيمة. وفيما يتعلق بالحركة الشعبية فلم تكن تتوفر إلا على وزيرين (المحجوبي أحرضان، وعبد الرحمن الخطيب)، وعضوين في منصب نيابة كتابة الدولة (حدو الشيگر، وعبد الرحمن الكوهن).

[43] – الطالعة، حي البورجوازية الفاسية وبوقرون حي النخبة الرباطية.

[44]_ «Ne tombons pas dans le régionalisme», *Jeune Afrique*, 24 janvier 1965, p. 15 Interview d'Abdallah LOUGOUTI.

[45] – أصدر الملك آنذاك عفوه عن كل الذين اعتقلوا بصدد مؤامرة سنة 1963، وشرع في التفاوض مع ابن بركة الذي كان مقيماً في أوروبا.

[46] – يوجد سرد موجز لحياة البرلمان في :

P. CHAMBERKGEAT, «Bilan de l'expérience parlementaire marocaine », *A.A.N.*, vol.4, 1965, pp. 101-116.

[47] – يتمتع الملك، وفقاً للبند 35 من الدستور، بحق إعلان حالة الاستثناء في حالة ما إذا "وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية".

[48] – لم يكن الخطيب في موقع مناسب كي يطالب بعقد مؤتمر، كما هو الشأن بالنسبة لأحرضان، إذ لم ير ضرورة ذلك حين طرحت مسألة انضمام الحركة الشعبية إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. راجع جريدة "**المغرب العربي**"، 3 يوليو/ تموز سنة 1965.

[49] – قام الخطيب بمدح الاتحاد المغربي للشغل، وطالب بوحدة الطبقة العاملة. وكان الهدف من مقالـــه في الواقع إثارة أحرضان، واتحاد نقابات العمال الأحرار الذي أسسه حسين حسون من الحركة الشعبية.

[50] – كان عدد من أنصار أحرضان يشغلون مناصب رسمية : الشرادي، وحسون، والكوهن، والرحمـــاني، والزرهوني، وبلعربي، والرحالي.

[51] – لم يجد أنصار الخطيب صعوبة للاعتراف بصحة هذه التهمة.

[52] – حول برنامج الحزب الجديد، انظر جريدة "**المساء**"، 4 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966.

الفصل الثالث عشر

عوامل الانقسام في
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية

هناك ظاهرة ثابتة في الحياة السياسية المغربية : كل وضعية لا تتوازن فيها القوى المتصارعة تؤدى عفوياً إلى مسلسل تصحيحي يعيد التوازن. تحركت في سنة 1956، شخصيات ومجموعات للعمل من أجل مواجهة سيطرة حزب الاستقلال، واضعة أمام أعينها هدفاً أولياً إن لم يكن الوحيد، يتجلى في إضعاف يديه وتكبيلهما، وكان القصر متورطاً في هذه العملية بشكل مباشر، إلا أن كثرة الإرادات الحسنة التي كانت ترغب في إضعاف حزب الاستقلال أعفته بأن يضع يديه بشكل مفضوح في هذا الصدد. وكان اگديرة أحد الخصوم العنيدين "لدكتاتورية الحزب الوحيد".

كان على حزب اگديرة، الذي يتكون بصفة رئيسية من مثقفي الرباط، أن يلعب إزاء النخبة الحضرية الدور نفسه الذي لعبته الحركة الشعبية إزاء النخبة القروية. فقد شكل نقطة التقاء للذين لم يجدوا مكانهم داخل حزب الاستقلال، أو للذين نبذهم هذا الأخير . وعانى اگديرة، مثل أحرضان والخطيب، من صعوبة كسب الأنصار، إلا أن أصعب مهمة آنذاك تكمن في تكوين ائتلاف حضري – قروي. لم تكن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في أساسها سوى تكتل هش بين الحركة الشعبية ذات الطابع القروي، وأنصار اگديرة الحضريين. وقد فكرت عدة شخصيات من قبل في تكوين تكتل مماثل، إلا أن أفق انتصار

حزب الاستقلال في الانتخابات التشريعية لسنة 1963، حفز تلك الشخصيات إلى التجمع لمدة معينة. ثم جاء مشكل اختيار المرشحين للانتخابات، وفيما بعد صعب التحكم في التكتل داخل البرلمان الجديد، فأدى كل ذلك إلى تفسخ ج. د. م. د. سنقوم في هذا الفصل بتحليل سريع للانتخابات والتجربة البرلمانية القصيرة، نظراً للأهمية الكبرى التي اكتسبتها في تطور ج. د. م. د.

تحول في سنة 1955، "أصدقاء رشيد ملين" (ما يشبه نادياً يتكون من بعض السياسيين بالرباط) إلى حزب سياسي : الأحرار المستقلون. وحصل هذا الحزب على وزارة في الحكومة الأولى : أي وزارة الإعلام التي أسندت إلى رضا اگديرة. ودخل ملين إلى الحكومة الثانية وزيراً للوظيفة العمومية. إلا أن اگديرة كانت له علاقات وثيقة مع القصر، حيث كان صديقاً للأمير مولاي الحسن. وحتى بعد إقصاء الأحرار المستقلين من الحكومة، في مايو/ أيار سنة 1958، ويونيو/ حزيران سنة 1961، ظل اگديرة على اتصال بالأمير الذي كان ديوانه آنذاك يناور في الخفاء لمضايقة حكومة عبد الله إبراهيم[1]. وعند اعتلاء مولاي الحسن العرش، أصبح اگديرة في الصدارة، ففي الفترة الممتدة ما بين سنة 1961 ونوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1963، شغل منصب مدير الديوان الملكي مع سلطات تعادل سلطات وزير أول[2]، وعين في الحقبة نفسها وزيراً للداخلية والفلاحة، واحتفظ بهذين المنصبين إلى حين انتخابات مايو/ أيار سنة 1963.

كان رشيد ملين المنظر السياسي للأحرار، من عائلة ذات صيت في الرباط، وقد شغل أبوه منصب وزير الأحباس تحت نظام الحماية. وكان "أصدقاؤه" أصغر منه سناً، وأكثر حيوية وطموحاً مما دفعهم فيما بعد إلى قطع الصلات به. كان جميع الأحرار من مدينة الرباط، بمن فيهم أصدقاء اگديرة وأنصار ملين، وكان بدر الدين السنوسي، من الدار البيضاء الاستثناء الوحيد، لكنه لم ينضم إلى الحزب إلا سنة 1958. وكان معظم أنصار الأحرار، تلاميذ في ثانوية مولاي يوسف، عند بدايات الحركة الوطنية، ولم يتأثروا قط بمؤسسي حزب الاستقلال : أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي. ولما انفجر الحزب الوطني في سنة 1937، لأسباب بدت لهم تافهة، ظل ملين بعيداً عن الصراع، واتخذ أنصاره الموقف نفسه.

لقد تابع معظم الأحرار دراستهم في فرنسا، شأنهم شأن قادة ا.و.ق.ش. لكن على عكس هؤلاء، تأثروا بالمذهب الليبرالي للحزب الراديكالي الفرنسي. واعتبروا بعد الحصول على الاستقلال أن الأحداث تجاوزت قيادة حزبهم، وأصبح اگديرة محرك المجموعة، وقد لاحظ أحد رفاقه أنه لعب بالنسبة للأحرار الدور نفسه الذي لعبه ابن بركة بالنسبة لحزب الاستقلال. وكان مفضل الشرقاوي ومحمد الزياني أحد أقرب مساعدي اگديرة، ونجد من بين أنصاره الأوفياء الأخوين بركاش، وعمر بن إبراهيم، والدكتور ابن بوشعيب، ومحمد الركراكي، والفاطمي بريطل، ومحمد بلگناوي.

تنص إحدى الأفكار الأساسية عند اگديرة، على أن المغرب لا يمكنه أن يحافظ على تماسكه إلا إذا وجدت فيه عدة مجموعات سياسية تتنافس حول السلطة الحكومية. وإذا ما هيمن حزب مّا، سوف يقضي على الاستقرار السياسي من وجهتين. قبل كل شيء إذا غابت ضرورة وجود حكم، لن تعود هناك حاجة إلى الملكية. وعلى العكس فقد أصبحت الملكية، بفعل دورها التاريخي والديني، رمزاً للوحدة الوطنية، وموطناً للإجماع الشعبي. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي حزب لا يمثل إلا نفسه أو بعض العناصر في مجتمع شديد التعقيد؛ ولا يمكنه أن يحافظ على هيمنته إلا إذا استعمل القوة، مما سيقود بصفة حتمية إلى شكل جديد من السيبة. ظل اگديرة وفياً لتحليله، وعمل دون هوادة على عرقلة هيمنة أي حزب من الأحزاب، وكان حزب الاستقلال يشكل أهم مصدر للخطر في رأيه. وهكذا جاء تأسيس ج.د.م.د. سنة 1963 تتويجاً لسلسلة من المبادرات بدأت منذ سنة 1958، قام بها كل من اگديرة ومغاربة آخرون يشاركونهم التخوف نفسه.

عرف الائتلاف عدة بدايات فاشلة انطلقت في كل مرة عند اقتراب الانتخابات. ظلت التشكيلات السياسية منذ سنة 1958، موضوعة في حالة انتظار بسبب الإعلان عن الانتخابات البلدية والقروية التي لم تتم إلا في سنة 1960. وبعد الاستفتاء حول الدستور الذي نظم سنة 1962، بدا أفق سلسلة من الانتخابات الوطنية والإقليمية والمهنية. وتعتبر ج. د. م. د. عند البعض مجرد تحالف انتخابي مؤقت، وذات أهداف دفاعية أساساً. ربما يكون هذا الحكم صحيحاً، لكن معظم التشكيلات السياسية المغربية ليست هي الأخرى سوى تكتلات مؤقتة ودفاعية. يشكل قرب الانتخابات العامل الوحيد الذي يبلور التكتل،

إذ تتجلى أهمية إجرائيتها في تحديد الجغرافية السياسية للبلاد. اعترف كل القادة السياسيين فيما بين عامي 1960، و 1963، ضمنياً بأن الانتخابات تمثل امتحاناً مقبولا لقوة كل واحد منهم. لا يجوز أن نحصر ج. د. م. د. في مجرد تكتل انتخابي، لأننا بذلك سنسيء تقدير أهمية الدور الذي أنيط به مهما كانت مدته قصيرة.

إذا عدنا مرة أخرى إلى أبريل/ نيسان من سنة 1958، نجد في التحالفات التي ساهمت في تكوين ج. د. م. د. بعد مرور خمس سنوات ما تزال في حالة جنينية. ففي 15 أبريل/ نيسان، توصل الرئيس البكاي بملتمس من الحسن الوزاني، وعبد الهادي بوطالب، والدكتور الخطيب، والمكي الناصري[3]، وأحرضان، ورشيد ملين، واكديرة. وكان هذان الأخيران وزيرين. وقد جاء الملتمس بالملاحظة التالية : إنه في الوقت الذي تقترب فيه الانتخابات، لا يتمتع جميع المغاربة بكامل حقوقهم الديموقراطية؛ حيث لا توجد هناك حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب. التزم موقعو الملتمس بالعمل جماعياً على ضمان مصالح مجموع المواطنين المغاربة، وطالبوا بقانون يحمي حقوقهم[4]. قدم البكاي الملتمس إلى الملك، وأعلن تأييده لما جاء فيه، ثم قدم استقالته.

لقد رأينا سابقاً أن الاعتراف بالقانون التأسيسي للحركة الشعبية كان في صلب هذه المناورة. أصبحت الحركة الشعبية حزباً معترفاً به بعد مرور حوالي سنة. كان الحماس في تلك الحقبة، إزاء الائتلاف يفتر كلما ابتعد أجل الانتخابات تحت حكومتي بلافريج وعبد الله إبراهيم؛ لكن المعادين لحزب الاستقلال، استيقظوا قبيل انتخابات سنة 1960. ففي 15 مايو/ أيار من سنة 1960، أمضى أحرضان والوزاني والبكاي محضر اتفاق ووحدة عمل بين الحركة الشعبية والحزب الديمقراطي الدستوري[5]. وقد تضمنت الوثيقة المطالبة باستقالة حكومة عبد الله إبراهيم، وتكوين حكومة ائتلافية (لبيت هذه الرغبات بعد بضعة أيام). والتزم الحزبان أن لا يشاركا في الحكومة إلا إذا اقترح ذلك عليهما معاً[6]، وأنشئت لجنة تنسيق مع كتابة بالدار البيضاء، يشرف عليهما إدريس الشرادي (ح. ش) ومحمد الشرقاوي (ح. د. د.)[7] وقد آمل البعض أن ذلك التحالف الانتخابي، من شأنه أن يؤدي إلى تكتل يضم الأحرار، لكن أحرضان رفض أن يضحي باستقلالية الحركة الشعبية[8].

لم يوظف التحالف بين ح. ش. وح. د. د. إلا في ظرف واحد. أنشأ الملك في نهاية غشت/ آب من سنة 1960، مجلس الدستور، يتكون من 78 عضواً، اختيروا ضمن الهيئات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك لتهييء مشروع دستور[9]. وانتخب المجلس رئيسه في يناير/ كانون الثاني من سنة 1960، وترشح لهذا المنصب محمد الزغاري وعلال الفاسي، وفاز هذا الأخير بسهولة بـ 44 صوتاً ضد 28 صوتاً. وبعد هذا الانتصار أعلن أحرضان ومعنينو، باسم حزبيهما عن انسحابهما من المجلس. وجاء هذا الانسحاب ليضاعف من نتائج غياب الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفقد مجلس الدستور بذلك تمثيليته وأصيب بالشلل. ثم كانت وفاة محمد الخامس بمثابة الضربة القاضية، ولم يدع المجلس للاجتماع بعد اعتلاء الحسن الثاني العرش.

استعادت حركة العداء لحزب الاستقلال[10] نشاطها والدستور المفكر فيه، وخاصة البنود المتعلقة ببرلمان يعتمد على نظام المجلسين. وبدلا من أن يقوم مجلس الدستور بمهمته، تم تحرير الدستور في الخفاء. ولا يتردد اگديرة ومساعدوه الأقربون في الاعتراف بمشاركتهم في تحرير الدستور. ولا شك في أن اگديرة كان ممن وضع البند الذي يمنع نظام الحزب الوحيد[11]، وقد ذكر مفضل الشرقاوي، أن ذلك البند كان تتويجاً لسبع سنوات من العمل المتواصل.

كان على اگديرة بعد الموافقة على الدستور، أن يحمي منجزاته. وقد انشغل على الخصوص بسلسلة الانتخابات التي كان من المنتظر أن تبدأ بعد مرور ستة أشهر على الاستفتاء وعبر عن ذلك بالقول : "لقد بنينا منزلاً من الممكن أن يسكنه أعداؤنا، فوجب علينا أن نترك مكاناً لأصدقائنا"[12]. هل كانت تخوفاته مبررة ؟ يجب علينا أن نجيب بالتأكيد على هذا السؤال. كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الحزب (الشرعي) الوحيد الذي عارض الدستور. ولم يلق من الاتحاد المغربي للشغل إلا مساندة فاترة، وقد ارتكزت معارضة ا.و.ق.ش. للدستور على عدة نقط : سرية التحضير، والسلطات "المفرطة" التي منحت للملك، والغموض الذي يحيط بحكومة مسؤولة، في آن واحد، أمام الملك وأمام البرلمان. ودعم ا. و. ق. ش. انتقاداته بفتوى أصدرها مولاي العربي العلوي، تتضمن إدانة لمبدأ الابن البكر الذي أبرزه القانون الجديد لوراثة العرش. لم تلق معارضة ا. و. ق. ش. للدستور تجاوباً قوياً في الأوساط الشعبية، إذ تمت الموافقة عليه بنسبة ساحقة. وبعد هذه الهزيمة، قرر

ا. و. ق. ش. تقديم مرشحيه للانتخابات التشريعية بهدف تعويض خسارته، لكنه لم يعلن عن نواياه إلا في شهر مايو/أيار من سنة 1963، أي بعد مرور مدة طويلة على تكوين ج. د. م. د.

بذل حزب الاستقلال جهوداً كبيرة لتشجيع الموافقة الشعبية على الدستور[13]. لكن اگديرة وآخرين أبدوا تشككهم في دوافع الاستقلاليين. لقد ادعى الحزب أن الفضل يعود إليه لنجاح الاستفتاء على مشروع الدستور، وبالتالي: سوف يحاول الحصول على الأغلبية في البرلمان، مما سيتيح له أن يعدل الدستور وفقا لرغباته. كان اگديرة خلال الأسابيع التي تلت الاستفتاء، يتخوف من قيام تحالف تكتيكي بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال في إطار تهييء الانتخابات التشريعية. لقد أصبح من اللازم أن يعود إلى الصواب، الحزب الذي ينسب لنفسه موافقة الشعب على الدستور، وهكذا دفع ثلاثة وزراء استقلاليين إلى الاستقالة (بوستة، والفاسي، والدويري). ولأول مرة منذ الاستقلال، لم يمثل حزب الاستقلال في الحكومة.

بدأت الشائعات تروج حول إنشاء حزب حكومي بعد الاستفتاء مباشرة. وبسبب الأسلوب الديغولي للدستور، ساد الظن أن الهيئة الجديدة سوف تحمل اسم "الاتحاد من أجل الملكية الجديدة". وفي الواقع، تقرر في البداية تسميتها بـ "الجبهة من أجل الملكية الدستورية". لقد شارك الحسن الثاني عن كثب في تهيء الجبهة، ولم يكن يجهل أن العرش كان داخل المعمعة. لكن تقرر في الأخير حذف كلمة "ملكية" كي لا يقحم اسم الملك[14]. وفي يناير/ كانون الثاني من سنة 1963، عين عمر ابن إبراهيم (من الأحرار المستقلين) مديراً للديوان الملكي الذي ظل اگديرة مديره العام. ولا يخفي اگديرة أن ج. د. م. د. لم تكن سوى وسيلة، لتجنب انتصار حزب الاستقلال في الانتخابات. كان بوده أن يبني تحالفاً أمتن، لكنه فهم أنه لا يمكن أن ينتظر أكثر من ذلك من شركائه في تلك الفترة. ومع ذلك كان الحزب الديمقراطي الدستوري والحركة الشعبية يعيران اهتماماً كبيراً لاحترام الملكية الدستورية. ولم يقرر الحلفاء إنجاز الوحدة[15] إلا حين دفعهم الملك إلى ذلك، وقد أعلن عدد من الوزراء انضمامهم بهدف الترويج للحزب الجديد. وما أن أنجزت عملية الائتلاف حتى بدأ يتفكك. وبهدف ضمان حصول ج. د. م. د. على الأغلبية في البرلمان، كبت لفرقاء

غيظهم الذي سببته طريقة اختيار المرشحين للانتخابات. وما لبثت الأحقاد الشخصية أن انكشفت أمام العموم.

كان من المنتظر أن تبدأ سلسلة الانتخابات، بالانتخابات البلدية والقروية، ثم تتلوها الانتخابات المهنية، فالانتخابات الإقليمية، ثم انتخاب مجلس المستشارين، وأخيراً مجلس النواب. وفي منتصف أبريل/ نيسان، أعاد الملك النظر في هذا التسلسل. وعلل قراره بنوع من العجرفة : قائلا : "ولذلك حرصنا على البداية به (مجلس النواب) آملين أن يساعد انتخابه على تصفية الجو السياسي في البلاد بسرعة، وتجنيبها امتداد الجدل العقيم الذي يضر بها ويسيء إليها"[16]، وأضاف أنه إذا كانت البلاد ترغب في الاستقرار الحكومي، عليها أن تنتخب "أغلبية قوية وقارة" في مجلس النواب. لم يذكر الملك أحداً، لكنه أوصى رعاياه بالتصويت" لفائدة أولئك الذين هم "مصممون – كما أنكم ونحن كذلك – على التشبث بتلك المبادئ والاتجاهات"[17].

وقبل الانتخابات بأسبوعين، تراجع ا.و.ق.ش. عن قراره بالمقاطعة، وقدم لائحة من المرشحين. وشرح موقفه قائلا : "... وها هي الجبهة التي أسسها القصر الملكي وتضم الخونة والمشبوهين والإقطاعيين والموظفين المتعفنين، قد أنشئت لضمان الاستقرار المطلوب...". "... وإننا نقول بكل صراحة لأولئك الذين يفكرون في دعوتنا لما يسمونه "وحدة وطنية" : لبس هناك أي وحدة وطنية ممكنة حول نظام إقطاعي (...) ما دام أحد أهدافنا المستعجلة هو محو هذا النظام"[18]. كان يبدو أن الوضعية تتطلب تحالفاً مع حزب الاستقلال، لكن اتضح أن هناك عقبات يصعب تجاوزها. لم يكن من السهل على الحزبين أن يتناسيا الكلام الجارح الذي تبادلاه خلال حملة الاستفتاء. وزيادة على ذلك لقد كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقتنعاً بأن حزب الاستقلال، بعد نجاحه في الاستفتاء وانهزام خصمه، سوف يتباهى بأدنى نجاح لمرشحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إذا ما تم الاتفاق[19]. مع ذلك، فقد اتفق الحزبان على أن لا يقدما مرشحيهما البارزين في المقاطعات نفسها.

لم يكن أي طرف راضياً عما أسفرت عنه نتائج الانتخابات[20]. لم تحصل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية سوى على أغلبية نسبية، وانهزم سبعة وزراء[21]. واتهم حزب

الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية اگديرة، باستعمال سلطات وزارة الداخلية لتزوير الانتخابات بطريقة شنيعة، بينما تلقى اگديرة أيضاً اللوم من مرشحي ج. د.م. د. الفاشلين، لكونه لم يعمل بما فيه الكفاية. ومن زاوية تحليلنا فإن الجانب الذي يثير الانتباه في تلك النتائج، يتجلى فيما تولد عن النقص في التنسيق بين الحزبين. فقد حصلت ج. د. م. د. على 69 مقعداً، مما يعادل 24 % من أصوات الناخبين المسجلين. وفاز حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالأغلبية النسبية (37%)، وتوزعت النتائج بينهما على الشكل التالي : 41 مقعداً أي 21% من الناخبين المسجلين لفائدة حزب الاستقلال، و28 مقعداً أي 16 % من الناخبين المسجلين لفائدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وإذا أمعنا النظر في النتائج من زاوية أخرى، فإن نظام الاقتراع المتبع، يجعل من 16180 صوتاً لانتخاب مرشح من ج. د. م. د. كافياً ؛ بينما يتطلب انتخاب مرشح من حزب الاستقلال 24841 صوتاً، ويتطلب انتخاب مرشح من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 26823 صوتاً[22]. وإذا جمعنا النسب المئوية للأصوات المعبر عنها لصالح مرشحي الأحزاب، يبقى هناك 39% من الناخبين المسجلين، وهم يشكلون المحايدين الذين حصلوا على ستة مقاعد، ويمثلون القطاع الذي حصل على أضعف تمثيل.

جادل ح. اس. و ا. و. ق. ش. في تمثيلية الانتخابات التشريعية، وركزا انتقاداهما على شخص اگديرة[23]. ورغبة في تصفية الجو تنازل هذا الأخير عن وزارة الداخلية في 4 يونيو/ حزيران، وخلفه أحمد الحمياني باعتباره وزيراً محايداً، أنيطت به مسؤولية الانتخابات البلدية والقروية والمهنية وانتخاب مجلس المستشارين. ونظراً للمشاكل التي واجهها ح. اس. و ا.و.ق.ش. في وضع الترشيحات، ارتأيا مقاطعة الانتخابات. وفوجئت ج.د.م.د. بالنجاح الملحوظ الذي حققه ا. و. ق. ش. حيث كانت الجبهة قد صبت اهتمامها على محاصرة حزب الاستقلال. كانت الانتخابات البلدية والقروية مقررة في تاريخ 28 يونيو/ حزيران، فأجلت لمدة شهر، ومن المحتمل أن التأجيل كان يهدف إلى إتاحة الفرصة لـ ج. د. م. د. كي تجمع قواها لتلافي خطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد أكدت الأحداث التي تلت، صحة اتهامات ا. و. ق. ش. ففي 16 يوليو/ تموز اعتقل عدد كبير من مناضلي اليسار واتهموا بالتآمر. كان ا. و. ق. ش. قد قرر مقاطعة الانتخابات، فجاءت الاعتقالات

(وقد شملت عدداً من نواب البرلمان) لتدفع حزب الاستقلال والاتحاد إلى اتخاذ المواقف نفسها[24]. لم يعد هناك أمام مرشحي ج. د. م. د. من ينافسهم، وتكررت الوضعية نفسها خلال الانتخابات التالية. فمن بين 120 مستشاراً منتخباً بواسطة الاقتراع غير المباشر، نجد 78 من مرشحي الأحزاب كان من ضمنهم 74 من مرشحي ج. د. م. د.[25] وقد ساعد هذا الاقتراع عدداً من الوزراء الذين انهزموا في الجولة السابقة، لكن المجلس لم يكن يطابق الوصف الذي استعملته الجريدة الرسمية[26]، فقد ضم 17 مستشاراً أمياً، وكان المستوى الفكري لمجموع أعضائه ضعيفاً جداً.

كانت علامات الفشل بادية على البرلمان حتى قبل أن يجتمع. لقد خاب أمل الحسن الثاني، لأن ج. د. م. د. لم تحقق إلا انتصاراً متواضعاً، ولأن الانتخابات لم توفر له أغلبية مستعدة لإعطاء المشروعية لجميع قرارات حكومته. وفيما يخص ح. اس و إ.و.ق.ش. فقد استصغرا أهمية البرلمان، لأنهما كانا يتوقعان هزيمة ساحقة لـ ج.د.م.د. وبعد انتصارهما النسبي في الانتخابات، ظلا سجيني المواقف الخطابية التي عرضاها خلال الحملة الانتخابية[27]. وعلى عكس ذلك، فقد أخذ منتخبو الأغلبية دورهم مأخذ الجد، إلا أن الخلافات داخل ج. د. م. د. لم تساعدهم دائماً على التضامن في العمل. كان الهدف الأول عند اگديرة يتحدد في مسؤولية الحكومة أمام الأغلبية، ويتطلب ذلك حداً أدنى من التماسك الداخلي في صفوف الجبهة. وفيما يتعلق بالوضعية القائمة فإنها كانت تسمح للحكومة بتجاهل الأغلبية بكامل الاطمئنان، وكانت الحكومة مستعدة لذلك، لأنها كانت تضم عدداً من الوزراء الذين انهزموا في الانتخابات. لم يكن هناك حقاً من يهتم بنجاح التجربة البرلمانية.

لقد ظهر منذ البداية أن الملك كان يريد أن يسخر من التجربة، لكن من الإنصاف أن نسجل أن المشاركين فيها سهلوا له مأموريته. اتخذت أحزاب المعارضة مواقف صلبة وسليمة لمضايقة الحكومة، وكان الحكم يواجه المعارضين بالعداء المنهجي[28]. انعقدت الدورة البرلمانية الثانية في 18 مايو/ أيار من سنة 1964، بعد تأخير دام ثلاثة أسابيع. وبعد يومين من البداية، زيد في ثمن السكر دون أن يكون للبرلمانيين سابق علم بذلك. وفي 21 مايو/ أيار انسحب ممثلو ا.و.ق.ش. وح.اس. من البرلمان احتجاجاً على الخروقات المتعددة للمسطرة، وتلى ذلك ملتمس الرقابة الذي قدمه ا.و.ق.ش. في 21 مايو/أيار ضد السياسة

الاقتصادية للحكومة. نقلت المناقشات على شاشة التلفزة، وبذل ممثلو الحكومة كل ما في إمكانهم لتحويلها إلى محاكمة عمومية[29] لحزب الاتحاد الوطني. حاول أحمد باحنيني، ومولاي أحمد العلوي، وعبد الرحمن الخطيب، ورضا اكديرة، أن يستدرجوا نواب الاتحاد الوطني إلى مبارزة سياسية. فالعلوي تحدى عبد اللطيف بنجلون أن يأتي أمام آلة التصوير التلفزية، وأن يعلن باسمه شخصياً وباسم حزبه عن تخليه عن المهدي بن بركة الذي حكم عليه بالإعدام غيابياً قبل بضعة أسابيع. ويلاحظ أن إدريس السلاوي وزير الاقتصاد، ومامون الطاهري نائب الدولة في المالية لم يحضرا ولو مرة واحدة أمام البرلمان خلال تلك الجلسات للدفاع عن السياسة الاقتصادية للحكومة.

عندما حل البرلمان، كان من السهل على الملك أن يبرز عدم فعالية وجدوى المجلس الذي لم يضع سوى ثلاثة قوانين خلال سنتين من سير أعماله. وكما أوضحنا سابقاً إن الأغلبية أصبح من الصعب التحكم فيها. ولم يكن إنشاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي سوى تشخيص لانقسام ظل مقنعاً بطريقة مصطنعة منذ الخريف السابق. لقد قدم الحزب الجديد برنامجاً أساسياً مماثلاً لبرنامج ج. د. م. د.، لكن لا يوجد ضمن مؤسسيه أي عضو من ح.ش. أو ح.د.د. بل نجد من بينهم عدداً من الوزراء الذين انهزموا في الانتخابات، وعاملوا الأغلبية بطريقة فضة. وانضمت إلى الحزب شخصيات محايدة مثل محمد الزغاري ويوسف بلعباس، ومحمد الغزاوي. ولم ينجح إنشاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي سوى في زيادة غيظ برلمانيي ح. ش. وربما هذا هو السبب الذي جعل حسين حسون يهدد بالتصويت إلى جانب ح. اس. و ا.و.ق.ش. لفائدة ملتمس الرقابة. وفيما يلي نذكر لائحة قادة الحزب الجديد كما جاءت في جريدة "الوطن":

احمد باحنيني : رئيساً
رضا اكديرة : كاتباً عاماً
يوسف بلعباس
عبد الرحمن الخطيب
مولاي أحمد العلوي

محمد الغزاوي

مفضل الشرقاوي

التهامي الوزاني منظر الحزب[30]

نتصور من دون صعوبة خيبة اگديرة إزاء البرلمان وأغلبيته التي تثير المشاكل، وقد كان واعياً بأنه لا أحد غير الملك يشاركه الخيبة نفسها. كان إنشاء الحزب الاشتراكي الديموقراطي، آخر محاولة لإعادة التحكم في الأغلبية. إلا أن الملك بدأ يحد من سلطات اگديرة : انتزعت منه وزارة الداخلية في يونيو/ حزيران من سنة 1963، وإذا كان قد عين على رأس وزارة الشؤون الخارجية في نوفمبر/ تشرين الثاني، فقد اضطر إلى التنازل عن وزارة الفلاحة. وبصفته وزيراً للخارجية، كان وضعه غير مريح إزاء "صقور" هيئة الأركان العليا للجيش. كان هؤلاء ينادون بحل عسكري لمشكل الحدود القائم بين المغرب والجزائر، بينما كان اگديرة يفضل طريقة التفاوض. وخلال صيف سنة 1964، فكرت الحكومة في إنشاء محاكم خاصة لمعالجة حالات الارتشاء في الوظيفة العمومية. عارض اگديرة هذا المشروع بذريعة أن هناك تدابير ملائمة، ولن يتضرر بأي حال من الأحوال من التدابير المقترحة سوى صغار الموظفين. أنشئت تلك المحاكم على الرغم من اعتراض اگديرة، فاستقال من جميع مهامه، وبذلك انتهت فترة وفاق طويلة بينه وبين الملك. وقد خلفه على رأس الديوان الملكي إدريس المحمدي في نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1963.

استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي بصعوبة حتى سنة 1965، لكن صفوفه تفرقت إثر أحداث مارس/ آذار سنة 1965. انسحب منه يوسف بلعباس في 23 مايو/ أيار، وتبعه الغزاوي بعد مدة قصيرة. كان جل مؤسسيه قد انسحبوا منه في بداية يونيو، لكن اختفاء ج. د. م. د. و ح.اش.د. لم يؤد إلى اختفاء العناصر المؤسسة لهما، إذ مازالت في المتناول، وإذا ما أقبل المغرب على انتخابات جديدة أو استفتاء جديد، فمن الأكيد أن شيئاً مماثلاً للائتلاف القديم، سيبرز من جديد إلى الوجود.

يمكن اعتبار مصير ج. د. م. د. وح.اش.د. رمزاً للعلاقات التي تربط الملك بالنخبة. لقد التحق الكثيرون بالتشكيلتين تحت ضغط الملك، وانسحبوا منها لما بدا أن الملك لم يعد راض عنهما وعن زعيمهما اگديرة. وقد كون هذا الأخير مجموعة من الأنصار بسبب

اتصاله بالملك، ولما انتهت هذه الوضعية، صار الارتباط باگديرة مخاطرة سياسية. يقاس نجاح هذا النوع من القادة بدرجة اتصالهم بالقصر. وبقدر ما كان يضعف نفـوذ وقـوة تلـك المجموعات المستقلة، أو شبه المستقلة، بقدر ما كان الملك يقوى من أنصاره. ولهذا المسلسل نتائج تراكمية، وبما أن الميزان كان يميل أكثر فأكثر لصالح القصر، فإن عدداً متزايـداً مـن ممثلي النخبة أصبحوا يرون أنه من الأفيد أن يرتبطوا بالملك، وإلا فهم مهددون بأن يطردوا من دائرة أنصاره. سيكون من الصعب جداً على أي مجموعة مستقلة أو معارضة أن تقلـب هذا المسلسل، طالما ظلت تعتمد على ذوات الأشخاص أنفسهم. وفي الواقع لقد بين حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل أنهما على استعداد للتعاون مع القصر، وأصـبحا بمثابـة "معارضة صاحب الجلالة"، لا لأنهما يحترمان العرش، بل لأن الملك برهن على أنه يمـارس مراقبته العليا على الحكم ومنافعه. وبذلك يكون العقد الأول من الاستقلال، قد ساهم دون لبس في تدعيم السلطة الملكية. وقد توصل الملك إلى تلك النتيجة عن طريق تفكيكه لبعض المجموعات، وتوحيد أخرى بشكل يخدم مصالحه. هكذا أعيد توحيـد وهيكلـة النسـق الانقسامي في المغرب. يبقى لنا الآن أن نتعرض للوسائل التي استعملها الملك لتدعيم مراقبته.

هوامش الفصل الثالث عشر

[1] – صدرت جريدة (*Les Phares*) في سنة 1959، تحت إشراف محمد الزياني، وكان من مساعدي اكديرة المقربين. وقد أوكلت إلى الجريدة مهمة مضايقة عبد الله إبراهيم.

[2] – B.O., n°2531, 28 Avril 1961, Délégation de pouvoir et de signature à M. Ahmed REDA GUEDIRA, directeur du cabinet royal, p. 629.

[3] – سبق للمكي الناصري أن ترأس حزب الإصلاح بتطوان. وكان ينتمي إلى عائلة الناصري الكبري بسلا، عين المكي الناصري وزيراً للأحباس في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1972.

[4] – نشر النص الأصلي في جريدة (*Le Petit Marocain*) 17 أبريل/ نيسان سنة 1958، وقد شرحته هنا بإسهاب.

[5] – أطلعني حسين حسون على نص الاتفاق، وأبلغني محمد الحسن الوزاني (مقابلة 19 أبريل/ نيسان سنة 1966) أن اكديرة، وإن لم يوقعه، ربما بسبب موقعه في ديوان الأمير، فقد تحرك بصفة نشيطة في اتجاه الاتفاق.

[6] – في 26 مايو/ أيار، عين البكاي والشرقاوي والخطيب في مناصب وزارية.

[7] – كانت اللجنة تتألف من الخطيب وأحرضان والشرادي (الحركة الشعبية)، والوزاني والشرقاوي ومعنينو (حزب الديموقراطي الدستوري) والبكاي (محايد).

[8] – مقابلة مع محمد الحسن الوزاني.

[9] – رفض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل المشاركة في المجلس، لأن أعضاءه يعينون ولا ينتخبون.

[10] – وضعت تآليف كثيرة حول الدستور والاستفتاء. والعروض الأكثر شمولية نجد من بينها :

ZARTMAN, *Destiny of Dynasty*, p. 16-87 ; Jacques BOBERT, *La Monarchie marocaine*. Paris 1963, pp. 241-310 ; Louis FOUGERE, *A. A. N.*, 1962, pp. 155-165 ; W.A. BELING, « Some Implications of the New Constitutional Government in Morocco », *M.E.J.*, Spring 1964, pp. 64-79 ; C.F. GALLAGHER, « Toward Constitutional Government In Morocoo ». A. U. F. S. Report, vol. 9, n° 1, 15 Janvier 1963, et du même, « The Moroccan Constitution : Text and Comment ». *A.U.F.S. Report* ; vol 9, n°2, 20 Janvier 1963 ; CHAMBERGEAT, « Le référendum constitutionnel », *A.A.N.* 1962, pp. 167-307 ; Maurice DUVERGER, « La nouvelle Constitution marocaine », *Le Monde*, 30 Novembre 1962, p. 10 ; « La Constitution marocaine », *Confluent*, N°7, Janvier 1963 ; Michel BOURELY, *Droit Public marocain*, vol. 1, Rabat, 1965, pp. 235-300.

[11] – مقابلة مع مفضل الشرقاوي، 25 فبراير/ شباط سنة 1966، الرباط.

[12] – مقابلة مع رضا اكديرة، 28 فبراير/ شباط سنة 1966، الرباط.

[13] – يوجد تأويل إيجابي للدستور من وجهة نظر حزب الاستقلال في كتاب **هذا هو الدستور** لعبد الكريم غلاب، دون تاريخ، الرباط.

[14] – باللغة الفرنسية في النص (المترجم)

[15] – مقابلة مع مفضل الشرقاوي.

يوجد المزيد من التفاصيل حول مساهمة الملك في تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في :
MARAIS, *L'élection de la Chambre...*, p. 86.

[16] – انخرط في الجبهة : مولاي أحمد العلوي، وعبد الحفيظ بوطالب، وادريس السلاوي، وأحمد باحنيني. وكان الأمير مولاي علي، ومحمد بنهيمة، ويوسف بلعباس، من العاطفين النشيطين.

[17]– Discours du Roi, *A.A.N.*, 1963, p. 883 ; Jacques ROBERT, « Les élections législatives du 17 Mai et l'évolution politique interne au Maroc », *Revue juridique et politique d'Outre-mer*. Avril- Juin 1963, p. 266.

[18] – *A.A.N.*, 1963, p.884.

[19] – بيان ا.و.ق.ش. 2 ماي/ أيار من سنة 1963، يوجد ضمن ملف غير رسمي حول انتخابات سنة 1963، وقد هيأه البشير عواد.

[20] – مقابلة مع عبد الرحمن اليوسفي، 26 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1965، الدار البيضاء.

[21] – حول تأويل مفصل للنتائج في :
MARAIS, *L'élection de la Chambre...*, passim ; GALLAGHER, « The Meanings of the Moroccan Elections », *A.U.F.S. Report*, vol. 9, n°5 ; Stuart SCHAAR, King Hassan's Alternatives, *Africa report*, Août 1963. pp.. 7-12.

[22] – هزم مرشحون استقلاليون كلا من أحرضان وبلعباس وبنهيمة وبوطالب ومولاي أحمد العلوي وهزم إدريس السلاوي أمام مرشح ا.و.ق.ش.

[23] – الأرقام منقولة عن : GALLAGHER, *The Moroccan Elections*, p.6.

عبر البشير عواد عن اعتقاده أن ج. د.م.د. ما كانت لتحصيل على أكثر من 14 مقعداً لو وقع تحالف فعلي بين أ.و.ق.ش.و.ح.إس.

[24] – أوردت صحافة حزب الاستقلال أنه في 24 يونيو/ حزيران، اعتقل أحد الأتباع الأوفياء للحزب من سكان الشاوية لأنه سمى كلبه "اكديرة".

[25] – P. CHAMBERGEAT, « Les élections communales au Maroc », *A.A.N.*, 1963, p. 123.

[26] – انتخبت المجالس الإقليمية ثمانين من المستشارين، وكانت تلك المجالس كلها خاضعة لهيمنة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وانتخبت الغرف الفلاحية مما تبقى أربعين مستشاراً، وانتخبت الغرف التجارية والصناعية أربعة عشر مستشاراً، كما انتخبت غرف الصناعة التقليدية خمسة مستشارين، وانتخبت هيأة المأجورين خمسة مستشارين. وقد جرت الانتخابات في 13 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1963.

[27] – انظر : آخر ساعة، فاتح أكتوبر، 1963.

انتخب مفضل الشرقاوي رئيساً لمجلس المستشارين.

[28] – هذا التأويل مأخوذ من :

CHAMBERGEAT, *Bilan de l'expérience marocaine*..., pp. 101-102.

[29] – حين قدم باحنيني برنامج الحكومة أمام البرلمان في 12 أبريل/ نيسان من سنة 1964، لم يتعرض للصعوبات المالية الكبيرة. وفي 20 مايو/ أيار، زيد في ثمن السكر بنسبة 45% بهدف تخفيض استهلاكه، والحد من خروج العملة الصعبة الضرورية لاستيراده. انهار الرصيد النقدي بصورة مذهلة، فقرر ا.و.ق.ش. استغلال هذا الوضع لمهاجمة السياسة الاقتصادية للحكومة، انظر : ملتمس الرقابة، (ا.و.ق.ش) الدار البيضاء، يونيو/ حزيران سنة 1964. وتتضمن هذه الكراسة خطب نواب الاتحاد، والجدل الذي دار ما بين الوزراء والنواب.

[30] – الوطن، 26 سبتمبر/ أيلول سنة 1964. انظر كذلك :

« Le Maroc a un parti de plus », *Jeune Afrique*, 20 Avril 1964, p. 7, et « Création du Parti socialiste démocrate », *A.A.N.*, 1964, pp. 609-632.

الفصل الرابع عشر

تكتيكات النظام

ليس من السهل، توضيح مدى تأثير الملك وهيمنة على الحياة السياسية بالمغرب، فبينما يقدمه البعض كأقوى ما يكون، يسحق أعداءه من دون رحمة، ويستبعد أصدقاءه، يقدمه البعض الآخر، باعتباره حكماً محايداً تماماً، يضع نفسه عن وعي بعيداً عن الخلافات السياسية لرعيته. يوجد الملك في الواقع، في موقع بين هذين الموقعين المتطرفين : ليس هذا الجواب مرضياً وغير دقيق، لكننا مضطرون للإقرار به. توجد التشكيلات السياسية مشتتة منذ مدة طويلة في المغرب الحالي، سواء أكان ذلك نتيجة المصادفة أم عن سبق إصرار. لكن التناقض بين الفصائل من قبيل التعارض في صفوفها، حيث يغذي علاقة ديناميكية فيما بينها. ويمكن لذلك التعارض أن يعود إلى أسباب متنوعة، ويمكن أن يحدث مستويات متعددة : من اختلافات اجتماعية، واصطدمات بين شخصيات معينة، ومشاكل التعاون بين التشكيلات السياسية. ويغذي السباق نحو الحكم ذلك التعارض أكثر مما يدفع إليه.

كان محمد الخامس يتمتع بنفوذ شخصي قوي، إذ كان يقدم نفسه ممثلاً للسيادة الوطنية، و لم تكن أي مجموعة قادرة على أن تجادله في ذلك. لقد تصرف الملك باعتباره رمزاً وحيداً، وممثلا وحيداً للأمة، وتحول بالفعل إلى ما كان يدعيه، لأنه لم يكن أمامه منافسون منظمون. يمكننا أن نتصور بسهولة أن حزب الاستقلال كان مؤهلاً لأن يجعل من نفسه بعد سنة 1956 ممثلاً للسيادة الوطنية، ويحتكر لصالحه توزيع السلطة. لقد حدث تنافس في الواقع بين الملك وحلفائه الأقدمين خلال السنوات الأولى من الاستقلال، إلا أن


البالي الوطني لهواة السياسة
الطريس
أحمد باحنيني
يوسف بلعباس
محمد الشرقاوي
علال الفاسي
مولاي أحمد العلوي
عبد الهادي بوطالب
محمد بنهيمة
المحجوبي أحرضان
أحمد رضا اكديرة
الحسن وزاني

حزب الاستقلال لم ينجح في فرض مطامحه. لذلك استطاعت الملكية أن تحول سلطتها المعنوية التي لا يجادل فيها أحد إلى سلطة سياسية. يقر جل أعضاء النخبة اليوم أنه لا مشروعية ولا منفذ إلى الحكم من دون القصر. لقد أصبح القصر محرك الحياة السياسية ومنظمها، ولا يستطيع أحد أن يقوم بمبادرة ما من دون أن يأخذ بعين الاعتبار ردود فعل القصر.

سوف نتعرض في هذا الفصل للتكتيكات والتقنيات التي استعملتها الملكية للقيام بهذا الدور. وفي الفصل المقبل، سنعالج الوسائل التي يتوفر عليها الملك، ثم سنخصص الفصل السادس عشر للعناصر الرئيسية للاستراتيجية الملكية.

عندما يتعلق الأمر بالتحكم في النخب، يفضل الملك الإغراء على العنف. وأهم ورقة يتوفر عليها سلطته في التعيين لعدد من المناصب الكبرى. للملك الحق في أن يعين بظهير[1] :

1 - الحكومة، وفي بعض الأحيان الوزراء بصفة شخصية، وكذلك كتاب الدولة، ونواب كتاب الدولة، والمفوضين السامية.

2 - الكاتب العام للحكومة.

3 - عمال الأقاليم.

4 - القواد.

5 - القضاة (المجلس الأعلى والمحاكم الإقليمية أو محاكم السدد) وقضاة المحاكم الشرعية.

6 - ضباط الجيش الملكي والدرك الملكي.

7 - الممثلين الدبلوماسيين للمغرب.

8 - جميع كبار الموظفين بصفة عامة.

ويمكن أن يراقب المستويات الدنيا من الجهاز الإدراي، بواسطة الكاتب العام للحكومة، إذ تتوفر المصالح التابعة لهذا الأخير على عدد من العقود الخاصة التي تسمح بتحسين وضعية الموظفين كيفما كان مستواهم في السلم الإداري، وذلك برفع أجورهم، أو الإسراع في ترقيتهم دون التقيد بإجراءات الوظيفة العمومية.

جرى تخفيض كبير لعدد "العقود التوظيفية" بعد إصلاح الوظيفة العمومية لسنة 1969، إلا أن العادة ما زالت جارية، خاصة في وزارة المالية. وإذا كانت هناك محاولة لتسوية

الوضعية الإدارية للموظفين الصغار في الإدارة، فقد تم الاحتفاظ بالوضعيات التفصيلية لسببين: الأول، يكمن في أن بعض المصالح العمومية مثل موظفي المكتب الشريف للفوسفاط يتمتعون، بغض النظر عن كفاءتهم، بأجور وامتيازات تفوق ما يتقاضاه باقي موظفي الإدارة المركزية. ويتم الانخراط في تلك المؤسسات بواسطة التدخلات الشخصية. والسبب الثاني، يتجلى في الارتقاء إلى منصب رئيس مصلحة فما فوق في الإدارة المركزية، ويكون ذلك مرهوناً بموافقة الوزير. وهكذا يتحكم كل وزير بفضل سخاء الملك، في أهم مناصب وزارته، ويجود بها على أنصاره، ويعرف كل واحد منهم أنه مدين للملك بذلك الامتياز.

لا تجرؤ النخبة على مجادلة الملك في سلطاته المطلقة. تثار المسألة من حين إلى آخر، وحدث ذلك لأول مرة سنة 1958، بصدد وزارة الداخلية، وبصدد حق الوزير الأول في تعيين أعضاء حكومته. لكن الملك استمر في التصرف عن اقتناع بأنه لا أحد سيجادل بجد في اختصاصاته. ففي سنة 1958، اعتقد شباب حزب الاستقلال أن بإمكانهم مراقبة الحكومة إذا ما كانت للوزراء الاستقلاليين مسؤوليات محددة. كانت الملكية في تلك الفترة، تهيمن على الإدارة إلى درجة أنه لم يكن كثير من الموظفين (بمن فيهم الاستقلاليون) مستعدين للتضحية بوضعيتهم في حالة وقوع مواجهة بين القصر والحزب. لذلك وسعوا، من غير وعي، صفوف أنصار الملك.

تمارس الوظائف العمومية جاذبية كبرى على المغاربة، إلى درجة أن الكثير منهم، يتطلعون بنهم إلى المسؤوليات الرسمية كيفما كانت القيود الموضوعية على حريتهم في التصرف. لقد صرح الملك معبراً عن ذلك بقوله : "أقول أحياناً لوزرائي إذا لم يقبل غداً أحد منا أن يحكم، سأقول لسائقي : كن وزيراً"[2] ولكن لم يحدث للحسن الثاني أن واجه هذه الوضعية، لأن وزراءه مسرورون للغاية لقبولهم تلك المهام. يرجع هذا الموقف إلى التعطش إلى السلطة التي لا تعرف أي وازع. ولسنا نريد هنا إصدار حكم أخلاقي حول سلوك المغاربة، فقد بين فريدريك روكز (Frederic Riggs) أن المجتمعات الانتقالية لا تقدم منفذاً للطموحين إلا في ممارسة السلطة السياسية. وحتى إذا كانت تلك السلطة خاضعة لتأثير مجموعات أجنبية عن جهاز الدولة، فإنها تقع بالأساس داخل الحكومة[3]. وبالإضافة إلى

ذلك تشكل المهام الحكومية، في السياق المغربي الوسيلة الوحيدة لتكوين شبكات الأنصار.

ليس من الغريب إذن أن تصبح مناصب المسؤولية المادة الأساسية لمناورات النخبة : لا يمر أسبوع واحد دون أن تروج الشائعات حول قرب تعديل وزاري. وغالباً ما يكون مصدر تلك الشائعات وارداً من القصر، أو من الشخصيات التي تنتظر تعيينها في منصب وزاري ما. ولا يعير السياسيون المغاربة اهتماماً كبيراً لتلك الشائعات، لكنهم لا يهملونها تمام الإهمال. وبهذه الطريقة، يترك الملك النخبة في وضع حرج، إذ يجد الوزراء العاملون أنفسهم قلقين خوفاً من احتمال إقالتهم، و"المرشحون" للوزارات يحيكون الدسائس للحصول على منصب مّا. وأصبح الشغل الشاغل لتلك الأوساط يتحدد في مراقبة ردود فعل القصر، والبحث عن معانيها الخفية، إذ تبعث الملاحظة التافهة على ألف افتراض. وخلال حالة الاستثناء، تفنن القصر في خداع النخبة، إذ كانت أتفه الأحداث تؤول بارتقاء أو سقوط نجوم السياسة البارزين، ونذكر على سبيل المثال لقاء الملك بوفد من الاتحاد المغربي للشغل، وإرسال اگديرة إلى باريس في مهمة خاصة، وتعيين الخطيب ممثلاً خاصاً للملك في المؤتمر، وابتسامة صداقة في اتجاه أوفقير... لقد ساعدت مثل هذه الأساليب على استمرار حالة الاستثناء (وهي مؤقتة مبدئياً) أكثر من مدة التجربة البرلمانية.

لا يتوفر الحسن الثاني على النفوذ المعنوي الذي جناه أبوه من سنوات المنفى. لذلك يحتاج إلى كثير من الحذر في اختيار وزرائه ومستشاريه. فبينما كان أبوه يستطيع أن يعتمد على علاقات الوفاء، ليس في وسع الحسن الثاني أن يعتمد على حافز آخر غير المصالح النفعية. لن نجده يختار سوى رجالاً دون أنصار كثيرين، أو رجالاً ليست لهم حظوظ كبيرة في تكوين شبكة من الأنصار. فهم عادة أشخاص معزولون، ليس لهم إشعاع، وليست أمامهم إمكانية أخرى غير "البديل الوحيد" : خدمة الملك، أو السقوط في النسيان[4]. وقد تمثل هذا التكتيك بوضوح عندما احتفظ بالوزراء الذين انهزموا في انتخابات سنة 1963، فقد تركوا في مهامهم، بعد أن ذكروا بهشاشة قاعدتهم.

وهناك شكل آخر من هذا التكتيك، يستعمل مع الأصدقاء والأعداء على حد سواء، ويقضي بالكشف عن ضعف الشخص المعني أمام الملأ (توبيخ عمومي مثلا) ثم، بعدما يستوعب الدرس، يحدث تحول فجائي في الموقف، حيث يكافأ الشخص نفسه بمنصب هام[5].

وعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة الداخلية أمراً بتوقيف جريدة "ماروك أنفورماسيون" (*Maroc-Informations*) في مايو/ أيار من سنة 1966، وكانت جريدة يومية تصدر بالفرنسية، يشرف عليها أحمد بن كيران، وكانت معروفة بانتقاداتها المعتدلة للنظام، لكنها لم تكن مرتبطة بأي حزب. ولم يثر توقيفها أي رد فعل لدى صحافة الأحزاب. فهم أحمد بن كيران الدرس، وأوقف إصدار جريدته بصفة نهائية، وإذا به يعين بعد مرور بضعة أشهر مديراً لصندوق الإيداع والتدبير.

يستعمل الملك تكتيك "التعيينات المسبقة" لمناورة المجموعات المنظمة وإضعافها. تعاني كل التشكيلات السياسية من نقص في المنشطين والمنظمين، وغالباً ما يتوقف سيرها على تفاني بعض الأشخاص، لذلك يتم ترصد العناصر الشابة والواعدة باستمرار، من مسؤولي الجمعيات الطلابية، ومحامين متدربين، إلخ... وهؤلاء معروفون في أوساط النخبة، وكثيراً ما يعدهم القصر بمناصب مغرية، فيقعون في شباكه. وتلعب "التعيينات الاستراتيجية" دوراً لا يقل أهمية. يضفي النظام على نفسه صفة التسامح، عندما يمنح مناصب المسؤولية رجال المعارضة ؛ مما ينقص من حدة انتقادات الأحزاب التي ينتمي إليها المسؤولون المعنيون. لقد أعطى هذا التكتيك أُكُلَهُ، بل أدى كذلك في غالب الأحيان، إلى فقدان الأحزاب للأطر التي استقطبها النظام. ويعمد القصر أيضاً إلى إغراء شخصيات تقع على هامش الأحزاب، أو تلك التي ابتعدت عن أحزابها في ظروف الأزمات. وقد يدخل بعضهم في هذه اللعبة بنية سليمة، إذ يرون أن استغلال الفرصة لوضع أفكارهم محل التنفيذ أفضل من الاستمرار في الانتقاد العقيم للنظام. وفيما يخص الأحزاب، فإنها ترى من مصلحتها أن تتوفر على رجال في مناصب مرموقة قادرين على الدفاع عن مصالحها.

يستطيع القصر بسهولة أن يبقى على اتصال بمختلف قطاعات النخبة. ويتصل الملك بالزعماء السياسيين بطريقة علنية، أو بطريقة سرية، حيث يلجأ إلى مختلف الوسطاء. ويقول المغاربة إن القصر يتصل باليمين عن طريق الغزاوي، وباليسار عن طريق المحمدي، وبالوسط عن طريق اكديرة. وهناك في الواقع سياسيون آخرون كثيرون يلعبون الدور نفسه، وبواسطتهم يقيم القصر مع المجموعات السياسية مفاوضات مستمرة (بالمعنى الأوسع لكلمة مفاوضات). وقد اعتاد القصر أن يعلن عن نيته في تشكيل حكومة ائتلاف وطني. وتعطى

هذه الصفة لكل حكومة يساهم فيها ممثلون عن التشكيلات السياسية الرئيسية مهما ضعفت علاقات تلك الشخصيات بأحزابها، وهذا ما حصل في الفترة التي امتدت بين مايو/ أيار سنة 1960 يناير/ كانون الثاني سنة 1963. وفي حالة الفشل تقدم التشكيلة الوزارية الجديدة على أنها حكومة تكنوقراط، وتستطيع وحدها السهر على مشاكل الأمة بهدوء ومواظبة، وهذا هو الحل الذي اتبع منذ سنة 1963. ومع ذلك، فمن الأكيد أن الملك يفضل حكومة ائتلاف وطني حقيقية لو كان بإمكانه أن يختار.

يقود الملك كل تلك المفاوضات ببطء كبير. لا تهم النتائج، بقدر ما تهم الاتصالات نفسها، وبقدر ما تستمر الاتصالات وتطول، بقدر ما يتقيد ممثلو النخبة بقواعد اللعبة. لم تتوقف المشاورات بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أجل تشكيل حكومة ائتلاف وطني، ولو بعد الاعتقالات المتعلقة بمؤامرة 23 يوليوز 1963. وفي ختام خطاب ألقي في يونيو/ حزيران من سنة 1964، وقد تضمن انتقاداً لسياسة الحكومة، طالب عبد اللطيف بنجلون بحكومة وطنية يترأسها الملك. وفي أواخر سنة 1964، تناقش بو عبيد مع المحمدي حول الموضوع نفسه دون جدوى. واستؤنفت المحادثات مع الملك بعد أحداث مارس/ أيار سنة 1965. كان الحسن الثاني يؤيد مشاركة ا.و.ق.ش. في الحكومة وعياً منه بخطورة الوضعية الاقتصادية، لكنه اعتبر أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار قبل مؤتمر رؤساء الدول العربية الذي كان من المنتظر أن ينعقد في سبتمبر/ أيلول من سنة 1965. وفي انتظار ذلك الأجل، أراد الملك أن يوحي بتقربه من ا.و.ق.ش. فعين عبد الحميد الزموري في الديوان الملكي، في وقت كانت تجري فيه محاكمة المتآمرين. وفي أبريل/نيسان أصدر عفوه عن معظم المحكوم عليهم. وجاء اختطاف ابن بركة ليضع حداً لتلك الاتصالات[6].

لم يعد آنذاك مجال للتفاوض مع ا. و. ق. ش.، فاتجه القصر نحو الاتحاد المغربي للشغل الذي ظل معزولاً منذ الربيع. وأراد الحسن الثاني أن يبرهن على أن المعارضة ترغب دائماً في العمل "في جو عائلي"، وأن ا.م.ش. يمكن أن يقوم مقام ا.و.ق.ش. لإقامة الدليل على ذلك. استقبل الملك في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، وفداً برئاسة المحجوب بن الصديق، وتعرض هذا الأخير لتدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد، وأكد أن التغلب على الركود العام رهين[7] بتعيين حكومة تتمتع بثقة العمال و "القوات الحية" للأمة، وفي الفترة نفسها بدأت

مباحثات بين ا.م.ش. و ح.اس. ولا يشك أحد في أن هذا الأخير لم يتخذ تلك المبادرة لو لم يكن القصر موافقاً عليها ضمنياً. وبطبيعة الحال، كان من الصعب على النقابة والحزب أن يخففا فجأة من هجماتهما على النظام، في الوقت الذي كانا يتفاوضان فيه حول دخولهما إلى الحكومة. لكن حدة تلك الانتقادات كانت تخدم مرامي الملك، إذ يمكنه عند دخول معارضيه إلى الحكومة، أن يدعي أنه أعاد توحيد صفوف القوى المتفرقة في البلاد. إلا أن الارتياب ظل يخيم على العلاقة بين ا.م.ش. و ح.اس.، والملك. في حين شعر كلاهما بأنهما سيذهبان ضحية التكتيك المعتاد للقصر : تحميل المعارضة مسؤولية السياسة التي تدعو إليها، وفي الوقت نفسه وضع العراقيل لمنعها من تنفيذ تلك السياسة. وفيما يخص الملك فلم يتضايق من استمرار المفاوضات إلى ما لا نهاية، أو على أقل تقدير، إلى حين قبول ا.م.ش. و ح.اس. المشاركة في الحكومة وفقاً لشروط القصر. هكذا مرت عدة شهور على الشائعات المذهلة الأولى التي أعلنت عن قرب تعيين حكومة الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاستقلال، وكان يبدو أن الملك على أتم استعداد لتمديد التشويق[8]. وخلال مدة الانتظار، قام ببعض التعديلات التافهة[9] لإذكاء التطلعات وتخويف الوزراء.

(لم يتأثر الحسن الثاني بالمحاولتين الانقلابيتين إلى درجة تجبره على تغيير تكتيكه في التفاوض مع الكتلة في سنة 1971 و سنة 1972. ويلزمنا أن نقر بأن المعارضة أكدت حكمه، على الأقل خلال شتاء وربيع سنة 1972، حيث كانت ردود فعلها إزاء مناورات القصر مطابقة لما عهده فيها في الماضي)*.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

هوامش الفصل الرابع عشر

[1]– BOURELY, op. cit., pp. 183-184.

[2] – مقابلة في مجلة *Réalités*، عدد 250، نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1966، نشر النص الكامل لهذه المقابلة في جريدة *Maghreb Informations*، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1966.

[3]– RIGGS, op. cit., pp. 74, 131-132.

[4] – كانت محاول الانقلاب الأولى والثانية (1971–1972) ضربة قوية "للبديل الوحيـد". فأمـام أفـق دكتاتورية عسكرية، تصبح خدمة الملك أسوأ الحلول بالنسبة لعدد كبير من أعضاء النخبة. اضطر الملك إلى منح عدد من مناصب المسؤولية إلى شخصيات وثيقة الصلة بالعائلة المالكة، وبالتالي إلى شخصيات ليس لها اختيار آخر غير الوفاء للملك. ولا تخلو هذه الظاهرة من الدلالة.

[5] – هناك مثال آخر شهير لهذه التقنية الكثيرة الانتشار في المغرب العربي، عندما عين بورقيبة أحمد بن صالح على رأس وزارة أساسية بعدما قام بتوبيخه. لا يستبعد أن يكون الحسن الثاني قد أمل في كسب ابن بركـة بالطريقة نفسها.

[6] – كذب الديوان الملكي في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1965، الأخبار القائلـة إن احتمـالات مشاركة ا.و.ق.ش. قد نوقشت خلال المحادثات التي تمت مع بوعبيد.

[7]– *L'Avant-Garde*, 27 novembre 1965, p.4.

[8] – لا يمر أسبوع واحد من دون أن تروج الافتراضات حول ورود تعديل وزاري، ومن آن لآخر، يتكلم عنه عرافو فندق باليما بلهجة الخبر اليقين. هكذا حدث مثلا على إثر تصريح قام به علال الفاسي لجريـدة **الرأي** (الصادرة باللغة الفرنسية) عند بداية محاكمة مختطفي ابن بركة (Josette BEN BRAHEM). رواج شائعات أكيدة في الرباط حول تعديل وزاري (جريدة لوموند، 17 سبتمبر/ أيلـول 1966)، وتكـررت المسألة نفسها عند مغادرة الملك للمغرب في زيارة للولايات المتحدة :

« Le serpent de mer et la Constitution », *Jeune Afrique* , 29 janvier 1967, p.191.

[9] – تمت هذه التعديلات في يوليو/ تموز من سنة 1965، وفي فبراير/ شباط من سنة 1966، ومارس/ آذار سنة 1967. وتشكل هذه "الترقيعات" عمليات خداع حقيقي : تعود الشخصيات بعينـها للظهـور، ولا يتغير أي شيء في التوجيه السياسي.

الفصل الخامس عشر

أدوات الملك

1- البيروقراطية

يحتكر الملك توزيع المنافع السياسية والمادية للسلطة، مما يسهل عليه المناورة والتأثير على النخبة، بل ويسمح له أكثر من ذلك بمراقبة فعلية على الإدارة.

1- مرحلة دفاعية من سنة 1955 إلى سنة 1960.

2- مرحلة هجومية من سنة 1960 إلى الآن.

كان القصر في أثناء المرحلة الأولى مغلوباً على أمره، خاضعاً لمقاومة حزب الاستقلال، إذ ظل يتمسك بإصرار بامتيازاته في الجيش والشرطة، وفيما يتعلق بالوزارات، فقد كان القصر مضطراً في معظم الأحيان إلى التفاوض مع حزب الاستقلال لكي يقبل هذا الأخير مرشحي القصر، ويقبل بالتالي تعيين وزراء الحزب لكبار موظفي إداراهم. وفي عهد حكومة عبد الله إبراهيم، كان الملك يضع لائحة بأسماء العمال والقواد الذين يرغب في تعيينهم، وبالموافقة مع وزارة الداخلية في الوقت نفسه.

وعندما تولى الملك منصب الوزير الأول، ولأول مرة في مايو/ أيار سنة 1960، أصبحت التعيينات تتم حسب ظهير، ومن جانب واحد. ولم يعد يقتصر الأمر فقط على الوزراء، بل

تعدى ذلك إلى مديري مصارف الدولة، والمصارف الشبه العمومية، ومديري المكاتب الوطنية، ومؤسسات القروض.

ولقد تم التعبير عن مصادرة الحسن الثاني للجهاز الحكومي بتحمله المسؤولية في مارس/ آذار من سنة 1961 لعدة مناصب، مثل منصب الوزير الأول ووزير الدفاع والفلاحة والداخلية[1]، وهذا النوع من تمركز السلطة بين يدي الملك لم يثر آنذاك أي نوع من الانتقاد.

يجب أن نتوقف عند المكاتب الوطنية والمصارف شبه العمومية. عند ما كان عبد الرحيم بوعبيد وزيراً للاقتصاد، أنشئت آنذاك مكاتب كثيرة لها صبغة اقتصادية، أهمها البنك الوطني للإنماء الاقتصادي ومكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، والمكتب الوطني للري. استطاعت هذه المكاتب أن تجذب إليها عدداً من التقنيين الممتلئين حماساً، لكي يباشروا تنفيذ مشاريع على نطاق واسع ؛ إلا أن النظام كان يقدر خطورة الارتباك الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بمشاريعهم، ولا شيء يؤكد أن نتائجها يمكن أن تكون لصالحه، وتلك الخطورة لها تكاليف باهظة. ومن المحتمل أن الملك كان يأمل في وقت ما أن يتمكن من مراقبة هذه المكاتب بمعية الوزراء الذين كانوا خاضعين لوصايته، إلا أن هذا الأسلوب ظهر على ما يبدو أكثر تعقيداً ، وكان الهدف المنشود آنذاك إلغاء استقلالية هذه المكاتب. ومن الممكن أن تكون بعض الاستثناءات بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط على سبيل المثال، ولكن المشكلة أصبحت مطروحة أمام الرأي العام على الشكل التالي :

"لقد أصبحت هذه المكاتب في وضعية مصطنعة لما تتميز به من امتيازات ورواتب عالية، بالإضافة إلى أنها تعيش على هامش الدولة تماماً، وبفضل الاستقلالية التي منحت لهذه المكاتب. فإن إداراتها لا تخضع لمراقبة الدولة".

"لهذا قرر ملكنا المفدى أن يصيب هذه المكاتب في معاقلها، وما يطلبه في الواقع نظامنا المستقل يكمن في وجود انسجام كامل للمؤسسات والقطاعات باعتبارها جزءاً مكملا للجهاز العام للدولة[2]".

(لم يحدث في الواقع أي شيء من هذا القبيل منذ هذا البيان، بل على العكس ازداد الثقل الاقتصادي للمؤسسات شبه العمومية، كما هيمنت بصفة أكثر إغراءات الوظائف الشكلية (وظائف من دون مهام فعلية) التي يمكن تقديمها للنخبة الإدارية : وكان مكتب

الفوسفاط يرضى دائماً مديريه ويلبي رغباتهم، وإذا كان علي بنجلون قد أبعد عن منصبه فلأنه استغل وظيفته أكثر من اللازم.

لم يكن مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية الأقل مصدراً للأرباح بالنسبة للسيد يحي الشفشاوني ومحمد الجعيدي، كما كشفت ذلك محاكمة سنة 1972 الخاصة بالفساد والرشوة. وإن ما تقدمه هذه المكاتب الوطنية من المنافع المادية الكبيرة لموظفيها السامين بجانب شيوع الرشوة التي أصبحت طابعها العام، يجعلها من الصعب أن تعود بجرة قلم إلى مستوى باقي الإدارات، لأنه إذا فقد هؤلاء الموظفون السامون امتيازاتهم، فكيف يمكن للملك أن يعوض أوفياءه، ويعتمد عليهم، ويستخدمهم كما يشاء)*.

تعد الإدارة الأداة الرئيسية لحكومة الملك، يفتح أبوابها، ويراقب نشاطات الذين ينعم عليهم بالدخول إليها، ويمنح بذلك الرضى الملكي، ويعتبر ذلك دعوة مباشرة للغنى السريع، ويعتبر هذا السلوك في مجمله من تقاليد المخزن القديمة، حيث أن أجرة الموظف الحكومي لا تكفيه، وهذا يدفعه إلى أخذ السخرة ليعيش الحياة التي يطمح إليها. وبما أن فضل السلطان محفوف بالمخاطر، فإن العمال والقواد وكل الموظفين الذين عينهم المخزن يعرفون أن عليهم أن يملأوا جيوبهم بسرعة، وفي أقرب وقت ممكن. لا يزال سلوك الموظفين السامين في الدولة حتى الآن تحت تأثير شعور عدم استقرار أوضاعهم وعدم ثباتها[3].

وهكذا يمكن استخدام الحماية الملكية للإثراء المادي (التمكين من شراء الأملاك العقارية ومن رخص الاستيراد، ورخص التجارة، وإسناد عقود من دون إعلان العرض)، كما يمكن أن يستفاد منها في مجال تنمية شبكات الأتباع.

وينبغي التحرك بسرعة فائقة قبل أن يسد باب الرزق، لأن الوزارات تنتقل بدورها بسرعة من يد إلى يد. لقد توالت التغييرات بأقصى ما يمكن من السرعة خلال السنوات الأخيرة، بحيث إن كل جماعات النخبة قد استفادت تقريباً من كل خيرات المناصب الوزارية، وكلها تشترك في هذا الأمر وغارقة فيه، إن أمكن القول، وهذا ما أسماه أحدهم

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

بـــ (إدخال السعادة على النخبة). ولم يصمد أمام هذا الإغراء ومحاولات التلاعب والفساد والرشوة إلا بعض القياديين القلائل[4].

(لقد تقلب في وزارة التجارة والصناعة والمعادن منذ الاستقلال، وزير على الأقل في كل سنة، لا لشيء إلا لأنها من الوزارات المتهافت عليها. وتكبر أهمية الوزارات حسب أهمية ما يسمى بالصناديق السوداء الموجودة رهن إشارة الوزير، والممولة بأرباح مشبوهة. كما ظلت وزارة الاقتصاد على رأس اللائحة باستمرار، لأن لها ســلطة قانونيــة للتوجيــه والحجــز والتجميد والتحقيق والتفتيش والمصادرة، وإقرار نشاطات كــل الــوزارات والمؤسســات العمومية والتصديق عليها، والبحث عن أي علامة للمراقبة، والتفتــيش في النظــام الإداري المغربي، تجد معها في الوقت ذات مصدراً للموارد الخاصة بالصندوق الأسود)*.

ويتبع عدد من الوزراء والموظفين السامين في كل المناصــب الــتي يتقلــدونها، بعــض مساعديهم المختارين، وهم على العموم أعضاء دواوينهم، كما أنهم يمثلون في الغالب نــواة كتلة سياسية، إذ أن تشعباتها تصل إلى كل الوزارات، بل تتعدى حدود الوزارات. إنهم بالمعنى الدقيق للكلمة يكونون جماعات الأتباع، يحميهم "معلمهم" بكل فعالية، ويجعلهم يستفيدون من امتيازاته، وبالمقابل عليهم أن يقاسموه المسرات والمضرات، وعليهم اعتماده في وقت الشدة.

يفهم من المذكرة الملكية التي وجهت إلى كل الأحزاب السياسية بعــد مظــاهرات 23 مارس سنة 1965 الدامية، أن الدواوين الوزارية لا تخضع لأي مراقبة، وعبــارات المــذكرة توضح ذلك، إذ جاء فيها ما يلي : "يجب أن تتوفر في أعضاء الدواوين الوزاريــة الكفــاءة والمروءة، لتصان للدواوين حرمتها بالنسبة للإدارة والناس"[5]، وبذلك أوصــت المــذكرة أن تسلم مسؤولية القضايا الجارية لكاتب عام تكنوقراط، بعيد عن الانتماء السياسي، ويــراد بذلك من الكاتب العام إعطاء دور مواز للوزير، ويكون بذلك عند الضرورة كلب الحراسة الخاص بالوزارة.

توجد طبقة وسيطة بعد الوزراء ومساعديهم الآخرين، وبعد مديري المكاتب العموميــة والشبه العمومية. وفي هذا الوسط يترعرع كبار خدام الدولة. وتظل العناصر الواعدة مــن

---

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

الموظفين محل محاولات إغراء من الأحزاب والقصر على حد سواء. إلا أن هذا الأخير ينجح في استمالتها لما يقدمه من إغراءات، وما يعد به من أوضاع وآفاق جذابة.

ومن الأفضل هنا أن نستدل بأحد الاختصاصيين، لـه معرفة خصوصية وجيدة بالبيروقراطية المغربية حيث يقول : "إن أكثرية الموظفين السامين المغاربة مازالوا في مرحلة الشباب، يقتربون من الخامسة والثلاثين، ويزاولون مسؤولياتهم بحيوية وحماسة بصفة عامة، وفي أغلب الأحيان عن جدارة، ولكن نادراً ما يقومون بذلك بإرادة وبروح المصلحة العامة".

"ويتعلق الأمر هنا بجماعة من الشباب من أصل بورجوازي، لهم تكوين عصري. وهكذا فإن رغبة الفعالية تدفعهم على العموم إلى تأييد برنامج اليسار أو برنامج يدعمه الملك على حد سواء. هذا بالإضافة إلى أنهم التحقوا في سن مبكرة بالمناصب العليا في السلم الإداري، مما يجعلهم يحجزونها لمدة طويلة"[7].

نصل الآن إلى أغلبية الموظفين، أي موظفي المكاتب ورؤساء الأقسام ورجال التعليم إلخ... حيث نجد أن ترقياتهم تتوقف على الأقدمية، وهناك عدد قليل منهم يمكن أن يساعده الحظ ليتميز عن الآخرين إذا وجد من يقف وراءه ليعتلي مرتبة أعلى.

ولا ينبغي أن ننسى أن رواتب هؤلاء الموظفين، مجمدة منذ الاستقلال، باستثناء عدد قليل منهم، وذلك لفترة زمنية، كما أن حظوظ ترقياتهم إلى سلم أعلى في إدارتهم ضعيفة. وهكذا فإنهم غير مرتاحين لمصيرهم باعتبارهم مُتعلمين في مجتمع أغلبيته من الأميين، وتحت مسؤولية رؤساء كفاءاتهم في أغلب الأحيان مشكوك فيها، وهذا أمر طبيعي. وبالإضافة إلى هذا التذمر، هناك عدد متزايد من المغاربة – استطاعوا أن يتابعوا دراساتهم التقنية العليا– يجدون أنفسهم أمام مسؤول مرتاب، وأقل كفاءة لا يتردد في إبعادهم، ليقضوا وقتهم في صمت، وليضيعوا قدراتهم في مكتب مظلم.

وفيما يخص المستويات الإدارية المتوسطة والدنيا، فهناك جيش من فقراء النظام، ينتقمون في أغلب الأحيان لأنفسهم، وذلك بإهمالهم وبكل بذاءة لمسؤولياتهم، ومن المستبعد جداً أن يبقوا بعيدين عن الرشوة والفساد[8]، ومن وقت لآخر فإن التذمر يعبر عن نفسه في التحريض السياسي، وهذه حالة أساتذة السلك الثاني.

يشكل الاستقطاب الإداري في حد ذاته صيرورة، وهذا ما أسميه بكل ارتياح "استمالة الأطر". لم تكن الأحزاب السياسية وحدها فقط من تعرض للترويض، عندما دخلت في سباق الوظائف الإدارية، ولكن توسيع قاعدة مؤيديها قد أصيب في صميمه، في الوقت الذي احتكرت فيه الأطر ذات الكفاءة المصالح العمومية

وما فتئت الإدارة المركزية والمحلية منذ سنة 1956 تتوسع، وليس من السهل الحصول على أرقام رسمية لهذا التوسع، وتختلف التقديرات كثيراً حسب المصادر، وبعض المصادر ترى أن عدد الموظفين الإداريين باستثناء العاملين بالجيش قد ارتفع من 000 60 إلى 000 145 موظف[9]. وحسب تقدير آخر يأخذ بعين الاعتبار الجيش يقدم بالنسبة للسنوات نفسها الأرقام التالية : من 000 68 إلى 000 255 [10].

وهكذا يمكن أن نكون فكرة عن حاجيات الحكومة فيما يتعلق بالموظفين الإداريين في السنوات التي تلت الاستقلال.

(سنحت لي الفرصة بعد كتابة الفصل الأول بأن أقوم بتقديراتي الخاصة... ويظهر أن الأرقام المذكورة أعلاه، مبالغ فيها شيئاً مّا. وبالرجوع إلى القانون المالي السنوي، وحسب ما قمت به من إحصائيات، وجدت أن الوظيفة العمومية كان ينبغي أن تتوفر على 000 58 منصب مالي سنة 1961. وقد ارتفع هذا العدد إلى 580 82 سنة 1965، وإلى 907 95 سنة 1969، وارتفع عدد رجال التعليم من 000 24 إلى 283 50 خلال المرحلة نفسها. وإذا أضفنا عدد العاملين غير التابعين للوظيفة العمومية، فإن مجموع الموظفين في القطاع العام قد ارتفع من 242 113 سنة 1961 إلى 449 183 سنة 1969. هذه التقديرات تطابق ما جاء في كتاب **الإدارة المغربية** لميشيل روست (Michel Rousset) وتوقعاته سنة 1973، حيث كان يرى أن عدد الموظفين سيرتفع إلى 000 258 في القطاع العام[11]. ومن المهم أن نسجل أن عدد رجال التعليم والمساعدين التقنيين الفرنسيين قد انخفض إلى 8000 مستخدم، وحسب ما يظهر فإن هذا الرقم قد استقر)*.

---

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

قبل سنة 1956، كان للأحزاب السياسية بصفة عامة وحزب الاستقلال بصفة خاصة عدد كاف من الإطارات الشابة المتعلمة والمعبأة لتأييدها، وهؤلاء لم يساهموا في غالب الأحيان في النشاطات الوطنية، إلا لأنهم أبعدوا عن العمل في إدارة الحماية، أو حشروا في وظائف ثانوية، وعندما جاء الاستقلال، تحول هذا الواقع، وجذبت الوظيفة العمومية عدداً كبيراً من أصحاب شهادات المدارس الثانوية والجامعية في العقد الأخير. ولم تعد هناك إطارات حرة رهن إشارة الأحزاب، تخصص كل وقتها للنشاط السياسي. ولا يوجد قانون يمنع الموظف من الاشتراك في حزب مّا من الناحية الشكلية، ولكن الأفضلية تعطى بشكل واضح للمحايدين.

وفيما يتعلق بالعناصر التي احتفظت بارتباطاتها مع أحزابها، فلقد وجدت نفسها من دون فعالية، ولم تعد تملك الوقت الكافي للنضال، بالإضافة إلى اهتماماتها بمهام الوظيفة وضرورة الاعتناء بالعائلة، وقد عانت كل التشكيلات السياسية من استقطاب الإدارة للأطر، وهذا ما لاحظه علال الفاسي في مؤتمر سنة 1965، عندما حدد ذلك بقوله :

"فحزب الاستقلال، بحكم أنه هو الذي غذى الدولة بمختلف إطاراتها منذ إعلان الاستقلال، يجد نفسه اليوم في حاجة إلى إطارات جديدة للقيام بتنظيم الأمة ومواصلة توجيهها الوجهة الصالحة طبق المعتاد"[12].

والشيء نفسه عبر عنه ا.و.ق.ش. بلهجته التقليدية، حيث نجد الاعتراف نفسه في العبارة التالية : "لا معنى للاختيار الثوري من دون إطارات مسلحة"[13].

ويضاف إلى احتواء الإدارة للأطر ما قام به القصر من عمليات الترويض من أجل إضعاف التنظيمات السياسية وجعلها أكثر طواعية.

2 – وزارة الداخلية

تناولت إلى حد الآن الحديث عن الإدارة بكيفية شمولية، مشيراً فقط إلى بعض الملامح والمميزات فيما يتعلق بعلاقاها مع القصر، ويختلف الأمر بالنسبة لوزارة الداخلية، إذ تحتل موقعاً متميزاً في الإدارة، لأنها أداة المراقبة المفضلة للملكية، وبقدر ما تتوسع سلطات هذه الوزارة التي لم تتوقف يوماً مّا، بقدر ما تزداد ارتباطاتها تدريجياً وتتقوى مع العرش.

ويجب التذكير بأنه بعد الاستقلال، تمسكت بعض عناصر حزب الاستقلال بعناد لوضع أحد أعضائها على رأس وزارة الداخلية، للتمكن من مراقبة الإدارة الإقليمية، وكذلك الشرطة، إلا أن تلك العناصر نفسها لم تعد تعلق بعد ذلك الأهمية نفسها على هذه الوزارة عندما أصبحت للملك اليد العليا على التعيينات، بل صار بإمكانه أن يتجاوز مسؤولية الوزير ليتعامل بشكل مباشر مع عمال الأقاليم والقواد ... إلخ.

ويعين موظفو وزارة الداخلية بظهير، كما كان الأمر في عهد المخزن، وهم مرتبطون بالملك رمزياً وليس بالوزير. وهذا الأخير لا يتدخل إلا بصفة استشارية فيما يتعلق بالتعيينات، وهذا ما أكده ظهير 20 مارس سنة 1956، حيث أن التعيينات يفصل فيها بظهير، وكذلك ترقيهم وسحبهم من الأسلاك الإدارية وعزلهم، مع الاحتفاظ بحقهم في رواتب التقاعد، أو مع حرمانهم من هذا الحق، ونقلهم ووضعهم رهن التصرف وتقليدهم وظيفة غير وظيفتهم[14].

ونادراً ما حدث نزاع بين الملك ووزير داخليته، بل على العكس، إن هذا الأخير، يتحرك حسب توجيهاته، ويستمع باستمرار إلى نصائحه فيما يتعلق باختيار ونقل الموظفين. ويبقى الوزير على اتصال مباشر ومنتظم مع ممثلي الأقاليم بواسطة إدارة الشؤون السياسية، هذا القسم الموروث من عهد الحماية، تغير اسمه سنة 1966، وأطلق عليه اسم إدارة الشؤون العامة. ومنذ تولية الجنرال أوفقير على رأس وزارة الداخلية، ظلت هذه الإدارة تحت إشراف الكاتب العام محمد بلعالم[15]، ملحقة مباشرة بديوان الوزير، ومهمتها تطبيق سياسته.

ويتوفر رجال الإدارة المحلية على "القوة الاحتياطية"، إذ تشبه إلى حد ما الحرس الوطني للحفاظ على الأمن، وعلاقاتهم مع البوليس المحلي الملحق بالأمن الوطني، يحوطها غموض

كبير، ومن الناحية المبدئية، فإن البوليس مسؤول أمام القائد أو الباشا، إلا أنه في واقع الأمر يتمتع باستقلالية تامة.

وما يطبع اتجاه دوائر السلطة، الداخلية والبوليس، يتجلى في الميل إلى التنافس، وهما معاً تحت مراقبة الدرك الملكي من أجل أمن أوسع، ويظهر الملك الرابح من تنافس هذه الأجهزة الثلاثة التي تكون مصادر المعلومات والأخبار، وبالتأكيد فإن اصطدام طموحاتها يؤدي حتماً إلى فشلها.

وبما أن العلاقات التقليدية بين الملكية، وممثليها المحليين، يحافظ عليها بعناية، فإن هيئة رجال السلطة وطبيعة مسؤولياتهم قد عرفت تغيراً كاملاً؛ يوجد بالمغرب حالياً 20 عاملاً إقليمياً، عاملان لعمالتي (الدار البيضاء والرباط) وعامل لمنطقة بحرية منذ سبتمبر سنة 1967، (عامل ميناء الدار البيضاء) و24 باشا و350 قائداً. لقد أصبح رجال السلطة أكثر فأكثر من الموظفين الرسميين، وتحرص الإدارة المركزية على ألا يكونوا من أبناء المنطقة التي يديرونها[16]، وبما أن مساحة الأراضي الخاضعة لحكمهم كبيرة، فإن العمال والقواد الممتازين يمكن أن يكونوا من مواليد أقاليمهم. وفي المستوى الأدنى من السلم، فإن مقدمي الدواوير القروية وشيوخ أفخاذ القبائل، وخلفاء الأحياء الحضرية، ينبغي أن يكونوا منحدرين من الجماعة التي يديرونها، أما فيما يتعلق بالقواد، فيؤتى بهم من مناطق أخرى[17]، لكي يتجنب أن يكون في قياداتهم أفخاذ من قبيلتهم أو أعضاء من عائلاتهم.

لقد لخص أرنست گيلنر بدقة تطور دور القواد منذ سنة 1956، وحيث لاحظ أن سلطتهم في عهد الحماية كانت شكلية بجانب سلطات ضمنية أكبر، وكانت السلطة الشرعية موزعة بطريقة مبهمة بين القواد ورجال الإدارة الفرنسية، أي ضباط الشؤون الأهلية، والمراقبين المدنيين، وكان من الصعب دائماً تدقيق أسلوب استعمالها ومراقبها، وكان بإمكان كل من القواد وضباط الشؤون الأهلية، أن يلقي على كاهل الآخر مسؤولية خطأ مّا. وبإمكان الإدارة أن تلوم القبيلة ورئيسها "القائد" في حالة وقوع سوء تصرف. نجد القائد في هذه الحالة يبرر عدم ملاءمة أسلوب الإدارة الفرنسية التي لا تتفهم واقع الأمور.

تم إلغاء القواد المحليين بعد الاستقلال، وبقيت تسمياتهم[18]، "وأعطيت لإداريي المنطقة التي تولى تسييرها مغاربة منذ ذلك الحين بدلاً من الفرنسيين"[19].

تغيرت هيئة الداخلية على عجل بعد الاستقلال مباشرة، وبشكل كامل، لأن الإدارة المحلية فقدت سمعتها وقيمتها في عهد الحماية، وذلك لاشتراكها في قمع الحركة الوطنية. ومنذ بداية سنة 1956، أصبح تغيير الموظفين ضرورة ملحة من أجل تهدئة غليان البوادي التي غدت مسرحاً لتحركات (عصابات) جيش التحرير.

وسدت الثغرات بتعيين المقاومين والاستقلاليين الذين تولوا بعض هذه المناصب، إلا أنهم كانوا متضايقين من وظائفهم الجديدة، نظراً لأنهم لم يكونوا مهيئين لها بشكل جيد، ولم يكن مطلوباً منهم كحد أدنى إلا مجرد ضمان احترام محلي بسيط من أجل حفظ النظام. لقد راح الإداريون الجدد يبحثون عن مساندة من جانب الحزب، ويسعون في الوقت نفسه لتكوين أنصار مستغلين بذلك الامتيازات التي توفرها لهم الإدارة والحزب.

وأدى هذا الموقف إلى نفور السكان المحليين الذين لم يعودوا يفضون كما كانت العادة خلافاتهم أمام القائد، وأكثر من هذا، فإن فصل السلطات القضائية أفقده وسيلة الضغط على سكان إدارته. وما فتئت الهوة تتسع يوماً بعد يوم بين رجل السلطة ومحكوميه[20].

وعندما أصبح مبارك البكاي وزيراً للداخلية في مايو/ أيار من سنة 1960، قرر أن يخلص وزارته من الاستقلاليين المتعصبين، وتعويضهم بإداريين أكفاء غير متسيسين، وغيّر كذلك بعض عمال الأقاليم، حيث أصبح مطلوباً من هؤلاء، أن يعطوا رأيهم حول الموظفين الموجودين في دوائرهم، وسمح لهم أن يقصوا العناصر غير المرغوب فيها، وكان عليهم أن يطبقوا هذه التعليمات بحذافيرها. كما أن وظائفهم الجديدة هذه تسمح للبعض أن يكونوا أتباعاً، وتضم أحياناً عناصر من عائلاتهم، تلازمهم بعد ذلك من وظيفة إلى أخرى[21].

ولا علاقة لهيئة القواد حالياً بالعمل السياسي إطلاقاً، وهم على العموم أصحاب كفاءة، ومن الصعب الإدلاء برقم حقيقي عن عددهم، ولقد بدأ أكبر عدد منهم يمارس المهنة الإدارية في عهد الحماية، باعتبارهم مترجمين، سواء في وزارة العدل أو وزارة الداخلية[22]، وأغلبهم من خريجي ثانوية أزرو.

وبذل مجهود كبير في السنوات الأخيرة من أجل تكوين مهني للقواد. ففي سنة 1957، تحولت مدرسة الشؤون الأهلية التي كانت تعطي تكويناً مؤهلاً للإداريين الفرنسيين، إلى

مركز الإرشاد المغربي، ونظمت في البداية دورة تدريبية شهرية مكثفة من أجل الموظفين الذين تنقصهم التجربة، وعلى الخصوص من تسلم منهم الإدارة حديثاً.

ورفعت في مارس من سنة 1963 مدة التدريب إلى أربعة أشهر، وتسمى المدرسة الجديدة الآن بمركز تكوين رجال السلطة، وقد تم نقلها إلى القنيطرة في سنة 1964، حيث أصبحت مدة التدريب بها تستغرق سنتين، وذلك من أجل استيعاب برنامج المدرسة الموسع، وعلى المتدربين أن يكونوا حاصلين على شهادة الليسانس أو دبلوم المدرسة الإدارية.

يشمل برنامج المدرسة التكوين العسكري، ودراسة اللغة الفرنسية والعربية، بجانب درس حول النمو الاقتصادي والسوسيولوجية، والمحاسبات العمومية، والطبيعة القروية والطوبوغرافية والفلاحة[23].

ولقد تخرج حتى الآن فوج من حوالي خمسين قائداً تقريباً، ووضعوا في مناطق أضحت في طريق النمو الإداري.

يمكن أن نتساءل اعتباراً من التكوين الجامعي، والأصول الحضرية في أغلب الأحيان لهؤلاء الموظفين الجدد عن الإضافات التي سيحملونها على المدى البعيد لهيئة رجال السلطة.

يعتبر القائد أو القائد الممتاز على المستوى المحلي شخصية بالغة الأهمية، وكل رجال المصالح الأخرى (وربما باستثناء رجال الشرطة)، مطالبون بتقديم تقاريرهم إليه دورياً، ويتدارسون معه المشاكل المحلية. ومن جهة أخرى، فإن المجالس الإقليمية التي انتخبت لأول مرة سنة 1960، أعطت لقواد مرحلة الاستقلال قيمة كتلك التي كانوا يمثلونها في عهد الحماية بالنسبة للإدارة الفرنسية.

تكونت المجالس الإقليمية في عهد محمد الخامس ليتمرس المغاربة على التجربة الديموقراطية، ووضعت تحت مراقبة شديدة من دون التعرض لأخطار الانتخابات التشريعية الوطنية.

كانت الانتخابات البلدية والقروية لسنة. 1960 وسنة 1965 الخاضعة لنظام الأغلبية الفردية موجهة للنخبة القروية التقليدية، لإعطائها نوعاً من الفعالية، وذلك لرد الاعتبار إليها، لأنها فقدت سلطتها، أو كانت في طريق الزوال تقريباً. وقد تحقق بالفعل هذا الهدف،

فالقواد الآن محاطون بمجالس منتخبة، يتقاسمون معها مسؤولية المهام الحساسة والصعبة، وهكذا التحق منتخبو المجالس بمكانتهم القديمة اللائقة[24].

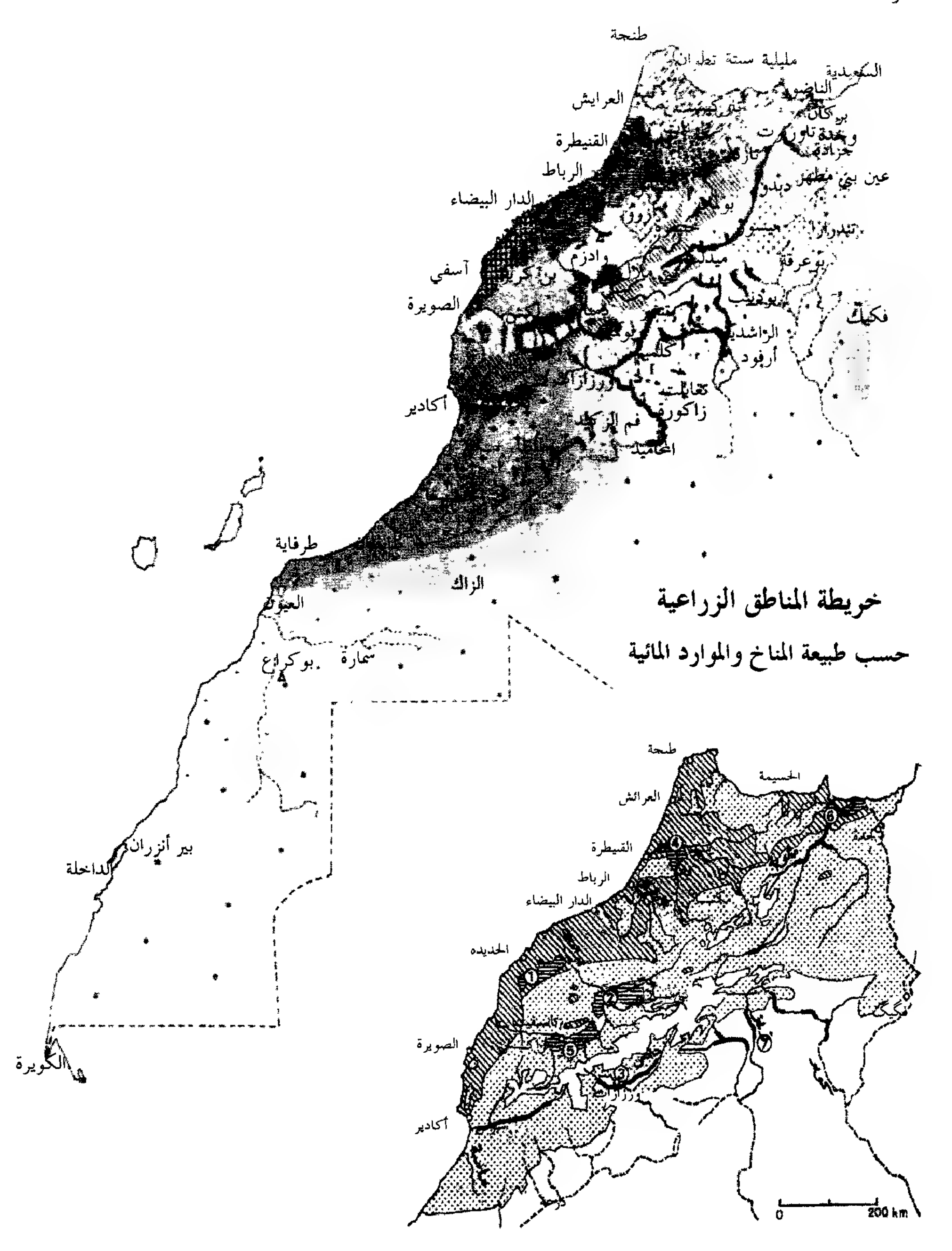
لم تتحدد اختصاصات وصلاحيات المجالس الإقليمية، إلا بعد مرور شهر على الانتخابات في 23 يونيو/ حزيران من سنة 1960 [25]، وأفرغ البند 19 من محتواه الذي كان يحدد سلطات المجالس الواسعة على الشكل التالي : "يحل المجلس مشاكل الجماعة بالتشاور، كما يصوت أعضاؤه على الخصوص على الميزانية المحلية"، نظراً لأن القائد أصبح له حق المراقبة والاعتراض – الفيتو – وعلى المجلس أن يفرض عليه جدول أعمال كل جلسة للموافقة والمصادقة كشرط أولي، وللقائد كامل الصلاحية أن يرفضه جزئياً أو كلياً. وخلال الجلسة يمكنه أن يعترض على أي مناقشة ليست في جدول الأعمال.

لاحظ بوريلي (Bourely) أن المجلس "يمكن أن يعبر عن آرائه ورغباته فيما يتعلق بالمشاكل المحلية، وبالتالي في كل ما يتعلق بالإدارة والاقتصاد والمالية والنشاطات الثقافية والاجتماعية والدينية، ويمنع عليهم الإدلاء بآراء أو اتخاذ قرارات ذات صبغة سياسية تخرج عن نطاق المشاكل ذات المصلحة المحلية"[26]، وقدمت سلطات المجالس الإقليمية (التي انتخبت في أكتوبر/ تشرين الأول سنة 1963) بالأسلوب نفسه فيما يتعلق بتعاملها مع العامل[27].

وفي نهاية الأمر، وفي حالة ما إذا تجاوز المجلس سلطاته أو أسيء استعمالها، فإن وزارة الداخلية يمكن أن تبادر إلى حله وتحدد موعد انتخابات جديدة[28].

ولم تتوقف اختصاصات وزارة الداخلية عن المزيد من التوسع، ومن الأرجح أنه لا يوجد هناك أي قطاع من قطاعات القضايا الداخلية، إلا وتتدخل فيه، ولو بصفة استشارية. وقد تجنب الملك الذي جعل من هذه الوزارة أداة نشاطه المفضلة، عن وعي وإرادة، تحديد اختصاصاتها ليكيفها كما يشاء، ولقد توصلت وزارة الداخلية أخيراً بسلطة المراقبة الفعلية على كل مشاريع وزارة الفلاحة مع احتفاظ هذه الأخيرة نظرياً بمسؤولية التسيير المباشر.

أدت مجموعة من المراسيم إلى لا مركزية وزارة الفلاحة في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1966 [29]، وذلك بالإعلان عن تكوين سبعة مكاتب إقليمية[30] كلفت بتنفيذ مشاريع النمو الفلاحي، وهدم هذا التنظيم الجديد، بشكل كامل البنية القديمة لهذه الوزارة، وكذلك المكاتب الوطنية المركزية.



خريطة المناطق الزراعية

حسب طبيعة المناخ والموارد المائية

مناطق رئيسية مسقية
مناطق مزروعة
مناطق زراعية غابوية ضعيفة
مناطق غير مزروعة
مناطق سقي تقليدية

○ مكاتب جهوية للإصلاح الزراعي
1 - دكالة (المركز : الجديدة)
2 - تادلة (المركز : الفقيه بن صالح)
3 - ورزازات (المركز : وزازات)
4 - الغرب (المركز : القنيطرة)
5 - الحوز (المركز : مراكش)
6 - ملوية (المركز : بركان)
7 - تافيلالت (المركز : قصر السوق)

وأنشىء في سنة 1962 المكتب الوطني للبحث الزراعي الذي أسندت إليه مسؤولية مناطق البور بجانب المكتب الوطني للري المكلف بالأراضي المسقية، وقد تم إدماج هذين المكتبين في مايو/ أيار من سنة 1965، وذلك من أجل تكوين مكتب الاستثمار الفلاحي الذي أصبح مسؤولاً عن مركز التدبير والاستغلال الفلاحي، إلا أن اختصاصاته لم تكن محددة منذ إنشائه سنة 1963، وذلك من أجل تسيير أراضي الاستعمار التي استرجعتها الدولة، وكان تحت مسؤوليته حوالي 000 220 هكتار[31]، إلا أن تسييره ظهر من دون فعالية، حيث انخفض مردود الأراضي بشكل محسوس[32].

وحسب دراسة غير رسمية، فإن من بين 356 قطعة كان يسيرها هذا المركز كانت قد سلمت منها 180 لموظفين بوزارة الفلاحة، و26 لم تكن بيد مسيرين رسميين و150 قطعة أعيدت إلى وكلاء خاصين : من فلاح ثري، إلى تاجر صغير، إلى سائق تاكسي[33].

لقد عوض مكتب الاستثمار الفلاحي ومركز التدبير والاستثمار الفلاحي، اللذين لم يعد لهما وجود بمكاتب إقليمية، تكلمنا عنها أعلاه، وقد أصبحت خاضعة في تسييرها لمجلس إداري يرأسه الملك، أو وزير الفلاحة كما هو الأمر بالنسبة للمجلس الاقتصادي الوزاري، وهذا المجلس يقدم برنامجاً سنوياً للحكومة، ذلك لأن اللجان التقنية المحلية التي يرأسها عمال الأقاليم تتولى المسؤولية المباشرة لتلك المكاتب، ويساهم في اجتماعاتها مديرو المكاتب الإقليمية، وممثلو المجالس الإقليمية والبلدية والقروية. ولم تحدد بعد الأشكال التنفيذية لهذا التنظيم الجديد، ولكن من الواضح أن وزارة الداخلية ستكون لها الكلمة الأخيرة في كل ما يتعلق بنشاطات تلك المكاتب، وستكون لعمال الأقاليم إمكانية مراقبة المديرين الذين يترعون إلى أخذ أكثر مما ينبغي من المبادرات، وهكذا مرة أخرى نجد مشاركة الممثلين المنتخبين تقوي موقف العامل، بينما اشتراكهم في أعمال تبدو ظاهرياً مهمة ترفع من مكانتهم.

لا يترك هذا التنظيم شيئاً يذكر لوزارة الفلاحة، أو ما يمكن توزيعه، لكي تجلب إليها النخب، بل بالعكس، فإن هبة الثراء ستتركز بين أيدي وزير الداخلية، ويمكن أن نتصور حقاً وكما هو معهود في الماضي أن أوفياء الملك سيقطفون الربح.

لقد اتسعت اختصاصات وزارة الداخلية أكثر، عندما ألحقت بها مصالح السكنى والتعمير في غشت/ آب من سنة 1967. ويمكن أن نقول وبكل بساطة إن هذه المصالح ستتكلف بالأساس بمدن القصدير، وبذلك فإن وضعها ضمن اختصاصات وزارة الداخلية يوضح الأهمية التي يعلقها النظام على الهجرة القروية في اتجاه المدن وذلك من أجل مراقبتها.

(أنشئت وزارة السكنى والتعمير في سنة 1972، وأسندت مسؤوليتها آنذاك لحسن الزموري، الذي دشن بذلك دخوله إلى الحياة السياسية، إذ لم يتول أي منصب في الحكومة منذ عشر سنوات)*.

3 – الجيش

"لا تنحصر نشاطات القوات المسلحة الملكية في الدفاع وحماية التراب الوطني، ولكن ينبغي عليها أن تساهم بفعالية في المشاريع ذات المصلحة الاجتماعية"[34]. وعليها أن تنسق بشكل وثيق مع وزارة الداخلية، وكثيراً ما أشار الملك نفسه وبوضوح إلى واجبات الجيش ومهامه المدنية بقوله : "ونظراً للخصال الجيدة التي يتوفر عليها ضباط جيشنا، فقد أسندنا إلى بعضهم مهمة المشاركة العملية في إدارة البلاد، سواء في نطاق المهام الوزارية والإقليمية، أو بوصفهم رجال السلطة في الأوساط الحضرية والقروية على السواء، وقد شارك جيشنا مشاركة فعالة في تكوين الأطر، وإعداد أعوان السلطة التابعة لوزارة الداخلية"[35]. ويقرب بين القوات المسلحة الملكية ووزارة الداخلية، شعور الهوية المشتركة، ونجد أغلبية الموظفين بالداخلية من أمازيغ قدماء مدرسة أزرو، ولو لم توجد منهم عناصر بالجيش، لكان هناك بعض أقاربهم، هذا مع العلم أن الشكل الخاص لوزارة الداخلية له طبيعة عسكرية مميزة، حيث يرتدي الإداريون المحليون لباساً عسكرياً، ونظام السلطة بالوزارة له صبغة مركزية قوية، ليس له مثيل في الإدارة، ويمكن القول إن الحس العسكري تقوى[36] أكثر بتولي شخصيتين عسكريتين أمازيغيين على رأس الوزارة : مبارك البكاي وأوفقير. لا يؤدي المرور من المهام العسكرية إلى المهام المدنية أو العكس، إلى تغييرات كبيرة في نمط حياة الضباط المغاربة.

* إضافة من المؤلف على الترجمة الفرنسية.

ونظراً للتكوين الخاص للضباط والجنود، وما يتميزون به من انضباط، فلقد كانوا يدعون باستمرار للمشاركة في كل أنواع المشاريع، من بناء المدارس، إلى إنقاذ ضحايا الفيضانات، وما إلى ذلك.

لقد تلقى 25 ضابطاً في سنة 1963، تكويناً خاصاً لكي يلتحقوا بالأقاليم كمساعدين، ليكونوا رهن إشارة العمال والضباط المرتبطين بالمندوبية العامة للإنعاش الوطني بالرباط[37]، وكان ذلك بعد مرور سنتين على انطلاقة مشروع للإنعاش الوطني المكلف ببرنامج التنمية الفلاحية.

لم يغرب أبداً عن بال أي مسؤول سياسي، ما يمثله وحده الوجود القائم للقوات المسلحة الملكية من عنصر الضغط، فمن جهة، نجد الجيش يشارك في أشغال التنمية، وهذا ما يضعف من حجم المعارضة، ومن جهة أخرى، فهو على استعداد لسحق كل محاولة سياسية غير مشروعة في المهد.

لا يشبه الجيش المغربي جيوش البلدان المجاورة، وعلى الخصوص فيما يتعلق بضباطه السامين، حيث يسيطر على القيادة العليا للقوات الملكية المسلحة جماعة من الضباط، جاؤوا أساساً من الجيش الفرنسي، وكذلك من الجيش الإسباني، وأغلبهم بقي ملتحقاً بهما إلى غاية سنة 1956، وهؤلاء لم يضيعوا فقط فرصة الاشتراك في الحركة الوطنية، بل لقد شاركوا في قمعها، وهذا الواقع قوى نوعاً مّا شعوراً محافظاً بين قدماء الضباط الذين كانوا يقمعون على التوالي كل من له آراء راديكالية وسط الشباب، أو من كان له مجرد انفتاح وطني[38]. وكان هؤلاء الضباط يعوضون عن هذه المواقف بجانب اشمئزازهم وكرههم للسياسة بالوفاء للعرش، ذلك لأن ماضيهم وغياب أنصارهم — وهذا واقع صحيح — لا يترك أمامهم مجالاً كبيراً للاختيار، وهذا مثال جديد آخر "للبديل الأوحد" العزيز على الملك، مع العلم أنهم لا يمثلون إلا أقلية في هيئة تعدادها يصل حالياً إلى 1500 ضابط تقريباً[39]. وإذا كان الاستقطاب داخل الجيش قد توقف بين سنة 1956 وسنة 1958، فإن تكوين الضباط كان كثيفاً وانتقائياً، حيث تقرر في يونيو/حزيران 1956 أن يكون كل المرشحين للأكاديمية العسكرية بمكناس (مدرسة الدار البيضاء) حاصلين على الأقل على البكالوريا. وهذا القرار البسيط كان كافياً لتغيير التوازن بين الأمازيغ والعرب في هيئة الضباط.

ولم تعد لأبناء الأعيان القرويين امتيازات، كما هو الأمر بالنسبة لأبناء الحضريين المنافسين لهم، والذين بإمكانهم أن يتابعوا دراساتهم المرغوب فيها.

وكذلك الأمر فيما يتعلق باستقطاب الضباط، فإن الفرق الرئيسي بين الجيش الذي تَكَوَّنَ في عهد الحماية، وجيش المغرب المستقل، يكمن في حد فاصل جديد لم يعد يرتكز على امتيازات النسب، بل على امتيازات الثروة[40].

أصبحت هناك فروقات جدية تفصل بين الضباط الشباب والقدماء، ويجب الإشارة إلى أن الجنرال الكتاني كان قد أوقف بكل حذر ولباقة، كل الأفواج ليحقق في هدوء التحاق ضباط من الجيش الإسباني وجيش التحرير بالقوات الملكية المسلحة. وكان ذلك في مرحلة مسيسة للغاية (يجب التذكير هنا بمواقف وانتقادات ا.و.ق.ش. ضد الأمير والقوات المسلحة، ومناورات الاستقلاليين لمراقبة وزارة الدفاع). وكان يعمل كل من الجنرال الكتاني والأمير مولاي الحسن ومحمد الخامس على تجنب كل ما من شأنه أن يثير الغيرة ويوقظ الحساسيات، أو ما يؤدي إلى الخيانة، ومع ذلك يجب القول إن تجميد الأفواج أدى إلى تقوية قدماء الضباط في الجيش الفرنسي، وإعطائهم إمكانية تشكيل الجيش حسب رؤيتهم.

ترتبط القوات المسلحة الملكية على ما يبدو أكثر من وزارة الداخلية بالعرش، وكان الأمير مولاي الحسن قد تكلف بتنظيمها، وإلى الملك يعود القرار النهائي في كل ما يتعلق بالأفواج، وكل القرارات في هذا المجال توزن بكل عناية، ويحرص الحسن الثاني على إشباع حاجيات الجيش ؛ إلا أن هيئة الضباط مثل هيئة رجال السلطة مدعوة إلى أن تغير من طبيعتها، وبذلك فإن وفاءها للعرش، يمكن أن يعرف اهتزازاً عندما يرتقي ضباط من الشباب من أصل حضري لهم تكوين عصري وإحساس بالسياسة إلى مناصب عليا في السلم الإداري.

(إنه لمن الصعب على من يرى الوضعية من الخارج، أن يخرج بنتائج عن الجيش المغربي. الشيء نفسه بالنسبة لمن يرى الوضعية من الداخل.

وعلى الرغم من حدوث انقلابين فاشلين، ومع كل محاولة الفهم الثاقب في ضوء ما حدث، يظهر الآن أن تخلي الملك خلال عشر سنوات الأخيرة عن وزارة الدفاع وتوكيل مسؤولياتها قد أفقده الاتصال بالضباط، ومن دون أن يشعر بذلك، هل من الصواب تفسير

دوافع الجنرال المذبوح والجنرال أوفقير فقط إلى التعطش والجشع إلى السلطة ؟ (ستتعرض لها بالتفصيل في الفصل الأخير) إنه التفسير الرسمي، إلا أن هذا غير كاف، وهناك افتراض آخر ينبغي التحقق منه، يكمن في أن جنود الملك الانكشاريين كان لهم تصور، إنهم على فوهة قريبة الانفجار، و لم يقوموا بشيء سوى أنهم أسرعوا إلى أخذ المبادرة ليتجنبوا أن يكنسوا مع الملك في الوقت نفسه.

نقل عن أوفقير بعد انقلاب الصخيرات، أنه صرح في اجتماع مجلس وزاري قائلا : "إذا لم يتغير أي شيء، وإذا كان كل واحد منا لا يريد أن يستخلص العبر التي تفرض نفسها، فإني أفضل أن أنهي نفسي حالا عوض أن أرى الصخيرات مرة ثانية، وأن أقتل مرتدياً قماطاً"[41].

عين الملك أوفقير وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للجيش، وكان الوزير الجديد يتصرف في وظائفه الجديدة كما لو كان الجيش محطماً تحطيماً كاملاً، أو على شفى انتفاضة. وأصبح يمثل دور البطل الذي يتلقى مظالم العسكريين، ويتدخل بشكل شخصي لفائدة تلاميذ مدرسة هرمومو العسكرية، المسؤولين عن انقلاب الصخيرات، وجاءت أحكام المحكمة العسكرية متسامحة بشكل مدهش، وجزأ القيادة، وشتت الوحدات في الوقت نفسه، ويمكن أن نفترض أن النتائج لم تكون مرضية، وأن مجهوداته لم تكن كافية لتهدئة توتر الجيش، لأنه نظم انقلابه الشخصي في 16 غشت/ من سنة 1973، و لم يقتل أوفقير في كل الحالات مرتدياً قماطاً.

لقد قرر الملك الحسن الثاني أن يقوم بما سماه البحث عن مكامن الداء، وقد ظهر له أن الجيش مريض جداً، وليس في ذلك ما يثير الدهشة. وصرح الملك في خطاب موجه إلى بعض الضباط السامين في 19/آب من سنة 1972، أن الجيش منذ أن ترك قيادته أصبح فريسة للعشائر والمؤامرات، وكان ذلك أسلوباً غير مباشر لإلقاء اللوم على بعض الشخصيات التي تحملت مسؤولية وزارة الدفاع، المحجوبي أحرضان، والجنرال ادريس بن عمر ومحمد باحنيني، ووفاء هذا الأخير للملكية لم يوضع أبداً موضع تساؤل.

ومن أجل استخلاص نتائج منطقية في ضوء الواقع، قرر الملك أن يتولى بنفسه مسؤولية وزارة الدفاع، ويخصص أربع ساعات كل يوم من أجل القيام بإعادة تنظيم القوات المسلحة الملكية.

وبعد أن خرج الملك سالماً من مواجهتين غير مرضيتين مع ضباطه السامين، قرر إنـذار الباقين. "ومن الآن سأواجهكم وجهاً لوجه، فمن رأيت منه الحسن فسيلقى مني ما هو أحسن، ومن رأيت منه السوء فكونوا على يقين أني لست مستعداً لأن أتسامح في حق أخوانكم مدنيين كانوا أم عسكريين"[42].

هل كانت الصرامة الأبوية مجرد خدعة وتبجح ؟

لم يمر أسبوع واحد على هذا القول، حتى أحال أحد الجنرالات، عبد السلام بن عمر، على المعاش، وكان من بين الحاضرين في الاجتماع المذكور؛ ويجب أن نذكر هنا أن السيد عبد السلام كان عضواً في المحكمة العسكرية بالقنيطرة، ولم يعارض قرارات الرأفة والتسامح، وأكثر من هذا كان مساعداً لأوفقير.

وهكذا وفي أقل من ثلاثة عشر شهراً، أقصي من المشهد الضباط المنحدرين من الجيش الفرنسي والإسباني باستثناء عدد قليل من الذين كانوا يمثلون دور "البديل الأوحد".

وفيما يتعلق بجيل الضباط المكون في عهد الاستقلال الذي لم تكن لديه عقد سياسية مثل مسؤوليهم الكبار، فإنه لا يزال حاضراً، ولو أن الملك يحاول بكل وضوح أن يتابع سياسة تشتيت الوحدات، وإعادة تنظيم القيادة. مع العلم أن ممثلي هذا الجيل تكلفوا بالأدوار الرئيسية في المحاولتين الانقلابيتين، وهذا يحمل في طيه دلالة كبيرة.

لم يكن يتجاوز عمر الكولونيل أعبابو الخامسة والثلاثين عندما دفع تلاميذ مدرسة هرمومو العسكرية للهجوم على قصر الصخيرات، كما أن الغارة على طائرة البوينغ الملكية، أي بعد مرور سنة على المحاولة الأولى، نظمها ونفذها كل من الكولونيل أمقران البالغ من العمر الرابعة والثلاثين، والكومندان كويرة البالغ من العمر الثامنة والثلاثين، لقد كان هؤلاء الرجال الثلاثة في حدود سن المراهقة عند الإعلان عن استقلال المغرب[43])*.

---

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

4 – الديوان الملكي

أخذ الديوان الملكي في عهد الحسن الثاني مسلك حكومة الظل، يراقب بدقة نشاطات الحكومة، وفي داخله تتقرر الاختيارات الكبرى، لم يكن دائماً على هذه الصورة.

كان الديوان الملكي عندما تم تكوينه سنة 1950، يضم بعض الرجال الذين يحظون بثقة محمد الخامس، يشرف عليه آنذاك محمد بّا حنيني (الكاتب العام للحكومة حالياً)، وقد كان أستاذاً للأميرين مولاي الحسن، ومولاي عبد الله بالمعهد السلطاني، إلا أن الديوان سرعان ما عرف توسعاً كبيراً، إذ أصبح الشيگر مديره. ففي 16 فبراير/ شباط من سنة 1956، وكان من قبل نائباً لأحمد باحنيني، وكان بدوره أستاذاً بالمعهد السلطاني، وتولى محمد عواد (وهو بدوره كان أستاذاً بالمعهد المذكور) منصب رئيس الديوان، كما كلف مولاي أحمد العلوي بالقسم الصحافي بالديوان، وسمي كذلك ستة ملحقين[44]، ومع ذلك لم يكن للديوان إلا دور مصغر، وشبه رسمي محدود في تقديم نصائح ومعلومات يهيئها عدد من المساعدين في الخفاء، لملك غير مرتاح في وظائفه الجديدة باعتباره رئيساً للدولة.

لم يكن أعضاء الديوان الملكي فاسيين في السنوات الأولى من الاستقلال، بل كانوا سلاويين، مثل حجي، وزنيبر، والصبيحي، وعواد، أو تطوانيين مثل أنكاي وبنونة، وكان ذلك تحت تأثير عامل المصادفة أو الصداقات.

وتوالى بالتتابع على إدارة الديوان الملكي في عهد محمد الخامس كل من مسعود الشيگر ورشيد ملين الذي لم يعمر إلا قليلاً، وعبد الرحمن أنكاي الذي قتل في حادثة طائرة في يناير/ كانون الثاني من سنة 1959، وأحمد الحمياني، ومحمد عواد، وهذا الأخير كان أول من حمل اسم المدير العام الذي كان ضمنياً ينعت به مولاي الحسن إلى ذلك الحين.

لقد أخذ الديوان الملكي يكتسي أهمية كبرى في عهد الحسن الثاني، وتوفرت لإدريس المحمدي[45] ورضا اگديرة سلطات واسعة أكبر من سلطات الوزراء[46].

يفهم دور الديوان الملكي وثقله، إذا عرفنا أن مديريه كانوا على العموم موضوع ثقة الملك[47]، إلا أن الثقة مسألة نسبية، وعلى الخصوص مع الحسن الثاني الذي يسحبها بالسهولة التي يمنحها.

يقدم أعضاء الديوان النصائح إلى الملك في كل المشاكل التقنية، ويعطون آراءهم حول اقتراحات الوزارات، وكان من بينهم سنة 1966 ثلاثة مهندسين، هم الطيب زعمون، ومحمد الدادي، ومحمد عبد الرزاق[48]، كما نجد من بين أعضائه عبد اللطيف الخطيب الذي يتكلم اللغة الإسبانية والفرنسية بطلاقة، ومحمد الراشدي المستشار القانوني، والطيب بلعربي الملحق والمكلف بالعلاقات العامة، كما أن الديوان الملكي كان يحضر خطب الملك.

يعتبر الديوان الملكي محطة عبور بين وزارتين لشخصيات النظام، كما يقدم نقطة عبور استراتيجية لكل الذين ليست لهم وظائف آنية مهمة. وبذلك فإن الملحقين بالديوان كانوا مجرد عابرين في انتظار ما هو أحسن.

ويستخدم التعيين بالديوان الملكي في بعض الحالات، لمكافأة المخلصين من خدام العرش. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه في الديوان الملكي تؤخذ كل القرارات الرئيسية التي يستخدمها الملك لمراقبة تنفيذ سياسته، وتلك هي وظيفته الحالية.

5 – العدالة

كانت للقصر إمكانية التأثير في سير العدالة، بل وفي توجيهها كذلك، وقد أضحت بين أيدي الملك أداة قوية نافعة ليدمغ بخاتم المشروعية مجموعات النخب. والملك أدبياً المجسد الأكبر للحاكم العادل، ويمكن له أن يتدخل في المسلسل القضائي شفوياً أو كتابياً أو بالترويض المباشر للجهاز القضائي.

وتوضح دراسة بعض الأمثلة الإمكانيات المتوفرة للتدخل الملكي، والهيئة القضائية واعية بذلك، هذا بالإضافة إلى المجموعات الأخرى من الموظفين، بأن الملك يملك سلطة التعيين المطلقة.

احتفظ دستور سنة 1962 للملك بحق تعيين كل القضاة، مع تأكيده التام على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، مع العلم أن التعيينات تتم عن طريق اقتراح المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الملك بنفسه ويختار أغلبية أعضائه.

ويمكن أن يتخذ كلام الملك قوة القانون، ولم يزد (البند 19) من الدستور إلا على تأكيد الصفات التقليدية للملوك المغاربة: الملك أمير المؤمنين، حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، ودين الدولة هو الإسلام (البند 6).

حلل لويس فوجير (L. Fougére) ما تنطوي عليه النصوص الدستورية[49] بما يلي : يعتبر الملك هو الضامن والحارس لروح المجتمع المغربي، وهل في ذلك مغالاة كبيرة إذا عرفنا بأنه يستطيع، بل عليه أن يرفض إصدار قانون، أو ما من شأنه أن يمس السيادة المغربية، بذلك يحتفظ بسلطة ضمنية وعامة تتجاوز كل الصفات التي أقرها الدستور ؟

لا، ليس في ذلك أي مبالغة، لأن هناك سوابق متعددة أظهرت هذه السلطة المطلقة وقبل تحضير الدستور، والمسألة الأساسية هنا تكمن في قيمة الكلام الملكي الذي صار بمثابة قانون، ولقد سبق للمحكمة في سنة 1960 أن فصلت في هذا الموضوع بالطريقة التالية[50] : "إن أمر أو تصريح الملك الذي يمثل الأمة له قيمة قوة القانون، إذ أن الملك نفسه يصدر القانون، هذا الأمر أو هذا التصريح له قوة وقيمة القانون، ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية أو في الصحافة والإذاعة"[51].

إلا أن هذه المسألة لم تحل أبداً بطريقة حاسمة، وهناك على سبيل المثال حالتان : حل الحزب الشيوعي المغربي، ومحاكمة بهائيي الناضور. ففي الحالة الأولى أخذت المحكمة العليا بعين الاعتبار كلام الملك الذي كانت له قوة القانون، بعكس الحالة الثانية. وفي الوقت نفسه لم تشرع المحكمة العليا أبداً ضد القيمة القانونية لكلام الملك.

وضعت في سبتمبر/ أيلول، على كاهل عبد الله إبراهيم مهمة شاقة، إذ عرض عليه توقيع قرار يقضي بحل الحزب الشيوعي المغربي. وكان وزير العدل يرى أن قانون الحزب المذكور يخرق أحد بنود ظهير سنة 1959 الذي ينظم قانون الجمعيات، لأن من أحد أهدافه تقويض الحكومة والملكية. رفع الحزب الشيوعي القضية أمام محكمة الدار البيضاء التي حكمت بأن الدولة لم تقدم البرهان الكافي على نيات الحزب، واستأنفت الدولة الدعوى أمام محكمة الاستئناف بالرباط. وقبل المحاكمة الثانية بالضبط، ألقى محمد الخامس خطاباً أدان فيه بشدة المذاهب المادية[52]، وبذلك اعتمد وكيل الدولة العام في التهمة على تصريحات الملك، واعتبر أن لها قوة القانون، وحكمت محكمة الرباط لصالح التهمة، واستأنف الحزب

من جديد الدعوى أمام المحكمة العليا التي أصدرت فيما بعد حكمهـا النـهائي برفضـها لاستئناف الحزب سنة 1964. ودعمت المحكمة قرارها باعتمادها على تصريحات الملك التي لها قيمة القانون[53]، إذ أن كل الأطراف لم تدل ببراهين كافية، وبذلك فإن القضاة لهم كامل الصلاحية لتبرير حكمهم.

(لنفتح قوسين هنا حول الحزب الشيوعي المغربي الذي أعاد علي يعتـه إحيـاءه سـنة 1968، تحت اسم حزب التحرر والاشتراكية، ولم يكن تغيير الاسم كافيا آنذاك ليحصـل على الشرعية. ومنع الحزب مرة أخرى بعد سنة، وسجن علي يعته، إلا أن الحـزب لقـي اهتماماً وحظوة عند الشبيبة، وعلى ما يبدو إن "الجبهة" المتمركزة في الدار البيضاء ما هـي إلا جماعة منه*. وبعد عدة شهور من السجن ظهر علي يعته على المسرح السياسي. ففـي خريف سنة 1962 عندما باشر الملك استشاراته من أجل تأليف حكومة الوحدة الوطنيـة، تسلم علي يعته زعيم الحزب رسالة تدعوه للمشاركة في المفاوضات، (كل هـذا يحصـل بالمغرب)*.

وفيما يخص الحالة الثانية، أي محاكمة البهائيين أمام المحكمة الجنائية بالناضور في ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1962، لقد أثارت البهائية باستمرار غضب المسلمين بسبب الحـرب الأهلية التي أشعلتها بإيران في القرن الماضي، وذلك لادعائها أنها جاءت لتحل محل الديانـة الإسلامية، وكذلك اليهودية والمسيحية.

أخبر في سنة 1962، بوجود نشاط لعناصر من البهائيين في شمـال البلاد، وقـد حمـل علال الفاسي الذي كان آنذاك وزير الشؤون الإسلامية المشكلة أمام المحاكم، وتم اعتقـال أربعة عشر بهائياً بتهمة إفساد الشباب، وتكوين جمعية من الأشرار، والمس بالإسلام والأمن العام.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المحاكمة، صرح الحسن الثاني في أثناء ندوة صـحفية قائلا : إن البهائية "هرطقة حقيقية" غير مقبولة بالمغرب[54]، وفي اليوم التالي حكمت محكمـة

---

* "لا نعطي خيرنا لغيرنا".

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

الناضور على ثلاثة من المعتقلين بالإعدام، وعلى خمس آخرين بالسجن المؤبد، وكان لهذه الأحكام صدى وطنياً وعالمياً، وأثيرت محاكم التفتيش وشبه علال الفاسي بتوركومادا.

نقضت المحكمة العليا الأحكام الصادرة عن محكمة الناضور في ديسمبر/ كانون الأول 1963، وأوضحت أن البهائيين لم يقوموا بأي نشاط إجرامي يدينه القانون الجنائي المغربي[55]، وواضح هنا أن المحكمة العليا قد اختارت ألا تأخذ بعين الاعتبار تصريحات الملك.

ومن المحتمل جداً أن هذه القضية قد حبكت كل خيوطها للتخلص من علال الفاسي والدفع بالاستقلاليين خارج الحكومة، ويظهر بوضوح من كل هذا أن الملك يمكن أن يوظف تصريحاته بطريقة تلائمه، حسب ما يقرر، ويمكن أن تكون أو لا تكون لها قوة القانون. وفي كلتا الحالتين تخضع المحاكم المغربية للتعليمات الملكية.

(يزودنا الحسن الثاني بنموذج عن التدابير الملكية المغربية تجاه العدالة، وذلك خلال ندوته الصحفية بتاريخ 22 يونيو/ حزيران من سنة 1972، وقد نجا من الخطر للمرة الثانية. لقد صرح في أثناء ذلك بأن الأحكام المتسامحة بمحكمة القنيطرة التي تكلفت بمحاكمة تلاميذ مدرسة هرمومو قد أقلقته وأثارت استياءه، وكان متأكداً من أن التسامح في الأحكام شجع العسكريين على أن يبدأوا من جديد، وطبيعي أن أوفقير كان الآثم، ولكن جوهر المسألة أبعد من ذلك، وتتلخص فيما يلي : ما هي إذا التعليمات التي على المحكمة أن تتقيد بها لإصدار أحكامها ؟

" لقد تدخل الجنرال أوفقير ضد تعليماتي، مع العلم أني كنت قد قدَّمْتها بوضوح أمام الضباط السامين، وقد سجلت في المحضر، في حالة ما إذا كان يشك في أحد أنه قتل بدم بارد مدنياً، عليكم أن تحاكموه بأقصى العقوبات، أما ما يتعلق بي، أتركوني استخدم حقي في العفو"[56])*.

كما أن الاعتقالات المتعلقة بمؤامرة سنة 1963-1964 مثال آخر على الأسلوب الذي يتم به ترويض الجهاز القضائي، وبموافقة ضمنية على الأقل من الملك، إن الأمر هنا لا يتعلق بفحص صحة الاتهامات، ولكن، ولو مع قبولنا أن ليس هناك أدنى شك في وجود مؤامرة

---

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

ضد حياة الملك، فإن الإجراءات البوليسية والقضائية قد أخلت بكل القواعد الاعتيادية للعدالة.

لم تسع أبداً الحكومة مع كل إنكارها، إلى تبديد الالتباس رسمياً، فيما يتعلق بوجود عدد من مناضلي ا.و.ق.ش. من بين المعتقلين، ليكون دليلاً على المشاركة المباشرة للحزب في المؤامرة .

تمت الاعتقالات يوم 16 يونيو/ حزيران من سنة 1963 في أثناء اجتماع حزبي بالدار البيضاء، وكما يدعي البعض، كانت الحكومة منشغلة بهزيمة الاستقلاليين في الانتخابات التشريعية إلى حد أنها نسيت ا.و.ق.ش.، إلى أن فوجئت بنجاحه. وكان ينبغي عليها أن تقوم بشيء قبل الانتخابات البلدية والقروية في شهر يونيو/ حزيران وقد أجلت شهراً آخر. وفي أثنائه تمت الاعتقالات.

لقد احتفظ بـ 35 معتقلاً في سرية بين 16 يونيو/ حزيران، و 15 غشت/آب، أي التاريخ الذي أعلن فيه بشكل رسمي عن وجود مؤامرة. وسجل البوليس خلال هذه المدة إثباتات أو اعترافات المعتقلين، وقد استنطقوا فرادى، وركزت كل الاتهامات بناء على محضر الاعترافات، وأثار الدفاع أن المعتقلين عذبوا بشكل منهجي إلى حد تبادل الاتهامات فيما بينهم. وحاول بعضهم أن يثبت أن الهدف المقصود من اعتقالهم يكمن في إقامة محاكمة لأفكارهم وأمانيهم، وقد أجبروا تحت التعذيب على الاعتراف بأنهم كانوا يرمون أو يريدون قتل الملك، وكما لاحظ أحد المعتقلين : "من هو المغربي الذي لم يحلم بذلك" ؟[57]

لقد أثبتت دلائل التخمين فقط عن وجود شبكتين للمتآمرين تحت قيادة شيخ العرب ومومن الديوري، ولكن لن نقف طويلاً عند هذه الوقائع، لأن حدود تحليلنا هنا ترتكز أساساً حول الإجراءات القضائية، أكثر ما تهتم بعمق القضية[58].

استبشر محامو الدفاع عندما قدمت قضية المؤامرة في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1963، أمام المحكمة الجنائية بالرباط. لأنهم كانوا متخوفين أن تنتقل المحاكمة أمام محكمة عسكرية على إثر حرب الحدود مع الجزائر، والحكم بالإعدام غيابياً على المهدي بن بركة واتهامه بالخيانة العظمى. إلا أن تعيين وكيلين للدولة أحدهما من طنجة، والآخر من بني ملال من بين أعضاء المحكمة وضع الدفاع في موقف حرج، وقد عارض حقهما في المشاركة

في محكمة الرباط، إلا أن هذا الاعتراض قُوبِل بالرفض. كما رفضت المحكمة كذلك قبول دلائل التعذيب الذي مارسه البوليس على الرغم من شهادات الديوري، و لم تقبل المحكمة ذلك إلا بعد مرور عدة شهور عندما سمحت بتحقيق طبي يجريه طبيب عسكري. غير أن حضور 53 عضواً من هيئة الدفاع، وواقع افتتاح المحاكمة أمام الجمهور والصحافة أعطى إمكانية للمعتقلين أن يتكلموا عن التعذيب الذي قاسوا منه، مما جعل المرافعات تغوص في جو من التوتر المأساوي. ومثلما كان سائداً بالنسبة لكل المحاكمات السياسية فإن الأحكام معروفة مقدماً، إلا أن سياق المحاكمة التي نحن بصددها قد أحيط بالتوتر والانفعال[59]. يقول أوتوكير شهيمر (Otto Kirchheimer) حول دور المحاكمات السياسية، "إن النتيجة الثالثة التي يبحث عنها، ليست موجودة في مضمون الحكم، بل تكمن في التوتر الذي تثيره عاطفة الجمهور الذي يشارك في تسلسل مأساة، تبقى عقدها غير مؤكدة إلى آخر لحظة[60]"، ولكن هذا ما يمكن أن تسمح به العدالة السياسية. وفي الواقع كان ا.و.ق.ش. هو الذي يحاكم، واستدعى الجمهور للحضور من أجل الكشف عن أخطائه، كما كانت الأحكام مجرد ترتيبات من أجل إخراج حلقات المسرحية[61].

وبعد محاولة البحث عن توريط ا.و.ق.ش. وإدانته باعتباره مذنباً في أعين الرأي العام، يمكن للملك أن يضيف مسحة جديدة، وأن يظهر بمظهر الأب الرؤوف، ويعلن تسامحه تجاه رعاياه المخطئين، وهذا ما حصل في السنة التالية.

(بما أن هذا الأسلوب نجح مرة، لماذا لا تعاد التجربة مرة أخرى ؟ انتهت في ربيع سنة 1970 جماعة جديدة من بقايا اليسار إلى تحطيم القوى الباقية لديها، لقد سجن أغلبية المعتقلين عدة شهور، دون اتهام، وتعرض بعضهم للتعذيب. وفي النهاية قدم 193 متهماً للمحاكمة بمراكش، وكما رأينا سابقاً كان من بينهم سعيد بونعيلات وأحمد بنجلون. وكذلك المدعو بالمنادي الذي تورط في هذه القضية دون معرفة بما كان يقوم به، حسب ما يبدو، وقد توفي في ظروف غامضة بعد وقت قليل من المحاكمة. ودفعت الأحداث الدامية بالصخيرات الملك لكي يكون متسامحاً مع ا.و.ق.ش. وكما كان منتظراً لقد جاءت

الأحكام مخففة، وكما هي العادة فإن المتهم الوحيد المحكوم عليه بالإعدام الذي كان موجوداً بالمغرب صدر في حقه العفو[62])*.

6 – الدعاية والصحافة

يملك القصر وسائل متنوعة للاتصال بالرأي العام ونشر دعايته ابتداء من جهاز الإذاعة والتلفزيون الموجود تحت الرقابة الكاملة للدولة. ولكن ما هو أكثر غرابة أن تكون المؤسسات الصحفية الأكثر تأييداً للملك تتجلى في مجموعة من الجرائد ووكالة خاصة للصحافة، لقد وجدت باستمرار، جريدة يومية رسمية باللغة العربية، ولكن نادراً ما تجاوز توزيعها ما بين 3 آلاف و5 آلاف نسخة، واستمرت في الظهور ابتداء من سنة 1956 تحت عناوين مختلفة، من "العهد الجديد" و"الفجر" و"آخر ساعة" إلى "الأنباء" من دون أن تحقق نجاحاً.

وظلت صحافة ماس التي كانت في ملكية إيف ماس، وإحدى قلاع عهد الحماية[63] تنشر جريدتين يوميتين (*Le Petit Marocain*) (توزع يومياً 45000 نسخة) و (*La Vigie*) (توزع يومياً 000 30 نسخة) وتتوفر صحافة ماس على أكبر عدد ممكن من إعلانات الدعاية، وبذلك كان مشروعها مربحاً[64] على خلاف الجرائد المغربية الأخرى. ونظراً لسمعتها الاستعمارية لم يكن لها إلا عدد من الأصدقاء قبل الاستقلال، واستطاعت بعد سنة 1956 أن تركب العاصفة، وبذلك ثابرت على مدح الحكومات المتتابعة، متملقة للقصر على الخصوص. ولم يكن ليمر يوم واحد من دون أن تقرأ على صفحات جريدة "لوبوتي ماروكان" عن التقدم الهائل والضخم للبلاد، في كل المجالات، وذلك بفضل القيادة المتبصرة لجلالة الملك.

ووصل هذا التملق إلى حد يجعل المرء يتساءل عما إذا لم يكن الصحافيون يضعون بعض الخبث، عندما يوجهون مدائحهم كضربات عنيفة، معلنين عن نجاح المشاريع التي انتهى

---

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

المجلس الوزاري من مناقشتها تواً، أو يصرخون ملء شدقيهم بمناسبة الكوارث الطبيعية أن الملك الحسن الثاني الوحيد القادر على إخراج البلاد من الركود[65].

وبالرغم من عداء حزب الاستقلال لصحافة ماس، فلقد استطاعت أن ترتب أوضاعها وتزدهر، وقد سمح لها غموض قانون الصحافة الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1958، بالاستمرار في الوجود.

يتضمن القانون المذكور بندين متناقضين : البند (12) يصرح بوضوح : أن كل المشاركين في الحياة المالية للمطبوعات المنشورة بالمغرب، سواء أكانوا مالكين أم مساهمين أو شركاء أم معنيين أو ما إلى ذلك، ينبغي أن يكونوا من جنسية مغربية. وفيما يخص البند الثاني (27) فإنه يسمح صراحة للمطبوعات الأجنبية أن تستمر في النشر إذا كانت تتوافق مع الإجراءات الأخرى في القانون. وأعطيت مهلة ستة أشهر لمديري الجرائد الأجنبية لتصفية ما عليهم من واجبات.

أخبر في 23 مايو/ أيار 1959، أي قبل خمسة أيام على انتهاء مدة الأجل، الوزير الأول عبد الله إبراهيم المديرين المعنيين بالأمر، بأن رخصة السماح لهم بالنشر قيد الدراسة، وفي انتظار قرار بذلك فإنه يسمح لهم مؤقتاً ابتداء من 28 مايو/ أيار بالاستمرار في الصدور، و لم يضع أي إجراء حداً لهذه الحالة المؤقتة[66].

وظلت صحافة ماس في أثناء ذلك تتعرض لهجوم ح.أس.[67] و ا.و.ق.ش. ابتداء من سنة 1963، وطالب الحزبان بمنع الصحافة الأجنبية بالمغرب تطبيقاً للبند (12) من قانون الصحافة[68]. ورفعت القضية أمام المحاكم، كما قدم الفريق البرلماني الاستقلالي مشروع اقتراح في الموضوع. وصرحت المحكمة العليا من دون أن تمس عمق مشكل البنود المتناقضة لقانون الصحافة، بأنه ليس من اختصاصها أن تصدر حكماً في مشروعية الرخصة المؤقتة لعبد الله إبراهيم. لأن الأمر يتعلق بعمل إداري[69]، وأعيدت القضية إلى المحاكم، ولا يبدو أن هناك نهاية لهذه القضية اللامتناهية.

(أرغم الانقلاب الفاشل بالصخيرات الملك على التخلص من الدعامة التي كانت تقدمها له صحافة ماس. منذ سنوات كان يتنبأ بالنهاية المحدقة بهذه الصحافة، ولكن الحسن الثاني لم يكن مستعداً للتضحية بها من دون أن يوفر قبل كل شيء بديلاً مؤيداً في مستواها. وعندما

أنشئت جريدة "لاديبيش" (*La Dépêche*) في حينها سنة 1970، ظهر حسب ما يبدو أنها تقدم كل الصفات المطلوبة، وتولى إدارتها المهدي بنونة، وكان في الوقت نفسه مديراً للوكالة المغربية للأبناء، ويقال إن المهدي بنونة تلقى ضمانة تمكنه من حرية التصرف في مجال الصحافة اليومية الصادرة باللغة الفرنسية، وما عليه إلا أن يأخذ بعين الاعتبار منافسة جريدة "الرأيّ" بالفرنسية (*L'Opinion*) ولكن بعد انقلاب الصخيرات تم تعليق الرخصة المؤقتة لسنة 1959، ابتداء من فاتح نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1971، ومن الممكن أن يكون هذا القرار التفاتة مولوية تجاه حزب الاستقلال. وهكذا أممت في النهاية الصحافة الاستعمارية، إلا أن ما كان يثير نوعاً من الاستغراب، رؤية أحمد بن كيران المدير السابق لجريدة (*Maroc-Information*) يتولى رئاسة تحرير الجريدتين الجديدتين (*Le soir*) و(*Le Matin*).

وبعد أشهر، أي في نهاية فبراير/ شباط من سنة 1972، في أثناء الاستفتاء على الدستور الجديد كان من الواضح أن أحمد بن كيران يشمئز من فكرة وضع جرائده في خدمة الحكومة، والدعاية المطلقة لها، وأبعد بسرعة من منصبه، واستبدل بمولاي أحمد العلوي، والنتيجة المستخلصة من هذه العملية أن الجرائد المؤممة لم تكن سوى صورة طبق الأصل لأخواتها في عهد ماس، وكل ما تغير يكمن في صورة المرأة بلباس الشاطئ التي كانت تزين صباح كل يوم أسفل الصفحة الأولى، وقد ذهبت ضحية التأميم. وفيما يتعلق بالمهدي بنونة وجريدة "لا ديبيش" (*La dépêche*) فإن مضمون الأحداث الجديدة قد أقبرهما بسهولة)*.

لقد كان للقصر والديوان الملكي اتصالات دائمة مع الصحافة "المستقلة"، لكونها مفيدة جداً لنشر الإشاعات وجس النبض، وعلى الأخص عندما يكون الأمر متعلقاً بجرائد الإشاعات والكاريكاتور[70]، وعن طريقها يمكن التقليل، وفي سرية، من قيمة وزير لمعرفة ردود الفعل من أجل قرار جديد، أو تشجيع جو سياسي معين.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

أشيع على سبيل المثال أن حزب الاستقلال مقسم إلى ثلاث اتجاهات متصارعة، ونشر ذلك في افتتاحية جريدة المساء بتاريخ 9 فبراير/ شباط سنة 1967، وحسب مصدر موثوق به إن كل مسؤولي وزارة الداخلية قد طلب منهم أن يقدموا تقارير حول ردود الفعل المحلية عن هذه الافتتاحية التي جاءت في وقت كان يطرح فيه من جديد موضوع الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية، وحسب ما يبدو أن الجبهة الاستقلالية المستقرة كانت الحاجز لنجاح هذه المشاريع ومراقبتها.

وهكذا استعملت في إطار تكتيكي شامل على ما يحتمل، من أجل تهييج الانقسامات المستمرة داخل حزب الاستقلال وتعميق صورة حزب مقسم.

يستشهد كدليل على حرية التعبير بالمغرب وجود عدد من المنشورات المستقلة، وتتمتع جرائد الحزب بالفعل بحق النقد، الشيء الذي لا تعرفه أغلب دول الشمال الإفريقي. إلا أن هذه الحرية في الوقت نفسه محدودة بوجود قوانين تدفع بالصحافيين إلى الوجل والرقابة الذاتية.

يسمح البند (71) و(73) من قانون الصحافة لوزير الداخلية أن يقوم بإجراءات ضد الجرائد التي يرى أنها تمس بمقام الملك، أو أحد أعضاء العائلة الملكية، ويمكن كذلك أن يقوم بإجراءات الحجز الإداري للمطبوعات ذات الخطورة على الأمن العام إذا اعتبر ذلك ضرورياً. وهذا هو البند الأكثر استعمالاً[71].

ويمكن أن تباشر المتابعات القضائية ضد كل الجرائد أو المجلات، خلال سنة كاملة ابتداء من تاريخ صدور المقال المخالف للقانون(بند 78). وفي حالة الإدانة إذا لم تسدد الذعيرة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم فإن الجريدة ستتعرض للتوقيف (بند 76)، وهكذا فإن عدداً من الجرائد مثل الكفاح الوطني للحزب الشيوعي المغربي، والتحرير، والمحرر للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأحياناً العلم لحزب الاستقلال نجدها تتعرض باستمرار لمتابعات العدالة، ويحكم عليها بأداء غرامات مالية.

ومن الغرابة أن خطبة صلاة الجمعة بالمسجد كانت إحدى الوسائل الأقل استعمالاً للقيام بالدعاية للملك، في حين أن هذه الخطبة تلقى في كل البلاد باسم العاهل، وكانت في الماضي تستخدم للمدح على الدوام.

وحسب ما يبدو، إن القصر ليست له في الوقت الراهن خطة دقيقة فيما يتعلق باستخدام المسجد للدعاية. ويوجد في المغرب حوالي 000 13 خطيب، وفي أغلب الأحيان يسمح للخطيب أن يكتب بنفسه خطبته، غير أنه في أيام الأعياد الملكية أو الوطنية، فإن وزير الأحباس كان يوزع نص الخطبة، وفي حالات أخرى يكتفي ببعض التعليمات[72]، وفي مناسبة عيد ميلاد محمد الخامس فإن النص الإجباري للخطبة كان كما يلي :

"وفي الحقيقة إن إمامنا وعاهلنا المفدى محمد الخامس هو أكبر ضمانة لمصالح هذه البلاد. أحاديثه وقراراته تشهد مثلما يشهد به سلوكه وأعماله. وفي الحقيقة إن المجد مجد الأسرة العلوية، وعلى رأسها أكبر بطل يليق بمقامه الاحترام والثقة والإخلاص ووفاء كل المغاربة، وإن العالم الإسلامي يشهد ببطولته وتفانيه"[73].

ولتلخيص هذا الفصل، نقول إن الإدارة بمعناها الواسع، وعلى الخصوص وزارة الداخلية والعدالة والجيش والبوليس والديوان الملكي والصحافة كانت من الأدوات ذات الامتياز للسلطة الملكية، وبواسطتها يمكن للملك أن يتدخل بشكل مباشر في مجريات الحياة السياسية. ويمكن للعاهل بفضل الإدارة أن يغذي الصراعات الداخلية للنخبة، ويجعل من القصر الموزع الأول، أو بالأحرى الأوحد لكل فضائل السلطة، كما تسمح له سلطته على وزارة الداخلية والجيش بالإشراف على الفصائل الحزبية ومُراقبتها، وتغيير قواعد اللعبة وإقصاء بعض اللاعبين.

ولكن كل هذه المناورات مع أنها معاملات ذات حساب دقيق ودراية، فإنها في نهاية المطاف ليست سوى إجراءات وقائية لا أقل ولا أكثر، للحفاظ على نظام في مواجهة تحدي النخب الصاعدة، ومشاكل الركود الاقتصادي.

هوامش الفصل الخامس عشر

[1] – أصبح الحسن الثاني ملكاً ووزيراً أولا بعد وفاة والده في فبراير/ شباط من سنة 1961، وكان قبل ذلك يتحمل مسؤولية وزارة الدفاع، استقال الحسن الزموري من وزارة الفلاحة في يناير/ كانون الثاني من سنة 1961، وفي الوقت نفسه أصبح منصب وزير الداخلية شاغراً بعد وفاة البكاي.

[2] – تعليق الإذاعة والتلفزة المغربية، بتاريخ 5 يناير/ كانون الثاني سنة 1967. نقلته الصحافة المغربية الصادرة باللغة العربية. اعتمد المؤلف ترجمة السفارة المغربية بباريس، 6 يناير/ كانون الثاني سنة 1967.

[3] – مظهر آخر من مظاهر الإدارة الحالية يذكر بالمخزن القديم، الكامن في الليونة، وعدم الدقة والغموض في المسؤوليات الوزارية، نشاط الوزراء يتجاوز حدود وزاراتهم.

[4] – من أجل تحليل منهجي لإدارة المجتمعات الانتقالية، انظر المرجع السابق لـ RIGGS، صص. 141-142-212-214.

[5] – توجيهات، الديوان الملكي، 20 أبريل/ نيسان، ص. 7.

[7]– MARAIS, *Classe dirigeante*..., p. 728-730.

[8] – لم تستخدم المحاكم الخاصة بقضايا الرشوة حتى الساعة إلا لإدانة الموظفين الصغار، كما تنبأ بذلك اكديرة، ولم تزد إلا على استخفاف الإدارة وفوضويتها لأن "كبائر الكبار" لا يجهلها أحد. هذا الكلام كتب قبل محاكمات الرشوة سنة 1972.

[9] – جول وجيم أوبان (*Jules et Jim AUBIN*) م. س. ن. ص. 72. الهيئة الديبلوماسية من ضمن هذا الإحصاء.

[10] – سمير أمين، م. س. ن. الجزء الأول، ص. 338- 339. يقدر سمير أمين أن هناك 41 000 من 68 000 من الموظفين لم يكونوا مغاربة في سنة 1955. انعكس النمو المطرد للإدارة على ميزانية التوظيف بالمغرب، وقد قفزت من 77 مليوناً من الدراهم في سنة 1955، إلى 220 مليون درهم سنة 1964، ص. 339 – من أجل المزيد من التفاصيل، انظر أشفورد (Ashford).
وهذا الأخير يذكر رقم 110 000 موظف إلى غاية سنة 1958، ص. 119. هناك مقالات أخرى وثيقة الصلة بالموضوع من بينها :

Paul BUTTIN, « La relève des cadres français par les cadres marocains », *Civilisations*, vol.2, 1961, pp. 52-61, et Mohamed EL FASSI, Le problème des cadres au Maroc, Problèmes des cadres dans les pays tropicaux et subtropicaux *I.N.C.I.D.I.*, Bruxelles 1961, pp. 41-51. Et aussi Abdelkebir KHATIBI, Note descriptive sur les élites administratives et économiques marocaines, *Pouvoir* et *administration au Maghreb*, C.N.R.S., 1970, pp. 75-86. Michel ROUSSET, *L'administration marocaine* Institut international d'Administration publique ; Paris, 1970.

[11] – انظر :

Michel ROUSSET, *l'administration marocaine*, I.I.A.P., Paris, 1970, p. 52.

[12] – علال الفاسي، **معركة اليوم والغد**، ص. 126-127.

[13] – مناقشات المؤتمر الثاني ا.و.ق.ش. حول موضوع نقص الكوادر.

[14] – الجريدة الرسمية رقم 2267، ظهير رقم 046-56-1، 6 أبريل سنة 1956، يحدد وضعية العمال، ص. 341، وظهير رقم 047-56-1 يحدد وضعية القواد، ص. 342.

[15] – انتخب محمد بلعالم نائباً للحسيمة في برلمان سنة 1970. عزل بعد انقلاب الصخيرات من وزارة الداخلية، كان حليفاً للكولونيل الشلواطي، أحد قادة الانقلاب العسكري، وبراءته تضع علامات استفهام كبيرة.

[16] – لم يكن للقواد رواتب عمومية في عهد المخزن وتحت الحماية، وكانوا يعوضون عن ذلك بأخذ قسط من الترتيب (ضريبة على الإنتاج الفلاحي). انظر :

BERNARD, op. cit. vol.3, pp. 51-52.

[17] – حسب أوكتاف ماري، إن نسبة القواد الذين استقطبوا في عين المكان في سنة 1960، تختلف من إقليم إلى آخر، تتراوح من 20 إلى 50%. انظر دراسته القيمة :

Octave MARAIS, *L'administration locale et les élus au Maroc*, communication au conseil méditerranéen de recherches en sciences sociales, 12-16 septembre 1966, Beyrouth, p.8.

[18] – انظر :

Ernest GELLNER, « From Ibn-KHALDOUN to Karl MARX», *The Political Quarterly*, vol.32, n°4, p. 385 ; aussi J.R., « Un aspect du Maroc actuel. Le bled sans caïd », *l'Afrique et l'Asie*, n°40, 4e trimestre 1957, pp. 52-54.

[19] – تغير الاسم نفسه : القائد رئيس الدائرة الفلاحية، والقائد الممتاز رئيس المنطقة، والباشا مسؤول عن المدينة.

[20] – MARAIS, *L'administration rurale*... p. 3. إني مدين هنا لبوريس لما استفدت من معلوماته الكثيرة حول مشاكل تنظيم وزارة الداخلية في بداية تكونها، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتكوين الإداريين، وحول هذا الموضوع يمكن مراجعة كذلك ارنست گيلنر. انظر :

Ernest GELLNER, « Independence in the Central High Atlas », *M.E.J.*, Summer 1957, pp. 237-252.

[21] – MARAIS, *L'administration rurale*..., p.8.

[22] – لقد دخل عدد كبير منهم إلى الإدارة في أثناء الحرب عندما نودي على قدماء الإداريين الفرنسيين للعودة إلى بلادهم، وقد عوضوا بضباط شباب لا يعرفون اللهجات المحلية.

[23] – انظر :

Centre de Formation des Agents d'Autorité relevant du ministère de l'Intérieur, Provinces et Communes, n°2 Avril-Mai 1964.

[24] – MARAIS, *L'administration rurale*..., 5-6.

[25] – ظهير رقم 315-59-1، 23 حزيران سنة 1960 المتعلق بتنظيم الأقاليم.

[26] – انظر : BOURÉLY, op. cit., p. 365 وحول المجالس بصفة عامة ص. 347-368.

انظر كذلك : MARAIS, *L'administration rurale* ..., p. 13.

وراجعت كذلك دراسة غير منشورة لمحمد البوزيدي :

Les obstacles à la coopération entre les autorités locale et la population rurale, 1966, p. 27.

[27] – انظر :

H.Nicolas, MOURER, A. A. N. 1963, pp. 129-160.

[28] – على إثر عملية اختلاس مالية، قامت وزارة الداخلية بحل المجلس البلدي في نوفمبر من سنة 1965.

[29] – الجريدة الرسمية رقم 2819، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني، ص. 1266-1282. الظهائر ملخصة في جريد (*Maghreb-Information*)، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1966، صص. 1-4.

[30] – وضعت هذه المكاتب في كل من دكالة، وتادلة، والغرب، وملوية، والحوز، وتافيلالت، وإقليم ورزازات، مناطق أساسية مسقية بالمغرب. انظر الخريطة.

[31] – أعادت الدولة توزيع 000 16 هكتار فقط على الفلاحين. انظر فيما يتعلق بتوزيع الحصص:

La vie économique, 3 Juin 1966, p. 1 et 3.

[32] – كان فشل هذه المكاتب واضحاً، مما أجبر الملك ووزير الفلاحة تقديم تصريحات علنية فيما يتعلق بسيرها. وفيما يتعلق بتصريحات الشيگر الوزير، انظر :

Le Petit Marocain, 1 er et 7 Juillet 1966.

[33] – فيما يتعلق بالحصص الاستعمارية، انظر :

Lamalif, N°6, octobre 1966, pp. 14-15.

توازي هذه المرحلة، مرحلة "آنية السمن" من 1964 إلى 1965 السنوات التي تقلد فيها المحجوبي أحرضان مسؤولية وزارة الفلاحة.

[34]– Maroc 66, cité dans *Le Petit Marocain*, 3 Mars 1966.

[35] – خطاب الملك الحسن الثاني في الذكرى العاشرة للقوات الملكية المسلحة. 15 مارس سنة 1966.

[36] – بالفرنسية في النص (المترجم).

[37] – Patrice-BLACQUE-BELAIR, «La promotion nationale marocaine : bilan en 1963», *A.A.N.*, 1963, p.164. André TIANO, «La politique économique et financière du Maroc indépendant», *Tiers-Monde*, Paris, 1963, p.57.

يعطي تفاصيل كثيرة مختلفة شيئاً مّا : "وضعت وزارة الدفاع رهن إشارة الفوج الوطني العسكري الذي أنهى فترة تدريبه : 000 10 من الجنود و 313 عريفاً و 956 عريفاً مسؤولاً و 458 من ضباط الصف و85 ضابطاً".

[38] – انظر : الدراسة القيمة عن الجيش الملكي لـ M.B.

Le Maroc, dans *Le rôle extraordinaire de L'armée dans le Tiers-Monde*, Paris, 1966, pp. 31-35.

وانظر كذلك ملاحظاته عن الضباط غير المتسيسين ص. 46-47.

[39] – يذكر جان لاكوتير (Jean Lacouture) أن 300 ضابط مغربي ممن كانوا يعملون في الجيش الفرنسي التحقوا بالقوات المسلحة الملكية سنة 1956.

« L'armée est-elle au Maroc un élément de stabilité monarchique ? » *Le Monde* 17 Août 1958.

قدر القانون المالي للمؤسسة العسكرية سنة 1969، المناصب المالية التالية : 16 جنرالاً، و 629 ضابطاً، و745 12 ضباط الصف، و 6162 عريفاً وعقيداً، و 613 32 جندياً، و 3588 منصباً لرجال الدرك الملكي، أي ما يقدر بـ 753 55 منصباً. ينبغي إضافة 221 20 منصباً للقوات المساعدة و 341 12 للأمن الوطني.

[40] – M.B. op. cit., p.36. ، قام كل من أحرضان وأوفقير بإعطاء الأسبقية للمرشحين الأمازيغيين.

[41] – Raymond TOURNOUX , *Match* n° 1163, 25 Août 1971.

[42] – *Le Matin*, 20 Août 1972.

[43] – شاعت منذ 1970، إشاعات تشير إلى تقليص اعتمادات القوات الملكية المسلحة، ويمكن أن تنخفض من 000 70 سنة 1970 إلى 35-000 40 في نهاية سنة 1972. انظر على سبيل المثال :

François MENNELET, Le *Figaro* 3 novembre 1972.

لقد وضعت أسلحة الوحدات المحلية تحت مراقبة القوات المساعدة المحلية وعمال الأقاليم. و لم يمس قط الحرس الملكي والألوية الخفيفة للأمن، ومعلوم أن هذه الأخيرة قد نظمها بو الحمص الذي قتل في انقلاب الصخيرات. ويشرف حالياً على الحرس الملكي الجنرال الصفريوي صهر الدليمي.

انظر كذلك : PERONCEL-HUGOZ, *Le Monde* 10 Octobre 1972.

وكذلك التعليق الهام الذي نشره حميد برادة في "جون أفريك" :

H.B., « L'armée d'AMOKRANE », *Jeune Afrique*, 18 Novembre, 1972.

44 – هؤلاء الملحقون هم / أحمد عصمان، وعبد الله الشرقي، وأحمد الطاهري، وعبد السلام حجي، ومحمد زنيبر.

45 – توفي ادريس المحمدي فجأة في مارس من سنة 1969، وتولى ادريس السلاوي بعده مسؤولية الإدارة العامة للديوان الملكي. وغادر إدريس السلاوي الديوان الملكي عندما ألغي منصب المدير العام بعد حوادث انقلاب الصخيرات، وبقي أحمد عصمان مدير الديوان إلى غاية 1972، حيث عين في منصب الوزير الأول.

46 – توازي رتبة المدير العام منصب الوزير. أنظر الجريدة الرسمية رقم 2667، 12 ديسمبر/ كانون الأول 1963، ظهير 349-63-1، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1963 الذي "يحدد تركيب الديوان الملكي والسكرتارية الخاصة لجلالة الملك" ص. 1907.

ينص الظهير على مدير عام ورئيس الديوان ومستشار قانوني، وأربعة ملحقين وثمانية مكلفين بمهمة.

47 – وتحمل كل من إدريس السلاوي، وعبد الحفيظ بوطالب، ويحي بن سليمان، والطيبي بنهيمة، ومولاي أحمد العلوي مسؤولية مدير الديوان.

48 – أنشأ الملك في صيف سنة 1967، لجنة جديدة أطلق عليها "المجلس الاقتصادي الخاص"، وقد عين فيها مستشاريه المفضلين وهم : أحمد الزغاري، والأمير مولاي الحسن بن المهدي، وعمر بن عبد الجليل، وعبد المجيد بنجلون، وكريم العمراني، ومحمد بن كيران، وأحمد بن كيران، وعبد العزيز العلمي، ومحمد بلعربي. انظر الفصل الخامس، الجدول الأول الذي يوضح المهام الرسمية لهذه الشخصيات.

49 – FOUGÈRE, op. cit., p. 164.

50 – م.س.ن.

51 – صدر حكم محاكمة الصناعيين في أثناء "قضية الزيوت". *Le Monde* 23 Avril 1960.

الاستشهاد من نص لزرتمان : ZARTMAN, *Destiny*, pp. 34-35.

52 – انظر الخطاب ووثائق أخرى تتعلق بالموضوع في :

Un procès d'inquisition, paris, Provence- Impression, 1960, p. 189.

53 – تسلمت النص الرسمي للحكم من المحكمة العليا بالرباط يوم 24 مايو/ أيار سنة 1964، ص. 4.

54– *Le Maroc en marche…*, p. 209.

ومن أجل ملخص للقضية أنظر :

« L'affaire des Bahaistes», *Confluent*, décembre 1963, pp. 968, 986.

55 – الحكم رقم 7–S– 300 (باللغة العربية)، المحكمة العليا بالرباط 11 ديسمبر/ كانون الأول 1966.

56 – Le Matin 22 Août 1972.

57 – «Bonne relation des arrestations et du jugement dans le complot contre le Roi», *Confluent*, N° 41, Mai 1964, pp. 470-510. Point de vue d'un observateur étranger dans Eric POULSON, «The Tréason Trial in Morocco», *Bulletin of the International Comission of Jurists*, N° 18, Mars 1964 ; pour la thèse de L'U. N. F. P. Voir «La vérité sur le complot», At Tahrir (supplément en français) ; et *Bulletin du comité d'Information et d'Etudes sur la situation au Maroc*, numéro spécial, Paris, Janvier 1964.

ولقد اطلعت كذلك على محاضر المحكمة، والاتهامات التي وضعها رهن إشارتي أحد محامي الدفاع.

58 – لقد وصف المتهمون شيخ العرب بأنه "ضب مريض" في خدمة البوليس الذين تعرضوا لمناضلي ا.و.ق.ش. وألصقت بهم تهمة مشروع اغتيال الملك. وبمجرد ما انتهت مهمة شيخ العرب أجبر البوليس على التخلص منه. وفي الواقع إن شيخ العرب قد قتل في أثناء عملية اشتباك مسلحة مع البوليس بالدار البيضاء في 7 غشت من سنة 1964. حكم عليه بالإعدام غيابياً، وكان قد عاد من الجزائر سراً.

59 – رد وكيل الدولة على المتهم الذي مزق قميصه أمام المحكمة ليكشف عن آثار التعذيب من جراء الأسيد الذي سكب على بطنه، بتقديم تسجيل اعترافات الفقيه البصري حول مشاركته في تنظيم المؤامرة.

60– Otto KIRCHHEIMER, *Political Justice*, 1961, p. 426.

61 – كانت الأحكام الصادرة في 14 مارس على الشكل التالي : 12 حكماً بالإعدام (من بينهم تسعة حكم عليهم غيابياً) و 67 متهماً حوكموا بأحكام مختلفة، وبرئت ساحة الآخرين.

62 – صدرت أربعة أحكام بالإعدام غيابياً، وكان الفقيه البصري من بين الذين شملهم الحكم مرة أخرى. برئت ساحة عبد الرحمن اليوسفي، والمهدي العلوي اللذين حكم عليهما غيابياً. صدر الحكم في 16 سبتمبر/ أيلول من سنة 1972.

63 – من أجل عرض حول الصحافة في عهد الحماية، انظر :

BERNARD, op. cit., vol 3, pp. 125-132.

64 – من المحتمل أن جريدة *ESPANA* التي تصدر بإسبانيا مستثنية من هذه القاعدة، ولها 30 000 من القراء تقريباً بالمغرب، ولكن توزيعها يتم على الخصوص بإسبانيا.

[65] – إذا آمنا بما نشرته جريدة : 1966 Mars 15 (*Le Petit Marocain*)، فإن بركة الملك لها دائماً فعالية مستمرة. بعد فترة طويلة من الجفاف، هبط المطر في برشيد بعد ساعة من مرور الملك.

[66] - Pierre-José MOLLARD, *Le régime juridique de la presse au Maroc*, collection de la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Rabat 1963, pp. 45-49.

يحتوي هذا التقرير على عرض مفصل في الموضوع والصحافة بشكل عام.

[67] – احتفظ حزب الاستقلال بجريدة يومية باللغة الفرنسية (*La Nation Africaine*) من سنة 1963 إلى 1956، ثم أصدر جريدة (*L'Opinion*) التي مازالت تصدر حتى الساعة.

[68] – تعبر النقابة الوطنية للصحافة المغربية عن مواقفها المشتركة.

Pourquoi nous combattons la presse MAS, Rabat, n.d. 1963.

[69] – انظر : *Maroc-Informations* 10 Décembre 1965, p. 1.

[70] – كان لـ **أخبار الدنيا** في مرحلة ازدهارها ونجاحها 000 30 إلى 000 35 قارئ، وقد اختفت عن الصدور، وكان رئيس تحريرها مصطفى العلوي الذي يصدر الآن جريدة يومية تحت عنوان (**المساء**) مرتبطة بالحركة الشعبية.

[71] – انظر : MOLLARD, op. cit., pp. 78-79, 80-82.

ومن أجل نقد لقانون الصحافة من وجهة نظر حزب الاستقلال، انظر **العلم** 18 مايو/ أيار 1966.

[72] – إني مدين بهذه المعلومات لعبد الرحمن الدكالي (ابن بوشعيب الدكالي أحد السلفيين الأوائل بالمغرب) الكاتب العام لوزارة الشؤون الإسلامية، وقد كنت أجريت معه مقابلة في الرباط في 1 ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1965. يقدر مجموع رجال الدين بـ 000 32 شخص مقابل 000 12 مسجد بالمغرب. لا يوجد تقدير لعدد المؤمنين.

[73] – أخذت هذه الخطبة من بين مجموعة من الخطب كتبها وزير الأحباس، وقد سلمها إلي محمد الطنجي.

الفصل السادس عشر

طاقة احتواء النخبة

نادراً ما قامت القوى الأوروبية بإنجازات هامة في ميدان التثقيف الجماهيري داخل البلدان الأجنبية التي كانت خاضعة لإدارتها، ولذلك تتميز البلدان الحديثة العهد بالاستقلال بظاهرة مشتركة، تتجلى في احتكار النخبة المتعلمة للحكم والنشاط السياسي. تستقطب هذه النخب اهتمام علماء السياسة الغربيين الذين يشغلهم في الغالب، تحديد المدى الذي تستطيع تلك النخب في إطاره أن تواجه التغيرات السياسية والاجتماعية والحاصلة في مجتمعاتها الأصلية.

تتلخص في نهاية التحليل، كل التعريفات التي أعطيت للمهام التي تنتظر هذه النخب في مشكلتين أساسيتين : بلورة ثقافة سياسية وطنية تستوعب القيم الأساسية، وفي آن واحد، تحقق التنمية الاقتصادية. ويرتبط بقاء نظام مّا بمقدرة نخبته على إنجاح هاتين المهمتين. لكن يمكن لنا أن نتصور أن نظاماً ما يستطيع البقاء إذا نجح في رفع مستوى المعيشة، والزيادة في الإنتاج الوطني الخام، بغض النظر عن نجاحه أو فشله في استيعاب القيم الأصلية. وفي المقابل، كيفما كانت جهود نظام مّا في مجال الاستيعاب، فلن تكون لها أي فعالية، إذا لم يصحبها حد أدنى من التوسع الاقتصادي.

نستطيع أن نذهب بهذه الملاحظة إلى حد أبعد، ونقر أن صيرورة الاستيعاب والتنمية الاقتصادية لدى نظام مّا، ترتبط بمدى قدرته على احتواء الإطارات الوطنية المتعلمة، وإرضاء حاجياتها المادية وتعطشها للنفوذ. ليس الركود الاقتصادي في حد ذاته ما يهدد النظام، إلا أنه يصير خطيراً إذا كانت هناك مجموعة من الطموحين غير الراضين الذين يستعملون

الوضعية الاقتصادية سلاحاً سياسياً للالتحاق بالطبقة الحاكمة، وطرد النخبة الحالية، حيث يستطيعون للغايات ذاتها، استغلال الشحنة العاطفية التي تشتمل عليها المشاعر الأصلية عند السكان. تؤدي في الواقع حالة الركود الاقتصادي المستمر إلى النقص من طاقة استيعاب النخبة، نظراً لتوافر عدد متزايد من العناصر المثقفة. ويغدو التوسع الاقتصادي وحده القادر على خلق وظائف في القطاع العمومي، وفي القطاع الخاص إذا أمكن. فإذا عجز النظام عن النهوض بذلك التوسع، اضطر إلى تضخيم الجهاز الإداري، وارتجال الوسائل لاحتواء فائض أطره[1]. لا يأتي الخطر الأكبر بالنسبة لعدد من الدول النامية، من ضعفها الاقتصادي، وتفاوتاتها الثقافية، بقدر ما يأتي من وجود مجموعات قادرة على استغلال مواطن الضعف هذه، مع الاعتماد على التطلعات الوطنية.

يعد مشكل طاقة استيعاب النخبة ظاهرة جديدة في المغرب، ويجب انتظار سنوات أخرى قبل أن تحتد أكثر. لم تلق النخبة الحاكمة، التي تكونت في ظل الحماية، إلى حد الآن، منافسة جدية. وقد أصبحت واثقة من نفسها إلى درجة أنها غير واعية (أو لها وعي نظري صرف) بعزلتها المتزايدة أمام المد المتعاظم من الشبان المغاربة الذين تلقوا تكويناً عصرياً. لقد ساهمت مجموعة من العوامل في التخفيف من العدوانية لدى الجيل الذي تلقى تكوينه خلال "الانفجار الثقافي" الذي أعقب الاستقلال مباشرة. لقد وجدت العناصر المتعلمة إمكانية واسعة لاستثمار مواهبها، بفضل تضخم الإدارة ومغربتها، وبفضل تدخل الدولة في اقتصاد البلاد. عندما غادر الأوروبيون المغرب، انفتحت أبواب القطاع الخاص أمام الشباب المغربي. لكن أصبح من الواضح، أن الحكومة ولا القطاع الخاص ليسا لهما القدرة على الاستمرار في احتواء الشباب الذي بدأ من الآن يشكل خطر "بروليتارية مثقفة". تتحدث الدوائر الرسمية عن اكتظاظ الإدارة. و لم تتوقف الحكومة كذلك في المجال الاقتصادي عن إيجاد وظائف جديدة. ويعاني المغرب مع ذلك من النقص الحاد في المجال التقني، والفائض من حاملي الشهادات في الأدب والقانون. وتماثل هذه الوضعية، وضعية عدد من البلدان التي تعرف مستوى مماثلا للنمو. (انظر الجدول الثالث).

الجدول III
عدد الطلاب الجامعيين
حسب المؤسسات، الجنسية والجنس

الكليات والمدارس	المغاربة			الأجانب			المجموع		
	ذ	م	ذ+م	ذ	م	ذ+م	ذ	م	ذ+م
كلية الآداب (1).............	2 367	622	2 989	36	14	50	2 403	636	3 039
ـــ الحقوق	2 981	299	3 280	234	40	274	3 215	339	3 554
ـــ العلوم (2)	399	76	475	84	29	113	483	105	588
ـــ الطب	786	120	906	67	29	96	853	149	1 002
المدرسة المحمدية للمهندسين	225	6	231	17	1	18	242	7	249
معهد علم الاجتماع	51	14	65	16	3	19	67	17	84
م. جامعة محمد الخامس......	6 809	1 137	7 946	454	116	570	7 263	1 253	8 516
الآداب	209	23	232				209	23	232
العلوم الاجتماعية	628	30	658	8		8	636	30	666
م. جامعة القرويين	837	53	890	8	8		845	53	898
المعهد الوطني الزراعي	13		13				13		13
المجموع الجامعي	7 659	1 190	8 849	462	116	578	8 121	1 306	9 427
(1) بما فيها م.ع.أ. السلك II ...	1 811	477	2 288				1 811	477	2 288
(2) بما فيها م.ع.أ السلك II ...	46	51	97				46	51	97
م. م.ع.أ. السلك II......	1 857	528	2 385				1 857	528	2 385

المملكة المغربية، وزارة التعليم وتكوين الأطر، الوضعية والمشاكل والآفاق الرباط 1970 ص. 97

(لم يتم تعديل هذا الاختلال في التوازن رغم التزايد المستمر لأعداد الطلبة في الجامعات. خلال السنة الجامعية 69 و 1970. بلغ عدد طلبة التعليم العالي 000 13 (مقابل 500 8 سنة 1962)، ومن بينهم 694 10 يتابعون دراستهم بالمغرب، و 302 3 بالخارج، وفي فرنسا على الخصوص، مازال الطلبة المغاربة الذين يدرسون بالمغرب يفضلون الاتجاه إلى الأدب والقانون (600 6)، بينما يتابع الطلبة المقيمون في الخارج دراسات تقنية وعلمية، على الرغم من أن الجميع يعترف بضرورة تنمية التعليم التقني، فإن النظام لم يتقدم في هذا الاتجاه إلا بحذر شديد. فمن جهة، يبدو أنه قرَّر ضمنياً أن يكلف البلدان الأجنبية، وخاصة فرنسا، بالسهر على التكوين التقني والعلمي. ومن جهة أخرى، لوحظ في السنوات الأخيرة

تعدد المؤسسات التقنية المختصة والمنفصلة عن الجامعة على جميع المستويات؛ حيث تهتم بتكوين المهندسين والأطباء والمهندسين الزراعيين، ومهندسي الغابات والإحصاء. ربما لن يستغرب القارئ الفرنسي لهذا النظام، لأنه مشابه لما يوجد في بلده، أما أنا بصفتي أمريكياً، فيبدو لي أن وراء هذا الاختيار أسباباً سياسية بديهية)*.

كان تعليم الجماهير، منذ انطلاق الحركة، صرخة حرب، ومطلباً أساسياً لدى الوطنيين، كرد فعل ضد النظام التعليمي النخبوي الذي اتبعته الإدارة الفرنسية. وقد وعد الوطنيون بإصلاح الأخطاء التي ارتكبتها الحماية، ومع بعض التخوف، أخذت هذه الوعود طريق التطبيق بعد سنة 1956. خصص نصيب هام من الميزانية لنشر التعليم على جميع المستويات، وكان ذلك على حساب الاستثمارات الأكثر استعجالاً، والأكثر إنتاجية في مجال الصناعة والفلاحة. وأصبحت ميزانية التربية الوطنية تمثل 17 % من مجموع ميزانية الدولة[2]. وانطلاقاً من أن تعليم الأطفال يسمح بإرضاء التطلعات الشعبية إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ظلت الأحزاب السياسية والنقابات تلح من أجل تخصيص المزيد من الاعتمادات للتعليم، وقد دعم هذا المطلب موظفو وزارة التربية الوطنية[3]. لقد ظلت الحكومات المتتالية حائرة بين المتطلبات الحالية والانتهازية السياسية، إلا أنها لم تسهم إلا في تمويل "انفجار ثقافي حقيقي". (انظر الجدول الرابع) حيث صار الانخفاض المستمر في المستوى التعليمي يشكل أحد خصائصه.

تشكل منتوجات أو -ضحايا- النظام التعليمي اللاحق لسنة 1956 ما أسماه أشفورد بالجيل الثالث للنخبة. لقد تلقوا في الغالب تكويناً أضعف من التكوين الذي تلقته المجموعة التي سبقتهم[4] (النخبة الحالية أي ما أسماه أشفورد بالجيل الثاني)، لكنهم يتطلعون إلى احتلال وظائف في مستوى التصور الذي يوجد لديهم حول كفاءاتهم.

يطرح المشكل السياسي تزايد عدد الطلاب، إذ لا ينحصر في مسألة استيعاب تلاميذ التعليم الثانوي وطلبة الجامعات. يشكل الحاصلون على شهادة الدروس الابتدائية، والتلاميذ الذين اضطروا إلى الانقطاع عن دراستهم الثانوية نوعاً مّا مجموعة من الناس الأكفاء، نظراً

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

للتكوين القليل الذي تلقوه. ويبرز (الجدول الرابع) مدى[5] حساسية هذا المشكل الذي ظهر بالمغرب خلال السنوات الأخيرة.

الجدول IV [1]

النمو الديمغرافي للمتمدرسين بالمغرب

1970–1953

	1953	1956	1961	1964– 65	1969–70
التعليم الابتدائي..	157 000	292 000	856 525	1 100 000	1 142 810
التعليم الثانوي ..	4 648	28 000	60 291	174 000	287 438
التعليم العالي...	2 800[1]		4 639	9 297	12 770
المجموع	164 448	320 000	921 455	1 283 279	1 443 018

(1) يتضمن هذا الرقم 429 2 طالباً بمركز الدراسات القضائية، ومركز الدراسات العلمية ومعهد الدراسات العليا المغربية، يتوجه باقي الطلاب البالغ عددهم (400) إلى الجامعة.

قام المخططون المغاربة بتوقعات لتحديد عدد الطلاب خلال العشرين سنة المقبلة، وبنوا عملياتهم الحسابية على افتراض أن التعليم الابتدائي سوف يكون معمماً، بينما لا يطرأ أي تغيير على نسبة التزايد السنوي للسكان (3,3%). وحسب تلك التوقعات، سوف يكون هناك في سنة 1985، 000 220 7 تلميذ في التعليم الابتدائي، و000 661 1 في التعليم الثانوي والعالي، وهذا يعني أن تعداد الطلاب سوف يتضاعف 6 مرات خلال مدة 20 سنة، مما يتطلب تكوين 000 178 مدرس، وهو عدد يساوي على وجه التقريب مجموع الموظفين سنة 1965 [6].

سوف تهيمن مشاكل التعليم على التنمية إذا ما احتفظ في المستقبل بنسبة التعلم الحالية. لكن، على الرغم من الضغوط السياسية، بدأت الحكومة تعمل على استقرار برامجها وتراجع توقعاتها. وفي الواقع، إذا اعتبرنا أن عدد تلاميذ التعليم الابتدائي يمثل ما يقرب من نصف

السكان الذين هم في سن الدراسة، يبدو أن الطلب العفوي تم إرضاؤه في هذا المستوى. ويمكن أن نفترض كذلك المسألة التالية : بما أن التعليم لم يكن ذلك الحل السحري الذي أطنب الوطنيون في مدحه، حيث أنه لم يقدم للأطفال ما كان ينتظره منه آباؤهم، فإن عدداً من المغاربة بعد ما مرت تجربة الابن البكر، لم يعودوا يرون داعياً لإرسال أصغر أبنائهم سناً إلى المدرسة.

(لقد اتضح منذ أواخر الستينيات أن التباطؤ الذي عرفه تزايد عدد الطلاب، ربما باستثناء التعلم الثانوي، مسألة تعمدها الدولة عن قصد. لقد تخلت هذه الأخيرة بوضوح عن تعميم التعليم باعتباره هدفاً. ولا حاجة للبحث عن تأكيد هذه الظاهرة في صحافة المعارضة. فعلى الرغم من إجبارية التعليم الابتدائي من الناحية المبدئية، لاحظت وزارة التربية الوطنية في سنة 1970، ما يلي :

"في فترة ما بين 64-1968، ارتفع العدد الإجمالي لتلاميذ التعليم الابتدائي بـ 535 72 وحدة، بيد أنه في ما بين سنوات 59 و 1963، لم يسجل سوى زيادة 000 300 وحدة، خلال مدة مماثلة. يبدو أن التعليم الابتدائي بلغ سرعته القياسية منذ سنة 1964"[7].

ليس الأمر مجرد مصادفة، بل يبدو لي أن ركود التعليم الابتدائي ما هو إلى جانب آخر من سياسة ما تعرفه الجماهير المغربية من إحباط، وإعادة تكوين نظام تعليم نخبوي. تبلغ نسبة التعلم 50% في أحسن التقديرات، و 30 % في أقلها، وهناك عدد كبير من الذين لا يكملون دراستهم الابتدائية، وحين يغادر هؤلاء المدرسة يصح اعتبارهم في واقع الأمر ضمن الأميين. وفيما يخص الفتيات المغربيات فمعظمهم، لا يذهب قط إلى المدرسة. تكمن الحقيقة المرة إذا أخذنا بالاعتبار نسبة تزايد السكان، في أن المغرب في طور التحول إلى شعب أمي[8])*.

إذا تذكرنا أن عدد المغاربة الذين اجتازوا البكالوريا في الفترة الممتدة من سنة 1912 إلى سنة 1954 لم يتجاوز الألفين طالب، نجد أن أكثر التوقعات تواضعاً لا يمكن لها أن تستبعد

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

"انفجاراً ثقافياً" في المستقبل المنظور، ويمكنها في أفضل الحالات أن تنقص من حدة ذلك الانفجار. وإذا اعتبرنا التعليم الثانوي وحده، نجد أن التوقعات المدروسة تشير إلى أن عدد التلاميذ سوف ينتقل من 000 175 في موسم سنة 65-1966 إلى 000 336 في موسم 75-1976. وفي هذا التاريخ سوف يبلغ عدد الطلبة المغاربة الذين سيجتازون البكالوريا ويصبحون مؤهلين لدخول الجامعة 000 14 مقابل 553 2 في موسم 56-1966 [9]. وجيل ما بعد الحركة الوطنية أهمية خاصة، فبفضل حجمه المحدود، استطاع جيل الوطنيين، كيفما كان مستوى تكوينه ونوعيته، أن يحتل بعد سنة 1956 مواقع ممتازة داخل الجهاز السياسي والإداري. وسوف يتوفر في الغالب (الجيل الرابع) أي جيل الثمانينيات والتسعينيات، على تكوين تقني من شأنه أن يفتح أمامه أبواب المناصب الاقتصادية.

لكن الجيل الثالث أوسع حجماً من أن يعرف مصير سابقه، أي أن يشل ويوظف على المستوى الفردي، ويعد بالإضافة إلى ذلك غير متجانس مع حاجيات الإدارة والاقتصاد، وسيعاني لا محالة من الحرمان، وبإمكانه أن يشكل نخبة مضادة خطيرة لها مطالب أكثر راديكالية، وأكثر إزعاجاً من مطالب الجيل السابق. وقبل التعرض لخصائص الجيل الثالث، ربما كان من المفيد أن نلح على حدود طاقة استيعاب الأطر نتيجة للركود الاقتصادي للبلاد.

لقد قلنا فيما سبق إن الملكية لا تنوي النهوض ببرامج تنموية من شأنها أن تؤدي إلى تحولات اجتماعية واقتصادية. لقد عوضت المراقبة السياسية (كهدف قصير المدى) التوسع الاقتصادي كهدف بعيد المدى. وربما كانت الطاقات الاقتصادية الهائلة التي يملكها المغرب(بالمقارنة مع بلدان أخرى من الشرق الأدنى والأوسط) وراء الشعور بالأمن الوهمي الذي يخامر الملكية والنخبة، إلا أن قلة الاستثمارات، والهروب المستمر للرساميل، والتزايد السريع للسكان، كل هذه العوامل ألغت مفعول التوسع الاقتصادي الضعيف الذي تحقق منذ الاستقلال.

(يمكننا بفضل البعد الزمني، أن نفهم الخيار الصعب الذي واجه النظام، وما هي الاستراتيجية – إذا أمكن القول – التي وضعها لحل هذا الخيار. لقد كان واعياً بضرورة برامج تنمية اقتصادية قادرة على خلق مناصب جديدة، والتخفيف من الشعور بالحرمان،

لكن كان عليه كذلك أن يجد وسائل ضمان ذلك التوسع. لكن مع تجنب كل التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير البنيات الاجتماعية القائمة، وأعني بتلك التدابير : التأميمات، والإصلاح الزراعي، وتوسيع التعليم، وحتى خلق بورجوازية وطنية حقيقية. وكانت الحلول التي تبنتها الحكومة في سنتي 68 و 1969 قد تمثلت في قانون الاستثمارات الفلاحية والانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (بصفة مشارك)، والتصميم الخماسي - وكان هذا الاختيار يعني اللجوء المنهجي إلى الرأسمال الأجنبي - وإعطاء الأولوية للفلاحة، وتصدير المزروعات الريعية نحو السوق الأوروبية المشتركة، وتوسيع القطاع السياحي المرتبط بالعملة الصعبة. أدت هذه الاختيارات بدورها إلى قبول الازدواجية الفلاحية، وضعف التصنيع وارتفاع نسبة البطالة، وهجرة عالية قوية إلى أوروبا.

لقد عرف الملك نفسه بهذه السياسة التنموية، حيث قال إنها : "ليست بالنظام الرأسمالي البشع، ولا بالنظام الاشتراكي المندفع"[10]. وقد عرفت النجاح والفشل في آن واحد، لأسباب تدل على أن الخيار الأساسي لم يحل بعد. لقد خصص أكثر من 30% من استثمارات التصميم الخماسي للفلاحة العصرية بهدف تنمية المزروعات الصناعية (الشمندر وقصب السكر) والحوامض والطماطم، وتوسيع المساحات المسقية وبناء السدود. وهذا يعني إهمال قطاع الفلاحة التقليدية الذي يهتم قبل كل شيء بالحبوب وتربية المواشي. وسوف ينعكس مفعول الاستثمارات بصفة أساسية على القطاع الفلاحي العصري الذي ينتظر منه أن يجلب العملة الصعبة (تجلب الحوامض والطماطم ما يقارب واردات الفوسفاط من العملة الصعبة)، أو تعويض ذلك ببعض المواد المستوردة : السكر على سبيل المثال. يتضح إذن، أن الهدف المنشود يتجلى في تشجيع التنمية الفلاحية، مع استبعاد البوادي أكثر ما يمكن. ويتوقع المخططون المغاربة أن إنتاج المزروعات الصناعية سيرتفع خلال مرحلة التصميم الخماسي المقبل (1973-1978) بنسبة 11%، والحوامض بنسبة 5%، والحبوب بنسبة 2%. وكل هذه النسب أوفى من معدل تزايد السكان. ينبغي أن نذكر بأن هذه التقديرات وضعت بعد المحصول الاستثنائي لسنة 1968 والذي بلغ 67 مليوناً من القناطر. وتعترف الأوساط المختصة ضمنياً أن هذا المحصول، وكذا محاصيل السنوات التالية (وهي أقل ضخامة، لكنها مثيرة مع ذلك)، لم تكن ناتجة عن تطور هيكلي للأساليب الفلاحية[11]، بقدر

ما كانت ناتجة عن أمطار مناسبة، وعن اتساع المساحات المخصصة للحبوب. ومن المفيد أن نلاحظ أنه على الرغم من تلك المحاصيل الاستثنائية، استمر المغرب في استيراد الحبوب، (حوالي 9 ملايين من القناطر سنة 1969)، وسوف يستمر في استيرادها في المستقبل لا محالة. كان 54% من السكان يجنون مواردهم من الفلاحة، وكان 56% من السكان النشيطين يسكنون في البوادي. لكن نظراً لتفاوت معدلات النمو بين القطاع التقليدي والقطاع العصري، فإن الفلاحة لم تكن تمثل سوى 32% من الإنتاج الداخلي الخام. قدمت مديرية التخطيط خلال مراحل تحضير التصميم الخماسي، الاختيارات الأساسية في الميدان الفلاحي. وكان عليها أن تختار بأن تتحمل الصناعة والتجارة كلفة قطاع فلاحي ضعيف، من المنتظر أن يلاقي الصعوبات نفسها حتى في سنة 1985، أو هما معاً، وعليهما أن يتحملا كلفة "تغيير شامل للبنيات الزراعية"، وبفضل هذا التغيير سوف تحقق الفلاحة استقلالها في الأمد البعيد، ومن خلال قانون الاستثمارات وسياسة السدود الكبرى اللذين اتخذا سنة 1969، يتأكد أن الاختيار الأول سيحتفظ به[12])*.

(من السهل أن نمر على هذه السمات الأساسية، بدخول التصميم الخماسي سنته الأخيرة، وقد أخذ انطلاقة جيدة بفضل محصول سنة 1968، المفاجئ والخارق للعادة. وساعد التصميم استمرار الظروف المواتية لبلوغ هدفه، أي الارتفاع السنوي للإنتاج الداخلي الخام بنسبة 5%. وقد تم في الواقع تجاوز هذا الهدف، حيث تم تحقيق نسبة مجاورة لـ 7% في القطاع الصناعي (معامل التحويل، ومعامل تكرير السكر، والمركب الكيماوي لأسفي، والنسيج)، والقطاع المنجمي. لكن قطاعي الخدمات والتجارة هما اللذان ساهما أكثر من غيرهما في ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام (الجدول 5).

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

الجدول V

مؤشرات اقتصادية عامة

قائمة	1962	1964	1966	1966	70-1969	1971
الناتج الداخلي الخام (P.I.B) (ثمن السوق 1960) بالمليون درهم	8,820	9,470	9,470	11,380	11,430	12,580
السكان (بالألف)	11,773	12,629			15,310	15,379
الناتج الداخلى الخام الفردي بالدرهم	747	752			747	816
قيمة الاستثمار % للناتج الداخلي الخام	12	12,3	13,4	14,5	15,4	16
قيمة الإنتاج (الصناعي الطاقة المعادن، الأشغال العمومية، ثمن السوق1960)	2,390	2,610	2,730	2,950	3,140 (1960)	
قيمة الإنتاج الفلاحي (ثمن السوق 1960)	2,870	2,990	2,780	3,980	3,650 (1969)	
قيمة النقل، خدمات تجارة (ثمن السوق 1960)	3,660	3,870	3,960	4,450	4,464 (1969)	
إنتاج الحبوب (بملايين القنطارات)	27,8	27,0	26	67	41	51,5
رقم بياني لتكاليف المعيشة 1959-1958 = 100	119,2	124,1	127	126,6	132 (1963)	
النسبة المئوية لتغطية الواردات بالصادرات	81	93	88	79	71	

لهذا يمكن أن نتساءل إلى أي حد كان هذا النمو حقيقياً. وإذا اعتبرنا أن الأسعار ترتفع سنوياً بمعدل 2%، وأن نسبة التزايد الديموغرافي تبلغ 3%، نستخلص أن المغرب لا يلبي سوى حاجياته الأساسية أو أكثر بقليل. وفي الواقع، حين وضع المخططون المغاربة التصميم الخماسي وآفاق التنمية الاقتصادية إلى حدود سنة 1985، لم يكونوا يتوقعون شيئاً آخر. كان هدف التصميم في إطار السباق السياسي والاقتصادي ضد تزايد السكان، تجنب المزيد من تدهور الأوضاع، ويمكن القول إنه حقق بصفة عامة نجاحاً مسرفاً. ومن المتوقع أن يحتفظ في التصميم المقبل بمعدل الاستثمارات المتواضع، أي ما بين 14 و 17 % من الإنتاج الداخلي الخام، مما يدل على أن هدف سياسة التنمية سوف يظل محصوراً في المحافظة على الوضع القائم.

كل ما يمكن أن يأمله النظام، بما أن حجم الغنيمة لا ينمو بقدر نمو عدد مستهلكيها، يبقى محصوراً في انتقال الثروة إلى أيدي الفئات الاستراتيجية : البورجوازية القروية، وأوساط رجال الأعمال، والطبقة التجارية، والنخب السياسية – الإدارية، والعسكرية – والبروليتاريا الصناعية. يجوز الاعتقاد أنه في حالة ما إذا جنت هذه الفئات ثمار النمو، يمكن تجاهل بقية السكان بكامل الاطمئنان. إلا أن الاستطلاع الوطني حول مصاريف الأسر، الذي أنجز سنة 1970، أظهر أن النمو لا يؤدي بالضرورة إلى العدل، وقد بين ما يلي :

"إذا اعتبرنا مصاريف الأجانب، يتبيَّن من هذه النتائج الأولية أنه في مجموع البلاد، تساهم 50% من الأسر ذات المصاريف الضعيفة بـ 20,6 % في مجموع كتلة المصاريف، بينما يساهم الباقي (50% من الأسر) بـ 79,4 %.

"في الاستطلاع السابق (1959–1960) الذي لم يشمل الأجانب، أعطت النتائج 28% من مجموع كتلة المصاريف بالنسبة لـ 50% من الأسر ذات المصاريف الضعيفة، مقابل 72% بالنسبة للآخرين"[13].

من الصعب أن لا نخلص إلى الإفقار النسبي، بل المطلق، لقطاعات واسعة من السكان. وقد أصبحت هذه الخلاصة بديهية إلى درجة أن الملك صرح بنفسه قائلا : "وكنا دائماً نقول إن سياستنا واشتراكيتنا ترمي إلى إغناء الفقير لا إفقار الغني، ولكن مع الأسف الشديد ولأسباب لا أريد أن أرجع إليها، رأينا أن الفقير لم يغتن، ولكن الغني زاد غنى.."[14].

وبما أنه صار من الأكيد أن هذه الفوارق مرتبطة بالاستراتيجية المتبعة في مجال التنمية الاقتصادية، يمكن أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الملك إلى إثارة الانتباه إليها. لقد ألقى الحسن الثاني ذلك الخطاب في 4 غشت/ أب من سنة 1971، أي بعد مرور خمسة وعشرين يوماً على مجزرة الصخيرات. دشن هذا الحدث حقبة جيدة، كما أنه يدعو إلى إعادة النظر في الأحكام السائدة حول العلاقات القائمة بين المجالين الاقتصادي والسياسي في المغرب. لقد قيل مراراً، خاصة من لدن الملاحظين الأجانب، أن شعبية النظام تتغير حسب وفرة المحاصيل، تلك الوفرة التي تشكل رمزاً لبركة العاهل. ومع ذلك لم يواجه النظام أي تهديد في أواسط الستينيات على الرغم من أن القطاعين الفلاحي والاقتصادي عامة كانا يجتازان أزمة حادة. وعلى العكس من ذلك، فإن النظام الملكي كاد أن يسقط في سنتي 1971 و1972، حيث أطلت العلامات الأولى للنهوض الاقتصادي.

لم يكن لتدخل العسكريين أي علاقة بالوضعية الاقتصادية : هذا أحد دروس الصخيرات. إلا أن هذه الملاحظة لم تغير استراتيجية النظام، إذ يبدو أنه ليس لهذا الأخير من خيار سوى الاستمرار في سياسته التنموية الحالية، إذا لم يتخل عن تمسكه المهوس بالمراقبة السياسية. سوف يحتفظ بالفلسفة الاقتصادية التي تحددت خلال الستينيات، حيث تستبعد الحلول الثورية، لتظل محور الدعم المالي الهام الذي تقدمه القوى الأجنبية[15]. لم تأت الأحداث إذن بأي تحسين لمشاكل الجيل الثالث)*.

تلقى الجيل الثالث تعليماً رديئاً، مما زاد في خطورة وضعيته. تم استيعاب حاملي الدروس الابتدائية بعد الاستقلال بسرعة في الإدارة، حيث شغلوا بها مناصب متواضعة، مثل مستخدمين صغار وسعاة. لكن نظراً لقصر مدة التعليم الابتدائي، والسياسة المدرسية، وسياسة التعريب، لم تعد شهادة الدروس الابتدائية كافية لولوج الإدارة. وأصبح ما بين 65% و 70% من التلاميذ المغاربة يتوقفون بعد خمس سنوات عن الدراسة الابتدائية ليوسعوا صفوف "العاطلين المعلمين"، وأصبح المصير نفسه ينتظر تلاميذ الطور الثانوي الحاصلين على شهادة الدروس الثانوية. انحطت قيمة هذه الشهادة بصفة مستمرة في سنة

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

1960، و لم تصر المصالح العمومية ولا الشركات الخاصة تشغل الحاصلين عليها. بلغ في سنة 1966 عدد الحاصلين على شهادة الدروس الثانوية 7205، من بينهم 1040 لا يتكلمون سوى اللغة العربية. وبطبيعة الحال، فإن أولئك الذين توقفوا عن الدراسة قبل شهادة الدروس الثانوية أصبحوا في وضعية أسوأ، والذين لم يتلقوا سوى التكوين باللغة العربية كان مصيرهم أكثر مأساة. يتطلب الالتحاق بالإدارة والارتقاء فيها معرفة جيدة باللغة الفرنسية، بينما يشكل جهلها عائقاً هاماً. ويحس الطلبة بهذا الوضع بمرارة، لأن اللغة العربية تعتبر اللغة الوطنية على أي حال . شن في مارس 1964، تلاميذ المعهد الإسلامي لقصبة الشراردة بفاس إضراباً، حيث طالبوا بأن لا تشترط معرفة لغة أجنبية لاجتياز امتحان البكالوريا، كما طالبوا بأن تمنح المعادلة مع البكالوريا للشهادات التي تسلمها معاهد التعليم التقني والتعليم الأصلي. وانضم إلى الإضراب طلبة مكناس وفاس ووجدة وتطوان والحسيمة، ودامت الحركة حتى أواسط أبريل / نيسان[16].

كان هؤلاء الشبان في وضعية حرجة، إذ لم يتلقوا من التكوين ما يكفيهم للحصول على وظائف في الإدارة، أو القطاع الخاص، لكنهم، باعتبار السياق المغربي، متعلمون لدرجة تجعلهم يرفضون المهن اليدوية، أو تلك التي يتقاضون عنها الشيء القليل. وقد ورد في المذكرة الملكية حول التعليم أن الكثير من هؤلاء "العاطلين المتعلمين" فضلوا الذهاب إلى أوروبا للاشتغال عمالاً، مما يمكنهم على الأقل من الحصول على عمل مربح[17].

تحتاج متطلبات قطاع التعليم الثانوي بإلحاح إلى حاملي شهادة الدروس الثانوية والبكالوريا، لكن العرض لا يرضي الطلب، هنا أيضاً بسبب انخفاض مستوى الدراسة[18]. سوف يحتاج التعليم الثانوي إلى 000 15 أستاذ في سنة 1975 : 000 12 للسلك الأول و3000 للسلك الثاني[19]. بإمكان الجيل الثالث أن يجد منافذ في هذا القطاع، ومع ذلك هناك نقص في المترشحين لهذه المناصب، لأن امتحان البكالوريا يشكل، على الرغم من بساطته، عقبة أمام أغلبية التلاميذ المغاربة[20]. ومن جهة أخرى، لا يكفي عدد حاملي البكالوريا العلمية لتلبية حاجيات البلاد من أساتذة المواد العلمية. في سنة 1966، لم يختر سوى 35% من تلاميذ البكالوريا الشعبة العلمية، و لم يتابع الدراسات العلمية سوى 25% من طلبة الجامعة. هذا أحد الجوانب المثيرة لعدم اندماج الجيل الثالث في النخبة. ويبدو أن المغرب غير

قادر على معالجة هذه الوضعية في الأمد القريب[21]. سوف يظل في السنوات العشر القادمة، وربما في مدة طويلة، أساتذة التعليم الثانوي فرنسيين، وسوف تقوم الحكومة بخطوات هامة في تعريب برامج الثانوي، وسوف تتخلى عن إعادة تكوين ضحايا النظام التعليمي الذي اتبع في بداية الاستقلال. لقد أثارت المذكرة الملكية التي وجهت إلى جميع الأحزاب، الانتباه إلى جوهر المشكلة، إذ صرحت بوضوح أنه "كيفما كانت الإصلاحات والاختيارات المتبعة، ينبغي أن لا يتجاوز المسؤولون الحد الأعلى للاعتمادات المخصصة للتعليم"[22]. وبتعبير أوضح، لن تكون هناك أي محاولة لإنقاذ الجيل الثالث. وربما كان لهذا الجمود ما يبرره من الوجهة المالية، لكنه يتضمن بالتأكيد مخاطر سياسية كبيرة[23].

حتى إذا وجد كل هؤلاء المتطلعين إلى الطبقة القيادية مكاناً في الإدارة والقطاع العام، سوف يكون لذلك انعكاسات عميقة على النخبة. ربما سوف يتغير كل سياق الحياة السياسية الذي وصفناه في الفصول السابقة، في الوقت الذي يبلغ فيه الجيل الثالث سن النضج، وذلك بسبب عدد ممثلي ذلك الجيل، وتنوع انتماءاتهم الاجتماعية. إذا اعتبرنا عشرات الآلاف من الطلبة الذين يدرسون في الثانويات والجامعات، من المنتظر أن تختفي بسرعة العلاقات شبه العائلية التي تطبع النخب الحالية. ينحدر هؤلاء الشبان من أوساط جد متنوعة، وهم يجهلون أو لا يعيرون أي اهتمام للعلاقات الشخصية، الاقتصادية أو السياسية، حيث كانت مصدر قوة جيل الوطنيين. وليس هناك ماض نضالي يجمعهم بالجيل السابق، (إذ لم يكن بعضهم قد ازداد بعد سنة 1944) ولا يقدرون أبطال تلك الحقبة أكثر مما يقدرون القادة السياسيين الآخرين. توجد المدارس الثانوية حالياً في جميع المدن الكبرى، بيد أن تلك المدارس كانت في السابق تعد على الأصابع، وقد أدت هذه الظاهرة إلى دمقرطة التعليم، وكذلك اضمحلال النفوذ الذي كانت تحظى به ثانويات السنوات الأولى في عهد الحركة الوطنية، وأوضح مثال على ذلك ينحصر في ثانوية أزرو التي صارت مؤسسة تعليمية عادية. يفضل الشبان الأمازيغ حالياً أقرب المدارس إلى مكان إقامتهم، ومنذ سنة 1956، عرف عدد تلاميذ أزرو الذين يشاركون في امتحان البكالوريا انخفاضاً ملموساً. و لم تعد ثانوية أزرو أطون النخبة الأمازيغية، وفقد اسمها كثيراً من بريقه لدى الجيل الثالث.

ليس من السهل الإحاطة بالمواقف السياسية لهؤلاء الشبان المغاربة. فهم نادراً ما يعبرون

عن إعجابهم بالجيل السابق، بل غالباً ما يبدون إزاءه مشاعر عدم الاكتراث إن لم يكن نوعاً من الحقد. كما أنهم يعلنون عن نوع من الراديكالية المموهة، تتميز بالارتياب أكثر ما تتميز بالمثالية. تجدهم ينطقون بسهولة بجميع "كليشيهات" اليسار الفرنسي التي دخلت في سياق الكلام اليومي. لقد صار "الاختيار الثوري"، عنواناً لمجموعة من الكتابات المختارة لابن بركة. ومع ذلك لا يثق هؤلاء الشباب بقادة اليسار أكثر مما يثقون بالقادة الآخرين، فهم يقولون إن جميع السياسيين يكدسون الثروات بمجرد حصولهم على منصب عمومي، ويغتنون على حساب الشعب، وتنبغي إدانتهم على حد سواء، كيفما كان عنوان انتمائهم. ويعترفون أنهم يجدون أنفسهم معرضين للشبهات. وهناك شبهات كثيرة تحوم حول مسؤولي الجمعيات الطلابية الذين أصبحوا ألعوبة في يد القصر، وأن الهبات الوافرة أضعفت من حماستهم الثورية. لا تثير هذه الظاهرة الفضيحة، بل المرارة، ولا ينتظر البعض إلا أن يأتي دورهم للاغتراف من الأموال العمومية. وهذا بالضبط ما سوف يمنعون منه. لقد أقام ممثلو الجيل الثاني سداً يمنع من الوصول إلى أهم المناصب المربحة، ونظراً لصغر سنهم نسبياً، فإنهم بعيدون عن إفساح المجال للاحقين. ويزيد هذا الوضع في غيظ الشبان الذين يترقبون مكاناً بين السعداء، بينما يثير عند هؤلاء موقف الاحتراس والدفاع عن النفس. لا ينفع تذكير الشبان بأن طموحاتهم أكبر من كفاءاتهم، فهم نادراً ما يتساءلون حول قدرتهم على تحمل مهام معقدة، أو حول رزانة آرائهم. إن التعصب والطموح الطائش والنزوع إلى الآراء المتصلبة سمات تثير الانتباه لدى تلاميذ المدارس الثانوية[24].

مازال غيظ الشباب المحروم وعدوانيتهم متفشيين دون تنظيم، نجد ا.و.ط.م. و ا.و.ق.ش. والجامعات النقابية يجعلون من أنفسهم في بعض المناسبات الناطقين باسم هؤلاء الشباب، لكن تلك التنظيمات برهنت حتى الآن عن عجزها عن تعبئة الشبيبة من أجل عمل هادف. ينبغي أن لا ننخدع للسهولة والاقتناع اللذين تستعمل بها المصطلحات ذات النغمة الاشتراكية حول العالم الثالث، لأن هذا اللغو لا يعبر عن التطلعات الصميمة لأولئك الشباب. يقول أبتر (Apter) : "إن شباب المجتمعات السائرة في طريقة التحديث لا يحركه وازع المنفعة وحده، إذ يميلون إلى الأيديولوجيات ذات المنحى الشمولي، أي "الديانات السياسية"، بسبب حدة مشاكل الهوية التي يعانون منها[25]". وربما انطبق هذا الحكم إلى حد

ما على الجيل الثالث، لكن يجب أن لا نغفل "دافع المنفعة العادي". في بداية الستينيات. أنجز استطلاع بين تلاميذ ثانويات فاس والرباط، وقد قدم على الشكل التالي : سئل المعنيون "ما هي الأشياء التي تتمنون الحصول عليها أكثر والتي ليست لديكم ؟" وردت من ضمن الأجوبة "المتع الشخصية" بنسبة 40 % من المستجوبين الذكور، بينما لن تستقطب خانة "الأماني الدينية والسياسية وحب الغير" سوى 2 و3 % من الأجوبة[26].

(توصل بول باسكون (Paul Pascon) والمكي بن الطاهر إلى خلاصات مماثلة على إثر استطلاع الذي أنجزاه حول شبيبة البوادي سنة 1969، ندرجها فيما يلي :

"يعد المال، الكلمة/ المعجزة الحقيقية الوحيدة الندرة، الوسيلة التي تفتح جميع الأبواب : جميعها على الإطلاق ليس المجتمع إقطاعياً أو رأسمالياً، أو دولة أو أي شيء آخر، بل هو، في نظر الشاب القروي، مجتمع تجاري. ليست هناك أخلاق أخرى غير أخلاق المال، أو طريق آخر سوى طرق شراء وبيع السلع، والرخص والالتزامات في القرية. لا تتأسس الأخلاق بالشهادة أو التقنية أو الانضباط، بل عمادها ينحصر في الدرهم. إذا أردت أن تذهب إلى المدرسة أو أن لا تذهب إليها، إذا أردت النجاح في امتحان، أو الحصول على منحة، أو ورقة تعريف، إذا أردت مضاجعة فتاة، أو الحصول على جواز سفر، أو شراء كيلوغرامٍ من اللحم، إذا أردت أن تسافر أو تصير سيداً، أو أن تحصل على قرض، أو على سماد، إذا أردت أن تكون في لائحة البؤساء، أو في لائحة المحظوظين، إذا أردت أن تتزوج... كل هذا يتطلب منك مالاً. يفهم الشبان إمكانية وجود شروط أخرى، منها على سبيل المثال، الاشتغال بالمدرسة، أو تعلم التقنية، أو الاستقامة، إلخ... لكن هذه الشروط ثانوية، تعتبر فرعية، بل تعد أحياناً من قبيل الحشو : يحتاج المرء إلى المال للحصول على جواز سفر، وكذلك للحصول على حقه"[27])*.

لقد عملت الملكية باستمرار على توفير "المتع الشخصية" للنخبة بهدف إسعادها. لكن الاستمرار في اتباع هذه السياسة، وإن كان ضرورياً، فإنه في الغالب لم يعد ممكناً أمام موجة شباب الجيل الثالث.

---

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

كثيراً ما يتكلم الحاكمون عن مشكلة الشباب والأجيال الصاعدة، لكن يبدو أنه ليس لهم سوى تصورات غامضة ونظرية حول هذه المسألة. إن بعضهم واعون بطبيعة الحال بالخطر الذي يمثله الشبان الذين لم يجدوا عملاً عند خروجهم من المدرسة، لكن لا يتصور إلا القليلون كم سيكون السلوك الحالي للنخبة غريباً في السنوات العشر المقبلة. يرى معظم السياسيين في الطلبة أنصار المستقبل، ولا يرون فيهم فرقاء المستقبل. فهم يعتبرون أن شبيبة اليوم سوف تعرف التطور نفسه الذي عرفه جيل الحركة الوطنية، وسوف تتحول راديكالية الطلبة إلى تجريبية سياسية. يتجلى بوضوح غياب التواصل بين ممثلي الجيلين الثاني والثالث، وينعكس ذلك داخل المنظمات التي يوجد فيها ممثلون عن هذه الفئات.

لم تصل الأزمة الاقتصادية بعد إلى مستوى الكارثة، وما زال استياء الشباب غير منظم، ويبدو أنها مسألة وقت، قبل أن تنفجر الأزمة لا محالة وتنظم نخب مضادة[28]. وقد برهنت اضطرابات 23 مارس/ آذار سنة 1965، أن هناك علاقة بين مشاكل الشباب العاطل والركود الاقتصادي. أدان الشباب خلال تلك الأحداث الملكية بوضوح، لكنهم وضعوا كذلك مجموع النخب موضع السؤال. لم يكن للأحزاب السياسية والنقابات أي ضلع في نشوب الاضطرابات، كما أنها عجزت فيما بعد عن التحكم في انفجار العنف. لقد باغتت الأحداث مجموع الطبقة القيادية، ولا شك أنه للمرة الأولى منذ الاستقلال، لمست النخب نتائج عدد من الظواهر التي كانت تتصورها من قبل بطريقة مجردة.

أصدر وزير التربية الوطنية، يوسف بلعباس، في شتاء 1965، منشوراً يحدد فيه سياسة تعليمية نخبوية، كان يشار إليها حتى ذلك الحين بطريقة خجولة. يتكون التعليم الثانوي في المغرب من سلكين : السلك الأول الذي يتوج بشهادة الدروس الثانوية، ويليه السلك الثاني الذي يتوج بشهادة البكالوريا التي تشكل الباب الوحيد الذي يؤدي إلى الجامعة. صرحت مذكرة بلعباس أن التلاميذ البالغ سنهم 18 سنة فأكثر عند نهاية السلك الأول سوف يحرمون من الانتقال إلى السلك الثاني، وعوض ذلك، سوف يوجهون بجانب المكررين، نحو التعليم التقني والمهني. أثار هذا القرار غضب الكثير من تلاميذ الثانويات الذين كرروا أو تجاوزوا السن المحدد، فانفلتت أمامهم إمكانية متابعة الدراسة الجامعية. في الواقع لم يكن القرار ينطبق على عدد كبير من التلاميذ، لكن فئات أخرى استعملته ذريعة للتعبير عن استياء كامن لديها منذ زمن طويل.

كان الاستياء عاماً بين رجال التعليم، إذ كانت رواتبهم مجمدة منذ الاستقلال. كان الأساتذة الفرنسيون يتقاضون لأداء العمل نفسه رواتب يساوي معدلها ضعف ما يتقاضاه زملاؤهم المغاربة، وكانت وزارة التربية الوطنية الفرنسية تسدد جزءاً من الفرق المذكور. طالب المدرسون المغاربة في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1964، حيث كان التصميم الثلاثي قيد التهييء، بتحسين أجورهم، لكنهم لم يحصلوا سوى على إضافة أعباء جديدة على مهامهم المهنية. كان مطروحاً في يناير/ كانون الثاني من سنة 1965، الحديث حول إضراب عام لرجال التعليم الثانوي. وحين انطلقت الإضرابات بمدينة الدار البيضاء في 22 مارس/ أذار للاحتجاج ضد المنشور الوزاري، انضم إليها الأساتذة، وفي اليوم التالي عمت الاضرابات والمظاهرات مدن فاس ومراكش والرباط.

التحق العاطلون وعصابات الأزقة بتلاميذ وأساتذة الثانويات، وتغلب العنف، فانتشر المتظاهرون عبر أحياء المدينة الشعبية بالدار البيضاء . أعلن ا.م.ش. في 24 مارس، عن إضراب عام بين الثانية عشرة زوالاً، والساعة السادسة مساء للتعبير عن تضامنه مع المتظاهرين، وربما كذلك، لمحاولة إيقاف حركة الجماهير وتوجيهها. أدت الحوادث إلى إراقة الدماء، وتدخلت وزارة الداخلية بطريقة عنيفة. بعثت بعض "مجموعات الأمن الخفيفة" إلى الدار البيضاء، وتركت لها حرية اختيار الوسائل الملائمة لتشتيت المتجمهرين[29]. وتقول الرواية الرسمية أن سبعة أشخاص قتلوا خلال عملية القمع، لكن شهوداً ممن دخلوا إلى المستشفيات يذكرون أرقاماً تتراوح بين 300 و 4 000 من القتلى. وقامت الشرطة باعتقال المئات من المتظاهرين[30].

نسبت الاضطرابات في البداية إلى أيد أجنبية : إلى بعض أساتذة الثانوي، سوريين وعراقيين بعثيين. لكن بعد أيام من التأمل، وفي الوقت الذي بدأت فيه الدوائر الحكومية تتمثل خطورة الأحداث، قرر الملك أن يسمي الأشياء بمسمياتها. إذ انتقد في خطاب ألقاه في 30 مارس/آذار، بشدة الفوضى والعنف الذي تصرف به المتظاهرون، ونعت الأساتذة بالنذالة، واتهمهم بتحريض تلاميذهم على التظاهر في الشارع. وصرح من دون التواء قائلا: "لا أخطر على دولة من الشبيه بالمثقف، وأنتم أشباه المثقفين، وليتكم كنتم جهلاء". لكنه اعترف مع ذلك بأن الوضعية الاقتصادية لم تكن مشجعة، وأن يأس العاطلين من أهم دوافع

العنف الذي عرفته المظاهرات. فقد ارتفع ثمن السكر، وانخفضت الواردات، وبدأت تنقص المنتوجات. وقد أدت الأزمة الاقتصادية لسنتي 1964-1965 إلى تسريح ما يزيد على 1000 عامل. لقد صرح الملك بأن الاضطرابات تعود إلى هذه العوامل، وليست المسألة ناتجة عن تدخل أجنبي. لقد أدان المتمردون النظام الملكي، لكن الحسن الثاني وجد كبش الضحية بقوله : "أيها الشعب منذ وصولهم إلى البرلمان تعطلت مصلحة التشريع، وكذلك المطبعة الرسمية، والجريدة الرسمية لم يصدر فيها إلا ثلاثة قوانين، ونحن الآن في السنة الثانية، فمن المسؤول عن هذا ؟ هل واضع الدستور أو الموافق عليه ؟ أبداً بل المطبق للدستور"[31].

كان ذلك يعني أن البرلمان والأحزاب السياسية أصبحت بعيدة عن التطلعات الشعبية، وأن الاضطرابات كانت النتيجة المنطقية والمؤسفة لهذا التطور. كان لأحداث مارس، في الواقع، دلالات إضافية. فللمرة الأولى تظاهر الجيل الثالث من النخبة بشكل واضح، واعتبر النخبة الحاكمة مستلبة بما فيها الملك.

لقد أثارت مظاهرات الدار البيضاء انتباه الطبقة القيادية إلى ضرورة إيجاد حلول مستعجلة لمشاكل الشباب. لكن حالة الاستثناء التي أعلن عنها بعد مرور بضعة أشهر أصبحت المعيار، وأدت إلى حالة جمود سياسي. وإذا كانت قد تلاشت الآن ذكرى الاضطرابات، فإن النخب لم تعد تعير أي اهتمام للجيل الثالث، بل رجعت إلى دسائسها المعتادة. أنب الملك الطلبة، وعاب عليهم ضعف روح المواطنة، وعقوقهم إزاء الدولة. ونظراً لتفضيله "للأميين"، فإنه لم يقم بأي تدبير لإيقاف سيل "أشباه المثقفين" الذين يغادرون البلاد. يتوفر الملك على عدة وسائل لإعادة الجيل الجديد إلى الصواب : فهناك استعمال المناصب الكبيرة لإغراء الزعماء، وتشجيع المعارضين العنيدين على الاغتراب، وتجنيد مثيري الشغب ومضايقة كل الآخرين.

أمام الخطر الذي يمثله الطلبة، وعلى إثر الانتفاضات الطلابية التي شهدتها فرنسا والسنغال في مايو/ أيار من سنة 1967، لجأ الملك إلى تشديد نظام المراقبة. فأسس ثلاث وزارات متميزة لكل من التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بالإضافة إلى وزارة الشبيبة والرياضة، ومصلحة التعليم الأصلي التابعة لوزارة دولة، بالإضافة إلى مصلحة أخرى مكلفة بتكوين الأطر. وتقرر فتح نوادي فكرية في مجموع المملكة للسهر على استقامة العقول،

ومحاربة الأفكار الأجنبية الهدامة. وأصبح من واجب كل عمالة أن تضع لائحة للشبان الذين غادروا المدارس الابتدائية دون الحصول على عمل، ولتتم تعبئة هؤلاء في هيئة الشباب وتشغيلهم في مشاريع ذات منفعة عامة[32]. تفوق هذه التدابير المقررة للحد من حرية التفكير ولاستيعاب العاطلين المتعلمين دون شك الإمكانيات المالية والتقنية للدولة، إلا أنها تشكل خطوة جديدة – إلا أنها أقل إزعاجاً – في اتجاه ضبط البلاد.

(يتضح بعد مرور بعض السنوات، على عملية ضبط الشبيبة أن النظام فقد المبادرة منذ سنة 1970، في مواجهة نضالية الطلبة، ولم يعد قادراً سوى على رد الفعل على تحركاتهم المطلبية. مازالت وزارة التعليم منقسمة. وبعد تعيين أحمد عصمان وزيراً أولا في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1972، احتفظ وزراء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بمناصبهم بمثابة كتاب الدولة لدى الوزير الأول ؛ وقد أصبحت الإضرابات الطلابية عنصراً اعتيادياً في الحياة السياسية المغربية، ويبدو أن الحكومة فقدت الأمل في إمكانية تجنبها، كما أنها ليست أكثر استعداد للاستجابة للمطالب الطلابية المتعلقة بالتغيير الجذري لنظام التعليم. سوف تستمر في مواجهة الاحتجاجات أحياناً بالعنف، وأحياناً بتنازلات بسيطة (تحسين الوجبات الغذائية في المطاعم الجامعية مثلاً) في الوقت الذي يعرض شبان الثانويات والجامعات مستقبلهم للخطر، ربما بصفة نهائية.

دشنت في سنة 1970، سياسة"أنتم وشأنكم" بنجاح، وكان بالإمكان أن تستمر إلى ما لا نهاية، إلا أن الملك غير واثق من أن قوات الأمن سوف تسانده حتى النهاية في مواجهة الطلبة، بل على العكس لقد أصبح كل من الشباب والنظام واعين الآن أكثر من أي وقت مضى، أن بالإمكان أن تكون إضرابات الطلبة مقدمة لتدخل جديد للعسكريين. ففي سنة 1970، حين كان الملك في أوج قوته، كانت معارضة الشباب المثقف موضوع قلقه الوحيد، وكان همه الأول احتواء عدد كاف من ممثلي ذلك الجيل في الإدارة، و"النظام" بهدف شله وتوقيفه.

أشرت في الخلاصة الأصلية لهذا الفصل، إلى أن الاستراتيجية سوف تزداد صعوبة في المستقبل، لأن النظام لا يتوفر على الموارد الكافية لإشباع جميع الرغبات، لكن أحداث الصخيرات قلبت الإشكالية بصفة شاملة. فلم يعد الملك يفكر في إفساح المجال لأنصار

جدد، بل أصبح عليه أن يجمع ما تبقى من أنصاره القدماء. بعد أن حاول "الانكشاريون" الإطاحة به مرتين، فهم الملك أن الوفاء، في مملكته ليس قائماً على علاقة شخصية، بل علاقة تعاقدية. وبعد أن مزق الانكشاريون عقدهم، بدأ بقية أنصار الملك يفكرون في العمل بالمثل)*.

* إضافة من المؤلف إلى الترجمة الفرنسية.

هوامش الفصل السادس عشر

[1] – انظر الظاهرة نفسها في الحياة السياسية لبلدان أخرى من الشرق الأوسط، فيما يخص مصر، انظر :

- Léonard BINDER, Egypt : The Intergrative Révolution, *Political Culture and Political Development*, pp. 412-413 ; et aussi Malcom KERR, Egypt, dans *Education and Political Development*, Princeton, J.S. Coleman, 1965, pp. 169-194.

[2] – فيما يخص خطاب الحسن الثاني، انظر : *Le Petit Marocain*, 4 Mars 1967, p. 3.

[3] – طالب عزيز بلال، في كلمة ألقاها أمام الجامعة الوطنية للتعليم، بأن يخصص ما يتراوح بين 25% و30% من الميزانية السنوية للدولة للتعليم : *l'Avant-Garde* 15 Avril 1967, p.3.

[4]– D.E. ASHFORD, *Second and Third Generation Elites in the Maghreb*, Policy Rescearch Study, D.S. Department of State, Washington 1964.

[5] – المعطيات مأخوذة من :

AYACHE, op. cit., 321 ; C.F. GALLAGHER, « Morocco goes back to school », *A.U.F.S. Report* (15 septembre 1958), p. 4 ; B.E.S.M. vol. 16, n° 58 (1952), p. 543 et vol. 28, n° 100 (janvier-Mars 1966), p. 155 ; « La formation des cadres, in Le Maroc et le Marché commun », *Revue du Marché commun* , Mars-Avril 1971, p. 170.

[6]– *Projections de population, répercussions sur aspects de l'économie du pays* et *solutions proposées*, Division du Plan et des Statistiques, Juillet 1965, miméo, p. 11.

وقدر محمد الحبابي في كتاب **شبيبتنا في أفق الثمانينيات** أن عدد المتعلمين سوف يبلغ 8.9 ملايين في سنة 1985، إذا ما ظل معدل النمو الديموغرافي في مستواه الحالي.

[7] – انظر : *L'Enseignement* 1970, op. cit., p. 32.

[8]– L'Enseignement 1970, op.cit., Mohamed LAHBABI, *Les années 80 de notre jeunesse*, op. cit., et « Dossier Enseignement », *Souffles*, N° 20-21.

[9] – الأرقام مستقاة من المذكرة الملكية حول التربية الوطنية، الديوان الملكي، غشت/آب سنة 1966، ص. 47. ويتوقع هذا التقرير على عكس المنشور أنه في فترة ما بين 1967و 1976، سوف يبلغ عدد الطلبة الجامعيين 000 21، وعدد الحاصلين على البكالوريا 000 32، وعدد الحاصلين على شهادة الدروس الثانوية 000 103، ويتوقع في فترة 1972–1977، اجتياز امتحان البكالوريا 000 10 تلميذ كل سنة، وامتحان شهادة الدروس الثانوي 000 22 تلميذ سنوياً.

[10] – من خطاب ألقاه الملك في 7 يناير سنة 1969، انظر نص الخطاب في جريدة **الأنباء**، 8 ينــاير ســنة 1969.

[11]– *Les perspectives de croissance* (1973-1978), Division du Plan et des Etudes économiques, Rabat, Août 1971, pp. 10-11.

[12]– *Projections* 1985, Division du Plan, Délégation générale à la Promotion nationale et au Plan, Cabinet royal, Rabat, Avril 1966.

[13] – تقرير كتابة الدولة في التخطيط، مذكور في : *Le Matin*, 23 Août 1972.

[14] – انظر الأنباء، 5 غشت/ أب 1971.

[15] – حول الاقتصاد المغربي، انظر :

The Economic Development of Morocco, rapport de la B.I.R.D., op. cit., J-P. MEYNAUD, op. cit., Aziz BELAL, *L'investissement au Maroc* (1912-1964), Mouton, 1968 ; *Fathallah* OUALALOU, *L'assistance étrangère face au developement économique au Maroc*, Casablanca, 1969 ; Plan, Quinquennal 1968-1972, Division de la coordination économique et du Plan, ainsi que les publications annuelles de cette même division sou le titre : *La situation économique au Maroc.*
Nor GHORFI, op.cit., Jacques DUBOIS, *pour une réforme de l'administration agricole au Maroc*, Institutions et Développement agricole au Maroc, Etudes Tiers-Monde, Paris, 1956, pp. 77-184 ; Julien COULEAU, *La paysannerie marocaine*, C.R.A.M. Paris, C.N.R.S., 1968 ; et Michel VILLENEUVE, « La situation de l'agriculture et son avenir dans l'économie marocaine », *Bibliothèque africaine et malagache*, t. XIII, Paris 1971.

[16] – André ADAM, Chronique sociale et culturelle, *A.A.N.* 1964, p. 206.

[17] – انظر المذكرة الملكية حول التربية الوطنية، ص. 10، وكذلك :

« Pour un enseignement national et démocratique », *l'Avant-Garde*, 18 Avril 1967.

[18]– Doctrine de l'enseignement, conférence de Mohamed BENHIMA, ministre de l'Education nationale; *le Petit Marocain*, 7 Avril 1966, pp. 2-3 ; Sahlain MARATE, « Après les hécatombes les examens », *lamalif* N° 5, Juillet-Août 1966, pp. 46-48 ; et ASHFORD, Second and Third… op. cit., p. 14.

[19] – كان التعليم الثانوي في سنة 1970، يزيد على 000 13 أستاذ، من بينــهم 7272 مــن الأجانــب معظمهم من الفرنسيين، وهناك أكثر من نصف مجموع الأساتذة المغاربة يدرسون باللغة العربية، لكن اللغة الفرنسية مازالت مهيمنة في التعليم الثاني. انظر :

« Dossier Enseignement », *Souffles*, n° 20-21 et aussi *L'enseignement, situation, problèmes, perspectives*, Ministère de l'Enseignement et de la Formation des Cadres.

[20] – بلغ عدد الحاصلين على البكالوريا 1716، في سنة 1966، ووصل عددهم إلى 31969 سنة 1968، ومع ذلك كانت نسبة الناجحين في البكالوريا 63%.

[21] – هيأ حزب الاستقلال، في مواجهة الأزمة، برنامج إصلاحات ينقصه شيء من الواقعية. انظر : من أجل إصلاح وتعريب التعليم، وثائق حزب الاستقلال، الرباط، 1967.

[22] – المذكرة الملكية ....، ص. 24.

[23] – أوصى خبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتخفيض الاعتمادات المخصصة للتعليم في الفترة الممتدة من سنة 1968 إلى سنة 1970، وما بعدها. راجع التقرير المشار إليه آنفاً.

[24] – يعتقد أشفورد (Ashford) أن هذا الموقف سائد بين التلاميذ والطلبة المنتمين لحزب الاستقلال، انظر:

Perspectives of a Moroccan Nationalist, Totowa, New Jersey, 1964, pp. 40-41.

[25] – Apter, op., cit., p. 341 ; aussi, Ashford, *Second and Third*..., p. 37.

ونجد وصفاً جيداً للمعتقدات السياسية في العالم العربي لـــ :

Malcom KERR, « Arab Radical Notions of Democracy », St Anthony's Papers, n°16, Middle Eastern Affaires, n°3, London, 1963, pp. 9-40.

[26]– André ADAM, « une enquête auprès de la Jeunesse musulmane du Maroc » *travaux et Mémoires*, n° 28, Aix-en-Provence, 1963, p. 132.

[27]– Paul PASCON et Mekki BENTAHAR, « Ce que disent 296 jeunes ruraux », *B.E.S.M.*, vol XXXI, N° 112-113, Janvier-juin 1969, p. 87.
James COLEMAN, Introduction to part III, *Education and Political Development*, p. 361.

[28] – يحذر المؤلف ضد كل الخلاصات المتسرعة، ويتكلم عن "قدرة النخب على البقاء ولو في ظروف يائسة".

[29] – انظر :

« Les émeutes de Casablanca et la situation politique au Maroc », *Maghreb* n°9, pp. 15-18, Jean LACOUTURE, Le pouvoir royal et le étudiants, *Le Monde*, 29 mars 1965, et *Jeune Afrique* 11 Avril 1965, pp. 14-15.

[30]– *Le Monde*, 31 mars 1965, p. 6.

[31] – جريدة الأنباء، 30 مارس 1965.

[32] – *Le Monde*, 10 juillet 1968.

الفصل السابع عشر

متزلفون وكومبرادورات وانكشارية

"يعد الاستبداد أداة مخيفة بطبيعته، وبذلك يرى في تفرقة الناس الضمان الأكيد على بقائه، نجده يبذل كل ما في وسعه ليفرق بينهم. وليس من رذائل النفس البشرية ما هو أحب للمستبد من الأنانية، إذ يغفر بسهولة لمحكوميه كراهيتهم له، ماداموا لا يتحابون فيما بينهم. ولا يطالبهم بأن يعينوه على تسيير شؤون الدولة : يكفي أنهم لا يطمحون لتسييرها بأنفسهم. وينسبُ الشغب والقلق لأولئك الذين يتوقون إلى توحيد الجهود، من أجل تحقيق الرخاء العام. ويغير المعنى الطبيعي للكلمات عندما يسمي مواطنين صالحين أولئك الذين ينطوون انطواء شديداً على أنفسهم" ألكسيس توكفيل (Alexis de Tocqueville)[1].

"ذلك لأننا نرى أنه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ما بقيت خلية من خلايا المجتمع المغربي إلا ورأيناها كسرت وتحطمت... علينا أن نعلم أن كل من بيده سلطة معنوية، كحركة سياسية، أو إدارية كقضاة وعمال، أو سياسية حكومية كبعض الوزراء، وسلطة عسكرية للدفاع عن حمى البلاد، نرى أن كل قوة من هذه القوى تنهار، فتكبو مرة تلو الأخرى، فعوضاً من أن ترى في كبوتها دواءها، وتستخرج منها علاجها، نراها تنزل على الباقي بالشتم والذم والنقد الفارغ... وهكذا بدأت سلسلة من التناقضات، ومن التنافرات، كان لابد من أن تؤدي إلى فتح المجال لكل مشاغب، ولكل من سولت له نفسه التلاعب بالمقدسات.

هذه شعبي العزيز، هي المشاعر التي تخامر هذا العبد الضعيف، تحت الله، الذي يعجز لسانه عن شكر ربه وخالقه، وسيده الذي أظهر له مرتين، وفي أقل من سنة ونصف، أظهر له نعمة النجاة من جهة، ولكن جعله في المرة الثانية في المنصب الذي عليه أن يستخرج العبر، وأن يعمل، إن الثلث الفاسد إذا كان القضاء عليه يضمن نجاة الثلثين السليمين".

"... محاولتان لانقلاب عسكري نتيجة للبلبلة، نتيجة للتشكيك، للطموح الأحمق" (خطاب الحسن الثاني للأمة في 20 غشت 1972)[2].

عندما يتحدث الحسن الثاني عن التفرقة والاضطراب والتقهقر، والأطماع الجشعة، فمن الصعب على المرء أن يكون أكثر قسوة منه عند تحليله لنتائج خمس عشرة سنة من الاستقلال. من الواضح أن الملك لم يورد في كلامه ما يفهم منه في أي لحظة بأنه كان له نصيب من المسؤولية عن هذه الأوضاع، وبأن هذا الوضع قد مكن في الواقع النظام الملكي من البقاء طيلة هذه السنوات ذاتها. إذا كانت هذه ظاهرة من الظواهر التي وصفها الملك بأن لها علاقة سيئة بمذابح سنة 1971و 1972، فإنها لم تكن سوى تعبيراً عن الجشع والتهافت على الثروة والسلطة.... استعملت الملكية بين سنوات 1959 و 1972، أكثر من أي وقت مضى خطة "فرق تسد"، وقد دشنت حالة الاستثناء عهداً من الفساد، شجع عليه القصر تشجيعاً كبيراً، وسهل انتشاره. فالجشع - وربما توجب استعمال عبارة لطيفة وأكثر مداراة - قد صار القوة المحركة للنخب الجديدة التي عرف الملك كيف ينصبها بعناية. فالفساد مستشر في الأجهزة السياسية والإدارية، غير أنه إذا كان متجاوزاً عنه بدرجات متفاوتة، إذ قلما كان مرغوباً فيه. ففي بعض البلدان، ومنها المغرب، تستعمل الرشوة عن قصد لتحقيق أغراض سياسية، لقد استخدمها الحسن الثاني بمهارة فائقة لعدة سنوات، ولكن النظام الذي أقام صرحه قد انهار كما تنهار آلة دقيقة، في الوقت الذي بدأ فيه وكأنه في أحسن ما يكون. ومن الصعب معرفة أساس ذلك الانهيار، ولكني أستطيع القول إن الملك لو كان أعار اهتماماً أكثر تبصراً لأمكن للنظام الاستمرار إلى زمن غير محدد، أو على الأقل إلى حد بلوغ عوامل القطيعة التي وصفناها من قبل بنقطة التأزم.

هناك عنصران يمكن أن نفسر بهما كيف أن الذين كانوا يستفيدون أكثر من غيرهم من نظام "المتعة والهوى"، هم الذين قرروا أن ينقلبوا على سيدهم... فمن جهة، كانوا واعين

بمصالحهم الخاصة، ومن جهة أخرى، كان الثمن النفسي لنسق يدور حول الامتيازات غير المشروعة ثمناً فادحاً.

ولكي نفهم كيف تمكن هذان العاملان من التصرف، ينبغي أن نتصور أتباع الملك كمجموعة متوافقة نسبياً من العصب والأفراد المرتبطين به ارتباطاً شخصياً، في نسق النعم والمنن، يمكن نعته – ومعنا بعض الحق – بالنسق الإقطاعي الجديد، إذ تعد علاقات الملك بأتباعه في جوهرها علاقات تبعية، وحتى تبقى وضعية الملك الممتازة مصونة، ولكي تستمر مبررات وجوده في نظام محدود الموارد، فليس من حق فئة مّا أن تبرز كسلطة قائمة بذاتها.

وهذا هو السبب الذي جعل القصر لا يقوم بشيء يذكر لتشجيع ظهور بورجوازية رأسمالية مستقلة، بينما يدعي ممارسة سياسة اقتصادية ليبرالية.

فلو فعل ذلك لوجدت الملكية نفسها في مواجهة طبقة مستقلة قادرة على أن تستقطب بدورها نخباً مضادة، وأن يؤدي لها المقابل... ويتسم موقف النظام بتخوفات وترددات مماثلة، فالمصالح الاقتصادية الأجنبية وحدها تتوفر على مصادر تمويل ليس للنظام عليها مراقبة. غير أنه كما يستفاد من مثالي اليونان وإسبانيا، إذ من الأسهل على السلطات المحلية أن تؤثر على الرأسماليين الأجانب، من أن تؤثر على الرأسماليين الوطنيين، فالمستثمر الأجنبي لا يهمه سوى مردودية عمليته التجارية، ما دامت مربحة، ولا يتدخل في الشؤون السياسية للبلد المضيف.

يتعلق السؤال المطروح حينئذ، بمعرفة الوسائل التي يبقي بها النظام على علاقات التبعية القديمة، ويخلق علاقات جديدة. والجواب سهل، يكمن في أن الملك يحرص على أن تكون جميع الخيرات المشتهاة، سواء أكانت تعيينات وزارية أم رخصة استيراد بضائع، أم ترخيصها بشراء أراض غير مستحقة أبداً، فإن هذه الأشياء تمنح وتعطى، والاستحقاق الموضوعي والكفاءة لا يدخلان في الحساب، وتجمد المسطرة الإدارية العادية، لتترك المجال للمحاباة والمحسوبية، فالرتبة التي تحتلها، أو الأموال التي تمتلكها قد أهديت إليك، ولم تنلها أو تستحقها... وبما أنها قد أهديت إليك، فمن الممكن أن تنزع منك، فالمانح الأكبر لا يتركك تنساه، مثلما أنه لا يدعك تنسى أنك لم تستحق ما تلقيته، فلو كنت قد نلته

بعملك الجاد، أو بكفاءتك لكان بإمكانك أن تحتج عندما يترع منك، وبما أن في الأمر مخالفة للمشروعية، وما نلته مجرد إنعام، فلا يبقى لك سوى أن تلزم الصمت.

وتسمح نتائج هذه الوضعية للنظام، وعلى الأقل لمرحلة قصيرة، بأن يراقب الحياة السياسية، وفي ظلها يصبح كل اللاعبين المستفيدين من فضائل النظام، عملاء، وقد حكم عليهم بـ " البديل الأوحد".

وأكثر من هذا، يفرغ النشاط السياسي من كل محتوى إيديولوجي، إذ أن اهتمامات المشاركين قد تركزت في وظائفهم وترقياتهم، وفي النعم المرتقبة، وكما قال لي أحد الموظفين المغاربة : إننا نعرف بأن بإمكاننا أن نسرق وأن ننهب، وأن نستغل نفوذنا ما دمنا لا نتدخل في الأمور السياسية.

إن الجو المتسيس لسنوات 1955-1960، حيث كانت للأحزاب عقائد وبرامج، وتتخذ مواقف حول كل الاختيارات الرئيسية للأمة، قد أقبر في فترة حالة الاستثناء، و لم يعد للنخب من مجال للصراع إلا القضايا الهامشية : هل ينبغي البحث عن الاستثمارات الفرنسية عوض الأمريكية ؟ هل ينبغي بناء إثنا عشر سداً بدلاً من تسعة ؟ ويذكرنا هذا بغرابة بسنوات تقهقر المخزن، عندما كان الوزراء يلعبون ورقة فرنسا، أو إنجلترا، مستفدين إلى أقصى حد من دخل معاشاهم قبل أن تسحب منهم.

ولقد برز من الأطلس، وعلى نمط الغزوة الأمازيغية القديمة، أولئك الذين لم يعودوا يسمحون بهذا الانبعاث، انبعاث ماض منحط : وهم كذلك مندفعون مثل أسلافهم، كما أنهم مجردون على ما يظهر، من كل برنامج إيديولوجي محدد.

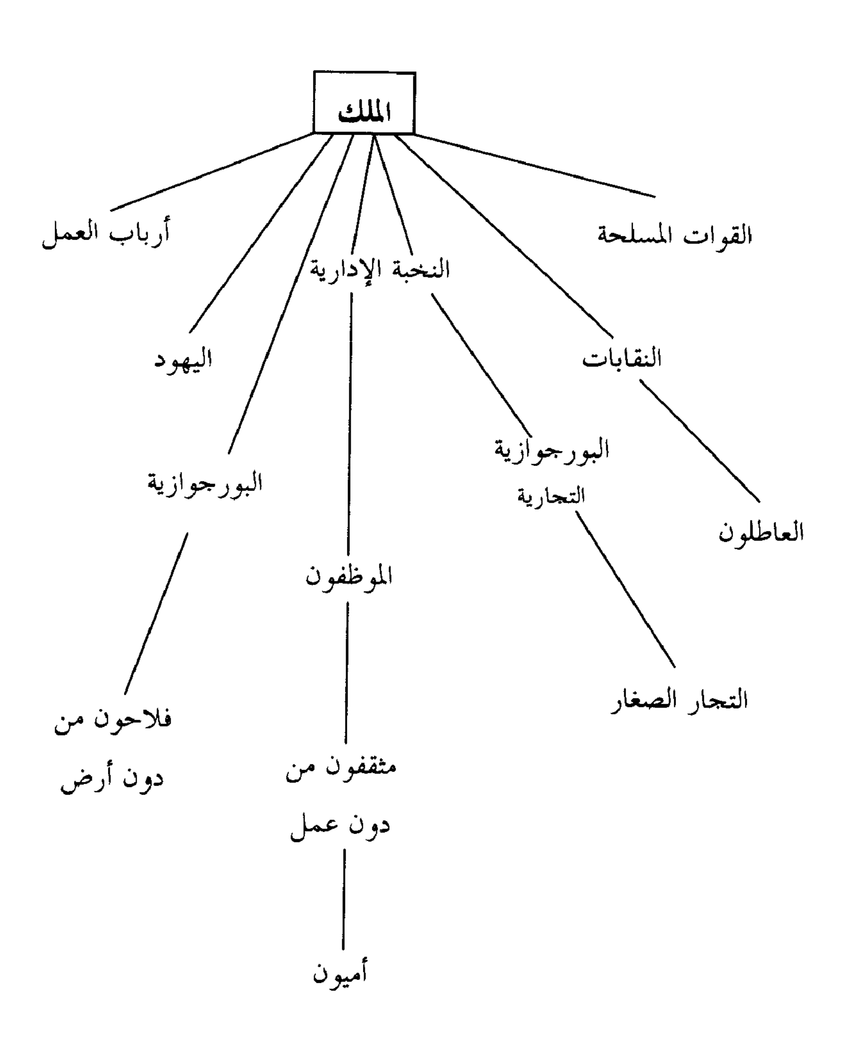
يبقى في الأخير، أن النتيجة الثالثة لهذه الوضعية محددة في السباق من أجل منافع السلطة، وهذا عامل أكيد لانحلال التجمعات السياسية والمهنية.

ومن جانب آخر، فإن عقلية العشيرة قد شجعت القصر في العشر سنوات الأخيرة، أن يتعامل مع مجموعات، أو شخصيات، همها الوحيد أن تحتل مكاناً خاصاً بها، ضاربة بعرض الحائط كل ما يتعلق بتغيير الوضع السائد. وأصبح رجال السياسة مجرد متزلفين.

كانت الملكية، قبل أحداث الصخيرات، تسخر نظاماً من العلاقات الشخصية المنظمة في شكل هرمي، يحتل الملك قمته. وهكذا لم تزد الصعوبات الاقتصادية للملكية، ومستوى

المعيشة العام المنحط، وجو الارتياب والخوف فيما يتعلق بالمستقبل، إلا في تقوية علاقات التبعية هذه. وحتى بالنسبة للذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالنظام يتمنون أن يكونوا جزءاً منه أكثر مما يحاولون مهاجمته. ويبحث الفقراء والفلاحون الذين يعيشون من دون أراضٍ، والمعدمون والعاطلون، عن حماية المحظوظين والأقوياء، مع العلم أن هذه الجماهير، وحدها التي لها الحق في أن تعارض وتندد بما هو سائد، إلا أنها لا تقوم بذلك إلا نادراً.

ويمكن تصنيف البنية المجتمعية حسب مختلف مستويات الامتياز على الشكل التالي :



لقد سبق لنا أن قلنا بأن أرباب العمل واليهود، خاضعون بالكامل إلى الإرادة الطيبة للملكية وفضائلها، وهم يعتقدون على الأقل ذلك. وهكذا فإن أرباب العمل مثل اليهود - وإن كان اليهود لأسباب ذاتية - يسمح لهم بالتصرف فقط، حسب طبيعة سلوكهم، فهم في المغرب باعتبارهم عناصر من خارج المنشأ.

وفيما يتعلق بالبورجوازية الفلاحية، فإنها عرفت نمواً بفضل التسهيلات التي منحت لها لشراء أراضي المعمرين الفرنسيين، ويمكن سحب امتيازاتها بكل سهولة، أي بالشكل الذي استحوذت عليها؛ مع العلم أنها تخضع لمكاتب الدولة خضوعاً دقيقاً، كما هو الأمر بالنسبة لمكتب التسويق والتصدير، فيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي المصدر.ونجد المدين للقصر من الوجهة الأخلاقية خاضعاً خضوعاً مادياً لجهاز الدولة. كما نجد الوضعية نفسها تقريباً بالنسبة للبورجوازية التجارية، حيث أن بعض أعضائها قد كونوا ثروتهم بفضل استخدامهم الفني للإدارة.. قروض ورخص البناء، وعقود وعملة صعبة الخ... وتخضع بذلك للإرادة الطيبة للنظام وفضائله.

يتوجه أغلبية المقاولين من النوع التقليدي إلى المزايدة والاستثمارات ذات الإنتاج السريع، وكانت هناك محاولة تطبيق مصطلح البورجوازية الرثة الذي أطلقه كوندر فرانك (Gunder-Frank)، إلا أنه لم يحاول أن يحدد بوضوح على من تنطبق هذه التسمية[3]. ويبدو أن مصطلح كومبرادور يلائم هذه الجماعة التي تنتعش في ظل أرباب العمل. ولكن بعكس الكومبرادور التقليدي، فإن هؤلاء الرجال، هم طفيليو الإدارة المغربية، كما هو الأمر بالنسبة للرأسمال الأجنبي.

يمكن القول في نهاية الأمر، إنه من البدهي ألا يفكر الحسن الثاني أبداً بأن يسمح لعلاقات التبعية للبورجوازية أن تعرف ارتخاء، وإلا فما هو الدور المتبقى للملك إذا ظهرت في المغرب طبقة شبيهة بالمالكين الكبار بمصر، أو شبيهة بالبورجوازية الهندية في بداية هذا القرن؟

تخضع النقابات بدورها للقصر، وخضوعها نتيجة للعدد المحدود للوظائف في مجال الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى التي لها بها امتيازات ومنافذ. ويجب الإشارة هنا إلى أن البورجوازية (رجال الأعمال)، والبورجوازية العقارية والنقابات، تقوم بدور الحاجز بين

النظام والمغاربة المحرومين، الذين يتمنون بأن يتمتعوا بالامتيازات نفسها : فلاحون من دون أرض، والتجار الصغار والعاطلون. ويسعى هؤلاء المحرومون في أغلب الأحيان إلى الحصول على الامتيازات بدورهم، بدلاً من أن يتحدوا ضد النظام الجائر الذي لا يساعد إلا عدداً قليلاً من بينهم.

تقوي المحسوبية والتبعية كما هو موجود حالياً في المغرب، العلاقات العمودية بين الكبار، ومن هم أقل قوة، وتقوض العلاقات الأفقية على مستوى الطبقات. ومادامت الموارد التي ينبغي توزيعها نادرة، وتراقبها سلطة واحدة، فإن من المستبعد أن تختلف الوضعية على ما هي عليه الآن.

ويقودنا هذا إلى جوهر النظام، النخب الإدارية. منذ منتصف الستينيات، كان قد سلم تسيير إدارة الحكومة إلى فئة من التكنوقراطيين من دون انتماء سياسي، تلقوا تكوينهم بالخارج، وعلى الخصوص في المدارس الكبرى الفرنسية بعد الاستقلال بمرحلة قصيرة. وبدأ هؤلاء يتسللون إلى مناصب المسؤولية في أثناء مرحلة إبعاد الإدارة عن التسييس التي تلت سقوط حكومة عبد الله إبراهيم سنة 1960، وقد أمسكوا بأيديهم الإدارة بعد الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965، وكان أكبرهم سناً معاصراً للملك مثل مأمون الطاهري، ومحمد العيماني، ويحيى الشفشاوني، وكانوا أصغر سناً من الزعماء السياسيين الذين تولوا السلطة ما بين سنوات 1955–1960، وأغلبهم كان يقدم لهم مساعدة تقنية.

لقد قدم لهم القصر فرصة إمكانية العبور فوق رؤوس معلميهم في نهاية سنة 1960، وقد وضعوا مباشرة في مناصب وزارية، ومن كان منهم له ماض سياسي سارع إلى التخلص منه بالنسيان مثل مأمون الطاهري، وأعبابو، وناصر بلعربي، وبلعباس والبرنوسي، وبو طالب.

وبمجرد ما يصلون إلى السلطة يملأون دواوينهم الوزارية وإداراتهم بشباب من التكنوقراطيين المملوئين حيوية ونشاطاً، وهم في أحسن الحالات يؤدون واجباتهم مقابل ترقيات سريعة، وشكر على إخلاصهم. ولم يكن يستثنى من هذا المديرون ولا حتى الوزراء الذين كانوا في سن الثلاثين.

وأصبحت المفتشية المالية خلال عشر سنوات إحدى هذه المنابع، حيث كان مأمون الطاهري يستقطب ويُكوِّن ويضع مجموعة من الشباب اللامعين المحظوظين في مناصب رئيسية[4].

لقد أفلتت المراقبة الإدارية من بين أيدي جيل الوطنيين الذي أصيب من داخله.

لقد قبل عدد كبير منهم أن يأخذ مكانه في الجهاز الإداري بشكل فردي، وبشروط الملك، كما وضع آخرون، وعلى الخصوص رجال الأعمال، في صفوف المتهافتين على النظام الجديد، ولقد سبق لهؤلاء مغازلة الأحزاب، كما قرر عدد آخر أن يبقى على الهامش في انتظار عهد جديد.

فكيف يمكن إذن منع هؤلاء المسؤولين ألا يحولوا دواوينهم إلى إقطاعية قوية مستقلة، وألا يقوموا بضغط لصالح بعض المشاريع، أو يعرقلوا تنفيذ ما لا يعجبهم ؟ وهكذا أصبح السعي إلى وضع جهاز إداري ضخم، يثير مشكلة مراقبة المسؤولين في الجهاز التنفيذي لبرامجهم.

يكفي ببساطة شراء خدمات تقنيين أكفاء، وتعويضهم، وهم قلة في المجال السياسي (المخصص للملك، والمؤتمنين على أسراره حسب الظرف، سواء أكانوا من الديوان الملكي أم لا) وتشجيعهم على ملء جيوبهم مستفيدين من مواقعهم. وتمنح نفقات الدولة الوزارات والإدارات العامة للمكاتب الوطنية الكبرى، كتعويضات لمرحلة هي على العموم قصيرة وغير محددة. ولا يمكث أحد في مكانه لمدة طويلة، لكي يكسب خبرة كافية في مجاله، أو يحيط نفسه برجال مخلصين، أو يستخدم ذلك فيما بعد لأهداف سياسية.

وإذا كانت الإدارة نجحت في ضمان سير دواليب جهاز الدولة، فإن ذلك بفضل كفاءة أطرها العليا، وهي تعمل في الوقت نفسه، على مباشرة بعض الإجراءات، وبشكل حذر في مجال النمو دون أن تصبح بدورها طبقة جديدة.

وهكذا فإن الثمن الذي ينبغي تأديته لمثل هذه الحالة كان ولا يزال عدم قدرة النظام على استخدام الإدارة بشكل منهجي للتطور الاقتصادي.

ولكن، أخذاً بعين الاعتبار للمظاهر المتناقضة للملكية، في حالة إذا ما تعلق الأمر بنمو سريع، فإن ذلك الثمن يبدو له من دون شك غير مكلف.

لقد كانت المشكلة الوحيدة التي غيمت المشهد قبل سنة 1970، تكمن في احتواء أصحاب الشهادات الجامعية والثانوية في المصالح العمومية، في الوقت الذي كانت فيه الأطر الموجودة بدورها في مرحلة الشباب نسبياً، وبدت آفاق المستقبل للشباب غير مشجعة

خلال السنة نفسها، لأن المناصب الرفيعة كان يحتلها مغاربة هم في سن الثلاثين أو الأربعين، وبذلك كانت الحظوظ ضعيفة أمام الأطر الجديدة لأخذ مكانهم، مما يفرض عليهم انتظار عشرات السنين. ولم يكن الملك يلح جزافاً على "مغربة القطاع الثالث"، ابتداء من سنة 1970، لأن الوظائف التي يحتلها أجانب في الأعمال الحرة والمصارف والصناعة، تعد بالآلاف، يمكن أن تعود إلى أطر مغربية، وبدأ النظام يسهل هذه العملية، كما أصبح يشجع إقامة مؤسسات حرة. وكان في الوقت نفسه يفكر في السماح للموظفين المغاربة بأخذ تقاعدهم في أي سن أرادوا مع احتفاظهم بحقوق المعاش. وهكذا يترك هؤلاء المتقاعدون في سن الشباب، أمكنتهم لمرشحين جدد، على أساس أن تفتح في وجوههم أبواب العمل الحر.

لم يكن من شأن قرار مغربة القطاع الثالث، إلا إسراع الخطى بصيرورة شرع فيها منذ زمان.

كانت المؤسسات الحرة، مغربية أو أجنبية، تشكل دوماً الصيد المحروس للموظفين السامين، وتمنح لهم "عقود ذات حظوة وامتيازات من دون حق" مقابل تعاطفهم، ويجدون وظائف بمعاشات من دون عمل للمستقبل مع بعض الفوائد الآنية.

وما دامت المغربة الآن في جدول الأعمال، فإن ذلك سيدفع بالشركات الحرة أن تظهر كذلك تفهماً وتوافقاً أكثر، كما عليها أن تفتح إدارتها على مصراعيها، ومجالسها الإدارية لهؤلاء الموظفين السامين، وأن توزع عليهم أسهمها بسخاء.

وهنا كذلك يتعاون بتكامل، رجال الأعمال مع النخبة الإدارية، وجاء تعيين كريم العمراني بعد محاولة انقلاب الصخيرات وزيراً أول، ليعبر عن هذا النوع من المصالح المشتركة.

أصبح التنافس من أجل فضائل القصر وتكتيكاته في التوزيع والعطاء، عامل تأثير لتقسيم المجموعات، ووضعها في هرم حسب تبعيتها لتشتيت الأفراد... ولم يكن يسمح للمجموعات أن تقتسم إلا شعوراً واحداً هو الضعف. وهكذا، فإن النظام يمكن أن يعاقب، كما يمكن أن يتسامح، ويتلازم العقاب والتسامح في نهاية الأمر، حيث يستحيل تغييب أحدهما. إلا أن التهديد بالعقوبات لا يتم إلا إذا كان إخلاص الجيش والشرطة ووفاؤهما مضمونين.

ولم يكن استعمال العنف يترك مجالا للشك خلال عقد من الزمن، وبالأخص في قضية الريف سنة 1958، وفي أثناء حوادث مارس سنة 1965.

اعتقد الملك والمدنيون منذ زمان، أن العسكريين لم يكن لهم اختيار آخر إلا خدمة الملكية، لأن ماضيهم الذي لم يكن مشرفاً، كان يحرمهم من الدعم السياسي. وقد كانوا على حق في ذلك، غير أن جنود انكشارية الملك أخذوا قرار التمرد ... فهل كانوا سينجحون في إقامة نظام جديد ؟ من الصعب أن يعتقد المرء ذلك، لأن عملهم على كل حال، كان نوعاً من الانتحار، لعدم توفرهم على قاعدة سياسية.

وإذا كان العسكريون لم يتقدموا على الأقل بخطوة ولو واحدة، إلا أنهم حرموا النظام الذي تحدثنا عنه سابقاً من دعامته الأساسية.

وعلى الرغم من أن مجزرة الصخيرات و"الحادثة العابرة" لـ 16 غشت/ آب من سنة 1972، تفيضان بالتفاصيل، فإننا مع ذلك نجد أنفسنا مضطرين لصياغة افتراضات حول الأسباب التي دفعت الضباط للاستيلاء على السلطة.

لم تكن بالتأكيد جاذبية السلطة بعيدة عن هذا الأمر، إلا أنها ليست القوة الدافعة لذلك، ومن دون شك، إننا لن نعرف كيف ولماذا أخذ كل واحد قراره، لأن أكثر المشاركين قد لاقوا حتفهم. ولكن هناك افتراضات لا يمكن إهمالها، تتلخص في الأسلوب البذيء أكثر فأكثر، لكي لا نقول المهين الذي كان يعامل به الملك النخبة، مدنيين وعسكريين على حد سواء. ولكننا ندخل هنا في مجال التحليل النفسي – السياسي، إلا أن التقنيات المعتادة التي يستخدمها المحللون السياسيون غير كافية، ولم يكن من السهل بكل تأكيد أن تشارك النخبة في النظام بالأسلوب نفسه الذي كان عليه في الستينيات، وأن تحافظ في الوقت نفسه على كرامتها.

تعيش هذه النخب بين العصا والجزرة، إلا أنها تظل مستسلمة لقدرها، ولا يطلب الملك أكثر من ذلك، إلا أنه يتناسى أحياناً أن صدق أتباعه ما هو إلا نتيجة تعاقد.

وبدأ البعض يفكر في سنة 69- 1970، بأن شروط تعاقدهم غير مقبولة، وأن ثمن كرامتهم أقل ضآلة، وفضلوا بذلك الانسحاب حالاً، لأن الأمر سيكلفهم ثمناً باهضاً في المستقبل، ولكونهم كانوا طرفاً قائم الذات في التعاقد.

توضح الحكاية التي شاعت في الرباط سنة 1970، صورة علاقات الملك ونخبته، بطلها وزير معروف من جيل التكنوقراطيين، قام بمأدبة احتفالاً بانتهاء بناء داره الجديدة الرائعة في حي السويسي، وكان الملك من بين المدعويين. وبعد أن قام بجولة في السكن، التفت إلى الوزير قائلاً : شيء رائع. كم كلفتك ؟ وكان الجواب محرجاً، كيف يمكن موازنة ثمن الدارة مع راتب وزير ؟ وبحذر قدم المضيف رقماً أقل من نصف القيمة الحقيقية، فأجابه الملك : إنها صفقة رائعة، يا عزيزي، سأعطيك حالا شيكاً بالقدر المذكور. وبعد أن اشترى السكن من الوزير المذهول، قدمه هدية لبلد صديق، مقراً لسفيره.

وتضاف هذه الإهانات إلى السخط الطلابي، وسخط الضباط الشباب، وكل المعدمين، مما ساعد على إحداث أثر ووقع محبط لدى النخبة.

ويبدو لي أن أول علامة لما كان يجب أن يحصل في النهاية هو ما سمي بـ "انقلاب رمضان سنة 1969"، أي بعد أشهر من تسلم القذافي السلطة في ليبيا، حيث شاعت أخبار خلال شهر نوفمبر 1969، مفادها أن جماعة من الضباط الشباب في الطيران، قاموا بمحاولة قلب النظام الملكي... ويقال إنهم قاموا باتصال مع الجنرال النميشي، ولكن هذا الأخير أعلن عن المؤامرة بدلاً من أن يلتحق بها، وشاعت أخبار في شهري يناير وفبراير من سنة 1970، من جديد عن تنفيذ حكم الإعدام في حق عدد من الضباط بالقنيطرة.

واستمر شيوع هذه الإشاعات بإلحاح، وقد دفعت الملك إلى تكذيبها علانية. وحسب علمي لم يعلن أحد عن اسم هؤلاء الضباط الذين اعدموا كما يدعى.

وما ينبغي استنتاجه من وراء كل هذا، أن المؤامرة كانت موضوع أحاديث المدنيين الذين كانوا يرون أن هناك ناراً وراء كل هذا الدخان.

وإذا كان الجنرال النميشي من بين الضباط الذين قتلوا على أيدي المتمردين في الصخيرات، فإن ذلك لم يكن مجرد مصادفة.

علامة أخرى للعقلية السائدة، تتعلق بقضية عبد السلام بن عيسى وزير الشغل، الذي فصل سنة 1970، ولم يصدر عن ذلك أي بيان رسمي. وكما هي العادة فإن حالته لم تقدم للعدالة، وحسب ما يبدو، فإن المسألة كانت تتعلق بابتزاز، وذلك لإرغامه على بيع مؤسسته بثمن بخس، حيث اتهم أحد الصناعيين الفرنسيين من الدار البيضاء بخرقه للقوانين

النقابية. وكان بعض القضاة من الدار البيضاء متآمرين في القضية. ولكن ظهر أن للصناعي الفرنسي بعض الأصدقاء ممن لهم نفوذ، تمكنوا من التدخل لدى الملك... حيث قام بعزل كل من تورط في القضية، وكلهم كانوا من الأمازيغ.

وتداولت لتوه عريضة في وزارة الداخلية، وفي الجيش تطالب بإعادة من زعم أنهم من المذنبين إلى مناصبهم، وأشاروا إلى أن هؤلاء لو كانوا فاسيين لما لحقهم أي عقاب.

انسحب في صيف سنة 1970 من الحكومة كل من محمد بنهيمة، ومحمد العيماني، وكانا من أعمدة حالة الاستثناء، جاء ذلك بعد الاستفتاء على الدستور، والانتخابات التشريعية، ويعني هذا الانسحاب إزالة الحظوة عنهما على الأقل.

وبدا الحديث من جديد عن الفساد، ولكن هل هذا كان كافياً لشرح ذهابهم ؟ وحسب ما يبدو، لا هذا ولا ذاك، كان متحمساً للدستور الجديد والبرلمان الأعرج، ولا يرغب أي منهما أن يكون مشتركاً في ذلك عن قرب.

لقد جنب ذهاب بنهيمة من وزارة الفلاحة طرح مشكلة الفلاحين بالغرب، الذين قتل من بينهم ستة أفراد على يد رجال الدرك في خريف سنة 1970. وهكذا كان المسرح مستعداً لمجزرة الصخيرات، بعد شتاء جديد شهد مظاهرات الطلاب والاضطرابات والإضرابات...

والحق هو أنه لا تعوزنا الروايات حول أحداث ربيع عام 1970 وصيفه، مما سيفضي إلى وقائع الصخيرات، إلا أنها روايات لم يتمخض عنها أي تفسير نهائي مقنع[5]. غير أنها تتفق جميعاً – باستثناء الرواية الرسمية – على الاعتراف بأن فساد الإدارة، وسيادة الاستنساب كانا قد باتا أمرين لا يطاقان. وما كان أكثر إزعاجاً وإذلالاً هو تشخيصهما أمام عيون الأجانب. يبقى أن الضباط الكبار لم يكونوا خارج اللعبة. كما أن كثيرين منهم، إن لم يكونوا جميعهم، قد استفادوا من مراكزهم. لقد كانت الصفقات غالباً ما تقتسم بين الانكشارية والكومبرادور. فالجنرال المذبوح – أحد قادة مؤامرة سنة 1971 – كان متزوجاً ابنة الماريشال مزيان، الذي كان قد زوج ابنتيه الأخريين إلى عثمان بنجلون وجليل التازي، وكلاهما من وجوه رجال الأعمال في الدار البيضاء. وهذه الروابط والصلات العائلية، كما هو الحال مع عائلات الخطيب وبوستة وبن سليمان، لا تشتمل بالضرورة على علاقات

التضامن والود، ولكنها موجودة سلفاً. ويحسن بنا أن نتذكر ذلك هنا قبل أن نذهب إلى التأكيد بأن مصالح المدنيين والعسكريين كانت متنافرة.

ويبقى من دون شك، أنه قد حانت اللحظة التي اقتنع فيها قادة النخبة أن الملك قد ذهب إلى أبعد مما يجب، أو أنه يترك الأمور تمضي إلى أبعد مما ينبغي. ولقد قضى أصحاب المحاولة من دون أن يكشفوا أسباب قرارهم. فإذا كان في وسعنا أن نصدق البواعث التي نسبت إليهم بعد موتهم، فإنه يبدو أن ما دفعهم إلى ما قاموا به، استخفاف الملك بنصائحهم التحذيرية، وميله المتزايد إلى معاملتهم في الواقع كمرتزقة، ثم —بالنسبة للبعض منهم— اشمئزازهم المتعاظم إزاء الترف المتباهي المنحط الذي يبديه البلاط. لم يكن بعض الضباط، شأنهم شأن المذبوح وحمو وأوفقير الذين مدينين بثروتهم للنظام بالكامل، فقد استفاد آباؤهم من أعيان الأمازيغ، من منن الإدارة إبان الحماية. ثم إن البعض منهم — ولا أعد أوفقير من بينهم — كان على قدر وافر من الثروة، بحيث أنهم كانوا يحتقرون هبات النظام الصغيرة. ومما يروى في هذا المجال، أنه عندما صادر المخازنية منزل المذبوح وثروته، فإنهم اكتشفوا صندوقاً مليئاً بالمغلفات غير المفتوحة، والمؤرخة بعناية، وكانت تحوي مبالغ من المال الموهوبة من الملك. وفيما يخص العقيد الشلواطي، الذي يبدو أنه لعب دوراً لا فخار فيه في قضية بن بركة، وقد أبدى من الشراهة ما يبديه كافة رجالات الملك، عندما كان يدير إقليم وجدة، فإنه كان فيما يقال، قد قرف بالكامل من دوره كمرتزق وتابع للملك. ولم يشتهر من بين هؤلاء إلا العقيد بوكرين، بأنه كان دائماً نشطاً محباً للعمل، نزيها، كفؤاً ومحبوباً من الجميع. غير أن هؤلاء الرجال ذوي العقليات ووجهات النظر المختلفة، كانوا متفقين على نقطة واحدة : إسماع الملك صوت العقل، وبالقوة إذا لزم الأمر.

قاد الهجوم على قصر الصخيرات المقدم أعبابو، قائد مدرسة أهرمومو، وهو أصغر سناً من المذبوح، بنحو عشرة أعوام بما في ذلك المتآمرين الآخرين. ولم تكن لهذا الضابط المشكلات السياسية وعوائقها التي توجد عند قدامى الضباط. كان قائداً يفرض الانضباط الحديدي، إلا أنه كان محبوباً من تلاميذه، ويقال إنه كان متطرفاً. فهل كان ثورياً ؟ وهل كانت له عقيدة ؟ إن هذا السؤال يبقى بلا جواب. ولكن كيف يمكن التوفيق بين صورة المتزمت هذا، وصورة الصديق الحميم للأمير مولاي عبد الله، وصورة المالك — وفقاً

للتصريحات الرسمية – لدارتين ومزرعتين، وصالونين للشاي في مكناس ؟ أتراه اشمأز بعد أن تذوق الثمرات المحرمة، وانساق وراء لذات حياة البلاط ؟ أو لعله كانت لديه هو الآخر أسباب تجعله يعتقد أن البعض من بين الإثنا عشر ألف ضابط شاب، كان مستعداً للقيام بعملية تطهير جذرية للنخبة ؟ أو أن المذبوح والشلواطي وأصحابهما لم يكونوا سوى قلة قليلة من الضباط الطموحين الذين نددت بهم السلطات بعد حركة الصخيرات ؟ وهذا يعد أقل التفسيرات قبولاً، ذلك أن كافة هؤلاء الضباط كانوا بالغي القوة، ولا يجهلون أن القيادة الجماعية في حال نجاحهم ستفضي إلى نزاعات داخلية، وأن شخصاً واحداً سيتولى في النهاية رئاسة الدولة.

ويبدو من المعقول أن يكون الجنرالات أرادوا استباق الأمور لمنع الوضع من أن يزداد تعفناً، وأن يحافظوا على فرص بقائهم، وقطع الطريق على العناصر المتطرفة داخل الجيش. وقد اتضحت هذه المقاصد الملتبسة في ربيع عام 1971. ويقيناً أن كشف قضية الرشوة والفساد على نطاق واسع التي تورط فيها محميو الملك، قد كانت حاسمة. فقد ذهب الجنرال المذبوح في شهر نيسان/ أبريل إلى الولايات المتحدة ليقوم بالإعداد لزيارة الملك الرسمية. وهناك حاول – بناء على تكليف من الملك أو بمبادرة منه – أن يعرف لماذا تراجعت شركة "بانام" الأمريكية عن بناء فندق في الدار البيضاء. وسواء أكان المذبوح استقى معلوماته من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي قدمت كما قيل تقريراً حول الفساد في المغرب، أم من شركة "بانام" نفسها، إلا أنه يبقى أن المذبوح عاد من الولايات المتحدة حاملا رسالة كان قد كتبها عمر بن مسعود، الملحق السابق بالديوان الملكي، يكشف فيها أنه اقترح على "بانام" أن تودع بعض المبالغ في الحسابات الأجنبية لبعض الوزراء، وبعض أفراد العائلة المالكة، إذا كانت تريد أن تنتهي قضيتها بسرعة. وقد انسحبت "بانام" حينذاك من اللعبة، وعاد المذبوح مقتنعاً أن على الملك أن يضع حداً لهذا الاتجار بالنفوذ، وأن يتخذ تدابير فعالة حفاظاً على كرامة المغرب. من دون عناء كبير، فإن الحسن الثاني أوقف بن مسعود الذي أدت اعترافاته إلى تسريح مأمون الطاهري وزير التربية، وعبد الكريم الأزرق وزير المالية، ومحمد الجعيدي وزير التجارة، وعبد الحميد كريّم وزير السياحة، بسبب الرشوة. غير أن القضية وقفت عند هذا الحد، لأن الملك لم يكن يفكر أن يذهب أبعد من هذا. وعندئذ فهم

المذبوح أنه يجب أن يجبر الحسن الثاني بأن يقوم بتطهير أوكار الفساد المحيطة به، أو التخلي عن العرش. واتفق على نصب كمين على طريق الموكب الملكي المنطلق من فاس إلى الحاجب في 14 ماي/ أيار. غير أن خط الرحلة تغير في اللحظة الأخيرة. وكانت المحاولة الثانية بالصخيرات. وهكذا فإنه خلال الأشهر الأربعة الممتدة بين نيسان/أبريل وتموز/ يوليو من سنة 1971، انهارت شبكات حماة الملك المدنية والعسكرية.

وإذا كانت أحداث الصخيرات معروفة بقدر يغنينا عن الوقوف عندها طويلاً، إلا أن بعض الملاحظات العامة تفرض نفسها في هذا المجال. ولنلاحظ أولاً أن حجة الملك التكتيكية قد فشلت : فلم تعد الملكية تمثل الخيار الأوحد، فقد انقلبت إنكشاريته عليه، وذهبت سدى محاولة قيام النظام بنشر لائحة بالأملاك المشبوهة المورد لأولئك الذين تم إعدامهم فوراً. كان يفترض بأن تؤدي الخشية من الفضيحة إلى منع النخبة من الانتقال إلى مرحلة العمل. لكن ما دامت الخطوة الأولى قد تمت، فإن معنى ذلك أن التهديد لم يصر فعالاً. وإذا كان النظام قد هوجم الآن بصورة مفتوحة، فإن الخيار الأوحد بدوره لم يفرض نفسه على أحد. وبات على النخب أن تختار بين شرين : أن تواصل خدمة الملك كما يريد، مع احتمال تصفيتها خلال انقلاب قادم، أو تواجه الملك، وتأبى شرف الخدمة. وقد اتخذ عدد من الشخصيات بعد الصخيرات هذا الموقف بأقصى ما يمكن من الأدب، ولم يبق للحسن الثاني إلا أن يمتثل.

لقد قلنا في الفصول السابقة، إن المغاربة يرفضون اتخاذ موقف في الأوضاع التي تفرض خيارات وحيدة. وهذه الملاحظة لا تزال صحيحة. لم يستطع المتمردون أن يشركوا في حركاتهم إلا تلامذة الضباط في أهرمومو، كما أن بعضاً من هؤلاء على الأقل قد غرر بهم. إلا أنه لم يزج بأي وحدة نظامية، كما أن الملك لم يستطع الاعتماد في قمعه للحركة إلا على المظليين والمجموعات الخفيفة للأمن، ولازمت القيادة الجهوية تحفظاً متروياً بانتظار تتمة الأحداث. وفيما يخص الجماهير المغربية فإنها ظلت – باستثناء بعض الطلبة المعادين للملكية – هادئة، ساكنة في أثناء الأحداث. ولا جدال في أن الضباط قاموا بمهاجمتهم للقصر بمبادرة جسورة فريدة. إلا أنهم كانوا سيبقون أسرى تواطئهم السابق مع النظام، فيما لو تمكنوا من الحكم، وهذا ما كان سيجعلهم يعيشون في عزلة.

وكذلك كان الشأن بالنسبة للهجوم على طائرة البوينغ الملكية بعد ذلك بسنة، فقد دار في الجو نفسه من اللامبالاة العامة.

ولا بد من الإشارة، لننهي هذا الموضوع، إلى كون أصحاب حركة الصخيرات جميعهم من الأمازيغ، فإن ذلك كان حدثاً ثانوياً، وعارضاً نسبياً. فثمة أغلبية ساحقة من الأمازيغ داخل أطر الجيش بسبب سياسة الحماية الفرنسية في ميدان التجنيد. وهكذا فإن أي حركة من قبل العسكريين كانت ستتخذ لوناً أمازيغياً بالضرورة. غير أن بعض الضباط "العرب" بلغوا أعلى مراتب الهرم العسكري. فالجنرال الكتاني الذي توفي سنة 1965 احتل مركزاً بارزاً داخل الجيش، والجنرال النميشي الذي قتله الانقلابيون في الصخيرات، كان من فاس. وكان الجنرال ادريس بن عمر، كذلك وزيراً للبريد، وقد نجا بعد المحاولتين الانقلابيتين. إلا أن الصخيرات كانت بلا جدال صراعاً اقتتل فيه الإخوة الأمازيغ : فالأمازيغ المتمردون أعدموا الأمازيغ الموالين : الجنرال الغرباوي، والجنرال بو الحمص. بل إن الأمازيغ المتمردين اقتتلوا فيما بينهم. ويبدو من المؤكد أن أعبابو قد قتل المذبوح عندما وجده مفرطاً في الجبن. وفي المواجهة النهائية، قتل كل من الجنرال البوهالي، والكولونيل المتمرد أعبابو، وهما من الأمازيغ، وكان أوفقير "الأخ" الوحيد الذي استطاع أن ينجو بجلده. ومع هذا فإن المدنيين جعلوا من الصخيرات انفجاراً لحقد أمازيغي. فهل كان ذلك يعبر عن أزمة ضمير ؟ وبعيد الصخيرات، بينما كانت الصورة الملكية شاحبة، حيث لم يكن مستبعداً خطر حدوث تدخل عسكري آخر؛ اصطنع المدنيون لأنفسهم شعاراً مغربياً صرفاً : "حكومة فيلالية، لا. لا. السيبا، لا- لا."، وهم يقصدون بـ لا الأولى حكومة العلويين، ولا الثانية الانشقاق – أي لا للأمازيغ – وكما تقضي التقاليد المغربية وأعرافها، استبعد كل من الاحتمالين، ولكن دون اقتراح حل إيجابي.

وإذا كان الانقلاب قد فشل، إلا أن الأسرة الملكية هوجمت، ولم يكن بالإمكان أن تظل قواعد اللعبة كما هي بعد ذلك. وخلال حالة الاستثناء، كانت النخب تقول : "إن الأمور لا يمكن أن تدوم على هذا النحو إلى ما لا نهاية". أما بعد الصخيرات، فإن اللهجة تغيرت "لن يعمر أكثر من سنة أو سنتين على أبعد تقدير". وليس المهم هنا هو أن تكون هذه

التنبؤات صحيحة، بل المهم إدراك النخبة لهول الكارثة المحدقة، الأمر الذي يملي عليها موقفها إزاء الإغراءات الملكية.

وقد بدا هذا التغير بصورة ملموسة بعد الصخيرات، حين أراد الحسن الثاني تشكيل حكومة جديدة. فاستمرت المشاورات طوال شهر غشت/آب، إلا أن أغلب الشخصيات رفضت المسؤوليات التي عرضت عليها. ثم انتهى الأمر بأن شكل كريم العمراني وزارة تكلفت بالقيام بالإصلاح في كافة ميادين الإدارة والتربية والتنمية الاقتصادية، وبمكافحة الفساد. ومن أجل معالجة التفاوت الاجتماعي الذي ندد به الملك، جرى ارتجال بعض المسكنات للمدى القصير. وهكذا أعلن المعطي جوريو، وزير الزراعة، استرجاع 300 000 هكتار من المعمرين الفرنسيين وتوزيعها على المزارعين المغاربة. وجرى توزيع 100 000 هكتار خلال الأشهر التالية. وزيدت الضرائب على الرواتب المرتفعة. وفيما يخص السكر الذي حدد سعره عام 1965، لحظة فيضانات وادي زيز، فإنه خفض بنسبة 18 %، وزيد في أجور القطاع العام بنسبة 15%، من دون الأخذ بعين الاعتبار الحد الأعلى الذي تحدد عام 1965.

غير أن الملك كان بحاجة إلى الأحزاب السياسية، حتى ولو كانت منقسمة مسترقة، لكي يقوم بتوازن في مواجهة الجيش الذي تدهورت معنوياته، ولا يزال يشكل خطراً . ولهذا، فإن حمل المعارضة – التي لم يكن هلعها أقل من هلع الملكية من الانقلاب الذي لم تشارك فيه إلا قليلاً – على المشاركة في حكومة اتحاد وطني، كانت له قيمة رمزية. ولهذا بينما كان كريم العمراني منشغلاً بتصريف الأعمال، بدأ الحسن الثاني، وأحمد عصمان بالتفاوض مع الكتلة الوطنية. وقد ضاعف الملك من مبادرات حسن النية لتذليل الصعوبات. وهكذا، فإن الأحكام في قضية مراكش، التي كان يحاكم فيها عدد من المناضلين من ا.و.ق.ش. جاءت مخففة جداً، في حين صدر عفو فيما بعد عن المحكوم الوحيد فيها بالإعدام، أي سعيد بونعيلات، أما مؤسسة ماس للصحافة، فجرى تأميمها إرضاء لحزب الاستقلال الذي كان يطالب بذلك منذ زمن طويل. كما جرى توقيف 14 شخصية مغربية ليقدموا إلى المحكمة الخاصة بالرشوة، التي أنشئت عام 1964 [6]. وينبغي أن نشير إلى أن محاكمتهم لم تبدأ إلا بعد مرور سنة بعد المحاولة الثانية ضد الملك. وفيما يخص الأحكام

الصادرة في حق تلاميذ مدرسة أهرمومو العسكرية، في محكمة القنيطرة في شباط/ فبراير من سنة 1972، فكانت رحيمة بصورة مدهشة. و لم تعرف دواعي الرأفة إلا فيما بعد، إذ كانت نتيجة لتدخل أوفقير، وليس لتدخل الملك.

استخدم الملك خلال المشاورات ذات التكتيك الذي استخدمه في سنوات 1958 و1959 و1965. لقد نجحت اللقاءات السرية، والاتفاقات المنفصلة، والإشاعات المدروسة، في زحزحة التفاهم الهش القائم بين ممثلي الكتلة. وهكذا، انبعثت الحساسيات القديمة، بحيث أن الملك توج نجاحه بالتفاوض — أو أنه على الأقل سرب شائعات بهذا المعنى — مع العناصر الجذرية في ح.اس. و ا.و.ق.ش. ومع مرور الأسابيع، بدأ يضعف ارتياب الحسن الثاني في نجاحه كما في الماضي، بترويض المعارضة التي لا يزال يقودها علال الفاسي وابن الصديق وعبد الله إبراهيم.

افتتح مولاي عبد الله في شهر ديسمبر/ كانون أول 1972، ملعب الغولف الأسطوري في دار السلام، بينما شن الطلاب إضرابات، وقاموا بمظاهرات بداية لشتاء جديد من الاستياء. غير أن ذلك لم يمنع المفاوضات من الاستمرار، بل لقد استطاعت أن تتجاوز الخلاف الذي أثاره الاستفتاء على الدستور الجديد. وكان هذا الدستور الذي صاغه مستشارو الملك، ينص على قيام مجلس واحد ينتخب ثلثاه بالاقتراع المباشر. وأوكلت إلى البرلمان الجديد صلاحية التقدم باقتراحات لتعديل الدستور. وقد كان هذا الأخير يستجيب إلى رغبة المعارضة في جوانبه الأساسية، إلا أن الحسن الثاني أذاعه، وحدد موعد الاستفتاء من دون إخبار معارضيه. فكان أن دعت الكتلة أنصارها — من دون أن تسجل أي نجاح — إلى الامتناع عن التصويت. غير أن الدستور حصل في أول مارس/ آذار على موافقة الأغلبية الساحقة كما كان متوقعاً.

استقالت حكومة العمراني، واستؤنفت المفاوضات الشائكة مع الكتلة، بهدف تشكيل حكومة انتقالية، تتولى الإعداد للانتخابات التشريعية. وقد عرضت عدة صيغ، تقضي الصيغة الأولى بتشكيل حكومة خاضعة لتوجهات الاتحاد المغربي للشغل برئاسة عبد الله إبراهيم، إلا أن بوعبيد رفض المشاركة فيها، معلناً أنه سيوليها الدعم. وفيما يخص حزب الاستقلال، فإنه لم يكن مستعداً للذهاب إلى هذا الحد. وفيما يتعلق بالصيغة الثانية، فكان

قوامها تشكيل حكومة مصغرة من التكنوقراطيين الشباب، من زعماء الصف الثاني من أحزاب الكتلة، فهؤلاء لا يلزمون في شيء هيبة الائتلاف في نشاطاتهم الحكومية، إلا أن الملك، كان أكثر ميلاً إلى الصيغة الثالثة التي تقضي بتشكيل حكومة من قادة الكتلة الرئيسيين. وكان بعض من هؤلاء ميالين إلى القبول، شريطة أن يعهد الملك للحكومة بصلاحيات أوسع، بدل الإعداد للانتخابات فقط. وكانوا يخشون كذلك أن يكون هدف الملك، مع اقتراب اجتماع رؤساء الدول الأفارقة في شهر يونيو/ حزيران، هو أن يبرز – كما فعل عام 1963 – نوعاً من الوحدة الوطنية أمام أعين الرؤساء الأجانب.

طالب قادة الكتلة في جلسة ما قبل الأخيرة من المفاوضات، أن تكون المبادئ الأساسية لميثاق 22 يوليو/ تموز سنة 1970، أساس البرنامج الحكومي[7]. ويقال إن الحسن الثاني وافق بما يشبه المزاح والسخرية. أبدى أحد المشاركين أمام عصمان عند نهاية الاجتماع، أن قادة الكتلة لا يمزحون بشأن تطبيق برنامجهم. وفي الاجتماع الأخير، الذي عقد يوم 31 مارس/ آذار، طلب الملك، الذي أخطره صهره بهذه الملاحظة من الكتلة، أن توضح مقاصدها. فاقترح بو عبيد على سبيل المثال، تأميم المصارف الأجنبية. وبعدها قدم عبد الله إبراهيم لائحة بأسماء الأعضاء المقترحين للحكومة العتيدة، تاركاً للملك تعيين وزيري الداخلية والدفاع. وفي اليوم التالي، أعلن العمراني وقف المفاوضات بسبب سوء النوايا، والمطالب المفرطة التي تقدمت بها الكتلة. وفي 5 نيسان/أبريل، أعيد تكليفه مجدداً ليتولى رئاسة الوزراء، وشكّل حكومة شبيهة بالكامل بحكومات السنوات السابقة. لوحظ فيها عودة حسن الزموري، بعد عشر سنوات من الغياب، ليشغل منصب وزير السكنى والتعمير. وعاد محمد بنهيمة الذي كان فارس حالة الاستثناء، إلى المشهد بعد سنة من زوال الحظوة، وزيراً للداخلية.

رفض الملك المفاوضة من مركز الضعف. وقد أوهم، بممارسته العادية، أنه لا يزال قوياً نسبياً. حاولت المعارضة، أن تكون عنيدة، إلا أن الحسد والمنافسات والريبة المتبادلة، لم تلبث أن رشحت من صفوفها. أفلح العمراني في 24 أبريل/ نيسان، في وضع حد لإضراب الطلاب، في حين كان اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية في يونيو/ حزيران، بمثابة انتصار شخصي للحسن الثاني الذي أعلن التوصل إلى اتفاق نهائي مع الجزائر حول مسألة الحدود.

لم تكن الصخيرات في النهاية إلا لحظة ضلالة، في حين أن النظام المغربي، يبدو وكأنه يعود إلى حالته الطبيعية. وعندما نظمت حفلة استقبال بمناسبة عيد ميلاده في شهر يوليو/ تموز التالي، لم تكن أقل ترفاً من المعتاد، في حين أن من شاركوا في احتفالات السنة الماضية تلقوا ميداليات ذهبية تمثل يدين متصافحتين تحت التاج العلوي الذي يخترقه شعاع[8].

كان الشعور بقرب الكارثة، أو بالتحرير، قد ضعف إلى أقصى حد، في شهر غشت/ آب من سنة 1972. وبدأت تلحظ بوضوح العلامات الأولى للقطيعة بين ا.و.ق.ش. وبين ا.م.ش. وقد فقد ا.و.ق.ش. سيطرته على ا.و.ط.م. الذي أصبح بين يدي طلاب أقصى اليسار. ثم إن مفاوضات الربيع السابق أججت الشكوك بوجود لعبة مزدوجة. وفي 30 تموز/ يوليو، جمع قادة ا.و.ق.ش. اللجنة الإدارية للحزب في الرباط، فأعلنت حل الأمانة الدائمة التي أنشئت عام 1967، وقررت دعوة المؤتمر الوطني للانعقاد، لإخراج البلاد من جمودها. وقد قبل بوعبيد تنحيته عن طيب خاطر، إذ وافق في الواقع، بعد طول تفكير، على مبادرة الشباب. تكلم عبد الله إبراهيم باسم قادة ا.م.ش. فندد بتعطش المناضلين المزعومين إلى السلطة، الذين ينتحلون التقدمية ستاراً للانتهازية[9]، وبدأت بيانات الطرد (excommunication) تتهاطل كالمطر من كلا الجانبين : وأبعد المحجوب بن الصديق وبعض قادة ا.م.ش. من ا.و.ق.ش. في حين طلب عبد الله إبراهيم من علال الفاسي تعليق عضوية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الكتلة. وبينما كانت هذه المشاجرات قد وصلت ذروتها، سافر الملك في زيارة خاصة إلى فرنسا، وكان أكثر وثوقاً واطمئناناً إلى مملكته أكثر من أي وقت مضى.

ولم تكن هذه المشاجرات قد هدأت لدى عودة الملك، وقد أصيب بدهشة أمام الملأ، وقد نجا من الموت بأعجوبة في الجو على يد سلاح الطيران المدفوع من قبل أوفقير.

تندرج خيانات أوفقير والمذبوح في خط القدر لكل الإنكشارية، في حين أن حماقات مأمون الطاهري تتبع أسلوب النخاسة الذي عرف به الوزراء. وقد نجح أوفقير في أن يجعل من نفسه ضرورة لا غنى للملك عنها، وإن كانت لم تخالج هذا الأخير أي أوهام حول ولاء تابعه. فمنذ قضية ابن بركة سنة 1965، وأوفقير يسهر ويحرص على ألا يتخلص منه الملك من دون تبصر، وليحسن صلاته مع فرنسا.

وفي وسعنا أن نتساءل عما إذا كانت الشائعات حول المؤامرات التي أدت إلى الاعتقالات والمحاكمات، لم تكن إلا مؤامرات اصطنعها أوفقير، جزئياً على الأقل، واختلقها ليثبت أن لديه مصادر استخبار لا يملكها الملك.

لم يتم تأكيد أبداً أي شيء عن "مؤامرة رمضان"، ربما لم تكن سوى وسيلة لتذكير الحسن الثاني بأن عليه أن يحسب حساب الرجل القوي في النظام. غير أن شراكة الرجلين لم تكن صلبة إلا بمقدار تطابق مصالحهما، لأن ثمة احتمال أن يصبح أحدهما، إن عاجلا أو آجلا، عبئاً على الآخر. وبعد عام 1965، اعتقدت غالبية المراقبين أن الملك سيحل المأزق بالتخلص من أوفقير. في حين أن آخرين مثلي، كانوا يعتقدون أن أوفقير سيقوم بانقلاب على الطريقة اليونانية، محتفظاً بالملك كواجهة، وذلك للحيلولة دون محاولة – وهمية أو حقيقية – يقوم بها التقدميون. إلا أن أحداً حسب علمي، لم يتنبأ بأن أوفقير سيحاول التفكير في انقلاب ضد الملكية. وعلى أي حال، فإنه لم يكن يرمي، أو يقصد إلى ذلك حسب الرواية الرسمية. فقد كان يعتزم، بعد موت الملك في حادث مزعوم، أن يتولى رئاسة مجلس وصاية يحكم المغرب باسم الملك الشاب، محمد السادس، داخل إطار الشرعية العلوية. إلا أن هذه الرواية تتناقض مع رواية المقدم أمقران الذي صرح إبان محاكمة القنيطرة، أن محاولة اغتيال الملك كانت ترمي، إلى إقامة مجلس ثوري، وإزالة الملكية. ووفقاً لرواية أمقران، فإن لائحة أسماء أعضاء هذا المجلس كانت تضم كافة كبار الضباط المغاربة : الدليمي والصفريوي وادريس بن عمر.

من الممكن نظرياً بطبيعة الحال، ألا تكون لأوفقير علاقة بمحاولة الانقلاب، وأن يكون الملك قد اغتنم الفرصة ليتخلص منه. إلا أن هذه فرضية واهية، ومن دون مصداقية أساساً. وعلى العكس، فإن من الممكن جداً أن تكون لأوفقير صلة بمؤامرة الصخيرات. فقد كان الشلواطي أحد المقربين إليه، كما أنه كان متحالفاً مع واحد من رجال ثقته، هو محمد بلعالم، الكاتب العام لوزارة الداخلية الذي أقيل من منصبه مباشرة بعد الصخيرات. ووفقا لفانسان مونتاي (Vincent Montagne)، فإن أوفقير أكد للمذبوح ورفاقه حياده، إلا أنه حذرهم من أنه سيعدمهم في حالة الفشل[10]. وثمة رواية أخرى تحصي أربعة مدبرين لمؤامرة الصخيرات هم : المذبوح، والشلواطي، أعبابو، وأوفقير. وقد قتل المذبوح وأعبابو خلال الهجوم، في حين أن الشلواطي فضل أن لا يشي بأوفقير ليترك له فرصة معاودة المحاولة.

وكان بقية الجنرالات يجهلون كل شيء عن هذا التواطؤ. وقد اعترف وزير الداخلية محمد بنهيمة بعد "انتحار الخيانة" (الانتحار أو الاغتيال، لا يغير شيئاً في هذا المجال)، باحتمال مشاركة أوفقير في عملية الصخيرات. لقد رفض الملك أن يصدر حكماً في هذا الموضوع، إلا أنه كشف النقاب عن أن أمقران الذي تم تسليمه في جبل طارق اعترف بأن أوفقير اتصل به في 14 يوليو/ تموز من سنة 1971، أي غداة إعدام الجنرالات المتمردين. وبعيد ذلك بأسابيع، هدد أوفقير داخل مجلس الوزراء بالانتحار. ومهما كان دوره في الحركة الانقلابية، فإن حادث الصخيرات قد هزه بعمق. وقد جعل الملك من أوفقير غداة المحاولة، وزيراً للدفاع وقائداً للقوات المسلحة الملكية. ولعل الحسن الثاني كان يرتاب في ولاء أوفقير، إلا أنه لم يكن يملك سواه ليعهد إليه بالتحكم في العسكريين. وقد أصغى رئيس الجيش الجديد باهتمام إلى شكاوي الضباط، متفهماً ومتعاطفاً مع خسائرهم، وحصل لهم على زيادة في الأجور، وعلى مكاسب أخرى هامة. ومن الصعب التحقق فيما إذا كان أوفقير قد عدل حقاً في هيكل القيادة، وقلص عدد الوحدات. وإذا كان أوفقير أصبح بطل شكاوى الجيش، فإنه تدخل في شباط/ فبراير لدى محكمة القنيطرة لصالح ضباط وصفوف ضباط أهرمومو. والعجيب أن صورة أوفقير تحولت تحولاً عظيماً في نظر كافة المغاربة، بما في ذلك المعارضة، منذ تموز/ يوليو سنة 1972. فلم يعد أحد يتكلم عن الشرطي السادي، بل عن رجل السلطة النزيه، الذي لازمته الضلالة حيناً من الزمن، إلا أنه عاد إلى الصواب. ومن الممكن أن تكون علاقاته بالبلاط قد تأثرت من هذه التحولات في شخصه. ويقال إن الملك بدأ يقلل من استقباله له، ويزداد حذراً منه. ولهذا حين أكد الحسن الثاني أنه فهم على الفور حين رأى طائرات (إف5) تتجه لمواجهة طائرة البوينغ، بأن أوفقير يريد قتله، فإن ذلك لم يكن ربما مجرد مبالغة.

وكما كان الحال في الصخيرات، فإن المؤامرة هنا دبرت، ونفذت من قبل مجموعة صغيرة لا تشمل إلا اثنين وعشرين ضابطاً من سرب طائرات (اف5) بقاعدة القنيطرة، والمقدم أمقران القائد السابق للقاعدة الذي أصبح بسبب حالته الصحية، معاون العقيد حسين اليوسي، قائد القوات الجوية. واليوسي أحد أبناء الحسن اليوسي، كان صاحب حظ سيء على ما يبدو، فقد كان على رأس مخابرات الجيش في لحظة الصخيرات، وتم تسريحه

بعد الهجوم الجوي، واستبدل بالرائد القباج، الطيار الذي نجح في الهبوط بأعجوبة بطائرة البوينغ الملكية. وفي تشرين أول/ أكتوبر من سنة 1972، قدم 210 من ضباط وعسكريي القاعدة الجوية إلى محكمة القنيطرة. فصدرت على 13 منهم، من بينهم أمقران والرائد كويرة، أحكام بالإعدام[11]، وحكم على 32 منهم بالسجن لمدة تتراوح بين 3 سنوات وعشرين سنة، كما برئت ساحة 177. ولم تثر محاولة الاغتيال هذه، شأن المحاولة التي سبقتها، إلا سخرية في صفوف الجماهير المغربية. فقد كانت المحاولة الأولى قضية انكشاريين يريدون قتل السلطان وحاشيته تحت الخيام الملكية. وكان الدور في السنة التالية، دور الصدر الأعظم، "رجل الغارة" وفقاً لتعبير الحسن الثاني، ليحاول نصب الكمين من دون نجاح.

والحق أن الستار قد أسدل بين الحسن الثاني والضباط الشباب. وعندما كان الملك يتكلم عن تفحص القوات المسلحة الملكية، فلعله كان يعني بأنه لابد من بعض التسريحات. غير أن الملك كان يجد نفسه في الوقت ذاته، مضطراً لإعادة تحالفاته مع المدنيين، ولاجتذاب المعارضة إلى حكومته. وأما اليسار الذي كان لا يزال منقسماً، فإنه كان يعي بأن الملك ليس في أفضل الأوضاع المناسبة للمساومة. إلا أن الحسن الثاني لم يعمل إلا على تدهور علاقاته مع المعارضة بمحاولة زج ا.و.ق.ش. في مؤامرة 16 آب/ غشت بكشف الاتصالات المزعومة بين الفقيه البصري وأمقران..وبالتصريح الذي أدلى به لوكالة الأنباء الفرنسية يوم 23 من الشهر ذاته، فإنه لم يشعر بأي أسف لاختفاء ابن بركة. ولم يبدو أن أحداث آب/ غشت 1972 قد حملت الملك على التعقل، أو أنها غيرت موقفه إزاء الأحزاب، كما يظهر من مقابلته مع إذاعة أوروبا رقم 1 :

"فإذا كنتم أي "الأحزاب السياسية" تقبلون بألا تشاركوا في الحكومة كشخصيات، فلا بأس، لكن لا تمنعوا رجالكم من المشاركة، لأنكم ستتركون لي جيلاً من المحبطين... إني أتكلم عن إحباط الكوادر الشابة الذين هم موظفون وأساتذة وموظفون حكوميون... هؤلاء الشباب الذين يتمنون أن يباشروا العمل، والذين ما أن يوشكوا على وضع قدمهم في المهماز حتى يقال لهم "لا تذهبوا لأننا غير موافقين، ولا نعرف حول ماذا ؟"[12]. ثم عرض الملك بعد ذلك على المعارضة (التي كانت تشمل في الواقع كافة الأحزاب) أن توفد ممثلين عنها كوزراء بلا حقائب في الحكومة التي من شأنها الإعداد للانتخابات التشريعية. فرد بوعبيد في تصريح

لصحيفة لوموند بأن الانتخابات لم تعد تكفي لإحداث صحوة الخلاص، وإخراج البلاد من المأزق، لا بد من انتخاب جمعية تأسيسية، تكون تعبيراً عن الإرادة الشعبية، وتتولى وضع دستور جديد.

وظلت الأمور عند هذا الحد، حتى مطلع أكتوبر/تشرين أول، حيث عمد الحسن الثاني إلى مشاورات انفرادية مع قادة كل حزب، بما في ذلك علي يعته، وممثلو تياري الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بهدف تشكيل حكومة اتحاد وطني. ورفضت الكتلة المشاركة لأسباب مختلفة باختلاف عدد أضرابها. وهكذا تكرر وضع أبريل/ نيسان، فاستقال كريم العمراني مرة أخرى، واستبدل في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني بأحمد عصمان. وبعيد ذلك ببضعة أسابيع كانت الحكومة الجديدة قد تشكلت، فكانت نسخة عن الحكومات التي سبقتها، وعهد إليها أيضاً بالإعداد للانتخابات. وبقيت الدعوة موجهة إلى الأحزاب لتوفد ممثلين عنها إلى الحكومة. ولعل كل ما يمكن أن نضيفه حول الدسائس بين البلاط والنخبة، سيصبح عتيقاً متقادماً لدى ظهور هذا الكتاب.

لم تعد الخيارات المطروحة على النخبة، متناقضة فحسب، بل وخطيرة، ونتائجها أيضاً. فهل ينبغي للسياسيين العمل مع الملكية، والمساهمة بذلك في تدعيمها ؟ وهل ينبغي لهم الامتناع عن تقديم خدماتهم، مخاطرين بإفساح المجال لانقلاب، ناجح هذه المرة، ويكنسهم جميعاً ؟ من الممكن أن يكون هذا الإحراج بين اختيارين مجرد وهم، إلا أن لا أحد متأكد من ذلك. ومع تزايد خطورة هذا الخيار وإثارته للقلق، فإن النخبة – المتمثلة هذه المرة في الجيل الجديد الذي ظهر إبان حالة الاستثناء – تحاول يائسة أن تتهرب من اتخاذ المواقف. وحتى أولئك الذين غامروا بالخدمة، فإنهم سيبذلون جهدهم بإبلاغ "العدو" – سواء أكان الجيش أم المعارضة – أنهم الضحايا العاجزين نتيجة للظروف، إذ لم يقبلوا بالخدمة عن طيب خاطر. وكم كان سيبدو سعيداً قدر مأمون الطاهري الذي أقيل قبل الصخيرات، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة الفساد والرشوة. لأنه لم يكن مطروحاً عليه أن يتخذ موقفاً. ولم يبق للملك إلا أن يستدير إلى دائرته العائلية، أو يتجه نحو ثلة من الرجال، من أمثال أحمد الدليمي، الذين اشتغلوا بالبلاط طويلاً، بحيث لم تبق لهم أي أبواب أخرى. ولعل أكثر ما يدهش في هذا كله، يتجلى في ظاهرة يمكن أن نعزوها إلى طريقة السياسي

المغربي المتميزة بالحذر والتريث : ففي الوقت الذي اهتزت فيه سلطة الملك وسيادته بصورة جدية خلال السنتين الأخيرتين، لم نجد أحداً قد استفاد من ذلك ليدعم قدرته. لقد باتت السلطة والسيادة بلا صاحب ولا سيد حقيقي، وكان من المنتظر أن يمسك بهما أحد، في حين لم يكن ثمة ما يدعو إلى استبعاد إمكانية أن ينتهي الملك إلى استعادتهما. إلا أنه من الصعب في هذه اللحظة (التي نؤرخ فيها) أن نميز ما إذا كان ثمة من "يحكم" حقاً في المغرب.

وسيكون من المديح المشكوك فيه إذا تم الاعتراف بأن النظام وصاحبه قد بلغا أهدافهما، فليس في المغرب قوة سياسية مدنية تتمتع بتنظيم ومهابة كافيين لمواجهة العرش ومعارضته. فالجيش يملك، أو كان يملك البنية الضرورية لمقاتلة النظام، إلا أنه لم يكن يملك المهابة، ولا القبول الواسع الذي يتيح له الحلول محله. وفي وسع الحسن الثاني أن يدعي – وبحق – بأن البلاد ستغرق من دونه في الفوضى. والواقع أن الملك قليلاً ما سيستطيع إلحاق النخب الجديدة به، وإعادة إيمانها إليها. فقبل الصخيرات، كان النظام المغربي يقف على قدميه بفضل علاقات التبعية بين الملك، ورجالاته. أما بعد الصخيرات، فإن علاقات التبعية باتت متلاشية، بل إنها أصبحت تمثل ارتهانات خطيرة. وأصبحت النتيجة أزمة مغربية نموذجية، وتحذيراً للعب على المكشوف بين سلطة بلا سلطة، وتهديد بلاوجه، بينما لا يستطيع أي منهما الإدعاء بامتلاك تأييد جزء من الأمة، حيث مازالت الصلاة تقام باسم من اختاره الله.

هوامش الفصل السابع عشر

[1] – Alexis de TOCQUEVILLE, *De la démocratie en Amérique*, t.I : *Œuvres Papiers et Correspondances*, N.R.F, 1951

[2] - *Le Matin*, 20 août, 1972.

النص العربي في خطابات الملك الحسن الثاني لسنة 1972، انبعاث أمة صص. 228./233.

[3]- André GUNDER-FRANK, *Lumpen-Bourgeoisie et Lumpen, Développement*, Paris, Maspero, 1971 ; Ghali BERRADA, op. cit.;

له وجهة نظر متفائلة جداً حول موقع البورجوازية وإمكانياتها للنهوض بالتنمية الاقتصادية بالمغرب.

[4] – أنجز استطلاع سنة 1970، شمل 83 موظفاً من رؤساء الأقسام وما دون ذلك في حدود 35 سنة، مما يعني أن سنهم لم يكن يتجاوز العشرين في بداية الاستقلال.

[5] – انظر على سبيل المثال :

Benoist-MÉCHIN, *Deux étés africains*, Paris, 1972 ; Francis PEDRON… et « le Roi dit : obéissez à Oufkir », *Le nouvel observateur*, 28 *août* 1972, et du même, *Echec au Roi*, Paris, *Table Ronde*, 1972, John WATERBURY, The Coup Manqué, *American Universities Field Staff report*, vol, XV, N°1, 1971.

[6] – المتهمون بالفساد والرشوة هم : مامون الطاهري، وعمر بن مسعود، والجعيـدي، وكـريم ويحـيى الشفشاوني، وعبد الكريم الأزرق، وناصر بلعربي، ومحمد العيماني، ودفيد عمار، وبرنار ليفي (Bernard Lévy) وهنري يوحنا، تمت محاكمتهم في خريف سنة 1972. نال الشفشاوني أقصى عقوبـة، إذ حكـم عليه سجناً بـ 12 سنة، وحكم على الطاهري بعشر سنوات، وبرئت ساحة الأزرق.

[7] – تبلورت هذه المبادئ في : مبدأ السيادة الشعبية وإقامة مؤسسات ديمقراطية وتعميم التعريب والتربيـة، والإصلاح الزراعي، وتحرير الاقتصاد الوطني بتأميم القطاعات الحيوية، والتسيير الذاتي والتصنيع، وانحصرت المبادئ الأخرى في دور المغرب في الحياة السياسية الدولية.

[8]– J.D. « La politique du sérail », *Maghreb* N°53, sept-oct, 1972, p. 35.

[9] – كان أغلب القادة الشبان الذين يتولون تسيير الوضعية الحزبية من أصل رباطي، ومن مهن ليبراليـة أو أساتذة، وكانوا يقولون إنهم على الأقل يحظون بتأييد كل أعضاء الخلايا الحزبية في المغرب، وعلى الرغم من كل ذلك يجدون صعوبة البرهنة على ما يدعون. ولم تنشر بيانهم حول اجتمـاع 30 يوليـوز إلا جريـدة لوماتان يوم 5 عشت، وسمح بعد أسابيع لتيار عبد الله إبراهيم بإصدار جريدة الاتحاد الوطني التي هاجمـت مجموعة الرباط، لقد تجنب حزب الاستقلال تماماً الحـديث عـن مجريـات الأحـداث، بينمـا نشـرته (*Maghreb Informations*). لم تقدم إلا وجهة نظر الاتحاد المغربي للشغل.

وكان من أبرز هؤلاء الشبان : عمر بنجلون وعبد الواحد الراضي، واليازغي، والأستاذان الناصري، وفتح الله ولعلو، وقدماء مسؤولي الاتحاد الوطني للطلبة، أي الحلوي، وبناني، والخصاصي.

[10]– Vincent MONTEIL, « J'accuse », *Le Nouvel Observateur*, 28, août 1972.

[11] – نفذ حكم الإعدام في أحد عشر ضابطاً في شهر يناير، من بينهم أمقران، وكويرة.

[12] – *Le Matin*, 25 août 1972.

BIBLIOGRAPHIE

Cette bibliographie ne prétend pas être complète, et nombre d'ouvrages dignes d'intérêt n'y sont pas cités. Je n'ai mentionné que les livres, les revues et les articles qui, dans le cadre de mes recherches, m'ont été les plus utiles. Je suis redevable à leurs auteurs qui m'ont permis de mieux comprendre le Maroc.

HISTOIRE

Les ouvrages essentiels sur l'histoire du Maroc sont : Henri TERRASSE, *Histoire du Maroc*, Casablanca, Editions Atlantides, 1950, 2 vol. ; Charles-André JULIEN, *L'histoire de l'Afrique du Nord*, Paris, Payot, 1956, 2 vol. ; Ahmed Khalid AN NACIRI AL SLAOUI, Kitab al Istiqça : Chronique de la dynastie alaouite du Maroc, Archives Marocaines, Paris, 1906, vol.9 et 10 ; Jean-Louis MIEGE, *Le Maroc et l'Europe*, Paris, Presses Universitaire de France, 1962, 4 vol., a fait une étude exhaustive de l'histoire intérieure et diplomatique du Maroc au XIXe siècle. Voir aussi sur cette période Eugène AUBIN, Le Maroc d'aujourd'hui, Paris, Colin, 1905 ; Dr Louis ARNAUD, *Au temps des mehallas*, Casablanca, Editions Atlantides, 1952, et F.WEISGERBER, *Au seuil du Maroc moderne*, Rabat, Les Editions La Porte, 1947. L'histoire du Maroc est interprétée avec une optique nouvelle par une équipe de professeurs qui a rédigé le manuel *Histoire du Maroc*, Hatier et Librairie Nationale du Casablanca, 1967 ; voir aussi Mohammed LAHBABI, *Le gouvernement marocain à l'aube* du XXe siècle, Rabat, Editions techniques nord-africaines, 1957, et Abdallah LAROUI, *L'histoire du Maghreb*, Paris, Maspero, 1970.

SOCIÉTÉ

Les grands classiques Jacques BERQUE, *Structures sociales du Haut Atlas*, Paris, Presse Universitaires de France, 1955, et Robert MONTAGNE, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Paris, Alcan, 1930, sont des études sociologiques de premier ordre. Plus récemment, Ernest GELLNER a publié plusieurs articles sur l'organisation tribale dans la région du Haut Atlas central et D. M. HART a fait une étude approfondie des tribus rifaines et des Aït Atta du Sahara. Deux autres classiques quelque peu différents, E.WESTERMARCK, *Ritual ans Belief in Morocco* , London, 1926, 2 vol., et Roger LE TOURNEAU, *Fez avant le Protectorat*, Casablanca, Société Marocaine de Librairie et d'Edition, 1959. Sur la communauté juive marocaine, étude solide bien qu'un peu limitée de

P.FLAMAND, *Les communautés israélites du Sud marocain*. Casablanca, 1950. Sur la croissance urbaine deux excellentes analyses mais qui commencent à dater de André ADAM, *Le bidonville de Ben Msik à Casablanca,* Annales de l'Institut d'Etudes Orientales, Alger 1949-1950, vol.8, pp. 61-198, et Robert MONTAGNE, *Naissance du prolétariat marocain*, Peyronnet, s. d., 1952, coll. « Les Cahier de l'Afrique du Nord et de l"Asie ». Sur les Soussi, John WATERBURY, *North for the Trade*, Berkeley, University of California Press, 1972. On trouvera dans les revues spécialisées marocaines plusieurs études sociologiques par Abdelkbir Khatabi, Gregori Lazarev, Paul Pascon et Abdelouahad RADI.

ECONOMIE

Rapport de la B.I.R.D., *The Economic Development of Morocco*, John Hopkins Press, 1966 ; Samir AMIN, *L'économie du Maghreb*, Paris, Ed. de Minuit, 1966, 2 vol. ; Albert AYACHE, *Le Maroc : Bilan d'une colonisation*, Paris, Ed. Sociales, 1956 ; Charles F. STEWART, *The Economy of Morocco 1912-1962*, Harvard Univ. Press, 1964, et André TIANO, *La politique économique et financière du Maroc indépendant*, Paris, Presses Universitaires de France, 1963. Deux ouvrages sur l'économie ont paru depuis la première édition de ce livre : Abdelaziz BELAL, *L'investissement au Maroc*, Paris, Mouton, 1968, et Fathallah OUALALOU, *L'assistance étrangère face au développement économique du Maroc*, Casablanca, 1969.

LE PROTECTORAT ET LE MOUVEMENT NATIONALISTE

Sur l'organisation du Protectorat l'ouvrage très utile de André de LAUBADERE, Les réformes des pouvoirs publics au Maroc, Paris, Lib. Droit et Jurisp., 1949. Pour une analyse de cette période, Jacques BERQUE, *Le Maghreb entre deux guerres,* Paris, le Seuil, 1962 ; Stéphane BERNARD, *Le conflit franco-marocain, 1943-1956*, Bruxelles, éd . de l'Institut de Sociologie de l'Université libre, 1963, 3 vol. ; Ladislav CERYCH, *Européens et Marocains (1930-1956). Sociologie d'une décolonisation*, Bruges, De Tempel, 1964 Les meilleures études du mouvement nationaliste : John P. HALSTEAD, *Rebirth of a Nation : The Origins and Rise of Moraccan Nationalism, 1912-1944*, Cambridge (Mass.) Unive. Press, Charles-André JULIEN, *L'Afrique du Nord en marche*, Paris, Julliard, 1972, 2e éd. ; Robert REZETTE, *Les partis politiques marocains*, Paris, Colin, 1955, et Allal EL FASSI, *The Indépendance Movements in Arab North Africa*, Le Caire, 1948 ; *Washington*, American Council of Learned Societies, 1954.

LA VIE POLITIQUE

Etude fouillée des première années de l'indépendance par D. E. ASHFORD,

Political Change in Morocco , Princeton, 1961. Sur la même période voir aussi Jean et Simonne LACOUTURE , *Le Maroc à l'épreuve*, Le Seuil, 1957. Etudes plus récentes et plus spécifiques de Jacques ROBERT, *La monarchie marocaine*, Paris, 1963 ; et I. W. ZARTMANN, *Destiny of a Dinasty : The Search for New Institutions in Morocco's Developing Society*, Univ. of South Carolina Press, 1964, et du même, *Morocco : Problems of New Power*, Atherton Press, 1964. Deux articles plus généraux et de très grand intérêt : Jules et Jim AUBIN, Le Maroc en suspens, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1964, pp. 73-88, et Octave MARAIS, La classe dirigeante au Maroc, *Revue française de Science politique*, 1964, vol. 14, pp . 709-737. A signaler aussi les excellentes analyses des élections et de la vie parlementaire par Paul CHAMBERGEAT parues *dans l'Annuaire de l'Afrique du Nord* . Dans les *American Universities Field Staff Report*, Charles GALLAGHER accorde une attention particulière au Maroc depuis l'indépendance . Enfin, on pourra consulter avec fruit trois ouvrages genéraux : L.C. BROWN, *State and Society in Independent North Africa*, Middle East Institute, Washington, D.C., 1966 ; C.F. GALLAGHER, *The United States and North Africa*, Harvard Univ . Press, 1963, et Abdallah LAROUI, *L'idéologie arabe contemporaine*, Paris, Maspero, 1967.

JOURNAUX, PÉRIODIQUES ET REVUES

Rien ne peut remplacer *Le Monde* pour la qualité et l'étendue de ses informations. L'hebdomadaire *Jeune Afrique* publie souvent des articles sur le Maroc, *Maghreb*, la revue bimensuelle dirigée par Louis FOUGERE, est un excellent outil de travail et comporte des chronologies très complètes ainsi que des études sur les problèmes économiques et politiques marocains, Au Maroc, *Le Petit Marocain*, quotidien jamais saisi par la police, n'a que l'intérêt d'une parution régulière et il vaut mieux se reporter au plus sérieux *Maghreb-Informations*. En arabe, *Al Alam* est le meilleur quotidien et *Kifah al Ouatani* le meilleur hebdomadaire.

La revue mensuelle *Lamalif* (en français) traite, souvent avec talent, des problèmes culturels et économiques et avec plus de prudence de la situation politique au Maroc. Il existe de nombreuses revues spécialisées de haute qualité : *le Bulletin Economique et Social, la Revue de Géographie du Maroc*, *Hespéris et les Annales Marocaines de Sociologie*.

L'Annuaire de l'Afrique du Nord, publié depuis 1962 par l'Université d'Aix-en-Provence, est sans égal pour ses bibliographies très complètes, ses chroniques politiques, économiques et sociales, ses articles de fonds et sa revue de presse.

BIBLIOGRAPHIE COMPLÉMENTAIRE

Arabs and Berbers, édité par Ernest GELLNER et Charles MICAUD, Londres, Duckworth, 1972, contient 23 études dues à des spécialistes sur l'organisation tribale et les changements suscités par la colonisation puis pour l'organisation du Maroc indépendant. L'ouvrage de Robin BIDWELL, *Morocco under Colonial Rule*, Londres, Frank Cass, 1973, enrichit et souvent renouvelle les connaissances fragmentaires sur l'administration française des tribus de 1912 à 1956. Ce sont deux ouvrages indispensables à la connaissance de l'évolution du Maroc, Pour les problèmes citadins et ruraux, on aura recours aux deux importantes thèses d'André ADAM, *Casablanca*, Paris, C.N.R.S., 1968, riche « essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident » et Daniel NOIN, *La population rurale du Maroc*, Paris, Presses Universitaires de France, 1970, qui tâche à en préciser la répartition et les caractères, notamment en ce qui concerne les migrations. Egalement dans une thèse, Pierre GUILLEN, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905*, Paris, Presses Universitaires de France, 1967, a pu, grâce à une utilisation approfondie des sources allemandes, prouver que, contrairement à l'opinion reçue, le politique précéda et suscita l'économique dans les desseins Impériaux. *Le Journal du Septennat* du président Vincent AURIOL, t.I, *1947*, Paris, A. Colin, 1970, t. II, *1948*, 1974 et t. VII, *1953-1954*, 1971, éclairé de notes d'une grande richesse, ainsi que les textes essentiels réunis dans *Mon septennat 1947-1954*, Gallimard, 1970, donnent des renseignements de première main qui révèlent des aspects méconnus de la politique française. Georges SPILIMANN, *Du Protectorat à l'Indépendance. Maroc 1912-1955*, Paris, Plon, 1968, utilise les souvenirs d'un homme particulièrement averti non seulement de la situation locale mais des réactions du gouvernement et Henri BLEUCHOT, *Les Libéraux français au Maroc (1947-1955)*, Aix, Ed.de l'Université de Provence, 1973, a procuré un très utile exposé de l'opposition, sous toutes ses formes, à la politique coloniale des pouvoirs publics. Bien que dépourvus de la valeur critique, les deux volumes du journaliste Claude PAILLAT, *Vingt ans qui déchirèrent la France*, I, *Le Guêpier*, Paris, E. Laffont, 1969 ; II, *La liquidation*, 1972, valent par les nombreux documents inédits fournis par les administrations, les officiers et les personnalités d'esprit colonial. Aux souvenirs toujours utiles à combler des résidents Gilbert GRANDVAL, *Ma mission au Maroc*, Paris, Plon, 1956 et Pierre BOYER DE LATOUR, *Vérités sur l'Afrique du Nord*, id., 1956 s'ajoutent ceux du ministre qui dirigea les affaires marocaines dans le ministère Edgar Faure, lors de l'agonie du protectorat, en 1955, Pierre JULY, *Une république pour un roi*, Paris, Fayard, 1974. Les mémoires de Simone BERRIAU, *Simone est comme ça*, 1973, qui raconte sa longue liaison avec le Glaoui, fournissent des renseignements précieux sur la vie mondaine et les folles dépenses du pacha de Marrakech. Un marocain de haute culture, dont l'indulgence n'est pas la vertu cardinale, Abdallah LAROUI a procuré un livre original et qui mérite discussion, *La crise des intellectuels arabes. Traditionalisme ou historicisme ?*, Paris, Maspero, 1974, où il étudie notamment « le cas du Maroc ». Enfin l'ouvrage érudit et original d'André TIANO, *Le Maghreb entre les mythes*, Paris, Presses Universitaires de France, 1967, donne une large place au Maroc notamment pour la Promotion nationale et l'immobilisme économique.

فهرس أسماء الأعلام والهيئات السياسية والنقابية

محتويات الكتاب

لقد جاءت الترجمة الفرنسية لكتاب واتربوري في الوقت المناسب، بسبب أهمية القضايا التي يتناولها، وبسبب جودة المعطيات التي يقدمها. يكفي أن نقرأ، المقدمة، حيث لا يتردد المؤلف في مناقشة آرائه الخاصة، وهو ما يعبر عن الوعي العلمي واتساع الأفق. ومهما يكن الموقف الذي قد نتخذه من مفهوم المجتمع الانقسامي الذي تبناه المؤلف بطريقة لا تخلو من مرونة، فإن تحليله لسلوك المجموعات وسلوك الملكية الشريفة ليثري بشكل متميز معرفتنا باللعبة السياسية التي مورست ومازالت تمارس بالمغرب.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الترجمة الفرنسية تتضمن إضافات هامة، حيث تغطي الوضعية التي نتجت عن المحاولتين الانقلابيتين اللتين دبرتا ضد الملك الحسن الثاني. وإن لم تظهر تلك الإضافات بمثابة خلاصة، ولو مؤقتة، فإنها تشكل، على الأقل، تأكيداً لأطروحات واتربوري، من خلال تحليل أزمة ذات خصوصية مغربية، حيث لاشيء يتم حسمه، بل وحيث يبدو أن الغموض يلف كل شيء.

مؤسسة الغني للنشر، الرباط- 90 37 70 0537.

الثمن : 90 درهما